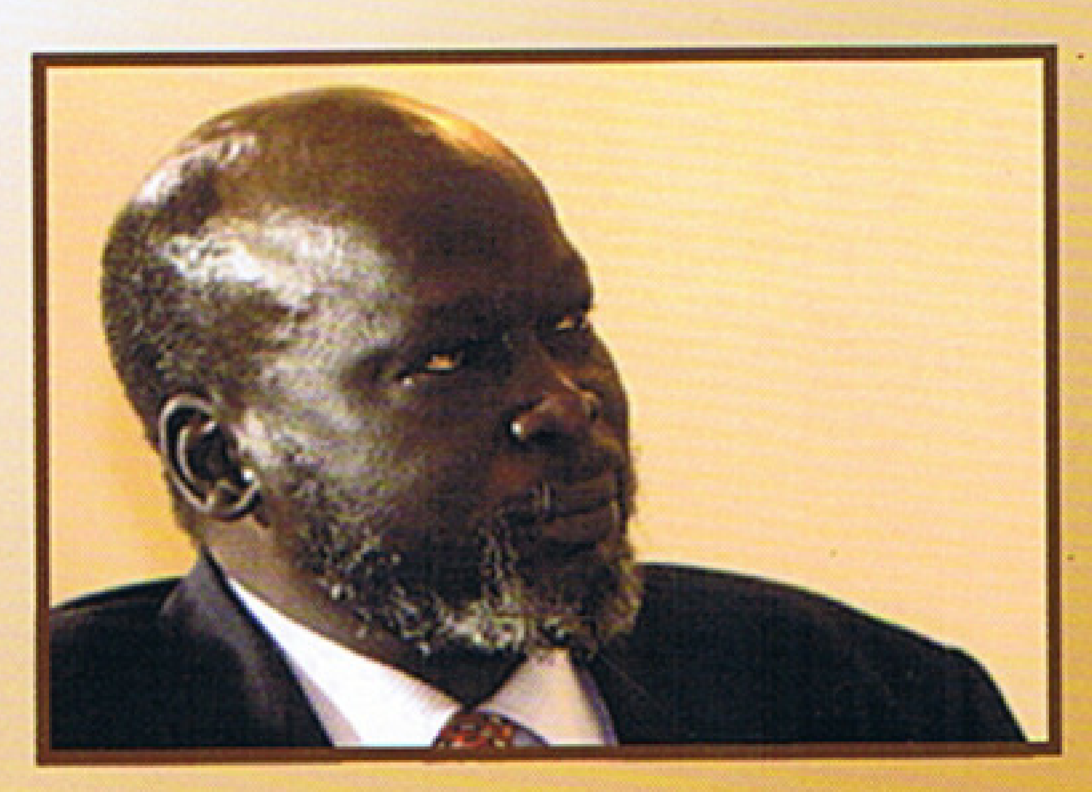
الثورة الشعبية لتحرير السودان



[ثورة إفريقية]

تأليف/ لام أكول

ترجمة

إسماعيل آدم

بشرى آدم

الكتاب: الحركة الشعبية لتحرير السودان (ثورة إفريقية)

المؤلف: تأليف د. لام أكول

ترجمة: إسماعيل ادم & بشري ادم

الطبعة : الأولى ٢٠٠٩

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢٣٦٥٥

الترقيم الدولى: 977-208-783-9

الناشر: مكتبـــة مدبولـــي

٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة.

ت: ٢٥٧٥٦٤٢١ ـ ف: ٢٥٧٥٢٨٥٤

web site :www.madboulybooks.com

E_ mail - info@madboulybooks.com

تأليف د. لام أكول

الحركة الشعبية لتحرير السودان [ثورة إفريقية]

ترجمة

إسماعيل آدم و بشرى آدم.

مكتبة مدبولي

٢٠٠٩

إهـــــــداء

أهدى هذا الكتاب لذكرى والدىَّ، أخى، د.جاستن بابيتي أكــول، إبن عمي، أوانق أكوت أجاوين، وأخى ورفيقي فــي النــضال ملازم أول دانيال داك أكول أجاوين.

مقدمة الطبعة الإنجليزية

ظهر الجيش الشعبي لتحريرالسودان SPLA على مسرح الأحداث بصورة بارزة لأول مرة من خلال أجهزة الإعلام في أواخر عام ١٩٨٣م ومن ثم ظل في واجهة الأخبار منذ ذلك الوقت. ولكن قلة هم الذين يدركون ما يدور داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان أو جناحه السياسي، الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM .

يجيء هذا الكتاب كمحاولة لتسليط الضوء على بدايات وتنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإدارة الحرب بواسطة حركة العصابات هذه. إنه ليس بمثابة تاريخ للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكنه إضافة من جانبي ومن وجهة نظري إلى هذا التاريخ. الأحداث التي تمت تغطيتها هنا هي التي شاركت فيها مباشرة وكان لي الأثر فيها بحكم عضويتي للحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكجزء من قيادتها.

الفترة التي تم تغطيتها تنتهي بإسقاط نظام منقستو هايلي مريام في إثيوبيا في مايو ١٩٩١م. آمل مخلصاً أن يثير هذا العمل نقاشاً حول المواضيع ذات الصلة بهذه الحركة والتي شكلت السياسة في السودان منذ عام ١٩٨٣م بشكل كبير.

الشكر للعديد من الأصدقاء الذين شجعوني على أن أمسك بقلمي حتى أخرج هذا الكتاب. الشكر الخاص لزوجتي، ربيكا جشوا أكواشي، وإبني قانجوك، واللذين لولا دعمهما وتفهمهما لما تيسر لي الركون إلى الكتابة قط.

لام أكول.

نيروبي - أغسطس ١٩٩٥م.

مقدمة الطبعة العربية

صدر هذا الكتاب باللغة الإنجليزية فى عام ٢٠٠١. ولما إحتواها من معلومات قيمة تنشر لأول مرة عن الحركة الشعبية/الجيش الشعبى لتحرير السودان، طلب منى عدد لا يستهان به من المهتمين بالقضايا السودانية نقل الكتاب الى اللغة العربية تعميماً للفائدة. حالت مشغولياتى الوزارية فى ذلك الوقت دون تحقيق هذه الأمنية فى حينها. بيد أننى فى عام ٢٠٠٢ كلفت الأخ إسماعيل آدم محمد زين، والذى كان من المتحمسين لأن يظهر الكتاب بلغة الضاد، بمهمة الترجمة. لكننى إشترطت عليه أن أراجع بنفسى المسودة المترجمة قبل أن ترسل للناشرين. التطورات السياسية فيما بعد عام ٢٠٠٣م قطعت الإتصال بينى و الأخ إسماعيل آدم محمد زين حتى ما بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل و تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عام ٢٠٠٥م. مرة أخرى، لم يمكننى مسؤوليتى الوزارية من التفرغ لإنجاز المهمة. هذا ما لزم ذكره توضيحاً لأسباب تأخر نشر الكتاب باللغة العربية طيلة هذه المدة. نحمد الله و نشكره إنه متعنا بالصحة والعافية حتى وصل هذا الجهد المتواضع الى يد القارئ العربى.

أضفنا فى هذه الإصدارة فصلاً جديداً عن إتفاقية السلام الشامل وهى ليست حسب تسلسل الأحداث وطبيعة الكتاب جزءاً منه. ولكن طلب منى، والطبعة العربية تأتى بعد هذا التطور الهام من تاريخ السودان، ضرورة تضمين هذه الإتفاقية فى الكتاب. بما أن النضال كله من أجل السلام، رأيت وجاهة المقترح وقبلت بتضمين الفصل الجديد وهو الفصل العاشر.

لقد أغنانى مقدمة اللغة الإنجليزية مجهود شرح خلفية و هدف و طبيعة هذا الكتاب. تبقى لى أن أذكر بعض النقاط. أولاً، أتمنى أن يثير هذا الكتاب نقاشاً موضوعياً حول القضايا المثارة فيه. ثانياً، أسدى الشكر لكل من ساهم بأية وسيلة أو أخرى فى أن يرى الكتاب النور. أخيراً وليس آخراً، أتوجه بالشكر أجزله للأخ المترجم وزميله، الأخ بشرى آدم ، اللذى عاونه فى الترجمة. رغم كل ذلك، إننى أتحمل مسؤولية كل ما يرد فى الكتاب من أخطاء و آراء.

وبالله التوفيق والسداد.

د.لام أكول

الخرطوم – أغسطس ٢٠٠٨م.

فهرس الكتاب

الفصل الأول
الأوضاع فى الجنوب

حُمى النشاط السياسي:

بدأ عام ١٩٨٠م قاسياً لدرجة ما بالنسبة لجنوب السودان حيث شهد فبراير من نفس العام تطبيق «قانون المجلس التنفيذي العالي والمجلس الاقليمي لعام ١٩٨٠م» والذي أصدره نميري وعلى أساسه تم حل مجلس الشعب الاقليمي لجنوب السودان والمجلس التنفيذي العالي. الأخير كان برئاسة الفريق جوزيف لاقو. هذا القانون عملياً حل محل «قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لعام ١٩٧٢م» والذي كان يُعرف باتفاقية أديس أبابا دون إتباع طرق التعديل المنصوص عليها في القانون. لم تمض على الحكومة الاقليمية المنتخبة حديثاً برئاسة السيد أبيل ألير إلا بضعة أشهر عندما أثار الشمال مشكلة أخرى.

كان مجلس الشعب القومي يناقش «قانون الحكم الاقليمي لعام ١٩٨٠م» لتقسيم شمال السودان إلى ستة اقاليم وتم إرفاق خارطة مع القانون لتوضيح حدود الاقاليم الجديدة. أظهرت هذه الخارطة بعض الأجزاء من جنوب السودان المجاورة للشمال مضافة للأخير. أثار هذا الموضوع رد فعل غاضب في كل الجنوب، حيث تم تنظيم مظاهرات إحتجاج في المدن عمت كل قطاعات الشعب وتم إحتواء الموقف فقط بعد تدخل نميري وتكوينه للجنة أوصت فيما بعد بإستبعاد الخارطة وبأن تظل الحدود بين الجنوب والشمال كما أتفق عليها في إتفاقية أديس أبابا. لكن بالرغم من أن هذا الحل كان مرضياً للجنوبيين إلا أن الحادثة أسهمت في غرس مزيد من الشك بين شطري البلاد.

عقب مشكلة الحدود مباشرة ظهر الجدل في عام ١٩٨١م حول موقع مصفاة البترول الثانية في السودان والتي ستقوم بتصفية البترول الذي اكتشف في بانتيو في جنوب السودان. كان في تقدير الجنوبيين أن المصفاة سيتم بناؤها في بانتيو حيث تم إكتشاف البترول ولكن الحكومة المركزية أرادت أن تكون في كوستي في الشمال. عارض الجمهور والحكومة الاقليمية في جوبا هذا القرار، حيث قدمت الحكومة الإقليمية إعتراضات مكتوبة لنميري حول هذا الموضوع ولكن نميري أصر على القرار. أخيراً رضخت الحكومة الاقليمية وقررت إقناع جماهير الجنوب بقبول موقف الحكومة المركزية ولكن الجماهير لم تتزحزح وأبدت سخريتها من كلتا الحكومتين – الاقليمية والمركزية.

هاتان الحادثتان ستساعدان في تسليط الضوء على درجة الشك الذي نمى في الجنوب منذ أن قامت الحكومة الاقليمية في عام ١٩٧٢م. وكان أساس هذا الشك عدم التقيد بدقة ببنود الإتفاقية، إذ شعر نميري بحرية في تجاوز بعض البنود في إتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٧٢م، برضى إن لم يكن بمشاركة المسؤولين عن الحكومة الاقليمية في جوبا.

أمثلة قليلة تكفي لتوضيح ما سبق الاشارة إليه. في ديسمبر عام ١٩٧٣م وفي أول إنتخابات للمجلس الاقليمي قبل السيد أبيل الير أن يتم ترشيحه بواسطة نميري، قبل أن يتم إعلان نتائج الانتخابات بالكامل، كمرشح وحيد للاتحاد الاشتراكي السوداني لرئاسة المجلس التنفيذي العالي. هذا الإجراء منافٍ لنص قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢م والذي ينص على ان الترشيحات والانتخابات للمنصب يجب أن تتم في داخل مجلس الشعب الاقليمي. لم يصر أعضاء المجلس على تحدي تدخل نميري هذا مما أدى إلى وضع سابقة تم إستغلالها بواسطة الحكومة المركزية في كل الإنتخابات اللاحقة لرئاسة المجلس التنفيذي العالي للاقليم الجنوبي.

في عام ١٩٧٤م تم إعلان مفاجئ لخطط متقدمة لحفر قناة جونقلي، مما أثار إحتجاجات شعبية عارمة. وكانت المفاجأة مزدوجة عندما اكتشف الشعب في الجنوب بأن رئيس المجلس التنفيذي العالي السيد أبيل ألير كان متحمساً لحفر القناة مثل حماس نميري تماماً وكان على علم بالخطط الكاملة التي تم إعلانها للتو. اتضح كذلك بأن مجلس الشعب الاقليمي لم يكن في الصورة حول هذه التطورات. في مارس عام ١٩٧٥م تمت تحركات عجلى لدمج قوات الأنانيا في الجيش القومي. مرة أخرى هذا الإجراء مخالف لنصوص إتفاقية أديس أبابا، مما أدى إلى تمرد مسلح في أكوبو بواسطة بعض جنود الأنانيا المستوعبين حيث إنسحب بعض منهم إلى الغابة. وقد إتضح فيما بعد بأن هذه الخطة والتي نبعت من الخرطوم كانت قد لقيت مباركة من جوبا. في عام ١٩٧٦م كان هنالك حادث مشابه لحادثة أكوبو في العام السابق وهو التمرد المسلح الذي حدث في مارس بمدينة واو. وفي فبراير ١٩٧٧م جاء حادث آخر اكثر خطورة وهو تمرد مطار جوبا. أضف إلى كل ذلك الفشل الكبير الذي لازم الحكومة الاقليمية في إدارة الجنوب. وعليه لم يكن بمستغرب لأي متابع للأمور أن خيبة الأمل في الجنوب إزاء تنفيذ بنود اتفاقية أديس أبابا قبل أن تكمل عامها الخامس كانت على أوسع نطاق. ألقت الجماهير باللوم على نميري لتراجعه عن الاتفاقية بينما لقى السياسيون الجنوبيون في جوبا استهجاناً للسماح لأنفسهم ولأغراض ذاتية أن يستخدمهم نميري في مكائده المدمرة ضد الجنوب. وأصبح سلوك نميري للمواجهة مع الجنوب أكثر وضوحاً بعد إتفاقية المصالحة الوطنية مع المعارضة الشمالية في يوليو ١٩٧٧م.

وفر عدم الرضاء الشعبي جواً خصباً للعراك والتحرك السياسي والانشطة التي يمكن اللجوء إليها أملاً في إصلاح الوضع أو حتى لاشعال ثورة. في مثل هذا الجو ولدت العديد من التنظيمات السرية في أوقات مختلفة وكلها تدعي تقديم حلول لمعضلة جنوب السودان. بالرغم من الاختلاف في الهياكل التنظيمية والتكتيك وإختلاف الخبرة التي تعبر بها كل منها عن أهدافها، الثابت ان كل تلك التنظيمات تدعو لقيام دولة منفصلة ومستقلة في جنوب السودان يتم تحقيقها بالنضال المسلح

رغم إختلافها حول توقيت هذا النضال المسلح. وهي تعتقد بان العرب مصرون على كبت الجنوب وفرض ثقافتهم العربية الاسلامية بازالة الثقافة الافريقية الخاصة بالجنوبيين وأن السبيل الوحيد لتفادي ذلك الغزو هو المقاومة بالطريقة الوحيدة التي يفهمها الشمال ألا وهو الكفاح المسلح. وأن أي حل تساومي مثل إتفاقية أديس أبابا أثبت بوضوح خطل أي حل سلمي مع العرب لا يضمن الاستقلال الكامل للجنوب، وان على الجنوبيين النهوض لمواصلة النضال النبيل الذي قطعته اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢م.

بعض الحركات السرية في أواخر السبعينيات كانت: حركة العمل الوطني (NAM)، جابو، حركة تحرير جنوب السودان وحركة التحرير الكامل لجنوب السودان.

بدأت حركة العمل الوطني بتوزيع المنشورات الدعائية في النصف الثاني من السبعينيات ويعتقد بأن محركيها سياسيون محسوبون على حركة سانو والذين كانوا في ذلك الوقت غير مشاركين في الحكومة الاقليمية في جوبا .وكانوا يحضرون للفوز في إنتخابات مجلس الشعب الاقليمي والتي تقرر إجرائها في بداية عام ١٩٧٨م. كما صنف بعض العناصر المتعاطفة مع الحزب الشيوعي السوداني لحركة العمل الوطني. لم يعرف الكثير حول أهدافها حتى ظهور وثيقة مطبوعة في اوائل الثمانينيات تحمل إسم ماثيو أبور الذي وصف نفسه برئيس الحركة.

جابو (JAPO) إختصار لاختصار إذا جاز لنا التعبير. فالحروف الانجليزية ترمز إلى تنظيم جواما الشعبي الافريقي وكلمة جواما JUWAMA نفسها كونت بأخذ الحرفين الأولين من إسم كل من المدن الثلاث الرئيسية في الجنوب: جوبا، واو، وملكال وتجميعها مع بعضها وفقاً لهذا التسلسل. تم تكوين هذا التنظيم بواسطة بعض الطلاب الجنوبيين الذين كانوا يدرسون في مصر في أواخر السبعينيات وتخرج بعض منهم في عام ١٩٨٠م.

كان تربطني مع تنظيم جابو أوسع الصلات والصقها، اذ أجريت نقاشاً منفصلاً في الخرطوم مع عدد من قياداته حول مستقبل جنوب السودان. أبرزهم كان السيد جيمس واني إيقا والذي تعرفت عليه في عام ١٩٨٠م عن طريق صديق مشترك هو اوطوم راقو أجاك. كان الاخ جيمس واني قد تخرج للتو من جامعة الزقازيق في مصر. وفي آخر ذلك العام التحق بالعمل في شركة للتأمين وتم نقله الى فرع الشركة بجوبا والتي هي مسقط رأسه. خلال الفترة التي قضاها بالخرطوم أجرينا نقاشاً جاداً حول النضال وكيفية جمع شتات التنظيمات الجنوبية والتي تتبنى النضال لذات الهدف. كان معه أبراهام واني يوانا والذي كان وقتها يتلقى العلم بمعهد الاتصالات اللاسلكية بالخرطوم. اتفقنا على العمل سوياً وتواصلت الاجتماعات كلما جاء جيمس واني للخرطوم في مأمورية رسمية.

حركة تحرير جنوب السودان كانت الجناح السياسي للأنيانيا التي فاوضت الحكومة في إتفاقية أديس أبابا. وقد كان معروفاً بأن هذا الاسم قد أستخدم بواسطة اكثر من حركة سرية بعد توقيع الإتفاقية وذوبان الحركة الأصلية في الاتحاد الاشتراكي السوداني. الحركة المقصودة هنا هي تنظيم يساري كان ينشط وسط الطلاب في ملكال في نهاية السبعينيات. ثلاثة من قادتهم وهم لوكورنيانق لادو وباقان أموم ونياشوقاك نياشيلوك دخلوا الغابة في عام ١٩٨٢م، وظهر تنظيمهم اعلامياً عندما شنوا هجوماً جريئاً على جبل بوما في يوليو ١٩٨٣م وأخذوا بعض السواح الاجانب كرهائن. وإنضمت المجموعة في عام ١٩٨٤م للجيش الشعبي لتحرير السودان الا أن قصة انضمامهم لغز تظلله ذكريات أليمة. اذ تآمر الاثنان الأخران على قائدهما لوكورنيانق لادو وألقيا القبض عليه، وتم تسليمه للجيش الشعبي لتحرير السودان. تم إعدام لوكورنيانق لادو فيما بعد رمياً بالرصاص بدون محاكمة في بونقا متزامناً مع تخريج فرقة كوربوم في عام ١٩٨٤م. كان باقان أموم بنفسه أحد أعضاء الجماعة التي نفذت الاعدام على رفيقه لوكورنيانق.

حركة التحرير الكامل لجنوب السودان لم تعش طويلاً. بعد إصدارها لأول منشور لها تم إعتقال بعض قادتها في جوبا وقد ورد بأنهم هربوا من السجن لاحقاً ولم يسمع عنهم مرة أخرى.

هذه بعض الحركات السياسية التي كانت تستقطب الجماهير وتجهزهم للعمل. كنت ايضاً على علم بنشاط بعض ضباط الأنيانيا الذين تم إستيعابهم ولكن جهودهم كانت منصبة نحو إفشال خطط الحكومة لنقل وحدات من الأنيانيا المستوعبة لشمال السودان. ومن المشكوك فيه أن هؤلاء الضباط قد حاولوا أن ينظموا أنفسهم في تنظيم سياسي قادر على إنفراد على الاستيلاء على جوبا أو غيرها من المدن في الجنوب بقوة السلاح.

إن موقف السياسيين الجنوبيين من التدخل المستمر للسلطة في الحقوق الدستورية للجنوب لجد محزن. ولا يبدو بأنهم كانوا يشعرون بمخاطر مثل هذا التدخل وظلوا يتنازعون بشراسة وخشونة لا حدود لها. مثلاً عندما تم اعتماد قانون المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الاقليمي لعام ١٩٨٠م وتم استخدامها بواسطة نميري في فبراير من ذلك العام لاقالة حكومة لاقو رحبت مجموعة أبيل ألير وإحتفت بذلك الاجراء. لم يعر أحد إهتماماً لعدم دستورية القانون ذاتها، فالغاية تبرر الوسيلة.. وبالمثل قامت مجموعة لاقو باللجوء الى نميري نفسه لاستخدام وسائل غير دستورية لتنفيذ تقسيم الجنوب. وفي الحقيقة فقد وجد نميري سهولة ويسر في تمرير مشاريعه باللعب على تناقضات المجموعتين.

هذا هو الموقف كما وجدته سائداً بالبلاد عندما عُدت من بريطانيا في يوليو ١٩٨٠م. وكما سنرى لم تظهر بوادر تحسن أي من العلاقات بين الجنوب والشمال أو بين الجنوب والجنوب. لقد

أشرنا من قبل إلى الجدل حول الحدود في عام ١٩٨٠م وموقع مصفاة البترول في عام ١٩٨١م. التطورات الأخرى سيتم تناولها بالتتالي ولكن الأحداث التي أدت إلى تقسيم الجنوب سيتم تناولها بإسهاب أكثر لأنها كانت نقطة تحول كبرى في السياسة الجنوبية.

تقسيم جنوب السودان:

أثير موضوع تقسيم الاقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم علناً في فبراير ١٩٨١م في مؤتمر للاتحاد الاشتراكي السوداني في الخرطوم. ظهر الموضوع كجزء من خطاب نميري أمام المؤتمر. اثناء نقاش الخطاب قام بعض الأعضاء من الجنوب بمعارضة المقترح بحجة أن هذا الأمر لم يناقش بواسطة أجهزة الإتحاد الاشتراكي في الجنوب، ووفقاً للوائح الاتحاد الاشتراكي لا يجوز إثارته في ذلك الاجتماع. هنا فجر نميري قنبلة عندما أفاد بأن الفكرة ليست نابعة منه وإنما جاء كطلب مكتوب من بعض السياسيين الجنوبيين البارزين. في داخل المؤتمر ذاته لم تجد فكرة تقسيم الاقليم الجنوبي تأييداً إلا من عدد قليل من الجنوبيين وكان أبرزهم السيد فيليب يونا من قبيلة المورو في الاستوائية. الأغلبية الكاسحة عارضت الفكرة وجمعوا توقيعاتهم في مذكرة مطالبين نميري بسحب اقتراح تقسيم الجنوب من أجندة المؤتمر حتى يتم مناقشته أولاً في أجهزة الاتحاد الاشتراكي السوداني في الجنوب.

بعد أسابيع قليلة قام السيد جوزيف لاقو بنشر كتيب ينادي فيه بتقسيم الجنوب مبرراً ذلك بما أسماه هيمنة الدينكا. في هذا الكتيب نشر لاقو قائمة بأسماء الوزراء الاقليميين وكبار المسؤولين في الاتحاد الاشتراكي في الجنوب وفقاً لانتمائهم لقبيلة الدينكا او لغيرها. استخلص بأن قبيلة الدينكا نالت أكثر من نصيبها في قسمة الكيكة. طبع الكتيب في ورق مصقول وتم توزيعه بشكل واسع بالمجان.!! كثير من معارضي لاقو أجزموا بأن الكتيب تم تمويله من قبل حكومة نميري إذا لم يكن منه شخصياً.

بُعيد نشر كتيب لاقو بوقت قصير قام السفير فيليب أوبانق الأمين العام لمجلس الصداقة والتضامن والسلام التابع للاتحاد الاشتراكي السوداني والمحافظ السابق لمديرية اعالي النيل (١٩٧٦-١٩٧٨م) بتقديم دعمه لدعوة لاقو بتقسيم الجنوب في سلسلة منشورات تحمل آرائه حول الموضوع وزعت في الخرطوم.

لم يأخذ الجنوبيون المعارضون للتقسيم الكتابات المؤيدة للتقسيم مأخذ الجد. خلال الأشهر الاولى، فيما عدا حالتين استثنائيتين، لم يصدر رد يذكر. الإستثنائيان كانا في ورقة كتبتها واصدرتها في ابريل عام ١٩٨١م بعنوان «جنوب السودان: إلى أين؟» وكتيب نسب الى مجموعة

خفية أسمت نفسها «أخوان التضامن» وقد طبع الكتيب في المطبعة الحكومية في جوبا مما زاد من إنزعاج نميري، وإتهم أبيل ألير بانه وراء نشر الكتيب.

إهتم عدد من المثقفين الجنوبيين منذ البداية بالموضوع وأرادوا أن يناقش نقاشاً جاداً سليماً معافى. وبمبادرة منهم قامت «جبهة الوطنيين الأفارقة»ANF وهي تنظيم الطلاب الجنوبيين بجامعة الخرطوم بتنظيم ندوة في جامعة الخرطوم في مارس ١٩٨١م. وقد تمت دعوة قطاع عريض من الجنوبيين للمشاركة فيها. كان من ضمن قائمة المتحدثين إثنين معروفين بتأييدهم لتقسيم الجنوب وهما السيد جوزيف لاقو والسفير فيليب أوبانق. من مجلس الشعب القومي «البرلمان» بام درمان جاء السيد إليا دوانق أروب بينما مثل حكومة جنوب السودان في جوبا كل من بيتر جاتكوث نائب رئيس المجلس التنفيذي العالي والسيد انجلو بيدا رئيس مجلس الشعب الاقليمي. وأخيراً فقد مثل أساتذة جامعة الخرطوم شخصي ومثل جبهة الوطنيين الأفارقة رئيسها.

كان الحضور مكثفاً ولبى الدعوة كل المتحدثين، عدا السفير فيليب أوبانق، وقدموا وجهات نظرهم. لم يجد موقف لاقو أي دعم ملحوظ من الحضور. مع اعتراف كل المتحدثين الأخرين بوجود مشاكل خطيرة في إدارة شؤون الجنوب، لكن لم يروا أن تقسيم الجنوب إلى أجزاء صغيرة هو الحل لهذه المشاكل. وبكل اسف فقد كان ذلك اللقاء الاخير من نوعه الذي جمع كل الوان الطيف من الآراء حول هذا الموضوع الخطير وتحركت الاحداث في الجبهة السياسية بأسرع مما تصور أي شخص إذ تخلى المطالبون بالتقسيم عن الحوار ولجأوا الى كتابة مذكرات سرية لنميري يحثونه فيها على تنفيذ التقسيم بامر جمهوري.

في أكتوبر ١٩٨١م، قام نميري بحل كل من مجلس الشعب الاقليمي، والمجلس التنفيذي العالي وقام بتعيين ضابط كبير في الجيش وهو اللواء قسم الله عبد الله رصاص كرئيس مؤقت للمجلس التنفيذي العالي الجديد والذي حدد امر تكوينه إنه حكومة مؤقتة تشرف على الاجراءات الدستورية التي ستقود الى إستفتاء في جنوب السودان حول تقسيم الجنوب. وحدد أن ينهي المجلس التنفيذي العالي مهمته خلال ستة أشهر. ومن الملفت للنظر أن نميري قام بحل مؤسسات الحكومة الاقليمية ليس على أساس قانون الحكم الاقليمي لعام ١٩٧٢م والذي لا يحتوي على اي نص حول هذا الأمر، ولكن بقوة ما يسمى بقانون المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الاقليمي لعام ١٩٨٠م. هذا القانون أصدر أساساً كأمر مؤقت في فبراير ١٩٨٠م لحل المجلس التنفيذي العالي برئاسة السيد جوزيف لاقو وظل ساري المفعول منذ ذلك الوقت. عندما تم تطبيق الأمر المؤقت لاول مرة كما ذكرنا كانت مجموعة أبيل ألير فرحة ولم يطعنوا في دستورية القانون بل ذهب البعض الى الاعتقاد بان بعض القانونيين في تلك المجموعة شاركوا في كتابة مسودة الأمر المؤقت

حينها. لم يخطر ببالهم بأنهم سيشربون من ذات الكأس. وجاء الدور هذه المرة لمجموعة لاقو أن تبتهج. أكيد الخاسر الأكبر في هذه اللعبة السياسية السيئة هو شعب جنوب السودان.

ذهبت أعلى ثلاثة مناصب في المجلس التنفيذي العالي الجديد إلى ضباط الجيش (جميعهم من بحر الغزال) وبقية الوزراء كانوا مدنيين وكلهم كانوا من «مجموعة التغيير». لم يتم تمثيل مجموعة أبيل ألير قط. وعد نميري اللواء والعميدين بأنهم سيعودوا للجيش مرة أخرى عند إنتهاء مهمتهم في المجلس التنفيذي العالي. هذا لم يحدث عندما تم تغيير مجلسهم التنفيذي العالي بواسطة حكومة منتخبة في عام ١٩٨٢م حيث تم إحالة الضباط الثلاثة للمعاش بالرتب التي كانوا يشغلونها.

عند إستلامه لمهام وظيفته وأخذه زمام القيادة في جوبا لم يكن اللواء قسم الله عبد الله رصاص متحمساً للتقسيم كما أراده رئيسه. على النقيض من ذلك فقد أعلن على رؤوس الأشهاد وفي تجمع جماهيري بان الحكومة الاقليمية في الجنوب كان ثمنها باهظاً اذ أتت بعد سبعة عشر عاماً من الحرب والمعاناة وبأنه على الجنوبيين أن يظلوا موحدين. هذا وغير ذلك من عواطف جياشة عن وحدة الجنوبيين خرجت وسط أحاديثه من آن لآخر، لابد إنها ودون شك قد وصلت لأذن نميري.

كما ذكر سابقاً فقد كان على حكومة قسم الله عبد الله رصاص إعداد مواطني الاقليم الجنوبي لإستفتاء عام للتقرير حول تقسيم الجنوب أو عدمه إلتزاماً بالفقرة «٢» من إتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢م والتي تنص على أن أي تعديل للإتفاقية يجب أن يجاز بثلاثة ارباع مجلس الشعب القومي ويؤكد باغلبية الثلثين في إستفتاء يجري وسط مواطني الاقليم الجنوبي. قامت إنتخابات مجلس الشعب القومي (والذي تم حلها مع مجلس الشعب الاقليمي في اكتوبر ١٩٨١م) في ديسمبر ١٩٨١م. كان على مجلس الشعب القومي الجديد أن يحدد موقفه من موضوع التقسيم. عقد المجلس أول جلسة له في فبراير ١٩٨٢م والتي أدلي فيها نميري ببيان يتناول فيه البرنامج التشريعي للمجلس للفترة القادمة.

في عرضه لسياسته فاجأ الرئيس نميري المراقبين عندما قرر عدم طرح موضوع التقسيم أمام مجلس الشعب القومي وبدلاً من ذلك دعا إلى إجراء إنتخابات جديدة في الجنوب بهدف:

«المحافظة على وحدة الاقليم وفي نفس الوقت إعطاء إعتبار كافي لوجهات النظر الاخرى بالبحث عن إدارة لا مركزية عن طريق التنفيذ السليم لقانون الحكم المحلي لسنة ١٩٨١م وإصلاحات إدارية أخرى».

إعتقد الكثير من الجنوبيين أن هذا البيان قد حسم موضوع التقسيم. إلا أن مثل هذا الإعتقاد كان في غير مكانه. كان نميري يريد كسب الوقت وتخليه عن إجراء الاستفتاء يمكن تفسيره فقط

بإدراكه أنه في أي إستفتاء حر ونزيه فإن كل الدلائل تشير إلى أن غالبية سكان الجنوب سترفض التقسيم مما سيحبط خططه.

إجتمع مجلس الشعب الاقليمي المنتخب حديثاً في جوبا في يونيو عام ١٩٨٢م. وكان بيان سياسة الحكومة الذي قدمه المجلس التنفيذي العالي لمجلس الشعب الاقليمي في يوليو قد ألزم الحكومة الاقليمية بذات الاصلاحات التي حددها نميري في حديثه لمجلس الشعب القومي مبكراً في فبراير. بالرغم من هذا الالتزام لم يكن نميري مستعداً لاعطاء الاقليم الجنوبي فرصة وفي أقل من عام حسم نميري أمره.

في الخامس من يونيو ١٩٨٣م أصدر نميري قراراً بتقسيم الاقليم الجنوبي إلى ثلاثة اقاليم وهي بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل. كان هذا الإجراء منافياً تماماً للمادة «٨» من الدستور لعام ١٩٧٣م والمادة «٢» من إتفاقية أديس أبابا. أصدر القرار كأمر جمهوري رقم «١» لعام ١٩٨٣م.

الجدل حول تقسيم الجنوب:

كان الجدل حول تقسيم الجنوب في اعوام ٨١-١٩٨٣م مشحوناً جداً بالعواطف والحدة والمرارة. وبمعنى آخر كان عبارة عن حوار الطرشان كل طرف لم يكن يرغب في الاستماع لحجج الطرف الآخر. تبودلت الاتهامات والاتهامات المضادة بين المؤيدين والمعارضين للتقسيم مما أدى إلى تعكير الأجواء لأي حوار بناء يتطلبه مثل هذا الموضوع الهام.

أكد المعارضون للتقسيم أن كل الموضوع كان فقط حيلة من الخرطوم لاضعاف الجنوب ودعماً لهذا الرأي لفتوا الإنتباه الى الحماس والهمة اللتان تبنى بهما نميري هذا المشروع. كما رجعوا للتاريخ لاثبات صحة هذه الحجة اذ ما زال السودانيون الجنوبيون يتذكرون كيف أن مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في الخرطوم في عام ١٩٦٥م إنهار حول قضيتين رئيسيتين لم يكن الجنوب مستعداً للمساومة فيهما: إصرار الشمال بأنه عند إعتماد النظام الاقليمي في السودان يقسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم تماماً كالمديريات المكونة له، وإن الخرطوم يجب أن تختار رئيس أي حكومة إقليمية في الجنوب. إضافة لذلك أكد معارضو التقسيم أن الوحدة قوة وإنه مهما كان حجم الخلافات وسط الجنوبيين فإن الضمانة الوحيدة لوجودهم هي بقائهم موحدين. وأخيراً أصروا على أن الموضوع في نهاية المطاف يجب تسويته وفقاً لنصوص إتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢م (المادة ٢).

في الجانب الآخر فإن مؤيدي التقسيم كانوا يعزفون على نغمة سجل الحكومات الاقليمية منذ عام ١٩٧٢م وبرروا موقفهم بأن الوحدة ليست في الوجود داخل حدود جغرافية واحدة فحسب

ولكنه إجتماع أناس حول هدف مشترك، وممارسة التوحد عملياً والشعور بالدعم المتبادل دون تفرقة ضد بعضهم البعض. وأوضحوا بأن الذين على رأس السلطة في الجنوب يكثرون الحديث عن الوحدة في الوقت الذي كانوا ينتهجون سياسات تخدم الفرقة والتشتت. ولإثبات وجهة النظر هذه سردوا الكثير من المظالم.

وبالنسبة إلى ضرورة الإلتزام بإتفاقية أديس أبابا فقد كانوا صريحين جداً، فالغاية تبرر الوسيلة، كل ما يريدون هو جنوب مقسم ولا تهمهم كيفية تحقيق ذلك.

إختلف متبنو تقسيم الجنوب والمنادون به موحداً حول طرقهم ووسائلهم لكسب النتيجة النهائية لصالح أي من الطرفين. المنادون بالتقسيم رسموا حملة منظمة جداً لتحريك الجماهير ولجأوا لجماهير الاستوائية وغيرها من مناطق الجنوب طمعاً في كسب تأييدهم في سعيهم للتخلص مما أسموه بهيمنة «الدينكا». لقيت حملتهم قبولاً من جماهير الاستوائية وغرب بحر الغزال حيث وجدوا تأييداً كبيراً وانضم اليهم كثير من الناس وأصبحت كلمة «كوكورا» وهي كلمة من لغة الباريا تعني القسمة بالتساوي، على كل لسان في الجنوب. لذلك عندما أعلنت نتائج انتخابات عام ١٩٨٢م لمجلس الشعب الاقليمي، لم تكن مفاجأة إكتساح أنصار التقسيم للانتخابات في الاستوائية حين فازوا تقريباً بكل الدوائر هناك. وفي المقابل فإن المنادين بوحدة الجنوب كان يقودهم سياسيون إرتبط أسماؤهم بادارة الجنوب منذ عام ١٩٧٢م وقدموا حملة انتخابية باهتة، إذ لم يكن بوسعهم الدفاع عن أدائهم في الحكومة فالانجازات قليلة والاخفاقات هائلة. في الحكم لم يهتموا كثيراً بالأراء الجنوبية وعندما حاضروا الشعب اخيراً حول الوحدة لم يكن حديثهم مقنعاً. وفي الواقع ظهروا كمجموعة محاصرة تدافع عن وظائفها وفقدوا الحجة منذ اليوم الأول لأنهم ما كانوا مع الشعب وعليه لم يكن بمقدورهم التعبير عن مصالحه (مثلاً موضوع الحدود في عام ١٩٨٠م أوالمصفاة في عام ١٩٨١م). لذلك فقد لجأ الكثير منهم الى حجج قانونية بأن الامر يحتاج الى معجزة لتخطي العقبة الدستورية.

ومن أكثر المواقف ضرراً لقضية المعارضين للتقسيم هو عدم مواجهتهم لنميري وفضح عدم حياده حول المسألة. بعضهم كان يخادع نفسه بأنه يمكن أن يقود حملة ضد التقسيم وفي نفس الوقت يستكين في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي مع نميري. وكان هذا هو الحال مع السيد بيتر قاتكوث قوال والسيد بونا ملوال والسيد أبيل ألير نفسه. وعندما تم تكوين «مجلس وحدة جنوب السودان» في ديسمبر عام ١٩٨١م لقيادة الحملة ضد التقسيم إبتعدوا عنه، حتى لا ينسبوا إليه بالرغم من أنهم كانوا معروفين بتأييدهم لأهدافه ووسائله.

هذا الموقف غير الثابت من كبار قادة معسكر المعادين للتقسيم لم يفت على فطنة مؤيدي التقسيم وهرعوا لإستغلاله. مثلاً في الندوة التي نظمت في مارس ١٩٨١م بواسطة جبهة الوطنيين الأفارقة والتي أشرنا إليها سابقاً فقد صدم السيد جوزيف لاقو الحضور عندما قال:

«كل الحجج ضدالتقسيم إلى الآن مبنية على التخوف من أن الجنوب إذا ما تم تقسيمه سنكون ضعافاً. لماذا نحتاج نحن الجنوبيون لأن نكون أقوياء؟ ضد من نحارب؟»

بإثارة مثل هذا السؤال الغريب كان لاقو يريد دون شك أن يجد إجابة مباشرة تضع أصحابها في مواجهة مع نميري، ومن الدلالة بمكان أن المتحدثين أحدهم تلو الآخر تفادوا التعليق على تساؤل لاقو. إلا أنه عندما تم فتح باب النقاش أخذ القفاز السيد أمبروز رينج ثيك والذي كان وقتها عضواً بمجلس الشعب الاقليمي بجوبا ورئيس الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي (وظيفة مساوية لوظيفة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب في البرلمان). ودون تخفيف الكلمات، قال للحاضرين أنه إذا ما نسى السيد لاقو، يجب تذكيره بأن نضال الجنوب ضد عرب الشمال لم ينته بعد. غاص أصدقاؤه الوزراء في كراسيهم في الصف الأمامي حرجاً. منذ أيام دراسته الجامعية فقد خلق أمبروز رينج ثيك لنفسه سمعة فظاظة القول أو ما يسمى بسلاطة اللسان. لم يسامحه النظام لهذا الموقف وتم إعتقاله في عام ١٩٨٢م مع غيره من السياسيين المعارضين للتقسيم.

إنتخابات مجلس الشعب الاقليمي ١٩٨٢م:

كانت إنتخابات عام ١٩٨٢م لمجلس الشعب الاقليمي ذات أهمية خاصة، حيث جاءت في أعقاب الجدل الساخن حول تقسيم الجنوب. وبكل تأكيد لم يكن التقسيم موضوع الحملة الانتخابية، لأن المجلس الاقليمي ليس لديه دور دستوري في هذا الشأن، وكما أشرنا سابقاً قام الرئيس نميري بتجميد الموضوع، وخلا خطابه أمام مجلس الشعب القومي في فبراير ١٩٨٢ من ذكره. ولكن الاستقطاب الناتج من الجدل حول التقسيم أثر بدرجة كبيرة على نتائج الانتخابات وتكوين المجلس التنفيذي العالي الذي تبع ذلك.

منذ توقيع إتفاقية أديس أبابا وحتى نقضها في عام ١٩٨٣، طغت على السياسة في الجنوب منافسة سرية بين المجموعتين الرئيسيتين في جنوب السودان في الفترة السابقة لانقلاب نميري العسكري في عام ١٩٦٩م، وهما جبهة الجنوب وسانو. نظرياً تم حل هذين الحزبين كغيرهما من الأحزاب في البلاد ليحل محلهما الاتحاد الاشتراكي السوداني كالحزب الوحيد الذي يجب أن ينتمي إليه كل سياسي نشط. معظم السياسيين الذين كانوا منضوين تحت حركة تحرير جنوب السودان إنتظموا مع حزب سانو. هذا على وجه عام ولكن هناك ثمة إستثناءات قليلة. مثلاً، كليمنت أمبورو والذي كان رئيس جبهة الجنوب حتى قيام نظام مايو، ظل يغير ولاءه بين

المجموعتين. كذلك فعل آخرون مثل أندرو ويو، والذي كان من قيادات سانو البارزين أثناء الحقبة البرلمانية. إنتحلت كلتا المجموعتين أسماء مختلفة في إنتخابات مجلس الشعب الإقليمي - عُرفت جبهة الجنوب التي كان يقودها ابيل الير (معظم الوقت) بمجموعة أبيل أو مجموعة وحدة الدينكا (١٩٨٠-١٩٨١) أو مجموعة الوحدة (١٩٨١-١٩٨٣). أما مجموعة سانو والتي لم يكن لها رئيس واحد فقد عُرفت بأسماء عدة كذلك وهي مجموعة أرو أو مجموعة لاقو أو مجموعة التغيير (١٩٨٧-١٩٨٠).

عموماً فقد كانت المنافسة على المواقع الإنتخابية في الجنوب بين المجموعتين، تحت أي إسم إختارته لنفسها في الوقت المعين. العنصر الجديد في إنتخابات عام ١٩٨٢ هو ظهور مجموعة جديدة أسمت نفسها «مجموعة إعادة التقسيم» بقيادة لاقو في الاستوائية ولكن معظم أعضائها النشطين كانوا من مجموعة التغيير. هذه المجموعة الجديدة نافست في الانتخابات في الاستوائية تحت دعوى تقسيم الجنوب وتم إنتخاب أعضائها على هذا الاساس. في المديريتين الأخريتين (بحر الغزال وأعالي النيل) لم يكن تقسيم الجنوب موضوعاً خلافياً وفيما عدا إنحرافات بسيطة فقد سارت الانتخابات قدماً فيهما كما كان الحال في الأعوام ١٩٧٣، ١٩٧٨و ١٩٨٠.

في ديسمبر من عام ١٩٨١ حدث أمر مهم كان من الممكن أن يكسر رتابة سياسة جنوب السودان عندما تم ميلاد (مجلس وحدة جنوب السودان). جمع هذا المجلس سياسيين جنوبيين بارزين بغض النظر عن إنتماءاتهم للمجموعتين حيث أوحدتهم معارضتهم لنشاط لاقو المثير لتقسيم الجنوب وأكدوا وقوفهم مع وحدة الاقليم الجنوبي وفقاً لنصوص إتفاقية أديس أبابا. كان المجلس بقيادة كليمنت أمبورو و شملت عضويته أشخاص بارزين مثل، جوزيف أدوهو وماثيو أبور وأندرو ويو وآخرين. أعدوا خطاباً لنميري حددوا فيه أهداف مجلس وحدة جنوب السودان وطلبوا منه السماح لهم بحرية العمل إسوة بمؤيدي التقسيم. كان رد فعل نميري هو إعتقال قادة المجلس ولكن أُطلق سراحهم لاحقاً، قبل إنتخابات عام ١٩٨٢م لمجلس الشعب الاقليمي. وقد تمتع مجلس وحدة جنوب السودان بقبول واسع بين المهتمين بالعمل السياسي في جنوب السودان من سياسيين ومثقفين والشباب والطلاب.

إفترض أغلب المراقبين أن مجلس وحدة جنوب السودان سيقود المعسكر المضاد للتقسيم في إنتخابات مجلس الشعب الاقليمي ومن ثم تشكيل المجلس التنفيذي العالي فيما بعد. لقد خاب أملهم بعد اطلاق سراح قادتهم من المعتقل. لم يسمع عن مجلس وحدة جنوب السودان مرة أخرى وعادت التشكيلات القديمة الى المسرح حيث إنخرط السياسيون فيها. لذلك لم يكن هنالك جسم موحد لخوض الانتخابات من أجل الحفاظ على وحدة جنوب السودان بنفس الطريقة التي إحتفظ

فيها أنصار التقسيم بشعاراتهم لتقسيم الجنوب عند خوض الانتخابات. إن نهاية مجلس وحدة جنوب السودان مثال حي لقصر نظر السياسيين الذين عارضوا تقسيم الجنوب. فمن الصعب التصديق بانهم صدقوا حديث نميري عندما أعلن في فبراير بأنه لن يكون هنالك تقسيم للجنوب. لأنه ببساطة لم يتوقف هياج دعاة التقسيم نتيجة لذلك الوعد، بل تصاعد وتواصل حتى إنتخابات مجلس الشعب الاقليمي كما ذكرنا سابقاً. علاوة على أن المعارضين للتقسيم ظلوا يكيلون الاتهامات بأن الخرطوم تقدم دعماً مالياً لأنصار التقسيم. لماذا إذاً هذه الإتهامات إذا كان موضوع التقسيم قد صرف النظر عنه؟ نجد تفسير ذلك في الصراع حول السلطة لرئاسة المجلس التنفيذي العالي الجديد. لم يكن أبيل ألير وأنصاره اللصيقين به (بونا ملوال، بيتر قانكوث، وهيلري باول لوقالي) في اللجنة التنفيذية لمجلس وحدة جنوب السودان. عند تكوين المجلس ساندوا أهدافه وكل ما يرمز له ولكن أربعتهم إختاروا البقاء في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني. أبدى الأربعة أثناء الانتخابات رغبة في شغل منصب رئيس المجلس التنفيذي العالي. كذلك كان الحال بالنسبة لآخرين داخل مجلس وحدة جنوب السودان من المنتمين لمجموعة التغيير. وقد أثبتت الحوادث لاحقاً هذه النقطة. رئيس المجلس، كليمنت أمبورو، الذي كان الكثير من المراقبين يعتقدون بانه سيكون المرشح الوحيد لمجموعة الوحدة لمنصب رئيس المجلس التنفيذي العالي، تم تحاشيه بواسطة مجموعة أبيل ألير والتي أسمت نفسها هذه المرة (مجموعة الوحدة). ورشح أبيل نفسه في البداية ولكن عندما إتضح لاحقاً قلة التأييد له سحب ترشيحه، وقام بعض أقرب خلصائه مثل بونا ملوال بترشيح أنفسهم. سعى المرشحون لكسب تأييد أعضاء المجلس الاقليمي في شكل حملات منظمة إستمرت لبعض الوقت وتم خلاله إطلاق كلمات قاسيات في حق بعضهم البعض.

في نهاية المطاف سحب كل المرشحين في معسكر أبيل ترشيحاتهم لصالح كليمنت أمبورو. وللأسف جاء ذلك بعد فوات الأوان وبعد أن أصابوا بكثير من التدمير مصداقية مرشحهم وقد كانوا جميعاً مدركين بأن كليمنت أمبورو قد خسر السباق قبل بدء التصويت.

بعد مساومات كثيرة من خلف الكواليس، إنعقد مجلس الشعب الاقليمي لانتخاب أهم منصبين في الحكومة الاقليمية وهما رئيس مجلس الشعب الاقليمي ورئيس المجلس التنفيذي العالي. تم إنتخاب ماثيو أبور أيانق للمنصب الأول بعد هزيمته لمارتن ماجير قاى من مجموعة أبيل. أما منصب رئيس المجلس التنفيذي العالي فقد فاز به جوزيف جيمس طمبرة بأغلبية ٦٢ صوتاً مقابل ٤٩ صوتاً لكليمنت أمبورو.

الأحداث التي تلت موثقة بصورة جيدة ولا نحتاج لاعادة تناولها هنا. في فبراير من عام ١٩٨٣م قام جوزيف جيمس طمبرة بكتابة مذكرة سرية لنميري طالباً التقسيم الفوري لجنوب

السودان. في مارس ١٩٨٣م تم إعتقال ماثيو أبور أيانق رئيس مجلس الشعب الاقليمي وضول أشويل أليو نائب رئيس المجلس التنفيذي العالي والذين كان تأييدهما لطمبرة السبب في وصوله إلى السلطة. تم إعتقالهم بطريقة مهينة في الخرطوم حيث أودعوا سجن كوبر، وظل كلاهما في السجن لأكثر من عام. وعندما تم إطلاق سراحهما ذهبا لأديس أبابا للإنضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان ولكن ذلك الإنضمام لم يخلو من مشاكل كما سنرى لاحقاً.

الفصل الثاني
فترة العمل السري

الهجوم على بور، البيبور وفشلا:

في السادس عشر من مايو من عام ١٩٨٣م تعرضت حامية بور والتي تتشكل من وحدة مكونة من قوات الأنيانيا السابقة المستوعبة، لهجوم من قبل قوة من القيادة الجنوبية للجيش في جوبا. القوة المهاجمة كانت بقيادة العقيد دومنيك كاسيانو والذي كان ضابطاً سابقاً في قوات الأنيانيا. كانت مهمة العقيد كاسيانو إخماد تمرد حامية بور بالقوة. أبدت القوات في بور بقيادة الرائد كاربينو كوانين بول، مقاومة شديدة قبل أن تتم هزيمتها وإنسحابها إلى الغابة.أصيب الرائد كاربينو بجروح أثناء المعركة ولكنه أستطاع الانسحاب الى الريف سالماً. كذلك هوجمت القوة الموجودة في البيبور والتي يقودها الرائد ريك ماشوش والتي تتبع لنفس الكتيبة التي تتبع إليها قوات بور، في الثامن عشر من مايو من قبل نفس القوات التي هاجمت حامية بور. هذه القوة إنسحبت هي الأخرى إلى الغابة وانضمت للقوات المنسحبة من بور وتلك الموجودة في فشلا.

كانت هنالك عدة روايات لأسباب تمرد بور، الذين قاموا به وأدوارهم في ذلك وسنعود الى هذا الموضوع لاحقاً. ولكن مما لا شك فيه أن جوهر الغليان الذي أدى إلى المواجهة كان على النحو الآتي: سبق أن ذكرنا أن الخرطوم قررت على النقيض من نصوص إتفاقية أديس أبابا نقل بعض الوحدات المستوعبة من الأنيانيا من الجنوب الى الشمال. كانت الكتيبة ١٠٥ في بور إحداها وتلقت أمراً بالتحرك في وقت ما من عام ١٩٨٢م. وكغيرها من قوات الأنيانيا السابقة في كل الجنوب، عارضت كتيبة بور النقل وتأخرت في تنفيذ التحرك وتعقد الأمر باكتشاف تلاعب في حسابات الكتيبة. أمر اللواء صديق البنا، قائد القيادة الجنوبية بمحاسبة المتسببين في إختلال الحسابات وعدم صرف مرتبات الكتيبة الا بعد تنفيذ أمر المحاسبة.

مضت الأسابيع ولم يأت توضيح من حامية بور، ومع إرتفاع التوتر بين العسكريين في بور وجوبا، تدخل السياسيون وتحركت وفود عديدة عالية المستوى من المجلس الاقليمي ومن المجلس التنفيذي العالي من جوبا الى بور وبموافقة قائد الجيش في محاولة لايجاد حل للمشكلة.

يبدو إنه بنهاية عام ١٩٨٢م أن السياسيين قد أوقفوا توسطهم، ربما لأنهم كانوا مشغولين بالتطورات التي كانت تدور حول موضوع تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم أو عدمه. بعد ذلك أصبح واضحاً من وجهة نظر عسكرية بحتة بأن القوات في بور متمردة وكان على قيادتها في جوبا إخماد هذا التمرد. تم تخطيط الهجوم على المتمردين في جوبا ونفذ مؤدياً إلى مواجهات ١٦ مايو ١٩٨٣م التي أشرنا إليها.

في السادس من يونيو إنضم للتمرد الرائد وليام نيون بانج الضابط السابق في الأنيانيا والصديق الحميم للرائد كاربينو كوانين بول. عندما علم بأن قوة قد أرسلت من حامية ملكال

لاعتقاله، قام بجمع الضباط والجنود الشماليين تحت قيادته في أيود وقتلهم قبل أن ينسحب ببقية قواته الى الغابة، وكلهم من الأنيانيا سابقاً وقوات الشرطة. قبل ذلك بيوم واحد وعلى بعد مئات الأميال شمالاً أعلن نميري تقسيم الاقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم وبدا بأن المواجهة أصبحت حتمية ولا سبيل لتفاديها.

لا يمكن الجزم بأن حوادث بور، البيبور، فشلا وأيود اشتعلت نتيجة لعدم رضا الجماهير الذي كان سائداً في الجنوب آنذاك. ولكنها بالرغم من ذلك وفرت الشرارة الضرورية لتحويل غضب الجماهير إلى عمل جماهيري. إنتشرت أخبار المواجهة المسلحة كما تسري النار في الهشيم وتدفق جموع الطلاب، العمال وموظفي الدولة إلى الحدود الاثيوبية، حيث إنسحب الجنود لإعادة التجمع وإعادة التنظيم، للانضمام للثورة. هذه المجموعات إنضمت لبعض عناصر الأنيانيا الموجودة في إيتانق في إثيوبيا من أجل تكوين تنظيم لشن النضال المسلح ضد الخرطوم. تصدر الجيش الشعبي لتحرير السودان عناوين الأخبار في الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٣م بإعتباره ذلك التنظيم، ولكن لم يعرف الكثير عن القتال المرير بداخلها الذي أدى إلى ميلادها وخلف وراءها قتالاً مهلكاً وسط الجنوبيين والذي تواصل الى سنوات لاحقة.

الإنضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان:

أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه كحركة إشتراكية ليس من أجل فصل الجنوب كما توقع الجنوبيون ولكن من أجل سودان إشتراكي موحد. وإنه سيقود نضالاً طويل الأمد يبدأ من الجنوب ليشمل كل البلاد من أجل التغيير الاشتراكي. وقد عرّفت الحركة المشكلة بأنها تكمن في التخلف والذي ليس حصراً على الجنوب وحده ولكنه يشمل مناطق أخرى من البلاد. وفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن السلطة في الخرطوم كانت حكراً على أشباه العرب (تغير المصطلح فيما بعد لـ «زمرة الأقلية») الذين عرّفوا كل شيء في السودان من وجهة نظرهم الاسلامية العربية فقط. كل هذا يجب الخلاص منه بإعادة هيكلة السلطة في البلاد. هذه المعلومات حول الجيش الشعبي لتحرير السودان إحتواها خطاب أرسله العقيد جون قرنق لبعض أصدقائه في الخرطوم.

علمت بهذا الخطاب في أكتوبر ١٩٨٣م من السيد فيليب شول بيوي وهو صديق لي وزميل في جامعة الخرطوم حيث كان في كلية الأداب ومتخصص في التاريخ. وكانت لنا مواقف متشابهة في معظم الأوقات في الحركة السياسية للطلاب وقمنا سوياً باجراء بحوث في معارضتنا لقناة جونقلي في عام ١٩٧٤م كما إشتركنا في أنشطة سياسية أخرى أثناء وبعد الدراسة الجامعية. ولكننا كنا فكرياً على طرفي نقيض، فقد كان فيليب شول ممن يوصفهم الماركسيون الجدد

بالرجعية واليمينيون بالعناد. وبالرغم من كل شيء فقد أحببت فيه صراحته، إذ من الصعب أن يقف محايداً حول أي موضوع. ظللنا أصدقاء منذ ذلك الوقت.

جاء إليّ فيليب في مكتبي بكلية الهندسة في ظهر يوم ويبدو على وجهه صرامة أكثر من المعتاد. جلسنا وطلبنا الشاي وتكلمنا كالمعتاد ولكنني شعرت أن ثمة شيء يشغل باله. بعد تناول الشاي طلب مني إغلاق الباب. أغلقته وعدت الى مقعدي ودون مقدمات أخرج قطعة من الورق مطبقاً من جيب قميصه ومررها لي عبر الترابيزة وسألني: هل شاهدت هذا؟ حدقت في عينيه أولاً وتقابلت عيوننا، ثم إلتقطت الورقة. لابد أن أيدي عديدة قد تداولتها، لأن أطرافها تبدو ممزقة، فتحتها وبدأت قراءتها وكانت المحتويات خطرة، قرأتها مرة ثانية، ثم أرجعت اليه الورقة. كان مباشراً في إبداء رأيه وذكر إنه يساند بكل قلبه هبة الجنوبيين للقتال من أجل حقوقهم التي أنكرتها الخرطوم طويلاً وخانتها الحكومات الاقليمية منذ عام ١٩٧٢م، ولكنه تساءل وعيونه تلمع ماذا يعني هذا التحوير للقضية؟ وكما توقعت فقد واصل حديثه مقللاً من قدر الاشتراكية وإستبعد الدعوة لوحدة السودان وإعتبرها تكتيكاً لا غير. دار بيننا نقاش طويل حول الموضوع وفي النهاية أخبرته أن نصيحتي له كصديق ألا يعارض هذه الحركة، بل ينضم إليها إذا كان في وسعه ذلك. سأشرح فيما بعد الأسباب التي ذكرتها لفيليب تأييداً للجيش الشعبي لتحرير السودان، بالرغم من أنها المرة الأولى التي أطلع فيها على خطابه السياسي. بعد أسابيع من نقاشنا سمعت بأن السيد فيليب شول بيوي إنضم للجيش الشعبي لتحرير السودان. لا أدري ما إذا كان لاجتماعنا أي صلة بقراره لاننا لم نلتق مرة أخرى بعد ذلك. لقد زج به في السجن في عام ١٩٨٧م وظل هنالك دون تهمة أو تحقيق.

ذهبت إلى منزلي ذلك المساء وفكرت ملياً حول الموضوع، هانذا هنا منهمك في العمل السري لتنظيم صفوف الجنوبيين من أجل القيام بعمل ثوري وقد بدأت للتو خطوة في ذلك الاتجاه. كانت الظروف ناضجة للثورة، أي تردد أو أي إصرار على قيام تنظيم آخر موازي قد يؤدي للبلبلة وسط المثقفين وإنقسام في صفوف الجماهير ولا يحتمل الجنوب إنقساماً آخراً بعد تجربة الكوكورا (التقسيم) المريرة قبل شهور قليلة مضت. نعم يجب مراجعة الأيديولوجية او الخط السياسي للحركة الجديدة ولكن من الأفضل إجراء ذلك من الداخل وليس من خارج الحركة. وخلصت إلى أنني إذا ما أردت أن أكون متسقاً أو صادقاً مع نفسي فعليّ الانضمام الى الجيش الشعبي لتحرير السودان. بعد يومين وجدت صديقاً يمكنه ايصال رسالة الى العقيد جون قرنق في أديس أبابا. كتبت إليه أخطره بأنني بطريقة ما إطلعت على الخطاب السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان وأهدافه وقررت الانضمام إليه وأريد الذهاب إلى أديس أبابا ومن هنالك الى الميدان. رد عليّ

العقيد جون قرنق خلال أسبوع- في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر. لم تكن هناك إشارة إلى الخطاب الذي أرسلته إليه ولاحظت أن إسمي الأخير كتب خطأ. في ذلك الخطاب ذكر بأنه عليَّ البقاء بالخرطوم لتحريك وتنظيم الجماهير لدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان وللإلتحاق به. واضاف تحديداً بأنه قد تم تعييني كعضو في اللجنة المركزية للحركة للتنظيم ويسري مفعول ذلك فوراً. وإختتم بالقول إنه قد فرغ للتو من مشاهدة فيلم تجرف فيه السيول قطع خشب كبيرة، وشبه الجيش الشعبي لتحرير السودان بذلك السيل واعدائه بقطع الخشب.

قبل أن أستفيض حول قراري بالانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان قد يكون من الضروري التعريج قليلاً للإجابة على سؤال مهم حول ما إذا كنت قد قابلت العقيد جون قرنق من قبل. الاجابة على هذا السؤال مهمة لأن التعارف بين الناس له أثر قوي حول قرار الشخص في قضية مهمة كهذه. في الحقيقة لقد قابلت العقيد جون قرنق في الخرطوم عدة مرات، ولكن تلك اللقاءات كانت عفوية وخاطفة وفي حضور اشخاص آخرين. لم يجر بيننا حوار جاد حتى يعرف كل منا موقف الآخر في شأن الأمور العامة. التقينا أول مرة في مكتبي بالجامعة عندما جاء بصحبة زميله في الجيش ابن عمي العقيد يوهانس يور أوكوج حيث طلب الاخير من قرنق ان يأخذه في عربته لمكتبي لمناقشة موضوع خاص معي. لقد كان ذلك بعد الظهر وكان العقيد جون قرنق قد ذهب لاحضار ابنه من المدرسة والذي كان بصحبتهما عندما التقينا. سلمنا على بعض وتم التعارف. اخبرني العقيد يوهانس بانهم مستعجلون وعليه اهتبلنا عدة دقائق مع بعضنا خارج المكتب للحديث حول ما جاء من اجله. بعد ذلك عدنا للمكتب للجلوس مع العقيد جون قرنق وابنه. أخيراً ذهبوا لشأنهم. المرة الثانية كانت في شهر مارس من عام ١٩٨٣م في مكتب قرنق في البحوث العسكرية. ذهبت هنالك مع السيد فيليب شول بيوي لمقابلته لمساعدتنا في الحصول على اذن من قوات أمن الدولة حتى نتمكن من زيارة السيد ماثيو أبورأيانق والسيد ضول أشويل أليو اللذين تم إعتقالهما منذ فترة وتم التحفظ عليهما في منزل خاص بالأمن. أجلسنا العقيد قرنق وطلب لنا الشاي، تحصل على الاذن واخذنا عبر الحرس في ذلك المنزل حيث ذهبنا لمقابلة المعتقلين. اللقاء الأخير كان في مطار الخرطوم في شهر مارس من عام ١٩٨٣م. أخذت في عربتي ضيفاً كان معي بالمنزل الى المطار مسافراً الى ملكال صباح ذلك اليوم. وجدته هناك وسلمنا على بعض وأخبرني العقيد جون قرنق بانه جاء لوداع زميله المقدم فرانسيس نقور وآخرين كانوا ايضاً في طريقهم إلى ملكال في نفس الطائرة. بعد ذلك بأسابيع قليلة ذهب العقيد جون قرنق في إجازة إلى بور وحدثت صدامات ١٦ مايو عندما كان هنالك ولم يعد مرة أخرى للخرطوم.

كما تم التلميح إليه من قبل لم يدفعني إلى الإنضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان دعاوى الإشتراكية أو مناداته بوحدة السودان ولكن فكرة تنظيم الجنوبيين سياسياً لشن ثورة مسلحة. هذا ما كان مفقوداً في الجنوب. مهما كانت الأهداف التي يسعى إليها الجنوبيون فإن الحرب الشعبية تشنها وتكسبها الجماهير، لذلك من الحتمي لقادة ذلك النضال من القيام بعمل سياسي مسبق لتعبئة وتنظيم الجماهير. في هذا الجانب فقد كان للجيش الشعبي لتحرير السودان بداية جيدة أو هكذا ظهرللناس. أما الإشتراكية فلا يمكن تحقيقها دون قاعدة إجتماعية إلا إذا كانت الإشتراكية الطوباوية، وهي لا تعنينا كثيراً. إضافة إلى أن جوهر الإشتراكية كما يعرفها أي شخص درس هذا الموضوع بجدية هو الديمقراطية، فليست هنالك إشتراكية دون ديمقراطية. إعتبر نفسي إشتراكياً ومن هنا تأتي معارضتي لسياسات الحزب الواحد، كما يمارسها الاتحاد الاشتراكي السوداني في السودان وأحزاب أخرى في دول أخرى. دون إستثناء فإن نظام الحزب الواحد يقود للتسلط وهو ما يخالف الديمقراطية. بالنسبة لي في هذه المرحلة وبمعطيات الأحوال في الجنوب فان ما نحتاج اليه ليس برنامجاً إشتراكياً ولكن برنامج وطني ديمقراطي واسع يوحد كل القوى النشطة في المجتمع ويوجه طاقاتها بارادة موحدة من أجل شن الحرب الشعبية. هنالك تجارب كثيرة فيما يعرف بدول العالم الثالث خاصة أفريقيا لنتعلم منها.

دعوة الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى سودان موحد أدهشت الكثيرين من الجنوبيين والذين ظن معظمهم بأنه يواصل الحرب التي أشعلتها الأنيانيا. مثل هذا الإفتراض يتجاهل التطورات المهمة التي طرأت منذ ذلك الوقت خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الجنوبية- الجنوبية بعد عام ١٩٧٢م. جنوب الستينات الموحد لا يمكن طرحه في عام ١٩٨٣م حيث يقوم الجنوبيون بطرد بعضهم البعض من اقاليمهم بينما يظل الشماليون في كل هذه الاقاليم ينعمون بالإستقرار! الذين اعتقدوا بان هذا الأمر وضع مؤقت مخطئون بكل تأكيد. هذا لا يعني بأن عدم توحد الجنوبيين هو الذي دفع بقادة الجيش الشعبي لتحرير السودان ليجدوا ملجأ في وحدة البلاد. بالطبع لا، فالوحدة بطبيعتها إذا كانت بين الجنوبيين او بين الجنوبيين والشماليين يجب أن تكون لهدف. وهي دائماً مشروطة بالقبول من كافة الاطراف المشاركة فيها. ببساطة، لا يمكن تحقيق الوحدة لان شخصاً ما يدعو إليها أو مصمم على فرضها على الآخرين.

يجب التأكيد على أن الموضوع الجوهري هو قيام تنظيم سياسي يضمن مشاركة الجماهير في النضال ومن المهم بان يؤسس ذلك النضال على أهداف واضحة ومحددة. ولكن من الممكن مراجعة هذه الاهداف من فترة لأخرى بواسطة التنظيم على ضوء الحقائق السائدة وظروف

النضال، وإلا ستصبح أصنام تعبد دون إعمال الفكر، ولا يوجد متسع في الثورات للإيمان الأعمى.

المهمة التي وضعها على كاهلي قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت دقيقة وخطيرة وهي تتطلب يقظة وتحوطات مضمونة تحسباً من جهاز أمن الدولة سيئة السمعة الذي أنشأها نميري والمشهور بالقسوة. وفي نفس الوقت تستوجب الوصول الى الجماهير لتجنيدها للانضمام الى صفوف الحركة. تبنيت نظام الخلية المجرب في العمل السري. لعضوية الخلية الاساسية، كان ادوارد لينو اختياراً مؤكداً. فقد كنت مقتنعاً بأنه يعرف أكثر مما يفصح عنه، عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، اضافة لإعتبارات أخرى. وعندما فاتحته في هذا الموضوع وافق فوراً على العمل معي. الشخص الآخر كان د. بيتر نيوت كوك المحاضر في كلية القانون بجامعة الخرطوم وآخر من كبار الموظفين في الحكومة، لن يفصح باسمه في الوقت الراهن «ولنسمه السيد س». كان السيد «س» غير منغمس كثيراً في السياسة ولكنه ذي صلات مفيدة. في آخر الامر اجتمع اربعتنا واتفقنا على ما يمكن عمله، وخططنا كيفية تنفيذه. بعد ذلك إعتدنا على الإجتماع اسبوعياً أو بصورة أكثر تكراراً إذا تطلبت الظروف ذلك.

كانت طبيعة المهمة تتطلب منا التحرك ببطء ولكن بثقة، وبالرغم من كل شيء فقد إستطعنا في سنة واحدة ان نكون خلايا ثانوية في الخرطوم وبعض المدن الرئيسية في الجنوب. وتوسعت الخلية الاساسية لتضم ثمانية اعضاء بما في ذلك ممثلين للجيش والبوليس. معظم الذين تم تجنيدهم إنخرطوا مباشرة للانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان في الميدان، او في أديس أبابا. يجب ان نقر بأن عدداً كبيراً منهم لم يحتاجوا لكبير اقناع للانخراط في الحركة، فقد كان همهم كيفية الذهاب إلى هنالك. ومن جهة أخرى يجب الإعتراف كذلك بان الجو السياسي الذي نشأ من الاختلاف حول تقسيم الجنوب والإنشقاق وسط المقاتلين انفسهم كانت له آثار سالبة حول جهودنا في التجنيد. بالرغم من ضخامة الأعداد إلا أن اكثر من «٩٠%» من المجندين كانوا من قبيلة الدينكا. وشكل أبناء جبال النوبة معظم النسبة المتبقية.إنعدام التوازن القبلي والاقليمي كان مزعجاً سياسياً ولا أذكر إننا عقدنا إجتماعاً لم نناقش فيه طرق ووسائل جذب المجموعات الأخرى من المجتمع الجنوبي للإنضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان. تقوم الخلية بإجراء تحليل سياسي للأوضاع في البلاد من وقت لآخر واية مواضيع أخرى ذات صلة، كما نقوم بكتابة تقارير حول ذلك ترفعها إلى رئاسة الجيش الشعبي لتحرير السودان بأديس أبابا.

التعبئة والتجنيد:

في نوفمبر من عام ١٩٨٣م نفذ الجيش الشعبي لتحرير السودان أولى عملياته المسلحة الكبيرة في الناصر وملوال قاهوث والتي أحدثت هزة كبيرة وسط النظام. بعد ذلك مباشرة نشر النظام في أجهزة الاعلام الحكومية ما إدعى إنه مانفستو الجيش الشعبي لتحرير السودان كدليل على أنها حركة شيوعية. تركز الاهتمام على التعريف الذي جاء في قانون العقوبات للحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها حركة ماركسية- لينينية وغير ذلك من المصطلحات التي رؤى إنها شيوعية. إستبعد كثير من معارضي النظام حملته الاعلامية على أساس أنه تكتيك النظام المعروف للتخويف من الشيوعية، وأن هذه الوثائق مزورة لتناسب هذه الاغراض. حقيقة لقد إتضح فيما بعد بأن الوثائق أصلية. فقد أرسلت للعقيد بيو يوكوان دينق قائد الجيش في الناصر وضابط سابق في الانيانيا والذي كان العقيد جون قرنق يريد إستقطابه للجيش الشعبي لتحرير السودان. على عكس ما كان متوقعاً فقد قام بإيصال الوثائق للحكومة! وقد كانت هذه أول مرة لي ولزملائي في الخلية الاطلاع على مانفيستو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

حادثة الناصر وزيارة وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة السيد جوزيف أدوهو الى أوربا في أوائل عام ١٩٨٤م كانت ذات أثر في مراجعة مباشرة للمانفيستو وقانون العقوبات بهدف تلطيف لغته العقائدية. وكانت النتيجة مانفستو ذي غلاف قرنفلي ظل من دون تغيير الى اليوم. تم إرسال نسخ من هذا المانفستو إلينا في الخرطوم بعضها ممهور بتوقيع العقيد جون قرنق ومعنون إلي شخصيات معينة كان علينا الإتصال بها ومحاولة إقناعها بالإنضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد كان السيد دانيال كودي أنجلو عضو مجلس الشعب القومي بأم درمان أحدهم.

ينتمي السيد دانيال كودى الى هيبان في جبال النوبة وهو كاثوليكي ونشط سياسياً. لم أكن أعرفه جيداً من قبل لذلك تركت الاتصالات الأولية معه لادوارد لينو والذي يعرفه جيداً.

في الإجتماعين الأولين قام إدوارد بتسليمه بيان بعنوان «نداء لشعب جبال النوبة» من الجيش الشعبي لتحرير السودان. كانت هنالك نداءات مشابهة لشعب الجنوب، الفور..الخ. كان رد فعل دانيال كودى إيجابياً وبحماس وقد إتفقا هو وإدوارد على مقابلتي. في اللقاء استعرضنا الوضع عموماً حتى وصلنا الى موضوع الجيش الشعبي لتحرير السودان وموقفه منه. قمت بعد ذلك باعطائه نسخة المانفستو الموقعة بواسطة العقيد جون قرنق وتهانيه له.أخطرني بما سبق أن أخبرني به إدوارد وأعلن بعد ذلك بأنه قد قرر الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان وسيقوم بعمل الترتيبات اللازمة بأعجل مايمكن. فعلاً غادر دانيال كودى الخرطوم لرئاسة الجيش الشعبي

لتحرير السودان في خلال أسبوع. قبل مغادرته قام دانيال كودى باعطائنا ايجازاً قيماً عن كيفية العمل السياسي بجبال النوبة ماكان من الممكن لنا إحراز أي تقدم هنالك بدون تلك النصائح. غير أن عملنا في جبال النوبة وجد دفعاً غير متوقعاً من مصدر غير متوقع هو نميرى نفسه. لقد أعلن النظام في عام ١٩٨٤م إنه قد نجح في إحباط «مؤامرة عنصرية» -التعبير النمطي- لإسقاط النظام يقودها القس فيليب عباس غبوش. وتم إلقاء القبض على ضباط وضباط صف وجنود في الجيش من أبناء جبال النوبة والجنوب ولكن كانت الأغلبية العظمى من المتهمين في الإنقلاب المزعوم من جبال النوبة. تم إعتقال القس فيليب عباس غبوش نفسه وبعض معاونيه اللصيقين به، كذلك تم إعتقال إدوارد لينو عضو خليتنا. حدثت هذه التطورات في إبريل ١٩٨٤م بعد إعلان نميري لحالة الطوارئ لتنفيذ العقوبات الحدية وفقاً للقوانين الإسلامية التي فرضها نميري في سبتمبر ١٩٨٣. ونتيجة لذلك فإن العدالة أو عدمها تنفذ بواسطة محاكم صورية أو ما يسمى بـــ «محاكم العدالة الناجزة». بعد البيان والإعتقالات جاء دور الذم المعهود والمحاكمات عبر وسائل الاعلام وإستمر كل ذلك لعدة أسابيع. هكذا تم إعداد عقول الجماهير لتوقع الأسوأ. إن رفع السلاح ضد دولة إسلامية كالسودان الذي أعلن كذلك عقوبته الإعدام. في مثل هذا الوقت وبدون مقدمات جاءت المفاجأة، إذ أعلن نميري أنه نتيجة للإسترحام الذي قدمه القس فيليب عباس غبوش فقد تم العفو عن كل من شارك في المحاولة الانقلابية. تمت إجراءات المحاكمة في إحدى هذه المحاكم الصورية وغطتها أجهزة الاعلام والتلفزيون. كان المتهمون حضوراً وتم قراءة الالتماس المقدم من القس فيليب عباس والمرسوم الجمهوري بالموافقة على العفو بواسطة «القاضي» ثم أعلنت المحكمة إطلاق سراحهم وأن كل فرد منهم سيواصل حياته العادية في وظيفته السابقة. بالفعل عاود كل المدنيين واجباتهم في وظائفهم السابقة ولكن قيادة الجيش العليا أبعدت الضباط المتهمين وكان من بينهم ضابطين جنوبيين هما الرائد نيكنورا مقار أشيك والملازم أول باقان أتين.

خلال الفترة مابين الاعتقالات والعفو الدراماتيكي جاءاني شخص مهم من سياسيي جبال النوبة وهو يوسف كوة مكي وعبر عن رغبته في الإنضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد كان السيد يوسف كوة وقتها عضواً في مجلس الشعب الاقليمي لاقليم كردفان في الأبيض. قابلته أول مرة في منزل القس فيليب عباس غبوش مع صديق له ،عبد العزيز آدم الحلو، وهو أيضاً من جبال النوبة وله جذور من قبيلة المساليت في دارفور. عبد العزيز هذا كان موظفاً في الهيئة القومية للكهرباء بالخرطوم. تخرج كلاهما من كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة الخرطوم في عام ١٩٧٩م ولكن يوسف كان أكبر سناً حيث مارس مهنة التدريس عدة سنوات قبل

إلتحاقه بالدراسة الجامعية. ولقد كنت على علم بأنهما ينشطان في منظمة سرية تعرف بـ «جبهة نهضة جبال النوبة». علمت من يوسف كوة أيضاً عن العلاقات الصعبة والتي هي أقرب للعداء بينه وحاكم كردفان اللواء (م) الفاتح بشارة وهو من المقربين لنميري. ولايمكن أن أنسى إجتماع مع يوسف في منزل القس فيليب عباس في يوم ما نسبة لحادث شاهدته ولازلت أذكره بجلاء شديد حتى اليوم .

كان عبد العزيز ويوسف والقس فيليب في مكتب الأخير عندما حضرت إلى المنزل. تم إجلاسي في غرفة الجلوس حيث كان يجلس عدد من الناس في إنتظار مقابلة الأب فيليب عباس غبوش. تم إخطار إبن القس بوجودي وذهب مباشرة إلى والده وبدون تأخير عاد وأدخلني إلى المكتب. سلمنا على بعض بحرارة وقام الأب فيليب بتقديمي للإثنين كحليف لصيق ومؤتمن كذلك قام بتقديمهما كرفاق في النضال من أجل حرية المقهورين. ذكر كلاهما بأنهما سمعا كثيراً عني من قبل. جلسنا وكما هو معتاد فقد إنغمسنا في حديث عن السياسة والأوضاع في البلاد وبعد ذلك أخطر الأب فيليب الاثنين بان يواصلا معه ماكانوا يقومون به وألا ينزعجوا من وجودي لأنه يثق فيَّ ويعتبرني واحداً منهم. كذلك طلب مني المعذرة في الانتظار بينما يواصلوا هم ما يقومون به من عمل.

أخبرته بأن مايراه مناسباً مقبول لديَّ وعليه واصلوا. بعد ذلك بدأ الاب فيليب في مراسم أداء القسم وكانت الإجراءات على النحو الأتي: أضاف قليل من ملح الطعام إلى كوب شاي ملئ إلى حوالي الثلث بالماء وتم تحريك الماء حتى ذوبان الملح. تبع ذلك وخز طرف إصبع الإبهام للشخص الذي يؤدي القسم بابرة حيث تسقط نقطة أو نقطتي دم في الماء المالح ويتم تحريك الماء مرة أخرى حتى يختلط بالدم. بعد ذلك يقوم الشخص الذي يؤدي القسم بشراب معظم الخليط تاركاً قليلاً منه للشخص الذي يدير اداء القسم. يسبق هذا الاجراء تقديم الولاء للمنظمة من الشخص الذي يتم تجنيده، أي الذي يؤدي القسم. قام الأب فيليب بأداء هذه المراسم أولاً ليوسف كوة ومرة ثانية لعبد العزيز آدم الحلو.

عند الانتهاء من تلك المراسم واصلنا نقاشنا لفترة بعدها استأذنت الأب فيليب للإنصراف.

بعد عدة أسابيع وعندما أعلن النظام عن إحباط المؤامرة العنصرية ونفذ إعتقالات وسط العسكريين والمدنيين كما أشرنا لذلك سابقاً، تم وصف إجراءات أداء القسم هذه بتفاصيل دقيقة في صحف الحكومة كجزء من الإعترافات التي أدلى بها بعض الجنود المعتقلين. عند قراءتي لكل هذا في الصحف بدأت أشعر بقلق شديد على مصير أصدقائي الثلاثة. لذلك عندما جاءني يوسف كوه في ذلك اليوم مبدياً رغبته في الالتحاق بالجيش الشعبي لتحرير السودان في الميدان كنت

مدركاً تماماً للعواقب الخطيرة التي ستترتب على أي تأخير. في اليوم المضروب لمغادرته نظمت لقاءً بين يوسف كوه ود. بيتر نيوت وبعده ذهبنا جميعاً لمقابلة د. هنود أبيا كدوف في مكتبه بعد الظهيرة. كان د. هنود محاضراً في كلية القانون ومن أبناء جبال النوبة ويمثل وجهة نظر محافظة ومن النوع الذي ينزع الى الابتعاد عن المشاركة في القضايا الشائكة. أردنا ليوسف كوه تبادل مباشر للآراء مع هنود حتى يتمكن من تقدير مدى تعقيد الوضع السياسي. أخذت يوسف للمطار في عربتي ذلك المساء وودعته. إلتقينا مرة أخرى بعد عامين.

لم يكن عبد العزيز آدم الحلو يتمتع بالشهرة مثل الأب فيليب أو يوسف كوه وربما يكون هذا السبب لعدم مطاردته بواسطة أجهزة الأمن. وطبعاً إتخذ الإحتياطات الضرورية في الأيام الأولى وفي نهاية المطاف واصل حياته العادية. بعد سفر يوسف كوه، أصبح عبد العزيز رئيس خلية الجيش الشعبي لتحرير السودان وسط النوبة. كان شخصية هادئة متواضعة، وذا مقدرة تنظيمية ممتازة وكان مفيداً جداً في عملنا. إستطعنا معه تجنيد عدد كبير من أبناء جبال النوبة وإرسالهم الى الميدان. على سبيل المثال، غادر منهم عدد من الموظفين وهم: تلفون كوكو، يوسف كارا، وعوض الكريم كوكو، سوياً في يوم واحد للإنضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان وتركوا اثراً واضحاً في الجيش الشعبي فيما بعد. في نهاية المطاف وجد عبد العزيز آدم الحلو صعوبة في البقاء وإنضم إلى الآخرين في الميدان هناك حيث كان أداؤه على قدر التوقعات.

إذا كان الأب فيليب يخطط لانقلاب لابد أن قوات أمن الدولة كانت تراقب تحركاته عن كثب. التدخل السريع للنظام وقيامه بالاعتقالات مبكراً قبل أن تتقدم الخطة يعني أيضاً أنه لم يسمح بزمن كافٍ لتوفر أدلة كافية ضد المخططين. وعليه قد يفسر هذا العفو الرئاسي الدراماتيكي كوسيلة لحفظ ماء وجه النظام، ولكن أهم درس خرج به الذين تم إعتقالهم والعفو عنهم في ذلك اليوم هو أن فرص نجاح أي إنقلاب يقوم به النوبة في الخرطوم غير وارد. كانت هذه نقطة تحول كبيرة لأن عدداً مقدراً من السياسيين النوبة كانوا يؤمنون بسهولة القيام بانقلاب إعتماداً على العدد الكبير للنوبة وسط الجنود في الجيش السوداني، وبعضهم كان يشكك في جدوى الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان بينما يمكن إستلام السلطة بسهولة في الخرطوم. مثل هذا التفكير غير الواقعي كانت نتيجته خلق بلبلة وسط الجماهير.

كانت خليتنا نشطة في إصدار منشورات سرية، خاصة أثناء المناسبات المهمة، مثل مؤتمر حركات التحرر الأفريقية الذي إنعقد في الخرطوم في عام ١٩٨٣م، زيارة نائب الرئيس الاميركي جورج بوش للسودان في عام ١٩٨٤م وزيارة سفير الولايات المتحدة الاميركية المتجول، الجنرال فيرنون والترز في عام ١٩٨٤م. في المناسبة الأولى نشر النظام كتيباً باللغة الانجليزية

بعنوان «رؤى حول الجنوب» يمتدح تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم مدعياً إنه كان تلبية لرغبة أبناء الجنوب وكوسيلة لتقصير الظل الاداري وهلمجرا. تم توزيع هذا الكتيب على كل الوفود التي شاركت في المؤتمر والذين جاءوا من كل أنحاء افريقيا. رأينا بأن دحض ما جاء في ذلك الكتيب ضروري، وإلا ستغادر الوفود بإنطباع خاطيء حول الأوضاع في السودان. الوثيقة التي صدرت منا في هذا الخصوص كانت بعنوان «إجهاض إتفاقية أديس أبابا» وتم توزيعها بسرية للوفود التي نثق فيها. تقرر بأن نوقعها باسم «مجموعة دراسية لتحرير شعب السودان».

جاء نائب الرئيس الأميركي لزيارة السودان في فبراير عام ١٩٨٤م في مهمة ظاهرها هو تقييم حالة المجاعة في غرب البلاد. ولكن في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة الاميركية تمد الحكومة في الخرطوم بمعونات عسكرية وإقتصادية كبيرة للغاية. فقد نجح نميري في اللعب على ورقة التخويف بالشيوعية بدرجة فعالة. هذا بالاضافة إلى مساندة نميري لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩م، أقنع الولايات المتحدة بدعمه بغض النظر عن قهره وإضطهاده لشعبه. كان من الضروري إنتهاز هذه الفرصة لتوصيل الرأي الآخر لحكومة الولايات المتحدة الامريكية على أعلى مستوياتها. تمت كتابة خطاب له باسم ذات المجموعة أعلاه، محللاً للأوضاع في البلاد وداعياً حكومة الولايات المتحدة الاميركية لقطع مساعداتها للنظام الديكتاتوري. سلم الخطاب مع خطاب آخر موقع بواسطة عدد من المحاضرين بجامعة الخرطوم مقدمين نصيحة مماثلة.

أرسلت إدارة ريغان سفيرها المتجول، الجنرال فيرنون والترز، إلى الخرطوم في عام ١٩٨٤م في زيارة وصفها النظام كتقدير للعلاقات المزدهرة دوماً بين السودان والولايات المتحدة الأميركية. إضافة إلى إجتماعه ببعض المسؤولين في النظام، قضى الجنرال والترز بعض الوقت للاستماع لوجهات النظر الأخرى. قامت الخلية بتسجيل رؤاها في خطاب وسلمته الى الجنرال في تلك الزيارة.

هذه الأمثلة القليلة تفي بالغرض لكن لابد من الإشارة إلى أن الأهمية التي تولى لمحتوى الخطابات غيرالممهورة بتوقيع أو توقيعات تقل كثيراً مما إذا كانت بتوقيع. وفي كلا الحالتين ستتم قراءتها على كل حال، خاصة إذا ما كان الطرح جاداً ولا يحوي لغة المهاترة ومواضيع يمكن رفضها بسهولة باعتبارها مجرد دعاية فارغة.

عند إستلامها لنسخ من المانفيستو قامت الخلية بدراسته وإجراء مناقشات حوله وإبداء ملاحظاتها عليه. أيضاً أشركت في المناقشة بعض الأصدقاء الشماليين من الموثوقين بهم. عموماً كانوا مبتهجين بدعوة الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى سودان واحد، لدرجة أعمتهم -في

رأيي- عن تقييم النقاط الأخرى بطريقة فاحصة. الإستثناء الوحيد كان الأستاذة سعاد ابراهيم أحمد المحاضرة في معهد الدراسات الإضافية بجامعة الخرطوم، وعضو بارز بالحزب الشيوعي السوداني. وضعت نقدها في شكل نقاط ناقشتها معي. كانت متعمقة ودقيقة، حيث تناولت أولاً فحوى الوثيقة، بعد ذلك الجوانب المحددة. وباقتضاب كانت تعتقد إنه لا بد من الإشادة بقادة الحركة الجنوبيين لبعد نظرهم في دعوتهم لسودان موحد ولكنها انتقدت التحليل التاريخي للمانفيستو، ودعاوى الجيش الشعبي لتحرير السودان بانه حركة قومية وليست جنوبية كأمر غير واقعي ويتجاهل الواقع العملي للمجتمع السوداني. فإن كلمات مثل «الصفوة البيروقراطية المتبرجزة» و«زمرة الاقلية» المستخدمة في المانفيستو غير علمية وتفتقر إلى أي محتوى طبقي، وطبعاً شككت في دعوى الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها طليعة الثورة الإشتراكية. ونصحت الجيش الشعبي لتحرير السودان بالا يفكر في القفز فوق المراحل الاجتماعية للتطور. وجدت تعليقاتها مفيدة وناقشت أفكارها مع زملائي ولاحقاً مع العقيد د. جون قرنق.

بعد إنضمامي للجيش الشعبي لتحرير السودان في أكتوبر ١٩٨٣م تواصل حواري مع جيمس واني إيقا ومجموعته. وفي الحقيقة فقد إكتسب أهمية خاصة لسببين أولاً: طرأت ضرورة تغيير الإستراتيجية والتكتيك منذ لقائنا الأخير. ثانياً: لا بد من عمل سياسي صعب جداً في الاستوائية لأن الأغلبية الساحقة من الاستوائيين ساندوا تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم وأحلامهم بإقليم للاستوائية تم تحقيقها قبل أن تجد عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان صدى في داخل البلاد. لذلك إعتقد كثير من الإستوائيين بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان تم تكوينه من قبل الدينكا لإجهاض مكسبهم الغالي. لذلك كان توجه الاستوائيين تجاه الجيش الشعبي لتحرير السودان عدائياً ومن الضروري تغيير هذا التوجه إذا ما اردنا للحركة النجاح.

كان أكثر المواضيع إثارة للجدل في نقاشنا هو دعوة الجيش الشعبي لتحرير السودان لوحدة السودان. كان جيمس واني وأصدقاؤه يعتقدون بأن هذا يتنافى وطموحات الجنوبيين في تحقيق دولة منفصلة ومستقلة. كنت أحاججهم مخالفاً ومؤكداً بأن أي وحدة حتى على المستوى الإجتماعي بين رجل وزوجته تكون دائماً مشروطة ولن يكتب لها الدوام إلا إذا ما ظلت شروطها قائمة. إن الدعوة لأمر ما ليست بضمانة تحقيقه ذاكراً ان حركة الانيانيا كانت تدعو للإنفصال وإنتهت دعوتها إلى سودان موحد. أيضاً أوردت الوضع في تشاد حيث كان وقتها الخط الأخضر يقسم البلد إلى شقين. كنت دائماً أعتقد بأن أفضل شرط للنجاح، هو وجود تنظيم سياسي قوي وموحد ينظم جماهير شعبنا ويقنعهم بالمشاركة في النضال المسلح. هذا الشرط لن يتحقق إذا ما ظل الجنوبيون منقسمين. في نهاية المطاف وافق جيمس واني إيقا ومجموعته على الانضمام

للجيش الشعبي لتحرير السودان وكون خلية في جوبا قامت بعمل كبير بالنظر للظروف التي كانت تحيط بها. في عام ١٩٨٤م أخطر جيمس واني وعضو آخر في خليته، إسكوباس لوبورو كيني، بأن جهاز أمن الدولة كان يتعقبهم. تمكنوا من تفادي الاعتقال ووجدوا طريقهم إلى مقر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

موت بنجامين بول أكوك:

لم يخلو عمل الخلية من لحظات عصيبة. إحدى هذه اللحظات ذات صلة بحادثة وقعت في سبتمبر ١٩٨٤م والتي هزتنا جميعاً. تلقينا خبراً بأن السيد بنجامين بول أكوك، ممثل الجيش الشعبي لتحرير السودن في لندن، قد توفى لفشل الكبد. كان بنجامين سياسياً معروفاً في الجنوب اذ خدم كوزير إقليمي، نائب لرئيس مجلس الشعب الاقليمي وكعضو المجلس لعدة مرات. لم يكن في سجله المرضي أي مشاكل في الكبد. وسرعان ما إنطلقت الشائعات في لندن والخرطوم بأنه قتل بواسطة الاستخبارات الاثيوبية بايعاز شخصي من العقيد جون قرنق. وجدت الخلية ما ورد في برقية قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان صعب التصديق. عقدنا إجتماعاً طويلاً وصعباً حول هذا الموضوع، تقرر بعده أن أسافر إلى أديس أبابا لمعرفة الحقيقة بنفسي ورفع تقرير للخلية بذلك.

سافرت إلى أديس أبابا في أكتوبر وكانت الأخبار التي تلقيناها من لندن تفيد بأن بنجامين بول أكوك طُلب منه الهبوط من الطائرة الاثيوبية المتجهة الى لندن عبر فرانكفورت بواسطة رجل أمن إثيوبي. على متن نفس الطائرة كان كوستيلو قرنق رينق ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان في ألمانيا الذى واصل رحلته الى برلين. يبدو أن زوجة بول قد أخطرت مسبقاً بأن زوجها وكوستيلو في الطائرة وعندما لم يصل قامت باجراء عدة إتصالات تلفونية مع أديس أبابا ومع كوستيلو في برلين متسائلة عن زوجها. وفقاً للرواية من لندن أوضحت تلك الاتصالات وغير ذلك من تحريات بأنه مباشرة من المطار أقتيد بول الى زنزانة أمن حيث تعرض إلى تعذيب شديد. عندما فقد الوعي، تم نقله الى زنزانة أخرى باردة تحت الأرض حيث تواصل التعذيب، هذه المرة باشتراك شخصين من الجيش الشعبي لتحرير السودان. أفادت المعلومات بأن بول توفى في ذلك المساء، حيث وضع جثمانه في تابوت بواسطة السلطات الاثيوبية التي قتلته وسلمته للجيش الشعبي لتحرير السودان لدفنه في أديس أبابا. ومضت نفس المصادر إلى القول بأن الدفن كان في حضور شخصين فقط من كبار أعضاء الحركة وهما جوزيف أدوهو ومارتين ماجير قاي. وقد طلبا من رجال الأمن الذين رافقوا الجثمان بأن يتم فتح التابوت حتى يلقيا نظرة أخيرة لرفيقهم المتوفي. رفض رجال الأمن الاثيوبي هذا الطلب بشدة، وفي مواجهة ذلك الرفض

الواضح، لم يكن أمام الرجلين من خيار، غير دفن التابوت والذي أخبرا بأنه يحوي في داخله جثمان بنجامين بول أكوك. وأفادت التقارير بأن د. جون قرنق وضول أشويل أليو لم يحضرا مراسم الدفن بحجة إنشغالهما بحضور إجتماعات المؤتمر التأسيسي لحزب العمال الاثيوبي والذي كان منعقداً في أديس أبابا في ذلك الوقت.

الأشخاص الأساسيين الذين كنت أريد التحدث معهم في أديس أبابا هم د. جون قرنق، جوزيف ادوهو، ومارتن ماجير ولكن لم أتمكن إلا من مقابلة د. جون برفقة سلفا كير، د. رياك مشار، وقيير شوانق ألوونق. جاء الاخير مع د. جون قرنق في العربة في ظهيرة ذلك اليوم للقائي في الفندق الذي كنت اقيم فيه. اما الاثنان الآخران فقد جاءا من معسكر بونقا للتدريب قبل بضعة ايام ونزلا في الغرفة المجاورة لي في فندق «ميسكيل فلاورز» في أديس أبابا دون علمي بذلك.

عقدنا إجتماعاً رسمياً أثرت فيه قلق الجنوبيين العميق داخل البلد وخارجها حول موت بنجامين بول أكوك وبأنه قد تم إرسالي بواسطة الخلية لمعرفة حقيقة الأمر. تحدث أولاً د. جون قرنق وأصر على الرواية الأولى بأن بول توفى نتيجة لفشل في الكبد. عندما طلبت الاذن بمقابلة جوزيف أدوهو ومارتن ماجير، أخبرني د. جون قرنق بأنهما يسكنان بعيداً جداً ومن غير الممكن لي رؤيتهم في زيارتي هذه.

بعد ذلك أوجزتهم عن الأوضاع السياسية العامة في البلاد. وعندما كان د. جون قرنق يهم بمغادرة الفندق دعاني للخارج لتبادل الحديث على إنفراد قبل أن يذهبا هو وقيير شوانق. أثناء ذلك اللقاء تكلم بعدم رضا عن جوزيف أدوهو، مارتن ماجير والسياسيين عموماً. قضيت يومين في أديس أبابا ولكن لم يسمح لي بمقابلة الشخصين الرئيسيين في هذه القضية، عندما رجعت للخرطوم قدمت تقريراً مفصلاً للخلية عما وجدت بأديس أبابا.

حول ذات الموضوع أجريت هيئة الاذاعة البريطانية «برنامج نافذة على إفريقيا» مقابلة مع الدكتور برنابا ماريال بنجامين، رفيق بنجامين بول في مكتب الحركة بلندن وهو طبيب أكد فيها بشجاعة بأنه ليس لبنجامين بول سجل بمشكلة في الكبد ولذلك لا يمكن أن يكون قد توفى نتيجة لفشل في الكبد الذي يحدث على فترة طويلة.

عند إنضمامي فيما بعد الى صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان واصلت التحقيق الذي لم يكتمل بالحديث مع الذين كان لهم علم بالموضوع. كان الدليل قاطعاً بأن بنجامين بول مات كنتيجة للتعذيب وليس لفشل في الكبد.

مشكلة ماثيو أبور أيانق:

بعد إطلاق سراحه من المعتقل، غادر السيد ماثيو أبورأيانق الخرطوم إلى أديس أديس مع عائلته في يوليو ١٩٨٤م للإنخراط في الجيش الشعبي لتحرير السودان. عند وصوله هناك تم إنزاله في فندق هارامبي في أديس أبابا. قضى ماثيو أياماً عديدة دون أن يقابل د. جون قرنق الذي كان في ذلك الوقت متواجداً بالمدينة (أديس أبابا). هذا السلوك أغضب أبور وإعتبره إهانة شخصية له. أيضاً في نفس الفترة وجد أبور الفرصة لمقابلة عدد من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا والذين أعطوه فكرة سالبة عن الحركة والطريقة التي تدار بها. وبطريقة ما إستطاع التحدث مع جوزيف أدوهو وآخرين حول الأوضاع في الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي لم تكن أبداً مرضية. كنتيجة للمعلومات التي جمعها في أديس أبابا وتجربته الشخصية هنالك، يبدو أن ماثيو أوبور قد إتخذ قراراً بعدم الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان. عند معرفة هذا الأمر، كان رد فعل الجيش الشعبي لتحرير السودان هو إتهامه لدى السلطات الاثيوبية بأنه عميل ليبي زرع ليشق صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان! في ذلك الوقت كانت العلاقات بين ليبيا واثيوبيا متوترة ولكن لم يخرج الامر للسطح بعد. منذ ذلك الحين أصبح تعامل الجيش الشعبي لتحرير السودان مع أبور غير حميم. موت بنجامين بول أكوك وهو صديق حميم لأبور دفع الأمور من جانب ماثيو أبور، الى نقطة اللا عودة.

عندما زرت أديس أبابا في أكتوبر ١٩٨٤، أخبرني ضابط الأمن الاثيوبي الذي إستقبلني في المطار وأخذني في عربته لفندق (ميسكيل فلاورز) بأن أبور «يسبب لنا متاعب كثيرة». لم يُفصل الأمر وما كنت أرغب أن أظهر بأني أبدي إهتماماً بالموضوع. ولكن في الحقيقة لقد أقلقتني هذه الملاحظة جداً- هل قُتل أبور ولا أحد يعلم بذلك؟ سيطرت على قلقي وتظاهرت بأن أكون في شكل عادي. عندما قابلت قرنق بعد ظهر ذلك اليوم أثرت هذا الموضوع معه وطلبت منه ما إذا كان في وسعي المساعدة في إصلاح الامر مع أبور. أعطاني رقم هاتف أبورفي الفندق ونصحني" لأسباب أمنية" بأنه من الأفضل الاتصال به من نيروبي والتي هى المحطة التالية في رحلتي. بالفعل فقد إتصلت بأبور من نيروبي وتحدثنا طويلاً. أخبرني بهواجسه وما إكتشف عن الحركة في أديس أبابا، إضافة الى ما ذكره بوضوح بأن د. جون قرنق واقع تحت سيطرة الاثيوبيين وأن الحركة لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن تتمع بحرية في رسم طريقها بنفسها. أخبرني أيضاً بأن بعض المقاتلين الذين جاءوا للتو من الميدان أكدوا له بأن صموئيل قاى توت، صديقه وحليفه السياسي، ما زال حياً وبأنه قد أرسل خطاباً لقاي توت. حاولت أن اقنعه بأن يقلع عن هذا الانطباع مؤكداً له بأن موت صموئيل قاى توت حقيقة تم إثباته ولا يمكن خدمة أى غرض مفيد

بالإدعاء بأنه ما زال حياً. لاحظت بأنه لم يتفق تماماً مع وجهة النظر هذه. يجدر الاشارة الى أن قوات الانيانيا -٢ ظلت تنكر موت قاى لفترة طويلة بعد الحادثة، وكان يتم تداول بعض البيانات التي كانت تحمل توقيعاً مزيفاً لقاى توت في الخرطوم مصدرها أديس أبابا. إستمر هذا التضليل لفترة طويلة بعد موته. لابد أن يكون ماثيو أبور قد قابل في أديس أبابا بعضاً من الذين يقومون بكتابة تلك الوثائق.

بعد محادثتي مع أبور، كتبت تقريراً لدكتور جون قرنق حول خلاصة نقاشنا وأوصيت بمواصلة الحوار معه لأنه من الواضح أن هنالك الكثير من سوء الفهم والذي لا يمكن تسويته إلا عبر الحوار وجهاً لوجه.

بعد فترة وعبر الصلات الحميمة للسلطات الكينية به إنتقل ماثيو أبور الى نيروبي حيث أقام مع عائلته. ولكن في نهاية عام ١٩٨٥، تم ترحيله الى الخرطوم بعد إنذار مدته ٢٤ ساعة فقط. وهذه الخطوة فهمت من قبل الكثيرين بأنها جاءت كنتيجة تحريض من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

خداع نميري حول السلام:

يكفي هذا لفترة العمل السري. في العلن وقبل نهاية عام ١٩٨٣، بدأت عمليات الجيش الشعبي بقوة وتواصل الضغط على قوات الحكومة في الجنوب بلا هوادة. في ديسمبر قام نميري بزيارة لنيروبي وأجرى مفاوضات مع الرئيس دانيال أراب موى. لابد أن تلك المحادثات تطرقت لمشكلة جنوب السودان. ولكن مغنم نميري الكبير في تلك الرحلة تمثل في شخص كلمنت أمبورو وهو سياسي جنوبي محنك ذهب منفياً الى هنالك بعد تقسيم الجنوب حيث إعتقلهم نميري في عام ١٩٨١ لمعارضته للتقسيم مع ٢٣ أعضاء آخرين في اللجنة التنفيذية لمجلس وحدة جنوب السودان والذي كان رئيساً لها. كان نميري يعتقد بأن كلمنت أمبورو يؤيد الجيش الشعبي لتحرير السودان، لذلك كان مسروراً عندما قبل دعوته له للذهاب معه الى الخرطوم لإشراكه في دور ما من شأنه المساعدة في إنهاء الحرب.

قوبلت عودة كلمنت أمبورو للخرطوم في ديسمبر ١٩٨٣ في الدوائر الجنوبية بالدهشة وعدم التصديق. مصدر الدهشة هو كيف يستمع الى نميري، وهو رجل يعرفه هو وأى شخص آخر بأنه متقلب الأطوار، وخاصة بعد تقسيم الجنوب مباشرة وفرض القوانين الاسلامية في البلاد.

وعلى كل حال فقد جاء إلى الخرطوم في رحاب الفندق الكبير وشعار «الحب، السلام، والوحدة» الذي نقله من الرئيس موي دائماً على لسانه. بدأ كلمنت أمبورو العمل باخلاص في إعداد برنامج للسلام بطلب من نميري. قابلته ود. بيتر نيوت في فندقه بعد وقت قصير من

وصوله ثم عدة مرات بعد ذلك. كان همنا معرفة الضمانات التي وفرها له نميري حتى يمكن إعتبار المهمة بأنها جادة. لم نجد إجابة مقنعة. كثير من الجنوبيين الأخرين الذين تحاوروا معه توصلوا إلى خلاصة إنه لا يوجد شيء جاد. بعد أسابيع قليلة لم يكلف نميري نفسه حتى بالرد على طلبات كلمنت لمقابلته، وبدأ يشكو لأي شخص لديه الاستعداد للإستماع إليه بأنه «قد أصبح معزولاً». وأخيراً بدأ يلقي باللوم على جوزيف لاقو لبليته مع الرئيس! يجدر هنا أن نذكر بأن لاقو قد أصبح نائباً ثانياً للرئيس منذ عام ١٩٨٢م بدلاً عن أبيل ألير. كان الداهية نميري يسعى لكسب الوقت. وفي عام ١٩٨٤م قرر نميري إهانته، حيث عرض على كلمنت أمبورو منصب وزير دولة مسؤولاً عن تنفيذ تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بطريقة سلسلة. بلع كلمنت البائس كبرياءه وقبل العمل في منصب يضمن تنفيذ سياسة ظل يمقتها باستمرار. لقد ماتت مبادرته للسلام قبل أن تبدأ.

بحلول منتصف عام ١٩٨٤م كانت قوات الحكومة في الجنوب قد تراجعت وأصبحت تتواجد في حالة دفاعية في حاميات محددة حصينة، بينما مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان يتجولون بحرية في الأرياف. بالرغم من ذلك واصل النظام دعاويه المبالغ فيها عن سير الحرب في محاولة منها لخداع الرأي العام. ولكن في قمة النظام كان الوضع مختلفاً فان ثقل الحرب كانت واضحة لهم. في عام ١٩٨٤م، قام مجلس الشعب القومي بعقد سلسلة من الجلسات المغلقة لمناقشة الأوضاع في الجنوب وكيفية انهاء الحرب. بالإضافة إلى أعضاء المجلس تم دعوة قيادة الاتحاد الاشتراكي السوداني وكبار ضباط القوات المسلحة ومؤيدي النظام من الذين على دراية بالجنوب للحضور والمساهمة في النقاش. شارك في الحضور جوزيف لاقو وحكام الأقاليم الجنوبية الثلاثة. تواصلت الاجتماعات لأيام وفي النهاية أعلن بأنه قد تم إعداد ملخص للمداولات وقدم للرئيس. مرت الأيام والأسابيع ثم شهور ولم ينبس الرئيس ببنت شفة.

في ٣ مارس ١٩٨٥م (يحتفل النظام بيوم ٣ مارس كل عام بأنه يوم الوحدة)، أعلن نميري فجأة تكوين لجنة قومية للسلام للنظر في أوضاع الحرب والتفاوض مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لحل المشكلة. كانت اللجنة برئاسة السيد سر الختم الخليفة، رئيس الوزراء الأسبق في حكومة اكتوبر ١٩٦٤م، والذي خدم النظام المايوي كوزير وفي عدة مناصب عليا. كان مقرر اللجنة هو السيد أندرو وبو رياك، وزير سابق في الاقليم الجنوبي. وضمت اللجنة شماليين وجنوبيين. كانت المفاجأة الحقيقية هي تضمين إسميْ د. بيتر نيوت وشخصي في قائمة عضوية اللجنة.

تم إختيار د. بيتر نيوت وشخصي في «لجنة السلام» دون تشاور مسبق. ولم نوفق في معرفة الشخصية التي رشحتنا. أنا شخصياً لا أعرف نميري ولا أذكر بأنني إلتقيته ابداً. على كل حال، فقد صمم كلانا على عدم المشاركة في تلك اللجنة وقررنا أن يكون رفضنا معبراً عنه بطريقة تحرم نميري من القيمة الدعائية التي كان يريدها لتلك اللجنة الصورية. كانت خطتنا هي جمع معظم القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين في الخرطوم وراء الرأي أن نميري هو شخصياً الذي يمكنه حل المشكلة التي خلقها بنفسه وإتفقنا على عقد لقاء في منزل السيد أبيل ألير والذي أيضاً تم إختياره في اللجنة هو وآزايا كولانق.

تم عقد الاجتماع حيث وافق المجتمعون على كتابة الخطاب وتم إعداد الخطوط العريضة لمحتواه بما في ذلك قرار رفض العمل في اللجنة. إتفق المجتمعون على أن يكتب الخطاب السيد أبيل ألير ويوقع بواسطة الجميع بعد يومين. غادرنا المنزل فرحين بأن تلكم كانت فرصة للتعبير لنميري بان الجنوب ما زال موحداً في رفض مكائده. في الوقت المحدد جئنا لمنزل السيد أبيل ألير وأخبر المجتمعين بأن الخطاب جاهز ولكنه أضاف وسط دهشة الجميع بأنه سيوقعه بمفرده. لم يقدم أي أسباب لقراره الفردي، بالطبع لم يجد الاقتراح أي قبول لأنه يهزم الهدف الأساسي لهذا الجهد وهو العمل الجماعي.

وعلى كل حال، لم يكن في المقدور عمل شيء وغادرنا إلى منازلنا بخيبة أمل كبيرة. بعد أيام وفي مساء يوم ٢٧ مارس ١٩٨٥م، شاهدنا السيدان أبيل ألير وآزايا كولانق في التلفزيون القومي مشاركين في «لجنة السلام» والتي خاطبها نميري في صباح ذلك اليوم قبل مغادرته الى واشنطن. لم ير السيدان المحترمان أي تناقض بين حضور الجلسة الافتتاحية للجنة ورفض المشاركة فيها.

لم يعد نميري من رحلته تلك إلى العاصمة الاميركية واشنطون، فقد حدث تغيير في القصر الجمهوري بالخرطوم في السادس من أبريل عام ١٩٨٥م.

الفصل الثالث
أيام الانتفاضة وما أعقبها

إختمار العاصفة:

بدت على الاقتصاد السوداني في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي مؤشرات توتر واضحة، وبحلول عام ١٩٨٠م تم تخفيض الجنيه السوداني عدة مرات لدرجة فقدان القيمة. وكنتيجة لذلك، إرتفع التضخم وزادت البطالة إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي سببها برنامج التقشف الذي فرضه صندوق النقد الدولي والذي لجأت إليه الحكومة كطوق نجاة. من الطبيعي أن يناضل المهنيون والنقابات المهنية لحماية مستوى المعيشة لأعضائهم والذي هبط كثيراً نتيجة للتضخم. وكان على قمة الأجندة لتلك الاتحادات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات مطالبهم بزيادة المرتبات والأجور بما يتناسب والتضخم المتصاعد. كانت المفاوضات بين الحكومة والعاملين حول المرتبات والأجور وتحسين ظروف العمل تسير ببطء شديد.

مع إشتعال الحرب مرة أخرى في الجنوب في مايو ١٩٨٣م أصاب اليأس حتى أكثر الناس تفاؤلاً في إمكانية تحسن الاقتصاد وفقد الجميع الأمل في هذا الاتجاه. تبعت ذلك سلسلة من الاضرابات، وكان من أهمها إضراب القضاة والذي أعقبه في سبتمبر تطبيق القوانين الإسلامية. هذا الاجراء الأخير (فرض القوانين الإسلامية) كان قنبلة زادت من التوتر وحولت المواجهات مع الحكومة من مجرد مطالب نقابية إلى المجال السياسي.

كان رد فعل المهندسين والنقابات المهنية تجاه فرض القوانين الإسلامية غاضباً كما كان متوقعاً وإتخذت المواجهات مع الحكومة اتجاهاً للأسوأ. في ديسمبر قام نميري بحل كل الإتحادات والنقابات المهنية، نجا من ذلك فقط نقابة أساتذة جامعة الخرطوم. في نهاية ديسمبر تمت محاكمة الأستاذ محمود محمد طه زعيم الاخوان الجمهوريين بتهمة الردة بواسطة محكمة وفقاً للقوانين الإسلامية، وحكم عليه بالاعدام شنقاً. بالرغم من الاحتجاجات وطلبات تخفيف العقوبة من جهات كثيرة من داخل البلاد وخارجها، أصر نميري على التنفيذ وتم إعدام الاستاذ محمود محمد طه في صباح الجمعة ١٨ يناير ١٩٨٤م. إستلهاماً لمثال القرشي في ثورة أكتوبر، فقد كانت النقابات والاتحادات المهنية تبحث عن شهيد ودون دراية قدم لهم نميري واحداً في شخص المفكر الاسلامي ذي السبعين حجة. هكذا أصبحت جريمة قتل الاستاذ محمود محمد طه بؤرة الحراك السياسي ورمزاً للوحدة ضد نظام قمعي.

قامت الاتحادات المهنية والنقابية بتجاهل أمر الحل وواصلت عملها سراً. واصلوا الاجتماعات وفي هذه المرة بقصد إسقاط الحكومة عن طريق إضراب عام. ولتحقيق ذلك فمن الضروري تحريك عضوية الاتحادات والجمهور عموماً. تم تحديد المهام. كمثال لهذه الانشطة تم تنظيم لقاء سياسي في حرم الجامعة في يوم ١٩٨٥/١/١٨م لاحياء الذكرى الأولى لاستشهاد محمود محمد

إختمار العاصفة:

بدت على الاقتصاد السوداني في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي مؤشرات توتر واضحة، وبحلول عام ١٩٨٠م تم تخفيض الجنيه السوداني عدة مرات لدرجة فقدان القيمة. وكنتيجة لذلك، إرتفع التضخم وزادت البطالة إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي سببها برنامج التقشف الذي فرضه صندوق النقد الدولي والذي لجأت إليه الحكومة كطوق نجاة. من الطبيعي أن يناضل المهنيون والنقابات المهنية لحماية مستوى المعيشة لأعضائهم والذي هبط كثيراً نتيجة للتضخم. وكان على قمة الأجندة لتلك الاتحادات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات مطالبهم بزيادة المرتبات والأجور بما يتناسب والتضخم المتصاعد. كانت المفاوضات بين الحكومة والعاملين حول المرتبات والأجور وتحسين ظروف العمل تسير ببطء شديد.

مع إشتعال الحرب مرة أخرى في الجنوب في مايو ١٩٨٣م أصاب اليأس حتى أكثر الناس تفاؤلاً في إمكانية تحسن الاقتصاد وفقد الجميع الأمل في هذا الاتجاه. تبعت ذلك سلسلة من الاضرابات، وكان من أهمها إضراب القضاة والذي أعقبه في سبتمبر تطبيق القوانين الإسلامية. هذا الاجراء الأخير (فرض القوانين الإسلامية) كان قنبلة زادت من التوتر وحولت المواجهات مع الحكومة من مجرد مطالب نقابية إلى المجال السياسي.

كان رد فعل المهندسين والنقابات المهنية تجاه فرض القوانين الإسلامية غاضباً كما كان متوقعاً وإتخذت المواجهات مع الحكومة اتجاهاً للأسوأ. في ديسمبر قام نميري بحل كل الإتحادات والنقابات المهنية، نجا من ذلك فقط نقابة أساتذة جامعة الخرطوم. في نهاية ديسمبر تمت محاكمة الأستاذ محمود محمد طه زعيم الاخوان الجمهوريين بتهمة الردة بواسطة محكمة وفقاً للقوانين الإسلامية، وحكم عليه بالاعدام شنقاً. بالرغم من الاحتجاجات وطلبات تخفيف العقوبة من جهات كثيرة من داخل البلاد وخارجها، أصر نميري على التنفيذ وتم إعدام الاستاذ محمود محمد طه في صباح الجمعة ١٨ يناير ١٩٨٤م. إستلهاماً لمثال القرشي في ثورة أكتوبر، فقد كانت النقابات والاتحادات المهنية تبحث عن شهيد ودون دراية قدم لهم نميري واحداً في شخص المفكر الاسلامي ذي السبعين حجة. هكذا أصبحت جريمة قتل الاستاذ محمود محمد طه بؤرة الحراك السياسي ورمزاً للوحدة ضد نظام قمعي.

قامت الاتحادات المهنية والنقابية بتجاهل أمر الحل وواصلت عملها سراً. واصلوا الاجتماعات وفي هذه المرة بقصد إسقاط الحكومة عن طريق إضراب عام. ولتحقيق ذلك فمن الضروري تحريك عضوية الاتحادات والجمهور عموماً. تم تحديد المهام. كمثال لهذه الانشطة تم تنظيم لقاء سياسي في حرم الجامعة في يوم ١٨/١/١٩٨٥م لاحياء الذكرى الأولى لاستشهاد محمود محمد

طه. نظم اللقاء نقابة أساتذة جامعة الخرطوم وشارك فيه عدد من ممثلي الاتحادات المهنية والنقابية. تم ميلاد التجمع النقابي مباشرة بعد هذا التاريخ.

الانتفاضة:

في السادس والعشرين من مارس ١٩٨٥م، خاطب نميري إجتماعاً للإتحاد الاشتراكي السوداني معلناً فيه زيادات جديدة في أسعار بعض المواد الضرورية. في مساء ذلك اليوم قام الطلاب بمظاهرات في أم درمان، وأحرقوا مبنى شركة ود نميري التعاونية للمواصلات والعربات التي توجد هناك ويديرها شقيق نميري، مصطفى. تواصلت المظاهرات في أجزاء أخرى من أم درمان لمدة ثلاثة أيام وكانت تمتد لساعات متأخرة من الليل. وتوسعت المظاهرات إلى الخرطوم والخرطوم بحري. قلل نميري من شأنها حيث وصفها بأنها 'فعل مثيري شغب من الشباب بتحريض من بقايا البعثيين والشيوعيين'، وواصل رحلته المخطط لها من قبل للعلاج في واشنطون. قرر التجمع النقابي والذي كان في مشاورات مستمرة طيلة هذه الفترة إعلان إضراب عام في كافة أنحاء البلاد في يوم الأربعاء الثالث من أبريل والخروج في مظاهرات في ذلك اليوم. كانت الخطة ان تتحرك المسيرة من قبالة كلية الطب وتسير في شارع القصر للإنضمام لمظاهرة أخرى مقابل القصر الجمهوري لتقديم عريضة تطالب باستقالة الحكومة. كنت في المظاهرة وبالرغم من ابداء البوليس لضبط النفس الا ان بعض افراد أمن نميري كانوا مصممين على إثارة المشاكل فقاموا بإطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع وطلقات مطاطية. زميلي د. تيسير محمد أحمد والذي لم يكن بعيداً منى أُصيب بجرح في عنقه جراء شظية.

نظراً للإجماع الشعبي الغاضب فقد واجهت الجيش إمكانية انشقاق خطير لأن قيادته العليا ما زالت تؤيد نميري. لتفادي ذلك الانقسام قامت القيادات الوسيطة باجراء إتصالات بالتجمع النقابي وعقدت سلسلة من الإجتماعات مع قيادات الجيش العليا لاقناعها بالوقوف مع الشعب. لم تكن تلك المفاوضات سهلة وتواصلت لبضعة أيام تذرع القائد العام للجيش، الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، بأنه تربطه البيعة مع نميري لا يستطيع حنثه. فالرجل معروف بالتدين وله جذور مع طائفة الختمية، لذلك كان من الضروري إيجاد فتوى إسلامية لحل هذه العقدة العويصة. وقد تم ذلك بالفعل.

من المشاكل الكبيرة التي واجهت التجمع النقابي إقناع الحزبين الكبيرين، الأمة والاتحادي الديمقراطي، لتوقيع ميثاق سياسي مشترك مع التجمع النقابي. النقطة المركزية في هذا الجهد هي الوصول إلى صيغة عن إلغاء قوانين نميري الإسلامية تضمن في الميثاق. بالرغم من أن هذين الحزبين الطائفتين كانا معارضين لهذه القوانين باستمرار إلا أنهما كانا يخشيان مزايدات الأخوان

المسلمين المؤيدين لتلك القوانين والذين كان إعلامهم يساوي معارضة هذه القوانين بمعارضة الاسلام. إستمرت المفاوضات حتى الساعات الأولى من صباح السادس من إبريل بعد سويعات من إقناع قيادة الجيش العليا بالتحرك ضد نميري. كانت العبارة الوفاقية التي ضمنت في الميثاق هي "إلغاء قوانين سبتمبر". إن تفادى ذكر الاسلام أو الشريعة الإسلامية بالاسم قد ضمن توقيع الحزبين على الميثاق وقاد إلى ميلاد التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. إلا أن هذه العبارة الفضفاضة ظلت قنبلة زمنية أدت في النهاية الى إنهيار النظام الديمقراطي بعد أربع سنوات. في صباح السادس من إبريل أعلن الفريق أول سوار الذهب في بيان مقتضب بان الجيش قرر الانحياز إلى جانب الشعب. وسط فرح غامر أيدت الجماهير قرار الجيش وتدافعوا نحو سجن كوبر وأطلقوا سراح السجناء السياسيين. إنتصرت الانتفاضة الشعبية أو هكذا بدت الامور!.

إتفقت قيادة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد مع قيادة الجيش على الاجتماع في القيادة العامة للقوات المسلحة في صباح السادس من أبريل لمناقشة الترتيبات المطلوبة لحكم البلاد خلال الفترة الإنتقالية والتي ستؤدي الى إجراء إنتخابات عامة في كافة انحاء البلاد. عند وصول ممثلي التجمع إلى قاعة الاجتماعات وجدوا هناك قادة بارزين في تنظيم الأخوان المسلمين مع عدد من الأشخاص يدعون بأنهم يمثلون نقابات مهنية خارج مظلة التجمع النقابي. إعترض التجمع الوطني لإنقاذ البلاد على وجود الاخوان المسلمين بينما أصر الجنرالات على ضرورة إستماعهم الى وجهات نظر كافة ألوان الطيف السياسي السوداني. بالرغم من أن الجنرالات إعتمدوا ميثاق التجمع الوطني لإنقاذ البلاد إتضح بعد فترة قصيرة بأنه ليست لهم أي نية للإلتزام بنصوصه. تجاهلوا الهياكل الإنتقالية المقترحة في الميثاق والتي من خلالها يتم تقاسم قمة السلطة «مجلس السيادة ومجلس الوزراء» بين الأطراف المكونة لما سمى وقتها «أضلاع المثلث الثلاثة» وهي الأحزاب السياسية، النقابات والإتحادات المهنية، ثم الجيش. إغتصب الجنرالات السلطة السيادية ولم يكونوا مجلس سيادة من خمسة أعضاء كما هي العادة بل من خمسة عشر عضواً كلهم من الجنرالات وسمى هذا الجسم «المجلس العسكري الإنتقالي».

إنسحب التجمع النقابي إلى نادي أساتذة جامعة الخرطوم والذي أصبح رئاسة للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد لتقييم موقف قيادة الجيش العليا وقرر بأن يتواصل الاضراب حتى يؤكد الجيش إلتزامه بنصوص وروح الميثاق. من جانبه أصدر الجيش إنذاراً بأنه لم يعد له خيار غير إتخاذ إجراء حاسم ضد من أسموه ببعض العناصر التي تصر على مواصلة الإضراب لمصالح سياسية ضيقة.

أجرى التجمع النقابي مشاورات مع الأحزاب السياسية المشاركة في التجمع الوطني حول الموضوع وإتضح جلياً بأن حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي ليسا فقط معارضين لمواصلة الاضراب ولكنهما قد باركا الخطوة التي قام بها الجيش بتكوين مجلس السيادة بكامله من الجيش. ولتفادي الانقسام الحتمي الذي كان سيحدث في التجمع الوطني إذا ما قرر التجمع النقابي مواجهة الجنرالات تم رفع الإضراب. منذ ذلك الوقت، فقد التجمع الوطني لإنقاذ البلاد المبادأة كقائد للانتفاضة. ورسمياً تبنى حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجنرالات إستخدام تعبير «إنتفاضة رجب» بدلاً عن «انتفاضة مارس/ إبريل»، تمشياً مع روح الصحوة الإسلامية.

إن تحالف حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي مع الجنرالات ليس وليد الصدفة، ولكنه ذي جذور عميقة. دائماً كان كبار قادة الجيش السوداني من القوى المحافظة وذوي صلات قوية عائلية أو خلافها مع الطائفتين الدينيتين- الانصار والختمية- والذين يكون أتباعهما قاعدة التأييد الأساسية لكل منهما. وفي الحقيقة فان الحزبين ما كانا مرتاحين في تحالف (التجمع الوطني لإنقاذ البلاد) والذي من وجهة نظرهم يتكون من أحزاب ونقابات تحمل أفكاراً يسارية. كانت أنظارهم مصوبة نحو الانتخابات القادمة وكسبها ولم يولوا أي إهتمام لأية من الاصلاحات الجذرية التي يدعو لها التجمع الوطني لإنقاذالبلاد. وإتساقاً مع هذا الاتجاه فقد إنسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من التجمع الوطني لإنقاذا لبلاد ولكن حزب الامة الذي يتمتع ببراعة أكثر من خصمه الطائفي في مداهنة اليسار، ظل في التجمع حتى يضمن تسفيه وتقزيم قيادة الثورة الشعبية.

رد فعل الجيش الشعبي لتحرير السودان:

في تلك الأثناء كان الجميع ينتظرون رد فعل الجيش الشعبي لتحرير السودان لإسقاط نظام نميري. قام قادة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد منذ أول يوم لسقوط نظام نميري بدعوة الجيش الشعبي لتحرير السودان لإلقاء السلاح والإنضمام الى الانتفاضة. أعلنت إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان والذي يجد استماعاً جيداً في السودان بأن العقيد جون قرنق سيلقي ببيان مهم في التاسع من إبريل محدداً لموقف الحركة حول تطورات الأحداث في السودان. في التاريخ المحدد، وضعت الميكرفونات في كل زوايا نادي أساتذة جامعة الخرطوم وتم توصيلها براديو قوي حتى يستطيع كل شخص سماع البيان مباشرة. في الساعة الثالثة (بتوقيت السودان المحلي) بدأت إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان بثه. وبدأ زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان في قراءة بيانه. ساد هدوء شامل كل أنحاء النادي ولا يسمع إلا صوت العقيد جون قرنق. كان الجميع آذاناً صاغية لكل كلمة قيلت، وإستمر البيان لمدة تقرب من الساعة، كل الفترة المحددة لارسال إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان. في تحليله ميز العقيد جون قرنق بين جانبين في التغيير الذي

حدث في الخرطوم: ثورة حقيقية ضد النظام والتي وقف معها وأيدها. وإنقلاب عسكري قامت به قيادة قوات نميري والتي أدانها لأنها في نظره قامت بسرقة النصر الذي دفعت فيه الجماهير ثمناً غالياً وأن هؤلاء العسكر يتجهون لمواصلة خط نظام نميري دون نميري. منح د. جون قرنق مهلة سبعة أيام لكي تسلم السلطة للشعب. في نهاية الارسال لاحظت خيبة امل كبيرة في وجوه المستمعين. لسبب ما توقع قادة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد أن يأتي قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان للخرطوم بمجرد طرد نميري، لأنهم رأوا فيهم حليفاً ضد نميري. توصل زعماء كل من التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى إفتراضات خاطئة وبالتالي إستنتاجات غير صحيحة عن القوى التي أدت الى إسقاط نميري والقوة النسبية لكل منها. هذا الجانب من الانتفاضة سيتم تناوله في مكان آخر من هذا الكتاب.

رد فعل السياسيين الجنوبيين:

من الضرورة الرجوع الى السادس من أبريل لمعرفة ردود أفعال الساسة الجنوبيين للتغيير الذي حدث في الخرطوم. من المعروف بأن النظام المايوي عندما قرر حل التنظيمات السياسية في ذلك الوقت، امتثلت لهذا الأمر جبهة الجنوب وحزب سانو (الحزبان الجنوبيان ذات وزن آنذاك) وإنضم قادتهما للنظام. أيضاً عند توقيع اتفاقية أديس أبابا في ٢٨ فبراير ١٩٧٢م، قام قادة حركة تحرير جنوب السودان من تلقاء أنفسهم بحل الحركة والذوبان في الاتحاد الاشتراكي السوداني، حزب النظام حديث التكوين. لذلك عندما بدأت المقاومة السرية ضد نظام مايو، لم تكن هنالك أحزاب جنوبية مشاركة، لانها ببساطة لم تكن موجودة. لم يكن للمعارضة الجنوبية ضد نظام مايو وجود في الخرطوم عدا شخص واحد أو إثنان منا والذين كانوا يشغلون مواقع في الاتحادات المهنية. هذه هي الخلفية للحوادث التي ستلي.

في مساء يوم السادس من إبريل اجتمع عدد من السياسيين الجنوبيين في مكتب شركة «وايت إستورك» في الخرطوم-٢، والتي يملكها بعض منهم، للتفاكر حول مجريات الأمور. قام هذا الإجتماع إستجابة لنصيحة المقدم ماثيانق ملوال. من الذين حضروا الإجتماع إزيكيال ماشوي كودي، وليام أجال وآخرين. لقد كنت بالصدفة هنالك وذُعيت لحضور الاجتماع. إفتتح الإجتماع المقدم ماثيانق ملوال وذكر بأنه كان قبل قليل مع الفريق أول سوار الذهب والذي سبق أن عمل في القيادة الجنوبية في جوبا. وإنه على إستعداد لسماع وجهة نظر الجنوبيين حول الأوضاع في البلاد وكيفية المضي قدماً. واقترح وضع تصور مكتوب لسوار الذهب رئيس المجلس العسكري الإنتقالي ويقوم بإيصاله شخصياً. تم نقاش الفكرة ووافق الاجتماع عليها. كتبت المذكرة ووقع عليها كل الحاضرين وآخرين ممن لم يحضروا الاجتماع الذين وافقوا على محتواها. من ضمن

الأشياء التي طالبت بها المذكرة الغاء الامر الجمهوري رقم (١) بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥م الذي تم بموجبه تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم. على كل حال فالمذكرة لم تدعى تمثيل آخرين خلاف الموقعين عليه ولم يضع إلتزامات بالنسبة للموقعين عليه لمواصلة العمل سوياً فيما بعد.

كان تعاطي قيادة الجيش إنتقائياً بالنسبة لفقرات الميثاق التي يتم الإلتزام بها وتلك التي يتم تجاهلها مما أدى إلى نشوء ضبابية شاملة. كجنوبيين كنا مهتمين بعدد من القضايا: الموقف من الحرب في الجنوب، هل ستكون حالة حوار أم حرب؟ ماذا بشأن الادارة في الجنوب، هل سيتم تكوين حكومة اقليمية واحدة أم سيستمر الجنوب كثلاثة اقاليم؟ ماذا بشأن المشاركة الجنوبية في المؤسسات الإنتقالية، هل ستكون مؤثرة أم ستكون مشاركة هامشية؟.. إلخ. إضافة للقضايا القومية الأخرى مثل الشريعة الإسلامية، حقوق الإنسان، طول الفترة الإنتقالية، وهلمجرا. بعض هذه القضايا قد تم تناولها في الميثاق ولكن الوضع الجديد حتم إجراء مفاوضات جديدة مع الجنرالات لمعرفة الوضع بالضبط. ولكن من الذي سيفاوض نيابة عن الجنوب أو على الأقل يعكس وجهة النظر الجنوبية؟

ناقش عدد منا ومعظمهم من المحاضرين بجامعة الخرطوم هذه القضايا في نادي الأساتذة. من ضمن الذين شاركوا الدكتور أكولدا مان تير، د. بيتر نيوت كوك، د. باول واني، د. بانايا يونقو بوري وشخصي. إتفقنا على تكوين جسم سياسي يعبر عن همومنا ويقدمها للمجلس العسكري الإنتقالي. كما سيتقدم هذا الجسم السياسي للإنضمام للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد. وأخيراً إتفقنا على قيام إجتماع عام للجنوبيين بالعاصمة لمناقشة المقترح.

السودانيون الجنوبيون بالخرطوم:

بعد أيام قليلة، تم عقد إجتماع في إحدى قاعات جامعة الخرطوم. تم إيجاز المجتمعين بالأوضاع منذ السادس من أبريل، وضرورة إسماع صوت الجنوب، والنقاش الذي كان يدور في نادي الاساتذة. تم بعد ذلك تقديم المقترح، بعد نقاش صريح ومعافى وافق المجتمعون على المضي قدماً حسب المقترح. كما نوقشت النقاط التي رؤى إضافتها وتم إعتمادها.

أخيراً تقرر إنه ولكي يظل الباب مفتوحاً امام أعداد كبيرة من الجنوبيين للانضمام أعطى للتنظيم إسماً مؤقتاً وهو:«السودانيون الجنوبيون في الخرطوم» وأنيطت مهمة صياغة النقاط المتفق عليها لنفس المجموعة التي دعت للاجتماع، لتكون برنامج عمل للتنظيم يقدم الى إجتماع آخر لاجازته. تم إنجاز هذه المهمة وعقد الإجتماع الذي أجاز البرنامج في ١١ أبريل عام ١٩٨٥م.

قدمنا صورة من برنامج «السودانيون الجنوبيون بالخرطوم» للعميد عثمان عبد الله محمد عضو المجلس العسكري الإنتقالي والمسؤول عن الشؤون السياسية في اجتماع عقد بأكاديمية نميري العسكرية، الواقعة بالقرب من وزارة الصحة بشارع النيل. ناقش معنا بعناية النقاط المتضمنة في البرنامج وكان واضحاً بأنه خرج بانطباع جيد عن طريقة عرضنا للمواضيع. إتفقنا على أن نجتمع مرة أخرى. في ظهر ذلك اليوم أدلى العميد عثمان عبد الله بتصريح أذيع بإذاعة أم درمان أثنى فيه على تناول "الجنوبيون السودانيون بالخرطوم" لمشكلة الجنوب والبحث عن حل لها من وجهة نظر قومية.

لم تواجهنا صعوبات عندما قدمت طلباً لانضمام تنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد. كل المطلوب هو إعتماد الميثاق وقد فعلنا ذلك، وهكذا أصبح تنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم عضواً كاملاً في التجمع الوطني لإنقاذ البلاد وهو أول تنظيم ينضم للتجمع بعد الاعضاء الموقعين على الميثاق.

المشاورات حول الوضع الإنتقالي:

بعد الصدام الذي كاد أن يحدث بين التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والمجلس العسكري الإنتقالي حول قرار الأخير باحتكار السلطة السيادية مقصياً بذلك التجمع النقابي والأحزاب لجأ الطرفان للحوار. وكان على رأس أجندة الحوار موضوع تكوين مجلس وزراء الفترة الإنتقالية وطول الفترة الإنتقالية. بعد حوار طويل، تم الاتفاق على ان يشكل مجلس الوزراء من مدنيين يتم ترشيحهم كلهم من قبل التجمع الوطني لإنقاذ البلاد عدا وزير الدفاع الذي يرشحه الجيش، ووزير الداخلية الذي ترشحه قوات الشرطة. من الوزارات المدنية يتم تخصيص ثلاث للسودانيين الجنوبيين.

أيضاً تم الإتفاق على فترة إنتقالية طولها اثنى عشر شهراً يبدأ من تاريخ أداء مجلس الوزراء للقسم، طالب التجمع الوطني لإنقاذ البلاد بفترة إنتقالية أقل مما ورد في الميثاق للتخلص من العسكريين بأسرع ما يمكن. تبع ذلك نقاش طويل داخل التجمع الوطني لإنقاذا لبلاد حول تكوين مجلس الوزراء الإنتقالي.

أرادت بعض الأحزاب السياسية المشاركة في التجمع الوطني لإنقاذ البلاد خاصة حزبي الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي ان يتم تمثيلهم في مجلس الوزراء. بينما كان رأي التجمع النقابي مخالفاً لذلك بحجة أن ما تحتاج إليه البلاد لتهيئتها لمرحلة ديمقراطية سليمة ومعافاة هو مجلس وزراء من التكنوقراط ولكن يتمتع بثقة كل الأحزاب المشاركة في التحالف الذي أسقط نميري. بعد أيام عديدة من الحوار والمناقشة وافق حزبا الامة والاتحادي الديمقراطي على وجهة نظر

التجمع النقابي بأن يتم تشكيل مجلس الوزراء من التكنوقراط المحايدين ولكنهما أصرا على أن يكون للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد حق الإعتراض على أي من المرشحين لضمان حيادهم. تم وضع عدد من الشروط الواجب إستيفائها من قبل المرشحين للوزارة. من ضمن تلك الشروط ألا يكون المرشح قد خدم خلال فترة مايو في أي وظيفة سياسية. تلت ذلك مرحلة من مناقشات طويلة حول إخضاع المرشحين لعضوية مجلس الوزراء الإنتقالي للدراسة. لم تكن تجربة سهلة وسارة لضمان إتفاق التجمع على المرشحين. كانت تجربة مرة حيث يتم نبش كثير من التفاصيل عن المرشحين بعضها ذي طابع شخصي.

بالرغم من هذا التدقيق لم تبدي أي من الأحزاب رغبة في نقاش طبيعة وتسمية المرشحين للحقائب الوزارية الثلاث المخصصة للجنوب. ولقد كان الفهم أن هذا من صميم إختصاص التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والذي كان عليه رفع أسماء المرشحين المدنيين للحقائب الوزارية للمجلس العسكري الإنتقالي لاعتمادها. كان إدوارد لينو وشخصي ممثلي تنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم في تلك الاجتماعات والتي كانت تعقد بدار الأطباء. ولم نجد إجابة مرضية من التجمع النقابي حول الموضوع مما يؤكد تعامل الشمال المعتاد في الاستخفاف بالجنوب.

تمخضت المفاوضات المضنية داخل التجمع الوطني لإنقاذ البلاد أخيراً وبعد أيام عديدة بالاتفاق على اسماء المرشحين الشماليين ليصبحوا وزراء في مجلس الوزراء الإنتقالي. والغريب في الأمر تم ترشيح شخصين إثنين لمنصب رئيس الوزراء ليختار المجلس العسكري الإنتقالي أحدهم. إذا ما تنازل التجمع الوطني لإنقاذ البلاد للعسكر عن امر من صميم صلاحياته فهل يحق لنا لوم العسكر لتدخلهم؟ من المحتمل ألا يكون التجمع الوطني لإنقاذ البلاد قد أعطى إعتباراً للآثار المترتبة على ان يختار لهم المجلس العسكري الإنتقالي رئيس الوزراء وخاصة إنه، أي التجمع، أصبح يتشكك في نوايا المجلس العسكري الإنتقالي.

كانت قائمة المرشحين لمنصب رئيس الوزراء قد تم إختصارها إلى إثنين هما د. الجزولي دفع الله، رئيس نقابة الاطباء والسيد ميرغني النصري، نقيب المحامين. كلا التنظيمين من الأعضاء المؤسسين للتجمع النقابي ولعبا دوراً بارزاً في الإنتفاضة. كان من الأسلم للتجمع النقابي أن يعطي لنفسه بعض الوقت لكي يخرج بمرشح واحد، حتى لو أدى ذلك لتأخير تكوين مجلس الوزراء. ولكن هيهات! فقد إختار التجمع النقابي الطريق الاسهل وكان المجلس العسكري الإنتقالي أسرع في إغتنام هذه السانحة لمصلحته السياسية.

بعد أيام قليلة من إجتماع التجمع الوطني لإنقاذ البلاد في دار الاطباء، تم عقد إجتماع السودانيين الجنوبيين بالخرطوم المتفق عليه مسبقاً مع اللواء عثمان عبد الله محمد في أكاديمية

نميري العسكرية. وكان في معيته العميد تاج السر البدوي مدير الاكاديمية. مثل السودانيون الجنوبيون بالخرطوم د. بيتر نيوت وشخصي. أثار عضو المجلس العسكري الإنتقالي موضوع تكوين مجلس الوزراء الإنتقالي وتمثيل الجنوب فيه وأبدى رغبته في معرفة وجهة نظر السودانيين الجنوبيين بالخرطوم حول هذا الامر.

أكدنا له الفجوة الكبيرة من عدم الثقة الموجودة بين الجنوب والشمال وان اول خطوة مطلوبة هي الانخراط في بناء الثقة بين أجزاء القطر عملاً وليس قولاً فقط.

حول مشاركة الجنوبيون في مجلس الوزراء الإنتقالي، أخبرناه بأن الشكل الذي ستخرج به سيساهم إيجاباً أو سلباً في بناء الثقة التي نرغب فيها كلنا. أخبرناه بأننا نقدر بأن الجنوبيين سيشعرون بأن هنالك تغييراً حقيقياً للأفضل إذا ما كانت المشاركة الجنوبية في مجلس الوزراء مختلفة عن المرات السابقة التي إنحصرت في حقائب هامشية وسلمناه نسخة من بيان صحفي صدر من تنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم حول هذا الامر. في ذلك البيان تم تقسيم الحقائب الوزارية الى ثلاثة انواع: سيادية، إقتصادية وخدمية، وأقترح أن تكون الثلاث وزارات المخصصة للجنوب واحدة من كل نوع، وأكدنا له بأن تنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم سينظر في أمر المشاركة في الوزارة إذا ما تمت الإستجابة للمقترح أعلاه. في أثناء إجابته دخل علينا المقدم ماثيانق ملوال وسلم علينا ثم إتجه إلى حيث يجلس العميدعثمان عبد الله وهمس في أذنه ثم غادر بعد ذلك.

عندما أصبحنا لوحدنا مرة أخرى، أخبرنا عثمان عبد الله بأن المقدم ماثيانق ملوال قد أخبره بوجود عدد من السياسيين الجنوبيين بالخارج الذين يريدون مقابلته وأضاف بأنه يرغب في الإجتماع بنا سوياً إذا لم نمانع في ذلك. كان ردنا إنه لا بأس من ذلك. تبع ذلك دخول السيد صمويل أرو بول، أوليفر باتالي ألبينو، وليام أجال وآخرين. قال المقدم ماثيانق ملوال بأنه ذاهب لإحضار بعض العسكريين الجنوبيين والذين ستكون آرائهم ذات فائدة في نقاشنا وأخبره العميد عثمان أن يمضي قدماً في هذا الأمر.

أصابتنا الدهشة أنا ود. بيتر نيوت فيما إذا كان الذي يحدث أمامنا مجرد صدفة أم ثمة شيء معد سلفاً إلا إننا آثرنا أن تأخذ الأمور مجراها.

لم يرغب صمويل أرو في إضاعة أي وقت ونفذ مباشرة الى مقصده. قال إنه جاء لعثمان عبد الله مفوضاً من السياسيين الجنوبيين للاتفاق معه حول مرشحي الجنوب لعضوية مجلس الوزراء. وواصل حديثه حيث عرض على عضو المجلس العسكري الإنتقالي أسماء المرشحين الثلاثة وهم صمويل أرو بول، بيتر جاتكوث قوال وأوليفر باتالي البينو. ومما يلفت النظر قول صمويل أرو

بأنهم مستعدين للعمل في أي حقائب وزارية ولكنه أضاف بأنه إذا ما كانت هنالك صفة نائب رئيس وزراء سيسعده كثيراً إضافتها إلى حقيبته الوزارية.

وأضاف العميد ألبينو أكول أكول والذي كان يتحدث نيابة عن الضباط الجنوبيين بالقوات المسلحة ما لديه الى المسرحية التي أصبحت تتكشف أمامنا. حيث قدم خطبة مملة حول أهمية تعيين المحافظين في المحافظات الجنوبية (وكانت وقتها ثمان) في تلك المرحلة من العسكريين، وكان العقيد جيمس بول والذي كان يجلس بجواره يهز رأسه موافقاً على حديث أكول أكول. لم يسأل عثمان عبد الله أياً منا ممثلي السودانيين الجنوبيين بالخرطوم إذا ما كنا نرغب في الحديث ولا ندري إن كان ذلك بالصدفة أم عن قصد. لم نصر على الحديث وإنفض الاجتماع. كانت تلك آخر مرة نجتمع فيها مع عثمان عبد الله في حوار خاص.

عند إعلان تشكيل الوزارة لاحقاً، كانت قائمة صمويل أرو هي التي تم إعتمادها إذ تم تعيينه نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للري، بيتر جاتكوث قوال وزيراً للنقل والمواصلات، وأوليفر باتالي ألبينو وزيراً للعمل وكانوا كلهم من الشخصيات البارزة في نظام مايو! بعد شهور قليلة تم إعفاء أوليفر ألبينو من مجلس الوزراء لإتهامه بالإشتراك في فضيحة مخدرات بمطار جدة بالمملكة العربية السعودية. بالطبع تم تعيين العميد ألبينو أكول أحد الحكام الثلاثة في الجنوب والعقيد جيمس بول وعدد آخر من ضباط الجيش من الجنوب تم تعيينهم في وظائف محافظين للمحافظات الجنوبية الثمانية.

لقد ذكرنا من قبل بأن التجمع النقابي وقع في مصيدة المجلس العسكري الإنتقالي بتقديمه لمرشحين إثنين لمنصب رئيس الوزراء ذي الأهمية البالغة. منذ اليوم الأول أبدى المجلس العسكري الإنتقالي بطءاً في تنفيذ برنامج الإصلاحات القوي الذي تبناه التجمع الوطني لإنقاذ البلاد وبصورة خاصة التجمع النقابي بداخله. وعليه فإنه كان من المتوقع تحت مثل هذه الظروف أن يسلك التجمع النقابي الطريق الوحيد المتاح له وهو السيطرة على مجلس الوزراء إذا ما أريد لبرنامج الانتفاضة أن يرى النور.

هذا الأمر تمليه حقيقة إنه خلال الفترة الإنتقالية ليس هنالك دستور يحكم قسمة السلطات بين المجلس العسكري الإنتقالي ومجلس الوزراء ورئيس الوزراء دون شك هو محور المجلس. هنالك اختلاف واضح بين السيدين المرشحين لمنصب رئيس الوزراء خاصة فيما يتعلق بتوجهاتهم السياسية. بالرغم من أن السيد ميرغني النصري كان في مرحلة ما من حياته منضوياً تحت لواء الحزب الاشتراكي الاسلامي، فهو يعتبر من وجهة نظر الأحزاب الطائفية بأنه إشتراكي، وهذا سبب كافٍ لعدم تأييد ترشيحه للمنصب. وعلى العكس تماماً فإن د. الجزولي دفع الله مسلم ملتزم

بل يذهب بعض اليساريين الى وصفه بالأصولي. وكما كان متوقعاً فقد قام المجلس العسكري الإنتقالي ذي الطابع المحافظ وتحت تأثير الحزبين الطائفيتين والاخوان المسلمين باختيار الأخير. وهكذا أصبح الجزولي دفع الله رئيساً لمجلس الوزراء الإنتقالي للانتفاضة. وأضحى بذلك التجمع الوطني لإنقاذ البلاد في مواجهة الأعاصير.

تم ملء الحقيبتين اللتان خصصنا للقوات المسلحة ولقوات الشرطة حيث أصبحت وزارة الداخلية من نصيب مدير عام الشرطة الفريق عباس مدني ولكن وزارة الدفاع ذهبت بصورة غير منسجمة إلى العميد عثمان عبد الله محمد. هنالك سببان على الأقل يجعلان إختيار العميد عثمان للمنصب غير موفق أولاً: هو عضو في المجلس العسكري الإنتقالي، الذي يمسك بزمام السلطة السيادية والذي عين رئيس الوزراء ومجلس وزرائه والمجلس العسكري مسؤول عن أداء مجلس الوزراء. بروتوكولياً لا يمكن أن يكون عضو المجلس العسكري الإنتقالي تحت إمرة رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: إحتفظ المجلس العسكري الإنتقالي بقيادة الجيش، رئيس المجلس العسكري الإنتقالي هو القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس المجلس هو نائب القائد العام والرجل الثالث من حيث التسلسل الهرمي في المجلس العسكري الإنتقالي، الفريق محمد توفيق خليل هو رئيس هيئة الأركان. العميد عثمان عبد الله يأتي في مؤخرة التسلسل الهرمي للمجلس إذ هو العضو الثالث عشر في المجلس العسكري الإنتقالي. في مثل هذا الوضع أين يقع كوزير للدفاع؟

باختصار فان العميد عثمان عبد الله ليس وزيراً للدفاع لأن مجلس الوزراء ليست له أية صلاحيات فيما يتعلق بالقوات المسلحة، وهذه الصلاحية تبقى في يد المجلس العسكري الإنتقالي ولنكون اكثر دقة فهي تحت سيطرة الثلاثة الكبار في المجلس العسكري الإنتقالي. وجود العميد عثمان في مجلس الوزراء يمنح المجلس العسكري الإنتقالي الفرصة لمتابعة أعمال مجلس الوزراء المدني بصورة مباشرة.

باكتمال كل أطرافه تم أخيراً تشكيل مجلس الوزراء وإعلانه. أدى د. الجزولي دفع الله وأعضاء حكومته القسم أمام رئيس المجلس العسكري الإنتقالي في الخامس والعشرين من ابريل. بعد أسابيع من الترقب كان هنالك شعوراً بالراحة بأنه أخيراً تم تشكيل مجلس الوزراء.

هيكلة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد:

منذ السادس من أبريل من عام ١٩٨٥م لم يتوفر وقت كاف للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد لهيكلة أجهزته. توسع التجمع بصورة كبيرة الآن بعد زيادة عضويته بانضمام أحزاب سياسية جديدة ونقابات مهنية له. بعد إنتهاء أسابيع المساومات المحمومة أصبح الآن من المتيسر للتجمع الوطني

لإنقاذ البلاد ان يتفرغ لاعادة التنظيم الداخلي. كما ذكرنا سابقاً يتكون التجمع الوطني لإنقاذ البلاد من طرفين هما التجمع النقابي والأحزاب السياسية. هكذا كان الحال في ليلة الخامس من أبريل وإستمر الى ما بعد ذلك التاريخ رغم ما يروج له عن مثلث التحالف. التطور الوحيد بعد أسابيع من ذلك الوقت هو إزدياد عدد الأحزاب السياسية المنضوية تحت لوائه.

كان للتجمع النقابي سكرتاريته الخاصة تحت رئاسة إتحاد الأطباء مع نقابة المهندسين كأمين عام والمكاتب الأخرى خصصت لنقابات وإتحادات مهنية أخرى. المشكلة الرئيسية كانت متعلقة بالأحزاب السياسية حيث لم يقبل أياً منها أن يكون تحت لواء حزب آخر. مضت ايام كثيرة من النقاش قبل أن يتوصل التجمع الوطني لإنقاذ البلاد الى اتفاق حول تكوين سكرتارية للتجمع. تقرر أن تكون رئاسة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد دورية لمدة شهر بين التجمع النقابي، حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي. إضافة للاعضاء الثلاثة المذكورين اعلاه هنالك عضوان آخران وهما الحزب الشيوعي السوداني وتنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم. ليس للسكرتارية صلاحية إتخاذ قرارات في السياسات وكانت مهمتها الرئيسية متابعة تنفيذ مثل هذه القرارات وتمثيل التجمع الوطني لإنقاذ البلاد في المناسبات التي لا يمكن فيها حضور كل أعضاء التجمع. أتفق أيضاً على أن تكون دار المهندس في العمارات مقراً لاجتماعات سكرتارية التجمع الوطني وقتما تستلزم الضرورة ذلك، على أن يجتمع كل التجمع الوطني مرة كل أسبوع في أيام الثلاثاء. كنت رئيساً لممثلي السودانيين الجنوبيين بالخرطوم الثلاثة بالتجمع الوطني ، العضوان الآخران هما د. بيتر نيوت كوك والسيد ادوارد لينو.

هنالك أربع قضايا كانت تشغل بال التجمع الوطني لإنقاذا لبلاد في نقاشه: قوانين الشريعة الإسلامية، الحل السلمي لمشكلة الجنوب. الدستور المؤقت للسودان وقانون الانتخابات.

منذ اللحظة التي فرض فيها نميري القوانين الإسلامية بدءاً بقانون العقوبات في سبتمبر ١٩٨٣م والذي تبعته سلسلة من قوانين أخرى ظل هذا الموضوع شائكا جداً. ويعتقد بعض المحللين السياسيين بأن نميري لجأ لفرض هذه القوانين لسحب البساط من تحت أقدام الأحزاب الطائفية، مثل حزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي. وحتى الأخوان المسلمين الذين كانوا في ذلك الوقت يتقاسمون السلطة مع نميري فوجئوا كغيرهم من الناس بذلك القرار. وفي الحقيقة فقد صدرت القوانين من القصر الجمهوري وليس من ديوان النائب العام! كان رد فعل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي حينها معارضة فاترة. فقد كان موقفهم هو انه بالرغم من تأييدهم للشريعة الإسلامية والدستور الإسلامي للسودان إلا أنهم عارضوا قوانين نميري لأنها ليست في نظرهم إسلامية حقيقة.

كان الأخوان المسلمون في الجانب الآخر أكثر ذكاءً، فقد منحوا نميري تأييدهم الكامل لأنه قام في نهاية المطاف بتطبيق «شرع الله»، حيث قاموا بتنظيم المسيرات تأييداً لقوانين الشريعة وقد سارعت قياداتهم بدءاً من د. حسن عبد الله الترابي إلى أقلهم درجة بأداء البيعة لنميري كإمام للمسلمين بالسودان! كان هذا حال الأحزاب ذات الجذور الإسلامية عندما كانت الانتفاضة في المخاض. بينما كانت الأحزاب الأخرى والنقابات المهنية والاتحادات المكونة للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد كلها مع إلغاء القوانين الإسلامية وابدالها بقوانين عام ١٩٧٤م العلمانية، مع تعديلها لتخليصها من أية نصوص مقيدة للحريات السياسية.

نسبة لاختلاف وجهات النظر بشدة حول هذا الأمر، لم يتخط الجدل الذي كان دائراً داخل التجمع الوطني لإنقاذ البلاد العبارة التي تم تضمينها في الميثاق والتي تفادت ليست فقط تسمية القوانين باسمها الحقيقي، القوانين الإسلامية، وإنما أيضاً القوانين التي ستحل محلها عندما يتم إلغاؤها. كان موقف حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي يزداد صلابة مع إزدياد حملة الأخوان المسلمين الاعلامية الناجحة اللذين رفعوا من حجم إتهاماتهم بأن هذين الحزبين قد تحالفا مع الشيوعيين لإلغاء القوانين الإسلامية. أخيراً إنسحب الحزب الإتحادي الديمقراطي من التجمع الوطني لإنقاذ البلاد تحت هذا الضغط. وقد إنتهز المجلس العسكري الإنتقالي ورئيس الوزراء هذه الاختلافات وأعلنوا بأن الهياكل الإنتقالية ليست مؤهلة للبت في شأن القوانين الإسلامية، ولذلك ستظل هذه القوانين سارية إلى حين تقرر فيها الحكومة المنتخبة.

أما حول الحرب المستعرة في الجنوب، فقد كان من رأي التجمع الوطني لإنقاذ البلاد اللجوء للتفاوض مع الجيش الشعبي لتحرير السودان للوصول إلى حل سلمي ودعا إلى وقف إطلاق النار لتهيئة الأجواء للمفاوضات بين الأطراف المتحاربة.

بالرغم من الاجماع حول هذه السياسة فقد كانت هذه هي الجبهة التي واجه فيها التجمع الوطني لإنقاذ البلاد أكبر النكسات، حيث لم تجاز أي من سياساته في هذا الجانب. تم إعلان وقف اطلاق النار من جانب واحد ولكنه لم ينفذ لأن الجهات التي تسيطر على مسرح العمليات الحربية كانت خارج نطاق سيطرة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد.

في نهاية الأمر أصبح التجمع في موقف الدفاع عن نفسه من سيل الاتهامات غير المبررة المصوبة نحوه بأنه طابور خامس للجيش الشعبي لتحرير السودان!

الحرب أم السلام؟

أدى عدد من الأحداث إلى الصعوبات التي واجهها التجمع الوطني لإنقاذ البلاد في مساعيه للوصول إلى تسوية سياسية للحرب الدائرة في جنوب البلاد. كما كان متوقعاً إنتهت المهلة التي

أعطاها العقيد جون قرنق في خطابه في التاسع من أبريل إلى المجلس العسكري الإنتقالي لكي يستقيل دون حدث. وتبع ذلك في مايو ٢٦ و٢٧، حديث آخر في راديو الجيش الشعبي لتحرير السودان للعقيد جون قرنق، حيث أعلن رفضه للتفاوض مع المجلس العسكري الإنتقالي ومعلناً في ذات الوقت إستعداده للتفاوض مع مجلس الوزراء المدني. كان رد فعل المجلس العسكري الإنتقالي كما هو متوقع عدائياً وخلص إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يرغب في السلام وسارع باستعداداته للحرب عسكرياً وسياسياً. في التعبئة السياسية للحرب وجد المجلس العسكري الإنتقالي حليفاً أميناً في الأخوان المسلمين، والذين إتخذوا اسماً جديداً في ذلك الوقت وهو «الجبهة الإسلامية القومية». كان إعلام الجبهة الإسلامية القومية يتكون من صحيفتين يوميتين وصحيفتين أسبوعيتين، وكانت تعج بالتشهير بالجيش الشعبي لتحرير السودان واصفة زعيمه بالخيانة والعمالة للشيوعيين وينبغي على الأمة تعبئة كافة مواردها لمحاربة هذا الخطر. لم يكن التجمع الوطني لإنقاذ البلاد بعيداً من سهام صحف الجبهة الإسلامية القومية، حيث إعتبرت لهجته التصالحية تواطؤاً مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لأن كلا المنظمتين يسيطر عليها الشيوعيون وهم مصدر إلهام لهما!! ولم تقف الجبهة الإسلامية القومية عند هذا الحد. بل قرنت أقوالها بالعمل، إذ نادت بالتبرعات في طول البلاد وعرضها، عينياً ونقداً دعماً للجيش في حربه في الجنوب. كما نظمت مسيرات التأييد التي ذهبت لقيادة الجيش بالخرطوم مبدية دعمها غير المحدود للقوات المسلحة في حربها ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. إحدى هذه المسيرات كانت في الخامس من سبتمبر من عام ١٩٨٥م، وقد سميت «مسيرة أمان السودان»، قدمت لقيادة الجيش التبرعات التي تم جمعها بواسطة الجبهة الإسلامية القومية وخاطبها أعضاء المجلس العسكري الإنتقالي مبدين عميق إمتنانهم للجهود الوطنية وتضحيات أولئك المهتمين والمريدين على دعم جيشهم الوطني عسكرياً. قام المجلس العسكري الإنتقالي الذي يسيطر على القوات المسلحة بمواصلة خطط الحرب والتي بدأ الإعداد لها قبل سفر نميري الى واشنطن. إضافة إلى ذلك قام المجلس العسكري الإنتقالي بتضخيم بعض الحوادث العسكرية الصغيرة والتي قام بها الأفراد الفارين من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على بعض القرى وإتخذها دليلاً على عدم إلتزام الجيش الشعبي لتحرير السودان بوقف إطلاق النار. على سبيل المثال، تم خلق إثارة كبيرة في صحف الجبهة الإسلامية القومية حول الهجوم المزعوم للجيش الشعبي لتحرير السودان على قرية القردود في جنوب كردفان وقرية أخرى جنوب كوستي في إقليم النيل الأبيض. لم يكن حزب الأمة والذي يعتقد بأن هذه الأماكن التي تعرضت للهجوم من مناطق نفوذه ليرضى ان

تزايد عليه الجبهة الإسلامية القومية فقام بإدانة الجيش الشعبي لتحرير السودان بلهجة قوية وتساءل عما يريده الجيش الشعبي لتحرير السودان.

من الناحية الأخرى، فقد أدت بعض أعمال الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى تقوية موقف تجار الحرب، مما أدى إلى إزدياد عزلة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والعناصر التي بداخله الملتزمة بضرورة إيجاد حل سياسي للصراع في جنوب البلاد.

إن غارة الجيش الشعبي لتحرير السودان على المناطق المحيطة بالكرمك في سبتمبر ١٩٨٥م بقوات يقودها نائب قائد الحركة في الوقت الذي كان التجمع الوطني لإنقاذ البلاد ينشغل بالتحضير لزيارة وفد من الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة نفس الرجل للخرطوم، لا يمكن تفسيرها بأي طريقة أخرى خلاف إنعدام الجدية. أيضاً الحادثة التي تمت في نفس الشهر لتسليم رئيس الوزراء خطاباً تحت حماية الجيش الشعبي لتحرير السودان في حامية الناصر، بدلاً من أديس ابابا أدت أيضاً إلى تقوية موقف المتاجرين بالحرب في الخرطوم.

أسرع المجلس العسكري الإنتقالي والجبهة الإسلامية القومية للاستفادة من هذه الحوادث وغيرها سياسياً. وفي الحقيقة فإن عثمان عبد الله وزير الدفاع خاطب إجتماعاً للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد فسر فيه ما حدث في الناصر بأنها خدعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان للإستيلاء على الناصر وبأنه لولا عناية الله ويقظة قواتنا الباسلة لساءت الأمور جداً في الناصر. وواصل حديثه ليؤكد بأن سقوط الناصر كان سيؤدي إلى هجوم على بور بنفس القوات. هكذا يبدو حجم التضليل الإعلامي. عندما سألت وزير الدفاع في نفس الاجتماع ليوضح اكثر، كيف سيتسن للمتمردين، الذين يسيرون على أقدامهم في ذلك الوقت من العام حيث يعطل الخريف أي تحرك بآليات، إستغلال نجاحهم في الناصر للهجوم على بور والتي تبعد عنها حوالي ٣٠٠ كيلو متراً، إرتبك وزير الدفاع لأنه لم يكن يتوقع مثل هذا السؤال. لقد كان يستغل حقيقة ان مستمعيه لا يفهمون في مثل هذه المسائل ولا يعرفون كم تبعد الناصر من بور. تحدث بعدي د. علي أبو سن من الحزب الوطني الاتحادي وحذر وزير الدفاع من أية محاولات لاستغلال السياسيين. على كل حال فقد إحتفلت صحف الجبهة الإسلامية القومية بحادثة الناصر وأسمت الخطاب بـــ «الرسالة الملغومة». لسبب أو آخر لم يصل الخطاب من الناصر للخرطوم وإستوجب الأمر إرسال نسخة عن طريق أديس أبابا مما أدى إلى مزيد من الإرتباك حول المسألة كلها.

لقد كان التجمع الوطني لإنقاذ البلاد صادقاً وملتزماً بسياسته فقد قام ببذل جهد مقدر للوصول إلى حل سياسي للحرب. وعندما أضحى موقف الجيش الشعبي لتحرير السودان واضحاً حول الهياكل الإنتقالية، أرسل التجمع الوطني لإنقاذ البلاد د. فاروق إبراهيم كمبعوث خاص إلى أديس

أبابا لمقابلة قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وتوضيح حقيقة الموقف من وجهة نظر التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. في أديس أبابا قابل المبعوث وفد من الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة الرائد رياك مشار تينج مدير مكتب العقيد جون قرنق، وعضوية الرفيق ضول أشويل ألبو وآخرين. تم عقد سلسلة من الإجتماعات حيث تبادل الجانبان وجهات النظر والأفكار حول وضع الحرب والسلام في البلاد. عاد د. فاروق إبراهيم إلى الخرطوم وقدم تقريراً ضافياً إلى التجمع الوطني لإنقاذ البلاد حول إجتماعاته مع وفد الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا. على ضوء هذا التقرير قرر التجمع الوطني لإنقاذ البلاد بأنه من الضروري إشراك مجلس الوزراء: أولاً، بإصدار إعلان بالتزامه بالحل السلمي للصراع. ثانياً، بدعوة رئيس الوزراء لكتابة خطاب للعقيد جون قرنق، قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان حول إستعداد الحكومة للدخول في مفاوضات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وافق مجلس الوزراء على الإقتراح وكتب مسودة الإعلان قدمت للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد للموافقة عليها. تم نقاش المسودة، وبعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة، تمت إجازتها بواسطة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. تم إعداد خطاب رئيس الوزراء في شهر يونيو من عام ١٩٨٥م حيث أرسل الخطاب والإعلان في ذات الشهر بواسطة د. تيسير محمد أحمد لتسليمه إلى قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بأديس أبابا. لم يرد العقيد جون قرنق على هذا الخطاب إلا بعد مضي ثلاثة شهور. وقد كانت له أسبابه حول هذا التأخير كما سنرى فيما بعد!

تواصل سفر د. تيسير الى أديس أبابا في مهام رسمية عدة مرات بعد تلك المهمة لمزيد من الحوار مع الجيش الشعبي لتحرير السودان حول السلام. في واحدة من تلك السفريات أوكلت اليه مهمة معرفة وجهة نظر الجيش الشعبي لتحرير السودان حول إمكانية إرسال وفد للخرطوم لعقد لقاءات مع كل المهتمين بالشأن الوطني ولكي يروا بأنفسهم الأوضاع داخل العاصمة. وفقاً لتقرير د. تيسير للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد فقد أكد ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، النقيب دينق ألور كول والنقيب مارك ماشيش، على رغبة الجيش الشعبي لتحرير السودان لإرسال وفد إلى الخرطوم إذا ما وجدت الضمانات الكافية لسلامته. رحب التجمع الوطني بهذا كتطور إيجابي ودليل على حسن النوايا. وعكفت مباشرة على البحث عن الضمانات من المجلس العسكري الإنتقالي ومجلس الوزراء واللذين وافقا دون تردد على تلك الضمانات . بعد الحصول على الضمانات تم وضع برنامج للزيارة ورجع د. تيسير إلى أديس أبابا لعرضه على الجيش الشعبي لتحرير السودان لأي إضافات أو حذف. هذه المرة قابل العقيد جون قرنق نفسه. بروح معنوية عالية لما بدا كانفراج قام د. تيسير بإخطار العقيد جون قرنق حول ما جرى في الخرطوم، وبأن

كل شخص ينتظر وصول وفد الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الخرطوم وأن ذلك ستكون طريقة عملية لإزالة الخوف والأوهام حول الحركة وختم حديثه بالتأكيدات التي قدمها المجلس العسكري الإنتقالي ورئيس الوزراء للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد لضمان سلامة الوفد وبأن التجمع قد أعد مسودة لبرنامج الزيارة ويريدون معرفة وجهة نظر الجيش الشعبي لتحرير السودان حوله.

بعد المجاملات العادية أخبر العقيد جون قرنق د. تيسير بأن الجيش لتحرير السودان لم يلزم نفسه أبداً بالذهاب للخرطوم بضمانات أمنية من أي جهة خلاف الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه، وبأن الجيش الشعبي حقيقة يرغب في الذهاب للخرطوم اذا ما سمح بأن تصاحب وفده كتيبتان لحمايته! وقع هذا الكلام مثل الصاعقة على د. تيسير. سرد د. تيسير للعقيد جون قرنق فحوى نقاشه السابق مع مدير مكتبه الجديد، النقيب دينق ألور كول ومساعده النقيب مارك ماشيش، وأكد على عدم جدوى إقتراح إرسال قوة عسكرية تذهب إلى الخرطوم، لأن السلطات بالعاصمة لن تقبل ذلك. إنتهى الإجتماع بطريقة لا يمكن وصفها بودية. عندما قدم د. تيسير تقريره للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد بعد أيام لم يخف خيبة أمله من ذلك اللقاء. كان ذلك نهاية المحاولات لدعوة وفد من الجيش الشعبي لتحرير السودان لزيارة الخرطوم. بعد أسابيع من ذلك أعلن راديو الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن المقدم كاربينو كوانين بول، نائب قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان كان في منطقة الكرمك في طريقه لقيادة وفد ذي مستوى عال من الجيش الشعبي لتحرير السودان للذهاب إلى الخرطوم عندما إعترضته قوات المجلس العسكري الإنتقالي!

مؤتمر كوكا دام:

لم يجد اليأس طريقه للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد في جهوده السلمية بالرغم من العقبات التي كانت تضعها الأطراف المتصارعة وواصل إتصالاته بالجيش الشعبي لتحرير السودان. تم في النهاية الإتفاق على أن يجتمع التجمع الوطني لإنقاذ البلاد مع الجيش لتحرير السودان في أديس أبابا لمناقشة الحل السلمي للمشكلة. تم هذا الاجتماع في منتجع كوكا دام على بعد ١٠٠ كم من أديس أبابا، في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٧٦م عندما كانت الأحزاب السياسية منشغلة بالانتخابات التي من المقرر إجرائها في الأسبوع الأول من مايو، مما أخذ شيئاً من حرارة ذلك الحدث. إنتظر وفد التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والذي كنت عضواً فيه لمدة يومين قبل وصول وفد الجيش الشعبي لتحرير السودان. أخيراً وصل وفد الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق ونائبه المقدم كاربينو كوانين بول والرائد أروك طون أروك. تم تبادل أسماء الوفدين حول مائدة العشاء. إرتسم الإستغراب على وجوه أعضاء وفد التجمع لتضمين إسم د.

منصور خالد في وفد الحركة. كان د. منصور خالد من رموز مايو البارزين ولكنه قدم إستقالته للنظام قبل حوالي سنتين.

بدأت الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر كوكا دام في حوالي الساعة العاشرة صباحاً يوم ٢٢ مارس ١٩٨٦م وقد كان مفتوحاً للإعلام. ألقى الكلمة الإفتتاحية السيد يلما تاديسا من وزارة الخارجية ممثلاً للحكومة الاثيوبية. كان السيد تاديسا سفيراً سابقاً لإثيوبيا في السودان حقيقة كان آخر سفير لبلاده في السودان ويعرف البلاد جيداً. عبر عن رغبة حكومة وشعب إثيوبيا عن إنهاء سفك الدماء في الجارة الشقيقة السودان بالوسائل السلمية وتمنى للمؤتمرين التوفيق في مداولاتهم. تبعه د. خالد ياجي رئيس التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. في كلمته شكر د. ياجي حكومة وشعب إثيوبيا لاستضافتهم المؤتمر وواصل أن هدف الاجتماع هو تحضير جو مناسب لعقد المؤتمر الدستوري والذي سيناقش القضايا التي تواجه السودان. وأشار د. ياجي إلى فشل الحكومة الإنتقالية في تنفيذ أهداف الانتفاضة إلا أنه ركز على أن «الحوار الديمقراطي وحل قضايانا بطرق ديمقراطية هو الخيار الوحيد الذي تبنته قوى الإنتفاضة ويجد القبول من قبل الشعب السوداني من واقع تجربتهم الطويلة». وأضاف «ندرك التحديات التي تواجهه هذا الخيار والمخاطر التي تحيط به». كذلك أفرد د. ياجي جزءاً من خطابه للتشديد على ضرورة وإلحاح إنهاء حرب الإخوة وأن الموارد البشرية والاقتصادية التي إلتهمتها الحرب كان من الممكن توجيهها تجاه تنمية إقتصادية شاملة للبلاد.

بعد ذلك إعتلى العقيد د. جون قرنق المنصة وخاطب الإجتماع لحوالي ثلاث ساعات. بدأ حديثه بشكر الحكومة الإثيوبية لاستضافتها للاجتماع وإعتذر على تأخير وفده قائلاً إنه كان مشغولاً بادارة العمليات العسكرية لصد هجوم مركز قامت به قوات الحكومة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. تحدث طويلاً عن رؤية «السودان الجديد الموحد» وكيف تكون من حيث العدالة، التنمية الاقليمية المتوازنة، الهوية..إلخ التي يستوجب الإتفاق عليها وتضمينها في الدستور. ذكر د. قرنق للإجتماع بأنه لن يناقش معهم قضايا عسكرية لسببين: هذه قضايا ذات طابع فني وأن التجمع الوطني ليس جزءاً من الحكومة التي توجه الحرب ضد الجيش الشعبي. فيما يختص بالانتخابات المقبلة، رفض قائد الجيش الشعبي هذه العملية رفضاً باتاً بحجة أن هذه الإنتخابات ستجرى في الشمال بدون الجنوب. وقال إنه كان يجب أن يسبق هذه الانتخابات إنعقاد المؤتمر الدستوري الذي سيشارك فيه الجيش الشعبي لتحرير السودان. إختتم العقيد قرنق حديثه بالقول أن 'الحوار جيد لأنه يقود إلى المزيد من الحوار والذي ربما يقود إلى سلام'.

غادر الإجتماع بعد الجلسة الإفتتاحية كل من يلما تاديسا والعقيد جون قرنق الذي يقود وفده المقدم كربينو كوانينج بول. عندما كان المؤتمر على وشك البداية أخذ د. ناصر السيد، رئيس الحزب الإسلامي الإشتراكي وعضو وفد التجمع المايكروفون وأعلن للصحفيين بأنه يود الإدلاء ببيان. قال إنه موقف مبدئي للحزب بألا يتعامل بأي صورة من الصور مع سدنة مايو وعليه لا يمكن ان يكون طرفاً في محادثات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان إذا كان د. منصور خالد عضواً في وفده وأضاف إنه نسبة لهذه الحقيقة فإنه ينسحب من المحادثات وغادر غرفة الإجتماع. أيده على هذا الموقف ممثل اللجان الشعبية التي يرأسها السيد عبد الله زكريا والتي تجد التأييد من ليبيا حيث إنسحب مع د. ناصر السيد. قام الرائد أروك طون أروك والذي عرّف نفسه بأنه الناطق الرسمي بإسم وفد الحركة ليتولى الرد. قال أن د. منصور خالد قد ترك نظام مايو قبل سقوطه على خلاف آخرين الذين إنتظروا حتى آخر لحظة لتوزيع الغنائم، وأن د. منصور كتب كتاباً يكشف فيه بشاعة نظام مايو وختم حديثه بشيء من الحزم بأن ليس لأحد الحق في إختيار أعضاء وفد الآخر. إنسحب وفد التجمع للتشاور حول الموضوع وتقرر أن نستمر في المحادثات بغض النظر عن ذلك.

عقدنا إجتماعاً ظهر ذلك اليوم والذي كان أول وآخر جلسة عامة. بعد ذلك كون الوفدان لجنة مصغرة مشتركة لمواصلة المناقشات. كان جانب التجمع بقيادة المهندس عوض الكريم محمد أحمد، الأمين العام للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد وجانب الحركة برئاسة أروك طون أروك. إستمرت المناقشات لمدة ثلاثة أيام. وعن المواضيع التي تم الحوار حولها، كان حزب الأمة هو الحزب الوحيد الذي كان لديه رؤية مختلفة وفي النهاية كان الوحيد الذي يحتاج إلى إقناع لقبول الموقف المشترك. كان ممثلا حزب الأمة، السيد إدريس البنا ود. بشير عمر، يتصلان بالسيد الصادق المهدي بالهاتف للحصول على موافقته على كل النقاط التي نوقشت. لا ندري إذا تنبه الجانب الآخر لذلك ولكن كان هذا التصرف محرجاً لنا جداً. في الختام تم الاتفاق على إطار عام للحل السياسي للنزاع وتم توقيعه من قبل المقدم كاربينو كوانينج بول نيابة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان والمهندس عوض الكريم محمد أحمد ممثلاً للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد، وسمي بــ "إعلان كوكادام".

غادر وفد التجمع إلى الخرطوم برضاء تام عن الإنجاز الذي تم، ولكن التطورات في داخل البلاد تجاه إنتخاب حكومة ديمقراطية تخطت بعض بنود إعلان كوكا دام. إتفق الطرفان في مؤتمر كوكا دام على ضرورة خلق «سودان جديد يخلو من العنصرية، القبلية، الطائفية وكل أسباب التمييز والتفاوت، وأن العملية التي تقود إلى تكوين السودان الجديد لا بد وأن تبدأ بانعقاد

مؤتمر قومي دستوري». البند٢ في إعلان كوكا دام نص على أن الجانبان قد إتفقا على أن المتطلبات الضرورية التي ستوفر مناخاً ملائماً لإنعقاد المؤتمر القومي الدستوري المقترح هي:

١- يعرف الموضوع تحت المناقشة بأنه ليس (مشكلة الجنوب) ولكن بأنه مشكلة قومية.

٢- رفع حالة الطوارئ.

٣- إلغاء «قوانين سبتمبر» وكل القوانين الأخرى المقيدة للحريات.

٤- إعتماد دستور ١٩٥٦م كما هو معدل في عام ١٩٦٤م.

٥- إلغاء المعاهدات العسكرية التي أبرمت بين السودان ودول أخرى والتي تمس سيادة السودان الوطنية.

٦- السعي المستمر من قبل الطرفين لأخذ الخطوات والتدابير الضرورية لتحقيق وقف إطلاق النار.

تناول إعلان كوكا دام أجندة المؤتمر الدستوري وإنه سيعقد في الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من يونيو ١٩٨٦م شريطة أن يتم الإيفاء بالمتطلبات أعلاه. إتفق الطرفان أيضاً على تكوين لجنة تنسيقية تتكون من خمسة أعضاء من كل جانب مهمتها متابعة تنفيذ نصوص الإعلان.

الدستور الإنتقالي:

نتحول الآن للجدل الذي دار حول الدستور الإنتقالي. كان الموضوع بنفس حساسية الجدل حول القوانين الإسلامية لأن طبيعة الدستور هي التي تحدد نوع القوانين التي تنبع منه. بدأ الجدل بالقوانين وقد رأينا كيف حسم الأمر في صالح القوانين الاسلامية. أعتقد التجمع إنه سيقوم بإعداد مسودة الدستور الانتقالي ثم يعرضه للمناقشة على المجلس العسكري ومجلس الوزراء. إستمر هذا الاعتقاد إلى أن إكتشف التجمع مذهولاً في أكتوبر أن المجلس العسكري كان قد كون لجنة لإعداد الدستور الإنتقالي وإنها قد فرغت من مهمتها ورفعت تقريرها الى المجلس العسكري! الأسوأ من ذلك إكتشف التجمع أن السيد ميرغني النصري، نقيب المحامين وعضو كل من التجمع النقابي والتجمع الوطني لانقاذ البلاد، وشخص أو شخصين آخرين من قانونيي حزب الأمة كانوا أعضاء في لجنة المجلس العسكري! ترأس اللجنة العميد محمود أحمد حسن، المستشار القانوني للمجلس العسكري. نجحت اللجنة في أن تحتفظ بسرية تامة على مداولاتها. كانت أكثر نقطة خلاف في الدستور الانتقالي هي المادة التي تتناول مصادر التشريع والتي أكدت الاسلام والعرف كمصدري التشريع. من المعروف أن نميري إستغل مادة مماثلة في دستور ١٩٧٣م لفرض قوانين الشريعة بعد عشر سنوات من هذا التاريخ. أراد التجمع أن يصمت الدستور عن ذكر مصادر التشريع مثلما كان الدستور الانتقالي لسنة ١٩٥٦م. طالب التجمع بمناقشة الامر إلا ان طلباته قد تم

تجاهلها. لقد أضعف موقفه مشاركة بعض أعضائه في لجنة المجلس العسكري. في نهاية الأمر، فيما أصبح هو المسار، ما كان للتجمع من خيار إلا قبول الأمر الواقع.

قانون الانتخابات:

كان القانون الذي يحكم الانتخابات للجمعية التأسيسية مثيراً للجدل. لقد تعلم السودانيون مبكراً من تجربتهم بالانتخابات مدى أثر قانون الإنتخابات على النتيجة النهائية لتوازن القوى داخل البرلمان. في عام ١٩٥٣م تم تفسير النصر الذي حققه الحزب الوطني الاتحادي بقدرما إنه يعبر عن شعبية الحزب إلا أن لإستبعاد المهاجرين من غرب إفريقيا من كشوفات الناخبين دور أساسي في ذلك الفوز. هؤلاء المهاجرين يعتقد أنهم من مؤيدي حزب الأمة. تم تسجيلهم في إنتخابات عام ١٩٥٨م الذي كسبها حزب الأمة مما عضد هذه الفرضية. القضية موضع الاهتمام هذه المرة هي موضوع «القوى الحديثة». ببساطة، المقصود بالقوى الحديثة هي النقابات المهنية وإتحادات العمال. لقد تم الإعتراف بأن هذه القوى هي الأكثر فعالية في إسقاط الديكتاتوريتين العسكريتين اللذان حكما السودان (في ١٩٦٤و ١٩٨٥) رغم ذلك عندما تعقد الانتخابات تفوز بها «القوى التقليدية». أجريت مناقشات داخل التجمع الوطني لانقاذ البلاد في محاولة لايجاد معادلة تضمن تمثيل القوى الحديثة في الانتخابات القادمة للجمعية التأسيسية. كل أعضاء التجمع، فيما عدا الحزب الاتحادي الديمقراطي، وافقوا على أن يتضمن قانون الإنتخابات مقاعد خاصة لتمثيل القوى الحديثة.

كان رأي الحزب الإتحادي الديمقراطي هو أن الانتخابات تحكمها مبدأ صوت واحد لشخص واحد ولذلك فإن منح مقاعد خاصة للقوى الحديثة يناقض هذا المبدأ الأساسي في الديمقراطية. عندما إنسحب الحزب الإتحادي من التجمع أصبح هناك إجماع حول الموضوع. ولكن كما كان هو الحال في قضايا كثيرة، لم يكن حزب الأمة صادقاً في قبوله المبدأ. في مناوراتهم مع المجلس العسكري تمكن الأحزاب الثلاثة (الأمة، الإتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية) من إستبعاد القوى الحديثة، وتم إستبدالها بدوائر خاصة «للخريجين». تم تعريف الخريج بأنه من يحمل شهادة أو دبلوم فوق المرحلة الثانوية لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنتين. عندما تم تخصيص دوائر الخريجين لاحقاً لقد تقرر إعتباطاً بأن يكون كل إقليم من أقاليم السودان التسعة كلية إنتخابية وأن يمثل كل كلية بعُشر الدوائر الجغرافية في الاقليم. لتعقيد الامور أكثر أضاف المجلس العسكري سخفاً آخراً: بينما يسمح للخريجين داخل البلاد التصويت فقط في الأقاليم التي يقطنونها، للذين خارج البلاد حرية إختيار الاقليم الذي يدلي فيه كل بصوته لدوائر الخريجين!

جادل التجمع بدون توفيق بأنه حتى لو تم قبول مبدأ دوائر الخريجين سيكون له معني فقط إذا أجريت الأنتخابات للدوائر الخاصة باعتبار القطر ككلية واحدة. هذا كذلك هو الطريقة الوحيدة لتبرير تصويت الخريجين بالخارج إذ أن قوانين الانتخابات في السودان لا تتضمن ناخبين من خارج حدود البلاد. على سبيل المثال في إنتخابات دوائر الخريجين عام ١٩٦٥م صوت الخريجون في البلاد لإنتخاب خمسة عشر عضواً لشغل المقاعد المخصصة للخريجين في الجمعية التأسيسية. إلا أن هذه التجربة بالذات هي التي لا تريد الأحزاب التقليدية تكرارها لأنه في تلك الإنتخابات فاز الحزب الشيوعي السوداني بإثنى عشر مقعداً من الخمسة عشر. لذلك لا يمكن إعتبار التعقيد في المسألة بأنه يرجع إلى عدم الدراية فقط. في النهاية كانت الغلبة لموقف المجلس العسكري حول قانون الإنتخابات في تجاهل تام لوجهة نظر التجمع الوطني لإنقاذ البلاد.

"المؤامرة العنصرية":

في نهاية سبتمبر ١٩٨٥م أعلنت الحكومة في الخرطوم أنها كشفت "مؤامرة عنصرية" للإطاحة بالحكومة، وأضافت أن المؤامرة عبارة عن إنقلاب عسكري يقوده القس فيليب عباس غبوش، رئيس الحزب القومي السوداني وينفذها زملاؤه من النوبة وبعض الجنوبيين في الجيش وإنه بمجرد نجاح الإنقلاب سيتم دعوة الجيش الشعبي لتحرير السوداني ليتولى إدارة شؤون البلاد. إدعى البيان بأن بعض السياسيين في الخرطوم من الحزب القومي ومن الجنوب وراء الإنقلاب، وختم البيان بأن الجنود المكلفين بتنفيذ الإنقلاب تم القبض عليهم قبل ساعة الصفر بقليل وأن إعتقال المتورطين في الإنقلاب ما زال مستمراً. ألقى د. الجزولي دفع الله، رئيس الوزراء خطاباً من خلال الراديو والتلفزيون حول المؤامرة المزعومة، تعدى أسلوبه العنصري ما يسمعه الناس دائماً من الدولة عن «المؤامرات العنصرية» المماثلة. ولم ينشر هذا الخطاب حتى الأن.

في ذلك المساء ذهب الفريق(شرطة) عباس مدني وزير الداخلية والسيد عمر عبد العاطي النائب العام إلى دار المهندسين لايجاز التجمع الوطني لانقاذ البلاد عن الموضوع. لم أكن حاضراً لحظتها، فقد ذهبت كالعادة إلى نادي الأساتذة، وتركز النقاش في النادي حول الخطاب غير المسؤول والعاطفي لرئيس الوزراء. بعد يومين علمت أن الشرطة تبحث عني لشأن يتعلق بالمؤامرة. واستغربت جداً لهذا الخبر. عندما فرغت من محاضراتي صباح يوم ٢ أكتوبر توجهت في عربتي إلى رئاسة الشرطة وذهبت مباشرة إلى مكتب وزير الداخلية ولكنه لم يكن موجوداً هناك. هناك التقيت المقدم (شرطة) صالح الجاك صالح الذي أعرفه جيداً في ملكال. طلب مني الجلوس وتناولنا أطراف الحديث لبعض الوقت. بعد ذلك أخبرني بأن هناك أمر قبض من مكتب النائب العام في شأن إعتقالي وإيداعي سجن كوبر. أجبته بأن لا بد أن يكون الأمر

إشتباه شخصية ولكن رغم ذلك أكدت له إنني تحت تصرفه وأن وجودي هناك لهذا السبب. قال لي إننا الاثنين سنذهب سوياً في سيارته إلى منزلي لكي آخذ بعض المستلزمات الشخصية التي سأحتاج اليها في السجن. وصلنا إلي شقتي وأخذت هذه الأشياء وبعد وداع من كانوا يسكنون معي توجهنا إلى سجن كوبر. هذا موضوع إلقائي في السجن. من الواضح ان الشرطة لم تكن على علم.

في سجن كوبر وجدت صديقي إدوارد لينو. ووجدت كامل المكتب السياسي لحزب القس فيليب عباس، ما عدا هو لأنه كان معتقلاً في زنزانة أخري في نفس السجن، ونائبه السيد أحمد الماحي الذي لم يطاله الإعتقال. كان الباقون من الأمين العام فما دون معي في الجناح الشرقي بسجن كوبر. في نفس الجناح إلتقيت لأول مرة النقيب كور مايكا الذي يتبع للشرطة الاحتياطية المركزية واثنين من ضباط الصف التابعين له إذ أعتقلوا بسبب نفس المؤامرة. ينتمي كور مايكا إلى مركز بور في جنوب السودان. يوجد في كل زنزانة سجينان وكل الزنزانات في الجناح تفتح إلى بهو واحد وكل الخدمات مشتركة. عقدت حوارات مع أعضاء الحزب القومي السوداني، وبعضهم أعرفهم من قبل، لكي أتعرف على ما حصل بالفعل. توصلت في النهاية إلى أن كلهم لا يعلمون شيئاً عن إنقلاب فاشل أو يخطط له. لم أقف عند ذلك وواصلت البحث عن الحقيقة لأنني أعرف الطريقة التي يدير بها القس فيليب عباس غبوش حزبه، فمن الممكن أن يكون قد فعل ذلك دون علم المكتب السياسي للحزب. قررت التحدث معه ولكن ما كان من الممكن ذلك، فقد كان لا يسمح بزيارته، على الأقل بالنسبة لنا المعتقلين معه. بعد ذلك توجهت الى ضابط الشرطة وصف ضباطه الاثنين. تخللت كلماتهم عبارات الشعور بالمرارة لمعاملتهم بتلك الطريقة رغم ولائهم لخدمة البلاد. بمرور الايام نظمت أنا وإدوارد لينو والمحامي مرسي مرسال حلقات دراسية درسنا فيها مادة التاريخ للمجموعة.

خارج سجن كوبر تصدر إعتقالي عناوين الصحف ووسائل الاعلام الأخرى. كان إعلام الجبهة الإسلامية القومية والتي كانت تصورني بأنني شيوعي لا يساوره الشك بأنني ضالع في "المؤامرة العنصرية" وإنه لا بد أن يطبق عليّ القانون كاملاً.

أما الإعلام المستقل فقد وجد نفسه حائراً بين عدم تصديق الأمر وبيانات تصدر من «مصادر مسؤولة» والنائب العام ومصادر أخرى غير مسمية إلى درجة أن «إعترافات» المعتقلين أكدت دوري في المؤامرة! كان موقف التجمع الوطني لانقاذ البلاد ثابتاً: إما أن يقدم النائب العام أدلته أو يطلق سراحي على الفور. لقد زارني مرات عديدة وفود من نقابة أساتذة جامعة الخرطوم

والتجمع الوطني لإنقاذ البلاد. أكدت لهم بوضوح في إجتماعاتي معهم براءتي من التهمة وان الأمر كله عبارة عن مؤامرة ضدي وآخرين لأهداف سياسية.

تصاعدت ضغوط التجمع الوطني ونقابة أساتذة جامعة الخرطوم على عمر عبد العاطي، النائب العام، الذي ظل يحدد يوماً بعد يوم لتقديم أدلته. كان التجمع الوطني قد حدد له موعداً نهائياً عندما تم تنظيم ندوة في جامعة الخرطوم يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٥م بواسطة التجمع احتفالاً بالذكرى الحادية والعشرين لثورة أكتوبر ١٩٦٤م. كان السيد محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني من بين المتحدثين في الندوة وعلق على إعتقالي في الجزء الأخير من حديثه حيث طالب عمر عبد العاطي بأن يطلق سراحي فوراً وإنه إذا كان الابرياء يتم إعتقالهم على مزاج من في يدهم السلطة فلن يستغرب أحد عندما يأتي اليوم الذي يجد عمر عبد العاطي نفسه في نفس سجن كوبر. هذا القول أعطى لصحافة الجبهة الإسلامية القومية المغرضة مادة دسمة لعدة أسابيع. "نقد يهدد النائب العام"، هكذا كانت العناوين الرئيسية لصحيفتي «الراية» و«ألوان» التابعتان للجبهة. لم يقفوا عند ذلك، بل كتبت الافتتاحيات والتحليلات ورسمت الكاريكتيرات عن نوايا السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني. أما عني، فقد تم تصعيدي من مجرد عضو إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني! لقد إستمرت الجبهة الإسلامية الاسلامية تلعب على هذا الوتر الممجوج حتى بعد سقوط جدار برلين عندما لم يعد التخويف بالشيوعية يخدم غرضاً. إنه لمشوق ذكر أن الصحيفة اليومية للحزب الشيوعي السوداني، الميدان، لم تكلف نفسها بالرد على إدعاءات إعلام الجبهة الإسلامية القومية عن عضويتي المزعومة في الحزب.

تحت الضغط المتنامي من داخل القطر ومنظمات حقوق الانسان بالخارج وفي غياب أي تهم محددة، ما كان للنائب العام من خيار إلا إطلاق سراحي. حدث ذلك في يوم ٢٣ أكتوبر بعد أن قضيت ثلاثة أسابيع في السجن. كل هذا الوقت تم إستجوابي من قبل الشرطة مرة واحدة فقط ولم يتناول أي من الأسئلة أي موضوع ذي علاقة مباشرة مع مخطط الإنقلاب المزعوم. تم إعتقال د. موم كو نيال، المحاضر بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم، وإنضم الينا قبل أيام قليلة من إطلاق سراحي. غادرنا الجناح الشرقي من سجن كوبر سوياً إلى رحاب الحرية. ودعنا نحن الاثنين الذين تبقوا في السجن ووعدتهم بأني سأتبنى قضيتهم مع التجمع الوطني لإنقاذ البلاد.

بمجرد خروجي من سجن كوبر تقدمت بمذكرة مكتوبة للتجمع الوطني مطالباً فيها إستدعاء عمر عبد العاطي بصفته عضواً في التجمع النقابي من نقابة المحامين ليشرح أمام التجمع الوطني

ظروف وملابسات إعتقالي. إتضح أن عمر عبد العاطي قد أصدر أمر القبض إستجابة لطلب عاجل من الإستخبارات العسكرية والتي وعدت بتقديم الأدلة التي لديها لاحقاً. لم تقدم الإستخبارات العسكرية ما إدعت من أدلة. لم يرد عمر عبد العاطي الحضور أمام التجمع ولكنه إعتذر عما سببه الأمر من ضرر. لكنه لم يشرح لماذا ظل يصدر تعليقات صحفية في حين لم يكن يملك ما يثبت التهمة. أثرت أمر الذين تبقوا في السجن على إثره تم إطلاق كل المدنيين. بعد أيام من إطلاق سراحي زارتني ممثلة المفوضية الدولية للمحكمين وسألتني عن إعتقالي والأحوال في السجن، إلى غير ذلك من أمور ذات الصلة.

منذ أن أدخل نميري الإسلام في الجيش عام ١٩٨٣م، تأثر قسمين أكثر من غيرهما بالإندفاع الإسلامي وهما قسم التوجيه المعنوي والإستخبارات العسكرية. وجد عدد كبير من الأخوان المسلمين طريقهم إلى هذين القسمين وبسطوا سيطرتهم عليهما في النهاية. وعليه ليس بمستغرب أن تكون الإستخبارات العسكرية في تواطؤ مع الجبهة الإسلامية القومية.

المؤتمر السوداني الإفريقي:

ترك تنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم في الشهور القليلة التي نشط فيها أثراً بالغاً على المسرح السياسي في البلاد وخاصة في الخرطوم. ولذلك جاء وقت تقوية التنظيم قبل التواصل مع التنظيمات الأخرى التي لها توجهات مماثلة. هذا يعني النظر في أمر الهياكل التنظيمية وتغيير الإسم إلى غير ذلك من قضايا. كانت اللجنة التنفيذية هي الجسم الوحيد الذي كان يدير التنظيم وقد كانت تتكون من: الرئيس: د. والتر كونيجوك قوادو، نائب الرئيس: السيد إستانسلاوس كاو أبينج، الأمين العام: د. باول واني، الناطق الرسمي: د. لام أكول، سكرتير العلاقات الخارجية: د. بيتر نيوت كوك، ود. أكولدا مان تير، يونقو بوريه، إدوارد لينو ولومبا كاو أبينج كأعضاء. العضو الأخير كان ممثلاً للطلاب. لمناقشة هذه الأمور عقدت اللجنة التنفيذية إجتماعاً في منزل د. أكولدا مان تير وتم الإتفاق على تغيير الاسم وطرحت مقترحات عدة للاسم الجديد. بعد دراسة متأنية للأسماء المقترحة وكيف أن كل منها تعكس أهداف التنظيم، إعتمد الإجتماع إسم «المؤتمر السوداني الإفريقي» – ساك، اختصاراً – اسماً جديداً للتنظيم. إقترح هذا الاسم السيد إستانسلاوس كاو أبينج. بعد ذلك تقرر أن يتكون الهيكل التنظيمي للمؤتمر السوداني الإفريقي من المؤتمر العام، اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية. تم تكليفي من قبل الإجتماع بكتابة مسودة القواعد والنظم التي تحكم عمل هذه الهياكل.

بدأت عملي دون تأخير وإستفدت من مراجع عديدة ذات الصلة. وبدلاً من إعداد وثيقة واحدة كدستور للمؤتمر السوداني الافريقي إخترت أن يكون هناك وثيقتان: النظام الأساسي واللوائح

الداخلية. السبب في ذلك هو أنه من الصعب تعديل الدستور وعليه كان لا بد من فصل المبادئ الأساسية التي تحتاج إلى شروط صعبة لتعديلها من التفاصيل الأخرى التي يمكن تعديلها دون المساس بالأساسيات. وعليه فإن اللوائح الداخلية يمكن إعتبارها كتفاصيل للنظام الأساسي الذي يتطلب أغلبية ثلثي المؤتمر العام لتعديله. إكتمل إعداد وتوزيع هذين الوثيقتين في أسبوعين. بعد ذلك تم دعوة إجتماع عام لمناقشة الوثيقتين وإعتماد تغيير الإسم.

تم عقد الإجتماع العام في جامعة الخرطوم وبعد نقاش مستفيض وإجراء بعض التعديلات تم إعتماد النظام الأساسي واللوائح الداخلية. بعد ذلك طلب من السيد كوال ألور من وزارة الخارجية بأن يصيغ الوثيقتين في صيغة قانونية نهائية. تم هذا الإجراء وبعده أصبح المؤتمر السوداني الإفريقي على إستعداد تام لتنفيذ برنامجه. تم إرسال نسخ من الوثيقتين إلى الرنك، ملكال، واو وجوبا لتكوين فروع للحزب في هذه المدن.

تضامن قوى الريف السوداني:

منذ السادس من إبريل تم ميلاد أو إعادة تكوين الكثير من الأحزاب. في المناطق الأقل نمواً في السودان كان عدد الأحزاب التي تمثلها كبيراً جداً وهذا في غير صالحها. على سبيل المثال كانت في منطقة جنوب النيل الأزرق وحدها ثلاثة أحزاب مقارنة بإثنين في جبال النوبة. ظل تنظيم السودانيين الجنوبيين بالخرطوم- الأن المؤتمر السوداني الافريقي- يعتقد أن أسلم وسيلة للمناطق الأقل نمواً أن تؤثر على الأوضاع السياسية في البلاد هي أن تنظم كل منطقة نفسها ثم تتحالف على مستوى القيادة بدلاً من تكوين حزب إفريقي واحد له قيادة مترهلة ولكن لا سند شعبي له على مستوى القواعد حيث تكسب أو تخسر الإنتخابات. وهذا يعني أن الأحزاب الإقليمية لابد أن تتمتع بالتأييد الفعلي لسكانها. وعليه لا بد لكل منطقة-مثل جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وجنوب السودان- أن تكون أحزابها على أقل عدد ممكن وفي أحسن الاحوال حزب واحد اذا أمكن ذلك. تركزت جهودنا في البداية على محاولة توحيد الإتحاد العام لجبال النوبة والحزب القومي السوداني وكلاهما من جبال النوبة. كان الحزب القومي السوداني حديث التكوين وكان رئيسه القس فيليب عباس غبوش رئيس إتحاد عام جبال النوبة في الستينيات وحقيقة إن أغلب الشخصيات القيادية في الحزب القومي السوداني كانوا زملاء القس فيليب عباس في إتحاد عام جبال النوبة حينها. أما إتحاد عام جبال النوبة في الثمانينيات فقد كان تحت قيادة د. الأمين حمودة، المحاضر بقسم الهندسة الكهربائية بجامعة الخرطوم وأغلبية أعضائه من مثقفي النوبة. د. الأمين حمودة كان زميلي بالكلية وصديق وأكد لي رغبته غير المشروطة للوحدة بين الحزبين. عقدت جلسات طويلة مع القس فيليب عباس حيث أكدت له ضرورة أن يتوحد الحزب القومي

وإتحاد عام جبال النوبة في جسم واحد ونقلت له رغبة قيادة الإتحاد في ذلك وأن الأمر يتوقف عليه هو. ولكن شعرت بأن القس فيليب عباس كان يشعر بأنه أصبح فوق السياسة على مستوى جبال النوبة وأن حزبه هو في الواقع "قومي" لأنه قد أسماه كذلك! ما كان لي إلا إنهاء محاولاتي لتوحيد الحزبين ولكن بعد أن وجدت تأكيدات من القس فيليب عباس بأنه سيتعاون مع إتحاد عام جبال النوبة والأحزاب الافريقية الأخرى.

من هناك تواصل جهدنا وبدأنا محادثات لخلق تحالف بين الأحزاب الافريقية. من جنوب السودان كان هناك حزبان: التجمع السياسي لجنوب السودان، ويضم عدداً من السياسيين الجنوبيين الذين نشطوا في عهد مايو، والمؤتمر السوداني الافريقي. لقد تم ذكر التنظيمين اللذين يمثلان جبال النوبة. في دارفور كانت جبهة نهضة دارفور، وثلاثة من جنوب النيل الأزرق: إتحاد عام جبال الانقسنا، إتحاد عام جنوب الفونج والإتحاد العام لشمال وجنوب الفونج. عقدت هذه الأحزاب الثمانية عدة إجتماعات بهدف تكوين تحالف يرسم طريق عملهم المشترك. وأخيراً تم الاتفاق على ان تكون تحت مظلة واحدة تسمى "تضامن قوى الريف السوداني". وان يتم تدشين هذا التحالف الجديد في لقاء جماهيري ينظمها الأحزاب المكونة له بالمقرن في الخرطوم في نهاية ديسمبر ١٩٨٥م. كان على كل حزب ان يقوم بتعبئة عضويته لحضور اللقاء بأعداد كبيرة. تم دعوة التجمع الوطني لإنقاذ البلاد لحضور المناسبة.

في اليوم المحدد إمتلأ الميدان على سعته. كان الحضور كبيراً وتم ميلاد تضامن قوى الريف السودان بأنيابه. بعد إلقاء كلمة إفتتاحية تم تلاوة مُيثاق تضامن قوى الريف السوداني على مسمع الجماهير. تلى ذلك توقيع رؤساء الأحزاب على الميثاق في وسط تصفيق مدو من الجمهور وزغاريد من النساء. تحدث د. مامون محمد حسين نيابة عن التجمع النقابي وألقى كلمة مؤثرة قدم فيها تأييد التجمع النقابي وتشجيعه للتحالف منادياً بضرورة وحدة الجماهير. ووجدت كلمته إستحساناً واضحاً وسط الحضور. كان يوماً مشهوداً. عندما تفرق الضيوف ذلك المساء لم يكن أحد في شك بأن وحدة الافريقيين هي قوة كبيرة لا يمكن تجاهلها.

الوضع في الإستوائية:

يحتاج الوضع في الإستوائية منذ ٦ أبريل ١٩٨٥م إلى تعليق خاص. فيما تردد المجلس العسكري حول إلغاء الأمر الجمهوري رقم ١ الذي بموجبه تم تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، إستطاع الحاكم العسكري للإستوائية المؤثر، اللواء بيتر شيريلبو، أن ينظم بفعالية مجموعة لوبي قوية ظلت تدعو بإثارة بأن تظل الاستوائية إقليماً قائماً بذاته. كانت هذه المجموعة بقيادة السيد كارلو إليا وهو ناشط نقابي تقوم برحلات ماكوكية بين جوبا والخرطوم محذرين المجلس

العسكري بالنتائج السالبة للرجوع إلى إقليم جنوبي واحد وأن مثل هذا الإجراء سيجد بلا شك عدم قبول في الاستوائية. إستمع المجلس العسكري اليهم باهتمام شديد. على الجانب الآخر كان السياسيون الجنوبيون في الخرطوم يضغطون المجلس العسكري لتكوين مجلس تنفيذي عالي للجنوب حتى يتوحد الجنوب مرة أخرى كإقليم. أصبح المجلس العسكري بذلك بين المطرقة والسندان، وأخيراً إتخذ قراراً لم يرض أي من الطرفين ولم يتمكن من تنفيذه.

تم تكوين مجلس تنفيذي عالي برئاسة اللواء جيمس لورو عضو المجلس العسكري ويتكون من أكثر من عشرة أعضاء، وأن مقره مدينة جوبا. رفض اللواء بيتر شيريليو هذا الجسم وأعلن إنه لن يسمح له بدخول جوبا. وأخيراً، بقى المجلس التنفيذي العالي في الخرطوم بدون مبنى لإقامته، وما كان ليجد إقامة لو لم يمنح السيد بيتر قاتكوث قوال وزير النقل والإتصالات مكاناً للوزراء الاقليميين في وزارته. بقى المجلس التنفيذي العالي هناك في الخرطوم طيلة الفترة الإنتقالية كمثال حي لغياب سياسة واضحة تجاه الجنوب.

بعد تحقيقهم هذا النصر المهم، إعتمد السياسيون في الإستوائية نوعاً من "العزلة الممتازة". بدأوا في تكوين أحزاب محصورة للإستوائيين فقط، الإثنان اللذان كان لهما تأييد واضح هما حزب الشعب التقدمي والمؤتمر الشعبي السوداني الافريقي. الأول كان بقيادة السيد إليابا جيمس سرور من قبيلة فاجلو وأحد المنادين المؤثرين بتقسيم الجنوب في ١٩٨٢/١٩٨٣. كان عضواً في مجلس الشعب الإقليمي لعدة مرات منذ ديسمبر عام ١٩٧٣م. وجد الحزب التأييد الأكبر من بين الناطقين بلغة باري في محافظة شرق الإستوائية. في الجانب الآخر كان المؤتمر الشعبي السوداني الافريقي بقيادة السيد موريس لاويا ويتمتع بتأييد أكبر في محافظة غرب الإستوائية. طبعاً، لم ينضم الإستوائيون الذين يعارضون تقسيم الجنوب لأي من الحزبين، ولكنهم أقلية.

جبهة القوى التقدمية:

كان المؤتمر السوداني الافريقي ايضاً عضواً في جبهة القوى التقدمية التي ضمت بعض أعضاء التجمع الوطني لانقاذ البلاد الذين يجمعهم برنامج وطني ديمقراطي. رفض الحزب الشيوعي السوداني الإنضمام إلى هذه الجبهة بحجة إنه لا يمكن أن يكون في جبهة واحدة مع "الانقساميين" - في إشارة إلى أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي إنشقوا من الحزب في أواخر الستينيات. بعض من هؤلاء كانوا قيادات في إتحاد القوى الوطنية الديمقراطية وهو عضو في الجبهة وفي التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. رفض الانضمام كذلك حزب البعث العربي الاشتراكي المؤيد للعراق لأن رصيفه المؤيد لسوريا مضمن في العضوية. وجود كل هذه الأحزاب في التجمع الوطني لإنقاذ البلاد تم تفسيرها من قبل الأحزاب الرافضة لعضوية الجبهة بأن التجمع

الوطني هو تحالف على مستوى القطر كله يتكون من أحزاب لها ألوان سياسية مختلفة في حين أن الجبهة لها وجهة أيدلوجية تعزل الآخرين، وإنهم مع التحالف الأول وضد الأخير.

من المواضيع التي شغلت إهتمام المجموعتين- تضامن قوى الريف السوداني وجبهة القوى التقدمية- هو موضوع هل تجرى الإنتخابات في المواعيد المحددة لها أم لا وخاصة بعد أن إتضح عدم إمكانية إجرائها في أغلب أجزاء الجنوب لعدم إستقرار الأوضاع الأمنية هناك. كان الإعتقاد الراسخ هو أن الانتخابات الجزئية ستعقد عملية البحث عن السلام لأن الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يمكنه المشاركة في هذه الانتخابات ولن يسمح بالتأكيد بإجراء هذه الإنتخابات في المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

الإنتخابات العامة:

إتفق الجميع في التجمع الوطني لانقاذ البلاد على أن اطار حل النزاع في البلاد هو عن طريق المؤتمر القومي الدستوري الذي يشارك فيه كل الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية لمناقشة المشاكل التي تواجه السودان والخروج بإتفاق حول كيفية حلها بصورة مرضية للجميع. هذا هو موقف الجيش الشعبي كذلك كما ورد في خطاب العقيد جون قرنق لرئيس الوزراء. المشكلة هي كيف ومتى وتحت اي ظروف يتم انعقاد هذا المؤتمر لضمان مشاركة كل من يهمه الامر؟ كان على الحكومة الانتقالية والجيش الشعبي، لانهما يسيطران على الأطراف المتحاربة، ان يتفقا على الإجراءات الضرورية التي ستمكن انعقاد المؤتمر القومي الدستوري. لكن الأمور لم تكن على ما يرام منذ البداية. كان الجيش الشعبي يريد أولاً أن يستقيل المجلس العسكري وعندما لم يحدث ذلك قرر انه لن يتفاوض معه. أصر الجيش الشعبي على هذا الموقف حتى عندما تأكد له أن المجلس العسكري هو السلطة السيادية في البلاد التي قبله الجميع. كتب وزير الدفاع، العميد عثمان عبد الله محمد، خطاباً الى العقيد جون قرنق، حول محادثات السلام قبل خطاب الجزولي بكثير. تم تجاهل هذا الخطاب ربما لأنه من أحد أعضاء المجلس العسكري الإنتقالي الذي قد أقسم قائد الجيش الشعبي بألا يتحاور معه. تم تسليم ذلك الخطاب في أديس أبابا إلى الجيش الشعبي بواسطة السكرتير العام لمجلس الكنائس السوداني، القس كلمنت جاندا. ليس للتجمع الوطني لانقاذ البلاد الذي قبل الجيش الشعبي الحوار معه سيطرة على سلطة الدولة وعليه لا يمكن له أن ينفذ ما يتم الإتفاق حوله مع الجيش الشعبي بدون إما الإطاحة بالمجلس العسكري الانتقالي- وهذا غير وارد وقد أكد التجمع بوضوح ذلك للجيش الشعبي- أو الحصول على موافقة المجلس العسكري الذي رفض الجيش الشعبي التفاوض معه. لا توجد حكومة مسؤولة على وجه الارض تقوم بتنفيذ سياسات ليست طرفاً في صياغتها. وعليه فان موقف الجيش الشعبي الرافض

للتفاوض مع المجلس العسكري قادت الى نتيجة واحدة فقط: الجيش الشعبي لا يرغب في إنعقاد المؤتمر القومي الدستوري أثناء الفترة الإنتقالية إذا إفترضنا إنه يريد إنعقاده على الإطلاق. الغريب في الأمر هو أن الكل بما في ذلك الجيش الشعبي كان يدرك بأن الإنتخابات القادمة ستكون الغلبة فيها لأحزاب سياسية معادية للجيش الشعبي لتحرير السودان.

في الجانب الآخر كان المجلس العسكري ملزماً بإتفاق مع القوى السياسية في البلاد بأن يحضر للإنتخابات ويقيمها لكى تسلم السلطة بعد ذلك لحكومة منتخبة بعد عام واحد. حتي يفي المجلس العسكري بما يليه في هذا الإتفاق كان لا بد له أن يجري الإنتخابات في ميعادها. لا يمكن لهذه الإنتخابات أن تكون إلا جزئية لأن الجيش الشعبي الذى كانت مشاركته هي الشرط بأن تكون الانتخابات شاملة قد رفض التعامل مع المجلس العسكري الإنتقالي. لذلك كان هناك تناقضاً في منطق الذين كانوا ينادون بتأجيل الإنتخابات حتى ينعقد المؤتمر الدستوري أولاً.

بمرور الزمن وعدم بروز أي ما يشير إلى إمكانية قيام محادثات بين الحكومة والجيش الشعبي ، أطل موضوع الإنتخابات برأسه فى قلب الجدل السياسي داخل وخارج التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. كان حزب الأمة ، الحزب الإتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية مصرة على أن تقام الإنتخابات فى ميعادها حتى يتم إنتخاب حكومة قوية تستطيع – فى رأيها – أن تواجه التمرد. وهذا إشارة واضحة للجيش الشعبي. إن الأصوات التى صدرت من داخل التجمع الوطني منادية بتأجيل الإنتخابات تم تفسيرها بأنها تصدر من أحزاب صغيرة ليست فقط متعاطفة مع الجيش الشعبي ولكنها كذلك تخشى إختيار الشعب والذي تدعي تمثيله، ولذلك لم يهتم أحد بتلك النداءات. بعد إجازة قانون الإنتخابات وتكوين لجنة الانتخابات قبلت كل المجموعات السياسية بالأمر الواقع وإستعدت تلك التي أرادت خوض الإنتخابات لذلك.

تكونت لجنة الإنتخابات من ثلاثة أعضاء بما في ذلك الرئيس وهو قاضي وعضو من جنوب السودان، السيد مانوا ماجوك، وهو إداري رفيع في الحكم المحلي. بنيت تقسيم الدوائر على التعداد السكاني عام ١٩٨٣م والذي توصل الى أن عدد سكان البلاد ٢٧ مليون نسمة. في ذلك التعداد كان تقدير السكان بالملايين، لأقاليم السودان التسعة كما يلي: الشمالي ١،٨، الشرقي ٢،٤، الأوسط ٤،٩، الخرطوم ٣،١، كردفان ٣،٩، دارفور ٣،٩، أعالي النيل ٢، بحر الغزال ٢،٨، والإستوائية ٢،٢. فيما عدا الخرطوم تقرر أن يكون متوسط عدد سكان كل دائرة مائة ألف نسمة بالتقريب. الرقم المخصص للخرطوم أقل. عندما تم إعلان الدوائر حسب الاقاليم إتضح ان أقاليم الجنوب الثلاثة ودارفور قد أعطيت دوائر أقل مما تستحقها حسب تعداد السكان. سلم المؤتمر السوداني الإفريقي مذكرة مكتوبة طاعناً في هذا القرار. ذكرت المذكرة إنه بالنسبة لجنوب

للتفاوض مع المجلس العسكري قادت الى نتيجة واحدة فقط: الجيش الشعبي لا يرغب في إنعقاد المؤتمر القومي الدستوري أثناء الفترة الإنتقالية إذا إفترضنا إنه يريد إنعقاده على الإطلاق. الغريب في الأمر هو أن الكل بما في ذلك الجيش الشعبي كان يدرك بأن الإنتخابات القادمة ستكون الغلبة فيها لأحزاب سياسية معادية للجيش الشعبي لتحرير السودان.

في الجانب الآخر كان المجلس العسكري ملزماً بإتفاق مع القوى السياسية في البلاد بأن يحضر للإنتخابات ويقيمها لكى تسلم السلطة بعد ذلك لحكومة منتخبة بعد عام واحد. حتي يفي المجلس العسكري بما يليه في هذا الإتفاق كان لا بد له أن يجري الإنتخابات في ميعادها. لا يمكن لهذه الإنتخابات أن تكون إلا جزئية لأن الجيش الشعبي الذى كانت مشاركته هي الشرط بأن تكون الانتخابات شاملة قد رفض التعامل مع المجلس العسكري الإنتقالي. لذلك كان هناك تناقضاً في منطق الذين كانوا ينادون بتأجيل الإنتخابات حتى ينعقد المؤتمر الدستوري أولاً.

بمرور الزمن وعدم بروز أي ما يشير إلى إمكانية قيام محادثات بين الحكومة والجيش الشعبي ، أطل موضوع الإنتخابات برأسه فى قلب الجدل السياسي داخل وخارج التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. كان حزب الأمة ، الحزب الإتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية مصرة على أن تقام الإنتخابات فى ميعادها حتى يتم إنتخاب حكومة قوية تستطيع – فى رأيها – أن تواجه التمرد. وهذا إشارة واضحة للجيش الشعبي. إن الأصوات التى صدرت من داخل التجمع الوطني منادية بتأجيل الإنتخابات تم تفسيرها بأنها تصدر من أحزاب صغيرة ليست فقط متعاطفة مع الجيش الشعبي ولكنها كذلك تخشى إختيار الشعب والذي تدعي تمثيله، ولذلك لم يهتم أحد بتلك النداءات. بعد إجازة قانون الإنتخابات وتكوين لجنة الانتخابات قبلت كل المجموعات السياسية بالأمر الواقع وإستعدت تلك التي أرادت خوض الإنتخابات لذلك.

تكونت لجنة الإنتخابات من ثلاثة أعضاء بما في ذلك الرئيس وهو قاضي وعضو من جنوب السودان، السيد مانوا ماجوك، وهو إداري رفيع في الحكم المحلي. بنيت تقسيم الدوائر على التعداد السكاني عام ١٩٨٣م والذي توصل الى أن عدد سكان البلاد ٢٧ مليون نسمة. في ذلك التعداد كان تقدير السكان بالملايين، لأقاليم السودان التسعة كما يلي: الشمالى ١،٨، الشرقي ٢،٤، الأوسط ٤،٩، الخرطوم ٣،١، كردفان ٣،٩، دارفور ٣،٩، أعالي النيل ٢، بحر الغزال ٢،٨، والإستوائية ٢،٢. فيما عدا الخرطوم تقرر أن يكون متوسط عدد سكان كل دائرة مائة ألف نسمة بالتقريب. الرقم المخصص للخرطوم أقل. عندما تم إعلان الدوائر حسب الاقاليم إتضح ان أقاليم الجنوب الثلاثة ودارفور قد أعطيت دوائر أقل مما تستحقها حسب تعداد السكان. سلم المؤتمر السوداني الإفريقي مذكرة مكتوبة طاعناً في هذا القرار. ذكرت المذكرة إنه بالنسبة لجنوب

السودان كان يجب أن تنال الأقاليم الثلاثة: بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل ٢٨،٢٢ و٢٠ دائرة على التوالي. بالنسبة لدارفور إحتجت جبهة نهضة دارفور كما إحتج حزب الأمة مطالبين بعدد ٣٩ دائرة للإقليم. إقتنعت اللجنة بالحجج التي وردت في هذه المذكرات وتم تصحيح الأمر.

كان عدد دوائر الخريجين المخصصة لكل إقليم هو عُشر عدد الدوائر الجغرافية المخصصة للإقليم المعين. وعليه كان مجموع عدد دوائر الخريجين في البلاد ٢٨ دائرة (نال الإقليم الشرقي ثلاث دوائر).

عقدت الأحزاب التي تكون تضامن قوى الريف السوداني عدة إجتماعات للتشاور حول كيفية التنسيق في الإنتخابات. بخلاف الترشيح في دوائر منطقة كل منها كان الوضع في العاصمة يحتاج إلى تعاون وثيق. فمجاعة عام ١٩٨٤/١٩٨٥ في غرب السودان والحرب في جنوب السودان وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قد دفعت بكثير من سكان هذه المناطق إلى العاصمة. تم إيوائهم في مناطق محددة في ضواحي أم درمان والخرطوم والخرطوم بحري. بعض هذه المناطق مثل الحاج يوسف وأمبدة ومايو وغيرها تم تحديدها كدوائر إنتخابية. أضف إلى ذلك بعض أحياء العاصمة مثل الفتيحاب والرميلة وعشش وغيرها حيث يوجد عدد مقدر من السودانيين من المناطق المذكورة أعلاه التي يجد فيها تضامن قوى الريف السوداني التأييد. لقد تم الإتفاق على أنه في العاصمة يرشح تضامن قوى الريف السوداني مرشحاً واحداً في أي دائرة سيترشح فيها، وإنه لا بد بمجرد الإنتهاء من تسجيل الناخبين أن يجتمع التضامن مرة أخرى للنظر في الدوائر التي سيترشح فيها ثم تحديد مرشحي التضامن في كل دائرة.

في الوقت المناسب إجتمع قادة تضامن قوى الريف السوداني في مكتب التجمع السياسي لجنوب السودان بالخرطوم. كان القس فيليب عباس غبوش رئيس الحزب القومي السوداني من أبرز اللذين تغيبوا عن الإجتماع. كان الإجتماع قد تم إفتتاحه وقد بدأ في مناقشة تقارير موقف تسجيل الناخبين عندما رفع مندوب الحزب القومي السوداني يده. قال إنه أرسل من قبل القس فيليب عباس غبوش ليطلع الإجتماع علماً بأن الحزب القومي السوداني سيترشح في كل الدوائر التي ينوي تضامن قوى الريف السوداني الترشيح فيها وكحزب قومي يرغب الحزب القومي السوداني أن يساند التضامن مرشحي الحزب هؤلاء!

أُصيب الكل بالذهول من هذا التصرف. كل المحاولات التي بذلت لإقناع القس فيليب عباس باءت بالفشل. ما كان لتضامن قوى الريف السوداني إلا التخلي عن محاولاته والمضي بدونه ولكن الضرر قد حدث. عندما أعلنت نتائج الإنتخابات، خسر تضامن قوى الريف السوداني كل الدوائر التي كان من الممكن الفوز بها ما عدا دائرة الحاج يوسف فقط. فاز بهذه الدائرة القس

فيليب عباس غبوش نفسه بعد أن هزم السيد أبو القاسم سيف الدين ، رئيس جبهة نهضة دار فور ، والمرشح الرسمي لتضامن قوى الريف السوداني فى الدائرة .

خارج العاصمة أعلنت لجنة الإنتخابات أن ٤٢ دائرة من دوائر الجنوب السبعين غير آمنة ولذلك لا يمكن إجراء الإنتخابات فيها. حتى فى الدوائر التى أعلنت إنه يمكن إجراء الإنتخابات فيها كان التسجيل ضعيفاً لا يتعدى فى بعضها بضع مئات فقط. لم يتمكن قادة المؤتمر السوداني الإفريقي ، التجمع السياسي لجنوب السودان وتضامن قوى الريف السوداني لأسباب أمنية من السفر إلى الجنوب للمشاركة فى الدعاية الإنتخابية هناك .

كذلك حاول المؤتمر السوداني الإفريقي أن يجمع بين القوى التقدمية والحزب الشيوعي السوداني للإتفاق على قائمة واحدة للمرشحين للإنتخابات. أعتذر الحزب الشيوعي متعذراً بأنه وبعد سنوات كثيرة من العمل السري يحتاج الحزب لمعرفة وزنه الحقيقي وسط الشعب السوداني. كنت دائماً عضو فى وفود المؤتمر السوداني الإفريقي إلى كل هذه الإتصالات. بعد ذلك بقليل طلب مني الحزب الشيوعي أن أجتمع به كممثل للمؤتمر السوداني الإفريقي ، ووافقت على الإجتماع. مثل الحزب الشيوعي فى الإجتماع السيد التيجاني الطيب بابكر ود. الشفيع خضر ممثل الحزب فى التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. أفاد السيد التيجاني الطيب بأن الإجتماع يتعلق بالإنتخابات القادمة ، وقال أن الحزب الشيوعي السوداني يدرس إمكانية ترشيح بعض الديمقراطيين ، الذين ليسوا بالضرورة شيوعيين ، لإضافتهم إلى قائمة مرشحي الحزب فى دوائر الخريجين. وطلب مني إفادته أن كان من الممكن أن يقبل المؤتمر السوداني الإفريقي وأنا بالذات هذا الإجراء.

شكرت الإثنين على ثقتهما فيّ وفى التنظيم الذى أنتمي إليه. ولكن قلت لهم بأننى أتحدث نيابة عن كل قيادة المؤتمر السوداني الإفريقي عندما أقول لهم أن مثل هذا الإجراء يناقض إلتزامنا بتحقيق جبهة وطنية ديمقراطية عريضة والتى كنت أتمنى أن يقوده الحزب الشيوعي السوداني بحكم تجربته السياسية الثرة. وأضفت إنه للأسف فإن الحزب الشيوعي هو الذى رفض التعاون فاتحاً الباب أمام الأحزاب الطائفية ذات التوجه الإسلامي أن تفوز بسهولة على القوى التقدمية. ثم تواصل النقاش حول قضايا أخرى وإفترقنا كأصدقاء كما كنا من قبل.

تقدم كل من جبهة القوى التقدمية والحزب الشيوعي السوداني بكشوفات منفصلة كمرشحي كل منهما في دوائر الخريجين في الشمال. عندما أعلنت النتائج كانت الجبهة الإسلامية القومية قد فازت بكل دوائر الخريجين في شمال السودان وهو نصر كاسح. عند التمعن في أرقام الذين أدلوا بأصواتهم يتضح جلياً نتيجة تشتت الأصوات وخاصة في العاصمة والإقليم الأوسط. في إقليم بحر

فيليب عباس غبوش نفسه بعد أن هزم السيد أبو القاسم سيف الدين ، رئيس جبهة نهضة دار فور ، والمرشح الرسمي لتضامن قوى الريف السوداني في الدائرة .

خارج العاصمة أعلنت لجنة الإنتخابات أن ٤٢ دائرة من دوائر الجنوب السبعين غير آمنة ولذلك لا يمكن إجراء الإنتخابات فيها. حتى في الدوائر التي أعلنت إنه يمكن إجراء الإنتخابات فيها كان التسجيل ضعيفاً لا يتعدى في بعضها بضع مئات فقط. لم يتمكن قادة المؤتمر السوداني الإفريقي ، التجمع السياسي لجنوب السودان وتضامن قوى الريف السوداني لأسباب أمنية من السفر إلى الجنوب للمشاركة في الدعاية الإنتخابية هناك .

كذلك حاول المؤتمر السوداني الإفريقي أن يجمع بين القوى التقدمية والحزب الشيوعي السوداني للإتفاق على قائمة واحدة للمرشحين للإنتخابات. أعتذر الحزب الشيوعي متعذراً بأنه وبعد سنوات كثيرة من العمل السري يحتاج الحزب لمعرفة وزنه الحقيقي وسط الشعب السوداني. كنت دائماً عضو في وفود المؤتمر السوداني الإفريقي إلى كل هذه الإتصالات. بعد ذلك بقليل طلب مني الحزب الشيوعي أن أجتمع به كممثل للمؤتمر السوداني الإفريقي ، ووافقت على الإجتماع. مثل الحزب الشيوعي في الإجتماع السيد التيجاني الطيب بابكر ود. الشفيع خضر ممثل الحزب في التجمع الوطني لإنقاذ البلاد. أفاد السيد التيجاني الطيب بأن الإجتماع يتعلق بالإنتخابات القادمة ، وقال أن الحزب الشيوعي السوداني يدرس إمكانية ترشيح بعض الديمقراطيين ، الذين ليسوا بالضرورة شيوعيين ، لإضافتهم إلى قائمة مرشحي الحزب في دوائر الخريجين. وطلب مني إفادته أن كان من الممكن أن يقبل المؤتمر السوداني الإفريقي وأنا بالذات هذا الإجراء.

شكرت الإثنين على ثقتهما فيّ وفي التنظيم الذي أنتمي إليه. ولكن قلت لهم بأنني أتحدث نيابة عن كل قيادة المؤتمر السوداني الإفريقي عندما أقول لهم أن مثل هذا الإجراء يناقض إلتزامنا بتحقيق جبهة وطنية ديمقراطية عريضة والتي كنت أتمنى أن يقوده الحزب الشيوعي السوداني بحكم تجربته السياسية الثرة. وأضفت إنه للأسف فإن الحزب الشيوعي هو الذي رفض التعاون فاتحاً الباب أمام الأحزاب الطائفية ذات التوجه الإسلامي أن تفوز بسهولة على القوى التقدمية. ثم تواصل النقاش حول قضايا أخرى وإفترقنا كأصدقاء كما كنا من قبل.

تقدم كل من جبهة القوى التقدمية والحزب الشيوعي السوداني بكشوفات منفصلة كمرشحي كل منهما في دوائر الخريجين في الشمال. عندما أعلنت النتائج كانت الجبهة الإسلامية القومية قد فازت بكل دوائر الخريجين في شمال السودان وهو نصر كاسح. عند التمعن في أرقام الذين أدلوا بأصواتهم يتضح جلياً نتيجة تشتت الأصوات وخاصة في العاصمة والإقليم الأوسط. في إقليم بحر

الغزال في الجنوب وحده، تمكن الحزب الشيوعي من الفوز بمقعد واحد من دوائر الخريجين الثلاث. الإثنان الأخران فاز بهما التجمع السياسي لجنوب السودان والجبهة الإسلامية القومية. في أعالي النيل ذهب المقعدان المخصصان للخريجين إلى المؤتمر السوداني الإفريقي والجبهة الإسلامية القومية. إقليم الإستوائية هو الوحيد الذي لم تتمكن فيه الجبهة الإسلامية القومية من الفوز بدائرة من دوائر الخريجين، فاز بالإثنين حزب الشعب التقدمي.

النتيجة النهائية للإنتخابات العامة أوضحت موقف الأحزاب السياسية من حيث المقاعد التي فاز بها في الجمعية التأسيسية كما يلي: حزب الأمة ١٠١، الإتحادي الديمقراطي ٦٣، الجبهة الإسلامية القومية ٥١، حزب الشعب التقدمي ١٠، المؤتمر الشعبي السوداني الإفريقي ٨، التجمع السياسي لجنوب السودان ٩، الحزب القومي السوداني٨، الحزب الشيوعي السوداني ٣، المؤتمر السوداني الافريقي ٢، ومقعد واحد لكل من مؤتمر البجا والحزب الشعبي السوداني الفيدرالي و٣ مقاعد للمستقلين.

الجدير بالذكر إنه من مجموع الأحزاب السياسية الشمالية الأعضاء في تضامن قوى الريف السوداني كان الحزب القومي السوداني بزعامة القس فيليب عباس غبوش هو وحده الذي تمكن من الفوز في الإنتخابات وأصبح له ممثلين في الجمعية التأسيسية. ومما يدعو إلى الإستغراب أن جبهة نهضة دارفور لم يتقدم بمرشحين في دوائر إقليم دارفور!

مؤتمر التجمع الوطني لإنقاذ البلاد بمدني:

في نوفمبر ١٩٨٥م قام التجمع الوطني لانقاذ البلاد بعقد مؤتمر لقوى الإنتفاضة في ود مدني، وقد كان من أحد النجاحات التي لم يصاحبها صخب للتجمع الوطني لإنقاذ البلاد. وقد كان الجهد الذي بذل في الإعداد للمؤتمر كبيراً. جاءت الوفود الممثلة للأحزاب السياسية والإتحادات المهنية والنقابية من كافة أنحاء السودان لتقييم مسيرة الإنتفاضة خلال الشهور المنصرمة ولمناقشة مستقبل التحالف. قمت في ذلك المؤتمر بتقديم ورقة المؤتمر السوداني الافريقي حول تاريخ العلاقات بين الجنوب والشمال، والتي أعددتها من قبل وقدمها المؤتمر السوداني الافريقي للمشرفين على تنظيم المؤتمر. خارج قاعة المؤتمر وأثناء تناول جلسة الشاي تحدث بعض ممثلي الوفود الشمالية عن آرائهم حول الورقة التي قدمتها. ذكر بعضهم بأنها جيدة ولكنها تساهم في فتح الجروح القديمة! في إشارة إلى ما جاء في الورقة عن الفضائع التي إرتكبها الجيش ضد المواطنين الأبرياء في الجنوب خلال حرب السبعة عشر عاماً. أجبتهم بأنه إذا أردنا علاج الجروح المتعفنة يلزمنا فتحها ونظافتها. كل المجموعات السياسية في الشمال وبغض النظر عن

إنتماءاتها السياسية، يشعرون بعدم إرتياح تجاه أي نقد لسوء تصرف الجيش في حربه في الجنوب.

قمت وزملائي في المؤتمر السوداني الأفريقي بود مدني بإجراء مناقشات مع عدد من المجموعات السياسية وقد كان من ضمنهم المثقفين من الإستوائية والذين جاءوا من جوبا. كان يقودهم السيد أوغستينو أريمو. لقد لفتنا نظرهم إلى مخاطر عزل أنفسهم من الجنوبيين الآخرين في الإقليمين الآخرين وأن هنالك مواضيع تستحق التعاون والتنسيق بين الجنوبيين بغض النظر عن تقسيم الجنوب أو عدمه.

الفصل الرابع
في داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان

الرحلة الى أديس أبابا:

الطائرة التي أقلتنا أنا وزوجتي ربيكا جوشوا أكواشي، لأثينا أقلعت من مطار الخرطوم في ١ مايو ١٩٨٦م. كنا قد تزوجنا لتونا في الثامن عشر من مارس ولهذا فإن معظم أصدقائي كانوا على قناعة تامة بأننا ذاهبان في شهر عسل بأثينا. لم لا، وذلك البلد مليء بالمباني الأثرية كما فيه الكثير من الأشياء الجذابة جداً والتي تستحق المشاهدة. ولكن لم نكن نفكر في هذا إطلاقاً، كنا متجهين لأديس أبابا للإلتحاق بالجيش الشعبي لتحرير السودان. أمضينا بضعة أيام في أثينا ثم سافرنا جواً إلى أديس أبابا.

في أديس أبابا إستقبلنا الرفاق من الجيش الشعبي لتحرير السودان بحرارة. جميعهم كانوا معروفين لدي، وأخذونا إلى مكان إقامتنا. تجاذبنا معهم اطراف الحديث، ومع آخرين إنضموا الينا هناك. كانت لحظة عظيمة ونقطة تحول في حياتي، لقد بدأ فصل جديد في مسيرتي.

في المساء أُخذت لمقابلة نائب الرئيس ونائب القائد العام، المقدم كاربينو كوانين بول، والذي كان موجوداً في المدينة. لقد كنت أعرفه من قبل عندما كان يعمل في ملكال وقابلته مرة ثانية أثناء إنعقاد مؤتمر كوكادام في مارس. تبادلنا التحايا بحرارة ثم دخلنا في محادثة غير رسمية طويلة. أخيراً قال لي بأن القائد العام العقيد د. جون قرنق تم إبلاغه بوصولي وأن الجميع سعداء بقراري للحضور إلى هنا في الميدان تاركاً خلفي كل الراحة التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي. لقد شعرت بأن هذا الحديث الطيب يأتي من قلبه وأكدت له بأنه لا شيء يساوي الحرية، وأن شجرة الحرية ترويها الدماء فقط وإنه قاد الطريق وإننا أساتذة الجامعات وغيرنا لا بد أن نلبي نداء النضال.

قراري بمغادرة الخرطوم ليست له أية علاقة بالمسائل الأمنية أو أي شيء من هذا القبيل. لقد كان قراراً سياسياً بحتاً. لقد أجريت جرداً للمشهد السياسي في البلد وأفضل سبل مساهمة المرء فيه. كما قيّمت الوضع منذ الانتفاضة، ووضع القوى السياسية المختلفة، والنتيجة المتوقعة لانتخابات الجمعية التأسيسية، وكذلك الموقف المحتمل للحكومة المنتخبة ديمقراطياً نحو التسوية السلمية للصراع، والموقف داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان على ضوء مشاركة المرء فيه..الخ. في تقديري لقد كان واضحاً بأن حزب الأمة سيفوز بمعظم المقاعد، ولكن لا يستطيع أحد أن يجزم إن كان سيحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية التأسيسية. ومن المتوقع كذلك أن يحل الحزب الإتحادي الديمقراطي في المرتبة الثانية بفارق بسيط. وعليه، سيشكل الحكومة المنتخبة من حزب الأمة إما بمفرده أو متحالفاً مع الحزب الاتحادي الديمقراطي. وبما هو معروف عن موقف الحزبين أثناء الفترة الانتقالية وبرنامجهما الانتخابي فمن غير المتوقع أن

يكون البحث بجدية عن تسوية سلمية للصراع من إهتماماتهم. كما أن قوى التجمع الوطني لانقاذ البلاد والملتزمة بالسلام، سيتم تهميش دورها في لعبة يحكمها الحساب فقط وليس توافق الأراء. ما توصلت إليه بأنه في مثل هذه الظروف فان مساهمتي ستكون أكثر فعالية في ميدان القتال منها في الخرطوم. السؤال الذي ما زال يبحث عن إجابة كان فيما يتعلق بالظروف الملائمة أكثر للمغادرة. محادثة معينة في كوكا دام ركزت أفكاري حول هذا الأمر.

كان الوقت بعد منتصف الليل بقليل عندما أيقظني طرق على باب غرفتي. قمت من السرير وذهبت إلى الباب لأعرف من كان هناك. وجدت أنه هو الملازم أول ماريو مور مور والذي أخبرني بأن الرئيس يرغب في أن أقابله. غيرت ملابسي وذهبت معه لمقابلة الرئيس. وجدت العقيد جون قرنق ومعه كاربينو، أروك، وآخرين. تصافحنا وتبادلنا التحايا الحارة مع بعض وإنضممت إليهم في مجلسهم ذاك. تجاذبنا أطراف الحديث لبعض الوقت وبعد ذلك إنتقلنا لغرفة أخرى حيث صرنا لوحدنا. بدأ الحديث بشكري وزملائي على ما قمنا به من عمل داخل البلاد وأن ذلك العمل كان مساهمة مهمة تجد تقدير الحركة. بعد ذلك أراد أن يسمع مني عن تقييمي للموقف السياسي في البلد بعد الإنتخابات القادمة للجمعية التأسيسية. قدمت له إيجازاً مفصلاً وختمت حديثي بأنه على ضوء تصريحات السيد الصادق العدوانية أثناء حملته الانتخابية، فإن توقعات تسوية سلمية عادلة في المستقبل القريب تبدو ضعيفة جداً. بعد ذلك أخبرني بأنه إختار أن يكون إجتماعه معي بدون حضور الآخرين (كاربينو و أروك، اللذان هما من الأعضاء الدائمين في القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان. الآخران هما: المقدم وليم نيون بانج والرائد سلفا كير ميارديت ولم يكونا في كوكا دام) للسرية القصوى. وقام بالتوسع في هذه النقطة بطريقة درامية. رفع يده اليسرى مع ثني ثلاثة أصابع وفرد أصبعين، وأشار إلى الأصبعين وقال بأن السر بين شخصين يمكن أن يصل إلى ١١ شخصاً ثم فرد إصبعاً ثالثاً، وواصل وبين ثلاثة قد يصل إلى ١١١ شخصاً، بعد ذلك رفع اصبعاً رابعاً وواصل: وبين أربعة قد يصل الى ١١١١ شخصاً... وهكذا دواليك.

واصل العقيد جون قرنق حتى وصل إلى السبب الذي يرغب في أن يقابلني من أجله في تلك الليلة. قال لي بأني أشغل موقعاً مهماً في التجمع الوطني لانقاذ البلاد (كنت في ذلك الوقت مساعد السكرتير العام للتجمع ممثلاً للمؤتمر السوداني الأفريقي) وإذا ما أعلنت إنسلاخي منهم وإنضمامي إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان فإن ذلك سيكون ضربة هائلة للمجلس العسكري الانتقالي ويزيد من رصيد الجيش الشعبي حيث أن أي تصريح من هذا القبيل سوف تحمله وسائل الاعلام العالمية في صدر نشراتها الأخبارية إذ كان هناك عدداً مقدراً من المراسلين الذين ذهبوا

لأديس أبابا في ذلك الوقت لتغطية أخبار مؤتمر كوكا دام. فيما يختص بوضعي في الجيش الشعبي، واصل حديثه، فإنه سوف يقوم بتعييني قائداً مناوباً في القيادة السياسية العسكرية العليا وقائد منطقة شمال أعالي النيل. وللتشديد في عجلة هذا الامر، فقد ذكر بأن القوات التي سوف تتحرك معي إلى أعالي النيل في المراحل الأخيرة من تدريبها والمتوقع منهم التحرك في نهاية الشهر (مارس) وأن تكليفي كقائد منطقة مهمة سياسية في الاساس وعليه فلا حاجة لي للحصول على تدريب عسكري قبل ذهابي إلى هناك.

وجدت حديثه مشوقاً مما أثار في ذهني بعض التساؤلات المهمة عن الهيكل التنظيمي داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. لقد كنت أعتقد بأنني عضو في اللجنة المركزية، هل هذا هو الجسم الذي يدعى القيادة العليا؟ ما هي علاقاتهما مع بعض؟ كيف يجري إختيار أو إنتخاب أعضائهما؟ الخ. ولكنني صرفت النظر عن هذه الأفكار مفضلاً مواجهة الأمور كما وردت. أخبرت العقيد جون قرنق بانه مهما كانت القيمة الدعائية لإنخراطي في الجيش الشعبي لتحرير السودان وما ينتج عنه، سيكون تأثيره عابراً. بالاضافة الى ذلك، سوف لن يكون ذلك ضربة للمجلس العسكري الإنتقالي، بالعكس، فإن المجلس العسكري الانتقالي وحلفائه في الجبهة الإسلامية القومية سوف يفرحهم جداً تلك الخطوة لأنها ستؤكد إعتقادهم الذي ظلوا يتمسكون به بأن التجمع الوطني لإنقاذ البلاد متحالف مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وأن هذا الحدث سوف يقوي من قبضتهم ضد التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والمؤتمر السوداني الافريقي على وجه الخصوص. ذكرته بايجازي السابق له عن الوضع السياسي في البلد وأن الذي لم أذكره حينها هو أنني قررت مسبقاً أن أنضم الى الجيش الشعبي لتحرير السودان في الميدان وما لم يتم حسمه هو متى سيتم ذلك. أخبرته بأدب أنني لا أستطيع عمل ما طلبه مني لعدة أسباب، بجانب إلتزاماتي في الجامعة في ذلك الوقت يجب عليّ تقديم تقاريرللمؤتمر السوداني الأفريقي والتجمع الوطني لإنقاذ البلاد عن وقائع مؤتمر كوكا دام وعليّ ايضاً إيجاز خليتي وعمل تسليم وتسلم رسمي لمسؤولياتي السابقة. كل ذلك يحتاج مني الى العودة للخرطوم. ختمت حديثي بلفت إنتباهه إلى حقيقة أن مقصدي الابتدائي كان أن أذهب إلى الميدان ولكنه هو الذي إقترح خلاف ذلك. وعليه بنفس الطريقة لا يمكنني التردد في الذهاب الى الميدان عندما تقرر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن ذلك هو العمل المناسب.

تفهم هذه النقطة وسألني عن أقرب وقت ممكن لي للعودة الى أديس أبابا من الخرطوم، أخبرته بأنه يمكنني العودة في الأسبوع الأول من مايو. قال بأن ذلك مناسب بالنسبة له. ودعنا

بعضنا بعضاً وكانت الساعة وقتها حوالي الثالثة صباحاً عندما رافقني نفس الضابط عائداً إلى غرفتي.

عُدت إلى الخرطوم وواصلت عملي حسب جدولي المعتاد وفي نفس الوقت كنت أعد نفسي للمغادرة. ظهرت نتائج الإنتخابات كلها فيما بعد. وحسب ما توقعت فإن حزب الأمة تحصل على ١٠١ مقعداً أقل من الأغلبية المطلقة والتي كانت ١٣٠ مقعداً، أتى بعده الحزب الإتحادي الديمقراطي وحاز على ٦٣ مقعداً، ولكن المفاجأة الكبيرة هو حصول الجبهة الإسلامية القومية على ٥١ مقعداً، مما أدهش الخبراء والمراقبين. كان متوقعاً أن يحصلوا على نتائج أفضل من آخر إنتخابات جرت في عام ١٩٦٨م حيث حصلوا على مقعدين فقط في الجمعية التأسيسية، ولكن حتى أفضل التقديرات لم تتوقع حتى نصف عدد المقاعد التي تحصلوا عليها. هذه النتيجة تعني أن الاحزاب ذات القاعدة الاسلامية (كل الأحزاب التى دعت أثناء حملة الإنتخابات للدستور الاسلامي) تحصلت فيما بينها على أكثر من ٨٠% من جملة المقاعد في الجمعية. الظهور القوى للجبهة الاسلامية القومية دعمت تقديراتي المشار اليها سابقاً.

عندما إكتملت الترتيبات، حزمت أكثر أغراضي أهمية وصعدت تلك الطائرة التي أقلتني إلى أثينا لكي أصل إلى أديس في ذلك الصباح.

في الميدان لأول مرة:

في أديس أبابا أرسل العقيد جون قرنق إشارة بالراديو رداً على إشارة كاربينو طلبت مني اللحاق به في الميدان. في ظرف بضعة أيام غادرت إلى قمبيلا لمقابلته وتحركنا من هناك بعربة إلى مركز بونقا للتدريب حيث صرف لي ملابس عسكرية. في الخامس والعشرين من مايو أقل العقيد جون قرنق وشخصي طائرة عسكرية إلى قرية مكواج بالقرب من بلفام حيث وجدنا المجندين في إنتظار الرئيس والقائد العام لتخريجهم في ذلك اليوم. إستقبلنا المقدم وليم نيون بانج وحياني بحرارة إذ كنا نعرف بعضنا جيداً في ملكال.

القوة التي على وشك التخرج تم تدريبها في بلفام على أساس أنهما كتيبتا مظلوم واحد ومظلوم إثنين. الأولى تتكون من شباب من فروع قبيلة الدينكا (دينجول، أقير، نييل، وأبيلانق) شرق النيل الى الشمال من ملكال والثانية مكونة من أبناء شولو. هذه المناطق بالإضافة إلى فروع الدينكا من نقوك وتلك الفروع بين عطار ونلام، تشكل ما أسماه الجيش الشعبي «منطقة شمال أعالي النيل». كان المجندون يهتفون ويغنون عندما وصلنا إلى ميدان الطابور الذي تم تجميعهم فيه. بعد أداء الرسميات الأخرى، جاء الوقت لمخاطبتهم.

أعطيت لي الفرصة لمخاطبة المجندين، كان حديثي مختصراً أخبرتهم فيه بأن الناس يكنون لهم فائق التقدير في البلد وذلك لبذلهم أرواحهم في حرب شعبية عادلة، وإن عليهم المحافظة على هذا الاحترام وذلك بمحافظتهم على النظم العسكرية وكذلك على السلوك الشخصي، الاثنين معاً، وإن عليهم إحترام الناس الذين سوف يتعاملون معهم وألا يسيئوا إلى قيمهم أو الاعتداء على ممتلكاتهم. وقمتُ بالتوسع في شرح مثال السمكة والماء المعروف في حرب العصابات.

وأخيراً جاء دور الرئيس والقائد العام العقيد جون قرنق ليخاطب المجندين. شرح لهم بأنه أطلق على كتيبتهم اسم «مظلوم» نسبة لأن الناس في شمال أعالي النيل مظلومون لأنهم لم يعاملوا معاملة عادلة سواء من الحكومة السودانية أو من الجيش الشعبي لتحرير السودان وأن هذا الوضع يجب تصحيحه. وواصل معدداً الانتصارات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان ليختم هذا الجزء من حديثه بقوله ان الجيش الشعبي طرد المشير نميري ثم بعد ذلك أزاح الفريق أول سوار الذهب، ولا يمكن للصادق المهدي الرجل المدني بجلبابه فقط، أن يكون مشكلة بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان. هتف الجمهور وغنى لعدة دقائق إستحساناً لما سمعوا. إلتفت القائد العام بعد ذلك إلى الأمور الإدارية. قال إن الكتائب يجب إعادة تسميتها «مظلوم» و«قشودة »الاسم الأخير بدلاً من مظلوم الثانية، وأن يكون قائد الأولى هو الرائد دانيال دينق ألونج وأن يقود الثانية النقيب أوياى دينق أجاك.. وأخيراً، صرح بأن القائد الكلي لهذه الكتائب الاثنين والقوات الأخرى في شمال أعالي النيل سيكون د. لام أكول أجاوين.. مشيراً إليّ بجانبه، وأضاف بأنني سوف لن أتحرك معهم الأن ولكن سوف ألحق بهم. عن مهمة الكتيبتين، قال بأن منطقة شمال أعالي النيل هي البوابة لكل المناطق التي يقاتل فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان العدو، وأن مهمتهم هي قفل هذه البوابة. وفي الختام أمر القائد العام الجنود بالذهاب إلى شمال أعالي النيل، وأن عليهم إزالة النياقات(١) الذين يجدونهم في طريقهم! تقرر أن تصرف لهم معدات عسكرية في صباح اليوم التالي.

في ذلك المساء كان لدينا الوقت مع الرئيس والقائد العام لمناقشة عدة مواضيع تتفاوت من الوضع في البلاد الى الوضع داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان وتأثير العوامل الخارجية عليهما. في الصباح كان المكان يعج بالحركة من صرف للملابس العسكرية والأسلحة والمدافع والذخيرة والمعدات العسكرية الأخرى. بدأنا بكتيبة مظلوم ثم قشودة. في ذلك اليوم إستلمت أنا أيضاً رشاش كلاشنكوف. بعد ذلك أصدرت الأوامر للجنود بالتحرك.

تبعنا الجنود الى مانقوك، في إتجاه الجيكو على الحدود السودانية ومن هناك رجعنا بعرباتنا عائدين الى معسكر اللاجئين في إيتانق. هناك إلتقيت بالكثير من المثقفين وعدداً من ضباط الجيش

الشعبي لتحرير السودان، وكنت أعرف معظمهم من قبل. تبادلنا الآراء حول العديد من المواضيع وعلمت منهم الكثير عن الوضع داخل الجيش الشعبي.

بعد يومين في إيتانق غادرت مع الرئيس إلى قمبيلا لأخذ طائرة مروحية إلى تيرقول قبالة أكوبو في الجانب الإثيوبي من الحدود حيث كان الرائد أروك طون أروك. لقد تمكن الرائد أروك قبل مدة وجيزة من فك الحصار الذي ضربته قوات من الأنيانيا-٢ على قواته في تيرقول. بعد إكتساحهم لبوكتينق في الأسبوع الأول من مايو، فقد إعتقدت قوات الأنيانيا-٢ أنهم يستطيعون تحقيق نجاح مماثل في تيرقول. لقد كانوا مخطئين في تقديرهم. عندما كنا نقترب من تيرقول كنا نرى من الجو جثث القتلى منتشرة في المناطق المحيطة بالدفاعات. هبطنا من الطائرة وإستقبلنا الرائد أروك والذي حيانا بحرارة وقمنا بتهنئته على ما حاز عليه من نصر. بعد ذلك أخذنا أروك لقطيته حيث قدم لنا إيجازاً عن المعارك التي دارت مع الأنيانيا-٢ بعد ذلك قام الرئيس بإيجازه عن تخريج كتائب مظلوم وفشودة وقادة هذه الكتائب وبأنه قد أعلن للقوات بأنني القائد الكلي لهم. إندهش الرائد أروك وكان تعليقه بانه مدرك لإسهاماتي ويعلم عن وضعي ولكنه يعتقد بأن التصريح كان سابقاً لاوانه. ولقد كان هذا أوضح مؤشر حتى الآن عن أن قرار الرئيس كان بدون إجراء أي مشورة. لقد كان الرائد أروك محقاً جداً في قلقه هذا. حيث إننا سنرى لاحقاً في مثل هذا التنظيم العالية العسكرة مثل الجيش الشعبي لتحرير السودان، سوف لن يفهم الجنود لماذا يعين مدني بدون رتبة عسكرية أو وضعية محددة أعلى مرتبة من رائد أو أي ضابط. أعتقد بأنه كان في ذهنه ترتيب الأشياء بشكل رسمي أولاً.

أخذنا الرائد أروك في جولة حول منطقة الدفاع في تيرقول حيث ما زالت جثث القتلى من جنود الأنيانيا-٢ مبعثرة في جميع إرجاء المكان. بعد إكمال الجولة أخذه الرئيس على جنب لمحادثة خاصة على بعد بسيط من حيث كنت أقف أنا والضباط. بعد حوالي نصف ساعة رجعا إلينا وبعدها أقلعنا عائدين إلى قمبيلا.

لحقنا مرة أخرى بكتيبتي مظلوم وفشودة في أدورا «ثابجاك» وفي كوانج لو. في النقطة الأخيرة قابلنا المقدم وليم نيون بانج مرة أخرى. لقد كان قادماً من بوكتينق حيث تمكنت قوة تحت قيادته مكونة من الكتيبتين وبعض الوحدات الأخرى من طرد الانيانيا-٢ من هناك. أصبحت الكتيبتان الآن داخل السودان وفي طريقهما إلى منطقة شمال أعالي النيل.

عندما كنت في الميدان، طلب مني الرئيس بأن أسجل بياناً لاذاعته من إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان عن قراري بالإنضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. قمت بإعداد البيان وعرضته عليه. وقد أعجبه البيان كما ذكر. بعد ذلك تم تسجيله باللغتين الانجليزية والعربية

وأرسل شريط التسجيل الى أديس أبابا. في هذا البيان قمت بتحديد المشاكل السياسية التي تواجه البلاد، إحباط رغبات الشعب السوداني عندما تم إجهاض الانتفاضة في مهدها ودعيت الى توحيد المقاومة المسلحة مع النضال السياسي في مدن القطر بإعتبار إنه هو الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير حقيقي في السودان.

أذيع البيان في الحادي عشر من يونيو ١٩٨٦م. أصبح الخبر الأول في الخرطوم هو قراري الإنضمام الى الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان رد فعل القوى السياسية في البلد فورياً والعديد من ردود الفعل ذهبوا الى أن قراري يعتبر خسارة عظيمة للعملية الديمقراطية في القطر. وكما هو متوقع فقد وجد إعلام الجبهة الإسلامية القومية ضالتهم. وحسب وسائل إعلامهم قالوا أنهم غير مندهشين. وبأنه حسب وجهة نظرهم فانه لا يزال هناك آخرين من الشيوعيين، وما وصفوهم بالطابور الخامس من بين أعضاء التجمع الوطني لانقاذ البلاد، في إنتظار اللحظة المناسبة ليحذوا حذوي. هذا الأمر شغل وسائل الإعلام الجماهيري في الخرطوم، من مؤيدين ومعارضين لبضعة أسابيع.

نحن الآن في منتصف يونيو وأبلغني الرئيس بأنه قد حان الوقت لكي أذهب إلى أديس أبابا إذ أن هناك بعض الأشياء التي يجب عملها. فمن المقرر أن يلقي خطاباً للشعب السوداني من إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان عن موقف الحركة بعد الانتخابات العامة والتي أنتخب على إثرها الصادق المهدي رئيساً للوزراء، وأنني سأكون عضواً في لجنة صياغة خطاب الرئيس. كما ان هناك حاجة للاعداد لمؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية والذي سينعقد بأديس أبابا في شهر يوليو. مساهمتي في التحضير لهذا الحدث كانت مهمة جداً حسب ما ذكر الرئيس. وعندما كنت على وشك المغادرة الى أديس أبابا أبلغني الرئيس بأنه سيلحق بى قريباً. غادرت إلى أديس أبابا بعد فترة وجيزة من هذه المحادثة.

في شهر يوليو، كان صديقي وزميلي في جامعة الخرطوم د. الواثق كمير، في أديس أبابا لحضور إجتماع المتابعة بين التجمع الوطني لانقاذ البلاد والجيش الشعبي لتحرير السودان المنصوص عليه فى إعلان كوكا دام.

شجعني على كتابة بيان في شكل خطاب مفتوح أوضح فيه الأسباب التي دعتني لاختيار النضال المسلح بدلاً عن الوسائل السلمية للنضال، لكي ينشر هذا الخطاب المفتوح في إحدى الصحف اليومية بالعاصمة حتى يتمكن العديد من الناس داخل القطر من قراءته. كان في ذهنه صحيفة «الميدان» التي يصدرها الحزب الشيوعي. كتبت الخطاب باللغة العربية ومهرته بتوقيعي ثم سلمته لدكتور الواثق وطلبت منه أن يسلمه شخصياً للسيد التيجاني الطيب بابكر، محرر

صحيفة «الميدان». قرأ د. الواثق البيان وأعجبه جداً. ولكن لم يتم نشر البيان في الميدان، وقامت صحيفة «السياسة» بنشره بالكامل. أوضح لي د. الواثق لاحقاً بأنه إضطر أن يلجأ الى "السياسة" نسبة لأن الشوعيين تلكأوا في نشر البيان. لم أندهش لذلك!

إجتمعت لجنة صياغة خطاب الرئيس في أديس أبابا برئاسة الرائد أروك طون. كانت لدينا نسخة من بيان سياسة السيد الصادق المهدي الذي ألقاه أمام الجمعية التأسيسية في ٧ يوليو ١٩٨٦م. في ذلك البيان، كان السيد الصادق يستعمل تعبير «العنف المستورد» في إشارة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت لدينا مستندات أخرى لحزب الأمة لنستعين بها. ناقشت اللجنة الهيكل المقترح لخطاب الرئيس، النقاط التي علينا تأكيدها والسعي للسلام من وجهة نظر الجيش الشعبي لتحرير السودان. أصبحت مسودة الخطاب جاهزة في خلال أسبوع. في أثناء فترة إعداد مسودة خطاب الرئيس هذه إكتشفت حالة عدم النظام في مكتب الجيش الشعبي في أديس أبابا. كانت المستندات ملقاة بإهمال في المكتب، فرادى وفي أكوام، وبعضها في دواليب بدون أقفال! والناس يدخلون ويخرجون من المكتب. من المخيف حقاً التعامل مع معلومات حساسة بتلك الطريقة. بالاضافة الى ذلك فقد كان الحصول على أية معلومات من المكتب بمثابة حلم مزعج لأي شخص يحتاج لها في مثل هذه المتاهة. هناك في الخرطوم إعتدنا على سماع شكاوى من الذين تعاملوا مع المكتب بأن الأمور التي تمت مناقشتها لا تتابع أو يشتكون من ضياع المستندات. كما أن خليتنا كانت تعاني من فشل الإتصالات بخصوص مواضيع عاجلة بما لا يمكن تفسيره. في مناقشاتي مع الرئيس، إكتشفت أيضاً بأنه لم يقرأ أو يقدم له إيجازاً عن بعض المستندات التي تم إرسالها إلى أديس قبل عدة أشهر. هنا يكمن تفسير جزئي! لا يوجد أي نظام للملفات. طلبت الإذن من الرائد دينق ألور كوال (تمت ترقيته في ديسمبر ١٩٨٥م) والذي كان هو المسؤول عن المكتب بالسماح لي بفرز تلك المستندات وترتيبها بنظام يسهل عملية الرجوع اليها، وافق على ذلك فوراً. أخذ مني إكمال هذه المهمة أسبوعاً كاملاً من العمل الجاد. هكذا وضعت أول نظام ملفات في مكتب الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا.

في الأسبوع الرابع من يونيو، وصل الرئيس إلى أديس أبابا.

تعييني في القيادة العليا:

في صباح اليوم الأول من يوليو ١٩٨٦م حدث حدث غير عادي فتح عينيّ بطريقة مباشرة على العمل الداخلي في الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان هناك عدد منا في إحدى الغرف من الغرف الثلاث والتي تكون مع الصالة الكبيرة مكتب الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا. كان النقيب جيمس واني إيقا مشغولاً بتعبئة بعض الأغراض الشخصية في حقيبة إستعداداً

لسفرية كعضو في وفد مكون من شخصين إلى كنشاسا بقيادة الرائد إليجا مالوك أليتق. كان النقيب أتيم ياك أتيم ود. جستين ياج أروب وشخصي في مناقشة غير رسمية. في ذلك الوقت انفتح الباب ودخل علينا النقيب جورج ماكير بنجامين من إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان فرحاً وحيانا تحية عسكرية وقال: «مبروك»! ماداً يده لي ثم إلى النقيب جيمس واني. تصافحنا معه مندهشين. سألناه عن الخبر السار الذي يستحق كل هذا. قال بأننا نحن الاثنين بالاضافة الى رياك مشار تينج والنقيب يوسف كوة والمقدم دانيال أويت أكوت قد تم تعييننا في القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان. زفر دكتور جستين ياج غضباً وغادر المكتب فوراً ودخل المكتب الآخر حيث يوجد التلفون. قام النقيب أتيم ياك والآخرون الموجودون بتهنئتنا بحرارة. لم يخطر أي منا، النقيب جيمس واني ولا أنا، عن هذا التطور رغم أن الرئيس كان في المدينة. في الحقيقة كنت معه في الليلة السابقة وكان عليّ مقابلته في الساعة العاشرة في ذلك الصباح لكي أذهب معه لمقابلة الرئيس منقستو هيلا مريام.

لقد كان النقيب جورج ماكير بنجامين عائداً من الاستديو حيث قاموا بتسجيل الأخبار لتوهم والتي ستذاع في الساعة الثالثة بعد الظهر، بتوقيت السودان المحلي. وكانت التعيينات للقيادة العليا أحد مواد الأخبار. وعندما قاربت الساعة العاشرة غادرت المكتب لكي أذهب لمنزل الرئيس. قابلته ولم أذكر له بأني سمعت أي شيء ولم يقل شيئاً عن هذا الموضوع. بعد برهة ركبنا العربة الصالون التي ستقلنا إلى مكتب الرئيس. كان حرسه الشخصي يجلس في المقعد الأمامي وجلسنا نحن الإثنان بجوار بعض في الخلف. كنا على وشك الخروج من الباب عندما دخل الملازم أول مرحوم دوت كات وقام بتهنئتي. كان هو أيضاً قادماً من الاستديو. سألته عن سبب التهنئة وحكى نفس القصة التي سمعتها من قبل من النقيب جورج ماكير بنجامين. عندما إنتهى من حديثه، مد الرئيس يده إليّ قائلاً: «بما أن الأمرقد صار الآن معروفاً للعامة، تهانينا»! تقبلت ذلك ببرود. بعد ذلك واصلنا مشوارنا إلى إجتماعنا.

في العربة كنت صامتاً. كان قرب مكتب الرئيس ووجود حرسه الشخصي اللذان منعاني من إظهار رد فعلي هناك في ذلك الوقت. كنت محتاراً لماذا لم يخبرنا الرئيس مسبقاً، هل كان يستخف بنا؟ صحيح إنه فتح معي هذا الموضوع بطريقة عابرة في كوكا دام ولكن كان ذلك في سياق مختلف وإنه لا يمكن التعامل مع أمور هامة بهذه الطريقة على كل حال. في حالة الآخرين لم يتم إخطار أي واحد منهم، إثنان منهم كانا في الجبهة وكان يوسف خارج السودان واثيوبيا، واني والذي كان موجوداً إعترف بأمانة بأن ليس لديه فكرة إطلاقاً وصدقته والدليل على ذلك ما كان يقوم به من عمل قبل الاعلان. أما في حالتي، فقد تم إعطائي البراءة كرائد في الجيش

الشعبي لتحرير السودان قبل حصولي على التدريب العسكري، هل كان عليّ التصرف في تلك الأثناء كجندي أم كمدني؟ السؤال الأكبر الذي يواجهنا كان هو: ما هي نظم ولوائح القيادة العليا؟

قمة منظمة الوحدة الافريقية:

تم إفتتاح قمة منظمة الوحدة الافريقية في الأسبوع الرابع من يوليو. لقد كان جدول أعمال الرئيس مزدحماً بالاجتماعات مع رؤساء الدول الإفريقية المشاركين في القمة. أحياناً تستمر الاجتماعات إلى الساعات الأولى من الصباح. ولتسهيل إجتماعاته وفرت له السلطات بيت ضيافة لسكنه وكذلك لعقد الاجتماعات مع رؤساءالدول الذين يفضلون أن تكون إجتماعاتهم خارج سفاراتهم أو الفنادق التي ينزلون فيها. كنت معه في كل الإجتماعات أدون الوقائع وعليه أعطيت غرفة في بيت الضيافة. وقد قام هو أيضاً بعمل ترتيبات بأن يكون أعضاء القيادة العليا الموجودين في أديس أبابا في ذلك الوقت (وليم، أروك، ووانى) جزءاً من وفده في تلك الاجتماعات بالتناوب.

في بيت الضيافة هذا وجدت الوقت الكافي لمناقشة الرئيس مناقشة جادة عن موضوع التنظيم داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان وضرورة عمل ذلك في مرحلة مبكرة. هناك توصلت بطريقة قاطعة بانه لا يوجد أي هيكل آخر في الجيش الشعبي لتحرير السودان بخلاف القيادة العليا والتي نفسها ليست لها أي لوائح أو نظم، كما لا توجد قواعد تحكم سلوك القيادة.. إلخ. هذه الحقائق طبعاً، أكدت ما ذكر لي من قبل منذ وصولي إلى أديس من الخرطوم.

تبرير الرئيس لكل هذا هو أن الحركة قد بدأت بصخب وعليه جذبت إليها أناس من إتجاهات سياسية مختلفة، معظمهم رجعيين. وأن هناك حاجة لوقت كاف لاعداد كادر إشتراكي يكلف بمهام داخل الهياكل التي سوف تقام. وبمعنى آخر فإن إعداد الكوادر يعتبر شرطاً لوضع هذه الهياكل! هذه مجادلة أرغب تأجيلها لفصل آخر في هذا الكتاب. على أية حال، أخيراً أعطاني الرئيس ملفاً لقراءته والتعليق عليه. لقد كان ذلك برنامج العمل الذي كتب أثناء تكوين الجيش الشعبي لتحرير السودان. وهو يحتوي على تعريف مهام لجان الجيش الشعبي لتحرير السودان المتخصصة مثل: العسكرية، السياسية والشؤون الخارجية، الادارة والقضاء والمالية..الخ.

درست المستند لمدة يومين ودونت ملاحظات كثيرة، بعدها قدمت توصية إلى الرئيس بإعادة تنظيم اللجان التي يحتوي عليها الملف الى لجان حددت أعدادها ومهامها وأن يتم إعتمادها في أسرع وقت ممكن. عندما قرأها كانت لديه مشكلة واحدة فقط. لم يعجبه إستعمال كلمة «لجنة» وإختار أن يستبدل بكلمة «مفوضية». وافقته على ذلك. إذ لا أهمية للإسم إذا كانت المهام هي نفس المهام. لم أسمع أي شيء عن هذا الأمر، بعد ذلك.

أثناء وجودي في بيت الضيافة أبلغني الرئيس بأنه كان يرغب في أن أحضر دورة تدريب الضباط (الدرع الرابع) ولكنه تمكن من الحصول على أماكن لثلاثتنا (واني، يوسف، وشخصي) في كلية عسكرية حسنة السمعة في أميركا اللاتينية وأننا سنلتحق بها في سبتمبر.

الرئيس يقابل رئيس الوزراء:

شهد شهر يوليو الإجتماع التاريخي بين الرئيس ورئيس الوزراء السيد الصادق المهدي. قبل أيام من الاجتماع كانت هناك تقارير متضاربة عن إمكانية أو عدم قدوم رئيس الوزراء لأديس أبابا لحضور إجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية. فقط في التاسع والعشرين من يوليو تم إبلاغنا بتأكيد حضور رئيس الوزراء. بجانب الرئيس كان وفد الجيش الشعبي لتحرير السودان يتكون من المقدم وليم نيون بانج، الرائد أروك طون أروك، الرائد لام أكول أجاوين، الرائد جيمس واني ايقا والرائد يوسف كوة مكي. وقد حضر الأخير إلى أديس أبابا قبل بضعة أيام. في اليوم السابق للإجتماع أصدر الرئيس بياناً صحفياً فحواه بأنه سيستقبل الصادق المهدي كرئيس لحزب الأمة وبما أنه رئيس الوزراء أيضاً فإنه لا يمكن فصل ما يمثله من صفتين. كما أصر أيضاً على حضور أعضاء التجمع الوطني لانقاذ البلاد للإجتماع. وتم في النهاية الإتفاق على أن يكون الإجتماع من جلستين: الأولى سوف تضم الوفود بكاملها بالاضافة إلى أعضاء التجمع الوطني لانقاذ البلاد، الثانية ستكون القادة الاثنين بالاضافة الى شخص واحد على الأكثر مع كل منهما لكتابة الوقائع، إذا ما دعت الضرورة.

تم حسم المواضيع الإجرائية وبدأ الاجتماع بجدية في الصباح. بدأ السيد الصادق حديثه بتوضيح أنه أتى لاستكشاف إحتمالات إنهاء الحرب، وبأنه ملتزم بروح إعلان كوكا دام وفيما يختص بنصوصه فقد قدم عدة أسباب توضح الحاجة لإعادة النظر مرة أخرى في ذلك الموضوع. أولاً، كان إنعقاد مؤتمر كوكا دام في وقت كانت فيه القوى السياسية مشغولة بالانتخابات ولا يمكنها إعطاء الاهتمام الكافي للمؤتمر. ثانياً، إن مندوبي حزب الامة للمؤتمر لم يعط لهما التفويض بالتوقيع على ما يصدر من المؤتمر بدون الرجوع للخرطوم. ثالثاً، الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي في إئتلاف مع حزب الأمة في الحكومة لم يكن موقعاً على الإعلان. أثناء المناقشات ظهر سبب رابع: لقد كان السيد الصادق صريحاً بانه لا يستطيع أي قائد مسلم في الحكومة في الشمال إلغاء القوانين الاسلامية أبداً. وعليه، وبالواضح كما يقولون، فقد حضر رئيس الوزراء للتفاوض حول صفقة جديدة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج إطار إعلان كوكا دام.

ما كان من الممكن أن يقبل جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان حجة رئيس الوزراء، فتم نصحه بالتمسك بالإتفاقيات التي تمت وتحسينها عند الضرورة. جادل وفد الجيش الشعبي بأنه على حزب الأمة إدخال الحزب الاتحادي الديمقراطي في العملية السلمية، حيث إنهم شركائهم في السلطة. كما تم تذكير رئيس الوزراء بأن إستمراره في تخوفه من رد فعل الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية القومية فيما يختص بتنفيذ إعلان كوكا دام سوف ينتهي به المطاف بدون أن يعمل شيئاً وقد يؤدي ذلك الى حدوث إنقلاب عسكري يطيح به. رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان جره الى مناقشة اي ترتيبات خارج إعلان كوكا دام.

كانت الجلسة الثانية قصيرة. من جانبنا تركت أنا لأكون بجانب الرئيس. نظرنا في ملخص المواقف التي تمت مناقشتها في الجلسة الأولى. ربما الاضافة الوحيدة قد تكون هي إعادة تأكيد موقف الجيش الشعبي لتحرير السودان بطريقة أكثر وضوحاً وتحديداً من جانب الرئيس عندما أخبر رئيس الوزراء بأن السلام يتطلب منهما الاثنين إتخاذ قرارات جريئة، أضاف الى ذلك بأن على السيد الصادق المهدى إلغاء قوانين سبتمبر، وفي نفس الوقت يعلن هو وقف إطلاق النار. وكما هو متوقع، لم يوافق السيد الصادق على هذا الأمر. إنتهى الإجتماع في المساء بعد تسع ساعات كانت جملة المناقشات.

للأسف إكتنفت نهاية الاجتماع حدة، معظمها من صنع رئيس الوزراء وذلك بمحاولته عرض تحليل غير دقيق عن الوضع داخل البلاد وخاصة ما كان يتعلق بالجنوب، ولكن بكل أمانة فإن جزءاً منها كان من صنعنا نحن. بعض التعليقات والملاحظات والأراء كان من الممكن طرحها بلغة أقل إستفزازاً أو عدم طرحها إطلاقاً. غادر السيد رئيس الوزراء الى الخرطوم بعد فترة وجيزة من إنتهاء الاجتماع. عندما سأله الصحفيون أن يعلق على إجتماعه مع العقيد جون قرنق كان تعليقه بأن قرنق يضخم من ذاته ويحتاج أن يعاد الى حجمه الحقيقي!

إسقاط طائرة مدنية فوق ملكال:

أعطى حادث الطائرة المأساوي التي أسقطت فوق ملكال رئيس الوزراء التبرير الذي كان يبحث عنه للتنصل من أي التزام بالتسوية السلمية للصراع مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. فقد أصدر على الفور أوامر تحظر أي إتصالات مع الجيش الشعبي واصفاً إياه بانه منظمة إرهابية. بالإضافة الى ذلك أعلن التعبئة العامة لمحاربة «العنف المستورد» كما أسماه.

هناك وجه آخر لهذا الحادث الكارثة والذي يحتاج مني لتوضيح حيث أن وسائل الاعلام في الخرطوم حملتني شخصياً مسؤولية إسقاط الطائرة المدنية فوق ملكال في ذلك اليوم المشؤوم، كما صدرت صحف الجبهة الإسلامية القومية تحمل عناوين مثيرة مثل «أستاذ جامعي يسقط طائرة

مدنية». في الحقيقة ليس لي أي علاقة بأمر إسقاط الطائرة ولا بتنفيذه. في الواقع علمت عن نبأ إسقاط الطائرة من صديقي السيد كولنز، والذي عرفته كصحفي غير متفرغ في الخرطوم. لقد كان في نيروبي وأراد أن يتأكد من الأخبار التي تحصل عليها عن الحادث وعليه قام بالإتصال بالتلفون بمكتب الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا. تحدثت معه بالتلفون وسألني إن كنت قد سمعت شيئاً مثل هذا. أخبرته بأمانة بأنني لم أسمع بذلك ووعدته بالتحري عن الحادث. بعد إنتهاء محادثتنا أبلغت الرائد أروك طون أروك عما سمعته من السيد كولنز.

من المؤكد أن ما حدث من إلتباس كان نتيجة للاعلان الذي صدر من إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان في اليوم الأول من يوليو عام ١٩٨٦م فيما يختص بأمر تعييني في القيادة العليا المشار إليه سابقاً. كان الأمر في حالتي يعني ثلاثة أشياء مضمنة فيه وهي: إعطائي البراءة بالجيش وتعييني وتكليفي بمهمة. ألحقت بالجيش الشعبي لتحرير السودان برتبة رائد. وتم تعييني قائداً مناوباً بالقيادة العليا وكذلك تكليفي بقيادة منطقة شمال أعالي النيل. لقد إفترض البعض أن تكليفي تم فوراً، وبما أن ملكال تقع ضمن منطقة شمال أعالي النيل إذاً حتماً كنت أنا قائد القوات هناك. في الواقع لم أستلم قيادة منطقة شمال أعالي النيل إلا في اليوم الأول من يوليو ١٩٨٧، أي بعد سنة كاملة منذ صدور قرار التعيين وإعلانه بواسطة إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

قمة حركة عدم الانحياز:

إنعقد مؤتمر حركة عدم الإنحياز في سبتمبر ١٩٨٦ في هراري، زمبابوي. كون الرئيس وفداً من شخصين برئاستي والعضو الأخر هو جيمس واني إيقا. كانت مهمتنا الذهاب إلى هناك وإطلاع الوفود في المؤتمر بالوضع في السودان، قمنا بأعداد ورقة لكي نوزعها للوفود هناك، ثم أقلعنا إلى هراري قبل يوم من تاريخ إنعقاد المؤتمر. وحسب الترتيبات التي تمت في سفارة زمبابوي في أديس أبابا فمن المفترض أن تمنح لنا تأشيرة الدخول في مطار هراري. عند هبوطنا وجدنا إجراءات الأمن في المطار مشددة جداً ورفضوا إعطائنا تأشيرة الدخول هناك. كل ما قدمناه من توضيح عن وعد سفارتهم في أديس أبابا لنا ورجاءنا المتكرر لهم لم تنجح في إثنائهم عن قرارهم ولم يكن لدينا خيار سوى أن نعود أدراجنا على متن أول طائرة. هبطت بنا الطائرة في دار السلام وقمنا بتوزيع نفس المستندات للسفارات المعنية هناك. عندما فرغنا من ذلك رجعنا إلى أديس أبابا.

أمضيت الفترة من ٢٦ سبتمبر إلى ٢١ ديسمبر من عام ١٩٨٦ تحت التدريب العسكري. كما هو معلوم فإن مراكز التدريب أماكن معزولة وعليه لم تكن هناك إمكانية أن أصدر تصريحات صحفية أو أظهر شخصياً في أي مكان آخر. صار إختفائي عن الظهور في وسائل الإعلام في

تلك الفترة موضوعا للتكهنات في الخرطوم وذهبت بعض وسائل الاعلام هناك إلى نشر إنه قد تمت تصفيتي.

الوفود إلى أوربا وأمريكا الشمالية:

منذ بداية عام ١٩٨٤ عندما أرسل الجيش الشعبي لتحرير السودان وفداً إلى أوربا فان الوفد الآخر الذي تم إرساله إلى هناك كان خلال عام ١٩٨٥ أثناء فترة الحكومة الإنتقالية في الخرطوم. ومنذ ذلك الحين حدثت تطورات كثيرة جعلت من الضروري إرسال أشخاص من الميدان لتقوية العمل في مكاتب الجيش الشعبي هناك وذلك لتوصيل وجهة نظر الحركة. ورغم أهميتها فلم يقم أي وفد للجيش الشعبي لتحرير السودان بزيارة الولايات المتحدة مع العلم أن الوضع بالنسبة للولايات المتحدة أكثر تعقيداً منه في أوربا. إن إتهامات الخرطوم للجيش الشعبي لتحرير السودان بالشيوعية والتردد الظاهر من جانب قائد الجيش الشعبي عن الإجتماع مع بعض صناع القرار المهمين في الولايات المتحدة كان له تأثيره على برود علاقات الأخيرة مع الجيش الشعبي. بعد إنتخابات عام ١٩٨٦ إزداد ضغط مؤيدي الحركة والمتعاطفين معها في أن تقوم بحملة دبلوماسية واسعة في أوربا وأمريكا الشمالية حيث أن الحكومة المنتخبة ديمقراطياً سوف يسمع لها بعناية فائقة في تلك الدول أكثر من أي حكومة عسكرية، وعليه فإن مصلحة الحركة تقتضي منها أخذ المبادأة الدبلوماسية.

في سبتمبر ١٩٨٦ كون الرئيس وفدين أحدهما إلى أوربا بقيادة أروك طون أروك والآخر إلى الولايات المتحدة بقيادتي. لم يتم الحصول على تمويل الوفود في وقتها وتم إلغاء الوفد المرشح للولايات المتحدة. الوفد المتجه إلى أوربا غادر الى هناك في سبتمبر.

في ديسمبر قام مركز وودرو ولسون في واشنطن والذي كان يزمع بعقد مؤتمرعن السودان في فبراير ١٩٨٧ بتقديم دعوة للجيش الشعبي لتحرير السودان لإرسال ممثلين عنه لحضور هذا المؤتمر. كما تمت دعوة أحزاب سياسية أخرى في السودان. ونتيجة لهذه الدعوة فقد تم إحياء فكرة إرسال وفد إلى الولايات المتحدة مرة أخرى في يناير. ظللت قائداً للوفد وعضوية الرائد جيمس واني والرائد يوسف كوه ودكتور جستن ياج أروب. ثلاثتنا كنا في أماكن مختلفة في الميدان والتوجيه الصادر لنا أن نتقابل في أديس أبابا وأن نذهب من هناك لننضم إلى د. جستن ياج، سكرتير عام المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل، في نيروبي ومن نيروبي نغادر نحن الأربعة إلى واشنطن. كنت مع الرئيس في فشلا عندما إتخذ قراره وقدم لي إيجازا عن هذه الترتيبات وأيضا عن ما يجب وما لا يجب عمله هناك في أمريكا. بعد ذلك أضاف مهمة أخرى وهي أن ينضم المقدم مارتن مانييل لوفدنا في أديس أبابا وأن نقوم معه بنقل رسالة للرئيس دانيال

آراب موي الرئيس الكيني، بعد ذلك سيواصل الوفد سفره إلى الولايات المتحدة ويعود مارتن إلى أديس أبابا. لقد تم تعيين المقدم مارتن في أكتوبر مع المقدم كوال مانيانق جوك كأعضاء مناوبين بالقيادة العليا وتم تكليفه مديراً لمكتب الرئيس والقائد العام في أديس أبابا.

الخطاب الموجه إلى الرئيس موي كان عبارة عن إعتذار له من الرئيس لعدم تمكنه من زيارة نيروبي كما طلب منه وكان العذر الذي قدمه بأنه كان مشغولاً في عمليات عسكرية. لفشل الرئيس في زيارة نيروبي إلى ذلك الوقت قصة طويلة في حد ذاتها وتسبب في إحراجات دائمة لممثلي الجيش الشعبي لتحرير السودان في الخارج والذين كانوا يتعاملون مع هذا الأمر. وما له علاقة بالموضوع، هو أنه منذ زيارة نميري إلى نيروبي في ديسمبر ١٩٨٣م صرح بأنه طلب من الرئيس موي المساعدة في إنهاء الحرب في السودان. ومن المعروف إنه منذ ١٩٨٤ فإن السلطات الكينية كانت على إتصال مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وذلك للترتيب لعقد إجتماع مع الرئيس موي في نيروبي. وفي الحقيقة فإن الرئيس الكيني أرسل السيد مارك توو إلى أديس برسالة خاصة عن هذا الموضوع لقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان وكان يرافقه السيد أميروز كوت عضو الجيش الشعبي في نيروبي. وبالفعل قاما بمقابلة العقيد جون قرنق في أديس أبابا. إشترك أيضا بعض الموظفين الكينيين الآخرين في هذه الاتصالات. وحتى أثناء إنعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٨٦ تم تجديد توجيه الدعوة. إن قمة المشكلة هو أن بعض ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان من تيار الماركسيين الجدد والذين شكلوا مجموعة أحاطت بالرئيس في ذلك الوقت قاموا بصنع أسطورة بأن نيروبي عبارة عن مركز للمخابرات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» وأنها تعج بعملاء المخابرات المركزية الامريكية الذين يبحثون عن العقيد جون قرنق ليسببوا له الأذى. ساند هذه القصة شخص نصب نفسه مستشاراً للرئيس في نيروبي وكان يدعي الإنتماء لنفس الأيدولوجية، كان يعمل محاضراً في جامعة نيروبي ولم ير جنوب السودان أو أي جزء آخر من السودان منذ عام ١٩٦٥ ولقد ألزم نفسه بالكتابة عن هذه النظرية. ورغم عدم معقولية هذا الأمر فانهم كانوا يتكلمون عنه بقناعة مطلقة. وما يدعو للسخرية أن هذا البروفيسور كان يعيش في نيروبي وإثنان على الأقل من الرفاق كانا يدخلان إلى نيروبي ويخرجان منها عدة مرات ولم يمسهم أذى من المخابرات المركزية الامريكية. في إجتماع بين الرئيس والرئيس منقستو في أديس أبابا كنت موجوداً فيه قال الأخير للأول بأنه حتى لو كانت المخابرات الامريكية تبحث عنه فانه لا يعتقد بأن الرئيس موي سوف يسمح بحدوث شئ مثل هذا في بلده. رغم ذلك فان أول زيارة للرئيس لنيروبي لم تتم إلا في النصف الثاني من عام

١٩٨٧ وفقط في رفقة وفد من إتحاد الأحزاب السودانية الافريقية والذي حضر من الخرطوم لإجراء محادثات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

سلمني الرئيس الخطاب الموجه إلى الرئيس موي وغادرت فشلا إلى أديس أبابا. هناك قدمت إيجازاً لزملائي عن مهمتنا وبدأنا العمل في إعداد الورقة التي سوف نقدمها في المؤتمر. نحن الآن في شهر فبراير ولم تجهز مستندات سفر جيمس واني ويوسف كوه وعليه فقد كان على السيد مارتن وشخصي المغادرة إلى نيروبي للقيام بالمهمة الأولى وفي تلك الأثناء يستمرون هم في تجهيز مستنداتهم. في مطار نيروبي إستقبلنا دكتور جاستن ياج. في الفندق حضر لزيارتنا السيد مارك توو وقدمنا له إيجازاً عن مهمتنا وطلبنا منه أن يرتب لنا مواعيد لمقابلة الرئيس. في وقت متأخر من المساء أبلغنا السيد مارك توو بموافقة الرئيس على مقابلتنا في حوالي الساعة السابعة من صباح اليوم التالي.

السيد مارتن ودكتور جستن وشخصي قابلنا الرئيس الكيني في الوقت المحدد لنا. أبلغته بأننا موفدون من طرف الرئيس لتسليمه خطابا ثم ناولته الخطاب. قرأ الخطاب كله وأومأ برأسه موافقاً على فحواه. بعد ذلك قدمنا له إيجازاً عن الوضع في جنوب السودان خاصة معاناة السكان المدنيين. إستمر الاجتماع بصورة جيدة جداً.

عندما رجعنا للفندق وكنا لوحدنا في غرفتي سأل دكتور جستن بطريقة معبرة «هل يمكن لرجل كهذا قتل الرئيس؟» كان صوته يفيض مرارة. فهمنا ما كان يقصده.

ما زال زملائي في أديس حتى قبل يومين من إفتتاح المؤتمر وعليه قررنا، دكتور جستن وشخصي المغادرة إلى واشنطن وطلبنا منهم اللحاق بنا. وصلا إلى نيروبي في آخر يوم للمؤتمر ولكن لم تمنح لهم تأشيرة الدخول في السفارة الأميركية في نيروبي على أساس أن المؤتمر الذي من أجله طلبا تأشيرة الدخول الى الولايات المتحدة قد إنتهى. في واشنطون قابلنا السيد ديفيد جي فيشر، وهو أحد مساعدي مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية والذي كان يشرف على المؤتمر وطلبنا منه أن يعمل لنا مواعيد مع رئيسه أو مع أي من مساعديه. حضر لنا في اليوم التالي ليبلغنا بأنه قد رتبت لنا مقابلة وتحدد وقتها كذلك. شكرناه على ذلك وبدأنا في تجهيز أنفسنا لهذا الاجتماع. عاد لنا في اليوم التالي ليخبرنا بإلغاء الإجتماع من قبل سلطات أعلى! لم يعط أي أسباب. دكتور جستين وشخصي نظرنا إلى بعض غير مصدقين. بعض الأفراد السودانيين في المؤتمر، كانوا يترددون على وزارة الخارجية ويقابلون السيد شستر كروكر نفسه بكثرة كما يريدون. لماذا لا تستطيع وزارة الخارجية الاميركية الاستماع إلى ممثلي حركة مسلحة لها دور في تكييف مستقبل السودان؟ على كل حال، شكرناه مرة أخرى على ما قام به من جهد. لاحقاً

كان لنا غداء عمل مع السيد هانان روبنسون من مكتب السودان، بوزارة الخارجية الأميركية والذي كان أيضاً من المشرفين على المؤتمر. كانت لنا مناقشة مفيدة معه عن الوضع في السودان وموقف حكومة الولايات المتحدة تجاه الجيش الشعبي لتحرير السودان.

في نهاية المؤتمر في مركز ودرو ولسون، ناقشنا مع دكتور دومنيك أكيج محمد، ممثل الجيش الشعبي لتحرير السودان في الولايات المتحدة، عمل ترتيبات لتنظيم زيارات لبعض الأماكن في الولايات المتحدة حيث تنشط المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل. إتفقنا على الذهاب إلى كاليفورنيا وإلى الغرب الأوسط وشيكاغو، قررنا أيضاً القيام بزيارة إلى كندا ومن هناك إلى نيويورك ثم العودة إلى واشنطون في طريق عودتنا الى إفريقيا.

في كاليفورنيا قابلنا لجنة المنظمة السودانية للإغاثة وإعادة التأهيل برئاسة السيد لاكو تونقن والسيد موسيس م. أكول. قدمنا لهم إيجازاً عن الوضع في البلاد وتكلم دكتور جستين ياج معهم عن إحتياجات الإغاثة للسكان المدنيين والجهد المتوقع من المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل في تخفيف معاناتهم. قمت أنا أيضاً بإلقاء محاضرة عن الحرب والسلام في السودان في حرم جامعة بيركلي بكاليفورنيا.

في الغرب الأوسط قمنا بزيارة أيوا وويسكنسون. هناك قابلنا السيد مارتن تي. كيني والسيد أكوي ملوال، وهما شابان مفعمان حيوية ونشاطاً. تمكنا رغم كل الظروف الصعبة من تسجيل المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل في ولاية ويسكنسون. أخذنا السيد مارتن الى دوبوي حيث أمضينا يومين بمنزله وأجرت الصحف المحلية مقابلات معنا هناك. قام السيد تيموثي شانود من صحيفة «التلغراف هيرالد» بنشر مقالاً عن مقابلتي معه في عدد يوم الجمعة ١٣ مارس ١٩٨٧م من الصحيفة. قام السيد مارتن، أيضاً بتنظيم محاضرة في جامعة ويسكنسون قمت بالقائها.

أخذنا السيد أكوي ملوال بعربته (دومنيك، جستن وشخصي) إلى شيكاغو حيث قابلنا مجموعة من أعضاء الكونغرس النافذين من أصول أفريقية ورجال الاعلام. عملنا مقابلات مع محطات الاذاعات المحلية والصحف عن الوضع في السودان. كانت ذروة وجودنا هناك عندما قابلنا القس جسي جاكسون وذلك قبل دخوله الى قاعة ينتظره فيها تحالف قوس قزح ليخاطبهم. تصافحنا ورغم زحمة جدول المواعيد فقد تكرم السيد جاكسون بإعطائي دقيقتين لمخاطبة المجتمعين. كانت لحظة عظيمة. في الوقت المحدد لي أخبرتهم عن معاناة الأفارقة في السودان، ولماذا إضطر الجيش الشعبي لتحرير السودان لحمل السلاح ورجوت منهم الوقوف بجانب نضال إخوتهم بما يستطيعون من وسائل. صفق المجتمعون كثيراً لما سمعوه.

إنتهى الجزء الأول من رحلتنا إلى الولايات المتحدة وسافرنا جواً إلى كندا. هبطنا أولاً في وينيبيق، مانيتوبا. هناك عقدنا إجتماعاً مع المنظمة الطوعية الكندية، على وجه الخصوص اللجنة المركزية لمنظمة منونايت، وقد تركنا عليهم أثراً جيداً فيما يتعلق بالحاجة لمساعدة السكان المحتاجين في جنوب السودان وكذلك مساندة المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل لتمكينها من مقابلة إلتزاماتها في خدمة الناس بفعالية. كما كانت لنا أيضاً مناقشات مفيدة مع عدد من السودانيين الجنوبيين المقيمين هناك، لم تكن لديهم معرفة كبيرة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. في أوتاوة، قام السيد مانوك أشويل لوال، ممثل الجيش الشعبي لتحرير السودان في كندا بتنظيم برامج مقابلات لنا. عقدنا إجتماعات مع منظمات طوعية مثل أوكسفام كندا وأخريات. كما إلتقينا برئيس المكتب الافريقي في وزارة الخارجية. كما تم الترتيب لنا لعقد إجتماعات مع ممثلي أحزاب سياسية في كندا وكانت لنا مع الناطق الرسمي باسم القوميات في الحزب التقدمي الجديد المحادثة الاكثر فائدة، وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان في ذلك الوقت.

قمنا بزيارة مونتريال حيث إنضم إلينا السيد باول أوديونق، وهو وطني جنوبي غيور، وكان لديه أعماله الخاصة في ذلك الجزء من العالم، شهادة على همته وقوة تصميمه. وكانت مواجهتنا مع مجموعة الصحفيين في كويبك هي المناسبة التي نتذكرها أكثر. لم تكن دعوة الجيش الشعبي لتحرير السودان لسودان موحد تعجبهم وبدلاً من ذلك حثونا على ان نكون صادقين مع أنفسنا وأن نعمل على إنفصال الجنوب.

إنتهت رحلتنا الى كندا في تورنتو حيث سنحت لي فرصة إلقاء محاضرة في الجامعة عن الوضع في السودان. كان هناك عدداً كبيراً من الطلاب-الأفارقة في جامعة تورنتو وكان حضورهم في تلك المحاضرة محسوساً. هناك قابلت صديقي وزميلي السابق في جامعة الخرطوم، د. تيسير محمد أحمد علي، لقد ذهب إلى هناك، وهي الجامعة التي درس بها، للقيام ببعض الأبحاث.

من كندا سافرنا جواً الى مدينة نيويورك. هناك قمنا بزيارة المعهد الافريقي الامريكي حيث كانت لنا مناقشات مع السيد فرانك فيراري، نائب رئيس المعهد. كما تمت مقابلة مع الآنسة مارجريت نوفيكي، محررة المجلة التي يصدرها المعهد. نشرت المقابلة بعد وقت قصيرة بعد ذلك. في نيويورك قمنا أيضاً بتنظيم وعقد إجتماع مع السودانيين الجنوبيين الذين كانوا يدرسون هناك. أعطيناهم إيجازاً عن الوضع في البلاد وأجبنا على الاسئلة التي أثاروها.

الفصل الخامس
شمال أعالي النيل

المسيرة الطويلة الى المنطقة:

عُدت من رحلتي الى الولايات المتحدة وكندا في مارس. قابلت الرئيس في قمبيلا حيث أوجزت له عن الرحلة وقدمت له تقريراً مكتوباً. بعد ذلك أخبرني بأن القوة التي سوف أقودها الى منطقة شمال أعالي النيل موجودة في بلفام وإننا سوف لن نذهب الى المنطقة بالطريق المباشر إذ أن القوة التي تحت إمرتي وتلك التي يقودها جيمس واني ايقا والأخرى تحت قيادة يوسف كوة سوف تذهب عن طريق البيبور للدفاع عنها ضد العدو حيث أن الصادق المهدي قد أقسم على إستردادها من الجيش الشعبي لتحرير السودان. الكتيبة التي يقودها واني والكتيبة التي يقودها يوسف ستتحركان من بونقا وأن نقطة اللقاء الأولى سوف تكون في فشلا. غادرت إلى إيتانق في اليوم التالي لكي أجري بعض الترتيبات الضرورية لتحركي للميدان. مكثت ليومين هناك وقمت بما يمكن القيام به وبعدها رجعت إلى قمبيلا مع بعض الضباط وضباط صف وجنود من الذين سيتحركون معي. في يوم ٣١ مارس ١٩٨٧م بدأت كتيبة خور فلوس السير نحو فشلا. بعد يومين من ذلك أخذت عربة الى ابولا حيث قابلتهم وتكلمت مع الضباط وأبلغت الجنود بأنني سوف ألحق بهم في فشلا ومن هناك سوف نسير معاً الى شمال أعالي النيل. شاهدتهم يغادرون قبل أن أعود الى قمبيلا. بعد يومين سافرت بطائرة هلكوبتر الى فشلا حيث أصبحت على أتم الاستعداد لبداية حياة الغابة الحقيقية.

بدأت المجموعات الأولى من كتيبة خور فلوس في الوصول بعدما وصلت إلى فشلا. كان المكان يعج بالحركة والنشاط. بعض القوات التي حضرت أولاً كانت تستعد للمغادرة إلى المناطق المحددة لمهامها. لم يكن هناك وقت لاضاعته. جلست مع نائبي العقيد مجور نيال ماكول لكي نضع الخطط والترتيبات خاصة قوتنا. وكان في فشلا ايضاً عدداً من الضباط الذين أكملوا دورة تدريب الضباط لتوهم ولكن لم يتم توزيعهم على وحدات بعد. بعد وصولي بأيام وصل الرئيس. قمت بإبلاغه بأن قوتي مستعدة للتحرك ووافق على الموعد الذي حددته لذلك.

في اليوم المحدد، قمت بتنظيم التحركات على أن تكون القوة رقم (٢) التي يقودها النقيب إدوارد ماكواج كوال في المقدمة على أن تتبعها رئاستي وأخيراً تأتي القوة رقم (١) التي يقودها الرائد إليجا مادوك يوانق. كنا كلنا على إستعداد للتحرك. وبالفعل كانت المجموعة التي عليها أن تكون في المقدمة قد بدأت السير عندما دخلت الى الحوش لوداع الرئيس. تصافحنا وتمنى لي حظاً سعيداً. كنت قد أدرت ظهري له إستعداداً للذهاب عندما سمعته يقول «بالمناسبة» توقفت وإلتفت إليه وحييته بالتحية العسكرية، ثم واصل: «النقيب ضول أشويل سوف يذهب معك». كان هذا امره لي. قلت له «حسناً، أية تعليمات أخرى؟» رد عليّ بأنه لا توجد أية تعليمات أخرى

وتمنى لي مرة أخرى حظاً سعيداً. في خارج الحوش صرفت للعقيد مجور نيال التعليمات الجديدة وطلبت منه أن يذهب ويقوم بابلاغ النقيب ضول أشويل بأ نه سوف يتحرك معنا. قام العقيد بذلك وبدأنا السير. رأيت ضول يتبعنا متجهم الوجه.

قبل بضعة أيام كان قد تم إنزال النقيب ضول أشويل من طائرة هلكوبتر كانت مستعدة للاقلاع لقمبيلا بواسطة النقيب بيور أجانق دوت، قائد الحرس الخاص للرئيس والضابط المسؤول عن فشلا. لم يكن لدي ضول إذناً بالسفر إلى قمبيلا. إنتشرت هذه القصة في فشلا وسرت معها إشاعة بأن ضول كان يحاول الهروب إلى قمبيلا ليسلم نفسه الى سلطات الأمم المتحدة هناك. إن كان هذا مقصد هذا الضابط عندما صعد إلى الطائرة أم لا، لا أحد غيره يعلم. ولكن كان عليه أن يدرك بأنه لا يُسمح لأي عسكري مهما كانت رتبته بمغادرة المنطقة الملحق بها بدون أمر تحرك ساري المفعول. في هذه الحالة كان الضابط المخول له إصداره له هو النقيب بيور أجانق دوت. لم يكن الرئيس في فشلا عندما حدث هذا ولكن بدون شك لابد أنه قد تم إبلاغه به. وعلى كل حال لا يمكن القول بصفة مؤكدة أن كان لهذا الحدث علاقة بالحاق هذا الضابط بقوتنا في آخر لحظة.

أمضت قوتنا الليل في منطقة تُعرف بأدوك بار على نهر أوبوط وهي ليست بعيدة جداً عن فشلا. إنها منطقة غير مأهولة كما أنه ليس هناك أي مباني، ولكن كان هناك في هذه المنطقة حينها قطعان من الغزلان. قررنا أن نعسكر فيها لبضعة أيام حتى يتمكن الجنود من الحصول على بعض اللحم لدعم وجباتهم فهم خارجون لتوهم من مراكز التدريب ولا يخفي عن العين ان معظهم منهك وضعيف. قمنا بتنظيم فرق صيد، كما قمنا بعمل برنامج مراجعة تدريب لكامل الكتيبة حيث قاموا بإعادة ومراجعة للتكتيكات الحربية والأسلحة والتمارين.. الخ.

في أدوك بار إنضمت إلينا القوة رقم (١) من كتيبة شاكوش التابعة لجيمس واني والتي يقودها الرائد جون كونق نيون. المحطة النهائية لها هي منطقة الإستوائية غرب النيل. كان هناك عدداً كبيراً من أبناء النوير في كتيبة شاكوش هرب جلهم منها في أدوك بار وقصدوا تجاه أهلهم. تأخر جيمس واني كثيراً في بونقا مع القوة الأخرى ورئاسة قواته. وقد كان جون كونق يُرسل اليه الإشارات عن طريق جهاز الاتصال التابع لي، طالباً منه التعليمات الضرورية ولكن حتى وقت مغادرتنا لذلك المكان بعد أسبوع لم يستلم أي أوامر من قائده.

صارت الأمطار أكثر غزارة وتحركت الحيوانات الوحشية بعيداً تجاه الشرق وعليه حان الوقت لمواصلة التحرك. تحركت القوتان مشياً على الأقدام وأنا مع قيادتي أتبعهم على عربة الى أن وصلنا بعد عدة أيام الى المكان المحدد لالحاقنا به دفاعاً عن البيبور على مجرى نانام على بعد حوالي ٥٥ كلم غرب لكوانقولي. كان هذا المكان هو نقطة المياه الوحيدة في المنطقة في ذلك

الوقت من السنة وكانت قد احتلتها قوة دعم من العدو في فبراير أثناء معركة البيبور. هنالك وجدت الرائد سلفا كير ميارديت مع قيادته وكتيبة لازم بقيادة الرائد حكيم قبريال ألونق. أتخذنا مواقعنا على المحيط الدفاعي وإستقرينا في حالة الاستعداد المستمر.

كان ذلك المكان قاس جداً، فهو حار جداً خلال النهار صحراء لا توجد فيها أشجار توفر ظلاً. لا يوجد شيء حي تراه العين ما عدا قطعان المورلي من الأبقار ومعها أيضاً طيور غير صالحة للأكل كنا نشارك المياه الراكدة معها. كانت المياه مليئة بالطين، أو بالأحرى هي طين في ماء ولها رائحة. إبتكرت طريقة لتقليل الطين وليست الرائحة وذلك بحفر حفر غير بعيدة عن بركة الماء بالليل وفي الصباح نجد أنه قد تجمعت كمية جيدة من الماء في هذه الحفر. مشكلة الطعام زادت من الصعوبات التي تواجهنا. الامطار الغزيرة عند ظلال الجبال الاثيوبية (في مناطق فشلا، الخ) قطعت الطرق إلى فشلا ومعها إنقطعت تموينات الطعام. وفي نفس الوقت ولأسباب سياسية منعنا منعاً باتاً من أخذ تعيينات من بقر قبيلة المورلي.

بعد حوالي اسبوع تقريباً من وصولي تحرك الرائد سلفا وكتيبة لازم الى منطقة أكوبو لدعم الرائد أروك والذي كان يستعد لمحاربة متحرك العدو الذي كان في طريقه لدعم حامية العدو هناك. بقيت لوحدي مع قواتي: أعدت توزيع القوة حول البركة واستعديت للاوقات الصعبة القادمة في حالة تأخر وصول العدو أو هطول المطر لوقت طويل. نحن الآن في منتصف مايو ولم ينزل المطر بعد. قد تكون «كتيبة الامطار» في هذه الحالة مع العدو! لحسن حظنا عندما غاضت مياه البركة ظهرت كميات كبيرة من الاسماك وعشنا على هذه الأسماك حتى ٢٩ مايو ١٩٨٧م عندما تحركنا بعد إستلامنا الأوامر من الرئيس والقائد العام بالتحرك. كانت وجهتنا هي كوانج لو عن طريق ويلوال (تيرقول). في الوقت نفسه غادرالرائد سلفا أكوبو في طريقه إلى بوما.

حسب خطة العدو، كان المتحرك الذاهب لدعم أكوبو هو نفسه الذي سوف يواصل لإسترداد البيبور. فعلاً نجح متحرك العدو في الوصول إلى أكوبو ولكن بعد معارك ضارية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان أنهكته كثيراً. بعد دخول المتحرك لأكوبو، صدرت لها أوامر بالعودة إلى ملكال. وعليه تم إلغاء أمر المواصلة إلى البيبور. هذا هو السبب وراء أمر الرئيس والقائد العام لنا بمغادرة نانام.

وصلنا إلى ويلوال في ٣١ مايو. هناك قابلت الرائد أروك طون أروك والضباط الآخرين معه الذين شاركوا في معارك أكوبو.

الوقت من السنة وكانت قد احتلتها قوة دعم من العدو في فبراير أثناء معركة البيبور. هنالك وجدت الرائد سلفا كير ميارديت مع قيادته وكتيبة لازم بقيادة الرائد حكيم قبريال ألونق. أتخذنا مواقعنا على المحيط الدفاعي وإستقرينا في حالة الاستعداد المستمر.

كان ذلك المكان قاس جداً، فهو حار جداً خلال النهار صحراء لا توجد فيها أشجار توفر ظلاً. لا يوجد شيء حي تراه العين ما عدا قطعان المورلي من الأبقار ومعها أيضاً طيور غير صالحة للأكل كنا نشارك المياه الراكدة معها. كانت المياه مليئة بالطين، أو بالأحرى هي طين في ماء ولها رائحة. إبتكرت طريقة لتقليل الطين وليست الرائحة وذلك بحفر حفر غير بعيدة عن بركة الماء بالليل وفي الصباح نجد أنه قد تجمعت كمية جيدة من الماء في هذه الحفر. مشكلة الطعام زادت من الصعوبات التي تواجهنا. الامطار الغزيرة عند ظلال الجبال الاثيوبية (في مناطق فشلا، الخ) قطعت الطرق إلى فشلا ومعها إنقطعت تموينات الطعام. وفي نفس الوقت ولأسباب سياسية منعنا منعاً باتاً من أخذ تعيينات من بقر قبيلة المورلي.

بعد حوالي اسبوع تقريباً من وصولي تحرك الرائد سلفا وكتيبة لازم الى منطقة أكوبو لدعم الرائد أروك والذي كان يستعد لمحاربة متحرك العدو الذي كان في طريقه لدعم حامية العدو هناك. بقيت لوحدي مع قواتي: أعدت توزيع القوة حول البركة واستعديت للاوقات الصعبة القادمة في حالة تأخر وصول العدو أو هطول المطر لوقت طويل. نحن الآن في منتصف مايو ولم ينزل المطر بعد. قد تكون «كتيبة الامطار» في هذه الحالة مع العدو! لحسن حظنا عندما غاضت مياه البركة ظهرت كميات كبيرة من الاسماك وعشنا على هذه الأسماك حتى ٢٩ مايو ١٩٨٧م عندما تحركنا بعد إستلامنا الأوامر من الرئيس والقائد العام بالتحرك. كانت وجهتنا هي كوانج لو عن طريق ويلوال (تيرقول). في الوقت نفسه غادرالرائد سلفا أكوبو في طريقه إلى بوما.

حسب خطة العدو، كان المتحرك الذاهب لدعم أكوبو هو نفسه الذي سوف يواصل لإسترداد البيبور. فعلاً نجح متحرك العدو في الوصول إلى أكوبو ولكن بعد معارك ضارية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان أنهكته كثيراً. بعد دخول المتحرك لأكوبو، صدرت لها أوامر بالعودة إلى ملكال. وعليه تم إلغاء أمر المواصلة إلى البيبور. هذا هو السبب وراء أمر الرئيس والقائد العام لنا بمغادرة نانام.

وصلنا إلى ويلوال في ٣١ مايو. هناك قابلت الرائد أروك طون أروك والضباط الآخرين معه الذين شاركوا في معارك أكوبو.

لقد هرب معظم الجنود الذين كانوا هناك وبقيت وحدات صغيرة فقط. في الصباح الباكر في اليوم التالي وهو أول يونيو إستلمنا إشارة بالراديو من الرئيس بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد إستولى على نقطة الجيكو في الليلة السابقة. إحتفلنا بهذا النصر بغبطة عظيمة إذ له طعم خاص فالجيكو، تلك النقطة الصغيرة، حصدت فيها آلاف عدة من الأرواح منذ أن بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان الحرب فيها في عام ١٩٨٤م.

غادرت ويلوال مشياً على الأقدام في الثالث من يونيو ووصلت بوكتينق في السادس منه. كانت تعليماتي أن نعسكر في المنطقة المقابلة لكوانج لو وإنتظار وصول الذخيرة قبل أن نواصل إلى منطقة شمال أعالي النيل. كانت هناك بقايا قوة شمس وقوة دانيال شوقو تقرر أن تنضم للقوة المتحركة معي. هاتان القوتان تم تدريبهما للذهاب لمنطقة شمال أعالي النيل ولكنهما كانا من ضمن القوة التي اشتركت في عمليات الجيكو. لقد هرب الكثيرون أثناء القتال وعدد من بقى منهم يقل عن كتيبة كاملة. الذين كانوا في كوانج لو كانوا تحت قيادة المقدم جيرمي كينموي أفريكا. أصدرت لهم الأوامر بالعبور لبوكتينق حيث منطقة نشرهم. القوة رقم (١) من كتيبة خور فلوس تم نشرها في مانديبق والقوة رقم (٢) وقيادتي إنتشرت في مكاك بين الموقعين. في هذا الوقت لم تكن هناك معارك مع أنيانيا-٢، فمحادثات المصالحة كانت جارية بينهم وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقد تم الاتفاق بناء عليها على وقف إطلاق النار لخلق جو مشجع للمحادثات بهدف عقد صلح وإحتمال وحدة الجيش الشعبي لتحرير السودان مع أنيانيا-٢. كان يقود المبادرة النقيب جيمس هوث ماي، قائد منطقة كوانج لو ويساعده باقتدار الملازم أول مايكل ماتيون انيانق الضابط السياسي للكتيبة وقانوني بالمهنة. لقد إستطاعا القيام باتصالات منتظمة مع قائد أنيانيا-٢، غردون كونق شول، والذي تربطه علاقة مصاهرة بجيمس هوث، وقواته في بانانيانق وجكمير. ينتمي غردون كونق وجيمس هوث، إلى بطن «شينق لانق» وهو فرع من قبيلة النوير المتواجد حول الناصر ومايوت يعرف بـ (جيكانج). ما عدا الضباط فإن كامل كتيبة يونج التي يقودها النقيب جيمس هوث هم من أبناء النوير جيكانج. وقوات غردون كونق من أنيانيا-٢ في المنطقة مشابهة لها في التكوين. من هنا نبع إلحاح القاعدة الشعبية المشتركة للقوتين وضغطهما في إتجاه إحلال السلام.

بعد أيام قلائل من حضوري وصل الرئيس والمقدم وليم نيون بانج بالطائرة الى كوانج لو وعقدنا إجتماعاً عن الوضع العسكري في المنطقة بعد سقوط الجيكو. قام الرئيس بقراءة إشارات تم التقاطها من حامية العدو بالناصر وكلها توضح الحالة العسكرية البائسة للجيش هناك وإقترح بأن تهاجم الناصر ويتم الاستيلاء عليها بواسطة القوات تحت قيادتي. كان أول من تحدث هو

النقيب جيمس هوث حيث ذكر للاجتماع المعارضة القوية للأنيانيا-٢ لاي هجوم على الناصر الأن قبل لن تستطيع قواتهم في ملكال الخروج من حامية العدو. بالإضافة إلى ذلك فانه يعتقد بأن تنظيم القوة المهاجمة يحتاج إلى وقت. ذكرت للإجتماع بأن الناصر قد تكون هدف مواتيء ولكن من المهم بأن نضع في ذهننا المهمة الرئيسية لقواتي. تسليح القوة ضعيف فيما يختص بأسلحة الدعم ومعركة إسترداد الناصر سوف لن تكون سهلة بدون خسائر. فقد تأخذ أياماً أومن المحتمل عدة أسابيع. في تلك الأثناء فإن القوات التي معي وهي مكونة من أبناء منطقة شمال أعالي النيل سوف يهربون ويتركوني بدون قوات لتذهب معي إلى شمال أعالي النيل فيما بعد. وقمت أيضاً باضافة صوتي للاعتبارات التي أثارها النقيب جيمس هوث بأن الاتفاق مع أنيانيا-٢ من الأهمية بمكان. أصر وليم نيون على مهاجمة الناصر وإنه سوف يقوم بتأمين أسلحة الدعم وذخيرة لقواتي فوراً عند وصوله إلى منقوك. وبطريقته المعهودة في إستخفافه تقييم العدو فقد حسب أن الناصر سوف تسقط في أيدينا في بضعة أيام سواء أن رضيت الأنيانيا-٢ بذلك أم لا. إنتهى الاجتماع على ما قاله وليم وعليه أصبحت مهاجمة الناصر الأن أمراً لازم التنفيذ.

بعد مغادرة الإثنين، أخبرني جيمس هوث بانه حسب تجربته مع وليم فانه يراهن بأن وليم سوف لن يرسل أي سلاح دعم مهما كان. بعد ذلك عقدت إجتماع مع دي كي ماثيوز وديفيد داك قاى واللذان إنضما إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان لتوهما وتم إرسالهما الى كوانج لو للمساعدة في مجهودات السلام مع أنيانيا-٢ بناءً على طلبهما. في ذلك الإجتماع حذر الإثنان بأن أي هجوم على الناصر سوف تفسره أنيانيا-٢ على أنه تضحية بقواتها للعدو مما سيكون له الأثر المدمر لمجهود المصالحة وربما يدفع بأنيانيا-٢ الى أحضان العدو مرة اخرى. أخبرتهم بان كل وجهات النظر سوف يتم تقليبها بعناية قبل إتخاذ أي قرار في هذا الشأن. الإثنان لم يحضرا الإجتماع مع الرئيس وقد إفترضت بأنهما غير مدركين بأنه قد تم فعلاً إتخاذ قرار حول الموضوع.

حسب توقع جيمس هوث لم يصل أي شيء من طرف وليم نيون. ثم أن بعض الجنود من كتيبة خور فلوس وللمرة الأولى منذ مغادرتهم بلفام في الحادي والثلاثين من مارس بدأوا في الهروب من الكتيبة والذهاب الى أهلهم. هذا الأمر خلق وضعاً جديداً يحتاج الى حل عاجل. سافرت جواً إلى قمبيلا وقدمت إيجازاً للرئيس عن الوضع وأوصيت باستعجال ارسال الذخائر حتى نتمكن من التحرك إلى منطقة شمال أعالي النيل. وافق على ذلك وفي ظرف أيام قليلة رجعت ومعي أنواعاً مختلفة من الذخائر تم توزيعها على الجنود وبدأ تحركنا إلى منطقة شمال

أعالي النيل. ثمار وقف إطلاق النار مع أنيانيا-٢ كانت واضحة جداً إذ لم تطلق علينا طلقة واحدة طيلة رحلتنا الطويلة على عكس ما كان الحال في السنوات السابقة.

أثناء تواجدي في قمبيلا علمت عن وجود مشكلة نشبت بين الرئيس ونائبه المقدم كاربينو كوانين بول. الأخير كان يستعمل جهاز الإتصال طويل المدى ليتكلم بلغة واضحة غير مشفرة مع بعض كبار الضباط عن شكاويه ضد العقيد جون قرنق. إنه لأمر مدهش حقاً أن يعبر عن شكواه للناس الذين إختارهم للتحدث إليهم بهذه الطريقة. إنه بلا شك يدرك بأن ما يقوله يمكن لأي شخص الإستماع اليه بما في ذلك العدو. كل المطلوب هو ضبط الجهاز على نفس الذبذبة. في قمبيلا لاحظت ان عاملي الإشارة في مقر رئاسة الرئيس يقومون بتسجيل كل محادثات كاربينو على شريط. إقترحت إستدعائه الى إجتماع يجمعه مع أعضاء القيادة السياسية العسكرية العليا. كان رده بان شخص في مثل هذه العقلية تسيطر عليه الشكوك سوف لن يقبل حضور الإجتماع.

إستلامي قيادة المنطقة:

وصلت القوات التي كانت معي شواى، وهي أول قرية على الحدود الشرقية من منطقة شمال أعالي النيل، في اليوم الأول من يوليو ١٩٨٧م. في ذلك الوقت أرسل الرئيس إشارة لكل قادة الكتائب في منطقة شمال أعالي النيل بانه ابتداءً من ذلك التاريخ فانه قد سلم قيادة المنطقة لي، وانهم سوف يكونوا تحت قيادتي المباشرة ولهذا فإن كل إشاراتهم يجب أن توجه إليّ وأنا بدوري هو الذي يخاطب القائد العام فيما يختص بشؤون المنطقة. قبل هذا التاريخ كانت المنطقة مقسمة إلى مناطق مستقلة يخاطب قادتها القائد العام مباشرة.

أثناء تحركي تم إخطاري بأن العدو في ملكال يعد لإرسال متحرك من العربات لدعم مدينة الناصر. بدأنا الإستعداد لمنازلة هذا المتحرك. أرسلت المهندسين أمامنا للإنضمام لسرية من كتيبة فشودة التي يقودها الرائد أوياى دينق أجاك (تمت ترقيته في مايو)، وذلك لتوجيههم لأنسب المواقع لزرع الألغام. هذه القوة كانت متواجدة في منطقة أناكديار. واصلنا تحركنا شمالاً. في أبونق قابلنا النقيب موسيس ضيو كير، قائد كتيبتي أبو شوك/ السوباط. مكثنا يومين هناك حيث إستلمت تقريره، وعقدت لقاءً مفتوحاً مع الجنود وذلك لاعطائهم ايجازاً عن الوضع وكذلك للاستماع لمشاكلهم. كذلك قابلت المواطنين المدنيين. بعد ذلك تمت إعادة تنظيم القوات في كتيبتين منفصلتين: أبو شوك والسوباط. الأخيرة يقودها الملازم أول دانيال شوانق ميشار بينما إستمر النقيب موسيس ضيو في قيادة كتيبة أبو شوك التي سوف تنتشر في منطقة نقوك في حين ستذهب كتيبة السوباط للمنطقة الواقعة بين عطار ونيلام.

الإشتباك الأول:

وصلنا أناكديار منتصف النهار. في حوالي الساعة الرابعة مساء سمعنا دوي إنفجار وتصاعد دخان على طريق ملكال -أنا كديار. أرسلت احد الأفراد ليستكشف ما حدث. ذهب ذلك الجندي وعاد حوالي الساعة السابعة مساء ومعه تقرير بأن لغماً قد اصاب عربة من متحرك العدو وان العدو يقوم بدفن موتاهم وانه ذهب قريباً جداً منهم تحت ستار الظلام لكي يستطيع سماع ما يقولون. تيقنا أن هذا هو المتحرك المتجه إلى الناصر. قمنا بمهاجمتهم في تلك الليلة. وهاجمناهم مرة أخرى في اليوم التالي.

كنتيجة لهذا الهجوم المتكرر عاد المتحرك إلى ملكال في اليوم الثالث إذ أصبح من الصعب عليه مواصلة التحرك إلى الناصر، وعلمت فيما بعد من إشارات تم التقاطها من العدو بأن العربة المصابة كانت حاملة جنود تقل قائد القوة. تقهقر العدو تبعته غارة ليلية على مدينة ملكال نفسها.

كان نقص الطعام في أناكديار حاداً جداً وعليه لم تكن هناك وجبات كافية للجنود مما دفع بهم للهروب بأعداد كبيرة. لذلك قررنا التحرك الى غرب النيل حيث أن موقف الطعام كان أفضل نوعاً ما. وقبل مغادرتنا، قابلت السكان في المنطقة لايجازهم عن سياسات الحركة والإستماع الى وجهات نظرهم.

بعد إشتباكنا الأول مع العدو في أناكديار، إستلمت رسالة من غردون كونق شول، قائد أنيانيا-٢ وقد كتب لي من الدليب هل يطلب مني الانسحاب الى الحدود، وإلا سيعتبرني بأني لست جزءاً من عملية السلام! دعيت الى إجتماع للضباط من رتبة نقيب وما فوق لمناقشة الخطاب. إتفقنا على الرد عليه، كتبت الى غردون أفيده باستلام خطابه وإنني قد أحلته الى اللجنة المشتركة للسلام بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وأنيانيا-٢. وختمت خطابي بالكلمات التالية:

«ونحن ننتظر رد اللجنة المشتركة للسلام، أود أن أنبهك بأن لا تصدر أبداً أي أوامر لضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان. كضابط في الجيش الشعبي لتحرير السودان فإنني أتلقى أوامري من القيادة السياسية العسكرية العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان».

أرسلت خطاب غردون بالجهاز للنقيب جيمس هوث ماى بصورة إلى الأعضاء الدائمين للقيادة العليا وقمت بإرسال النسخة الأصلية بواسطة مبعوث لجيمس. لم يرد جيمس على خطابي بطريقة مباشرة ولكن عندما قابلته في عام ١٩٨٨م أخبرني بأنه عندما سأل غردون عن الخطاب أنكر غردون بأنه كتب خطاب من هذا النوع ولكن عندما عرض عليه توقيعه إلتفت مشيحاً بوجهه قائلاً بانه قد يكون أركان حربه هو الذي كتب ذلك الخطاب بتلك الطريقة!

فترة إعادة تنظيم:

عسكرنا في أورينج حيث رئاسة كتيبة فشودة، وأخذنا قسطاً من الراحة بعد الرحلة الطويلة. كان علينا إعادة تنظيم القوات التي معي وتوزيعها. تقلصت كتيبة خور فلوس الآن الى قوة واحدة يقودها الرائد إليجا مادوك بوانق وتم تحريكها الى موقع حول مدينة كدوك. قوة شمس تحت قيادة النقيب أشيك أنوت أعطيت الأوامر لمواصلة التحرك الى كاكا. أما قوة دانيال شوقو والتي يقودها الملازم أول مونيلانق أقوك تم تحريكها إلى منطقة بهول. قامت كتيبة فشودة بعمل جيد وذلك بتجميعها للهاربين الذين وصلوا الى مناطق عملياتها. تم فرز هؤلاء وألحق كل جندي بوحدته السابقة. بعد ذلك تبقى لنا كتيبتان تنتظران إعادة التنظيم وهما مظلوم وكوريوم. الأولى متواجدة شرق النيل مع الرئاسة في أجوبيج بالقرب من ملوط والثانية كانت رئاستها في تونجة.

تتكون كتيبة كوريوم من جنود شولو الذين تدربوا مع فرقة كوريوم والذين هربوا من وحداتهم المختلفة الى منطقة شولو. تم تجميع هؤلاء من قراهم بواسطة الرائد الفريد أكووج وتم تنظيمهم في كتيبة يقودها هو.

سافرت لتونجة في أغسطس، وهذه هي المرة الاولى التي أشاهد فيها بنفسي درجة الدمار الذي ألحقته أنيانيا-٢ بمنطقة شولو في فبراير ١٩٨٧م. تم تدمير قرى كاملة وتسويتها بالارض بما في ذلك قرية نيلوال التاريخية حيث يوجد مزار نيكانق(٢). تبقت بعض المنازل في المنطقة الممتدة من أويشي إلى أبيي (في منطقة تونجة). كان منظراً مؤلماً للغاية. مكثت عدة أيام في تونجة قابلت فيها الضباط والجنود والسكان المدنيين. تم تعيين الملازم أول أشويل أموم قائداً للكتيبة، والتي أعيدت تسميتها وأصبح الاسم هو بلفام. كان على الرائد الفرد اكووج الرجوع مرة أخرى للقيادة العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان لتلقي تعليمات أخرى. من تونجة رجعت إلى أورينج ومن هناك أرسلت إشارة بالجهاز للمقدم دانيال دينق ألونج لكي يقوم بتجميع كتيبته في أجوبيج حتى أتمكن من مقابلة الجنود هناك.

ذهبت إلى أجوبيج عن طريق كاكا حيث كانت هناك قوة شمس. كانت القرى من ديتوك وشمالها خالية تقريباً الى أن تصل الى نيوودو ونون. لقد ضربت المجاعة هذه المنطقة لعامين متتاليين مما تسبب في نزوح السكان الى المناطق القريبة من كردفان مثل دنقور (فنجر) وأبو جبيهة. بدأت الحياة تظهر مرة أخرى من قرية أكروا عند طرف الغابة على بعد بسيط من محطة كاكا.

بعد ذلك لا يمكنك رؤية انسان حتى تصل ود أكون. الناس في تلك القرى أقرب إلى الرنك وكوستي في الشمال وقد تحركوا الى هناك لنفس السبب. في أكروا وهو ذلك المكان حسب تاريخ

شولو الذي اختفى فيه نيكانق الزعيم الروحي للقبيلة في الهواء، أخذونا أنا والقوات معاً الى المزار وذلك لمباركتنا. في هذا الجزء من منطقة شولو، رغم أن السكان ذهبوا بعيداً، فان قطاطيهم ما زالت سليمة لم تمَس بسوء إذ لم تطأ أقدام أنيانيا-٢ هذه المنطقة قط.

عبر النهر فإن القصة هي نفس القصة إن لم تكن أسوأ. تجد بعض السكان في منطقة دينقجول (أكوكا، كايدينق) وباتوم ديت وفي قرية صغيرة تسمى مابيك قرب ملوط. باقي المنطقة من هناك الى الرنك كانت خالية من البشر. القرى الكبيرة في الماضي مثل بالوج واباياط اختفت تماماً. بالطبع توجد حامية للعدو في جلهاك ولكن لا يوجد فيها أي مدني تقريباً.

في أجوبيج قابلت الضباط وضباط الصف والجنود حيث ناقشت معهم شؤون الحركة وكذلك شؤون منطقة شمال أعالي النيل. وبما أن المقدم دانيال دينق الونج كان ثالث أعلى رتبة في المنطقة كان عليه الإنضمام الى قيادة المنطقة وإستلم النقيب كور أكول قيادة كتيبة مظلوم. بهذا تكون إعادة تنظيم القوات كلها قد إكتملت. في رئاستي كان كبار الضباط هم العقيد مجور نيال ماكول نائب قائد المنطقة، المقدم دانيال دينق ألونج للعمليات، المقدم جيرمي أفريكا للإدارة والنقيب ضول اشويل أليو الضابط القضائي.

في نوفمبر أصدر الرئيس أمراً لكل وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان تم فيه تغيير نظام رتب الضباط. الرتب الصغيرة من ملازم ثاني وملازم أول ونقيب لم تتأثر ولكن بقية الرتب من رائد إلى لواء (أعلى مرتبة لدينا) تم جمعها سوياً في رتبة جديدة تسمى «القائد المناوب». الرتبة التالية وهي أعلى رتبة تسمى «القائد». وعليه فإن تدرج رتب الضباط تم تحديده الآن بخمس درجات بدلاً عن ثماني التي كانت موجودة من قبل، والذي كان نظاماً مفتوحاً. وقد أوضح الأمر أيضاً بأن الترقية من رتبة نقيب لرتبة القائد المناوب ليست حسب الأقدمية ولكن إعترافاً بالتميز وحسن الأداء. لم يذكر الأمر عن كيفية وبواسطة من يتم تقييم حسن الأداء والتميز. وأخيراً ذكر الأمر أن أعضاء القيادة السياسية - العسكرية العليا الدائمين والمناوبين تم منحهم رتبة قائد. وقد تناول الأمر مواضيع أخرى أيضاً.

كانت مهمة القوات في شمال أعالي النيل قفل الطرق التي يستعملها العدو لتحريك القوات والمعدات العسكرية لحامياتها في الجنوب. وهذا يعني سد طريق النهر على طول النيل، مواجهة المتحركات على الأرض وقفل مطار ملكال أمام الطيران العسكري. كانت هذه المهمة صعبة وتحتاج لموارد ضخمة من حيث الأفراد والمعدات العسكرية. في المقام الأول، فان شمال أعالي النيل بلد منبسط ومن المستحيل تقريباً تنظيم كمائن لمتحركات العدو على الارض حيث أن مثل هذه الكمائن يمكن تفاديها بسهولة وذلك بتفادي السير على الطريق المعروف وبدلاً من ذلك السير

عبر المنطقة على الأرض المكشوفة والمنبسطة. ولكي تستطيع تعقبهم يجب أن تكون لدى القوة المهاجمة نفس الموارد والتي لا يمكن بالطبع لحركة عصابات الحصول عليها. كانت هذه مشكلة والتي لم يتوفر لها حلاً فورياً. ثانياً: حتى مع توفر قوات كافية فإن محاربة البواخر تحتاج لأسلحة مساندة كافية خاصة الأسلحة المضادة للدبابات أكثر تقدماً من أربجي- ٧ وأسلحة رشاشة ثقيلة مثل عيار ١٤،٥ مم و١٢،٧مم. هذه الأسلحة متوفرة للجيش الشعبي لتحرير السودان. ثالثاً والأكثر أهمية، نحتاج لقوات كافية. وحسب اي تقدير عسكري معقول يتطلب الامر بان يتم تركيز معظم القوات وذلك لمنازلة العدو وهزيمته بعيداً عن المنطقة، كل ما امكن ذلك. وبما ان شمال أعالي النيل هي نقطة الدخول الرئيسية لجنوب السودان (الأخريات هي مناطق غرب أعالي النيل وشمال بحر الغزال) ، فيجب أن تكون معظم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هنا.

الوضع عندما وصلت للمنطقة كان كما يلي: حالة الجوع في كامل المنطقة تعني وجود نقص في التعيينات وبالتالي هروب الجيش الشعبي لتحرير السودان من أماكن تواجدها ككل وليست محصورة على منطقة بعينها أو مكان معين. وعليه فان القوة المتوفرة لدى كانت أقل بكثير من المطلوب للمهمة. وبما أنه لا يوجد سكان في المنطقة فانه لا يوجد مكان للتجنيد منه.

وكانت هناك مشكلة إضافية لما سبق. المنطقة يقطنها شولو وعدد من قبائل الدينكا والجنود ليسوا بقادرين على عبور الحدود القبلية. نتج عن ذلك أن تحريك الجنود من مكان لآخر كان صعباً. وكمثال، فان الجنود في عطار لا يمكنهم الذهاب إلى كاكا أو العكس. حتى الجنود في أجوبيّج عبر النهر فقط لا يمكنهم عبور النهر ليمكثوا في كاكا. هذا يعني أن تركيز القوات الضروري جداً لمثل هذه العمليات داخل المنطقة غير ممكن حتى لفترات قصيرة من الوقت. من ناحية أخرى فان التسليح في المنطقة كان ضعيفاً جداً. حتى مدافع الأربجي-٧ كان عددها قليلاً. القوة التي حضرت معي لم تكن أحسن حالاً في التسليح من ما وجدت من قوات. بخلاف مدفعي الـــ ٩ -SPG الاثنين اللذان حملتهما معي فان تسليح القوة التي كانت معي كان اسوأ من الكتائب التي وجدت في المنطقة. ولا يوجد اي مدفع رشاش ثقيل في كامل المنطقة.كان من الممكن تحسين وضع الأسلحة هذه حيث لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان ما يكفي في المناطق الخلفية. وبالنسبة لمطار ملكال فان العدوقد أخذ درساً من طائرة "السسنا" الأخيرة التي تم إسقاطها فوق ملكال في نهاية سنة ١٩٨٦م. ولم تسقط أي طائرة منذ ذلك الحين رغم أن المحاولات قد إستمرت. لقد قام العدو بإنشاء حلقة من الحاميات حول مدينة ملكال بحيث أصبح الوصول للمطار في مدى رماية المدافع المضادة للطائرات أمراً بعيد المنال.

ولذلك، فقد أصبحت المهمة هي محاربة البواخر النهرية وهي المهمة التي صرت أقوم بها. في أغسطس ١٩٨٧م قامت كتيبة فشودة وقوة دانيال شوقو في بيول بمهاجمة باخرة عسكرية كانت متجهة من ملكال إلى كدوك وذلك في منطقة بيول، وبعد معركة شرسة أرغمت للعودة الى ملكال. شهري فبراير ومارس ١٩٨٨م شهدا أكبر إشتباكات بين قواتنا ومتحرك بواخر للعدو يبلغ عددها ثلاثة عشرة باخرة. تمت مهاجمة البواخر من أربعة مواقع على طول مجرى النهر من شمال كاكا الى ملكال. تكبد العدو خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد ولكن تمكنت البواخر من شق طريقها إلى ملكال. رافقت أنيانيا-٢ هذه البواخر وحاربت بشراسة بجانب العدو. كان يقودهم ولیم رينث قاي وجيمس دووث لام واللذان انضما أخيراً الى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبما أن الوقت كان موسم الجفاف فان العدو كان يستعمل الدبابات ليخترق صفوف قواتنا المهاجمة.

في الفترة التي كنت فيها قائد المنطقة تمكن متحرك واحد فقط من المرور بدون معركة. كان هذا في سبتمبر عام ١٩٨٧م عندما كان متحرك البواخر في طريقه من ملكال الى كوستي. لم يتم معرفة تحرك البواخر في الوقت المناسب نسبة لفشل سرية قوة دانيال شوقو والمتواجدة في المنطقة الأمامية «في إتجاه ملكال» في القيام بواجبها. الرائد أوياى دينق أجاك وقواته والذين كان عليهم القيام بالهجوم في الموقع المحدد للهجوم إكتشفوا البواخر بعد أن تجاوزتهم. المتحرك لم يكن يطلق النار كما كان يفعل دائماً. أفادت إشارة استلمتها من الرئيس فيما بعد بأن هذا الحادث أُستغل في إيتانق كموضوع إثارة ضدي بواسطة بعض الناس. إذ إدعوا بأنني توصلت الى إتفاق مع صبهري والذي كان حاكم ولاية أعالي النيل بالإنابة في ذلك الوقت بالسماح للبواخر بالمرور دون معارضة!!

بالاضافة لواجباتي العسكرية، كنت مسؤولاً عن توعية السكان وتنظيمهم لمساندة الحركة. لقد تقرر بأن يتم الاحتفاظ بالادارة المحلية في أيدي الزعماء القبليين (المشائخ والعمد). لم تكن هناك صعوبة تذكر في منطقة شولو حيث انهم منظمين تحت إدارة الرث. في المناطق الأخرى تم إجراء تغييرات كثيرة بواسطة القادة العسكريين الذين سبقوني في المنطقة. في بعض المناطق تم تغيير الزعماء بطريقة عشوائية وفي بعضها مثل ما حدث في منطقة دنقجول فإن الزعماء تم إستبدالهم بالمليشيا حيث أصبحوا أصحاب الشأن في تسوية الشكاوى. كانت هناك حاجة لتأسيس نظام إختيار أو إنتخاب زعماء الإدارة الأهلية ومحاسبتهم في مناطق الدينكا. وقد كان من الضروري مناقشة هذا الموضوع مع السكان أولاً قبل تبني موقفاً محدداً وسن بعض القوانين الخاصة بالموضوع.

لقد قابلت السكان في منطقة نقوك وتبقى لي مقابلة السكان في دنقجول وفي عطار. ذهبت الى كايدينق وأكوكا في منطقة دنقجول في ديسمبر ١٩٨٧م. ثم بعد ذلك ذهبت الى عطار في يناير ١٩٨٨م لمناقشة هذا الموضوع مع السكان. سارت الاجتماعات بصورة جيدة جداً وكانت هناك موافقة جماعية على نقطتين هما: المحافظة على حدود الزعامات القبلية القديمة وإنتخاب الزعماء. وأبلغتهم حسب ذلك بالتحضير للانتخابات في ديسمبر ١٩٨٨م. الكبار في كل تلك المناطق يعرفون والدي جيداً حيث كان يعمل مساعداً طبياً هناك وكانوا على ثقة بأنني سوف أقتفي أثره وأخدمهم بجد ونكران ذات بالطريقة التي عرفوها عنه.

كان هناك سبباً آخراً دعاني إلى الذهاب إلى عطار في ذلك الوقت بالذات وهو زيارة إلى رئاسة القائد جون كولانق فوت عضو القيادة السياسية العسكرية العليا وقائد منطقة فانجاك وأيود لمناقشة بعض المواضيع معه. كان القائد كولانج ونائبه القائد المناوب أيزاك قالوك ريك يتدخلان بصورة مستمرة في إدارة القوات والسكان المدنيين في مناطق باوينج وثوي ولواج (كورواج) والتي تقع تحت قيادتي كجزء من منطقة شمال أعالي النيل. جون كولانق وقيادته كانوا يدعون بأن تلك المنطقة كانت جزءاً من مركز فانجاك حسب الحدود التي رسمتها حكومة السودان (وهذا صحيح) وعليه يجب أن تقع تحت منطقة فانجاك وأيود تحت الجيش الشعبي لتحرير السودان (وهذا غير صحيح). في إدعائهم هذا كانوا يجدون السند من القائد وليم نيون بانج رئيس هيئة الأركان. عندما قابلت جون كولانق أخبرته بأنه ليس هناك ما يستدعي أن نختلف حوله أبداً، وأن كل الذي أطلبه فقط هو أمر كتابي بضم هذه المناطق لمنطقة قيادته وسوف ألتزم بذلك. وما يجب على وليم عمله ليس دفعه هو (كولانق) لخرق أوامر الرئيس وإنما حث الأخير على إصدار أمر جديد حسب ما يرغب. تُرك الامر على ما هو عليه في الواقع وتم حل كل المشاكل العالقة وتوقيع إتفاقية على كل ذلك. سعدنا كثيراً بنتائج الاجتماع وأيضاً كانت هذه فرصة لنا الاثنين كأعضاء مناوبين في القيادة العليا لتبادل الآراء حول التطورات السياسية داخل الحركة وخارجها.

أول إجتماع برث شولو:

لم يكن الرث موجوداً في منطقة شولو عندما وصلت المنطقة في يوليو. في طريقي إلى منطقة دنقجول في ديسمبر ١٩٨٧ عملت ترتيبات لزيارة الرث أيانق أني كور في قريته «باريه-بين». قابلنا جلالته بحفاوة وقضينا وقتا طيبا هناك.

قابلت الرث على إنفراد في إحدى قطاطيه حيث سرد لي ما دار بينه وبين رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي في الخرطوم قبل أسبوعين. فقد دعاه رئيس الوزراء إلى العاصمة وطلب منه تشكيل مليشيا تساند الحكومة في أرض شولو.

رفض الرث الفكرة رفضاً قاطعاً وجادل بأن دور الرث هو دور مصالحة وبهذا يجب أن ينظر إليه على أنه محايد في علاقته بأطراف النزاع. عند ذلك سأله رئيس الوزراء لماذا يستضيف الرث المتمردين في قريته. أخبرني بأن رده كان أن ذلك ناتج من حقيقة إنه ينظر إلى أطراف النزاع في الحرب الأهلية كلهم على أنهم أبنائه ولا يمكنه محاباة طرف على آخر. وقد ذكر لرئيس الوزراء بأنه أيضاً يرحب ويستضيف موظفي الحكومة والجيش عندما يزورنه، كل هذا له علاقة بدوره المحايد في الصراع. وكانت هناك مواضيع أخرى ذات علاقة أثارها رئيس الوزراء مع جلالته.

أنهى الرث كلامه بأن رئيس الوزراء عندما فشل في النهاية لكسبه لتشكيل قوة مليشيا أو أن يجد علاقة خاصة بينه وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان قام بمنحه وسام النيلين من الطبقة الثانية وقد أراني الرث الوسام وعلى وجهه بسمة عريضة.

الجدير بالذكر أن الرث أيانق هو حفيد الرث كورنيضوك والذي كان الرث في وقت حادثة فشودة الشهيرة بين الانجليز والفرنسيين في عام ١٨٩٨م.

حصيلة المناقشة هذه بين الرث ورئيس الوزراء تؤكد السياسة التي تتبعها حكومة السودان من إستعمال المليشيات القبلية لتحارب بالوكالة نيابة عن الحكومة في الجنوب. قد بدأ نميري هذه السياسة وتم تطويرها بواسطة المجلس الانتقالي في حكومة سوار الذهب وهذه السياسات مستمرة حتى الوقت الحالي. في منطقة أعالي النيل حيث دارت معظم المعارك بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان فقد كان ديدن السيد الصادق المهدي طيلة فترة حكمه تعيين حكام الأقليم من أفراد لهم ولاء واضح لمليشيا أنانيا-٢ أو القوات الصديقة كما يسمونها رسمياً. هذه التعيينات كانت تتجاهل بالكامل روح الديمقراطية للتمثيل في الجمعية التأسيسية حيث لا يوجد عضو واحد لأنانيا-٢ في حين إن الأطراف الجنوبية السياسية لديها العديد من النواب بما في ذلك نواب من إقليم أعالي النيل.

مقاومة بواخر العدو:

إستلمت تقارير عن إستعدادات العدو لتحريك متحرك من البواخر في يناير محملة بمعدات عسكرية وجنود من كوستي إلى ملكال. في أكتوبر قمت بنفسي بمعاينة بعض المواقع الملائمة كمواقع كمائن وذهب نائبي لأبعد نقطة في الشمال من ضمن هذا الاستطلاع. وفي ضوء المعوقات التي تمت الإشارة إليها من قبل وضعنا خطة شاملة في وقتها. ناقشنا هذا الأمر مرة أخرى في يناير واتفقنا على الخطة النهائية. تم جميع القوات فورا بعد ذلك ووزعت على حسب خطة الإنفتاح. لم تحضر البواخر حتى فبراير وحدث أول إشتباك في يوم ١٨ فبراير ١٩٨٨ على

الضفة الغربية للنيل وفي الإشتباك الثاني شرق النيل كانت قواتنا تحت القيادة المباشرة لنائب قائد المنطقة. الإشتباكان كانا شمال كاكا. الثالث كان شمال كدوك والرابع بالقرب من لول. هنا قام العدو بانزال دبابات لمحاربة الجنود على الأرض. تمكن هذا المتحرك من دخول ملكال في مارس ١٩٨٨ بعد معارك ضارية.

في ١٤ مارس ١٩٨٨ أرسل الرئيس إشارة لكل الوحدات بالجيش الشعبي لتحرير السودان بأن القائد أروك طون أروك العضو الدائم بالقيادة العليا قد تم إعتقاله تحت عدة تهم مضمنة في الإشارة، ولكن الإتهام الرئيسي هو أنه عقد إجتماعاً غير مصرح به في لندن مع رئيس هيئة الأركان بالجيش السوداني وبعض مساعديه. وعلى كل فإن الاشارة وعدت بإجراء تحقيق مع القائد أروك حول التهم الموجهة إليه. قدمت إيجازا للضباط عن الإشارة ولم يعلق عليها أحد.

قبل ذلك في آخرعام ١٩٨٧ تم إعتقال نائب الرئيس ونائب القائد العام وهو عضو آخر دائم في القيادة العليا. بعد كل هذا لا بد وأن الضباط أصبحوا في حيرة من أمرهم حول ديمومة العضوية الدائمة للقيادة العليا.

بعض المشاكل الادارية:

بعض المشاكل الإدارية التي واجهتني في المنطقة تستحق الذكر. مشكلة الجوع التي أشرنا إليها سابقاً كانت الأكثر إزعاجا ولا يمكن تفادي أو تأجيل حلها إذا أريد إنجاز أو إحراز اي تقدم سياسي أو عسكري. في مناقشاتي مع السكان إقترحوا بأن إعادة فتح سوق كاكا سوف يساعدهم جداً في حل مشكلة الجوع. في تلك السوق يبيع التجار من كردفان الذرة والادوية والملابس وبعض السلع الضرورية للمواطنين. اغلقت هذه السوق في أواخر ١٩٨٦ عندما قامت كتيبة فشودة بمصادرة أحد عشر لوري من التجار عندما قتل أحد عساكرها في كاكا على يد أحد الأشخاص الذي حضر إلى هناك على متن أحد هذه اللواري. بدأت السوق عملها مرة أخرى على مستوى متواضع في ١٩٨٧ ولكن لم تكن الذرة من السلع المعروضة للبيع حيث إنه لا يستطيع أي لوري المغامرة بالحضور. عندما كنت في كاكا قابلت بعض اصحاب تلك اللواري والذين ذكروا لي ما حدث وعبروا عن رغبتهم في بدء العمل مرة اخرى إذا أعيدت لهم لواريهم. سألت قائد كتيبة فشودة عن وجهة نظره فيما حدث وما يجب عمله. المعلومات التي تجمعت لديّ أكدت بأن القاتل كان صديقا للضحية منذ طفولتهما وفي الحقيقة فان القاتل كان يعتاد الذهاب إلى المعسكر والخروج مع صديقه لشرب الخمر. لقد تكرر هذا عدة مرات وفي آخر مرة قتل هذا الشخص ذلك الجندي. بعد قتله للجندي هرب الرجل وذهب إلى حيث أتى وأخذ معه بندقية المقتول وهي من نوع كلاشنكوف. هناك أعطى البندقية لوالده الذي قام بدوره بتسليمها إلى

الجيش. التجار إستحقوا اللوم لأنهم سمحوا لغريب على إحدى عرباتهم بالذهاب لمناطق خاضعة لادارة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأيضا كتيبة فشودة يقع عليها اللوم للتراخي في إجراءاتهم الأمنية والتي سمحت لغريب بدخول المعسكر والخروج منه عدة مرات ومعه جندي من الكتيبة دون مساءلة. أخيرا قررت أن ترجع اللواري إلى أصحابها ما عدا واحد منها ليكون بمثابة تعويض عن البندقية المفقودة وان يعاود التجار أصحاب اللواري التي أعيدت لهم التجارة فوراً وأن يدفعوا أيضاً لصاحب اللوري المتبقي المبلغ الضروري لشراء لوري جديد لنفسه. لقد قبل التجار هذه الصيغة وتمت اعادة اللواري العشرة لهم. رغم ان بعضهم لم يحضر مرة أخرى إلا أن السوق في كاكا انتعشت واستطاع المواطنون شراء الذرة والسلع الأخرى من هناك. ومن جهة أخرى تمكن السكان من بيع ما لديهم من ممتلكات. كانت السوق تحكم بإجراءات امنية مشددة وتطبيق نظم مالية صارمة.

هناك أيضا مواضيع الإجازات والأذونات للضباط، فقد أصدر الرئيس أمراً في مارس ١٩٨٧ لكل القادة يلغي بموجبه كل الإجازات ويمنع فيه إعطاء أي إجازة إلى حين اشعار آخر. رغم هذا الأمر فإن بعض الضباط إستمروا في طلب الأذونات. النقيب ضول أشويل كان من أكثر الضباط إلحاحاً على هذا الأمر إذ قدم طلباً لإذن في أدوك بار على بعد بضع ساعات مشي من فشلا ومرة أخرى في ناتام وبما أن الطلب كان بعد إلحاقه إلى قوتي بالطريقة التي سلف ذكرها فإني إعتبرت طلب الإجازة منه بهذه السرعة عبارة عن وسيلة أخرى منه لرفض تنفيذ أمر الالحاق. أخبرته بأنني سوف لن أنظر في إعطاء أي إذن لأي شخص إلا لأسباب مرضية وذلك بعد أن نصل أولاً إلى منطقة شمال أعالي النيل. عندما وصلنا أورينج طلب مرة أخرى إذنا للذهاب إلى نيروبي حيث توجد اسرته، كان ردي له هو إنه وبصفتي قائد المنطقة يمكنني إعطاء اذن إلى إيتانق فقط. أما الذهاب لأي مكان في الخارج يحتاج لموافقة الرئيس. رد بعدم رضا بأن وجهته هي نيروبي وليس غيرها. على هذا الفهم بعثت بإشارة إلى الرئيس طالبا منه إذنا لضول. كان رد الرئيس في ٤ أكتوبر ١٩٨٧ حاسما بأن لا يمنح أي ضابط إذنا قبل إكمال سنة على الأقل في المنطقة وحتى في هذه الحالة يجب أن تكون هناك أسبابا قوية لذلك وربما لطمأنة ضول أضاف الرئيس بأنه قابل زوجة النقيب ضول أشويل في رحلته الأخيرة إلى كينيا وانها الأن عضو اللجنة التنفيذية لتنظيم "نساء السودان في نيروبي" وإنها أخبرته (الرئيس) بأنهم في حالة طيبة. أوجزت لضول محتوى الاشارة وشعرت بأنه محبط للغاية. مرة أخرى عندما كنت مغادراً المنطقة في مايو ١٩٨٨ أراد أن يغادر معي وكانت إجابتي له بأن هذا لا يمكن أن يحصل حيث إنه تبقى له شهران فقط لاكمال السنة ولكنني وعدته بأنني سوف اتكلم مع خلفي عن حالته هذه. قرأت في وجهه عدم تصديقه لما

قلت، إلا أنني إلتزمت بكلمتي وقام خلفي بمنحه إذناً في يوليو ١٩٨٨م للذهاب إلى إيتناق، وكان عليه السعي من هناك للحصول على موافقة الرئيس حتى يتمكن من السفر إلى نيروبي تماما كما أخبرته من قبل.

في مجتمع الجيش الشعبي لتحرير السودان الملئ بالاشاعات علمت فيما بعد بأن النقيب ضول أشويل كان غير سعيد لانه قد أسيئت معاملته مني -هذه هي العبارة التي أستعملت- في منطقة شمال أعالي النيل. إنني لا أعلم شيئاً عن المعاملة السيئة. في الحقيقة فإنني كنت أتناول كل وجباتي معه والضباط الكبار الآخرين في رئاستي ولم أتدخل قط في عمله بصفته كضابط قضائي، وعليه فإن المعاملة السيئة لا بد وأن تكون بالنسبة له لانني إحتفظت به في الميدان لمدة سنة فقط.

لو أن ضول أشويل إشتكى من سوء المعاملة في فشلا عندما تم إلحاقه بنا في الدقيقة الأخيرة (حقيقة لقد أمر حسب توضيحي السابق بأن ينضم إلى قوة في حالة سير) لكان على حق لكن في هذه الحالة فإن شكواه كان لا بد أن توجه إلى الجهة الصحيحة وليس ضدي أنا. وبصريح العبارة فإن ضول كان متذمراً منذ عام ١٩٨٦ إن لم يكن قبل ذلك. سخطه هذا يمكن إرجاعه لآمال محبطة أكثر من أي سبب آخر. لقد إنضم ضول للجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٨٤ في الوقت الذي كان فيه السياسيون بعيدين عن حظوة الرئيس. هذا الوضع سوف تتم مناقشته بصورة أشمل في الفصل التاسع. الذي يهمنا هنا إنه عندما تم إبعاد جوزيف أودهو ومارتن ماجير قاي إلى نازريت فقد كان الرئيس يتحرك في أديس أبابا وبجانبه ضول أشويل مما أعطى الأخير الثقة بأنه الذراع الأيمن للرئيس. هذه المعاملة الخاصة ربما تركت لدى ضول إنطباعاً بانه مقرب بما فيه الكفاية للرئيس في السلم الوظيفي. أضف إلى ذلك إنه في عام ١٩٨٥م، و ضول ما زال مدنياً فقد قاد وفداً من الجيش الشعبي لتحرير السودان الى أوربا ومصر وكانت عضوية الوفد تشمل نقباء كبار مثل اليجا هون توب، مارك مشيش، دانيال كودي...إلخ. مرة أخرى فقد كان هو كذلك على رأس وفد الى كنشاسا وكان الوفد يضم رائداً (إليجا مالوك). هذا في الجيش الشعبي لتحرير السودان العالي التمسك بالعسكرية كان يعني شيئاً واحداً فقط وهو أن ضول أشويل أعلى في الرتبة من كل أولئك الضباط. الإحتمال الأكبر هو انه عضو في أعلى جهاز سياسي للحركة. في ديسمبر عام ١٩٨٥م تمت ترقية النقباء الذين كانوا أعضاءً في وفد ضول إلى رتبة رائد وتمت ترقية الرائد إليجا مالوك هو ودفعته في يوليو ١٩٨٦م إلى رتبة مقدم. ولكن عندما أكمل ضول تدريبه العسكري في مارس ١٩٨٧م مُنح رتبة نقيب!! الشخص الوحيد في الجيش الشعبي

لتحرير السودان والذي في إستطاعته شرح كل هذه التقلبات والتغيرات هو الرئيس وحده وعليه فبدلاً من مواجهة الحقيقة، إختار ضول طريق البحث عن كبش فداء!

عندما تم نقل ضول أشويل من مكتب المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل في نيروبي لم يخف عدم رضائه من هذا القرار. لقد أظهر مشاعره للجنة الثلاثة (المقدم وليم نيون، الرائد سلفا كير والنقيب نيال دينق نيال) التي أرسلها الرئيس الى نيروبي في عام ١٩٨٦م لإبلاغه بقرار النقل هذا وترتيب عملية التسليم والتسلم للدكتور جستن ياج أروب، السكرتير العام الجديد للمنظمة. منذ ذلك التاريخ فان ضول شطح به الخيال بأن الرئيس يسعى الى تصفيته. بعض الأحداث البسيطة في مركز التدريب في بونقا (حيث ذهب من نيروبي) ساعدته في ترسيخ هذا الاعتقاد في ذهنه. ولكن الموضوع الذي ظل يتكلم عنه بمرارة كدليل قاطع على ذلك كان حادثة غير سارة حدثت له في بوما في عام ١٩٨٦م عندما كان ضول لا يزال السكرتير العام للمنظمة السودانية للإغاثة وإعادة التأهيل. تعرضت الطائرة الصغيرة التي كانت تقله الى إطلاق نار من قبل الجيش الشعبي في بوما. الشكر لله، فالطائرة لم تصبها النيران التي أطلقت عليها من كل المدافع بما في ذلك المدافع المضادة للطائرات. القائد الموجود في بوما حينذاك لحسن الحظ كان من نفس المنطقة في الجنوب (التونج) التي ينتمي اليها ضول. كانت لديه مسبقاً أوامر بإسقاط أي طائرة معادية أو أي طائرة أخرى لم تمنح إذن من الجيش الشعبي يسمح لها بالهبوط. لو حكم قائد الجيش الشعبي في بوما حسه العام لما أصدر قراره بإطلاق النار على طائرة صغيرة غير معادية كانت تستعد للهبوط بوضوح في بوما. ولكن هذا أمر مختلف تماماً، فنياً فإنه كان ينفذ أمراً مستديماً.

كنت في أديس أبابا عندما طلب ضول أشويل من الرائد دينق ألور كوال، مدير مكتب الرئيس الاذن لتلك الطائرة للطيران من نيروبي إلى بوما. بعد يومين إستفسر ضول عن الاذن وأكد له دينق بانه قام بإبلاغ الرئيس وأن طائرة ضول مُنح لها الاذن. وعلى أساس هذا التأكيد سافر ضول في التاريخ المحدد. لقد اتضح فيما بعد بأن دينق ألور لم يتصل بالرئيس في هذا الخصوص وان قاعدة بوما ليس لديها علم بطائرة ضول في يوم الحادث ذلك. كان القائد أروك طون أروك في أديس أبابا في ذلك الوقت وقمنا أنا وهو بإجراء تحرياتنا الخاصة حول هذا الموضوع. لقد ادعى دينق الور اولاً بانه كتب إشارة بالجهاز للرئيس بخصوص الإذن للطائرة وإن الخطأ لابد أن يكون من ضابط الإشارة الذي فشل في إرسالها. ضابط الإشارة المعني هو الملازم دينق بي طانفينج الذي بدوره واجه دينق بدفتر الإشارة خاصته ولم يكن فيه مثل هذه الإشارة. بعدها أقر دينق ألور بانه قد يكون نسى كتابة الإشارة وعليه، فقد تم التأكد من أن دينق

هو الذي لم يرتب إستخراج أي إذن وأخبر ضول اشويل بغير ذلك. على كل حال لم يتخذ الرئيس أي إجراءات ضد الرائد دينق ألور على هذا الاهمال الشنيع والذي كان من الممكن أن تكون له نتائج مأساوية. هذا السلوك يمكن أن يثير الشكوك بحق. ولكن هذه لم تكن المرة الأولى التي لم يوبخ فيها الرئيس دينق على ما يرد منه من إهمال في أداء واجباته وضول يعرف هذه الحقيقة جيداً. وعليه، فإنه لا يمكن تقديم هذا الإهمال كبرهان على مؤامرة تهدف الى قتله. إذا أراد الرئيس عمل ذلك لماذا يخاطر بغضب العالم بإسقاط طائرة وطيار في حين أن الطائرة نفسها في طريقها للهبوط في بوما على كل حال؟

أثناء آخر أيامي في المنطقة ظهرت مشكلة بيني ونائبي ولكنها كانت من نوع آخر. في يوم ١٦ مايو ١٩٨٨م، كتب القائد المناوب مجور نيال ماكول إشارة للرئيس مكرر للقائد وليم نيون يقدم فيها إستقالته من الحركة بسبب أن القائد وليم نيون قد أخذ بقراته الثلاث لنفسه وأعطى القائد المناوب مجور نيال ثلاث بقرات أخرى يفترض أن تكون أقل جودة كبديل. في ذلك الوقت كنت في عطار وكان مجور نيال في شرق النيل. وعليه قام بإرسال الإشارة مع شخص لأقرب جهاز إرسال لإرسالها لي.

وعندما أطلع قائد كتيبة فشودة والذي كان لديه جهاز الإرسال على الإشارة انزعج منها وبما أنه كان يعرف إنني سوف اعود من عطار قريباً، إحتفظ بالإشارة ليسلمني اياها عندما نلتقي. وقد كان، حضرت وإستلمت الإشارة. هزني هذا الأمر جداً وأرسلت له أمراً بأن يترك أي عمل يقوم به حينها ويحضر لي فوراً. تقابلنا عند رئاسة المنطقة. عندما سألته عن الإشارة أقر بأنه قام بكتابتها. قلت له مازحاً إنه عندما رأيت تاريخ الإشارة والشخص المعنون له إفترضت بانه كان يهنيء الرئيس بمناسبة العيد الخامس للثورة (حادثة بور). يبدو أن هذا القول لم يعجبه. بعد ذلك قلت مازحاً مرة أخرى بأن وليم معروف بأخذ قطعان من البقر بدون مقابل وإنه محظوظ لأن بقراته الثلاث إستُبدلت. إلا أن هذا المزاح كسابقه لم يحرك فيه ساكناً وظل جاداً كما كان من قبل. قررت ان آخذ الامر مأخذ الجد. اخبرته بأن الإستقالة ليست بالأمر البسيط وعندما تكون لأمر إعتبره بسيطاً فإن ذلك يدعوني إلى القلق. نصحته بان هناك عدة خيارات مفتوحة أمامه قبل الاستقالة. أولاً، عليه إثبات وتأكيد حقيقة تبديل البقرات، ثانياً، إذا ثبتْ ذلك يمكنه إثارة الامر مع وليم نيون مباشرة، ثالثاً، اذا فشل هذا يمكنه رفع شكوى الى الرئيس ضد وليم. رابعاً: إذا فشل الرئيس في حل المشكلة في هذه الحالة يحق له النظر في خيارات أخرى بما فيها الإستقالة. رد بأن المصدر الذي أبلغه عن البقرات موثوق به وعليه فإنه مقتنع تماماً بأن الرواية حقيقة. أصر

على إرسال الإشارة كما هي وأخيراً فقدت الأمل في إقناعه بالعدول عن رأيه فطلبت منه أن يذهب معي إلى الرئاسة العامة للحركة ليتأكد بنفسه ويقرر ما يشاء بعد ذلك.

بالفعل ذهب معي القائد المناوب مجور نيال ماكول. وفي أبونق سردت القصة للقائد المناوب حكيم قبريال ألونق وطلبت منه محاولة إثناء مجور عن قراره ذلك. حاول حكيم بشدة ولكنه لم يفلح. بعد ذلك بمدة كنت أتكلم معه بخصوص موضوع مختلف عندما صاح فيّ بانه لو لم أقف أمام إستقالته من الحركة لكان حراً من مثل هذه المشاكل. طلبت منه أن يسحب كلامه ولكنه رفض. كان هذا في حضور القائد المناوب حكيم قبريال الونق. لم يكن لي من خيار غير الأمر بحبسه. عندما وصل القائد مارتن مانييل أيويل إلى أبونق إلتمس مني إطلاق سراحه. وافقت على شرط أن يعتذر لي. ذهب إليه مارتن وطلب منه أن يعتذر ولكن مجور رفض فذهب الى بلفام محبوساً. أخيراً سمعت فيما بعد بأن بقراته الثلاث سليمة لم تمس أبداً!

مشكلة أخرى نبهني إليها زميلي مارتن مانييل في أبونق. أخبرني بأن الإشاعات في إيتانق تُروج بأنني نقلت القائد المناوب أوياي دينق أجاك قائد كتيبة فشودة حتى آخر اسبوع من يناير ١٩٨٨م، نتيجة للغيرة من نجاحه العسكري المتميز (وكأنما القائد الكبير يمكنه النجاح بدون نجاح القائد الأصغر!). حكيت له كامل القصة. بإختصار أوياي كان ضابط الأمن في رئاسة الرئيس الى أن نقله قائداً لكتيبة فشودة في مايو ١٩٨٦م. عندما كنت ذاهباً إلى منطقة شمال أعالي النيل، وفي آخر اجتماع لي معه في قمبيلا أمرني الرئيس بأن أرسل له الضابط بأسرع فرصة ممكنة عندما أصل إلى المنطقة. عندما وصلت المنطقة وبعد مقابلتي لكل القادة الذين وجدتهم هناك قررت بأنني أحتاج للاحتفاظ بأوياي دينق أجاك لبضعة شهور على الأقل لانه كان ضابطاً ممتازاً وقد اعجبت بادائه كثيراً وكذلك نائبي. كتبت للرئيس في يوم ١٩٨٧/٧/٢٠م إشارة بأنني ما زلت أحتاج لأوياي لمدة من الزمن حتى تكتمل إعادة التنظيم. وافق على ذلك وسارت الأمور على ما هي عليه. بعد حوالي ستة شهور وبالتحديد في ١١ يناير ١٩٨٨م كتب لي الرئيس إشارة أخرى يذكرني فيها بإرسال الضابط له. أبلغت القائد المناوب أوياي دينق أجاك بذلك ووجهته بتسليم الكتيبة لنائبه. قبل مغادرته أقمت عرضاً عسكرياً كبيراً وأمام هذا العرض أثنيت على أداء القائد المناوب أوياي دينق أجاك فى المنطقة وختمت بأن إنجازاته في المنطقة تقف بمثابة تحدي للاخرين وكذلك لشخصه، للآخرين نسبة لأنهم سوف يجدون صعوبة بالغة في مضاهاة إنجازاته ولشخصه نسبة لأنه رفع من التوقعات بخصوص ما يمكنه إنجازه بحيث أن أي إنجاز أقل مهما كان ممتازاً لن يجد القبول. في النهاية قلت بأنه أكيد سيكون على قدر التوقعات في أي مكان

يذهب إليه وأية مهمة يكلف بها. هذه الاعمال والكلمات لا يمكن أن تصدر من شخص يحمل غيرة.

إستدعائي للرئاسة:

في الثاني والعشرين من مايو ١٩٨٨م إستلمت إشارة من الرئيس بأن أبلغ نفسي إلى القيادة العامة لمهمة عاجلة وأن أسلم قيادة المنطقة للقائد مارتن مانييل أيويل لحين عودتي إليها. لم توضح طبيعة المهمة في الإشارة. عندما إستلمت الإشارة قفز إلى ذهني بعض التساؤلات: لماذا يتم إستدعائي في مثل هذا الوقت الذي قمت فيه بوضع الأساس لما أخطط له من عمل؟ كذلك الامطار على وشك الهطول والبرنامج الزراعي الذي جهزت له الجنود سيكون مصيره في كف عفريت. أيضاً أمر تنظيم الإدارة الاهلية وغيره من مواضيع. أملي الوحيد كان في أن المهمة عاجلة وعليه تمنيت ألا يمضي وقت طويل قبل أن أعود. كنت مخطئاً إذ لم أعد إلى المنطقة مرة أخرى.

في قيادة المنطقة اعددت الكثير من مذكرات التسليم والتسلم وغادرت في يونيو متحركاً إلى أبونق حيث من المقرر أن أقابل فيها القائد مارتن مانييل ايويل الذي لم يصل الا في يوليو. وعندما التقيته وجدت انه ليس لديه فكرة عن طبيعة «المهمة العاجلة» التي دعيت اليها. في نقاش معه إكتشفت بأن الأمور ليست جيدة بينه وبين الرئيس (يذكر بأن مارتن كان مدير مكتبه في أديس أبابا). إكتشفت أيضاً بأنه متشكك بأنني قد أساند موقف الرئيس المخالف لموقفه مساندة عمياء. أوجزت له عن المنطقة لمدة يومين وكنت جاهزاً لمواصلة ذلك ليوم ثالث لولا إقتناعه بما تم تقديمه له. بعد ذلك راجعنا بعناية أوراق ومذكرات التسليم والتسلم المكتوبة وقمنا بالتوقيع عليها. في اليوم الثالث أقمنا عرضاً عسكرياً حيث قدمته للجنود كقائد جديد لمنطقة شمال أعالي النيل. قام بمخاطبة الجنود وإختتم اللقاء بالقائي كلمة امام الجمع. بعد ذلك بدأت رحلتي الى بلفام دون علم لي بما هو مطلوب مني عمله هناك.

شهر يوليو ليس الوقت المناسب للسفر بين أبونق والناصر خاصة على الجانب الأقرب الى الناصر. في ذلك الوقت فإن كل الأراضي المنخفضة تفيض بمياه الأمطار. في عام ١٩٨٨م بالذات كانت الامطار اغزر من المتوسط وبعض الاماكن التي يمكن عبورها عادة والماء في مستوى الركبة وصلت فيها المياه الى الوسط وأعلى من ذلك. في تلك النقاط كان علينا السير بجهد ومشقة خوضاً في الماء والحشائش الطويلة لساعات وساعات. في طريقنا مررنا على معسكرات تضم الجيش الشعبي وأنيانيا-٢ السابقة. الجدير بالذكر أنه في يناير تم الإعلان عن إتفاقية وحدة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وأنيانيا-٢ من على إذاعة الجيش الشعبي ولكنه

لم يصدر نص أبداً لهذه الاتفاقية ولم يطلع عليها أحد بما في ذلك أعضاء القيادة العليا. وعلى كل حال، نتيجة لتلك الإتفاقية فقد تم تعيين قائد أنيانيا-٢، غردون كونق شول، كقائد في الجيش الشعبي وعضواً مناوباً في القيادة العليا وتم تكليفه قائداً لمنطقة الناصر ومايوت. أما نائبه إستيفن دول شول فقد عين في رتبة قائد في الجيش الشعبي (اول من يحمل هذه الرتبة من خارج عضوية القيادة العليا). حوالي (١٥) ضابطاً من أنيانيا-٢ تم تقييمهم وضمهم الى صفوف الجيش الشعبي في رتبة قائد مناوب. ما عدا هذا العدد القليل فإن بقية ضباط أنيانيا-٢ لم يتم تقييمهم وضمهم في رتب الجيش الشعبي وظلوا يحملون الرتب القديمة التي كانت لديهم والتي هي الرتب التقليدية مثل رائد ومقدم وعقيد..إلخ. كان قد تم تشكيل لجنة مشتركة لاستيعاب ضباط أنيانيا-٢ في مايو ولكنها لم تجتمع أبداً حيث أن أعضاءها متواجدون في اماكن متفرقة، بعضهم في منطقة اصوصا في الشمال، وآخرين في الإستوائية في الجنوب وبعضهم في نقاط بين المنطقتين. في تلك المحطات التي مررنا بها شاهدنا توترات ومشاكل تنشب بين ضباط أنيانيا-٢ على كيفية تحديد أقدمية أولئك الذين تم إستيعابهم واولئك الذين كانوا أعلى منهم رتبة في أنيانيا-٢ ولكن لم يتم إستيعابهم بعد في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهم يلومون قيادة الجيش الشعبي على ذلك.

في جوكمير قابلت القائد غردون كونق شول، والقائد إستيفن دول شول وعدد من ضباطهم. ناقشنا بعض المشاكل بما في ذلك الضغط المتزايد عليهم من ضباط أنيانيا-٢ لتسريع عملية الاستيعاب أو التوحيد. وجدت نفس الشعور عند النقيب مايكل مانيون أنيانق (تمت ترقيته في ديسمبر ١٩٨٧م) والذي أوجزني بتفاصيل أكثر عن هذا الأمر ومواضيع أخرى.

وصلنا بلفام في ٣٠ يوليو وفي اليوم التالي اخذتني هلكوبتر إلى قمبيلا. هناك قابلت الرئيس وليام نيون وسلفا كير. الأخير كان رئيس اللجنة المشتركة لتوحيد ضباط أنيانيا-٢ في رتب الجيش الشعبي. تبادلنا التحايا مع بعض وتجاذبنا أطراف الحديث لمدة طويلة. بعد ذلك قدمت إيجازا لثلاثتهم عن الوضع الذي رأيته لتوي فيما يختص بالاستيعاب وأضفت بأن عملية الوحدة كلها قد تتفكك إذا لم تبدأ اللجنة عملها في أقرب وقت ممكن. إقترحت بأن يتم إستبدال أعضاء اللجنة البعيدين بضباط من مناطق قريبة. كانت الدهشة واضحة على وجوههم عن مدى الشعور في صفوف أنيانيا-٢ وقبلوا بالاقتراح ومضوا قدما في إقتراح الأسماء. عندما إقترحت النقيب مايكل مانيون عضواً إعترض وليم بشدة. أصريت على موقفي موضحا بأنني مندهش لماذا لم يكن في اللجنة منذ البداية إذا أخذنا في الاعتبار دوره المتميز في بدء عملية السلام بين الجيش الشعبي وأنانيا-٢ وما تبعه من مجهودات. واصل وليم إعتراضه بدون إبداء اي أسباب. لم

يوضح الاثنان الآخران موقفهما من إقتراحي وعليه فضلت الصمت ربما لديهم تحفظات على الضابط المعني لا أعرفها.

قدموا بعض الاسماء في الحال وأصدرت تعليمات للقائد سلفا كير لبدء عمله. الأشخاص الذين أضيفت أسماؤهم كانوا في إيتانق. بعد ذلك عدنا للحديث غير الرسمي. عند الساعة العاشرة ليلا وبعد أن غادر الاثنان أصبح الرئيس جاهزا لابلاغي بموضوع رحلتي إليه.

بدأ الرئيس بتأكيد أن هذا هو موسم الخريف وعليه فإن نشاط العدو سوف يكون في أدنى حالاته ولهذا السبب فقد قرر الاستفادة مني في بعض الأمور المهمة والتي ستنتهي في أو قبل ديسمبر حتى يمكنني الرجوع إلى منطقة شمال أعالي النيل في وقت مناسب قبل موسم الجفاف. واصل الرئيس حديثه بأن السبب الأساسي لإستدعائي هو النظر في قضايا الذين تم إعتقالهم من أعضاء القيادة العليا، كاربينو وأروك والضباط المحبوسين معهم. قال إن هذا ضروري لإسكات الدعاية السلبية في إيتانق وغيرها بأننا نحبس الناس بدون محاكمة. تابع قائلا بأن التحقيق في قضية كاربينو ومن معه من الضباط قد إكتمل ولكن التحقيق في قضية أروك والذين معه قد بدأ وسيحتاج إلى بعض الوقت لإكماله، ربما شهر تقريبا. وواصل الرئيس إنه في تلك الأثناء ولحين إنتهاء سير التحقيقات سوف أقود وفداً من الحركة لإجراء محادثات مع الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي طلب الإجتماع بالحركة في أغسطس. وإنه أثناء تواجدي في أديس أبابا وجهني الرئيس بأن أساعد في تنظيم مكتب الحركة هناك مضيفا بأن دينق «ملتزم ولكنه كسول»!

يبدو أن أمامي عملا كبيراً ينتظر. شكرت الرئيس لتفكيره عن قضية المعتقلين فمن حيث المبدأ يجب أن تأخذ العدالة مجراها حتى تتطابق أفعالنا مع أقوالنا بأننا حركة شعبية ثورية تحارب ضد الظلم والقهر وكبت الحريات. أكدت له بأنني سوف أحاول قصارى جهدي لأداء هذه المهمة وغيرها من الأمور الأخرى التي ذكرها. أنهيت حديثي بتذكيره بأنني قضيت في المنطقة أقل من سنة وأنني أحتاج إلى فترة لتثبيت الأساس الذي بدأته. كان الوقت قد شارف منتصف الليل وأنتهى إجتماعنا وتم إصطحابي إلى المكان الذي سوف أقضي فيه الليلة.

في الصباح التالي أوجزت له عن المنطقة وقدمت له نسخة من أوراق التسليم والتسلم التي وقعنا عليها أنا والقائد مارتن مانييل أيويل. بعد ذلك أصدر تعليمات لإيجاد عربة لي للذهاب إلى أديس أبابا بأسرع فرصة ممكنة. بعد ذلك ذهبت معه ووليم نون وسلفا كير للمطار حيث سيغادر على طائرة مروحية إلي مكان آخر. من هناك غادرت إلى إيتانق في العربة التي خصصت لي.

في إيتانق قابلت عدداً كبيراً من الضباط وكالعادة تناقشنا في شؤون الحركة بصورة عامة. لاحظت الضيق والتبرم من طريقة كلامهم. هناك شخص واحد على كل حال لم يخف مشاعره

تجاه الرئيس وهو القائد المناوب ألفرد لادو قوره. تقابلنا لوحدنا في إحدى الغرف في مجمع القائد وليم نون في إيتانق. قال بأنه الآن مقتنع بأن الرجل {قرنق} لم يكن كما يدعي هو بأنه ماركسي وإنما قبلي فقط وإن لغته الناعمة لن تخدع أحداً أبداً. وواصل حديثه بأن الرئيس خان كل ما كان يؤمن به عندما أطلق أباطرة حربه على الضباط التقدميين. عندما أخبرته بما قاله لي الرئيس عن مهمتي وبأنني سوف أعود إلى شمال أعالي النيل قبل نهاية العام نصحني بأن أكون حذراً معه وبتأكيد قاطع أضاف بأنني سوف لن أر منطقة شمال أعالي النيل مرة أخرى مختتماً قوله بأن النجاح في تنفيذ المهام والتكليفات قد أصبح مشكلة بالنسبة للرئيس. وأكمل حديثه بأنه ألقى به في إيتانق وأُلحق مع القائد وليم نيون ولكنه لا يشك أبداً بأن هذا الإجراء ما هو إلا تمهيد لحبسه. بعد ذلك تناقشنا في بعض الأمور المهمة قبل أن نفترق.

غادرت إيتانق إلى أديس أبابا في الصباح الباكر من الثاني من أغسطس عام ١٩٨٨ على العربة التي رتبها لي الرئيس ووصلت في مساء نفس اليوم. قابلت زوجتي لأول مرة منذ مارس ١٩٨٧ وكانت فرصة جميلة أن نكون معاً مرة أخرى بعد طول فراق. قابلت أيضاً الأصدقاء الأخرين في أديس أبابا، بعد ذلك بدأت الإعداد للإجتماع المتوقع مع وفد الحزب الإتحادي الديمقراطي.

الفصل السادس

مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية، مفوضية تنظيم الإنتاج والخدمات ورعاية شريان الحياة

اللقاء مع الحزب الاتحادي الديمقراطي:

إجتماعنا مع الحزب الاتحادي الديمقراطي هو أول إجتماع يُعقد بين الحزب والحركة الشعبية لتحرير السودان منذ الاطاحة بنميري.

الجدير بالذكر أن الحزب الإتحادي الديمقراطي كان عضواً في التجمع الوطني لانقاذ البلاد ولكنه انسحب تحت ضغط دعاية الجبهة الاسلامية القومية والتي صورت التجمع الوطني لانقاذ البلاد على أنه يقع تحت سيطرة الشيوعيين ويعارضون تطبيق الدستور الاسلامي في السودان. وعلى هذا الأساس فإنه لم يشارك في مؤتمر كوكادام وعبّر عن رفضه الكامل لإعلان كوكادام الموقع في مارس ١٩٨٦م. كان وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي عالي المستوى إذ يقود الوفد السيد سيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للحزب ووزير الداخلية، وعضوية السيد محمد توفيق أحمد وزير الثقافة والاعلام، والفريق (م) يوسف أحمد يوسف، والسيد عبد الحكم طيفور، عضو الجمعية التأسيسية. كان وفد الحركة بقيادتي ويضم القائد العناوب دينق ألور كول، والنقيب نيال دينق نيال، والنقيب إدوارد أبيي لينو والنقيب عبد العزيز آدم الحلو. كنت على معرفة جيدة مع السيد سيد أحمد الحسين وكل أعضاء وفده وعليه لم أكن غريباً عليهم أو هم بالنسبة لي. رغم هذه الحقيقة، على كل حال لم تكن المحادثات سهلة بالمرة.

منذ البداية إكتشف وفدنا حساسية الحزب الاتحادي الديمقراطي تجاه إعلان كوكا دام. فالحزب لا يرغب سماع أي إشارة له، ولم نكن في حاجة لشحذ عقولنا لمعرفة السبب. الحزب الاتحادي الديمقراطي كان يريد أن يتوصل إلى إتفاقية معنا تبدو جديدة أو توصف هكذا حتى يتحصلوا على كسب سياسي لكونهم قد فتحوا مسارات جديدة نحو تحقيق السلام في البلاد. راعينا ذلك التوجه وعليه طرحنا كل نصوص إعلان كوكا دام بدون ذكر الاسم. كذلك لاحظ وفدنا تردد وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي في توقيع أي بيان مشترك عن المحادثات، كانوا يريدون أن يقوم بهذا الدور السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم طائفة الختمية وراعي الحزب. فهم محتاجون لنفوذه الديني لدرء الاتهامات المتوقعة لهم بالردة من جانب الجبهة الاسلامية القومية والإسلاميين المتشددين الأخرين حال التوصل إلى إتفاقية مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. لم يخف رئيس وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي من إزدرائه للصادق المهدي وشخصيته المتقلبة.

معظم المفاوضات تمت في هذه الجولة الأولى من المحادثات والنص الذي تمت الموافقة عليه في هذه الجولة لم يكن يختلف كثيراً عن الوثيقة النهائية التي تم التوقيع عليها في نوفمبر تحت مسمى «المبادرة السودانية للسلام». إنفض الاجتماع من أجل أن يتشاور كل طرف مع رؤسائه وإتفقنا على أن نجتمع مرة أخرى في ١٥ أكتوبر ١٩٨٨م.

في سبتمبر غادرت أديس ومعي عضوين من وفدي، النقيب إدوارد لينو والنقيب عبد العزيز آدم الحلو، وذلك للذهاب وإيجاز الرئيس عن الجولة الأولى من المفاوضات مع الحزب الاتحادي الديمقراطي . في ذلك الوقت كان في الاستوائية. أخذنا عربة إلى معسكر ديما للاجئين ومنه كان يفترض أن نحصل على عربة الجيش الشعبي لتحرير السودان لتقلنا الى حيث يوجد الرئيس. كان قائد المعسكر هو القائد المناوب جيمس هوث ماي والذي كان أيضاً عضواً في لجنة التحقيق التي شكلها الرئيس للتحقيق مع عضوي القيادة العليا تحت الحبس والضباط المعتقلين معهما. كان القائد المناوب مارتن موين رئيس لجنة التحقيق هناك أيضاً.

في مناقشاتي معهما أبلغاني بانه ليس لديهم صلاحيات للتحقيق مع القائد كاربينو والقائد أروك ولكن للتحقيق فقط مع الضباط الأخرين وأن اللجنة التي عليها التحقيق مع الضباط المشتركين مع القائد أروك لم تجتمع بعد حيث أن أعضاءها موزعون في اماكن بعيدة عن بعض، مثل القائد المناوب غاليرو مودي هورنيانق في الاستوائية والتي سوف أذهب اليها. طلبوا مني المساعدة في أن يحضر غاليرو بسرعة.

مكثنا حوالي أسبوع في ديما في إنتظار العربة ولكن لم يكن هناك ما يوحي بوصولها إلينا. في النهاية أرسل الرئيس تعليمات لنا بالسير على الأقدام إلى رعد التي تقع على نهر يحمل هذا الاسم. ويُشكل نهر رعد الحدود بين إثيوبيا والسودان. مشينا فعلاً الى رعد وهناك قابلت القائد المناوب غاليريو وعدداً من الضباط في إنتظار عربة لتقلهم الى ديما. تبادلنا معهم أطراف الحديث وأوصلت الى غاليرو رسالة مارتن موين. في اليوم التالي غادر القائد المناوب غاليرو ومن معه من الضباط الى ديما مشياً على الأقدام.

وأخيراً وصلت عربة الى رعد وكان الطريق وعراً إلى أن وصلنا إلى حيث يوجد الرئيس. كان هو والضباط الذين معه يحضّرون للقيام بهجوم على حامية العدو في كيالا. في اليوم التالي لوصولنا تم إستدعاء كل الضباط لمناقشة «تربيزة رملة»، للخطة وكيفية تنفيذ الهجوم على الحامية. حضرنا كلنا الاجتماع وساهمنا في المناقشة. كل هذا كان إجراء عسكرياً عادياً. لكن الجديد في الأمر هو أن الرئيس خرجت منه إفادة أسمعها لأول مرة في ذلك الجمع. فقد قال أن هدف تلك العملية المعينة هو الاستيلاء على كيالا كجزء من استراتيجية الحركة للإستيلاء على أراضي جنوب السودان التي تقع شرق النيل (بحر الجبل) وجنوب نهر السوباط ثم إعلان حكومة بعد ذلك. الحدود الاثيوبية شرقاً والحدود الكينية واليوغندية الى الجنوب هي الحدود الأخرى لهذه الرقعة. بصفتي عضواً في القيادة العليا لم أكن أعرف عن أي قرار للجيش الشعبي لتحرير

السودان لتشكيل حكومة في أي مرحلة من مراحل النضال.ولكن بما أن الإفادة صدرت من الرئيس نفسه أمام أكثر من ثلاثين ضابطاً فلا بد من تصديقها.

قمت أنا وزملائي بإيجاز الرئيس عن محادثاتنا مع وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي وأوضحنا له نقاط الإختلاف وكذلك التعابير المقبولة لديهم للوصول لحلول وسط. بالاضافة الى ذلك طلبت منه إرسال ملخص هذه النقاط للأعضاء الأخرين في القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة ليبعثوا بوجهات نظرهم حتى يتمكن إعضاء الوفد من أخذها في الاعتبار في الجولة التالية من المفاوضات. ابدى الرئيس تعليقات وملاحظات قمنا بتدوينها.

الجولة الثانية من المحادثات مع الحزب الاتحادي الديمقراطي:

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات مع الحزب الاتحادي الديمقراطي في الخامس عشر من اكتوبر. حضر وفدنا بنفس مشروع الاتفاق الذي تم الاتفاق عليه في أغسطس، ولكن وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي سعى لإجراء بعض التعديلات. حسب قولهم تفاكروا مع رئيس الوزراء حتى يكون مشاركاً منذ البداية، وعليه كان من الضروري تضمين بعض ملاحظاته. كان موقفنا هو أنه رغم اننا نريد بشدة اجماع الحكومة فيما يختص بهذا الموضوع فإن الصادق المهدي وحزبه ملتزمون باعلان كوكا دام، وعندما قابل قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان الصادق المهدي في ٨٦/٧/٣١، كان عذر الأخير لعدم مقدرة حزبه لتنفيذ الاعلان هو أن الحزب الاتحادي الديمقراطي، شريكه في الحكومة، لم يكن جزءاً من عملية السلام تلك. ذكّرنا وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي بانه لو جاء تعليق الصادق في يوليو لكان صحيحاً، ولكن الوضع الأن قد تغير حيث ان الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة يتفاوضان الأن لاحلال السلام. أصبحنا الآن على إستعداد لمناقشة اي موضوع في الاطار الذي تم الاتفاق عليه من قبل.

في نهاية هذه الجولة رجع وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي والسعادة تغمرهم فقد نجحوا في إثبات ذكر إسم الحزب بصفة خاصة في مشروع الاتفاقية. بالاضافة إلى ذلك فقد أقنعوا الحركة للموافقة على «تجميد» بدلاً من «إلغاء» قوانين الشريعة «قوانين سبتمبر». وأخيراً وليس آخراً تم تسمية الاتفاقية «مبادرة» وليس «كوكا دام الثانية» أو تعديل لها كما أرادوا بالضبط منذ بداية المحادثات. وفي النهاية إتفق الطرفان على أن يجتمع قائد الحركة وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي في أديس أبابا في الاسبوع الاول من نوفمبر للتوقيع على الاتفاقية التي تم التوصل اليها.

التوقيع على مبادرة السلام السودانية:

وصل رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والقائد العام، الدكتور جون قرنق إلى أديس أبابا قبل بضعة أيام من التاريخ المحدد. حضر معه القائد سلفا كير. وصل أيضاً القائد يوسف كوة مكي، والذي كان في جولة في غرب إفريقيا. وكان هناك نشاط مشهود من جانب الخرطوم، إذ تقاطر للعاصمة الاثيوبية قادة التجمع الوطني والحزب الاتحادي الديمقراطي والصحفيين لحضور هذا الحدث المهم عن قرب.

دعا الدكتور جون قرنق لاجتماع لوفدنا شمل الذين وصلوا أخيراً بهدف الاتفاق على استراتيجية للاجتماع الاول مع السيد محمد عثمان الميرغني. إفتتح الرئيس الإجتماع بقراءة مشروع الاتفاقية وذكر بأن الوفد تشاور معه في سبتمبر، وإنه قام بإرسال محتويات ما تم الاتفاق عليه في الجولة الأولى من المحادثات بجهاز الاتصال إلى أعضاء القيادة العليا للتعليق، ولكنه لم يستلم أي رد في هذا الخصوص. في الحقيقة فان البرقية رقم ٢٠٩/١٠/٨٨ من الرئيس لاعضاء القيادة العليا عن مسودة إتفاقية الحركة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي لم تُرسل في سبتمبر ولكن أرسلت في ١٩٨٨/١٠/٢٢م، وعليه فان عدم الرد عليها في ذلك الوقت لا يدعو للدهشة بتاتاً. بعد ذلك دعا الحضور لابداء آرائهم حول المشروع.

كان أول المتحدثين هو الدكتور جستن ياج اروب، السكرتير العام للمنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل ومقرها نيروبي. لم يكن عضواً في الوفد الذي أجرى المحادثات مع الحزب الاتحادي الديمقراطي حيث أبدى تبرماً واضحاً عندما كان الرئيس يقدم إيجازاً للمجتمعين. اشار جستن الى ان المشروع الذي يجرى نقاشه ليس مطابقاً لاعلان كوكادام. بعد ذلك انتقد الوفد على موافقته على تجميد قوانين الشريعة بدلاً من إلغائها حسب ما ورد في إعلان كوكادام. وختم حديثه بالقول بأن الحركة بصدد عقد صفقة في غير صالحها اذا وقعت على هذه الوثيقة.

أخذت الفرصة لتقليل مخاوف الدكتور جستن ياج أروب.

أولاً: خاطبت الاجتماع وتحدثت عن ديناميكية الأوضاع السياسية وانها لا يمكن أن تتجمد ابداً، وأن إعلان كوكا دام تم التوقيع عليه قبل ٣٢ شهراً في ظروف محلية وإقليمية وعالمية مختلفة ولا يمكن توقع ان يكون اتفاقاً نموذجياً صالح لكل الاوقات. وإنه في حكم التعجيز أن تتوقع الحركة من أي مجموعة سياسية تريد أن تتفاوض معها التوقيع فقط على اعلان كوكا دام.

ثانياً: قدمت شرحاً وافياً لخلفية المحادثات والسبب الذي ادى وفد الحركة للموافقة على مشروع الاتفاق المطروح للمناقشة.أكدت لهم بأن المشروع لا يختلف كثيراً في محتواه عن إعلان كوكا دام. وفيما يختص بتجميد الحدود بدلاً من إلغائها في القانون الجنائي فقد بينت لهم انه من الناحية

القانونية فان تجميد اي قانون أو إلغائه يتطلب نفس الاجراءات حيث من المطلوب قرار برلماني والذي يجب أن يشمل سن القانون البديل له حتى لا يكون هناك فراغ قانوني. ولكن من الناحية السياسية فانه من المفيد إستعمال كلمة «تجميد» حيث أن وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي يفضل ذلك. ذكرت لهم بأنه في أي مفاوضات جادة يجب ان يكون الشخص واعياً لمصالح الطرف الآخر وأن كل عملية التفاوض الغرض منها الوصول الى إتفاقية يشعر كل طرف فيها بانها تخدم مصالحه. واصلت حديثي قائلاً: ان الوفد بذل أفضل جهد ممكن في الظروف الحالية وإختتمت حديثي ذاكراً لهم إن الاتفاقية في نظري خطوة تاريخية وستغير من الموازين السياسية في السودان دون شك.

تكلم إثنان أو ثلاثة آخرون كان حديث كل منهم مسانداً لما قلت. رفع دكتور جستن يده مرة اخرى طالباً الحديث ولكن الرئيس تدخل بحزم وقال إن المناقشات كانت مفيدة وان الاجتماع يجب ان يختتم. انهى الرئيس حديثه بأن مشروع الاتفاق مرضي بالنسبة للحركة وانه سوف يقوم بالتوقيع عليه وأنه يجب تقديم تهنئة للوفد على أداء هذه المهمة خير قيام. وهكذا أصبح الوضع مهيأ لمناسبة تاريخية.

وصل السيد محمد عثمان الميرغني ووفده الى أديس أبابا ولكن وصولهم لم يكن بدون مشاكل. في الليلة السابقة لسفره الى اديس هاجم مسلحون منزله ولم تعرف هوية المهاجمين ولكن كان يعتقد بانهم من مؤيدي الجبهة الاسلامية القومية. ومن الواضح بان المقصود بهذا هو التخويف والتهديد. وفي نفس المنحى قامت صحيفة يومية سياسية في الخرطوم تسيطر عليها الجبهة الاسلامية القومية بنشر النص الكامل لمشروع الاتفاقية التي سوف يتم التوقيع عليها. لم يُعرف على وجه التأكيد كيف تسربت هذه الوثيقة إلى الجبهة الإسلامية القومية. أثرت الأمر مع السيد سيد احمد الحسين وكل ما قاله إنه قد يكون التسرب تم عن طريق مشاوراتهم مع السيد الصادق المهدي والذي كان وقتها مقرباً من الجبهة الاسلامية القومية والتي كانت شريكاً له في الحكومة الائتلافية.

على الرغم من أن السيد محمد عثمان الميرغني لم يتردد في الذهاب الى أديس أبابا الا أن أساليب الجبهة في التخويف ظهر تأثيرها على وفد الحزب في أديس أبابا. وما كان مفترضاً ان يكون فقط احتفال التوقيع تحول الى جولة جديدة من المفاوضات مما أثار دهشة كبيرة في جانب الحركة. بدأ الحزب الإتحادي الديمقراطي إعادة مناقشة مشروع الاتفاقية وقد إستمر هذا الأمر لعدة أيام متواصلة.

كان على القائد سلفا كير وأنا أن نغادر أديس أبابا في رحلة تم الترتيب لها مسبقاً لزيارة عدد من الأقطار الأفريقية. غادرنا وما زال الجانبان يتفاوضان، وعندما تم التوقيع على «مبادرة السلام السودانية» اخيراً في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م، كنت في اكرا في غانا. لم أكن مسروراً بانني لم أستطع المشاركة في العملية حتى نهايتها ولكنني سعدت كثيراً لأن جانبنا أصر على موقفه بالالتزام بالمشروع الاصلي. كانت هناك بعض الاضافات البسيطة المتعلقة بالترتيبات الاجرائية المؤدية الى عقد المؤتمر الدستوري ولكن هذه لم تؤثر على جوهر محتويات الوثيقة.

رحلتي الرسمية ومدتها شهرين اختنتي الى أكرا، برازفيل، هراري، لوساكا، مابوتو، قابروني، هراري (مرة أخرى)، أديس أبابا. وصلت الى مطار أديس في ٤ يناير ١٩٨٩م. فقط في أكرا كان وفدنا يتكون من نحن الاثنين الذين تحركنا من أديس أبابا. في برازفيل، انضم الينا القائد المناوب إليجا ملوك أليق، ممثلنا في الكنغو. اما بقية الرحلة فقد رافقنا فيها د. برنابا مريال بنجامين ممثلنا في جنوب افريقيا.

في هذه الرحلة قابلنا الرؤساء: دينيس ساسو نقويسو رئيس الكنغو، كينيث كاوندا رئيس زامبيا، روبرت موجابي رئيس زمبابوي وجواكيم شيزانو رئيس موزمبيق.

كانت طريقة سير الاجتماعات في هذه الرحلة واحدة. يسلم رئيس الوفد الرسالة للرئيس المعين ثم يطلب مني أن أشرح موقفنا حول المواضيع المثارة في الرسالة.

مهمة جديدة:

تميز عام ١٩٨٨م بفيضانات عالية. بالرغم من هذه الحقيقة كان من المتوقع إمكانية تحرك العربات والشاحنات الثقيلة في الأسبوع الأول من فبراير ١٩٨٩م. حسب الايجاز الذي قدمه لي الرئيس في قمبيلا قبل حضوري إلى أديس أبابا، من المفترض أن أعود إلى منطقة شمال أعالي النيل قبل بداية فصل الجفاف. فاذا كان عليّ الوصول في ذلك الوقت يجب أن ابدأ التحرك منذ حوالي منتصف يناير ١٩٨٩م. لم يحدث ذلك فقد كان للرئيس أفكار أخرى.

نعيد إلى الأذهان أن السبب الرئيسي لاستدعائي من الميدان هو النظر في قضايا حبس عضويْ القيادة العليا: كاربينو وأروك. سألت الرئيس مرتين عن تقدم التحريات (المرة الاولى بالقرب من كيالا في سبتمبر والمرة الثانية قبل فترة قليلة من اجتماعاته مع راعي الحزب الاتحادي الديمقراطي في نوفمبر). في كلتا الحالتين لاحظت عدم رغبته في مناقشة هذا الموضوع.وعليه فقد فضلت الانتظار وكان هذا نهاية الامر. المهمة الأخرى التي وكلت اليّ هي تنظيم مكتب الحركة في أديس أبابا. وكانت مهمة سهلة نوعاً ما. في واقع الامر فان أفكاري عن

هذا الموضوع كانت متبلورة بما فيه الكفاية والمتبقي فقط هو القيام بكتابتها. قمت بهذا الأمر بمجرد أن عدت إلى أديس أبابا من الرحلة التي أشرت اليها من قبل.

حتى ذلك الوقت كان مكتب الحركة في أديس أبابا يسمى مكتب الرئيس وكان رئيس المكتب هو مدير مكتب الرئيس. بالنسبة لي فان هذا خطأ في التسمية ويجب ان يُصحح. في المقام الأول لم يكن مكتب الرئيس لانه حقيقة لا يجلس هناك حتى في حالة إقامته لفترات طويلة في أديس أبابا. ثانياً، إن مهام المكتب ليس فيها الكثير من الاعمال المرتبطة مباشرة مع الرئيس، لذلك بدأت بتعريف وتحديد ما يقوم به المكتب من أعمال كخطوة اولى لوضع هيكل تنظيمي له.

من ناحية المهام فإن مكتب أديس أبابا يقوم باعمال التنسيق مع الميدان وأيضاً مع القطر المضيف. بالاضافة الى ذلك فان المكتب مسؤول عن العلاقات الخارجية ويشمل هذا الجانب الاتصالات مع مكاتب الحركة في الخارج، الاتصالات مع الحكومات الاجنبية والمنظمات غير الحكومية والاتصال بالاحزاب والمجموعات السياسية السودانية. وعليه فان التعبير الأنسب هو «العلاقات الخارجية» بدلاً من «العلاقات الأجنبية»، فإذا أخذنا في الاعتبار المهمة المزدوجة للمكتب فان الاسم الذي يطرح نفسه هو تسميته «مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية». وقد تبنيت هذا الاسم. من الناحية التنظيمية رأيت أن يكون على رأس المكتب مدير يليه مباشرة رؤوساء لثلاثة أقسام هي: الادارة والمالية، النشر والتوثيق وإذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان. هناك ضرورة أن يكون لدى المكتب محاسب وصرّاف وهذا يتم لاول مرة منذ إنشائه في عام ١٩٨٤م. والاثنان سوف يكونا تحت شعبة المالية بقسم الادارة والمالية.

أما شعبة الادارة فيقع على كاهلها مسؤولية رعاية كل أعضاء الحركة الموجودين في أديس أبابا لأي سبب من الاسباب والاعمال الكتابية ثم الادارة العامة في المكتب واخيراً فان رئيس قسم الادارة والمالية يكون بحكم منصبه نائباً لمدير مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية.

وكما يوضح الاسم فان قسم النشر والتوثيق هو المسؤول عن أعمال النشر وحفظ الوثائق والمستندات التي تخص الحركة أو ذات علاقة بها. كانت الحركة تصدر نشرة أخبارية والتي من المفترض أن تكون نشرة أسبوعية. بالإضافة الى ذلك كان مخططاً إصدار مجلة شهرية بعنوان «السودان الجديد». هذا ليس بالعمل السهل ويحتاج لفريق متفرغ تفرغاً كاملاً. اذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان بلا شك كان جهازاً مهماً للحركة ويستحق اهتماماً خاصاً.

أكملت عملي وكذلك الهيكل التنظيمي وقدمت التصور المقترح لمكتب أديس أبابا الى الرئيس في يوم الأربعاء الخامس عشر من يناير ١٩٨٩م. بعدها بيومين كان من المقرر أن يغادر الرئيس الى الميدان. وكالعادة ذهبت في اليوم المضروب لمقابلته في منزله حتى أرافقه الى المطار وكذلك

أيضاً للحصول على أي توجيهات منه. قبل المغادرة عندما أصبحنا وحيدين في الغرفة سحب المقترح من ملف كان أمامه وبدأ في كتابة الأسماء في الخانات الموضحة بالهيكل التنظيمي. كتب إسمي في خانة مدير مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية. القائد المناوب دينق الور كوال كرئيس لقسم الادارة والمالية، النقيب مرحوم دوت كرئيس لاذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان والنقيب نيال دينق كرئيس لقسم النشر والتوثيق. بعد ذلك سلمني الورقة. لم أعرف ماذا اقول!

أولاً: كنت أتوقع مناقشة الأفكار التي قدمتها في المقترح. ثانياً: إذا كان المقترح قد تمت الموافقة عليه كما هو، فانني كنت أتوقع التشاور معي عمن أراه يصلح في أداء المهام المقترحة، على الاقل الحلقة أو المجموعة التي تلي المدير. ثالثاً والأهم كنت أتوقع من الرئيس أن يعطيني فكرة أو إيجاز عن السبب في إعطائي المهمة الجديدة خاصة إنه سبق أن وعدني بانني سوف أعود الى منطقة شمال أعالي النيل مع بداية فصل الجفاف. وحسب تجربتي معه بخصوص موضوع التحقيقات، فلم أر أي داعي للسؤال. لقد صدق ما قاله الرفيق الفريد لادو على كل حال!

هكذا أصبحت أول (وكذلك آخر) مدير لمكتب التنسيق والعلاقات الخارجية في ١٧ يناير ١٩٨٩م. إجتمعت بموظفي المكتب في يوم الاثنين العشرين من الشهر نفسه، وشرحت لهم الهيكل الجديد للمكتب وما أتوقعه من كل شخص منهم مشدداً على التعاون حيث إنه مفتاح النجاح لأي عمل جماعي. مكثت في هذه المهمة حتى ٦ يناير ١٩٩٠م. طيلة هذه الفترة كانت المدة التي مكثتها في أديس أبابا مجرد ٢٦ يوماً. وفي مرة من المرات منذ ١٧ مارس ١٩٨٩م كنت خارج أديس أبابا لمدة ثلاثة أشهر متتالية.

ورشة عمل أمبو:

شغلت ورشة العمل التي تم عقدها في امبو باثيوبيا، من ٤ فبراير ١٩٨٩م وسائل الاعلام في السودان لسبب اساسي اوحد وهو رد الفعل السالب الذي أظهرته حكومة الصادق المهدي نحوها بما في ذلك الاجراءات التي إتخذتها ضد الذين شاركوا فيها من الخرطوم. هذا القول لا يقلل بأي حال من الاحوال من أهمية ورشة العمل هذه والمواضيع التي نوقشت فيها. بكل المقاييس كانت انجازاً رائعاً وعظيماً لكل من شارك في التحضير لها وكانت نصراً كبيراً لدبلوماسية الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبكل نزاهة، ما كان من الممكن عقد ورشة العمل بدون تعاون الحركة الشعبية لتحرير السودان.

برزت فكرة عقد مثل هذا الاجتماع وسط التجمع النقابي في أوائل عام ١٩٨٨م. أوكلت مهمة مناقشة الفكرة مع الحركة للدكتور الواثق كمير المحاضر بجامعة الخرطوم والعضو في نقابة أساتذة جامعة الخرطوم. عندما قابلته في أواخر ١٩٨٨م كان د. الواثق في غاية الاحباط حيث

أخبرني بأنه قابل دكتور جون قرنق بخصوص هذا الموضوع وأن الأخير رحب بالفكرة ووجه دينق ألور في حضرته (الواثق) لعمل الترتيبات اللازمة لعقد اللقاء. لم يعمل دينق ألور أي شيء إطلاقاً وكان يتفادى مناقشة الموضوع. السبب الثاني لشعور د. الواثق بالاحباط هو موقف الحزب الشيوعي السوداني من مثل هذا اللقاء. كان الحزب مصمماً على انه سوف لن يشارك في أي إجتماع يفهم منه على أنه منبر لليسار.

بعد أن إستوثقت من الحقائق من الدكتور جون قرنق اكدت لدكتور الواثق كمير بأن الحركة تساند هذه الفكرة وإنني شخصياً سوف أتولى مسؤولية التحضير لهذا اللقاء. هناك وفي حينه كتبت خطاباً رسمياً للسكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني أدعو فيه الحزب للمشاركة في السمنار المرتقب. ذكرت في الخطاب بأننا نتطلع للاستفادة من التجربة السياسية الثرة التي تجمعت لدى الحزب في أربعين سنة من النضال. سلمت الخطاب لدكتور الواثق كمير ليحمله شخصياً للسيد محمد إبراهيم نقد أو التيجاني الطيب بابكر. أكيد وصل الخطاب ولكن الحزب إختار أن يظل بعيداً على كل حال.

بخلاف مباركة الرئيس، فان كل القرارات الخاصة بالتحضير لورشة العمل بأمبو وعقدها كانت قد صدرت مني. لقد قمت باعداد الورقة التي قدمتها الحركة في ورشة العمل عن السودان الجديد. وقد أعطيت الأفكار والنقاط للنقيب نيال دينق نيال ليقوم بكتابتها. كنت على إتصال مستمر مع التجمع الوطني لانقاذ البلاد في الخرطوم عن طريق د. الواثق وقد تم الاتفاق على تاريخ عقد اللقاء من قبل الجانبين.

استمرت ورشة عمل أمبو لمدة أربعة أيام وشارك فيها أكثر من ثلاثين مشاركاً ويشمل ذلك ممثلي الحركة والمهنيين والنقابات والاكاديميين والسياسيين. المشاركون من الخرطوم رجعوا جواً في ٩ فبراير ١٩٨٩م. بمجرد وصولهم لمطار الخرطوم تم إعتقالهم وإستجوابهم وزُج بهم في السجن بأوامر من وزير الداخلية، مبارك عبد الله الفاضل. لم يكتف الوزير بذلك الحد، بل خاطب الجمعية التأسيسية وإتهمهم بالخيانة العظمى مستغلاً حصانته البرلمانية للتشكيك بدون مساءلة في وطنية هؤلاء الوطنيين. كل هذا الضجيج بلا سبب سوى أنهم اجتمعوا بالحركة! في أقل من ستة اشهر من ذلك التاريخ، ومعنوياته متدنية، إن مبارك الفاضل المترفع لم يقابل الحركة فحسب بل وقع معها على إتفاق استراتيجي لاسقاط النظام في الخرطوم كما سنرى في الفصل السابع. هذا يحكي الكثير عن كيف أن أمور البلاد قد آلت إلى خراب.

ندوة بيرجن:

في ٢١ فبراير ١٩٨٩م غادرت أديس إلى بيرجن، بالنرويج لحضور سمنار ينظمه مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرجن. كانت مسؤولية تنظيم السمنار بيد البروفيسور عبد الغفار محمد أحمد ود. قونار سوربو. دعيت للسمنار أحزاب رئيسية في السودان للمشاركة. مثلت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. الآخرون الذين حضروا هم بروفيسور حماد عمر بقادي ممثل حزب الأمة، الفريق (م) يوسف أحمد يوسف ممثلاً للحزب الاتحادي الديمقراطي، د. علي الحاج محمد ممثل الجبهة الاسلامية القومية ، د. هنود أبيا كدوف ممثل إتحاد عام جبال النوبة، السيد إليابا جيمس سرور ممثلاً لحزب الشعب التقدمي، السيد جوزيف أوكيل أبانجو ممثلاً للتجمع السياسي لجنوب السودان، والسيد جوزيف موديستو ممثل الحزب الشيوعي السوداني. كان من ضمن المشاركين غير الحزبيين في السمنار د. فرانسيس دينق، د. محمد أحمد صالح والسيد طه الروبي، القنصل الفخري للنرويج في السودان. كان الحضور من الدول الاسكندنافية كثيفاً. إنعقد السمنار تحت عنوان «إدارة الازمة في السودان: نماذج بديلة للعمل».

لقد إعتبر المنظمون ان الحركة والجبهة الاسلامية القومية هما الأكثر تطرفاً في الآراء. وأعطى د. علي الحاج وشخصي فرصة لمناقشة مباشرة على التلفاز عن مواضيع الحرب والسلام في السودان. حوصر ممثل الجبهة القومية الاسلامية ولم يتمكن من تقديم دفاع متسق للتساؤل حول كيفية تبرير قطع اليد للسرقة والرجم بالحجارة حتى الموت لجريمة الزنا في مجتمع متمدن. وقد ساهم الزي الذي كان يرتديه (عمامة بيضاء وجلباب أبيض) في وسط بيرجن في تعقيد الأمور بالنسبة له. هكذا كسبت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي الجولة.

أصدرت الندوة بياناً مشتركاً حث على ألا يستعمل الطعام كسلاح ودعا الاحزاب للتعاون مع المنظمات العالمية في توصيل الطعام لكل المناطق المتأثرة من القطر. كما حث ايضاً القوى السياسية على التعاون لعقد المؤتمر القومي الدستوري في أقرب فرصة ممكنة والقيام بكل التحضيرات اللازمة لهذه الغاية، بما في ذلك وقف إطلاق النار.

أثناء السمنار سمعنا عن المذكرة التي رفعتها قيادة الجيش لرأس الدولة عن حالة الجيش وما يجب القيام بعمله لاصلاح هذا الوضع مع إنذار مدته أسبوع للاستجابة لمطالبهم. كان الأمر واضحاً بالنسبة لنا في السمنار بأن مثل هذه الخطوة لا يمكن أن تكون أي شيء سوى إنقلاب عسكري لأن الجيش لا يقدم إنذاراً للسلطة السياسية. إلا أن الأحداث برهنت خطأنا.

بعد إنتهاء السمنار، سافرت جواً الى لندن في طريق عودتي الى أديس أبابا والتي وصلتها في ٤ مارس ١٩٨٩م.

عملية شريان الحياة بالسودان:

في عام ١٩٨٨م قام الامين العام للأمم المتحدة خافيير بريز دي كويلار باختيار السيد جيمس بي قرانت، المدير التنفيذي لليونسيف ليكون المسؤول عن تنظيم عملية إغاثة خاصة بالسودان. تم إتخاذ هذا القرار بناءً على تقارير صحفية متكررة (٣) عن فقدان أرواح كثيرة نتيجة للحرب تقدرها بعض المصادر بالنسبة لجنوب السودان بأرقام عالية تصل إلى خمسمائة ألف شخص معظمهم من الأطفال وكبار السن. نظم السيد قرانت مؤتمراً عن هذا الامر يتم عقده في الخرطوم. كان من المقرر أن يحضر المؤتمر ممثلو الامم المتحدة والأقطار المانحة والمنظمات غير الحكومية وحكومة السودان. لم توجه دعوة الى الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان المؤتمر تحت عنوان «المؤتمر العالمي عن الاغاثة العاجلة للسودان» وتم إفتتاحه في ٨ مارس ١٩٨٩م حيث أوضح السيد قرانت بأنه يريد من أطراف النزاع الموافقة على وقف اطلاق النار لفترة ستة أشهر يستفاد منها في تخزين الطعام في مواقع محددة للمحتاجين من السكان.

في ذلك الوقت كان الرئيس في الميدان وتم ابلاغه عن هذه التطورات. قام على الفور بارسال برقية في الثاني من الشهر والتي طلب مني كتابتها في شكل خطاب معنون للسيد قرانت وإرساله بالفاكس إليه في الخرطوم. بعد تحرير الخطاب وطباعته تم إرساله بالفاكس الى الخرطوم في نفس اليوم. أثنى الخطاب على إهتمام المجتمع الدولي ورغبتهم في مساعدة المحتاجين في السودان وأكد أن الحركة سبق أن دعت لتقديم مساعدة إغاثية لتصل الى هؤلاء الناس المحتاجين ولكن كانت الخرطوم غير راغبة في مساعدتهم. وأكد الخطاب ما يلي:

«وعليه نرجو ان نكرر ان الحركة حريصة جداً على البحث عن طرق وأساليب لتخفيف هذا الوضع. ونتمنى ان يخرج هذا المؤتمر بمقترحات ملموسة وعملية حتى يمكن عمل الكثير في فترة الستين يوماً المتبقية من موسم الجفاف. إن الاحتياجات ضخمة والوقت يمضي بسرعة!»

طلب الخطاب من المؤتمر الاهتمام بالوضع في المناطق تحت ادارة الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحديد حجم المساعدة لتلك المناطق حسب حجم السكان فيها وهي تشكل اكثر من ٩٠% من السكان في جنوب السودان. ووعدالخطاب بأن:

«الحركة مستعدة وجاهزة لمناقشة كل ما ذكر اعلاه مع المنظمات والوكالات المجتمعة الآن في الخرطوم اما كمجموعة في مؤتمر شبيه بالمنعقد الآن في الخرطوم أو على إنفراد».

إختتم الخطاب بالتمني أن يكون لدى كل المهتمين الإرادة والاصرار لانجاح هذا العمل الانساني. مهما كان الهدف والغرض الذي رمى اليه د. جون قرنق في ذلك الخطاب، فان ردود الفعل والأحداث التي نتجت أخذته على حين غرة.

حمل السيد جيمس بي قرانت الخطاب محمل الجد وعند إنتهاء المؤتمر في الخرطوم سافر جواً الى أديس أبابا لمناقشة الموضوع كما وعد الخطاب. قابلت السيد قرانت في ١٠ مارس ١٩٨٩م في فندق قيون في أديس أبابا يرافقني إثنين من مساعديّ. كان ذلك أول لقاء لي معه وقد خرجت بانطباع أن له قدرات اتصال من الطراز الاول وإنه يُحب ما يقوم به من عمل. بدأ السيد قرانت الاجتماع بحديث مختصر لنا عن المداولات في المؤتمر وأضاف بشيء من السعادة بان خطاب د. جون قرنق تم إستقباله بالترحيب داخل المؤتمر. وإعتذر عن أنهم لم يكونوا يتوقعون صعوبة التحضير لهذا المؤتمر. واخيراً قام بتحديد المواضيع التي يريد موافقة الحركة عليها. بخلاف وقف إطلاق النار لفترة ستة أشهر لتسهيل عمل الاغاثة، فقد كان هناك تصور لعملية إغاثة ضخمة جداً في خلال هذه الفترة يصل فيها الغذاء الى جنوب السودان براً وجواً وعن طريق النهر من عبر حدود الدول المجاورة. اثيوبيا، كينيا، ويوغندا. أعطيت ردي الابتدائي للسيد قرانت ولكني وعدته بانني سوف أنقل ما دار في مناقشتنا إلى الرئيس حتى يمكن تحديد موقف نهائي حول هذا الموضوع. وإتفقنا على أن نجتمع مرة اخرى.

نقلت للدكتور جون قرنق ما دار في إجتماعي مع السيد قرانت. رفض رفضاً قاطعاً أي وقف لاطلاق النار لأي فترة زمنية ولكن وجهني بالاستمرار في مواصلة الحوار فيما يختص بعملية الاغاثة المقترحة. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تأمين موافقة الدول المجاورة عن طريق الامم المتحدة لضمان نجاح أي عملية عبر حدود هذه الدول. كنت أرى بأن أمامي مهمة مستحيلة ولكني قبلت التحدي.

أبلغت السيد قرانت وسفارة الولايات المتحدة بان الحركة ليست مستعدة لوقف اطلاق النار ولكنها على إستعداد للبحث عن سبل اخرى او بدائل حيث ان السكان المستهدفين هم شعبنا وانه ليسرنا ان تتم مساعدتهم. منذ ذلك التاريخ دخلنا في سلسلة إجتماعات مع موظفي السفارة الاميركية بقيادة السيد بوب فريزر نائب رئيس البعثة في السفارة للبحث عن تلك البدائل. في المرحلة النهائية انضمت السيدة جوليا تافت الى المحادثات وهي موظفة كبيرة في المكتب الاميركي للمساعدة في الكوارث الخارجية في واشنطون. وقد كانت شخصية ذكية، بلا تكلف وحازمة. لم تتقيد بالرسميات ولكنها تختار كلماتها بحرص، ولقد تركت انطباعاً طيباً عليّ.

العقبة التي كان علينا تجاوزها هي كيفية القيام بالعملية بدون وقف اطلاق النار. في النهاية قدمت اقتراحاً بانه اذا كان من الممكن تحديد الطرق التي سوف تستعمل في توصيل الاغاثة المتوقعة فمن الممكن للحركة أن تنظر في وقف إطلاق نار محدود على طول تلك الممرات لقوافل الأمم المتحدة بدلاً من وقف شامل لاطلاق النار. هذا يعالج شأن الممرات البرية والنهرية والتي عن طريقها سوف تصل معظم مساعدات الإغاثة. أما الممرات الجوية فتحتاج الى مناقشات أكثر، ولكن بالنسبة لي لا تشكل مشكلة كبيرة مثل الممرات البرية والنهرية. إندهشت عندما بدا وكأن هذا الاقتراح هو الشيء الذي يترقبه وينتظره الجميع. وافق الاجتماع على الاقتراح. سمى السيد بوب فريزر محاور وقف اطلاق النار هذه «الممرات الأمنة» وهي العبارة التي إستمر إستعمالها حتى هذا اليوم. كان هذا مصدرها.

لم أستشر الدكتور جون قرنق قبل تقديم هذا الاقتراح ولكنني كنت مقتنعاً بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لكي نصل إلى أية نتيجة. بعد ذلك قدمت له تقريراً مستفيضاً عن هذا الامر وأكدت له بأن مصداقية الحركة في المحك إذا لم يتم تنفيذ الترتيبات التي تم الاتفاق عليها. بعد ذلك أوصيت بشدة على أن يوافق عليها. أبدى الرئيس بعض التحفظات ولكنه كان يثق في تقديري للأمور وأعطى موافقته. وقد كان هذا التطور نقطة تحول كبيرة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وجهني الرئيس لتمثيل الحركة في محادثات وتنفيذ عملية الاغاثة. غادرت أديس إلى نيروبي يوم الجمعة السابع عشر من مارس. هناك اجتمعت مع السيد جيمس بي قرانت مرة اخرى لاكمال إتفاقية العملية. كان الرئيس قد أوكل لي أيضاً مسؤولية إعادة تنظيم المنظمة السودانية للإغاثة وإعادة التأهيل لكي تستطيع مواكبة عملية تدفق المساعدات والتي أعطيت الاسم الكودي «عملية شريان الحياة» وإنطلقت رسمياً في ١ أبريل ١٩٨٩م عندما أعطى السيد قرانت إشارة التحرك في نيروبي للقافلة الأولى من الشاحنات المحملة بالغذاء لكبويتا وتوريت عن طريق لوكوشوكيو.

هدفت العملية إلى الحصول على كميات كافية من عون أو إغاثة لجنوب السودان لاطعام حوالي مليوني مواطن. كانت الخطة ترمي إلى توصيل مائة ألف طن من الغذاء الى المنطقة في فترة ستة أسابيع تقريباً وذلك قبل أن تصبح الطرق غير سالكة من جراء الامطار. قدرت تكاليف العملية بحوالي ١٣٢ مليون دولار أميركي.

قبل ذلك وفي يوم الاثنين السابع والعشرين من مارس إستقبل الرئيس وفداً من الكونغرس الأمريكي في موقع بالقرب من توريت. يتكون الوفد من السناتور غردون همفري وعضوين من مجلس النواب هما فرانك ولف وقاري أكيرمان. الغرض من الزيارة كان مناقشة طرق واساليب

وصول مساعدات الاغاثة للمحتاجين. كنت موجوداً في ذلك الاجتماع. أكد الرئيس للوفد الزائر التزام الحركة بتدفق المساعدات الاغاثية دون حواجز، وأشار اليّ مضيفاً بانه قد قرر ارسال د. لام أكول، عضو القيادة العليا للإقامة في نيروبي والاشراف على تنفيذ عملية الاغاثة الجاري التحضير لها.

كان الوفد الأميركي سعيداً بهذا وعندما غادروا جواً إلى نيروبي بعد ظهر ذلك اليوم عقدوا مؤتمراً صحفياً فور وصولهم أعلنوا فيه بان الحركة قد أعطت المساندة الكاملة لعملية الاغاثة التي تتكفل بها الامم المتحدة.

قبل إجتماعه برجال الكونغرس الأمريكي كان الرئيس في جولة إحتفال رفع علم الحركة في عدد من المدن التي تم تحريرها من العدو أخيراً في شرق الاستوائية. ذهب الرئيس إلى نمولي وتالانقا وكترى وتوريت. كنت معه في المدينتين الأخيرتين. إنضم إلينا رجال الكونغرس الأمريكي في توريت بعد حضورهم بعربة من كبويتا حيث وصلوا اليها بالطائرة من نيروبي. امضوا الليل في توريت. كل من رافق الرئيس كان يفترض ان الاجتماع مع رجال الكونغرس سوف يكون في توريت الصباح الباكر من اليوم التالي بعد الاحتفال أو العرض العسكري. هذا لم يحدث. من المحتمل ان الرئيس كان يريد أن يحسسهم بما نواجهه من مصاعب في الغابة. أُحضروا بعربة لمكان الاجتماع. قبل وصولهم الى ذلك المكان كان عليهم عبور مجرى صغير يرتفع فيه الماء الى مستوى الركبة. بالفعل اشتكى السيد فرانك وولف من هذه الواقعة أثناء الاجتماع مع الرئيس حيث وصفها بالحرف الواحد بـ «مضايقة عبور المجرى المائي».

أُذيع إجتماع الرئيس مع أعضاء الكونغرس في إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان عصر نفس اليوم، والغريب أن نشرة الاذاعة اختتمت نفس هذا الخبر باضافة ان الرئيس د. جون قرنق، بدأ في ذلك اليوم رحلة لعدد من الاقطار الافريقية من المتوقع أن تستمر الرحلة لفترة ثلاثة اسابيع. بالتأكيد لم يكن هناك شيء من هذا القبيل، كان دكتور جون قرنق في نفس المكان وليس لديه اي خطط بالمرة لمغادرة جنوب السودان في ذلك الوقت. بعد أن إستمعت الى اذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان سألت الرئيس إن كانت هناك ضرورة لاضافة مثل هذا الخبر غير الحقيقي. شرح لي بان أعضاء الكونغرس الاميركي سوف يتكلمون ويصفون المكان الذي قابلوني فيه وأن هذا سوف يصل الى مسامع الصادق المهدي والذي سوف يُرسل طائراته لقصف المكان ولذلك فمن الضروري أن يظل الصادق يخمّن فيما يختص بمكان تواجدي!

الغرض الرئيسي لوجودي في شرق الاستوائية في ذلك الوقت كان لتقديم إيجاز للرئيس عن إجتماعات أديس أبابا ونيروبي الخاصة بعملية الاغاثة التي ترعاها الأمم المتحدة. بدأنا المناقشة

في كتري ولكن لم نتمكن من الانتهاء منها. واصلنا بعد الاجتماع مع أعضاء الكونغرس الامريكي. إقترحت بأنه وحسب المتوقع من مدخلات الاغاثة فقد حان الوقت للتفكير في هيكل اوسع للحركة لتنسيق العون الذي سوف يقدم، خاصة المكونات الاخرى خلاف الغذاء. وأن تربط ذلك ببدء تنشيط الانتاج وتقديم الخدمات في المناطق المحررة. في ذلك الوقت كانت هناك المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل، الجناح المسؤول عن الإغاثة بالحركة، والذي حتى ذلك الوقت يستلم العون الإغاثي بلا هدف بعيد المدى تقريباً. كذلك كانت هناك المفوضية الاقتصادية الوطنية الناشئة والتي كان عليها تنظيم التجارة الداخلية وتجارة الحدود. ولكن في ذلك الوقت لم تنشط أي نوع من تجارة يعول عليها. وأخيراً كانت هناك مراكز اللاجئين في إيتانق، بينودو وديما والتي كانت تدر دخلاً جيداً من تبرعات ومساهمات اللاجئين السودانيين. الفكرة كانت أن يتم تنظيم الإدارات الثلاث «المنظمة والمفوضية وادارة اللاجئين» تحت جسم واحد حتى تتمكن من الصرف على نفسها وتتحمل نفقات الانتاج مع تقديم الخدمات للناس في المناطق المحررة ومراكز اللاجئين. تم الاتفاق على هذا الأمر وسمى الرئيس هذا الجسم «مفوضية تنظيم الانتاج والخدمات» يكون لها رئيس وعضوية كل سكرتير عام للمنظمات الثلاث المكونة لها. في تلك اللحظة تم تعييني رئيساً لمفوضية تنظيم الانتاج والخدمات وعُهد اليّ مهمة تنظيم المنظمة السودانية للإغاثة وإعادة التأهيل والمفوضية الاقتصادية الوطنية وإدارة اللاجئين. وعدت الرئيس باني سأبذل قصاري جهدي. رد عليّ بسرعة قائلاً: «إذا لم تتمكن انت من القيام بهذا العمل فلن يستطيع أي شخص آخر القيام به» أحسست بارتياح لهذا الثناء عليّ ولكنني لم أقلل من كبر التحدي الذي أمامي.

وعليه ذهبت الى نيروبي ليس لتولي مسؤولية المنظمة السودانية للاغاثة واعادة التأهيل وتنسيق العون العالمي كما إعتقد الكثيرون، ولكن لبدء ما يمكن تسميته بحق هيكل مدني للحركة. فهمت ان دوري هو الإشراف وتوجيه السياسات. أعطاني الرئيس سلطات إتخاذ القرارات دون الرجوع اليه وإخطاره بأسرع ما يمكن بهذه القرارات للعلم بعد اتخاذها، وان اقدم تقارير دورية منتظمة للقيادة العليا عن اعمال مفوضية تنظيم الانتاج والخدمات.

رجعت بالطائرة من كبويتا الى نيروبي في وقت مناسب لبدء عملية شريان الحياة، المشار اليها سابقاً. قافلة الامم المتحدة المكونة من أربعة عشر شاحنة غادرت نيروبي تحمل ١٢٠ طناً من الغذاء ووصلت إلى كبويتا بدون أي مشكلة. عندما غادرت كبويتا في طريقها إلى توريت يوم ١٨ أبريل وقعت الكارثة، إذ هاجم رجال قبيلة التبوسا المسلحين القافلة. وكانت ضحايا الهجوم كما يلي: خمسة قتلى، واحد مفقود واربعة جرحى (منهم اثنين من جنود الجيش الشعبي). كان

السيد أكاو قاي دينق من ضمن القتلى وهو الموظف المرافق للقافلة من المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل. خلفت الحادثة اعلاماً سيئاً لعملية نفذت تحت بريق الاعلام. سببت تلك العملية في إحداث رجة ولكن تم إحتوائها بعد تأكيدات الجيش الشعبي بانها حادثة معزولة.

في ٢٣ أبريل ١٩٨٩م رافقت السيد جيمس قرانت لكي يقابل د. جون قرنق في بانيقور (كونقور) في اعالي النيل. كان الغرض من الاجتماع طمأنة السيد قرانت بموقف الحركة من عملية شريان الحياة. تركزت المحادثات على الممرات البرية والنهرية والجوية، خاصة تلك التي تبدأ وتنتهي في مدن تحت سيطرة الحكومة ولكنها تمر عبر مناطق تسيطر عليها الحركة. هناك سكة حديد المجلد- أويل والمجرى النهري من كوستي الى ملكال. في الاجتماع أوضحت الحركة موقفها بأن هذه الممرات من سكة حديد ونهرية سوف يُسمح بتوصيل مواد الاغاثة من خلالها على شرط أن لا ترافق القوافل أية قوة عسكرية. ويجب أن لا تحمل اية شحنات عسكرية أو تجارية، وأن يتم إنزال جزء من الحمولة الى السكان المدنيين في نقاط وسطية معينة على طول الممرات التي تسيطر عليها الحركة، وان لدى الجيش الشعبي الحق في تفتيش كل الشحنات وذلك للتأكد من محتوياتها. لقد سبق أن إقترحت الحركة بأن تقسم جملة كميات مواد الاغاثة الواصلة عن طريق هذه الممرات الى المناطق تحت سيطرة الحكومة وتلك التي تحت إدارة الحركة حسب نسبة السكان في كل منطقة. لم توافق الحكومة على ذلك، حيث أنها تسيطر على مناطق بها سكان أقل، واخيراً وافقت الحركة على المناصفة.

غادر السيد قرانت ووفده بانيقور الى نيروبي في حوالي الساعة الرابعة مساء نفس اليوم. بقيت هناك لمقابلة الرئيس وأن أتشاور معه في بعض الأمور، قال إنه سيقضي معنا حوالي ٣٠ دقيقة فقط. وحسب ما قاله فان ذلك هو الوقت الذي «تحتاجه طائرات الصادق للإغارة على بانيقور بالقنابل». غادر وبرفقته القائد لوال ديينق وول الى بوكتاب. وبما أنني سبق وان رتبت مع عملية شريان الحياة لكي يأخذوني في اليوم التالي فقد كان لدي الكثير من الوقت حتى ذلك الحين. قررت أن أذهب بالعربة الى بور حنيناً إليها، وقد سيطرت عليها الحركة قبل أسبوع فقط. كانت هذه أول مرة ارى فيها المدينة منذ عام ١٩٦٤م حيث تلقيت فيها تعليمي المتوسط. هناك قابلت القائد كوال مانيانق جووك، العضو المناوب بالقيادة العليا (مثلي)، وذلك لاول مرة في حياتي. وكان قد تم تعييننا في القيادة العليا في عام ١٩٨٦م.

رجعت بالطائرة الى كبويتا قادماً اليها من بانيقور في ٢٤ أبريل ١٩٨٩م لمواصلة اجتماعاتي مع سكرتارية المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل التي تم تكوينها أخيراً من ١٥ عضو. أن تجديد هيكل المنظمة لم تمليه عملية الاغاثة التي تتكفل بها الامم المتحدة فقط ولكن سبق ان تقرر

النظر في طريقة عمل مكتبها في نيروبي. كان هذا في فبراير وكان السبب الرئيسي لرحلتي الى نيروبي في السابع عشر من مارس بالتأكيد إكمال هذا العمل المهم. هذا الموضوع سوف يتم تناوله بتفاصيل أكثر تحت عنوان منفصل في هذا الفصل.

يرأس سكرتارية المنظمة السودانية للاغاثة واعادة التأهيل السكرتير العام يعاونه منسقون في المجالات التالية: الصحة، الزراعة، التعليم، الخدمات البيطرية، التشييد، المخازن والمعدات، الحسابات، الشؤون الدينية، العلاقات العامة، اعداد المشروعات، حفر المياه، التنسيق الميداني، والاعلام، وتقرر ان يكون مقر هؤلاء في كبويتا. العضو الآخر في السكرتارية هو ضابط الاتصال والذي سوف يكون مقره في نيروبي للتنسيق مع الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموجودة هناك في برامج الاغاثة حسب ما توافق عليه السكرتارية. وعلى ضابط الاتصال زيارة كبويتا بانتظام كل ما أمكن ذلك لحضور اجتماعات السكرتارية وتقديم تقارير عن عمله في نيروبي ولكي يحصل على توجيهات جديدة من السكرتارية.

أفضت في الشرح لأعضاء سكرتارية المنظمة الذين تم تعيينهم حديثاً عن خلفية إعادة هيكلة المنظمة، الهيكل الجديد، مهام كل منهم، وأهمية التعاون والتنسيق وكذلك المسؤولية الجماعية للسكرتارية، وما أتوقعه من كل واحد وكل فرد منهم. بعد ذلك أجبت على كل اسئلتهم، وأخبرتهم بان التحدي الذي يواجههم كبير كما ان توقعات شعبنا قد زادت نتيجة للاعلام الواسع المصاحب لعملية شريان الحياة وقمت بحثهم ببذل اقصى جهدهم. بعد ذلك سافرت بالطائرة عائداً الى نيروبي.

في نيروبي قدمت شرحاً للسيد فنسنت أورايلي ممثل اليونسيف في كينيا ومنسق عملية شريان الحياة، عن المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل كنظير من جانب الحركة لشريان الحياة، وعن عمل المنظمة في تسهيل مساعدات الاغاثة. ناقشنا مجالات التعاون وطلبت من شريان الحياة النظر في بناء قدرات المنظمة وذلك لتتمكن من إنجاز مهامها في الاغاثة بطريقة فعالة. وعد السيد أورايلي برفع الأمر للسيد قرانت ويفيدنا برده. فعلاً تمت الاتصالات وكانت إستجابة السيد قرانت إيجابية ولكن كانت هناك بعض المواضيع التي تحتاج للحل اولاً. وبالتالي في مايو قدمت عملية شريان الحياة المساعدة للمنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل في شكل دعم مكتبي، تدريب وتوفير عربات لاستعمال السكرتارية في كبويتا وواحدة لاستعمالها في نيروبي، والنقل الجوي على طائرات شريان الحياة..الخ.

يمكن القول بأن عملية شريان الحياة قد وفرت الفرصة للجيش الشعبي لتحرير السودان «للانفتاح» إذ تلك هي المرة الاولى التي يتوفر فيها لشخص من عضوية القيادة العليا التواجد

لفترات طويلة بالخارج بخلاف أديس أبابا. وجدت نفسي محاطاً بالعديد من الأسئلة التي تستوجب الاجابة عليها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان. ماذا يرمي إليه الجيش الشعبي لتحرير السودان؟ وماذا يعمل في المناطق المحررة؟ وهل هو تحت سيطرة منقستو؟.. الخ.

هذه الاسئلة وأخرى مشابهة لها كانت تصدر من الدبلوماسيين، والصحفيين العاملين في الاغاثة ومن شخصيات سياسية ورجال أعمال، الخ. أسئلة يبدو انها تراكمت بمرور السنين. وجدت نفسي المتحدث باسم الحركة بدون تكليفي رسمياً بذلك. إذ أن المتحدث الرسمي باسم الحركة كان وما زال هو الرئيس نفسه.

قبل إنهاء هذا الجزء عن عملية شريان الحياة من الضروري إلقاء الضوء على القواعد الاساسية التي بنيت عليها. الشروط التالية شكلت الأساس لهذه العملية:

١- على الأمم المتحدة التعامل مع كل أطراف النزاع الذين يسيطرون على أرض تمر عليها مواد إغاثة أو تصل اليها هذه المواد.

٢- يجب على أطراف النزاع إلزام أنفسهم بمرور وإيصال مواد الاغاثة بسلام وبدون عوائق للسكان المحتاجين.

٣- يجب على الأمم المتحدة كمنظمة محايدة تنسيق العمليات مع أطراف النزاع.

ليست هناك إتفاقية مكتوبة بين أطراف النزاع (الحركة والحكومة) مع الامم المتحدة عندما خرجت عملية شريان الحياة الى حيز الوجود في إبريل ١٩٨٩م. لم تكن هناك حاجة لأي إتفاق، انما فقط الالتزام الصريح للأطراف بالشروط أعلاه هو الذي مكن من تواصل وإستمرار العملية. على الرغم من أن الأمم المتحدة لم تمنح أي إعتراف من أي نوع للجيش الشعبي كان عليها التعامل معه حتى تتمكن من الوصول الى السكان المحتاجين. وبالتأكيد فان إختيار اليونسيف من بين الوكالات التابعة للامم المتحدة لقيادة عملية شريان الحياة يعود جزئياً- كما أوضح السيد قرانت –للتشديد على عدم الاعتراف بالجيش الشعبي أثناء التعامل معها في هذا العمل الانساني.

بينما وافقت كينيا ويوغندا بسرعة على السماح باستعمال أراضيها في عمليات الاغاثة عبر الحدود، فان الحكومة الاثيوبية لم تعط موافقتها. وعليه فان خطة العمليات عبر الحدود (بالنهر والبر) عن طريق قمبيلا وُضعت على الرف. أُختيرت لوكيشوكيو (أو لوكي، إختصاراً) كمركز رئيسي لخدمة المناطق تحت إدارة الحركة في جنوب السودان خاصة بالطائرات. قبل عملية شريان الحياة كانت لوكي مقراً لمركز لجنة الصليب الأحمر والمستشفى الخاص بها في لوبيدنق. كان المستشفى يعالج فيه الجرحى من جنوب السودان. وكانت لجنة الصليب الاحمر نشطة أيضاً في بعض المناطق بجنوب السودان منذ عام ١٩٨٨م.

هناك نقطة أخيرة تتعلق بفكرة عملية شريان الحياة تستحق المناقشة هنا. إذا اخذنا في الاعتبار إذعان المانحين لعرقلة الخرطوم لمساعدات الاغاثة للجنوب منذ عام ١٩٨٦م، فقد إقترح بعض المراقبين بأن عملية شريان الحياة نتجت كمحاولة من المانحين وخاصة الولايات المتحدة لكسب بعض النفوذ على الجيش الشعبي لتحرير السودان للضغط لاحقاً عليه للوصول إلى سلام مع الحكومة السودانية. بالتأكيد إن مثل هذا الضغط كان متوقعاً ولقد ناقشنا هذا الموضوع مع الرئيس في ٣٠ مارس ١٩٨٩م بعد زيارة اعضاء الكونغرس الاميركي الى توريت. على كل فان ذلك الضغط لم يحدث أبداً، ولكن هذا لا يعني إنه لم يتم التفكير فيه، ربما أثرت الظروف على تطور الأحداث.

هناك تفسير محتمل وهو أن الاوضاع في الخرطوم حينذاك وضعت الحركة في موقف أخلاقي أسمى من الحكومة السودانية وجعلت من غير الضروري الضغط على الحركة. في ذلك الوقت كان رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي قد خسر مصداقيته أمام العالم وذلك لمعارضته المبادرة السودانية للسلام التي وقعتها الحركة والحزب الاتحادي الديمقراطي فأصبح هو الذي يحتاج للضغط في جانب السلام. في منتصف مارس غيّر السيد الصادق موقفه بالكامل وذلك بموافقته على مبادرة السلام وبذلك تمكن من تكوين حكومة بقاعدة عريضة وضعت السلام في قمة أجندتها. رغم أنها بدأت بداية واعدة فان الحكومة الجديدة لم يكن لديها الوقت الكافي لتبرهن حقيقة إلتزامها بتحقيق تسوية سلمية للحرب، إذ أسقطت بانقلاب عسكري تقف وراءه الجبهة القومية الاسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. ربما إختلفت الأشياء لو أن الانقلاب العسكري لم يحدث في ذلك الوقت الذي حدث فيه.

مشاكل في مكتبيْ منظمة الاغاثة والحركة في نيروبي:

في يونيو ١٩٨٨م تم إعفاء جستن ياج اروب من موقعه كسكرتير عام للمنظمة السودانية للاغاثة واعادة التأهيل وتم تعيين د. ريتشارد كي مولا بديلاً له. ولأول مرة تم تعيين ممثل للحركة في نيروبي في شخص النقيب وليم ببور. غادر الاثنان أديس أبابا الى نيروبي فوراً ليستلم كل منهما عمله. بعد بضعة اشهر، تواترت تقارير تفيد بإنعدام التعاون بين وليم ورتشارد. بمرور الوقت تطور الاحتكاك الى مواجهة. في ذلك الوقت كان الاثنان يقعان مباشرة تحت إمرة الرئيس وعليه فانه الشخص الوحيد الذي يمكنه حسم الوضع في نيروبي.

في فبراير ١٩٨٩م إستلم الرئيس رسالة من السلطات الكينية تعبر عن عدم رضائها عن سلوك د. رتشارد كي مولا وأبدوا رغبتهم في مغادرته لكينيا بأسرع فرصة ممكنة. طلب الرئيس من السلطات الكينية تأجيل أي إجراء يريدون إتخاذه حتى يرسل (الرئيس) لهم عضواً من القيادة

العليا لمعالجة الأمر في مكانه. وصلتني توجيهات في منتصف فبراير للسفر إلى نيروبي للنظر في المشاكل أعلاه. بالاضافة الى ذلك كان عليّ النظر في عمل منظمة الاغاثة وإعادة التأهيل بصورة عامة ووضع توصيات لتحسين الوضع. تأخرت رحلتي الى نيروبي نسبة لقيام ندوة بيرجن ومحادثاتي في أديس أبابا مع السيد قرانت في الأسبوع الثاني من مارس.

وصلت إلى نيروبي في يوم الجمعة ١٧ مارس ١٩٨٩م. قابلت النقيب وليم بيور ود. رتشارد كي مولا معاً في اليوم التالي وأبلغتهم بأنني في نيروبي للنظر في المشاكل التي تواجه مكاتبهم وأرغب في الحصول على وجهة نظر كل منهم وشددت لهم على انني اتوقع ذلك كتابة. التزاماً بذلك قدم كل منهما تقريراً مكتوباً. ناقشت مع كل واحد منهما ما كتبه عن الموضوع. كذلك أجريت مقابلات مع موظفي مكتب المنظمة وأيضاً مع آخرين من أعضاء الحركة الموجودين في نيروبي مثل د. جستن ياج أروب والقائد المناوب جوزيف كوال أموم.

أخضعت كل الإفادات المقدمة والمستندات المساندة لها للتحليل الدقيق وخرجت بنتائج محددة عن هذا الموضوع. لن نكشف عن هذه النتائج حفاظاً على سمعة بعض الاسماء التي وردت فيها. ويكفي أن نذكر بأن الدليل ضد د. رتشارد كي مولا كان ساحقاً. إكتشفت أيضاً بأن النقيب وليم بيور لم يكن إيجابياً، فبدلاً من إحتواء المشاكل التي خلقها زملاؤه فقد كان يفخمها ويظهرها بأكبر من حجمها مما يؤثر على السرية المطلوبة في مثل هذه الامور. قررت نقل الاثنين إلى كبويتا. الموضوع الآخر الذي إتخذت فيه إجراءً هو سوء الإدارة المالية في مكتب المنظمة في نيروبي. فقد قررت تشكيل لجنة مراجعة للنظر في حسابات المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل.

في نهاية مهمتي في نيروبي سافرت الى شرق الاستوائية وقدمت ملخصاً للرئيس عن مهمتي. كان هذا خلال عيد الفصح تقريباً وفي نفس وقت زيارة أعضاء الكونغرس الاميركي التي تم ذكرها سابقاً.

قضية المطران فاريدا تعبان المعتقل:

من أكثر المشاكل العاجلة التي واجهتني في نيروبي كانت موضوع القس الكاثوليكي المطران فاريدا تعبان، قس أبرشيه توريت الذي وضعه الجيش الشعبي رهن الاعتقال عند إحتلالهم توريت في فبراير ١٩٨٩م. ضغطت الكنائس وبعض الافراد المهتمين بهذا الامر بشدة لاطلاق سراحه. اعتقال المطران وإطلاق سراحه فيما بعد له قصة إشترك فيها عدة أشخاص وعوامل تستحق أن تسرد هنا.

كنت في إستوكهولم بالسويد في طريق عودتي من بيرجن عندما أذيع خبر تحرير مدينة توريت. في الحقيقة علمت بالخبر وأنا في أحد إستوديوهات راديو السويد حيث ذهبت لإجراء

مقابلة إذاعية هناك. بعد المقابلة إتصلت بأديس أبابا بالتلفون للتأكد من صحة هذا الخبر السار. تم إفادتي بتفاصيل أكثر عن إحتلال المدينة بما في ذلك حبس المطران فاريدا تعبان. والسبب الذي ذكره الرئيس والقائد العام لاعتقاله كان «لحماية المطران من أن يصاب بأذي من جنود الجيش الشعبي والذين كانوا غاضبين جداً من البيانات السالبة التي كانت تصدر من المطران قبل سقوط المدينة»!

كانت مدينة توريت تحت حصار الجيش الشعبي لفترة طويلة وقد بدأ هذا عندما كان المطران فاريدا تعبان في مدينة جوبا. دخل توريت في يوم ١ يوليو ١٩٨٨م ضمن قافلة تحرسها جنود الحكومة. لقد كان على هذه القافلة شق طريقها بالقوة حيث تعرضت لعدة كمائن، وعندما وصلوا توريت في نهاية الأمر وهي مسافة حوالي ١٠٠ ميل من جوبا كانت الرحلة قد إستغرقت شهراً كاملاً. هذا دلالة على درجة المقاومة الصلبة التي قام بها الجيش الشعبي. في توريت صدمت حالة الجوع والمرض الماثلة وسط السكان المدنيين هناك المطران وهزته جداً. وبطبيعة الحال فقد أصدر عدة بيانات وقام بإرسال نداءات للعالم الخارجي يتوسل فيها لانقاذ المدينة. تلك النداءات استغلتها الحكومة كدعاية واسعة كما إلتقطتها وسائل الاعلام العالمية مما أكسب المطران حنق وغضب الرئيس والقائد العام للجيش الشعبي. وجدت نداءات المطران فاريدا تعبان آذاناً صاغية. السيد يان إريكسون رئيس منظمة إغاثة الكنيسة النرويجية في أوسلو والذي يعرف توريت وسكانها معرفة جيدة قدم في إحدى المرات في أديس أبابا طلباً بدا لنا في ذلك الوقت كإقتراح يائس وهو أن يسمح الجيش الشعبي لمنظمته بإسقاط بعض الغذاء في توريت. لقد لخص مشاعره بالكلمات التالية:

"إنه لأمر سيء أن يسمع المرء عن أن الناس يموتون من الجوع، ولكنه من غير الممكن أن يتحمل المرء ذلك عندما يكون هؤلاء الناس معروفين له بالاسم".

لقد تأثرت كثيراً بحديثه وخاصة أن إجتماعنا كان على مائدة العشاء في فندق الهيلتون. وعندما كنا نغادر اسررت لزملائي الذين كانوا معي بان السيد إريكسون عرض هذه القضية بقوة. من قبل في بيرجن فان السيد هالبور هاشيم من نفس المنظمة والذي حضر كل جلسات السمنار كان كلما قابلنا ولو للحظات يتطرق الى الوضع في توريت. ولا نحتاج لأن نقول أنه لم يحدث شيء لانقاذ توريت بالطريقة التي أرادها المطران ومنظمة إغاثة الكنيسة النرويجية. وبطرق غامضة كانت إرادة الله أن يسلم المدينة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحُبس المطران وعدد من مساعديه (ليو ترينور، الأب جون لوهيتو، والاب جون لوفا شير) في معسكر كدبيو ولم يُسمح لأحد بزيارتهم.

زرت المعسكر في مارس وقابلت المطران وزملائه هناك. وجدت أن الأوضاع التي كان فيها غير مقبولة. امرت الضابط المسؤول بمعاملتهم بطريقة خاصة وأن يعطيهم سكناً جيداً وخدمات أفضل. بعد إجتماعنا مع أعضاء الكونغرس أثرت هذا الموضوع مع الرئيس وذلك عند زيارتنا لمعسكر كديبو. لقد تساءلت عن الحكمة في حجز رجال الدين وخاصة للسبب الذي ذكر وجادلت بانه لو كان رد فعل جنود الجيش الشعبي هو ما يُخاف منه فان الحل الأفضل المتاح هو السماح لرجال الدين بالسفر للخارج حيث لا يوجد جندي واحد مسلح من الجيش الشعبي لتحرير السودان. ساند القائد لوال ديينق وول والذي كان مشاركاً في المناقشة إستمرار حبس رجال الدين مشيراً الى أنه عند إحتلال توريت وجد ان القس فاريدا تعبان قد حفر لنفسه خندقاً في منزله. سأل بتشدد «اذا لم يكن مشتركاً عسكرياً لماذا عمل ذلك»؟ لم أرد أن يكسب القائد لوال ديينق هذه النقطة وأجبت على الفور بأن أي قائد سبق أن إشترك في عمليات نشطة ينصح المدنيين دائماً كما يأمر عساكره بحفر خنادق لتؤمن لهم بعض الحماية من شظايا قنابل الغارات الجوية. إنتهت المناقشة بدون اي نتيجة. لقد خسرت هذه الجولة.

أثناء عيد الفصح سلمني السيد بيتويل كيلاقات في نيروبي بعض الهدايا لاعطائها للمطران فاريدا تعبان إحتفاءً بهذه المناسبة. قبل ذلك كانت له معي محادثة طويلة نصحني فيها بإطلاق سراح المطران. أخذت الهدايا وسلمتها الى الرئيس، وكانت فرصة أخرى لتكرار الكلام عن هذا الموضوع. أضفت إلى جملة الأسباب إهتمام أصدقاء مثل كيلاقات بالأمر. لم يحرك ذلك في الرئيس ساكناً. بدأت أتساءل إن كنت في الحقيقة فعالاً في طرح المشاعر في الخارج بخصوص إطلاق سراح المطران للرئيس أو أن للرئيس خطط أخرى. قررت انه قد آن الاوان لترك الموضوع لبعض الوقت.

تدخل رجل آخر بطريقة مباشرة في موضوع المطران فاريدا تعبان وهو الأب ريناتو سيسانا كزيتو من مجموعة اخوة كمبوني ومحرر مجلة «نيو بيبول». كان رجلاً رائعاً يتميز بالحديث الهادىء وذكاء خارق. كان رجلاً يستحق الاحترام. أضف الى ذلك انه صحفي من الطراز الأول. أخضع كل هذه المهارات لاستخدام جيد عندما تسربت الأخبار بان المطران وزملائه محبوسين عند الجيش الشعبي في مكان ما قرب توريت. قام هو وزملائه بزيارة كبويتا على أمل السماح لهم بزيارة رفيقهم في الكاثوليكية. الا أن القائد في كبويتا رفض ذلك إنصياعاً للأوامر التي لديه، وقرر أن يحتفظ بهم لفترة في كبويتا. لم يكونوا رهن الاعتقال ولكن غير مسموح لهم بالابتعاد أكثر من بضعة أمتار من مكان سكنهم! ورغم ذلك عندما عاد الأب كزيتو إلى نيروبي كان يعرف بدقة المكان الذي يُحبس فيه المطران وزملائه.

في نيروبي إتصل بي الأب كزيتو عن طريق صديق مشترك وهو السيد جوزيف نقالا، وإتفقنا على تناول الغداء معاً في مطعم بيتزا بفندق الجكراندا. هناك خارج الفندق جو مريح لمناقشة الموضوع. كان الاب كزيتو صريحاً. بدأ يسرد لي تجربته في الزيارة التي قام بها قبل فترة قليلة الى كبويتا وإختتم بانه على الرغم من أن الجيش الشعبي قوى عسكرياً فان الانطباع الذي خرج به هو أنه ينقصه الوعي السياسي المناسب. ثم عقد مقارنة بين الجيش الشعبي وتجربته مع الوضع في غينيا بيساو وحركات التحرر الأخرى.

إندهش الإثنان عندما وافقت على هذه النقطة بدون مجادلة. مساهمتي إهتمت أكثر بما يتم عمله الآن لتصحيح هذا الوضع. أخبرتهم بان الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان تتصل الآن بالخارج سياسياً ودبلوماسياً ولن تظل الأمور كما كانت أبداً، رغم أن ذلك سوف يأخذ وقتاً. أثار موضوع المطران وزملائه. طلبت منهم ان يتحلوا بالصبر ولكن وعدت الاب كزيتو بأنه سوف يكون أول شخص يقابل المطران فاريدا تعبان عندما يطلق سراحه. حافظت على وعدي وصرنا أنا والأب كزيتو صديقين منذ ذلك الحين وظللنا هكذا الى اليوم.

في مايو ١٩٨٩م أرسل لي الرئيس برقية بأنه يخطط لزيارة ألمانيا وجنيف والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأن عليَّ الاتصال بالسلطات الكينية لابلاغها بذلك. لم يكن ينوي الحضور الى نيروبي حيث أن طائرته سوف تقلع من أديس أبابا. كانت الزيارة استجابة لدعوة قدمها إليه رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الالماني «البندستاج» والذي يريد عقد جلسة سماع عن السودان. وقد أرسلت دعوات مماثلة الى الحكومة السودانية، والأحزاب السودانية ومجموعة حقوق الانسان.

إتصلت بالسيد كيلاقات حول موضوع زيارة الرئيس المتوقعة إلى أوربا والولايات المتحدة. رحب بها ولكنه طلب ان يمر عليهم في نيروبي قبل ذهابه الى هناك. نقلت هذا الطلب إلى الرئيس. إنتهزت الفرصة ايضاً لمرافعة أخيرة من أجل إطلاق سراح المطران تعبان. كتبت إلى الرئيس بأن هذه أول زيارة له الى أوربا والولايات المتحدة كرئيس للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وعليه فان هذه الزيارة لها أهمية خاصة ويجب أن تحقق أهدافها. وليكن هذا الأمر ممكناً يجب أن تكون هذه الزيارة فتحاً سياسياً ودبلوماسياً. وأخيراً نصحت بأن إستمرار حبس المطران سوف يصرف الأنظار عن أهمية مثل هذه الزيارة حسب وجهة نظري، وإنه قد حان الوقت لاطلاق سراحه. في يوم ٢٣ مايو إستلمت رد الرئيس بأن أعلن على الملأ بأن المطران الآن قد اصبح رجلاً حراً. إتصلت تلفونياً بالأب كزيتو، ونقلت إليه هذا الخبر السار وأعطيته إذن مرور لمقابلة المطران في توريت. عندما إتصلت بمراسلة الـ «بي.بي.سي» في

نيروبي الآنسة لندسي هليسوم عن خبر إطلاق سراح المطران فاريدا تعبان كان ردها غير صحفي على الإطلاق. إعتقدت بأن هذا دعاية للجيش الشعبي والتي يجب إذاعتها ليس عن طريق الـ «بي.بي.سي» ولكن عن طريق إذاعة الجيش الشعبي! بالطبع قامت إذاعة صوت أميركا، الاذاعة الالمانية، وإذاعات أخرى بإذاعة الخبر في نشرات أخبارها. لابد وان تكون قد ندمت على إضاعتها فرصة سبق إذاعي.

تم إطلاق سراح المطران وزملائه في توريت في التاريخ المحدد ولكنه إختار أن يمكث هناك لبعض الوقت. سافر الأب الايرلندي، ليو ترينور، بالطائرة الى نيروبي. من قبل تم إطلاق سراح الأب الفرنسي، لو فاشير، في موعد مبكر ليذهب الى بلده لمقابلة أمه العجوز التي بلغ بها العمر مبلغاً. وهكذا أسدل الستار على أسر رجال الكنيسة من أبرشيه توريت.

مفاجأة وقف إطلاق النار:

قضيت معظم الفترة الأخيرة من ١٧ مارس إلى ٧ يونيو ١٩٨٩م في نيروبي وأحياناً أقوم بجولات مكوكية بينها وجنوب السودان ولكن كبويتا هي المكان الذي اقضي فيها معظم الوقت للاشراف على عمل سكرتارية المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل الجديدة. بصفة عامة فهموا عملهم بسرعة وكان أداؤهم مرضياً. الاستثناء الوحيد كان السكرتير العام، بيير أوكيروك، نفسه. لقد تحول الى عائق حقيقي، ليس فقط لفشله في التحكم على سكره أثناء ساعات العمل ولكن لأنه أصبح خطراً يهدد العدد القليل من عربات المنظمة. في خلال فترة شهرين فان العربات التي أهدتها عملية شريان الحياة اصبحت معطوبة بسبب قيادته أثناء السكر. تكلمت معه عدة مرات ليكون حريصاً على واجباته وأن يسعى للتحسن ولكن بدون فائدة. يجب ان اعترف بانها المرة الاولى في حياتي لتحمل شخص غير صالح للعمل. السبب كان سياسياً بالكامل. لقد قررنا في السابق بأن من يملأ وظيفة السكرتير العام يجب أن يكون من أبناء الاستوائية. لم يكن هناك الكثير منهم في الرتب العليا للحركة ممن لديهم الخلفية التعليمية التي تؤهلهم لذلك. سابقه الدكتور رتشارد كي مولا يتم إجراء تحقيق معه لسوء السلوك وسوء الادارة المالية لفترة أقل من سنة (من يوليو ١٩٨٨ إلى مارس ١٩٨٩م) قضاها في هذا الموقع. لم أفقد الأمل بأن شيئاً ما سوف يجعل بيير يغير من أساليبه.

الحدث الذي كان أكثر درامية وتصدر نشرات الأخبار في ذلك الوقت كان الإعلان عن وقف إطلاق النار لمدة شهر والذي أعلنه الرئيس والقائد العام للحركة الدكتور جون قرنق، ليبدأ سريانه في أول مايو ١٩٨٩م. لقد أخذ الكثيرين على حين غرة وكان مفاجأة خاصة بالنسبة للجيش الشعبي نفسه. أتى وقف إطلاق النار هذا بعد سلسلة انتصارات باهرة حققها الجيش الشعبي جعلته

يسيطر على كامل الاستوائية شرق بحر الجبل وكل أعالي النيل جنوب السوباط وشرق بحر الجبل ما عدا حاميتين فقط هما: فم الزراف «فنجاك الجديدة» وفم القناة. كانت آخر حامية حكومية تسقط في أيدي الجيش الشعبي هي واط، إذ إنسحب منها جنود العدو تحت ستار الظلام في ليلة الثلاثين من إبريل. ونسبة لاستيلائهم على كميات كبيرة من المعدات العسكرية فان الروح المعنوية وسط جنود الجيش الشعبي كانت عالية جداً وكانوا متحمسين للتقدم نحو حاميتي العدو المتبقيتين. في هذه اللحظة أعلن القائد العام وقف إطلاق النار. والسؤال الذي كان في ذهن كل شخص هو: لماذا الآن؟

في نيروبي وكبويتا فان عدداً من ضباط الجيش الشعبي تشجعوا لمناقشة الأمر معي بكل صراحة. نعم إنه يحتاج للكثير من الشجاعة في تلك الايام للتحدث مع أعضاء القيادة العليا! قُدمت عدة تفسيرات محتملة لاعلان وقف إطلاق النار. ولكن هناك نظرية واحدة طُرحت وبقوة مما يُفرض تناوله هنا. علينا أن نتذكر بأن العمليات العسكرية والتي رأينا من خلالها الجيش الشعبي يستولي على حامية إثر أخرى في شرق الاستوائية وجنوب شرق أعالي النيل بدأت في سبتمبر ١٩٨٨م. في ذلك الوقت، أعلن الرئيس والقائد العام بأن الهدف الاستراتيجي لهذه العمليات العسكرية هو إعلان حكومة الحركة في المناطق التي تم الاستيلاء عليها، أي المنطقة في جنوب السودان شرق بحر الجبل وجنوب نهر السوباط. لقد كنت موجوداً عندما أعلن الرئيس هذا الوعد كما ذكرت من قبل. الى هذا الحد فهذا مجرد سرد حقائق. «نظرية المؤامرة» تبدأ بعد ذلك كما يلي: عندما وضع الرئيس تلك الاستراتيجية كان في ذهنه أن عملية تحرير المناطق المعينة سوف يأخذ ما لا يقل عن سنتين إلا أنه تفاجأ بسرعة إحتلال حاميات العدو. وبما أنه لا يريد إعلان حكومة الحركة في عام ١٩٨٩م فقد قرر ايقاف هذه العمليات قبيل إحتلال آخر حاميتين للعدو. هذه نهاية النظرية. وأتركها هكذا بدون تعليق.

لا بد من البحث عن أسباب إعلان وقف اطلاق النار على ضوء الوضع المحلي والعالمي في ذلك الوقت. بعض من هذه الأسباب ذكرت في بيان الرئيس عن إعلان وقف إطلاق النار.

على المستوى المحلي، يجب التمييز بين حالتين: داخل الحركة وفي الخرطوم. في داخل الحركة نفسها وبغض النظر عن السياسة، فإنني لا أعتقد انه كان من الممكن احتلال الحاميتين المتبقيتين عسكرياً مستعملين المعدات العسكرية المتوفرة في ذلك الوقت. أحد الاسباب هو ان الامطار كانت على وشك وهذا سوف يجعل حركة التقنيات مستحيلة وبذلك يفقد الجيش الشعبي تفوقه الكبير في المعدات العسكرية. كان الجيش الشعبي في حاجة ماسة لهذا العامل حتى يمكن المحافظة على قوة الدفع المكتسبة في شرق الاستوائية. وسبب آخر هو أنه ومع التوغل العميق

للجيش الشعبي قريباً من النيل، فان خطوط إمداداته وخاصة فيما يتعلق بالمحروقات والزيوت قد تمددت أكثر من اللازم. التكيف على الوضع الجديد يحتاج الى زمن. هذه بعض النقاط التي لابد أن كانت في خاطر الرئيس والقائد العام عندما كان يفكر في إعلان وقف اطلاق النار.

في الخرطوم فان تداعيات إتفاقية الحركة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي في نوفمبر ١٩٨٨م ما زالت داوية. وكما هو معلوم، فان هذه الاتفاقية وجدت تأييداً حماسياً من الجماهير في الخرطوم، النقابات العمالية والأحزاب السياسية ما عدا الصادق المهدي والجبهة الاسلامية القومية الشريك الثالث في حكومة الصادق الائتلافية حينذاك. إختار الصادق عدم رفض الاتفاقية صراحة ولكن الالتفاف حولها لكسب الوقت وإطالة الإجراءات المطلوبة في مناقشتها حتي تظهر أوضاع جديدة تفرض نفسها وتتجاوز سرعة تنفيذها. ونتيجة لذلك التماطل إنسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة الائتلافية في يوم الاربعاء ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨م عندما قدم وزراؤها إستقالاتهم لرئيس الوزراء. في أول فبراير ١٩٨٩م أعلن الصادق المهدي تكوين حكومة إئتلافية جديدة مع الجبهة الاسلامية القومية أبعد منها الحزب الاتحادي الديمقراطي لأول مرة. كان ذلك بمثابة تأكيد عملي على رفض الصادق الكامل لاتفاقية الحركة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي. عملياً أصبحت الإتفاقية في حكم كان أو هكذا بدا الأمر.

قوبلت حكومة الصادق والترابي بسلسلة إنتصارات الجيش الشعبي المشار اليها سابقاً. عندما ووجهت بسلسلة من الهزائم العسكرية رفعت هيئة القيادة العسكرية في الخرطوم مذكرة لرأس الدولة تحتوي على ٢١ نقطة. قدمت نسخة من المذكرة مساء يوم الاثنين ٢٠ فبراير ١٩٨٩م لرئيس الوزراء. الفقرات (١٨) و(١٩) من المذكرة ذات صلة هنا وننقلها حرفياً (٤):

"١٨- إن إدارة الصراع المسلح لا ينفصل أبداً عن ادارة السياسة المتوازنة للدولة. عليه يجب أن تهدف الدولة إلى كسر طوق الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا من الغرب والشرق وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من إستقطاب العون الإقتصادي والعون العسكري الذي نحتاج إليه اليوم.

١٩- إن تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومي بعيداً عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر، وهذا يتطلب في المقام الأول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب".

هذا مؤشر واضح على أن كبار ضباط الجيش ليسوا سعداء بتحالف الصادق والترابي ذا القاعدة الضيقة وإنهم مع المشاركة الواسعة في الحكومة لكسر أو فك الحصار والعزلة المضروبة على القطر في ذلك الوقت. وقتها فقد اوقفت هولندا وعدد آخر من الأقطار مساعدات التنمية

للسودان وإشترطوا التقدم على جبهة السلام لإعادة هذه المساعدات. بعد بعض المناورات اعلن الصادق المهدي في ٥ مارس بانه قبل فكرة توسيع المشاركة في الحكومة ولكن لم يُعلن الوزارة الجديدة حتى ٢٢ مارس ١٩٨٩م. مصادقة الصادق في ١٦ مارس على إتفاقية الحركة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي هي التي مكنت من تشكيل الحكومة، بعد خمسة أشهر بالضبط من المماطلة والتسويف. قررت الجبهة الاسلامية القومية عدم المشاركة في هذه الحكومة.

في أول اجتماع لها في ٢٦ مارس ١٩٨٩م قامت الوزارة الجديدة بتشكيل لجنة وزارية تدعى «لجنة السلام» يرأسها السيد سيد أحمد الحسين، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية وتضم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الوزراء وهم الفريق (م) يوسف أحمد يوسف، الحزب الاتحادي الديمقراطي، بروفيسور حماد عمر بقادي، حزب الامة، ود. تيسير أحمد علي، المحاضر بجامعة الخرطوم. هؤلاء الأربعة معروفين بمحاولاتهم التي لا تعرف الملل للوصول إلى تسوية سلمية مع الحركة الشعبية. هذا التحرك من جانب الحكومة دفع بالسلام خطوات في الإتجاه السليم مما يحتم على الحركة التجاوب الإيجابي معه.

في الثالث من إبريل صوتت الجمعية التأسيسية باغلبية ثلثي الاعضاء بالموافقة على مبادرة السلام السودانية. فتح هذا الباب للشروع في محادثات سلام جديدة مع الحركة. وبالفعل كان أعضاء لجنة السلام الثلاثة من خارج مجلس الوزراء في أديس أبابا في الأسبوع الأول من إبريل لعقد إجتماع مع الحركة للتحضير للجولة الأولى لمحادثات السلام بين الحكومة الجديدة والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان هذا هو المناخ الذي تم فيه إعلان وقف إطلاق النار لمدة شهر واحد من قبل الحركة.

عالمياً، كانت الرحلة القادمة إلى بون في ٢٦ مايو ١٩٨٩م لمخاطبة البندستاج والتي كان توقيتها خارج تحكم الرئيس. كان حريصاً جداً على حضورها والاستفادة من كل لحظة منها إستفادة قصوى. تزامنت هذه الرحلة مع دعوة مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف للرئيس لمقابلة ممثليه هناك في أول يونيو. وبالتأكيد من الملائم القيام بتلك الاتصالات الدبلوماسية في جو مفعم بالسلام في الوطن.

هذا يكفي لقراءة ما بين السطور. سطور البيان نفسه موجودة لكل من له الرغبة في قراءتها. كلمة أخيرة عن هذا الموضوع. فقد خصني الرئيس بالتلميح لي عن الإعلان المزمع لوقف إطلاق النار. كان هذا في بانيقور في ٢٣ أبريل ١٩٨٩م. عندما كان يستعد لمغادرة المكان كنت قريباً منه لاحييه تحية الوداع. طلب مني أن أقترب منه أكثر وهو جالس داخل العربة وألمح

بالموضوع . وعندما أخذت العربة في التحرك أخذت وضع إنتباه وحييت الرئيس بالتحية العسكرية. تحركت العربة مبتعدة بسرعة وإحتفظت بهذا الأمر لنفسي.

بعد يومين من إعلان وقف إطلاق النار، إستغل الرئيس طائرة هيلوكوبتر للسفر من اكوبو الى أديس أبابا. كان جنود العدو في أكوبو قد انسحبوا بدون معركة في الساعات الأولى من ١٢ أبريل ١٩٨٩م، وانضموا الى إخوانهم في حامية واط. قائد الجيش الشعبي حول المدينة، القائد المناوب بيتر بانوم طانجفينج قام في حينها بارسال برقية للرئيس يفيد فيها بأنه «لقد سقطت مدينة أكوبو في أيدي قوات الجيش الشعبي الباسلة بعد سبعة أيام من القتال المرير"! مثل هذه الإدعاءات غير الحقيقية ليست بنادرة وسط الضباط الميدانيين للجيش الشعبي وقد سببت في العديد من الحالات إحراجاً بالغاً للقيادة العليا.

أول محادثات مع وفد حكومي:

رد فعل رئيس الوزراء في الخرطوم لاعلان وقف اطلاق النار كان على غير العادة. نقلت عنه صحيفة قوله: «كل خطوه تخطوها الحركة سوف نتجاوب معها بخطوتين» وأشار إلى أن الجيش سوف يلتزم بوقف إطلاق النار ولكنه أكد بأنه سوف يظل على يقظة تامة، إضافة إلى ذلك إقترح تكوين لجنة مشتركة لتنفيذ وقف إطلاق النار. رفض الجيش الشعبي هذا الاقتراح على أساس انه بدون تنفيذ الحكومة لاتفاقية الحركة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي فإن هذه اللجنة لن تخدم غرضا.

في أديس أبابا أرسلت الحركة برقية في يوم ٢٥ مايو إلى لجنة السلام في الخرطوم يقترح فيها إنعقاد الاجتماع في أديس أبابا في يوم السبت العاشر من يونيو. تم الاتفاق على هذا الموعد.

سافرت جواً إلى أديس أبابا في يوم الأربعاء ٧ يونيو للتحضير للإجتماع مع لجنة السلام الوزارية فقد تم تعييني من قبل رئيساً لوفد الحركة في المفاوضات. هذه المفاوضات لها أهمية خاصة حيث انها المرة الأولى التي تعقد فيها الحركة مفاوضات سلام مع حكومة السودان. كل المفاوضات السابقة كانت تعقد مع احزاب سياسية ونقابات إما كمجموعة مثل ما حدث في مؤتمر كوكادام وورشة عمل أمبو أو على إنفراد مثل الاجتماع مع حزب الامة في يوليو ١٩٨٦، ومع الحزب الاتحادي الديمقراطي في ١٩٨٨. في الحقيقة إن الجانبين في المحادثات يقودهما نفس الاشخاص الذين قادوا الوفدين في محادثات الحركة والحزب الاتحادي الديمقراطي التي أفضت إلى مبادرة السلام السودانية الموقعة في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨. وقد اعتبر هذا الأمر على أنه إشارة مشجعة رفعت الآمال في الحصول على نتيجة إيجابية من الاجتماع.

إنعقدت الجلسة الافتتاحية لمحادثات السلام في عصر يوم السبت ١٠ يونيو. في هذه الجلسة خاطبت الاجتماع نيابة عن الحركة واوضحت بأن السلام هو رغبة الشعب السوداني مشددا على موقف الحركة بأنه إذا نفذت الحكومة نصوص المبادرة فسوف لن تكون هناك مشكلة في تحقيق السلام. بالنسبة للجنة الوزارية للسلام قام السيد سيد أحمد الحسين بمخاطبة الاجتماع مؤكداً ومثنياً بأن السلام هو رغبة كل الامة السودانية قائلا بان المحادثات سوف تأخذ وقتا وإنه يأمل أن يتحلى المفاوضون بالصبر ويكونوا متفهمين ولديهم قوة إحتمال حتى يمكن الوصول إلى اتفاقية نهائية. وصلت أيضاً رسالة للاجتماع من الدكتور جون قرنق، والذي كان وقتها في واشنطن، يتمنى فيها نجاح الاجتماع وحث القادة في السودان على ألا يضيعوا هذه الفرصة وأن يبذلوا قصارى جهدهم لتحقيق السلام.

كان الجانبان متفهمين أن مبادرة السلام السودانية هي الأساس للتسوية السلمية للنزاع. كان جانب الحركة مصراً على الوفاء بالمتطلبات التي تشتمل عليها المبادرة حتى يمكن عقد المؤتمرالقومي الدستوري الذي سوف يتم فيه حل كل المشاكل المعلقة. وعليه فإن الهدف من الاجتماع هو الإستماع إلى إفادة الجانب الحكومي عن الخطوات التي إتخذوها حتى ذلك الوقت من أجل تنفيذ المبادرة.

تركزت المحادثات على الغاء التحالفات العسكرية بين السودان والدول الاخرى وخاصة مع مصر وليبيا. تمسكت الحكومة بان الاتفاقية الليبية قد إنتهى العمل بها ولم تعد سارية المفعول. هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها في طرابلس في ٢٩ يونيو ١٩٨٥ ووقع عليها العميد عثمان عبد الله محمد والذي كان وزير الدفاع وقتها في الحكومة الإنتقالية كبروتوكول عسكري للتسهيلات العسكرية المتبادلة يسرى لمدة سنة واحدة. فيما يختص بمعاهدة الدفاع مع مصر فقد أوضح الجانب الحكومي بأن رئيس الوزراء الصادق المهدي قد كتب خطابا إلى رئيس الوزراء المصري يطلب فيه الغاء المعاهدة برضاء الجانبين وان الأخير رد كتابة بموافقته على إلغاء المعاهدة.

بخصوص الحدود أوضح الجانب الحكومي بأن الحكومة قد قررت بأن الأحكام المتعلقة بالحدود سوف لن يتم تنفيذها على الرغم من أن المحاكم سوف تستمر في اصدار مثل هذه الأحكام. جانب الحركة كان يرى الامر على انه إجهاض للعدالة وأن المطلوب هو شطب عقوبات الحدود وإبدالها بعقوبات أخرى مناسبة وفي هذا المعني فإن المطلوب قرار برلماني.

إستمرت المحادثات إلى ساعة متأخرة من الليل وتمت مواصلتها في اليوم التالي. في عصر يوم ١١ يونيو ١٩٨٩ إنتهى الإجتماع وأصدر الوفدان بيانا صحفياً مشتركاً عن المحادثات التي إنتهت لتوها. أوضح البيان المشترك أن الوفدين قد إتفقا أن الخطوات التي اتخذتها حكومتنا

السودان ومصر كانت إيجابية وان ما تبقى هو إجازتها من الجمعية التأسيسية. إختلف الوفدان فيما يختص بالبروتوكول السوداني الليبي، فاللجنة الوزارية للسلام تعتبر الخطوات التي إتخذها مجلس الوزراء تفي بالنص الوارد في المبادرة، بينما يعتقد وفد الحركة عكس ذلك. وعلى كل حال فإن الجانبين إتفقا على تسوية خلافهما في هذا الموضوع في اجتماع يعقد لاحقا. إختلف الوفدان حول النص المتعلق بتجميد الحدود بينما تعتبر اللجنة الوزارية للسلام الخطوات التي سبق اتخاذها مرضية وكافية، اصر وفد الحركة على ضرورة إصدار قرار من الجمعية التأسيسية يقضي بتجميد الحدود. إختتم البيان بان الجانبين قد اتفقا على الإجتماع مرة أخرى في ٤ يوليو ١٩٨٩ لمتابعة تنفيذ بنود مبادرة السلام السودانية وحددوا يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ موعداً لعقد المؤتمرالقومي الدستوري على شرط تنفيذ المتطلبات الواردة في المبادرة بما يرضي الجانبين. عصر ذلك اليوم كان وفد الحكومة يحزم أمتعته للمغادرة إلى الخرطوم ويحدوه الكثير من الأمل والتوقعات العظيمة. في نهاية المطاف يبدو أن ضوء السلام قد انبعث في نهاية نفق الحرب المظلم. إذا كان الاسبوع يمثل وقتاً طويلاً في السياسة فإن ثلاثة أسابيع ستكون بلا شك طويلة جداً. الاجتماع المحدد له في ٤ يوليو لم يقم فقد تغير الوضع في الخرطوم قبل خمسة أيام من ذلك التاريخ.

زيارة إلى كمبالا:

العقيد معمر القذافي الرئيس الليبي يصفه البعض بأنه يحب الاستعراض ومتقلب المواقف. الخ. وتذهب بعض الدوائر إلى حد سبه وشتمه والاساءة إليه. رغم كل ذلك فهو مثل أي إنسان آخر لديه انطباعات دائمة. إحدى هذه الانطباعات هي احترامه للدكتور جون قرنق. عندما كان الأخير على رأس وفد عالي المستوى من الحركة إلى طرابلس في مارس ١٩٨٤ قابل العقيد معمر القذافي وترك هذا اللقاء إنطباعاً عميقاً على الرئيس الليبي وظل القذافي يكن للدكتور جون قرنق إحتراماً عظيماً منذ ذلك الوقت. نعم لقد إختلف الاثنان عند سقوط نميري في ٦ ابريل ١٩٨٥ ولكن هذا موضوع آخر. المهم هنا هو تأكيد أن القذافي لم يغير فكرته الشخصية عن د. جون قرنق . كمثال، فإن الصادق المهدي والذي تربطه علاقات قوية مع القذافي دعا القائد الليبي لزيارة الخرطوم لحضور احتفالات عيد الاستقلال في عام ١٩٨٨ أقيمت الاحتفالات في ميدان الخليفة المقابل لقبة المهدي في أم درمان. وكما كان متوقعاً كان حديث الصادق مليئاً بالإساءة إلى الحركة عامة ولقائدها بصفة خاصة. عندما جاء دور القذافي برز من ثنايا حديثه كلمات ثناء للدكتور جون قرنق مما سبب احراجا كبيرا لمضيفيه. بعد أحداث ١٩٨٥ كان القذافي يرغب في مقابلة د. جون قرنق ولكن الأخير لم يتجاوب مع تلك الرغبة إذ لم يكن يشعر بالأمان في

طرابلس. أنا شخصياً أعلم أنه منذ أواخر ١٩٨٦ تم إستلام رسائل عدة عن طريق السفير الليبي في أديس أبابا، السيد خليفة بازيليا، والذي لم يقم بعمل ترتيبات الزيارة لطرابلس فحسب بل كان من المخططين لها وشهد فترة العلاقات الحميمة بين الحركة وليبيا. إبتداء كان القذافي يريد أن يزوره قرنق في طرابلس لإجراء محادثات. رفض قرنق هذا وإقترح أديس أبابا كمكان بديل. إذا تركنا اللطف الدبلوماسي جانباً لا بد أن د. جون قرنق كان يعلم جيداً أن إقتراحه لن يقبل وذلك لسبب بسيط وهو أن العلاقات بين ليبيا وإثيوبيا كانت في أدنى درجاتها في ذلك الوقت. وفي الحقيقة لا أتذكر أي زيارة للقذافي لأديس في ذلك الوقت حتى لحضور المؤتمر السنوي لمنظمة الوحدة الافريقية. في سنة ١٩٨٨ عندما بدأت العلاقات بين الحركة والرئيس يوري موسفيني في التحسن إقترح القذافي كمبالا كمكان مناسب لمقابلة د. جون قرنق وكان هناك تبادل للرسائل في هذا الخصوص. الرسالة الوحيدة التي كنت طرفا فيها كانت في مايو عام ١٩٨٩م.

كنت في كبويتا عندما إستلمت تعليمات من الرئيس بان اغادر إلى كمبالا في أسرع فرصة ممكنة لمقابلة الرئيس موسفيني. كان الغرض من الاجتماع هو الاعتذار للرئيس موسفيني بان الرئيس لا يمكنه الحضور لمقابلة العقيد في كمبالا كما تم الترتيب له من قبل. السبب لعدم تمكنه من الحضور حسب ما ذكره الرئيس هو إنه "على بعد ألف كيلو متر من الحدود اليوغندية وعليه لن يستطيع الحضور في الوقت المحدد". تفسير مكان تواجده هذا غير صحيح ولكن ليس هذا ما أدهشني اكثر عن هذا الامر. المفاجأة الحقيقية كانت إنني كمدير للتنسيق والعلاقات الخارجية لم أكن على`علم بترتيبات عقد الاجتماع بين الرئيس والعقيد القذافي وما كان لي أن أعلم لولا إنه كان يريد الاستفادة مني في لعب هذا الدورالذي لا يحسد عليه في توصيل إعتذار غير مقنع.

وعلى كل قمت بتشكيل وفد في الحال. تكون الوفد من القائد المناوب بيور أجانق دوت، قائد حرس الرئيس الشخصي ومسؤول الامداد في منطقة كبويتا- توريت، النقيب إدوارد أبيي لينو، الاداري المدني العسكري لكبويتا، النقيب لوشو لوكونين، القائد العسكري لكبويتا والنقيب وليم كونق توت، القائد العسكري لمنطقة إكتوس. غادرنا بالعربات من كبويتا إلى إكتوس ثم إلى كتقوم ومن هنا حملتنا طائرة مروحية إلى كمبالا.

في كمبالا إستقبلنا قائد الجيش اليوغندي اللواء سالم صالح وهو رجل طويل القامة في الثلاثنيات من عمره. بعد التعارف أخذنا للغداء في فندق النيل. بعد أن تمت صيانته حديثا يبدو الفندق جذاباً جداً والفرق كبير بينه وبين المنطقة المجاورة له والتي تبدو حطاما من آثار الحرب التي إنتهت في يناير عام ١٩٨٦ .

تحدث اللواء كثيراً أثناء الغداء عن هذه الحرب ودوره فيها وأرانا اثر جرح كبير على ذراعه والذي قال عنه إنه نتيجة لجرح حدث له أثناء القتال، وأضاف إنه قاد القوة التي إستولت على مبنى اذاعة يوغندا في يوم النصر، وهو يفاخر بأنه أصغر جنرال في العالم. سمعت بعض الناس يقولون إنه أخ الرئيس موسفيني ولكنني لم أتأكد من ذلك ولم أكن آبه به. بعد الغداء تم أخذنا إلى معسكر للجيش في بومبو حيث قضينا الليلة هناك.

في الصباح التالي حضر اللواء مبكراً وأخذنا إلى السوق لشراء بعض الملابس حتى نكون في منظر مقبول لمقابلة الرئيس. كنا نبدو «بشكل الغابة». شكرته نيابة عن المجموعة لترحيبه بنا وكرم الضيافة. إشترى كل منا بدلة كاملة، قميص وربطة عنق وجوز احذية وجوز جوارب وملابس داخلية. أصبحنا الآن جاهزين لمقابلة الرئيس. وقبل أن يودعنا اللواء ذلك المساء أخبرنا بأنه ليس سياسياً ولكنه ضابط عسكري منضبط وأي أوامر تصدر له من الرئيس ينفذها بالكامل، وأكمل حديثه بالقول أنه يجب علينا أن نطلب كل ما نريده من الرئيس. قدرنا له هذه النصيحة. رافقنا اللواء سالم صالح إلى بيت الدولة في عنتبي في الصباح لمقابلة الرئيس. إنتظرنا لبعض الوقت بعد ذلك أدخلنا إلى الرئيس وإنسحب بسرعة. كان الرئيس جالساً في فناء القصر وجلسنا على الكراسي التي كانت معدة لنا. وبدون كثير مقدمات سألنا الرئيس سؤالا مباشراً: «أين د. جون قرنق؟» تظاهرت بأني لم أفهم ما يرمي له السؤال، فأجبته برد مباشر بأنه في جنوب السودان وفي أعالي النيل على وجه التحديد، ولكن أضفت بأنه يبلغ سعادته اجمل التحايا وإنه وجهني بتبليغ رسالة عاجلة لسعادته. رأيته يوميء إليّ أن أواصل الحديث.

تحدثت إليه عن الإمتنان الذي يكنه الرئيس لمجهوداته وبدون كلل لكي يرتب لعقد إجتماع بينه وبين صديق الطرفين وانه في نهاية الامر فان الجيش الشعبي هو الرابح وأن الرئيس كان حريصا على الحضور ولكنه عندما تبين بأنه لن يتمكن من ذلك في الوقت المحدد رأى من اللياقة إرسال عضو في مقام عال في الحركة لشرح الأسباب والسماع من سعادته ما يمكن عمله لاحقاً.

كانت لدى الرئيس موسفيني شكوكه. أجاب بأن على جون أن يفهم بانه قائد لحرب عصابات وليس رئيساً لبلد وواصل أن عليه أن يطرق على كل باب أمامه. وشدد على أنه يعرف بأن العقيد القذافي يريد مساعدة الجيش الشعبي فقط إذا تمكن من مقابلة د. جون قرنق وإذا كان لدى قرنق مخاوفه بالنسبة لطرابلس، لا بد أن يشعر في كمبالا بأنه في بيته. وكما يرى الأشياء فإن قرنق ليس لديه ما يخسره وذكر أن أسوأ شئ يمكن أن يحدث هو أن يختلفوا هنا وكل واحد منهم يعود إلى من حيث أتى، لكنه في نظره وحسب ما يعرفه عن القذافي فإن مثل هذا الإحتمال غير وارد.

إعتقدت أن هذه الإفادة من الرئيس موسفيني كانت لفتح أعيننا للوضع وان كل ما نحتاج إليه الآن هو التأكيد له باننا سوف نوصل نصيحته القيمة إلى الرئيس ونضيف صوتنا بضرورة ان يتم عقد الاجتماع باسرع فرصة ممكنة.

هنا رمى النقيب إدوارد لينو بجلطة. قال إنه نظراً لموقف العلاقات الراهنة بين الحركة وطرابلس يبدو من الضروري إذابة الجليد عن طريق اجتماع بمستوى أقل أولاً قبل لقاء الرئيسين. رأيت التغيير في وجه الرئيس موسفيني ورد: «جليد؟ أي جليد؟ أنتم تتكلمون كدبلوماسيين وليس كرجال حرب عصابات". وأضاف ان رجال حرب العصابات عليهم الدخول مباشرة إلى لب الموضوع وأن ما يهمه هو أن لب الموضوع هنا هو أن يقابل قرنق العقيد القذافي، وأعطى مثالاً بما حدث في إجتماع نيروبي بينه وبين الاثنين أوكيلو حين أراد بعض زملائه من رجال العصابات إثارة مشكلة عمن يحق له أن يوضع العلم اليوغندي أمامه، وقال إنه أوقف في الحال هذا الكلام الفارغ بقراره أن العلم يجب أن يكون امام وفد أوكيلو واوكيلو حيث أنهما هما الآن الحكومة الموجودة في كمبالا. بدأت السماء تمطر رذاذاً وكان علينا تغيير مكان جلوسنا. سار الرئيس أمامنا وتبعناه عن قرب متجهين إلى خيمة منصوبة في فناء القصر.

نحن الآن نجلس تحت الخيمة. فترة إنقطاع الحديث هذه لا بد وأن أشعلت في ذهن الرئيس موضوع الجليد مرةً أخرى. بدأ بالسؤال عن عمل كل منا قبل أن ينضم إلى الجيش الشعبي. أجبت نيابة عن كل الوفد مشيرا إلى الشخص المعني في أثناء حديثي. أخبرت الرئيس بأن تدريبي كان كمهندس كيماني وكنت محاضراً بجامعة الخرطوم لمدة ست سنوات قبل أن أنضم إلى الجيش الشعبي وأن القائد المناوب بيور أجانق دوت كان مدرسا في المدارس الابتدائية والنقيب إداورد أبيي لينو كان طالباً بكلية القانون بجامعة الخرطوم، ترك الدراسة في السنة الثانية وإلتحق بعدة وظائف قبل إلتحاقه بالجيش الشعبي، والاثنان الأخيران كانا طالبين.

قال الرئيس وهو ينظر إلى إدوارد «واضح أنك نلت تدريبا في القانون لذلك فأنت تتكلم كدبلوماسي أكثر من كونك رجل حرب عصابات»، ثم عاد إلى إصراره على أهمية الاجتماع وانه لن يقوم بزيارة لأي مكان خارج يوغندا خلال شهر يونيو كله، وإختتم بقوله: «إنني أتوقع حضور جون قرنق هنا لمقابلة العقيد القذافي».

كنت أعلم بأن هذا ما سوف نصل إليه. أكدت للرئيس موسفيني بأن الرسالة واضحة وسوف نبلغ الرئيس بذلك فور وصولنا. بعد ذلك واصلت الحديث بايجازه عن الوضع السياسي والعسكري في السودان وأنهيت حديثي بتقديم بعض الطلبات له لمساعدة الحركة.

بدأ الرئيس في مناقشة إستراتيجية وتكتيكات الحرب التي يتبعها الجيش الشعبي. من بين ما قال، أبدى تشككه في نقل الحرب إلى شمال السودان (الكرمك، الخ)، وإنه قد أثار هذه النقطة مع جون قرنق من قبل وإنه كذلك يحس بأن الحركة تحتاج للتركيز على الهياكل المدنية والسياسية. فيما يختص بالتجنيد، أفاد بأن قيادة الحركة يجب أن تكون قادرة على التقدير مسبقا لأقصى عدد من المجندين يمكنها الحصول عليه، وأضاف بان ذلك ليس بأمر يصعب الوصول إليه حيث إنه ليس لدينا مصانع أو مؤسسات أخرى مثل الحكومة تستوعب بعض الشباب. وواصل حديثه قائلاً إنه بدون هذا التقدير المسبق فلا معنى للحديث عن الحرب طويلة الأمد، كما أبدى ملاحظات أخرى ملفتة للإهتمام.

في نهاية الإجتماع تم إستدعاء الجنرال سالم صالح للدخول وأخذنا لفندق النيل حيث إنتظرنا نقلنا من هناك إلى كيتقم. في العصر أبلغنا اللواء بأنه سيستضيف حفلاً ذلك المساء على شرف عدد من المدربين العسكريين التنزانيين والذين كانوا يدربون ضباطه وقد إنتهت فترة عملهم وهم الآن في طريقهم إلى تنزانيا. وطلب مني الاذن لدعوة اصغر ضابطين في وفدي (قال إنهما في عمره) للحفل. نظرنا إلى بعضنا البعض في دهشة ولكن في النهاية وافقنا على طلبه.

في المساء عندما أرسل اللواء اركان حربه ليأخذ الضابطين (النقيب لوشو لوكونين والنقيب وليم كونق توت) حذرناهم أن يحسنوا السلوك وأن لا يتعاطا أي مشروبات روحية في الحفل. في الصباح أبلغنا الضابطان بأن الجنرال قد سكر في الحفل حتى الثمالة وأنهما اللذان حملاه بالفعل وأدخلاه داخل عربته!

في اليوم التالي سافرنا بطائرة مروحية إلى كيتقم. هناك وجدنا عرباتنا على إستعداد وسافرنا بها إلى كبويتا حيث جهزنا تقريرنا عن الزيارة. اتفقنا بالاجماع بأن نوصي للرئيس بأن عليه السفر إلى كمبالا في يونيو حسب ما إقترح الرئيس موسفيني. أرسلت ملخص تقريرنا بجهاز إرسال إلى الرئيس. بعد يوم من ذلك رد بأن كمبالا ليست آمنة حيث أن «رجال القذافي من القتلة المأجورين يتجولون بحرية في ذلك المكان» وإنه في آخر زيارة له إلى كمبالا إنفجرت قنبلة في الفندق الذي كان يقيم فيه بعد بضع ساعات من وقت خروجه منه وإنه لن يستطيع الذهاب لمقابلة القذافي هناك.

كان القائد المناوب بيور أجانق دوت ضمن وفد الرئيس في زيارته إلى كمبالا المشار اليها في إشارته، وبما أنني لم أسمع شيئا من قبل عن القنبلة التي نجا منها الرئيس، فقد رأيت أن أستفسر من القائد المناوب بيور. وفي أثناء حديث عادي في أحد الأيام وبدون أن أشير إلى مصدر سماعي بالموضوع سألت القائد المناوب بيور أجانق دوت عما يعرفه عنها وكانت إجابته إنه لم

يسمع قط بشئ من هذا القبيل، وأضاف بأن هذه القصة قد تكون من صنع مروجين معارضين للرئيس! لم أكشف له عن مصدري ولكني اخبرته هو والأعضاء الآخرين من الوفد بأن توصيتنا لزيارة كمبالا في يونيو لم يوافق عليها الرئيس لأسباب أمنية.

في أديس بعد غياب طويل:

وجودي في أديس أبابا اثناء محادثات السلام كانت هي الفرصة الأولى لمباشرة مسؤوليتي في مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية في أديس أبابا بعد غياب دام ثلاثة أشهر. هكذا إعتقدت. خلال تلك الفترة كان رئيس الادارة والمالية، القائد المناوب دينق الور كوال، هو الذي كان المدير بالانابة خاصة فيما يختص بامور التنسيق والادارة الفعلية المباشرة لشؤون المكتب. وجدت أن التوجيهات التي تركتها له في مارس لم يتم تنفيذها. المحاسب أيزاك كوت تم إرساله إلى معسكر اللاجئين ايتانق بدون سبب معقول وعاد القائد المناوب لطريقته القديمة وهي القيام بعمل كل شئ لوحده بالضبط كما كان يفعل كمدير لمكتب الرئيس. ان النقيب دينق الور كوال كان قد استلم كمدير لمكتب الرئيس في أديس أبابا من الرائد رياك مشار في سبتمبر ١٩٨٥ وظل في ذلك المنصب منذ ذلك الحين ما عدا في حالة واحدة عندما صار نائبا للقائد مارتن مانييل أيويل والذي اصبح مديراً لمكتب الرئيس في أكتوبر١٩٨٦م. لم يمكث القائد مارتن لفترة طويلة في ذلك المكتب حيث انه في أواخر عام ١٩٨٧ تم نقله إلى إيتانق وبعد ذلك إلى الميدان. حينها صار القائد المناوب دينق الور كوال المدير مرة أخرى.

وكما ذكرت من قبل عندما أعيد تنظيم المكتب وتغير دوره إلى مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية قام الرئيس بتعيينه نائبا للمدير وإجمالا فقد ظل دينق ألور كوال بإستمرار في أديس أبابا منذ ١٩٨٥ وتواصل وجوده هناك إلى أن طلبت حكومة الجبهة الاثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية من الحركة حزم أمتعتهم ومغادرة البلاد في مايو ١٩٩١م. يتوقع المرء من شخص مكث لمدة طويلة بطريقة غير عادية في مكان واحد ان تكون لديه ميزات قيادة متفردة ومهارات إدارية. ولكنه ليس كذلك إطلاقا، فهو كسول عديم الكفاءة وبدون احساس بالمسؤولية العامة (يدفع المال العام من جيبه بدون أي إحساس بالذنب) وهو يخفي عدم كفاءته خلف النسيان. نعيد للأذهان هنا أن هذا النسيان أوشك أن يكلفنا حياة الرفيق ضول أشويل أليو، حياة طيار كان صديقاً للحركة لفترة طويلة، والطائرة نفسها فوق يوما في عام ١٩٨٦. على المستوى الشخصي فانه اجتماعي جدا و«رفيق طيب مرح». ولكن ذلك هو كل ما في الرجل. وقليلون في الجيش الشعبي اللذين يأخذونه على محمل الجد. ضعف القائد المناوب دينق ألور كوال فيما يختص بالأمور الرسمية كان واضحا للكل في الحركة وفي العديد من المناسبات فان سلوكه قد تسبب في إحراج الحركة

مع دبلوماسيين وحلفاء سياسيين. رئيس الحركة نفسه يقر بهذا. رغم ذلك كان هناك وما زال باقياً نوع من الولاء الشخصي بينهما الاثنين يستعصي فهمه على الآخرين. هذا هو التفسير الوحيد المتاح للاحتفاظ بدينق في مثل هذا الموقع الحساس لفترة طويلة جداً رغم كل الاشياء الاخرى التي لم تكن لصالحه.

بدأت في تطبيق النظام في المكتب وإرجاع الامور إلى نصابها مرة أخرى، ولكن بدأت الأسفار والتنقل مرة أخرى. ما أن إنتهت المحادثات مع لجنة السلام الوزارية حتى صدرت لي توجيهات من الرئيس بالسفر جواً إلى القاهرة عن طريق نيروبي. نفذت التوجيهات حالاً في ١٣ يونيو، أي بعد أقل من أسبوع من لحظة وصولي إلى أديس في السابع منه.

الرحلة الاولى إلى القاهرة:

قاد وفدنا إلى القاهرة القائد وليم نيون بانج والذي انضم إلى في نيروبي مع بقية اعضاء الوفد. ضم الوفد النقيب مايكل ماجوك أيوم، النقيب داو ألير أبيت والنقيب جستن ياج أروب.

قبل الطيران إلى القاهرة قام الوفد بتسليم رسالة مكتوبة من الرئيس إلى الرئيس الكيني دانيال أراب موي.

في القاهرة إستقبلنا السيد حلمي نمر وزير الامن العام والسيد محمد عبد السلام وكيل الوزارة وبعض موظفي الوزارة. عقدنا العديد من الاجتماعات ناقشنا خلالها الوضع في السودان. حثتنا السلطات المصرية على أن نلتزم المرونة في محادثات السلام مع حكومة السودان والمتوقع مواصلتها في الرابع من يوليو. قمنا بزيارة ودية للتحية والمجاملة للسيد بطرس بطرس غالي، وزير الدولة بوزارة الخارجية المصرية في مكتبه في الوزارة. كذلك سنحت لنا الفرصة لمخاطبة الطلبة الجنوبيين السودانيين في مركز الجمعية الافريقية في القاهرة. قبل مغادرتنا للقاهرة تم تنظيم رحلة للوفد لزيارة منطقة قناة السويس، وخاصة خط بارليف، والميناء الحرة في بورسعيد.

كنت في القاهرة عندما حملت وكالات الانباء في ٢١ يونيو ١٩٨٩م خبراً عن إجهاض محاولة إنقلاب عسكري في الخرطوم. فقد نشرت وكالة السودان للأنباء (سونا) عصر ذلك اليوم بياناً صحفياً من وزير الدفاع، اللواء (م) عبد الماجد حامد خليل مفاده بأن محاولة الانقلاب دبر لها عناصر موالية لنظام الرئيس السابق نميري والذين نجحوا في إقناع بعض العناصر من الجيش للمشاركة في الانقلاب معهم. كشف الوزير عن أن ٢٥ شخصاً من المدنيين والعسكريين تم إعتقالهم لصلتهم بمحاولة الانقلاب هذه. عندما قابلت الرئيس حسني مبارك سألني عما خرجت به من الأنباء عن محاولة الإطاحة بالصادق المهدي. اجبته بان وجهة نظري هي ان الصادق يستغيث من خطر متوهم وحكيت له قصة مشهورة كانت تدرس في المدارس الاولية في السودان

بعنوان «محمود الكذاب» وهي عن راعي غنم ونمر. أثناء رعيه للغنم في أحد الأيام أطلق الراعي صيحات إستغاثة لأهل القرية: هجم النمر، هجم النمر. ركض رجال القرية الى الموقع ولم يجدوا أي أثر لنمر وان الأمر كله خدعة من الراعي. وبخوا الراعي وعادوا أدراجهم الى القرية. في يوم آخر كرر الراعي نفس الاستغاثة الكاذبة مرة اخرى. وبما أن القرويين حريصون على إنقاذ حياة إبنهم وغنمه، لم يستطعوا تجاهله. ذهبوا مرة أخرى لمكانه ولكنهم وجدوا للمرة الثانية بانه كذب عليهم وخدعهم. بعد ذلك بأيام هجم النمر على الراعي نفسه وعندما صاح مستغيثاً تجاهل اهل القرية صيحاته. قتل النمر الراعي وكانت هذه نهايته المشينة. أخبرت الرئيس بأن الصادق المهدي بإطلاقه إنذارات غير حقيقية كهذه يخاطر بأن يترك لمصيره عندما يحدث الإنقلاب العسكري الحقيقي. ضحك الرئيس بشدة.

غادرت القاهرة إلى أديس أبابا في ٢٧ يونيو. في الثلاثين من الشهر حدث الانقلاب العسكري وأزيح الصادق المهدي عن الحكم. في ذلك الصباح كان السيد أحمد عزت السكرتير الأول بالسفارة المصرية في أديس أبابا يبحث عني بشدة. تقابلنا في العصر وأخبرني بأنه إستلم برقية عاجلة من القاهرة فيها توجيهات بأن يعرف مني من هم الذين قاموا بالانقلاب في الخرطوم. عندما عبّرت عن جهلي، رأيت في وجهه علامات عدم التصديق. هل تم إخطاره أو إخطار رئيسه المباشر في القاهرة بمحادثتي مع الرئيس؟

قبل مغادرتي القاهرة بيوم، وفي مقابلة صحفية مع السيد صلاح عبد اللطيف من وكالة الشرق الاوسط للأنباء، اثنيت على الدور الايجابي الذي تقوم به مصر فيما يختص بالصراع المسلح في جنوب السودان حيث ان مصر قامت بقيادة جهود دبلوماسية واسعة للتوسط بين الحركة والحكومة. ورحبت ايضاً بالغاء البروتوكول العسكري السوداني-الليبي وتجميد قوانين سبتمبر الإسلامية بقرار من الجمعية التأسيسية. اختتمت هذه المقابلة بالتأكيد على ان الإجتماع التالي بين الحركة والحكومة سوف يتم عقده في أديس أبابا في الرابع من يوليو، معبراً عن تفاؤلي عن احتمالات ايجاد حل سلمي للصراع واضفت بان هذه اللحظة التي اتحدث فيها لا يدور قتال في الجنوب نسبة لمراعاة وقف اطلاق النار والذي ما يزال سارياً. هذه التصريحات حملتها الصحف المصرية الصادرة يوم ٢٧ يونيو ١٩٨٩م.

الإنقلاب العسكري في الخرطوم:

في يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م قامت مجموعة من الضباط يقودها العميد عمر حسن البشير بالاستيلاء على السلطة في الخرطوم. لا يُعرف إلا القليل عن الإنتماء السياسي للبشير فيما عدا بعض الإشارات التي وردت في مجلة «الدستور» سنة ١٩٨٥م بأنه كان في ذلك الوقت

يخطط لانقلاب لصالح حركة الأخوان المسلمين (الجبهة الاسلامية القومية). المجلة نفسها والتي يصدرها حزب البعث العربي العراقي لم يُعرف عنها تحري الدقة في تقاريرها. عليه لم يلفت هذا الخبر إنتباه الكثيرين من قرائها في ذلك الوقت. الآن فقط بعد أربع سنوات إتضحت مصداقية الخبر.

في اليوم الثاني من يوليو أي اليوم الثالث بعد إستلام السلطة قام العسكر بارسال وفد مكون من ثلاثة ضباط الى أديس أبابا يحملون خطاباً للرئيس والقائد العام للحركة. كان الضباط الثلاثة هم: العميد بابكر نصّار، الملحق العسكري في أديس أبابا، العميد كمال على مختار مدير الاستخبارات العسكرية والمقرب من البشير، والعقيد ماثيانق ملوال من الاستخبارات العسكرية. عبر الخطاب عن رغبة الانقلابيين في عقد محادثات سلام فوراً مع الجيش الشعبي. أصدر الرئيس تعليمات مشددة لنا في أديس بأن لا نقابل الوفد وكذلك بان لا نستلم الخطاب. مكث وفد الخرطوم ثلاثة ايام في أديس أبابا وبذل محاولات للاتصال بمكتب الحركة بدون فائدة. في إحدى المرات قام العقيد ماثيانق ملوال بالإتصال تلفونياً بالنقيب إدوارد أبيي لينو (صهره: تزوج الأول شقيقة الثاني) بغرض إيصال الخطاب للحركة. أخبره الأخير بأنه إن لم تكن لديه بعض المواضيع الأسرية لمناقشتها فلا مجال لمواصلة المحادثة! رجع الوفد للخرطوم محتاراً.

كنا في حيرة عن الحكمة من وراء هذا الموقف المتشدد لأن سياسة الحركة المعلنة هي التفاوض حول السلام مع حكومة الامر الواقع في الخرطوم. ماذا كان الضرر لو إستلمت الحركة الخطاب وأبلغت الوفد امهالها لدراسته؟ ولكن الاوامر هي الاوامر وكان علينا التقيد بها. ويعلم الجميع الآن بأن الحركة قابلت وفداً من العسكر في اغسطس ١٩٨٩م ومرة اخرى في نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٩م وأجريت معه مفاوضات سلام.

في ٢ يوليو أرسل الرئيس اشارة الى كل اعضاء القيادة العليا بخصوص تغيير الحكومة في الخرطوم وانه يرحب بافكارهم حول الموضوع ومن يود المساهمة عليه إرسالها له. في ذلك الوقت كان هناك ثلاثة أعضاء في أديس أبابا: القائد وليم نيون بانج، القائد لوال دينق وول، وشخصي. عندما إستلمت إشارتي، إتصلت بالاثنين وأقنعتهم بالحاجة لأن نتناقش معاً بخصوص برقية الرئيس. وافق القائد وليم وعقدنا إجتماعاً تحت رئاسته في المكتب مساء ذلك اليوم. شرحت للإجتماع أن تغيير الحكومة في الخرطوم وتأثير ذلك على الوضع في القطر يُعد امراً خطيراً ويحتاج لاجتماع كامل أعضاء القيادة العليا للنظر فيه. وإن إرسال أفكار ووجهات نظر ليست هي الطريقة المثلى حيث إنها إتصال في اتجاه واحد، وتفتقد لعملية تبادل الآراء التي يوفرها الاجتماع في مكان واحد، والذي يُمكن من المناقشة، بحيث يقتنع الفرد بتغيير رأيه بناءً على الحجج التي

يطرحها الآخرون وتبني وجهات نظر جديدة. اشار وليم على أن بعض أعضاء القيادة العليا في اماكن بعيدة في الميدان وحضورهم للاجتماع غير ممكن. جادلت بان هناك عدد منهم في أماكن ليست بعيدة جداً. القائد سلفا كير كان في منطقة البيبور، القائد جيمس واني إيقا كان في ديما، القائد كوال مانيانق جوك في توريت، القائد غردون كونق شول في الناصر والقائد غاليريو مودي هورنيانق في كبويتا. كل هؤلاء في متناولهم وسائل مواصلات مختلفة ويمكنهم الانتقال بها في أيام معدودات إلى قمبيلا حيث يتواجد الرئيس. هؤلاء الخمسة وثلاثتنا والرئيس مجموعنا تسعة من ثلاثة عشر عضواً في القيادة العليا. وواصلت أنه على التسعة الاجتماع آخذين في الاعتبار ردود الأربعة الأخرين لمناقشة الموضوع الذي أمامهم والخروج بالموقف الحقيقي للحركة. وافق الاجتماع على إقتراحي وقام القائد وليم نيون بارسال إشارة بهذا المعنى للرئيس. في اليوم التالي رد الرئيس باستدعائنا الى قمبيلا. الملفت للنظر الصيغة التي وردت في الاشارة كانت «بما أن الإجتماع لا يمكن عقده في أديس أبابا، على ثلاثتكم الحضور إلى قمبيلا!»

غادرنا أديس أبابا إلى قمبيلا على عربة في يوم الثلاثاء الرابع من يوليو. عندما وصلنا في الخامس من الشهر تم توجيهنا بان نواصل الى فينوودو حيث يوجد الرئيس. وصلنا الى هناك في المساء. في صباح اليوم التالي أخذنا لمخاطبة عرض «الجيش الاحمر». في العصر رجعنا بالعربة الى قمبيلا، أصبحنا الآن خمسة حيث أن القائد جيمس واني إيقا قد وصل من ديما.

مر يومان بدون عقد اجتماع وعندما تم عقده لم يرد ذكر بأن الآخرين أبلغوا بالحضور أو أن هناك ردوداً منهم على الاشارة الأولى من الرئيس التي طلبت وجهات نظرهم عن الإنقلاب العسكري في الخرطوم.

في نهاية الاجتماع طُلب من القائد جيمس واني وشخصي كتابة البيان السياسي والذي سوف يلقيه الرئيس من اذاعة الجيش الشعبي عن موقف الحركة من الوضع في القطر بعد الانقلاب العسكري.

أكملنا المهمة المحددة خلال ٢٤ ساعة وبعدها رفعنا الأمر للرئيس. أبلغنا الرئيس أثناء الاجتماع بأنه لن يلقي خطابه قريباً لأن ذلك سوف يثير الطغمة العسكرية للقيام بعمل عسكري في حين أن الجيش الشعبي غير مستعد الآن! مثل هذا القول كان مثار دهشة لي لأنه لو لم تكن هناك عجلة لالقاء هذا البيان، لماذا تردد الرئيس في الدعوة الى إجتماع يجمع كل أعضاء القيادة العليا؟ وفيما يختص بإثارة الطغمة العسكرية فإنني لا أدري ما هو أكثر إثارة من الطريقة التي عومل بها وفدها في أديس!

غادرت قمبيلا الى اديس على عربة في ١١ يوليو ١٩٨٩م ومن هناك بالطائرة الى نيروبي في اليوم السادس عشر منه.

كما إتضح فيما بعد فقد تحملت إذاعة الجيش الشعبي مسؤولية أن تعلن موعداً لاذاعة البيان المتوقع لتلغيه بعد بضعة أيام. ولم تتم إذاعة البيان إلا في ١٤ أغسطس ١٩٨٩م، أي بعد شهر من إجتماعنا، بعد إجراء تعديلات أساسية في محتوياته بواسطة د. منصور خالد. كثرة الغاء تاريخ إلقاء البيان كانت سبباً في إطلاق العديد من الشائعات فيما يكون قد اصاب الرئيس. أكثر الشائعات غلواً ذهبت الى أن الرئيس كان في طائرة عضو الكونغرس الامريكي، ميكي ليلاند والتي سقطت وتحطمت على الجبال بالقرب من قمبيلا في يوليو لم ينج أحد من ركابها.

آخر تأجيل لإذاعة بيان الرئيس ليست له علاقة بالرئيس أو بالحركة عامة، وأنما بسبب الأمن الاثيوبي. كان الرئيس في طريقه للاستديو في صباح يوم ١٠ أغسطس ١٩٨٩م لتسجيل البيان عندما أبلغ ضابط الأمن الاثيوبي المسؤول عن الحركة الرئيس بأن لديه أوامر من رئيسه الرفيق أندارقه، بأنه يرغب في الاضطلاع على البيان أولاً قبل إذاعته على الهواء. كان طلباً مقلقاً، أولاً، لم تكن هناك سابقة لذلك، ثانياً، جاء هذا الامر في أكثر الاوقات حرجاً، إذ كان على الرئيس السفر الى هافانا في ظرف يومين ومن هناك الى مناقوا، نكراجوا. هل تؤجل الزيارة؟ تم تقديم نسخة من البيان لمسؤول الأمن وإنتظرنا لفترة يومين كاملين ليصدر الضوء الاخضر منه، لم يحدث هذا! أصبحنا نتساءل ماذا يا ترى يدور وراء الكواليس. هل عقد الاثيوبيون صفقة مع العسكر من وراء ظهرنا؟ ولكن لقد سبق أن إجتمع الرئيس مع الرئيس منقستو وكان الاثنان على إتفاق تام حول تحليل الموقف. أم أن هذا تقاسم أدوار؟ قفزت أسئلة كثيرة الى أذهاننا. مهما كان الموقف الحقيقي للاثيوبيين، كان أملنا هو ألا يتدخلوا أو يؤثروا على ترتيبات الرحلة الى أمريكا اللاتينية. وعليه فقد قررنا أن يقوم الرئيس بتسجيل بيانه على شريط ويتركه معنا لتشغيله عندما يُعطي الأمن الاثيوبي موافقته. واذا وصلوا الي مرحلة اقتراح تعديلات، سوف يتم عمل هذه التعديلات وأن يقوم شخص آخر بقراءة البيان نيابة عن الرئيس. الشكر لله، سمح الاثيوبيون بأن تتم الرحلة وغادر الرئيس الى هافانا حسب البرنامج، وبعد فترة وافق الأمن على إذاعة البيان بدون تعديلات، وعليه فقد تمت إذاعة الشريط بعد ذهاب الرئيس في اليوم الرابع عشر والخامس عشر من أغسطس ١٩٨٩م. في ذلك الوقت كان الرئيس على بُعد آلاف الكيلومترات من القارة.

كانت أذاعة الجيش الشعبي تواجه مشكلة آنية أكثر أزعاجاً من مجرد إعلان ميعاد للخطاب وإلغائه إذ كان عليهم تشغيل برامجهم لفترة شهر ونصف بدون أن تكون هناك سياسة رسمية تجاه الخرطوم! قد يكون هذا امراً سهلاً بالنسبة لاذاعة مدينة ما تذيع موسيقى البوب الشعبية، وبرامج

ما يطلبه المستمعون أو أي شيء من هذا القبيل. ولكن هذا لا يمكن توقعه في حالة اذاعة تنطلق باسم حركة ثوار والتي فيها كل البرامج موجهة نحو الدعاية السياسية والتحريض. هذه كانت أسوأ فترة خمول بالنسبة لاذاعة الحركة. كان معظم الوقت يُقضي في اذاعة بيانات صادرة ضد النظام من الاحزاب السياسية والنقابات التي حلها النظام وكذلك قصاصات من الصحف والمجلات التي تنتقد الوضع في الخرطوم بما في ذلك قوائم من اعتقلهم النظام، الخ. بعد كل ذلك هل يكون العسكر في الخرطوم بغباء للدرجة التي لا تمكنهم من إستنتاج أين تقف الحركة تجاههم؟

الاجتماع بوفد الحكومة:

يعتقد الكثيرون أن مصر ساعدت البشير في الاستيلاء على السلطة في الخرطوم. بالطبع، من المعروف بصفة عامة أن علاقات السيد الصادق المهدي مع القاهرة كانت فاترة جداً. ومهما كانت الحقيقة وراء هذا الاعتقاد، فقد ساهم فيه الحماس الذي إستقبلت به الحكومة المصرية الانقلاب في الخرطوم، إذ زار وزير الأمن، السيد حلمي نمر الخرطوم في ١ يوليو ١٩٨٩م، أي في اليوم التالي للإنقلاب. كذلك أخذ الرئيس مبارك على نفسه أن يقوم بواجب العلاقات العامة للعسكر في الخرطوم عندما كان يجتمع مع رؤساء الدول والحكومات في باريس أثناء الاحتفال بمرور مائتي عام على كميون باريس، وأيضاً أثناء قمة منظمة الوحدة الافريقية في أديس ابابا في يوليو، ولم يدع فرصة تفوت دون الإطراء على الضباط الذين أستلموا السلطة في الخرطوم واصفاً أياهم بأنهم غير ملطخين بشوائب السياسات الحزبية وأنهم «ضباط نظاف». قال الكثير من هذا القبيل للرئيس ولوفدنا الذي اجتمع به في أديس أبابا أثناء اجتماعات مؤتمر القمة الافريقية. كنت أرغب بشدة أن أقابل الرئيس مبارك في ذلك اليوم ولكني لم أتمكن من ذلك حيث انني كنت طريح الفراش مصاباً بملاريا حادة.

وبما أن موقف مصر كان إيجابياً تجاه العسكر فقد إستمروا في دورهم كوسيط بهدف تحقيق السلام بين الحركة والحكومة في الخرطوم. أجريت الإتصالات مع أديس أبابا وتم الاتفاق بأن يجتمع الجانبان في ١٩ أغسطس ١٩٨٩م للتفاوض حول السلام. وصل الوفدان لأديس أبابا في الوقت المحدد لبدء محادثات السلام. من جانب الحركة كنت رئيس الوفد والاعضاء الآخرين هم: القائد لوال ديينق وول، د. منصور خالد، القائد استيفن دول شول، القائد المناوب دينق ألور كوال، النقيب نيال دينق نيال، النقيب جستن ياج أروب، النقيب محمد سعيد بازرعا، النقيب عبد الحميد عباس، الملازم أول زامبا دوكو، والملازم أول ياسر سعيد عرمان. ما عدا د. منصور خالد كنا كلنا باللبس العسكري ومعنا صحفي مزود بكاميرا فيديو. وفد الحكومة كان بنفس العدد ويقوده العقيد محمد الامين خليفة عضو مجلس قيادة الثورة. ويضم الوفد العميد بابكر نصار، العميد

كمال علي مختار، البروفيسور مدثر عبد الرحيم، المحاضر في العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، د. عبد الله ادريس، عميد كلية القانون، جامعة الخرطوم، السفير عثمان نافع، سفير السودان في إثيوبيا، السيد علي نميري وآخرين. لم يوجد أي جنوبي ضمن الوفد! قبل بدء الاجتماعات طلبت الاذن من العقيد خليفة السماح لرجال صحافتنا بتسجيل وقائع المحادثات بالفيديو ووافق على ذلك. وعليه تم تسجيلها كلها على شريط.

تمشياً مع خط الحركة في محادثات السلام السابقة، لم يكن هناك وسيط في تلك المحادثات، ويتم ترأس الجلسات بالتناوب بين رئيسي الوفدين، كنت رئيس الجلسة الأولى. أخبرت الاجتماع بان اللقاء تم بناءً على طلب من الخرطوم. وقد كان، وعليه فمن المناسب إعطاء الفرصة للعقيد خليفة ليضع أمام الاجتماع المقترحات التي احضروها معهم لاحلال السلام بالبلاد. أخذ العقيد الفرصة وبدأ بمقدمة عن الحالة المحزنة التي كان فيها البلد ولماذا كان ضرورياً حدوث «ثورة الانقاذ» لإخراج البلاد من الدرك الأسفل الذي وقعت فيه. وتكلم عن عملية السلام حيث قال إنهم عندما يتحدثون عن السلام فإن إهتمامهم بالجنود في الخنادق وأن موضوع السلام في العهد السابق صار موضوعاً للمناورات السياسية. وواصل حديثه بأن الحرب لا تحل مشكلة وما نحتاج إليه هو مواجهة الحقائق مباشرة حتى يمكن تحقيق السلام. أكد أنهم كثورة جادون لتحقيق السلام عبر الحوار وحث الجانبين على اغتنام الفرصة لحل المشكلة. بعد ذلك أوضح أن موقفهم يشتمل على ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: عقد إجتماع أولى لمناقشة ما يلي:

١- ترتيبات وقف اطلاق النار.

٢- مواصلة وتوسيع مساعدات الاغاثة.

٣- وقف الحملات الصحفية العدائية من الطرفين.

٤- تأسيس قناة (قنوات) إتصال مباشر بين الجانبين.

المرحلة الثانية: عقد مؤتمر في الخرطوم. على أن تحضر المؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحكومة، وشخصيات وطنية وشخصيات أجنبية يتفق عليها الجانبان.

المرحلة الثالثة: إتخاذ الإجراءات لاعادة الحياة إلى طبيعتها في الأقاليم الجنوبية الثلاثة.

وفي الختام وصف العقيد خليفة خطاب رئيس الحركة الذي أذيع على إذاعة الحركة بأنه سلبي وإنهم لا ينوون الرد عليه هنا ولكنهم يأملون أن يجد إقتراحهم حول السلام رداً إيجابياً من الحركة.

ركز جانبنا على محتويات خطاب الرئيس الذي اذيع قبل فترة بسيطة من إذاعة الجيش الشعبي والذي وزعت نسخ منه على اعضاء وفد الحكومة قبل الافتتاح الرسمي للاجتماع. وجهنا

اللوم على العسكر لانقلابهم على حكومة منتخبة ديمقراطياً، حظر الاحزاب السياسية واتحادات العمال، حبس قادة الاحزاب والنقابات، فصل الآلاف من الخدمة في الجيش والشرطة والسجون والحياة البرية وعامة في جعل الحياة لا تطاق في البلاد. وسخرنا من إدعاء العسكر بان حركتهم كانت ثورة تحرير. واخيراً فقد أخبرنا الجانب الأخر أنهم إن كان حضورهم لأديس أبابا لحل مشكلة الجنوب فانهم قد ضلوا الطريق حيث إنهم تركوا الجنوبيين في الخرطوم والمدن الاخرى في السودان وان الحركة الشعبية لتحرير السودان حركة وطنية ترغب فقط في حل «المشكلة الوطنية».

بعد ذلك حدث ما يمكن وصفه بحرب كلامية أو مباراة في الاتهامات والاتهامات المضادة، التحديات والتحديات المضادة والتي ضاعت فيها الرؤية حول القضايا الحقيقية. إنتهى اليوم الأول من المحادثات على هذه الوتيرة.

إفتُتحت الجلسة الثانية من المفاوضات في تمام الساعة العاشرة والربع صباحاً يوم الخميس العشرين من أغسطس. ترأس العقيد خليفة تلك الجلسة وإفتتح الاجتماع بأن أشار إلى ما أسماه جوانب سالبة برزت في مناقشات الأمس. ويأمل بان يتم تفاديها من الآن فصاعداً ويرجو من المشاركين ان يلاحظوا بانهم في النهاية سودانيون ان كانت هناك حرب ام لا. قام مرة أخرى بتكرار برنامجهم ذي الثلاث مراحل لانهاء الحرب.

المتحدث التالي كان السفير عثمان نافع والذي قال بان فكرة المؤتمر القومي الدستوري والتي تدعو لها الحركة ليست واضحة وغير محددة. وعليه فانه يقترح بأن تقبل الحركة المشاركة في المؤتمر الذي يقترحون عقده في الخرطوم. إذا كانت الفكرة مقبولة للحركة فانه يقترح بان يتم عقد المؤتمر بدون تأخير في أول أكتوبر ١٩٨٩م وأن تعرض القرارات التي يتبناها المؤتمر على إستفتاء لاجازتها. تحدث بعده د. عبد الله إدريس الذي بدأ حديثه بأن المناقشة تحتاج الى لغة مشتركة ولن نتمكن من المواصلة والاستمرار إذا كانت شرعية أحد الطرفين موضع تساؤل وشك بالنسبة للطرف الأخر. ودعا الحركة إلى أن تقوم من جانبها بالاقرار بأن هناك الآن حكومة في الخرطوم وإنه يجب التعامل معها. وواصل حديثه بالقول ان الحديث عن الاعتقالات والخطابات لن يكون مفيداً للمحادثات وأنهى حديثه بالتشديد على انهم من جانبهم قد تقدموا بمقترحات محددة مضيفاً انه اذا كان الطرف الأخر جاداً في البحث عن السلام عليهم تقديم مقترحات بديلة.

أخذت الفرصة للاجابة على النقاط التي اثارها الجانب الحكومي. أكدت لهم ان الحركة جادة في الوصول الى تسوية سلمية للصراع المسلح عن طريق المفاوضات وأكدت لهم أيضاً حقيقة اننا نعترف بهم على أنهم حكومة الأمر الواقع وهذا ما يجعلنا نتفاوض معهم. لفت إنتباههم إلى حقيقة

أن البحث عن السلام لم يبدأ فقط بوصول العسكر للسلطة في ٣٠ يونيو، هناك ثروة من الخبرة السابقة لابد من الإستفادة منها. أكملت حديثي باعادة الحديث عن أن الحركة تعتقد بأن إعلان كوكا دام ومبادرة السلام السودانية يشكلان الإطار لعملية السلام وإنه يوفر على البلد الكثير من الوقت والأرواح إذا بدأنا من حيث إنتهى الأخرون.

تحدث إثنان آخران من جانبنا توسعوا في النقاط التي ذكرت. بعد ذلك أعطى العقيد خليفة فرصة الحديث للدكتور جستن ياج أروب. تحدث لاكثر من نصف ساعة والتي بدت لنا كسنة! تحدث الدكتور جستن فقط عن جنوب السودان وبالنسبة له فان الحركة مستعدة لمناقشة مشكلة جنوب السودان مع العسكر اذا كانوا جادين. وبما أن هذا الحديث مخالف للموقف الرسمي، لفت انتباهه الى ذلك على قطعة ورقة صغيرة مررتها اليه. قرأ الوريقة ولكنها يبدو أنها لم تحدث أي تأثير أو تغيير في موقفه، حيث واصل حديثه على نفس المنوال. إستمع العقيد خليفة بالحديث ولم يهتم بالوقت الطويل الذي إستغرقه المتحدث. على كل، كان هذا ما يرغبون فيه وليس هناك ما يسعدهم أكثر من أن يروا الحركة تكشف لونها الحقيقي. الملل الذي أصابنا كسره الضحك عندما سأل العميد كمال الدكتور جستن عن ما يقصده بكلمة «انقاذة» والتي تكررت في حديثه، رد دكتور جستن بانه يقصد «إغاثة». إعتقد العميد كمال أن د. جستن كان يقصد «إنقاذ» الصفة التي الصقوها لانقلابهم، ولكنه أصيب بخيبة أمل عندما إتضح أن المتحدث خانته اللغة العربية ويقصد «إغاثة».

خيبة الأمل الأخرى في ذلك اليوم جاءت من القائد لوال دينق وول! فقد كان يكرر في حديثه كلمة «نحن»، بكثرة عندما تحدث عن المواضيع المطروحة للنقاش. عندما سأله الطرف الأخر عن ما يعنيه بكلمة «نحن»، كان جوابه: «الجنوبيون». بدا لنا أن الجنوبيين لم يتركوا في الخرطوم على كل حال! إنهم هنا في أديس أبابا يتحدثون ويتفاوضون مع وفد الحكومة!

وجدنا من جانبنا بأنه من الصعب قبول برنامج الحكومة بمراحله الثلاث حيث أن البرنامج تغاضى عن مواضيع اساسية، وخاصة المتطلبات الضرورية لعقد إجتماع في الخرطوم والذي من المتوقع أن تشارك فيه الحركة. ولكننا إتفقنا على تأسيس قناة اتصال مباشر بين الجانبين لما يتطلبه تبادل الرسائل الخاصة بمحادثات السلام. الشخص الذي تم الاتفاق عليه كان سفير السودان في أديس أبابا. بعد ذلك عرضنا على الجانب الحكومي برنامجنا المكون من أربع نقاط للسلام كبديل لبرامجهم المكون من ثلاث مراحل. وعد الجانب الحكومي بدراسة مقترحاتنا. هكذا انتهت الجولة الأولى من محادثات السلام مع النظام الجديد في الخرطوم.

برنامج الحركة ذي النقاط الأربع والذي عُرض على العسكر كان ضمن محتويات خطاب الرئيس والذي أذيع في الرابع عشر والخامس عشر من أغسطس. ويمكن تلخيصه فيما يلي:

١/ تكوين حكومة وحدة وطنية إنتقالية ذات قاعدة عريضة خالية من الطائفية بمختلف أنواعها «العرقية، والدينية، والقبلية وأي جهويات محلية مسيسة» والتي أمرضت وادمت بلدنا طيلة الثلاثة وثلاثين عاماً من إستقلالنا الرسمي.

٢/ تكوين جيش قومي غير طائفي، غير جهوي من الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش النظامي.

٣/ عقد المؤتمر القومي الدستوري بواسطة حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية لحل مشاكل البلاد الأساسية على أساس إتفاقية كوكا دام ومبادرة السلام السودانية.

٤/ التحضير لانتخابات عامة، قيام هذه الانتخابات، اجازة الدستور بواسطة الجمعية التأسيسية المنتخبة وتكوين حكومة منتخبة.

من الملفت للإنتباه ان النقطة الأولى تستبعد حزب الامة، والحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الاسلامية، حيث أنها أحزاب طائفية و/أو دينية، من المشاركة في الحكومة ذات القاعدة العريضة! وكما ذكرنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب، فإن هذه الاحزاب الثلاثة كسبت أكثر من (٨٠%) من مقاعد الجمعية التأسيسية المنتخبة والتي قام العسكر بحلها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. إذاً، ما هو معيار الحكومة ذات القاعدة العريضة؟ هذا سؤال دائماً ما يجد وفدنا صعوبة في الاجابة عليه. عضو الوفد الحكومي العميد بابكر نصار وضع الأمر أمامنا دون مواربة اثناء المفاوضات بقوله: «الأحزاب المحلولة: الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية القومية هي الغالبية وسوف تستمر هكذا للمئتين سنة القادمة».

العسكر يعقدون مؤتمراً:

في اليوم التاسع من سبتمبر عقد العسكر ما اسموه «مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام» ترأسه العقيد محمد الأمين خليفة وله نائبان أحدهما هو الفريق (م) جوزيف لاقو. شملت العضوية شخصيات بارزة غير حزبية، مثل د. فرانسيس م. دينق والسيد أبيل ألير وأعضاء من الأحزاب السياسية التي حظرها النظام بصفة شخصية. إعتذر السيد أبيل الير من الاشتراك في المؤتمر. صرّح العسكر ايضاً بانهم قدموا دعوة للحركة لإرسال مندوبين من أعضائها الى المؤتمر وإنهم سوف يتخذون كل الاجراءات الأمنية الضرورية لضمان أمن وفد الحركة في الخرطوم. لم يكن لديّ علم عن أي دعوة رسمية من هذا القبيل ومن الواضح أن النظام يريد أن يكسب بذلك بعض النقاط الدعائية ليس إلا.

كان رد الرئيس على إدعاء الخرطوم بأنهم أرسلوا دعوة للحركة لحضور مؤتمرهم هو النفي التام مؤكداً إنه حتى وإن كانت الخرطوم قد قدمت مثل هذه الدعوة فإن الحركة سترفضها نسبة لأن هذا المؤتمر يخص الخرطوم وان الجيش الشعبي ليس طرفاً فيه. هذا هو الموقف الرسمي للحركة فيما يختص بالمؤتمر في الخرطوم والذي إستمر حتى الحادي والعشرين من اكتوبر ١٩٨٩م. أثناء هذه الفترة أتذكر واقعة حدث فيها اختلاف في تفسير الموقف الرسمي بيني وبين الرئيس والتي كانت ستترك مستمعي إذاعة الجيش الشعبي في حيرة فيما يختص بالموقف الرسمي للحركة حيال هذا الموضوع. لقد كنت في أديس أبابا وكتبت تعليقاً على مؤتمر الحوار والذي تمت إذاعته من إذاعة الجيش الشعبي باللغة الانجليزية والعربية. في هذا التعليق خلصت إلى أن هذا المؤتمر عبارة عن خدعة ودعوت كل مؤيدي الحركة والمتعاطفين معها والقوى الديمقراطية في البلاد الى مقاطعته. كان الرئيس في الميدان وقد إستمع الى التعليق من خلال الإذاعة. لم تذكر الاذاعة إسم كاتب التعليق ولكنه بالتأكيد لابد أن عرف من هو الكاتب. وبما أن الاذاعة تحت السيطرة القوية للرئيس فإن القليل جداً من أعضاء الحركة يكلفون أنفسهم بالمساهمة في برامجها.

كان رد فعل الرئيس هو كتابة تعليقه الخاص حول نفس الموضوع دعا فيه كل القوى السياسية والتي طلبت منها مقاطعة المؤتمر بالمشاركة النشطة فيه وان يستعملونه كمنبر لكشف العسكر! ولتعقيد الأمور أكثر، قام بارسال تعليقه بجهاز ارسال الى الاذاعة مباشرة بدون إرسال نسخة لي كما هي العادة. ولحسن الحظ فان مدير الاذاعة بالانابة الملازم أول شاو ميول جوك كان صحفياً ذا خبرة. عندما قرأ تعليق الرئيس، أدرك بأن هناك أمراً لابد من تداركه. احضر التعليق لي في المكتب لقراءته وإعطائه توجيهات نهائية عما يفعله إزاءه. حاولت أقصى جهدي لكبت غضبي، شكرته على تصرفه بهذه الطريقة واخبرته بشكل قاطع ونهائي بان هذه المادة سوف لن تتم اذاعتها. إرتسمت الراحة على وجهه ثم صرف النظر عن إذاعة هذا التعليق. كنت أتوقع أن يسألني الرئيس عن هذا الأمر ولكنه لم يفعل. وكان هذا نهاية الموضوع. لم أكن لأفهم كيف يقرر تنظيم يحترم نفسه مقاطعة مؤتمر وفي نفس الوقت يقوم بحث وتشجيع مؤيديه بالمشاركة فيه. والأسوأ من ذلك ماذا ستكون وجهة نظر الآخرين في تنظيم يناقض نفسه خلال ٢٤ ساعة في مثل هذه المواضيع السياسية الأساسية؟ كانت هذه هي التعقيدات المتوقعة لو تم إذاعة هذا التعليق.

تواصل مؤتمر «حوار» الخرطوم تحت وهج الدعاية المكثفة. تميز يوم إنتهاء المؤتمر في الحادي والعشرين من أكتوبر باحتفال كبير أقامه العسكر وهم يشعرون بروح الانجاز. تمت كتابة

توصيات المؤتمر في شكل تقرير ترجم إلى اللغة الانجليزية في كتيب ذي غلاف أحمر. الترجمة الانجليزية للنسخة الأولي كانت سيئة جداً وذكر أن الترجمة تمت في وزارة الخارجية! وبعد ذلك تحرك العسكر بسرعة في رحلات حول العالم في محاولة لاقناع هؤلاء بهذا «الحل» الذي وجدوه لمشكلة الجنوب. قاموا بارسال وفود يقودها اعضاء مجلس قيادة الثورة الى أوربا، والولايات المتحدة والأقطار الأفريقية. هذه الدعاية الواسعة إستمرت الى الجزء الأخير من شهر نوفمبر. لم تهتم الخرطوم بارسال نسخة من تقريرهم الى الحركة في حين أنهم وزعوه على جميع العالم رغم إتفاقنا السابق على قناة اتصال مباشر هو سفيرهم في أديس أبابا فيما يختص بمواضيع السلام. ولا يمكن أن يكون هذا قد تم عن إهمال غير مقصود.

إنهيار وقف اطلاق النار:

بالنسبة للوضع العسكري، فقد إنهار وقف اطلاق النار في أكتوبر مع تجدد القتال على عدة جبهات وبشكل رئيسي في جنوب النيل الازرق، رمبيك، كاجو كاجي، وجبال النوبة. ومن الملاحظ أن إعلان وقف اطلاق النار كان من جانب واحد. الحركة هي أول من أعلن وقفاً لإطلاق النار لمدة شهر في أول مايو وتم تجديده في يونيو. عند إستيلائهم على السلطة في الخرطوم أعلن البشير وقفاً لإطلاق النار من جانبه في أول يوليو. لم تكن هناك أبداً أي إتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار. كانت الحركة تعارض هذه الفكرة. فعندما إقترحها الصادق المهدي في مايو تم رفضها على الفور. نفس رد الفعل واجه إقتراح وفد العسكر في أغسطس عندما أرادوا مناقشة إقتراحات لوقف إطلاق النار.

خطط الرئيس والقائد العام لهجوم كبير ينفذ في سبتمبر كان الهدف الرئيسي منه هو إحتلال ثلاثة أهداف بالتزامن وهي: الكرمك في جنوب النيل الازرق، رمبيك في بحر الغزال، وكاجو كاجي في شرق الاستوائية. ولتقديم السند لإحتلال تلك المدن والمحافظة على تلك الأهداف تم التخطيط لتكثيف العمليات في كل الجبهات الأخرى، وخاصة في جنوب كردفان. تولى الرئيس بنفسه القيادة الكلية لهدف كاجو كاجي، والقائد وليم نيون للكرمك والقائد سلفا كير ميارديت القيادة الكلية لرمبيك. هكذا كانت أهمية الهجوم لدرجة ان يقوده أعلى قادة الحركة رتبة. تأخر تحرك الامداد والجنود عن الزمن المضروب لتنفيذ الخطة. كانت جبهة الكرمك أول جبهة يحدث فيها قتال في أكتوبر. تمت مهاجمة مدينة الكرمك وبعد معارك شرسة سقطت في أيدي الجيش الشعبي. تم الاحتفاظ بقوة دفع هذا النصر العظيم، واجتاح الجيش الشعبي بسرعة النقاط الواقعة حول الكرمك (قيزان، يابوس، شالي الفيل، الخ). بدأ الجيش الشعبي في تعزيز إنتصاراته في جنوب النيل الازرق بينما أقسمت الحكومة في الخرطوم على إستعادة تلك المناطق. وهكذا أصبح

مسرح الحرب معداً لمواجهات دامية. هذه هي خلفية التحركات السياسية للعسكر التي باشروها في ٢١ أكتوبر. في خضم التوتر وبدون أي مقدمات برزت «مبادرة كارتر».

مبادرة كارتر:

زار الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأميركية، جيمي كارتر، الخرطوم في منتصف أكتوبر ١٩٨٩م. لابد وأن تكون لهذه الزيارة إرتباط بجهوده في الوساطة في الصراع المسلح الاثيوبي. كان الرئيس كارتر يرتب لمحادثات السلام بين الحكومة الاثيوبية وخصومها المسلحين، الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تقراى وجبهة تحرير الارومو..الخ. كان قادة تلك الحركات المسلحة موجودين في الخرطوم. بعد التشاور مع الممثلين الرئيسيين هناك وفي اديس، استطاع الرئيس الأميركي الأسبق الحصول على إتفاق بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا على إجراء محادثات سلام وأن يتم عقدها في نوفمبر في العاصمة الكينية نيروبي. العديد من المحللين السياسيين للوضع في القرن الافريقي أسهموا في طرح ما أصبح يُعرف بـ «نظرية الارتباط»، وحسب هذه النظرية فان إحلال السلام في إثيوبيا والسودان مرتبطان ببعضهما البعض وإنه لا يمكن تحقيق السلام في قطر واحد بدون تحقيقه في الآخر. صحة هذا الافتراض مشكوك فيها ولكن لا أحد ينكر حقيقة أن هناك علاقة بين الصراعات الدائرة في القطرين المتجاورين. مهما كان مفهوم الرئيس الأسبق عن الوضع فيما يختص بهذا الأمر، فقد إستفاد من وجوده في الخرطوم للإتصال بالسلطات هناك لبحث امكانية عقد جولة ثانية من محادثات السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. لم يخب أمله فمن الخرطوم سافر جواً الى أديس أبابا مباشرة.

قابل الرئيس كارتر وفد الحركة في يوم السبت الثامن عشر من نوفمبر في منزل السيد روبرت جي هوديك رئيس البعثة الاميركية في إثيوبيا (كان المفروض أن يكون السفير لولا المستوى المنخفض للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين). كان وفدنا بقيادة الرئيس ويضم الوفد القائد المناوب دينق ألور كوال وشخصي. في الجانب الآخر كان الرئيس كارتر وزوجته والسيد هوديك وروبرت فريزر.

إفتتح الرئيس كارتر الاجتماع وأثار بعض النقاط المتعلقة بعملية شريان الحياة التي أوقفها البشير في نوفمبر، أثنى على هذه العملية واثنى كذلك وثمن ما تم إنجازه من عمل في ستة أشهر. وقال إنه منح اليونسيف جائزة نسبة لعملهم الجيد خاصة في مجال تطعيم الاطفال. وأبدى اسفه على أن إيقاف العملية أدت لا محالة لقطع المعونة عن السودان. وحسب ما ذكر فان البشير قال بأنه لا يمكن اعادة شريان الحياة طالما ظلت الحرب مستمرة. بعد ذلك أوجز كارتر للاجتماع

عما دار في إجتماعه مع البشير في الخرطوم والذي ناقشا فيه الحل السلمي للصراع المسلح في السودان. قال بأنه أعطى تقرير كامل (تقرير مؤتمر الحوار الوطني المشار اليه آنفاً) وإنه سوف يقدم نسخة منه للحركة. وواصل حديثه قائلاً بأن التقرير حوى بعض الافكار الجيدة، مثل ضمان حرية الأديان، وحق كل ولاية في عدم تطبيق القوانين الاسلامية حسب إختيارهم، الخ؟ وأضاف بأنه من البدهي بأن بعض الأشياء قد تكون غير مقبولة لنا ولكن قرارات المؤتمر يمكن ان تخدم كمقترح للحل. سأل الرئيس كارتر إن كانت الحركة مستعدة للاجتماع بوفد الحكومة في أول ديسمبر ١٩٨٩م مضيفاً أن الأماكن المحتملة للاجتماع هي القاهرة، نيروبي، أو أديس أبابا.

أوضح الرئيس كارتر بأنه يعتقد بأن موضوع المؤتمر الدستوري والمواضيع المتعلقة به قد تم حلها في مؤتمر الحوار. وأقر بانه قد يكون هناك استبعاد لبعض الأشياء ولكن كل المواضيع يمكن إتخاذ قرار بشأنها في محادثات السلام. قال إنه إستفسر من البشير عن اتفاقياته العسكرية مع ليبيا ومصر وكانت إجابته بانهم يتحصلون على السلاح نسبة لأن الجيش الشعبي يتحصل على السلاح من إسرائيل والدول المجاورة التي يحكمها مسيحيون. وسأل الرئيس كارتر البشير أن كان بمقدوره (كارتر) نقل أفكار البشير عن الاجتماع. وافق البشير على ذلك وأبلغه بأن وفدهم سوف يترأسه العقيد محمد الأمين خليفة ويتكون من سبعة أو ثمانية أشخاص. وفي النهاية ذكر كارتر بأنه يحبذ أن تجتمع الحركة بوفد الحكومة واقترح بأن يرأس محادثات السلام الرئيس مبارك أو الرئيس منقستو.

تحدث السيد روبرت فريزر قائلاً بأن الوضع في السودان على حافة الانفجار والذي قد يعيد الناس إلى المربع الأول. ونصح الأطراف المشتركة في الحرب بان يتعلموا من تجربة جنوب إفريقيا حيث تم رفض مقترحات عام ١٩٨٥م من قبل كل الأطراف وعادوا إليها وقبلوا بها بعد ثلاث سنوات في عام ١٩٨٨م بعد أن وصل صراعهم الدامي إلى طريق مسدود.

شكر الرئيس الرئيس كارتر لاهتمامه ومحاولاته التي لا تعرف الكلل لاحلال السلام في كل من السودان واثيوبيا. وشرح مقاصد ونوايا العسكر غير الحميدة، بأنهم يعدون العدة بهمة للحرب في نفس الوقت الذي يحاولون فيه عزل الحركة دولياً. وضرب مثالاً لذلك بحقيقة أن العسكر فشلوا في تزويد الحركة بالتقرير الذي وفره لها الرئيس كارتر في نفس الوقت الذي يحاولون فيه الترويج له في جميع أنحاء العالم. بخصوص عملية شريان الحياة أكد الرئيس بأن إتفاقية شريان الحياة تم الوصول إليها والحرب في ذروتها وعليه، فإنه لا يرى معنىً لما قاله البشير في هذا الصدد. وقال إن إحتياجات السكان في جنوب السودان لاغاثة الغذاء والمواد غير الغذائية ما زالت كبيرة وهناك حاجة لشريان الحياة أن تعاود عملها. وفيما يختص باستعداد الحكومة

وجاهزيتها لمحادثات السلام، فقد عبر الرئيس عن إستعداده كذلك لعقد جولة أخرى من محادثات السلام. وأوضح بأنه مقتنع بان الجيش السوداني لا يمكنه هزيمة الجيش الشعبي كما أن الجيش الشعبي لا يمكنه هزيمة الجيش السوداني. وأضاف الرئيس بأن هذه الحقيقة لابد أن تدخل في عقول العسكر حتى يعقلوا ويأخذوا الخيار السلمي بجدية. وافق الرئيس كذلك على ان يعقد الاجتماع في التاريخ المقترح له، لكنه عبر عن تحفظاته بخصوص القاهرة كمكان للاجتماع مضيفاً بأنه ليس لديه مشكلة في خياري نيروبي أوأديس كمكان للإجتماع المزمع عقده.

إستقر رأي الرئيس كارتر على نيروبي وقال أنه سوف يسعى أولاً للحصول على موافقة الرئيس موي قبل أن يصدر تصريحاً عن هذا الموضوع. غادر الرئيس كارتر الى نيروبي في الصباح الباكر من اليوم التالي، وقابل الرئيس موي في العصر وعقد بعد ذلك مؤتمراً صحفياً صرح فيه بانه سوف يتم عقد جولة اخرى من المحادثات السودانية عن السلام في ديسمبر ١٩٨٩م. وجد هذا الخبر تغطية واسعة في وسائل الاعلام. وكمثال صدرت صحيفة القارديان اللندنية في يوم الاثنين العشرين من نوفمبر وعلى صدر صفحاتها ما يلي:

"قال الرئيس كارتر عند مخاطبته مؤتمراً صحفياً عند وصوله الى نيروبي بأنه اقنع الجانبين بعقد محادثات جديدة بدون شروط مسبقة. وعند سؤاله إن كان سيتوسط في محادثات نيروبي، قال السيد كارتر:"حسب فهمي ان الجانبين يعتقدان بأنه يمكنهما بدء المحادثات مرة أخرى بدون وسيط. وإني أعتقد بأنهم بعد ان يتخطوا المرحلة الأولى، فانهم سيحتاجون لوسيط في المحادثات الرئيسية، ولكنني أفضل بأن يقوم شخص آخر بذلك. وإذا إحتاجوا لوسيط سوف أساعد في تحديد هذا الوسيط"."

في نيروبي إنشغل الرئيس كارتر في جهود وساطته في النزاع الاثيوبي، وفي السودان إستمرت الحرب بلا هوادة. في الواقع فان الاعلان عن جولة أخرى من محادثات السلام قد أدى الى إزدياد حدة المعارك حيث أن كل جانب يرغب في الذهاب الى محادثات السلام وهو في موقف عسكري أقوى. الهجوم المضاد الذي قام به العدو لاستعادة الكرمك بدأ من مدينة الدمازين وكانت التقارير تفيد عن إندلاع معارك ضارية على تلك الجبهة في الأسبوع السابق للمحادثات. في آخر أسبوع من نوفمبر هاجم الجيش الشعبي مدينة رمبيك وكانت هناك معارك كثيرة على طول طريقي واو- التونج، والتونج -رمبيك.

تم تشكيل وفد الحركة برئاستي وعضوية كل من د. منصور خالد، القائد المناوب إليجا مالوك، والقائد المناوب باتريك إيتانق، والنقيب دانيال كودي أنجلو، الملازم أول جوزيف اقوط، والملازم أول ياسر سعيد عرمان، والملازم أول زامبا دوكو والدكتور بارنابا مريال بنجامين.

باتريك ودانيال وجوزيف وزامبا حضروا بالسيارة من كيوبتا الى نيروبي، الدكتور منصور خالد حضر بالطائرة من اوربا والدكتور برنابا من هراري. الاثنان الاخيران وانا غادرنا اديس الى نيروبي على طائرة الخطوط الجوية الاثيوبية رحلة الاربعاء ٢٩ نوفمبر. تأخرت الطائرة في أديس ونتيجة لذلك لم نتمكن من حضور إجتماع كان مقرراً مع الرئيس كارتر في وقت متأخر من عصر ذلك اليوم. نزلنا في فندق بان أفريك. بعد وصولنا الفندق بقليل وصلتنا اخبار مقلقة بأن العدو قد إخترق دفاعاتنا حول الكرمك وانه دخل المدينة في عصر يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩م. هذه الصفعة حدثت في اسوأ وقت بالنسبة لنا. هذه لحظة من اللحظات القلائل في الحرب التي تكون فيها للنكسات العسكرية في الجبهة تعقيدات سياسية لا تقارن بالنكسة نفسها أوحتى بأكبر منها، في أوقات مختلفة. وعلى الرغم من أننا تظاهرنا بعدم التأثر بذلك، إلا إننا دخلنا محادثات السلام بعد يومين من ذلك وشبح الكرمك يلاحقنا والبهجة عند الجانب الآخر لا تخطئها العين.

التوجيهات التي صدرت لنا بخصوص الوساطة كانت محددة جداً، وهي ألا تكون هناك أية وساطة. لقد هيأ الرئيس كارتر جمع الطرفين لاجراء المحادثات ولا يتعدى دوره ذلك. وعلى المحادثات أن تستمر بدونه. الرئيس كارتر لم يكن يرى دوره بنفس الفهم، وعليه فقد واجهتنا مشكلة منذ البداية. إجتمع الرئيس كارتر مع الوفدين في ٣٠ نوفمبر وإستمر الاجتماع لمدة ست ساعات: ثلاث ساعات عن مواقف كل جانب، ساعتين في مناقشة ان يكون وسيطاً ام لا وساعة للغداء. كان الرئيس كارتر مصراً على ان يرأس الاجتماعات. ساير وفد العسكر هذا الاتجاه في حين إستمر وفدنا في رفض الوساطة. إحتار الرئيس كارتر من موقفنا هذا. لم يستطع أن يفهم عدم مرونتنا في موضوع ليس بهذا القدر من التأثير على نتائج المحادثات. تحدث الى وفد الحركة في فندقنا ذلك المساء وعلى وجهه إحساس بأننا خذلناه ولم نساعده. لقد إعتقد باننا سوف نرحب بوساطته باذرع مفتوحة. في النهاية تم التوصل الى حل وسط وهو أن يرأس الرئيس كارتر الجلستين الأولى والثانية من مناقشات عامة وبعدها ينسحب ولكن يبقى أحد مساعديه حاضراً في كل الاجتماعات بمعدات سمعية. إتخذنا هذا القرار لوحدنا ولم نتشاور مع الرئيس فيه. وفد العسكر رأى في إصرارنا على هذه النقطة فرصة لاحداث صدام بيننا والرئيس كارتر والذي يتهمونه بالتعاطف مع وجهة نظر الحركة. وقد كادوا أن ينجحوا في مسعاهم هذا.

بعد هذا الحدث كنا نتناول طعام الغداء في إحدى العصريات ضيوفاً على الرئيس كارتر وتم تنظيم الجلوس بحيث كنا على إنفراد على ترابيزة. ناقشنا مواضيع كثيرة لها علاقة بمحادثات السلام مع التركيز بداهة على طريقة تخطي حاجز القوانين الاسلامية. اعتقد الرئيس كارتر بأن في امكانه إشراك الرئيس حسني مبارك وعمر البشير للتدخل شخصياً لحسم لهذا الموضوع. بعد

ذلك وفي نهاية مناقشاتنا سألني سؤالين استكشافيين. سأل اولاً ان كان هناك شيوعيون في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. كانت إجابتي بأن هذا الأمر لم يطرأ على بالي أو بال أي من قادة الحركة حيث أننا لا نسأل المقاتلين عن انتماءاتهم السياسية قبل أن ينضموا الى الحركة. إذ نحتاج الى كل شخص يستطيع حمل السلاح حيث أن حركة التحرر تحتاج الى إشتراك الجميع. بعد ذلك سأل ان كان هناك شيوعيون في القيادة العليا للحركة. أجبت بأنني لا أعلم عن أحد من الأعضاء الثلاثة عشر في القيادة العليا أعلن بأنه شيوعي. غادرت الغداء وأنا محتار إن كان وفد الجبهة الاسلامية القومية قد تحدث الى الرئيس كارتر ترويجاً لدعايتهم الفارغة المعهودة بأنني شيوعي. نقلت هذا الحديث الى بعض أعضاء وفدنا.

تم إفتتاح محادثات السلام رسمياً في الثلاثين من نوفمبر حيث إفتتحها نائب وزير الخارجية الكيني والذي ألقى خطاباً في هذه المناسبة. ألقى الرئيس كارتر خطاباً أيضاً. بعد ذلك تحدث قادة الوفدين وتبع ذلك إنعقاد جلسات العمل بين الوفدين. أقر الاجتماع جدول أعمال مكون من تسع نقاط للحوار حولها. فكانت توجيهات الرئيس لي ألا تستمر المفاوضات لفترة طويلة إذ لم يكن يتوقع أي تقدم لها في ضوء العمليات العسكرية الجارية وشدد الرئيس على أن صدور بيانات عسكرية عن معارك حربية لن يكن له وقع حسن والجانبان يتفاوضان حول السلام. وافقته على ذلك.

عقب انسحاب الرئيس كارتر من رئاسة المحادثات حسب ما هو متفق عليه، صارت رئاسة الاجتماعات بالتناوب بين رئيسي الوفدين. رأس الجلسة الأولى العقيد محمد الامين خليفة وترأست أنا الجلسة الثانية. في غضون يومين ناقشنا كل النقاط الموجودة في جدول الأعمال. إنزعج الرئيس كارتر من السرعة التي أنهى بها الوفدان نقاط جدول الأعمال. في مرحلة ما، أثناء ترأسي الاجتماع طلب السماح له بحضور الجلسة. وافقت على ذلك وأخذ مقعده وتابع المناقشة الى نهاية الاجتماع.

في وقت متأخر من ذلك المساء وصلتني إشارة من الرئيس بأن قواتنا حول رمبيك هاجمت المدينة وأنهم يتقدمون بصورة جيدة جداً. وحسب التقرير الذي وصله من القائد سلفا كير، فان الرئيس كان يعتقد بأن سقوط المدينة متوقع في ظرف يومين أو ثلاثة. ووجه بأن أحاول تطويل المحادثات لفترة أطول الى حين إستيلاء الحركة على رمبيك. بالطبع كان الوقت متأخراً جداً لعمل أي شيء من هذا القبيل فقد وصلت الاجتماعات عملياً الى النهاية. اخبرته بذلك. الغريب في الأمر أن الوضع في رمبيك كان عكس ما صوره التقرير المقدم للرئيس. لم أكن أعرف ذلك

وقتها ولكن عرفت فيما بعد من الضباط الذين شاركوا في تلك العمليات. كانت هناك أخطاء ظاهرة في التخطيط والتنفيذ، ونتيجة لذلك فقد تكبدنا خسائر كبيرة.

إنهارت محادثات السلام في نيروبي في يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٩م بسبب الخلاف حول عدة مواضيع بما في ذلك الموقف فيما يختص بالقوانين الإسلامية في السودان. أصدر كل جانب تصريحاً صحفياً يوضح الأسباب التي أدت الى الفشل في الوصول الى إتفاقية حسب تصوره هو. من جانبه رمى الرئيس كارتر في بيان صحفي باللوم على الجانبين قائلاً: «أي من الجانبين لم يأت الى نيروبي وهو على إستعداد لاتخاذ الخطوات الصعبة والضرورية لإحلال السلام».

لقد أحس الرئيس كارتر بعض الشيء بأنني كنت العقبة أو على الأقل جعلت الأشياء أكثر صعوبة للوصول إلى إتفاق في محادثات السلام بنيروبي. أوضح رأيه هذا في خطاب كتبه إلى الرئيس، د. جون قرنق، عن هذا الموضوع. قرأت الخطاب دون الشعور بمرارة. وكنت أقول لنفسي: «يا ليته يعلم»! لم أحظ بمقابلة الرئيس كارتر مرة أخرى إلا بعد أربع سنوات في ظروف مختلفة تماماً. فقد توسع دور وساطته. بالاضافة الى تلك التي بين الحركة وحكومة السودان فقد كانت هناك حاجة لوساطة أخرى داخل الحركة نفسها.

في مدينة كبويتا:

في نهاية محادثات السلام بنيروبي غادرت الى كبويتا. بجانب اعطاء ملخص للرئيس عن محادثات نيروبي للسلام، فقد كانت هناك مواضيع اخرى للتحدث عنها. فقد استلمت للتو تقرير لجنة المراجعة في مالية المنظمة السودانية للإغاثة وإعادة التأهيل عن الفترة التي كان يشغل فيها د. ريتشارد كي مولا منصب السكرتير العام. توصل التقرير الى أنه يجب مساءلة كل من د. ريتشارد مولا والنقيب ميوم كوج والنقيب نيانق جوك جووك فيما يختص ببعض التجاوزات المالية. الأخير لديه علاقة بالرئيس بالزواج؛ فالاثنان متزوجان من شقيقتين. قدمت توصية للرئيس بأن تشكل لجنة تحقيق لبدء الاجراءات القانونية ضد الضباط الثلاثة. موافقة الرئيس على مثل هذه الخطوة ضرورية حيث أن النقيب ميوم كوج مليك تم إلحاقه بواسطته لقيادة القائد سلفا كير والذي كان أعلى مني في الرتبة العسكرية.

كان عليّ ايضاً متابعة عمل سكرتارية المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل وأن أطمئن على التقدم الذي احرزوه منذ اجتماعي الأخير معهم في ٢٥ اكتوبر. في ذلك الاجتماع رفعوا شكاوى حول عدة مواضيع: عدم وجود التخطيط الشامل نتيجة لعدم الخبرة، وغياب تبادل المعلومات، وبطء إتخاذ القرار، والسكر أثناء ساعات العمل وتدخل القادة الميدانيين في عمل المنظمة. معظم الشكاوى كانت موجهة ضد السكرتير العام نفسه. تعرض ضابط الاتصال جيمس

دوكو للنقد أيضاً لتجاوزه سلطاته معظم الوقت. أحد المنسقين، جيمس أجيث، وصف دوكو على أنه يعمل مثل «سكرتير عام مشارك». لقد أوضحت لهم بأن الخبرة تكتسب ولكن لا بد على كل شخص أن يكون مدركاً لما يقوم به من عمل. طلبت من كل واحد من المنسقين أن يكتب تصوراً عما يرغب عمله في مجال تخصصه، بعد ذلك يتم مناقشة التصورات كلها بواسطة السكرتارية للخروج بخطة عمل شاملة لسكرتارية المنظمة. تقوم الخطة بعد ذلك بإعادة تحديد وتعريف دور كل منسق داخلها والتنسيق المطلوب بين المنسقين. أوضحت لهم بأنه من واجب السكرتير العام متابعة تنفيذ البرامج لكل المنسقين والتأكد من الانضباط والعمل بروح الفريق. أخبرتهم بأنه يجب إبلاغي فوراً بأي تدخل في عمل المنظمة من قبل القادة الميدانيين حتى أتمكن من إتخاذ الإجراءات التصحيحة المناسبة. تركت لهم بعض الكتيبات عن «إعداد المشروعات» و«كتابة المقترحات».

أيضاً في أكتوبر، حددت مبنى في كبويتا لتحويله الى مكتبة. بالإضافة إلى الفائدة العامة، كنت آمل على الأقل أن تساعد في الحد من حالات السُكر. أهديت بعض كتبي الشخصية لوضعها هناك وذلك كبداية ووعدت سكرتارية المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل بمجموعة كبيرة من الكتب عندما أعود الى نيروبي. وفعلاً فقد تكرم السيد أونيانقو أقوتو وهو صديق حميم لي، وكان يعمل مع شركة هاينمان شرق إفريقيا للكتب في نيروبي وقام باهداء عدد كبير من الكتب في مجالات مختلفة الى مكتبة المنظمة. فقد كانت مساهمة لا تنسى، سوف أظل مقدراً لها دائماً. اخذت الكتب الى كبويتا في ديسمبر وصارت المكتبة تستحق الاسم بسبب تلك الكتب.

قابلت الرئيس مرة أخرى في ١١ ديسمبر ١٩٨٩م في خور كلانش خارج كبويتا حيث إختار الاقامة هناك. بعد انتهاء المجاملات قدمت له تلخيصاً موسعاً عن محادثات نيروبي للسلام مع وفد العسكر من الخرطوم. أخبرته ايضاً عن أن وفد الخرطوم كان غاضباً من تسجيلات الفيديو التي قامت بها الحركة للجولة الأولى من المحادثات معهم في أديس أبابا في أغسطس. بعضهم وصف النسخ التي تم تهريبها الى الخرطوم بأنها «مونتاج ودبلجة»! وعليه ونتيجة لذلك فقد أصبحوا عصبيين جداً ولم يقبلوا حتى بالسماح بعمل تسجيلات بسيطة عادية في الجولة الثانية. الا أنهم وافقوا على مضض تحت إصرار الرئيس كارتر. بدوره قام الرئيس بسرد تلخيصي عن الموقف العسكري، وخيبة الأمل في رمبيك وأنه بالنسبة للمسارح الأخرى للعمليات إما إنها هادئة أو أنه لا توجد أحداث تثير الاهتمام. وصوب الكثير من نقده على القائد مارتن مانييل وما يحدث في منطقة شمال أعالي النيل. لقد بدا محبطاً.

إستجابتي كانت فورية. إقترحت عليه، إنه على ضوء هذه الحقيقة وبما أن العسكر قد أوقفوا عملية شريان الحياة فانه ليس لديّ الكثير من عمل في المجالين السياسي والدبلوماسي وإنني مستعد لتقديم خدماتي في المجال العسكري. ذكرّت الرئيس ببرنامجي الذي لم يكتمل في منطقة شمال أعالي النيل. بنظرة الى الخلف فانني متيقن الآن بأنني أخطأت باضافة الجملة الأخيرة لحديثي مع الرئيس. كان رد الرئيس عليّ سريعاً بعض الشيء مؤكداً لي بأن الوضع ليس بهذا السوء لاتخاذ مثل هذا الاجراء وأن وجودي في الخارج ما زال ضرورياً. لم يمر زمن طويل على هذه المناقشة وبالضبط في ٨ يناير ١٩٩٠م، حتى تم نقلي الى الميدان، ليس الى منطقة شمال أعالي النيل ولكن الى جنوب النيل الازرق.

قبل أن أعود مرة أخرى إلى كبويتا في ذلك المساء قدمت للرئيس نسخة من تقرير لجنة مراجعة المنظمة السودانية للاغاثة والتأهيل ووعدني بقراءته ومناقشة محتوياته في اليوم التالي.

تم لقائي بالرئيس في حوالي منتصف اليوم في ١٢ ديسمبر. مدح كثيراً العمل المهني الذي قامت به لجنة المراجعة وعن رئيس اللجنة، أبراهام ملاك لوال، إعترف الرئيس والقائد العام بأنه لم يصدق ملاك عندما قال في أول مقابلة له مع الرئيس بأنه خريج جامعي نسبة لأن منظره رث وانه كان عليه تأكيد ما قال من معاصريه في الجامعة. تطوعت بإبلاغ الرئيس بأنني أعرف أبراهام ملاك لوال معرفة جيدة جداً منذ أيام الجامعة. كان بعدي بسنتين ولكن كنا نلعب الكشتينة معاً بدار إتحاد طلاب جامعة الخرطوم أثناء بعض أوقات الفراغ في الأمسيات. حقيقة فقد كان غير مهتم بعض الشيء فيما يختص بلبسه وطريقة مشيه، ولكنه متواضع جداً وطالب نابه ويهتم بالتفاصيل في أداء واجباته. أضفت بأنه كان عليّ إحضاره من الجيكو حيث تم تعيينه هناك، وذلك للقيام بهذا العمل نسبة لأني أعرف الرجل وما يستطيع أداءه. بعد حصة الثناء هذه فان ما كنت اتوقعه من الرئيس هو موافقته على طلبي بتشكيل لجنة تحقيق حتى يمكن بدء الاجراءات القانونية ضد الضباط الذين اتهمهم تقرير المراجعة بالاختلاس. لم يحدث شيء من هذا القبيل. أخبرني بأنه سوف يخبرني في الوقت المناسب وكان هذا نهاية موضوع المراجعة. بعض الساخرين في الحركة قالوا لي لاحقاً بأنني كنت أتوقع أكثر من الممكن. كيف يتخذ الرئيس أي إجراء ضد عديله (النقيب نيانق جوك) وضد قريب وصديق صنيعته القائد سلفا كير (النقيب مايوم كووج)؟ أضافوا أن المسكين د. رينشارد كي مولا هو الوحيد الذي ليس لديه شخص في القيادة يكفل له الحماية.

كان الرئيس مغادراً الى توريت في اليوم التالي. دعوته لزيارة مدينة كبويتا لكي آخذه في جولة لمشاهدة التطورات التي حدثت في المدينة منذ بداية «عملية شريان الحياة». فإن أفضل

مثال كان مستشفى كبويتا والذي تدمر أثناء القتال لاحتلال المدينة. تم تجديد المستشفى، جهزت بغرفة عمليات، ومختبر، وصيدلية، وتم إمداده بأسرة للمرضى. كان يديرها بكفاءة د. أشول مريال الذي أصبح مستشفى كبويتا تحت يديه مستشفى رئيسياً يحول اليه المرضى والمصابين في كل المناطق المحررة. الأماكن الأخرى التي تستحق الزيارة كانت مكتب المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل والمكتبة الجديدة، ومكتب المفوضية الاقتصادية القومية.. إلخ. أخذت الرئيس في ذلك اليوم الى كل تلك الاماكن. فقد كان مقدراً جداً لهذه الانجازات التي تمت في وقت قصير جداً. أوصلت هذا الثناء الى مرؤوسيٌ. في المكتبة الجديدة وقف الرئيس عند كتاب جون ريد «عشرة ايام هزت العالم»، قلب بعض الصفحات فيه وإعترف بأنه لم يمر عليه هذا الكتاب من قبل. لقد أصابتني الدهشة لأن الكتاب من المعتاد صرفه في مدارس الأيديولوجية الاشتراكية، ليس لأن هذا الكتاب يقدم أي شرح للمبادئ والعقائد الاشتراكية. فهو بعيد عن ذلك، لكن الكتاب عبارة عن تجربة شاهد عيان لثورة البلشفيك يكتبه صحفي مستقل، والمهم أكثر إنه أمريكي. تنظر موسكو الى الكتاب بعين الرضا، وعليه فقد أصبحت توصي بقراءته. بعد الجولة رافقت الرئيس الى كبري كبويتا حيث واصل رحلته الى توريت.

في كبويتا واصلت برنامجي مع سكرتارية المنظمة. لقد تحسنت الأشياء بطريقة واضحة ما عدا من جانب السكرتير العام نفسه. أصدرت توجيهات بأن يكون منسق العلاقات العامة بالاضافة الى واجباته الأخرى مقرر السكرتارية، وأن يكون المسؤول عن حفظ وقائع الاجتماعات وترتيب الأشياء التي تحتاج لمتابعة وعليه يكون في إتصال مستمر مع السكرتير العام فيما يختص بتلك المواضيع. بعد ذلك غادرت كبويتا الى نيروبي.

أول حفل عيد ميلاد منذ ١٩٨٥م:

سافرت جواً إلى أديس أبابا في ٢٣ ديسمبر ووجدت القائد وليم نيون بانج وقد قضى هناك فترة طويلة بعض الشيء. أخبرني بأنه جاء إلى أديس أبابا ليراقب إصلاح عرباته. إندهشت لهذا الكلام لأن هذا من صميم عمل مكتب أديس أبابا.

في يوم ٢٥ ديسمبر قمنا أنا وزوجتي بتنظيم غداء عيد ميلاد المسيح على شرف القائد وليم نيون. كان هذا أول عيد ميلاد أحتفل به منذ عام ١٩٨٥م وحضره عدد كبير من ضباط الحركة المتواجدين في أديس أبابا. كانت فرصة جيدة للنقاش غير الرسمي. وقضينا وقتاً طيباً وممتعاً حقاً.

وأخيراً في يوم ٢٨ ديسمبر، غادر القائد وليم نيون أديس أبابا إلى أصوصا. رافقته وقمت بوداعه عند المغادرة. كان يتمتع بروح معنوية عالية ولكن لم يدر بذهني بأن أمامه لحظات عصيبة.

الفصل السابع
جنوب النيل الازرق

وقوع الكارثة:

بدأ العام ١٩٩٠م بكارثة في جنوب النيل الأزرق، كارثة كان لها تأثير كبير على الجيش الشعبي لتحرير السودان وبمثابة تجربة مريرة وسط قبيلة الادوك. في الساعات الاولى من صباح الثاني من يناير قام المتمردون الاثيوبيون «الوياني» تساندهم عناصر من الجيش السوداني بشن هجوم مفاجيء على ثلاثة محاور ضد مواقع الجيش الشعبي في المحطات الحدودية في قيزان ودول وقتاورقا. إكتسحوا تلك المواقع وبحلول الساعة العاشرة تقريباً كانوا قد وصلوا الى اقومبيلا داخل الحدود الاثيوبية. هذه كانت القاعدة الخلفية لقوات الجيش الشعبي في جنوب النيل الأزرق حيث توجد مخازن المعدات العسكرية والأغذية. استبسلت قوات الجيش الشعبي هناك دفاعاً عن مواقعها ولكن لا يمكن مقارنتهم بالجيش السوداني من حيث دقة تصويب النيران والأسلحة والكثرة العددية من الرجال الذين دفع بهم العدو ضدهم. تمت إبادة قوات الجيش الشعبي هذه والتي تتكون أساساً من الجيش الأحمر وفي منتصف النهار سقطت أقومبيلا في أيدي العدو.

حافظ العدو على قوة دفعه وإستفاد من إنتصاراته الأولية هذه. في اليوم الثالث من يناير سقط مركز التدريب ومعسكر اللاجئين في سوري «لونقكوي» تحت سيطرة العدو. ذُبح اللاجئون من الأدوك والجرحى من أبطال الجيش الشعبي والعجزة الذين وجدوهم هناك. قُطعت رؤوسهم بوحشية ولم يُسمح لهم بشرف الموت بطلقات الرصاص. هكذا كانت وحشية العدو وقسوة فؤاده. أصبحوا الآن على أهبة الاستعداد للإستيلاء على أصوصا، المدينة الرئيسية في المركز. في اليوم الرابع من يناير تقدم العدو وصار على بعد بضعة كيلومترات من أصوصا. تم قصف المدينة في صباح الخامس من الشهر وبحلول منتصف النهار كانت المدينة تحت سيطرة الوياني وجنود الجيش السوداني المساند لهم.

كان القائد وليم نيون بانج في معسكر اللاجئين في سوري (لونقكوى) عندما بدأت الاشتباكات. مع التقدم السريع للعدو، إستولى على العربات القليلة المتواجدة هناك وحملها بأغراضه الشخصية وإنطلق بها الى أصوصا. صيحات بعض العجزة وهم يستجدونه أن يأخذهم معه إلى بر السلامة لم تجد منه أذناً صاغية. وكما إنسحب هو إلى أصوصا قامت القوات بالانسحاب معه بطريقة غير منظمة. بعضهم إتجه نحو الشرق ولكن معظمهم عبروا إلى السودان مع اللاجئين من الأدوك، إتصلت بالقائد وليم نيون في اليوم الثاني وكان في قمة الاحباط. إشتكى بأنه كان يحاول إرسال برقية بالجهاز إلى الرئيس ولكنه لم يفلح في ذلك. وعدته بأنني من جانبي سوف أحاول الإتصال وقمت بذلك ولم أوفق كذلك. فني الاشارة في قيادة الرئيس أبلغنا نحن الاثنين بأن الرئيس كان منهمكاً في عمليات وقد أصدر أوامره بعدم إستلام أية إشارات. أصريت على أن الأمر عاجل

وبمثابة إستغاثة. ذهب فني الإشارة وتشاور مع الرئيس ولكن كان الرد الرفض القاطع. تألمت لهذا الرفض، إذ يواجهنا موقف فيه رئيس الأركان والرجل الثاني لدكتور جون قرنق في التسلسل الهرمي للحركة يواجه مشاكل عويصة والقائد العام لا يرغب في السماع لوضعه السيء وعذره في ذلك الانشغال بعمليات إحتلال كاجو كاجي. هل هو القائد العام أم انه قائد محلي؟

الرئيس والقائد العام يقطع الإتصالات:

هكذا إستمرت الحالة وحتى بعد سقوط أصوصا لم يتم أي إتصال مع القائد العام. كان القائد وليم نيون في حاجة ملحة للطعام وأراد أن يواصل الى أديس أبابا، نصحته ضد هذه الفكرة واقترحت عليه أن يواصل الى قمبيلا كبديل. لاحظت الشعور بالمرارة ضده من قبل السلطات الإثيوبية في أديس أبابا ويوجهون له اللوم على ما حدث.

إستدعاني الرئيس الاثيوبي في صباح يوم الرابع من يناير وطلب مني الاتصال بالرئيس وأنقل اليه رسالة عن الحالة الخطيرة في المنطقة حول أصوصا. كانت الرسالة كما يلي:

أ- قامت قوة مشتركة من الجيش السوداني والمتمردين الاثيوبيين بعبور الحدود الاثيوبية وهم الآن يتقدمون في إتجاه مدينة أصوصا. لقد إكتسحوا كل النقاط الخارجية بين أصوصا والحدود بما في ذلك مواقع الجيش الشعبي. قوات العدو هذه قتلت وشتت اللاجئين والآن فان القوات الاثيوبية هي التي تحارب العدو خارج مدينة أصوصا.

ب- لم تُظهر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان أي مقاومة تذكر. تشتتت هذه القوات ولم يستطع القائد وليم نيون السيطرة عليها. كما أنه لم يتعاون مع الجيش الاثيوبي هناك.

ج- لم يقم الجيش الاثيوبي بتجميع قوات في قطاع أصوصا لأن هذا القطاع ترك للجيش الشعبي لتحرير السودان ليدافع عنه.

د- على الجيش الشعبي تحريك قوة لمهاجمة العدو من الخلف ويجب على الجيش الشعبي ألا يعتمد على القائد وليم نيون، فالمطلوب قوات جديدة.

هـ- أي نشاطات يقوم بها الجيش الشعبي في الجبهات الاخرى يجب إعطائها أسبقية أقل من هذا الوضع الخطير.

لخصت هذه النقاط مع توصيتي بحضور جون قرنق إلى أديس أبابا في إشارتي رقم ٩٠/١/٠٠٦ بتاريخ ١٩٩٠/١/٤م. أعطيتها لفني الإشارة لإرسالها الى الرئيس عندما يتمكن من فتح خطوط الإتصال به وواصلت محاولاتي في الحصول على مواد غذائية للقائد وليم نيون.

ذهبت إلى وزارة الدفاع وناقشت الأمر مع العميد قسمو، حقاً لقد كان ودوداً جداً وتكرم بحمل شاحنة أورال بمختلف المواد الغذائية والتي قمت بارسالها الى القائد وليم نيون عندما كان في

مدينة نيجو. أبلغت وليم رجاء العميد قسمو بارجاع العربة إلى أديس أبابا باسرع فرصة بمجرد وصوله الى قمبيلا. رغم وعده بان يقوم بذلك إلا أن القائد وليم تمسك فيما بعد بالعربة ورفض إرجاعها!

في نفس اليوم ارسلت اشارة اخرى لمحطات الجيش الشعبي القريبة من الحدود (بلفام، بونقا، قمبيلا، إيقانق، فينوودو.. إلخ) إيجازاً لهم عن الوضع في جنوب النيل الأزرق وأمرتهم بأن يكونوا على أقصى درجات الاستعداد.

في صباح اليوم الخامس عقدت إجتماعاً مع طاقم المكتب والضباط الأخرين المتواجدين في أديس أبابا. الغرض من الإجتماع هو تقييم الوضع على ضوء أن القائد العام لا يمكن الاتصال به. أبلغت الاجتماع بأن هناك حاجة لعمل شيء ما وبسرعة ليس فقط لمساعدة القائد وليم ولكن لانقاذ ما يمكن إنقاذه لكي يحافظ الجيش الشعبي على وجوده في كامل جبهة جنوب النيل الأزرق. قدمت تقدير موقف فيما يتعلق بما لدينا من قوات، فقد أوضحت بجلاء ما يلي. إن قواتنا في جنوب النيل الأزرق في حالة تفكك كامل ولكن من المطمئن أن الجيش الشعبي ما زال يحتفظ بيابوس والعديد من الجنود يتجمعون هناك. في المواقع الخلفية وبالتحديد في زنك وقمبيلا، لدينا قوة يقودها القائد المناوب جيمس هوث جيدة التسليح وقد كانت جزءاً من قوات رئاسة القائد العام. القوة الأخرى في بونقا تم تجميعها من معسكرات اللاجئين وتحتاج لبعض إعادة التنظيم لوضعها في وضع قتالي. اقترحت عليهم بانه وقبل أن يفكر العدو في التقدم نحو يابوس فانه من الأسلم بالنسبة لنا أخذ قوة جديدة إلى هناك للإحتفاظ بالموقع مما يعطي الجيش الشعبي الفرصة في إعادة تنظيم قواته المتقهقرة. أكدت لهم أنه بحكم إنني أعلى الضباط الموجودين في أديس أبابا رتبة فأنا على إستعداد تام لإتخاذ إجراء فوري على ضوء ما سيصل إليه الاجتماع. وافقوا على الاقتراح وانه على ان ابذل قدر المستطاع من جهد. ارسلت اشارة الى الرئيس مقترحاً له فيها الاجراءات التي سوف نتخذها. قررت السفر إلى قمبيلا في اليوم التالي لانتظار رده هناك.

عندما وصلت البيت في ذلك المساء وصلتني رسالة بان الرئيس منقستو طلب مقابلتي في الساعة الثامنة صباح يوم غدٍ، أي في يوم ٦ يناير. كما ذكرت من قبل فقد قابلته بناء على طلبه في الساعة العاشرة صباحاً يوم الرابع من يناير وناقشت معه الوضع في منطقة أصوصا. في نهاية الاجتماع طلب عقد إجتماع مع د. جون قرنق وقد أجبته بانه في منطقة كاجو كاجي والتي سوف أرسل له إشارة بهذا الخصوص. التقيت الرئيس منقستو في الساعة الثامنة والنصف صباحاً من يوم السادس من يناير وكان الإجتماع كما توقعت عن الوضع في أصوصا وما يمكن عمله

لوقف تقدم العدو. أخبرته بأنني بكل أسف لم أتمكن من الإتصال بالرئيس وانني سوف أسافر الى قمبيلا في ذلك الصباح لأواصل إتصالاتي معه من هناك.

غادرت أديس أبابا بعربة في حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر وقضيت الليل في جيما. واصلت الرحلة في صباح الأحد ووصلت قمبيلا في حوالي الساعة الثالثة مساء.

تغيير القيادة:

وأخيراً في مساء السابع من الشهر وصلت إشارتي الى الرئيس عن الوضع في جنوب النيل الأزرق، وأبلغنا بأن كاجو كاجي قد إستولى عليها قائد حملة النجم الساطع في السابع من يناير. سعدنا بذلك كثيراً. ولكن اللحظات العابرة هذه مضت بسرعة ليطغي عليها واقع وضعنا الحالي في جنوب النيل الازرق. في يوم ٨ يناير رد الرئيس على إشارتي. تم تعييني قائداً جديداً لمنطقة جنوب النيل الازرق ولكنه رفض رفضاً قاطعاً إعطائي القوات الموجودة في قمبيلا. كيف يتسنى لي قيادة جنوب النيل الأزرق بدون أن تذهب معي أي قوة الى هناك؟ هذا لغز محير بالنسبة لي. إشارة الرئيس تغاضت عن أمر آخر لا يقل أهمية، لم يعهد للقائد وليم نيون بانج بأية مهمة أخرى بعد أن عُينت بدلاً عنه. فهم وليم الأمر بالشعور السبقي وهبطت روحه المعنوية المتدنية. وفي الليلة التالية، تسلل هو وحرسه الشخصي الى داخل قمبيلا. كنت مع القائد المناوب جيمس هوث في مدينة زنك على بعد ١٥ دقيقة بالعربات من قمبيلا. مرت حاشية وليم بمكاننا ذلك الفجر. وفي الصباح الباكر جهزنا أنفسنا للذهاب لمقابلة رئيس أركان جيشنا. نصحني جيمس بأن آخذ معي حارس شخصي واحد فقط. وحسب ما ذكر هو فان هذه هي الطريقة الوحيدة لتطمين القائد وليم نيون بأنه ليس لدينا أمر باعتقاله! وافقت على ذلك وذهبنا اليه. وعندما وصلنا مكان وليم تم إجلاسنا بالخارج وتركونا ننتظر لاكثر من خمسة عشر دقيقة، وفي تلك الأثناء كان حرسه الشخصي يدخل ويخرج من الغرفة التي يتواجد فيها هو. وأخيراً، ظهر القائد وليم باسماً. تعانقنا بالاحضان وفيض مشاعر لفترة من الوقت. بعد نهاية ذلك كله، دعانا نحن الاثنين للداخل وبدأنا في دردشة. تفادينا الحديث عن مواضيع محرجة. بالفعل كان القائد المناوب جيمس هوث محقاً في تقديره لما يدور بذهن وليم. كان لإجتماعه معنا تأثيراً مباشراً على رفع روحه المعنوية. بعد الاجتماع غادر فوراً الى إيتانق.

الإنهيار: هل له من مبرر؟

لابد من التوقف هنا والرجوع بالذاكرة الى الوراء وطرح السؤال عن الخلل الذي حدث في الاسبوع الاول من يناير مما جعل مفاجأة العدو كاملة بهذا الشكل. كل الضباط والجنود الذين تحدثت معهم في ذلك الوقت يتفقون في روايتهم للأحداث وبكلمات واضحة وقاطعة على من يقع

اللوم حول ما حدث. الجدير بالذكر أن الكرمك إستولى عليها العدو للمرة الثانية في ٢٨ نوفمبر١٩٨٩م، إثر ذلك قامت قوات الجيش الشعبي في المنطقة بضرب حصار على المدينة، وواصلوا القيام بعمليات إنهاك العدو وظلت فرق إستكشاف الجيش تتحرك الى العمق لما وراء مدينة الكرمك على ظهور الحمير وعلى أرجلهم يجمعون المعلومات عن العدو ومطاردة دورياته وعملائه. ثم تغيرت الأشياء فجأة. في ديسمبر وقبل مغادرته الى أديس أبابا قرر القائد وليم سحب كل القوات التي لها خبرة في المعارك حول الكرمك وقيسان وإرسالها الى مركز التدريب وذلك لإعطائهم تدريبات تنشيطية. وقام بإحضار قوات حديثة التخرج بدلاً عنهم. بعد هذا الاجراء فقد افتقد اللباقة عندما خاطب الجنود المراد إعادة تدريبهم بما أعطاهم الانطباع بأنهم لم يكن أداؤهم في القتال كما يجب. تسبب هذا في إحساس الجنود بالمرارة والغضب وبدأو في الهروب بأعداد كبيرة. كان رد فعل وليم خاطئاً عندما قام بإعتقال عدد من الضباط وكلهم من دينكا بحر الغزال والذين يتكون منهم معظم تلك القوة وإتهمهم بتحريض الجنود لكي يهربوا. تركهم في السجن عندما غادر الى أديس أبابا.

صدرت الأوامر للقوة الجديدة للتحرك الى المواقع التي كانت تحتلها القوات القديمة ولكن وليم أمرهم بعدم الدخول في عمليات مناوشة ضد العدو بدون أوامر منه. لم يكن هذا خطأ فقط وإنما إهمال خطير أيضاً، خاصة وأن نائبه القائد غاليرو مودي هورنيانق كان عضواً في القيادة العليا، وبهذه الصفة يمكنه أيضاً إصدار الأوامر التي أراد وليم الاحتفاظ بها. بدون هذه المناوشات فقد إرتاح العدو وبدأ في إرسال عملائه الى الجانب الإثيوبي من الحدود. عادوا ومعهم معلومات دقيقة جداً عن مواقع وترتيبات الجيش الشعبي والجيش الإثيوبي. تزامن هذا التطور بسريان عدوي الهروب وسط القوات الجديدة التي إحتفظ بها بدون مهام عسكرية. هكذا خرجت الأمور من السيطرة. وعليه عندما بدأ العدو هجومه في السنة الجديدة لم تكن لديهم فقط معلومات دقيقة عن الجيش الشعبي، وأعداد كبيرة من الجنود والاسلحة ولكن بالاضافة الى ذلك فان جزءاً صغيراً جداً من قواتنا كان على إستعداد للقتال ضد هذه القوات. وكما ذُكر سابقاً فان هذه القوة الصغيرة حاربت بشجاعة وبسالة.

النتيجة المباشرة والتي ترتبت على قرار الرئيس بعدم الموافقة على إرسال قوة الى جنوب النيل الأزرق كانت خسارة حامية يابوس للعدو بدون إطلاق رصاصة واحدة. اذ بدون أي تعزيزات متوقعة ما كان بالامكان المحافظة على يابوس لفترة أطول. الجنود الذين تجمعوا هناك كانوا محبطين ومنهكين وجوعى. ومروا بتجربة محزنة عند إنسحابهم غير المنظم. وكانوا يحملون معهم بعض الجرحى والبعض ترافقهم أسرهم. لذلك كان لا بد من قوات جديدة ترفع من

روحهم المعنوية ويرجعهم الى وضع قتالي من جديد. لم يحدث هذا وعليه فقد كان على قوات الجيش الشعبي في يابوس الإنسحاب والسير الطويل جنوباً إلى إيتانق. بعد عشرة ايام من إنسحابهم تحرك العدو وقام باحتلال يابوس والتي ما زالوا يحتفظون بها الى اليوم.

كنت دائماً أجد صعوبة في فهم الاستراتيجية العسكرية والتكتيكات التي استخدمت في العمليات في جنوب النيل الازرق. طبعاً مثل هذه الأمور لا تتم مناقشتها في القيادة العليا وكان القائد العام هو الذي يقرر ويصدر فيها الاوامر والتعليمات للأخرين لتنفيذ المهام التي حددها هو. لم أقتنع بالحكمة في مهاجمة المنطقة كلها من جانب الحدود الاثيوبية. هذه الوسيلة ونسبة للحصول على مساندة المدفعية الثقيلة قد تُعطي ميزة النصر العسكري السريع في الإستيلاء على المدن. ولكن مثل هذه الإنتصارات بطبيعتها تظل ضحلة وتنتكس بسهولة. وتجربتنا هناك تؤكد هذا بوضوح. عند إحتلال الكرمك في نوفمبر ١٩٨٧م، إستردها العدو خلال ٤٥ يوماً. مرة أخرى عند الإستيلاء عليها في اكتوبر ١٩٨٩م، عادت إلى العدو في خلال شهر، بالاضافة الى تلك الانتكاسة في هذه المرة الاخيرة فقد تم طرد الجيش الشعبي من كامل المنطقة بعد حوالي شهر من استرجاع العدو لمدينة الكرمك. في كل تلك العمليات لم تنجح في كسب القبائل الى جانبنا في تلك المناطق حول الكرمك (الوطاويط، البرتا، القمز..الخ). تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من كسب تأييد كبير ومعتبر فقط وسط الأدوك في شالي الفيل والتي هي في العمق وبعيدة من الحدود. بعض الشبان منهم إنضموا الى المقاومة المسلحة.

كنت أعتقد أن أفضل طريقة هي أن نستفيد استفادة كاملة من تواجدنا في منطقة المابان. في ذلك الوقت كانت لها قيادة مستقلة ولكن أقل بقليل من اعتبارها منطقة، تحت قيادة القائد المناوب ماكوي دينق ماجوج. في تلك المنطقة كانت بونج (مدينة المابان) فقط هي التي في يد العدو. ولسبب غير واضح وبلا تفسير، فإن هذه الحامية تم تجاهلها في كل العمليات في جنوب النيل الأزرق. في عام ١٩٨٧م ومرة أخرى في ١٩٨٩م سقطت حاميات العدو في المنطقة بما في ذلك شالي ويابوس التي لا تبعد كثيراً عن بونج في يد الجيش الشعبي. ولكن بونج نفسها لم تهاجم ابداً. في عام ١٩٨٩م، استعمل العدو حامية بونج كنقطة انطلاق من بين إثنتين لمهاجمة الكرمك. النقطة الأخرى كانت دندرو. كنت أعتقد ان ما يجب عمله هو زيادة حجم تواجدنا في منطقة المابان وذلك بمدها بقوات أكثر وأسلحة مساندة. ثم بعد ذلك يبدأ تقدم الاختراق الرئيسي في جنوب النيل الازرق من هناك. ويمكن أيضاً انطلاق الهجوم عبر الحدود الاثيوبية في نفس الوقت لمساندة التقدم داخل السودان وليس الهجوم الوحيد كما كان الحال. بتحرير حامية بونج تخلو مؤخرتنا بالكامل من اي وجود عسكري للعدو مما يعطي الحركة وقتاً اكثر للتركيز على العمل

السياسي وسط السكان وهكذا يتوطد الانتصارات مما يمكن قوات الجيش الشعبي من التقدم في عمق جبال الانقسنا. في الواقع فان الجيش الشعبي لم يتمكن من دخول الانقسنا الى هذا اليوم.

فكرتي في الاحتفاظ بحامية يابوس بعد كارثة ١٩٩٠م نبعت من هذا الفهم وباختصار كنت مقتنعاً بانه من الضروري إعادة النظر في طريقة التقدم وأن نكسب جنوب النيل الازرق من داخل السودان.

العودة إلى أديس أبابا:

حال مغادرة القائد وليم نيون الى إيتانق تحركت أنا والقائد المناوب جيمس هوث بعربة عائدين الى زنك. هناك إنتظرت أي توجيهات قد تصل من الرئيس. حينها ما زال في المنطقة حول كاجو كاجي. في يوم ١٤ يناير تم تحرير كايا وإستلمت تعليمات من الرئيس بالذهاب الى أديس أبابا وإنتظاره هناك. غادرت قمبيلا بعربة في تمام الحادية عشرة وربع صباح يوم الاثنين الخامس عشر من الشهر في طريقي إلى أديس أبابا. في يوم الثلاثاء إستلمت إشارة من القائد غردون كونق شول والذي كان في منطقة أبونق بأن العدو قام ولأول مرة أثناء الحرب بمهاجمة مواقعه جنوب السوباط وان الحالة خطيرة جداً. لقد إكتسح العدو ابونق نفسها وبمساعدة بقايا الانيانيا-٢، كانوا يتقدمون نحو قالاشيل وألويل. أكد إنه كان في إمكانه إيقاف هذا التقدم وطرد العدو من هناك لو لم تنفد منه الذخيرة. مثل هذه الإشارات كانت في العادة تُرسل الى الرئيس والقائد العام، ولكني خمنت بان القائد غردون كونق لابد وأن وجد صعوبة في الأتصال مع قائد حملة النجم الساطع كما حصل للقائد وليم وشخصي. وعدته بعمل المستطاع مع الأصدقاء.

إتصلت بمكتب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الاثيوبية ووافق على مقابلتي في الساعة الرابعة عصر الاربعاء السابع عشر من الشهر، شرحت له الوضع وطلبت منه إتخاذ إجراء عاجل لتغييره. لقد كان متفهماً جداً. قام بفرد خارطة عمليات أمامه وبينت له المنطقة المقصودة والأماكن المحتملة للاسقاط. وعد بان هذا الأمر سوف تتم معالجته في ظرف يومين. وقد حدث فعلاً. وكان غردون على قدر وعده أيضاً. في خلال يومين من استلامه للذخيرة تمكن من طرد العدو خارج المنطقة.

بعد ظهر يوم السابع عشر نفسه قمت بزيارة ودية الى صديق، وهو الرفيق أندراقه في وزارة الداخلية. تقابلنا في الساعة الثانية والربع مساءً. كان متلهفاً لسماع ايجاز عن الوضع العام ولكن كالعادة فقد إنزلقنا إلى مناقشة مواضيع سياسية وفكرية وتنظيمية داخل الجيش الشعبي. من ضمن الأشياء التي قالها الرفيق أندراقه في ذلك المساء، هو إعترافه لي بأنهم (يعني بذلك أمن الدولة) هم الذين قاموا باعتقال القائد كاربينو كوانين بول نسبة لأنه تم تضليلهم مما حملهم الى الاعتقاد

بأن ذلك الاجراء كان في مصلحة الحركة. وواصل حديثه بانه إتضح الآن بأن الخطوة كانت خطأ ولن تتكرر بالتأكيد أبداً. إنه كان خطأ بالنسبة له، كذلك بالنسبة للحكومة الاثيوبية بان تختار من وسط قادة الحركة من هو الجيد ومن هو السيء. هذا الأمر يجب تركه للجيش الشعبي للقيام به بانفسهم. إندهشت جداً. رغم معرفتي بالرفيق أندراقه، لم يحدث ابداً ان ذهب الي هذا الحد من قبل. بالطبع شكرته على صراحته وفوق ذلك على الموقف الجديد لحكومته وأكدت له بأن هذا ما نتوقعه منهم، إذ انه يمكنهم تقديم النصح لنا كأصدقاء ولكن لا يجوز أن يتدخلوا في شؤون الحركة الداخلية. لم أفصح لاحد بمحتوى هذه المحادثة.

توقيت إفادة الرفيق أندراقه عن كاربينو كان مشوقاً. قبل بضعة أيام من ذلك في يوم الثامن من الشهر حمل برنامج هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) "نافذة على افريقيا" التي أُذيعت في الساعة ١٥:١٥ بتوقيت جرينتش خبراً عن الحركة عنوانه «اتهام متمردي السودان بمضايقة خصومهم». كان هذا التقرير من نيروبي واعدته لوسي هانان في مقابلة لها مع النقيب باري وانجي والذي إدعى بأنه "هرب من الحبس الإنفرادي وحضر إلى كينيا في طريقه إلى تنزانيا". وحسب تقرير إذاعة البي بي سي، فإن باري وانجي "... هرب في أوائل ديسمبر بمساعدة موظفين اثيوبيين تعاطفوا مع قضيته". وواصل التقرير بأن "باري وانجي قال بأنه كان محبوساً لوحده في مكان بارد جداً وقليل من الطعام". لماذا تم إعتقاله؟ أفاد تقرير البي بي سي «يبدو أن باري وانجي تم إعتقاله بواسطة الجيش الشعبي بعد أن قام باعداد مذكرة للحكومة الاثيوبية يطلب فيها إزاحة قائد الحركة، جون قرنق. هذه المذكرة يقال إنه تم تقديمها بواسطة عدد من القادة الميدانيين والذين إشتكوا من السياسات القاسية داخل الحركة نحو السكان المدنيين وسيطرة قبيلة الدينكا وسط الرتب العسكرية. ويبدو إنه إشتكى من التجنيد القسري للأولاد والبنات الصغار، وإغتصاب النساء وحرق محاصيل ضرورية ومخازن الغلال..»

فعلاً تعاطف الموظفون الاثيوبيون معه شخصياً، ولكن ليس مع قضيته. فالحقيقة هي أن النقيب باري وانجي كان يساند القائد كاربينو كوانين بول في معركة الأخير مع د. جون قرنق. كان هو الذي ألح وأقنع كاربينو لترك خنادقه في الميدان والذهاب الى أديس حسب تأكيد وانجي بأنه أقنع الإثيوبيين والرفاق الاشتراكيين "بالتخلص من قرنق وإبداله بكاربينو". كانت المذكرة التي أعدها وانجي معنونة للرئيس منقستو ووقع عليها كاربينو. وعلى كل لم تمض الأمور كما أرادها أو تخيلها وانجي وحمل كاربينو على تصديقها. لم يقم الاثيوبيون بتتويجه بل على العكس من ذلك رموه في السجن. رغم ذلك فقد رفضوا الطلبات المتكررة من د. جون قرنق لاعتقال النقيب باري وانجي. قام الأمن الاثيوبي باسكانه في فندق «مرابيتي» مع كامل الوجبات وذلك من

نوفمبر ١٩٨٧م الى ديسمبر ١٩٨٩م عندما غادر أديس أبابا من تلقاء نفسه. لم يكن في حاجة لأن يهرب فقد كان حراً طليقاً ويتمتع بحماية الأمن الاثيوبي، وفي الحقيقة هم الذين وفروا له تذاكر السفر. نعم من الممكن أن يكون الطقس في أديس أبابا بارداً في بعض الأحيان، ولكن هناك الكثير من الطعام والبيرة في فندق مرابيتي والذي ليس بمعزول بالمرة وإنما يقع في وسط مركز يعج بكل أنواع الانشطة.

وصل الرئيس إلى أديس أبابا قادماً من كمبالا في يوم ٢٤ يناير وحين وصوله تم عمل الترتيبات له لمقابلة الرئيس منقستو في اليوم التالي. كانت السفارة الزائيرية أيضاً في انتظار رد الرئيس لتأكيد زمان ذهابه الى كنشاسا لمقابلة الرئيس موبوتو سيسي سيكو. وقد تحدد لهذا يوم الجمعة، ٢٦ من يناير.

تم عقد الاجتماع مع الرئيس منقستو في الساعة التاسعة صباح يوم الخميس ٢٥ يناير حيث تناولا العديد من المواضيع السياسية والعسكرية. قام الرئيس بتقديم ملخص للرئيس منقستو عن العمليات في شرق الاستوائية وعن رحلته المتوقعة الى زائير. أثار الرئيس الاثيوبي موضوع الوضع في أصوصا والأحداث التي حدثت في الأسبوع الأول من الشهر. تم الإتفاق على الخطوط العريضة لخطة عمل وأبلغ الرئيس الاثيوبي الرئيس بأن نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات سوف يكون مستعداً لاستقبالنا بعد الظهر لمناقشة التفاصيل. فعلاً قابلناه في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر لقرابة ساعتين وتواصلت إجتماعاتنا مرة أخرى في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم التالي. أصبح المسرح معداً للأفعال.

رحلة الرئيس الى زائير:

في صباح يوم ٢٦ يناير، قام موظف السفارة الزائيرية والمسؤول عن تنظيم رحلة الرئيس إلى كنشاسا بإبلاغ القائد المناوب دينق ألور بان هناك طائرة نفاثة سوف تصل الى أديس أبابا في تلك الظهيرة وذلك لتأخذ الرئيس مع سبعة اشخاص آخرين من الحركة كمرافقين له. عندما حضر دينق الى منزل الرئيس بذلك الخبر، كان الرئيس في المكتبة. كنت أنا والنقيب ماجوك أيوين السكرتير العام للمفوضية الاقتصادية القومية في غرفة الجلوس. واصل دينق الى حيث يوجد الرئيس لابلاغه الخبر. أخذ وقتاً أطول من المتوقع ولكنه عاد وإنضم الينا.

أخبرنا دينق عن محادثته مع موظف السفارة الزائيرية، وأنه أوصل الرسالة للرئيس الحين، وانه يبدو أن هناك مشكلة او عقبة صغيرة قد تقف في طريق هذه الرحلة اليوم. نحن الاثنين بتزامن سأل كل منا عن طبيعة المشكلة. قال إن الرئيس يرغب في إصطحاب عشرة اشخاص معه وانه سوف لن يقبل بتخلف أي منهم، وبما أن الطائرة ستحمل سبعة فقط فإنه يفضل تأجيل

الرحلة إلى أن يتم حل هذا الموضوع عن طريق الزائيريين. أنا وماجوك نظرنا الى بعض في دهشة، أكمل دينق حديثه بأن التعليمات التي لديه هي أن يذهب ويخبر الدبلوماسيين الزائيريين المساكين بأنه إما عشرة أو لا داعي للطائرة بالمرة! ماجوك أيوين وهو رجل معروف بالاستقامة والصراحة لم يتحمل كل هذا. خاطبنا نحن الاثنين بأن ننصح الرئيس بأنه يتعامل مع رئيس دولة وعليه أن يكون حريصاً في طريقة التعامل في مثل هذه الحالات. وقال إنه وبعد النظر في الامر يرى أن على الرئيس أن يذهب ومعه الرقم الذي حدده الزائيريون حيث أن إعادة الطائرة سوف يكون صفعة دبلوماسية لا يمكن لأحد معرفة نتائجها والتي سوف لن تكون تحت أي ظرف من الظروف في صالح الحركة. وافقت ماجوك على ذلك وأمرت دينق بأن ينتظر حتي نناقش هذا الموضوع مع الرئيس.

لم يمض وقت طويل قبل أن ينضم إلينا الرئيس في غرفة الجلوس. بعد أن تبادلنا التحايا والمجاملات، طلبت الاذن من الرئيس بالحديث. سردت له ما سمعته من القائد المناوب دينق ألور عن الترتيبات الخاصة برحلة كنشاسا والرد المفروض أن يأخذه معه إلى السفارة بخصوص هذه الترتيبات. أخبرته بأن لي رأي مختلف وهذا ما جعلني أطلب من دينق الانتظار إلى أن أتحدث معه وأشاركه في هذا الموضوع. قلت أن موبوتو، الرجل الفخور الذي يعرفه، سوف يعتبرها إهانة إذا رفضنا ترتيباته. نصحت بأنه من الافضل أن نقبل العرض وعندما يصل الرئيس إلى هناك يمكنه أن يطلب من الرئيس موبوتو طائرة أخرى تقل العدد المتبقي. أكملت حديثي بأنني أعتقد بأن الرئيس موبوتو سوف يشعر بالإطراء عليه عند تقديم مثل هذا الطلب وسوف يبعث بالطائرة. هز ماجوك رأسه موافقاً وفعل دينق كذلك. وافق الرئيس وطلب من دينق أن يعمل حسب ذلك.

هبطت الطائرة النفاثة في مطار أديس أبابا في حوالي الساعة الثالثة مساء وأقلع الى كنشاسا في حوالي الساعة الخامسة مساء ذلك اليوم. توقفت الطائرة في قوما عابرة بأجواء رواندا، أثارت السلطات الرواندية بعض الضجة في ذلك اليوم عن «إختراق الطائرة لمجالهم الجوي» ولكن حدث ذلك بعد أن تمت المقابلة مع الرئيس موبوتو. هذا كان الحدث الوحيد الذي يمكن وصفه بعثرة في الرحلة كلها. في اليوم التالي عادت نفس الطائرة النفاثة إلى أديس أبابا لتحمل الحرس الشخصي للرئيس والذين تركوا هناك في اليوم السابق. سررنا كثيراً بالطريقة التي تم بها قيام هذه الرحلة.

قصف مدينة جوبا:

في يوم الخميس ١٨ يناير ١٩٩٠م، قرر الرئيس قصف مدينة جوبا. أرسل لنا في أديس أبابا إشارة بهذا الخصوص لاذاعته من إذاعة الجيش الشعبي في نفس اليوم. قدمت الاشارة نداءاً لسكان جوبا لاخلاء المدينة حتى يتفادوا تبادل النيران. تم إذاعة محتوى الإشارة كاعلان عام في نفس اليوم. بعد الاذاعة تم الإتصال بمكتب التنسيق والعلاقات الخارجية من عدد من الهيئات الدبلوماسية (خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) وكذلك المنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى يمنح لهم الوقت الكافي لسحب رعاياهم العاملين معهم جواً من مدينة جوبا. إختاروا السيد بوب فريزر من السفارة الاميركية كممثل لهم لمناقشة هذا الأمر مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

في يوم ٢٦ يناير، عقدنا أنا والقائد المناوب دينق ألور كوال إجتماعاً مع السيد بوب فريزر لمناقشة طلبهم وإتفقنا بأن يكون يوم الاثنين ٢٩ يناير هو تاريخ الاخلاء الذي يبدأ من الساعة السادسة صباحاً الى الساعة ٦ مساءً. في هذا اليوم تعهد الجيش الشعبي بعدم قصف المدينة أو إطلاق النار على الطائرات أثناء إخلائها للافراد المعنيين من جوبا. تم الإتفاق أيضاً بأن لا تهبط طائرة عسكرية في جوبا في ذلك الوقت المحدد.

قمنا باصدار بيان صحفي في يوم ٢٧ يناير محددين فيه ما تم الاتفاق عليه وموجهين نداءاً للرأي العام العالمي للضغط على الخرطوم حتى تسمح للسكان في مدينة جوبا الذين يرغبون في مغادرتها بذلك. تمت عملية الإخلاء الجوي بدون أي حدث ولكن حكومة الخرطوم لم تسمح للسكان المدنيين بمغادرة مدينة جوبا وسقط عدد منهم ضحايا القذائف التي سقطت في المدينة.

لقاء فبراير الشهير:-

في اليوم الرابع عشر من فبراير غادرت أديس أبابا إلى قمبيلا. في الطريق بين جيما ومتو، قابلت الرئيس الذي كان في طريقه إلى أديس أبابا. لقد كنت أعرف إنه في قمبيلا بعد أن عاد من زائير عن طريق شرق الاستوائية ولكني لم أكن على علم عن رحلته إلى أديس أبابا. حيينا بعضنا البعض وبعدها دارت عرباتنا معاً عائدين الى أديس أبابا. قضينا الليلة في جيما وواصلنا رحلتنا في حوالي الساعة الثامنة صباحاً في اليوم التالي.

تحدد لنا إجتماع مع الرئيس منقستو في تمام الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ فبراير. ولكن تم إلغائه من قبل مكتب الرئيس منقستو ذلك الصباح.

في تلك الأيام كان القائد رياك مشار تينج، والقائد جيمس واني إيقا والقائد لوال ديينق وول وكلهم أعضاء في القيادة العليا للحركة كانوا في أديس أبابا. وكانوا ينزلون في نفس الفندق، فندق

تووريست، في أرات كيلو. كان الفندق بين المكتب والبيت الذي أقيم فيه. ذهبت الى زيارتهم عصر ذاك الجمعة كما كنت أفعل يومياً. تجاذبنا أطراف الحديث، وشاركنا خبراتنا الميدانية، وكما هو متوقع دلفنا إلى الحديث عن السياسة وشؤون الحركة. كنا جميعاً نحس بأن هناك أموراً كثيرة داخل الحركة تحتاج الى تصحيح وأن قيادة الحركة تحتاج لتقييم تقدم وتطور النضال المسلح. أخبرت زملائي بأنني كنت أقرب للرئيس من معظمهم إن لم يكن كلهم، وأن النتيجة التي توصلت إليها هي أن الرئيس لا يرغب في عقد إجتماع للقيادة العليا. إقترحت عليهم بأن وجودهم يعتبر فرصة لنا كلنا معاً للذهاب للرئيس لاقناعه بالدعوة لعقد هذا الاجتماع. تم قبول الاقتراح وإتفقنا بان أمر على الفندق في صباح الغد حتى نذهب معاً بسيارتي لمنزل الرئيس.

في يوم السبت ١٧ فبراير ١٩٩٠م غادرت المنزل في الصباح لمقابلة زملائي في القيادة العليا حسب إتفاقنا في المساء السابق. كانوا جاهزين ما عدا لوال دينق الذي يبدو إنه غير رأيه حول الاجتماع. قال إنه لا يستطيع الذهاب حيث إنه ينتظر بعض الاصدقاء الذين سوف يزورونه في ذلك اليوم. حاول رياك، وهو أعلانا رتبة في القيادة، إقناعه بأن الزيارة عبارة عن أمر خاص يمكن تأجيله ولكن الاجتماع كان مهماً جداً. لم يقتنع بذلك وقررنا نحن الثلاثة الذهاب بدونه.

وصلنا الى منزل الرئيس ووجدناه في غرفة الجلوس مع القائد المناوب دينق ألور. بعد إنتهاء التحايا، جلسنا وتم تقديم الشاي لنا وسط دردشة خفيفة. ألقى الرئيس نكاتاً عن رحلته الأخيرة الى كنشاسا وكيف كانت الامور في زائير. كل شيء كان يشير الى أننا نستمتع بوقتنا. بعد برهة استأذن القائد المناوب دينق ألور وغادر الغرفة. وفجأة تغيرت الجلسة الى اجتماع رسمي.

بدون مقدمات، قال القائد رياك مشار والذي كان يجلس قبالة الرئيس، بانه احضر معه التقرير الذي كان من المفترض أن يعرضه على الرئيس مع إيجازه عنه وإنه جاهز للمضي في الايجاز. لم ينتظر رد الرئيس وواصل في إيجاز الاجتماع عن تقريره. لو أن القائد رياك سمح للرئيس بالحديث فانه كان سيأمره بعدم المضي في الايجاز حيث ان طريقته ان يستمع بمفرده بدون حضور أحد خلاف من يقدم الإيجاز ان كان فرداً أو مجموعة. كان هناك عدم إرتياح في وجهه لمثل هذه المخالفة للإجراءات. أخذ الإيجاز حوالي ثلاثين دقيقة. وعندما إنتهى من حديثه إنتقل رياك مباشرة لما أتينا من أجله من حديث. بدأ بتوضيح أنه كان في الميدان لفترة طويلة من الزمن وأن الكثير من الاشياء في الحركة كانت تحدث بدون معرفته. تحدث عن حبس أعضاء من القيادة العليا، ومن يسمونهم بـ «الضباط التقدميون» والاعتقالات الأخرى بصفة عامة، وطلب بصفة خاصة الاذن من الرئيس للسماح لزوجة النقيب جورج مكير بنجامين لزيارته في السجن. نظر الرئيس شذراً. واصل رياك الحديث عن بعض المواضيع الادارية والتي تحتاج

لمناقشة وأكمل حديثه بأن طلب من الرئيس الدعوة للاجتماع الاول للقيادة العليا. أخذ هذا الحديث أكثر من تسعين دقيقة.

إلتفت الرئيس اليّ وسألني إن كان لديّ ما أقوله. بدأت الحديث بترتيب أفكاري في نقاط محددة. أخبرت الجالسين أن النقطة المهمة هي تنشيط وتفعيل القيادة العليا والتي هي المؤسسة التي تقود الحركة. بالنسبة لي فإنها غير موجودة واضفت بأنه عندما تم تعييننا نحن الثلاثة الموجودين في الغرفة في القيادة العليا في ١٩٨٦/٧/١م لم تقدم لنا أي نظم أو إجراءات أو لوائح للقيادة العليا وانه لا يوجد حتى مدونة للسلوك يتقيد بها الأعضاء. شددت على أنه بدون صنع القرار جماعياً فان أموراً كثيرة لن تكون في نصابها. وعليه توجد ضرورة للدعوة لاجتماع القيادة العليا في أسرع فرصة ممكنة. وواصلت الحديث انه بعد قول كل هذا هناك مشاكل ماثلة لابد من تناولها ومخاطبة أسبابها. تحدثت عن الاعتقالات بدون محاكمة وكيف انني تم إستدعائي من منطقة شمال أعالي النيل للنظر في بعض هذه القضايا إلا أنه تم تحديد مهام جديدة لي بدون توضيح للاسباب. إنتقدت الترقيات الاعتباطية من رتبة نقيب إلى رتبة قائد مناوب والتي لم تُراع فيها الاسبقية ولا رأي القادة المباشرين للضباط المعنيين. أعطيت مثالاً لذلك بترقية الـ ١٧ نقيباً والتي تمت في يوليو ١٩٨٩م. تحدثت كذلك عن الحاجة الى منع او لجم تجاوزات بعض أعضاء القيادة العليا وتطرقت الى بعض الأمور الأخرى. عندما نظرت الى ساعة الحائط وجدت أن حديثي إستمر لأكثر من ساعة.

أخيراً إلتفت الرئيس إلى القائد جيمس واني إيقا ليشارك في النقاش. كانت إجابة واني: «ليس لديّ ما أقوله لأنني لا أعرف الموضوع المطروح للنقاش»! بعد حوالي ثلاث ساعات من الحديث إذا تغاضينا عن نقاشنا في ليلة الجمعة، ما زال القائد جيمس واني «لا يعرف الموضوع»! هذا أمر لا يُصدق. شعرنا كلنا بأنه قد أصابه الذُعر.

كان رد الرئيس قصيراً وحاداً. ركز اولاً بان هذا الاجتماع ليس اجتماعاً رسمياً للقيادة العليا حيث اننا اربعة فقط وهو عدد أقل من النصاب القانوني. بالنسبة للإعتقالات قال أن الضباط التقدميين لم يعتقلهم هو، ولكن إعتقلهم القائد أروك طون أروك. وفيما يختص بالسماح لزوجات الضباط لزيارة أزواجهن في الحبس، قال إنه أوقف ذلك بعد ما سمح به من قبل لمارتن ماجير، وفرنق دينق الوير وآخرين. ولكن هذا الأمر أُسيء إستغلاله، ورجعت النساء حوامل!! وغير الرئيس من تعابير وجهه وكأنه يقول لنا: «كيف تتجرأون على نسيان ذلك»، وقال وهو يشير إلينا الثلاثة: عندما تم تعيينكم في القيادة العليا فقد كنتم تتنافسون مع أمثال أبو حديد (٥) ثم أضاف

بسرعة بأنه سوف يدعو لاجتماع القيادة العليا أثناء فصل الخريف حيث يقل نشاط العدو وسوف تكون لدينا الفرصة لتكرار ما قلناه الآن. ثم أعلن عن نهاية الاجتماع وأخذنا الاذن كي نغادر.

في طريق عودتنا الى الفندق سأل رياك جيمس واني عن سلوكه الغريب أثناء الاجتماع. وطلب الأخير ان يُترك لشأنه. تحركت بنا العربة في صمت لنحو عشر دقائق الى أن وصلنا الى فندق توريست. نزلوا مني هناك وواصلت المشوار إلى منزلي.

حسب فهمنا فان الغرض من هذا الاجتماع كان لمشاركة الرئيس مشاركة عادية في الآراء. بالنسبة لي شخصياً، فانني لم أشعر بأن هناك شيئاً جديداً قلته للرئيس في ذلك الاجتماع لم يسبق أن قلته له في عدة مناسبات سابقة. لكن في جو الجيش الشعبي المليء بالاشاعات، فقد ظهرت العديد من القصص والتفسيرات عما دار في الاجتماع. تم تقديم أنصاف حقائق وحتى نظرية المؤامرة أقحمت في الحدث. أول من بدأ ذلك لم يكن غير القائد لوال ديينق وول نفسه. فبينما كان الاجتماع مستمراً أخبر القائد المناوب دينق ألور، النقيب ماريو مور مور وعدداً آخر من الضباط في أديس أبابا بأننا تآمرنا عليه ولم ندعوه لحضور الاجتماع. وأقسم بأنه لم يبلغ بذلك الاجتماع ابداً!

عرفت أخيراً في أوائل ابريل، بان الرئيس نفسه قد اعطى لحراسة المقربين منه، بما في ذلك القائد المناوب جيمس هوث ماي صيغة محرفة عما تم نقاشه في الاجتماع. لقد اخبرهم بانه تم «تحديه» من قبل د. رياك وشخصي واننا نحن الاثنين ضغطنا عليه لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما في ذلك القائد أروك طون أروك بدون محاكمة!

الجدير بالذكر أن القائد المناوب جيمس هوث ماى كان في اللجنة التي أجرت التحقيق مع الضباط المعتقلين مع القائد أروك طون أروك في مارس ١٩٨٨م. المقصود من ذكر أروك بالاسم كسب عواطف جيمس وذلك باننا لا نقدر اي عمل قام به بجد هو وزملائه في لجنة التحقيقات. في ذلك الوقت بدأت أفهم بأن الرئيس لم يأخذ نصيحتنا المخلصة بحسن نية. عندما تبدأ مثل تلك الاقاويل في الانتشار من رئاسة الرئيس، فان ضباط الجيش الشعبي قد تعلموا من التجربة بأن مثل هذا الكلام يعتبر مقدمة مدروسة لإتخاذ إجراء ما ضد من يفترض انهم متحدي الرئيس. هكذا تغرق الحقيقة في بحر من تحريف وتشويه الحقائق.

هناك عدد كبير من الضباط الذين عندما سمعوا مثل هذا الكلام الفارغ أثار إهتمامهم وأخذتهم الشجاعة لسؤالي عما حدث بالضبط في إجتماع ١٧ فبراير. لم أتردد في إعطائهم القصة الحقيقية. مثل هذا الشرح والتوضيح نظر إليه الرئيس والمقربون من أعوانه على أنه «تحريض» وعليه فقد أكتسب الاجتماع أهمية لا يستحقها إطلاقاً.

في يوم الاثنين التاسع عشر من الشهر، أي بعد يومين من الاجتماع، أمر الرئيس ان أذهب وأقابله لامر عاجل. نفذت الأمر. أخبرني بأن هناك طريقاً بين قمبيلا وفاقاك ينبغي بنائه لاستعماله لنقل الجنود الى جنوب النيل الازرق، وان العمل على الطريق قد بدأ من قبل وعليّ الذهاب الى قمبيلا للاشراف على هذا العمل. أضاف بأن هناك بلدوزر في بونقا- ليست بونقا الشهيرة، ولكنها مكان آخر على الطريق إلى ديما- متوقف هناك لنقص في بعض قطع الغيار البسيطة التي يحتاج اليها.أراد أن يتم إصلاح البلدوزر وعليّ ان أذهب شخصياً لتحديد قطع الغيار المطلوبة. اندهشت لموضوع الإشراف هذا وخاصة الجزء الأخير ولكني قررت ألا أناقشه.أكدت للرئيس بأن تعليماته سوف تنفذ بأسرع ما يمكن عملياً. وإنتهى الاجتماع على هذا.

في تلك الظهيرة استدعيت الملازم شول شيمان وسألته عما يعرفه عن البلدوزر. قال إنه يعمل فيه من قبل وأن ما ينقصه فقط بطارية وسائل الهايدروليك للخراطيش التي تحرك السكينة. أكمل حديثه بأنه قد إشترى كل هذه المواد وإنه فقط ينتظر عربة ذاهبة إلى ذلك الاتجاه لتأخذهم الى حيث يوجد البلدوزر. هذا الضابط الصغير في رئاسة الرئيس يتعامل في مئات الآلاف من البير الإثيوبي في أديس أبابا ظاهرياً لشراء قطع الغيار. في ذلك الوقت كان البير الواحد يساوي نصف دولار أمريكي. يتم هذا خارج سلطات مكتب أديس أبابا. عندما عينت الملازم أول أليبيو مبيوش قريوم محاسباً جديداً في مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية بأديس أبابا في ١٩٨٩م، أمرت بوضع ضوابط فيما يختص بصرف مثل هذه الكميات الضخمة من النقود. أمرت بأن يودع الملازم شول شيمان نقوده مع المحاسب وان يصرفها مقابل فواتير مبدئية. تم إتباع هذا النظام لبعض الوقت ولكن أثناء فترات غيابي الطويلة والممتدة من أديس أبابا إنهار هذا النظام بالكامل ورجع لحالته القديمة، كما كان في السابق. هذا الوضع الشاذ هو الذي جعلني أتحدث إلى هذا الضابط.

قررت أن أتغاضى عن أمر البلدوزر وإستعديت للمغادرة إلى قمبيلا. فعلت ذلك في يوم ٢٥ من الشهر ووصلت الى هناك في حوالي الساعة الثامنة صباح اليوم التالي. إلا إنه قبل بداية السفر إلى قمبيلا عقدت ثلاثة إجتماعات مهمة في أديس أبابا.

الاجتماع الأول في يوم ٢١ من الشهر، مع الجنرال أوليسيقون أوباسانجو الرئيس السابق لنيجيريا ود. فرانسيس دينق الزميل بمعهد بروكنز في واشنطن دي سي. بدأ الرجلان منذ بداية ١٩٨٨م جهود للوساطة بين الحركة وحكومة السودان. في مرحلة من المراحل تمكنا من عمل الترتيبات اللازمة لعقد إجتماع في سويسرا بين رئيس الوزراء الصادق المهدي ورئيس الحركة د. جون قرنق. لم ينعقد إجتماع القمة هذا لأن د. جون قرنق لم يظهر في مكان الاجتماع في

اللحظات الأخيرة. السبب في ذلك لم يكن مقنعاً أبداً. إنعقد إجتماعنا مع الاثنين في منزل القائد المناوب دينق الور. كان يقود جانبنا الرئيس نفسه وضم الوفد د. رياك مشار تينج والقائد المناوب دينق ألور وشخصي. أبلغنا سفيرا السلام بانهما بصدد إحياء مجهودات وساطتهما بين الطرفين واذا كان ذلك مقبولاً للحركة فانهما سوف يواصلان السفر الى الخرطوم لمقابلة الفريق عمر حسن احمد البشير وزملائه في الحكومة. تحصلا على الضوء الأخضر لمواصلة المهمة.

الاجتماع الثاني مع السيد سلمان، مستشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لشؤون إفريقيا، قابلته مع د. منصور خالد في فندق الهيلتون في ٢٣ فبراير. قدمنا له ملخصاً عن الوضع في السودان، وعما يحارب من أجله الجيش الشعبي لتحرير السودان، والدور المتوقع أن تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أن الحركة كانت على اتصال مع بعض الفصائل الفلسطينية، فقد كانت هذه المرة الأولى التي تقابل فيها الحركة موظفاً مقرباً من ياسر عرفات وبهذا المستوى العالي.

الاجتماع الثالث كان في نفس اليوم وفي نفس المكان مثل الثاني. كان مع السيد اسماعيل بن جديد، ممثل الجزائر في ناميبيا ومستشار رئيس الدولة، الشاذلي بن جديد. مرة أخرى كنت مع د. منصور خالد. بعد أن قدمت له ملخصاً كاملاً عن الحرب والسلام في السودان، طلبنا منه ان يرتب لزيارة للرئيس الى الجزائر. وعد بنقل محتوى مناقشاتنا الى الرئيس بن جديد.

عن بناء الطريق في قمبيلا:

في قمبيلا، قمت بزيارة الطريق الجاري تشييده، وذلك في الأول من مارس. تشييد طريق قمبيلا-الجيكو كان أحد المشروعات التي تعهدت بها الحكومة الاثيوبية كجزء من تنمية مركز الوبابور المتخلف جداً، الذي أصبح فيما بعد يُعرف بـ «إقليم قمبيلا». طول الطريق كان حوالي مائة كيلومتر. تمت نظافة كل الطريق الترابي وإكتملت الردميات في حوالي نصف الطريق في إنتظار رصفه بالأسفلت عندما توقف العمل فجأة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩م. والطريق الذي كنا نقوم بتشييده (أو قل نظافته) كان طريقاً متفرعاً من هذا الطريق في نقطة ما في منطقة لارا ويمتد لحوالي عشرين كيلو متراً الى فاقاك. ومن هناك يستمر الطريق الى مايوت. المفروض أن يكون هناك بلدوزران يعملان في الطريق ولكن كان واحداً فقط هو الذي يعمل. يقوم جنود الجيش الشعبي بحراسة المعدات وتأمين الطريق. لا توجد أجهزة مساحة أو مساح لهذا الامر. كان العمل يتم في كل شيء بالتقدير المجرد والتجريب. وبعد كل هذا كان لدينا في النهاية ما يمكن تسميته طريق ترابي.

في الثالث من مارس وصل الرئيس الى زنك في حوالي الساعة التاسعة صباحاً. قدمت له ملخصاً عن تقدم العمل في تشييد الطريق وبعض المشاكل التي تواجه العاملين فيه. وقام بكتابة

النقاط التي ذكرتها. أخبرني بأن الحكومة المصرية قدمت دعوة للحركة لارسال وفد الى القاهرة في حوالي الاسبوع الثالث من الشهر، ولدهشتي اضاف بانني سوف اقود الوفد. لقد إفترضت بأن حضوري الى قمبيلا كان للإستعداد للتحرك الى جنوب النيل الازرق. الآن وبعد شهرين من تعييني قائداً للمنطقة لا يوجد ما يشير لقرب تحركي الى المنطقة. أثرت هذا الأمر مع الرئيس. كانت إجابته بأن القوات غير جاهزة حتى الآن. الآن قد تعلمت ألا أسأل أسئلة كثيرة عن اللازم. أعطاني الرئيس إيجازاً عن مواضيع سياسية وأخرى عن الاغاثة التي يطلب مني أيضاً الاهتمام بها أثناء وجودي في أديس أبابا.

غادرت زنك الى أديس أبابا في الصباح الباكر من يوم ٨ وقضيت الليلة في متو. واصلت رحلتي في حوالي الساعة السادسة صباحاً ووصلت الى أديس أبابا حوالي الساعة ٥:٣٠ مساء الجمعة ٩ مارس.

المبادرة الأميركية والرحلة الثانية الى القاهرة:

المهمة الأولى التي تمت بالنسبة لي كانت الاجتماع مع السيد جاك ديفيدسون من الخارجية الاميركية. تم عقد الاجتماع في حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر في يوم الاثنين الثاني عشر. ناقشنا الوضع في السودان وتوقعات تسوية سلمية للصراع. في نهاية الإجتماع قدم لنا مقترح سلام الذي عرف فيما بعد باسم «المبادرة الأمريكية». هذا المستند المهم يستحق نقاشاً مفصلاً، وهذا سيأتي لاحقاً. على كل فإنني وجدت أن إختيار السيد ديفيدسون لمثل هذه المهمة مثير للاهتمام. في محادثات السلام التي إنعقدت في نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٩م بنيروبي فقد رافق الرئيس كارتر عندما حضر الأخير إلى وفدنا في الفندق الذي كنا نقيم فيه لمناقشة دور وساطته في المحادثات. حدثت مشادة كلامية بين السيد ديفيدسون مع القائد المناوب إليجا مالوك ألينق، مقرر وفدنا، حول موقف السيد ديفيدسون فيما يختص بالمناقشات التي تمت عن تقسيم جنوب السودان في ١٩٨١- ١٩٨٢م. في ذلك الوقت قام السيد ديفيدسون بزيارة الى جوبا وقابل عدداً من الوزراء والسياسيين من جنوب السودان بما في ذلك إليجا مالوك ألينق والذي كان عضواً في مجلس الشعب الاقليمي ممثلاً لدائرة بور الشمالية. كان إليجا يعتقد بان آراء السيد ديفيدسون تساند موقف الرئيس نميري. في نيروبي في ١٩٨٩م قام القائد المناوب إليجا مالوك بتذكير السيد ديفيدسون بلغة غير دبلوماسية بعض الشيء بأنه (إليجا) قد حذر الاميركيين عن طريق السيد ديفيدسون بأنه إذا تم تقسيم الجنوب سيحملون السلاح. "الآن"، واصل إليجا مشيراً الى السيد ديفيدسون، "لقد حضرت مرة ثانية ووجدتنا نتحارب". وكقائد لوفدنا لم أتدخل. كان إعتقادي بأن عدم تدخلي هذا سوف يرسل إشارة الى الجانب الأمريكي.

إستعديت لكي أغادر الى القاهرة. وقبل أن أفعل ذلك، عقدت سلسلة من الاجتماعات مع السيد مايكل بريستلي والذي إستلم مهام مشرف عملية شريان الحياة. السيد بريستلي إنجليزي وهو مندوب المكتب الانمائي للامم المتحدة في الخرطوم. توالت الاجتماعات في السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر من الشهر. كان موضوع النقاش هو إستنباط طرق ووسائل لعودة «عملية شريان الحياة» للعمل مرة أخرى. أحضر السيد بريستلي معه مقترحات من حكومة الخرطوم بالشروط الجديدة والتي بموجبها سوف تسمح حكومة الخرطوم بعودة عمليات الاغاثة في جنوب السودان. كل العملية تحولت لاعادة التفاوض بشأن عملية شريان الحياة لصالح الخرطوم كأنما إستحقت الطغمة العسكرية مكافأة لايقافها العملية في نوفمبر ١٩٨٩م. من جانبنا وجدنا من الصعب قبول المقترحات ولكننا وافقنا على مواصلة المحادثات مع السيد بريستلي.

سافر وفدنا جواً الى القاهرة في ظهر يوم الاثنين ١٩ من الشهر، كان الأعضاء الآخرين في الوفد هم د. منصور خالد، القائد المناوب دينق ألور كوال والملازم أول ياسر سعيد عرمان. في مطار القاهرة إستقبلنا بعض كبار الضباط من وزارة الأمن العام.

في يوم الثلاثاء عقدنا اجتماعاً مع وزير الأمن العام، السيد حلمي نمر ووكيل وزارته، السيد محمد عبد السلام. أرادت الحكومة المصرية التوسط في الوصول الى تسوية سلمية للصراع المسلح في السودان. وهم يريدون معرفة رأي الحركة الشعبية لتحرير السودان في هذا الأمر وأيضاً إيجاد طريقة تخطي موضوع القوانين الاسلامية التي تقف عقبة أمام الإتفاق. الجدير بالملاحظة إنه في ذلك الوقت كانوا يتمتعون بافضل العلاقات مع العسكر في الخرطوم.

إتفق الطرفان على دور مصر كمسهل للجولة الجديدة من محادثات السلام السودانية. ولكن إتضح بأن هذا هي النقطة الوحيدة المتفق عليها. إختلفنا مع الجانب المصري حول تحليل الوضع في الخرطوم وكيف يمكن تناول موضوع القوانين الاسلامية. الجانب المصري لا يريد ان يصدق موقف الحركة الشعبية بأن انقلاب العسكر في الخرطوم وراؤه ويسيطر عليه الاسلاميون الاصوليون، أو الاخوان المسلمون الذين نظموا أنفسهم في السودان تحت مظلة الجبهة الاسلامية القومية. لم يوافق جانب الحركة الشعبية على إقتراح المصريين بأن تقبل الحركة إستثناء الجنوب من تطبيق العقوبات الاسلامية كطريقة لحل الخلافات مع الحكومة السودانية حول موضوع القوانين الاسلامية. تواصلت المناقشات اثناء الغداء في اليوم التالي. إنضم الينا السيد عبد العزيز هند نائب الوزير حلمي نمر. هو رجل ممتلئ الجسم بعض الشيء ومرح جداً مما جعل المحادثات ممتعة رغم الاختلافات. في المساء أبلغنا السيد حلمي نمر بأن الرئيس مبارك مستعد لاستقبال وفدنا في يوم الاثنين أو الثلاثاء.

في القاهرة كان لنا برنامج مكتظ مع الإعلام. في يوم الخميس ٢٢ من الشهر كانت لنا مقابلة مع السيدة أمينة النقاش من صحيفة اليسار «الأهالي». تم نشر المقابلة في إصدارة الجريدة ليوم ١٩٩٠/٣/٢٨. في يوم الجمعة ٢٣ من الشهر قابلنا السيدة سعيدة رمضان كاتبة عمود في صحيفة «الوفد». السيدة سعيدة رمضان لديها صفحة كاملة من كل أسبوع خاصة بالشؤون السودانية. وعلى الرغم من أن الصحيفة تابعة لحزب الوفد الا انها تمكنت من المحافظة على نوع من الاستقلالية في الآراء التي تعبر عنها مما جعلها الصفحة المفضلة لقطاع معتبر من المجتمع السوداني الكبير في مصر. المناقشات التي تمت معها وأعضاء الوفد ظهرت في «الوفد» عدد يوم ١٩٩٠/٣/٢٥م.

مقابلاتنا مع وسائل الاعلام لم تكن محدودة مع صحف المعارضة فقط لقد عملنا مقابلات واسعة مع صحف الحكومة، « الاهرام» و« الجمهورية». قابلنا السيد محفوظ الانصاري والسيد محمد مراد معاً في يوم الاحد ٣/٢٥. الأول كان رئيس تحرير «الأهرام». واخيراً عقدنا مؤتمراً مع الصحفيين الاجانب في القاهرة في يوم الاربعاء ٢٨ مارس.

قام وفدنا أيضاً بمقابلة قادة أحزاب المعارضة في مصر. في عصر يوم الاثنين ٣/٢٦، تحدث إلينا فخامة فؤاد سراج الدين «باشا» رئيس حزب الوفد، ودكتور نعمان جمعة نائب الرئيس وابراهيم فرج سكرتير عام الحزب في لقاء لنا معهم. في يوم ٣/٢٨ عقدنا إجتماعاً مع قيادة حزب العمل، الحزب اليساري الذي يمتلك صحيفة «الأهالي». بالاضافة إلى تلك الاجتماعات، قابل وفدنا في يوم ٣/٢٨ السيد مكرم عبيد رئيس تحرير مجلة «المصور» والسكرتير العام لاتحاد الصحفيين المصريين. في نفس اليوم قابلنا السيد فاروق أبو عيسى رئيس إتحاد المحامين العرب، السيد أبو عيسى تقلد عدداً من الحقائب الوزارية في فترة حكم النميري قبل إنقلاب ١٩٧١م الذي قاده الشيوعيون وتم إجهاضه.

من ضمن تكليفات وفدنا إدارة نقاش مع ممثلي الأحزاب السياسية السودانية وإتحادات العمال حول ميثاق التحالف الوطني الديمقراطي والذي نشر سراً في اكتوبر ١٩٨٩م في الخرطوم. هذا الميثاق وقع عليه حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني والمؤتمر السوداني الافريقي (ساك) وسبعة أحزاب سياسية أخرى مع ٣١ شخصية مهنية و٥١ نقابة عمال. قام الموقعون على الميثاق بكتابة خطابات للحركة الشعبية لتحرير السودان يطلبون منها ان تنضم الى التحالف الوطني الديمقراطي والذي كان يهدف لقيادة النضال ضد حكم الجبهة الاسلامية القومية في الخرطوم من اجل استعادة الديمقراطية والحقوق الاساسية والحريات للشعب السوداني. رحبت الحركة الشعبية بتجمع كل قوى المعارضة على صعيد واحد ضد الحكومة

ولكنها بالطبع رغبت في مناقشة نصوص الميثاق لتضمينه وجهة نظرها. هذا ما بدأنا في تحقيقه في القاهرة. في ذلك الوقت كانت عناصر المعارضة السودانية في مصر تعمل تحت وطأة مشاكل كثيرة حيث ان الحكومة المصرية ما زالت متمسكة بالعسكر في الخرطوم. تلك المعاملة شملت حتى الحزب الاتحادي الديمقراطي المعروف بميوله نحو مصر. كان على وفدنا طلب إذن من السيد محمد عبد السلام من الأمن العام لمقابلتهم. وافق على الطلب عن مضض.

إنعقد الاجتماع الاول في ٢٤ من مارس في منزل السيد محمد الحسن عبد الله يس، وهو عضو سابق بمجلس رأس الدولة ومن قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي البارزين. وكان رئيس وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي. حضر الاجتماع ممثلون عن الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة والحزب الشيوعي السوداني. حضر وفد حزب الأمة بالطائرة من طرابلس يقوده د. سليمان دبيلو، المحاضر سابقاً بجامعة الجزيرة. ونحن نعرف بعض معرفة جيدة، حيث كنا أساتذة معاً في كلية العلوم والتكنولوجيا في جامعة الجزيرة سنة ١٩٨٢م حيث كنت أدرس هناك كمحاضر متعاون. وفد الحزب الشيوعي السوداني يقوده د. عز الدين علي عامر. موقفنا من الميثاق وضعناه كتابة وكانت هي أجندة المناقشة. أحرز الكثير من التقدم ولكن الأحزاب الأخرى كانت ترغب في أن تمنح بعض الوقت للتشاور وذلك قبل التوقيع على النقاط التي تم الاتفاق عليها بصفة نهائية. إتفقنا على أن نجتمع مرة أخرى في يوم ٢٧ مارس. تواصلت المناقشات في اليوم المحدد وتمت الموافقة والتوقيع على التعديلات المقترحة على الميثاق. تفاصيل تلك التعديلات سوف تتم مناقشتها لاحقاً.

في مساء يوم ٢٢ مارس تم الاتصال بي تلفونياً من أديس أبابا وابلغت بان الرئيس أرسل إشارة عاجلة من الميدان بان على العودة والتبليغ في أديس أبابا فوراً وذلك للتحرك للجبهة.

سألت عن السبب وراء هذا الأمر وأبلغت بأن الرئيس قال أن الموقف العسكري على الأرض فرض إتخاذ هذا القرار. أضاف محدثي بأن أمر الاستدعاء شمل القائد مارتن مانييل أيويل والذي يتلقى العلاج الطبي في لندن، والقائد رياك مشار تينج والذي هو الآن في مهمة رسمية في كنشاسا مع القائد لوال ديينق وول. عليهم كلهم قطع زياراتهم وحتى العلاج الطبي. لابد أن هناك شيئاً كبيراً قد أصاب الجيش الشعبي لتحرير السودان، هكذا فكرت. سألت الرفيق إن كان قد سمع أي أخبار عن هجوم رئيسي تشنه قوات الخرطوم. كانت إجابته بأنه لم يسمع شيئاً من هذا القبيل. نظفت حلقي وأخبرته بأن يحضر ورقة وقلم وكتابة ما سوف أمليه عليه عبر الهاتف. طلبت منه إبلاغ الرئيس بأن رسالته تم إستلامها ولكنني لن أستطيع العودة فوراً حيث أن لدي إجتماع مع

الرئيس مبارك وإنه بعد ذلك فقط سوف آخذ أول رحلة طيران تتوفر لي إلى أديس أبابا. طلبت منه قراءة ما كتبته. بعد ذلك ودعته وودعني.

هناك مباشرة قررت مواصلة برنامج الزيارة. لقد كنت في قمبيلا قبل حوالي أسبوعين على الأكثر. في ذلك الوقت أُخبرت بأن القوات غير جاهزة. لقد كنت في أديس قبل أربعة أيام فقط، ولم اسمع عن اي تخريج لقوات جديدة. وعليه مهما كانت الاوضاع والتي قد تكون نتجت لاحقاً فانها يمكنها الانتظار بالتأكيد. لقد تم طرد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من جنوب النيل الأزرق قبل حوالي ثلاثة أشهر تقريباً وحتى هذا اليوم لم نفعل شيئاً. ما هو الشيء الأسوأ من ذلك؟ لا يوجد سبب واحد مقنع للاستعجال للرجوع الى الميدان.

عقد وفدنا إجتماعاً آخر مع السيد حلمي نمر في مكتبه في الساعة العاشرة صباحاً يوم الاثنين ٢٦ مارس. كان إجتماعاً قصيراً إتفقنا فيه على ملخص للمواضيع التي تمت مناقشتها والحاجة إلى مواصلة الحوار. في نهاية الاجتماع أبلغنا بأن الرئيس مبارك مستعد لمقابلتنا في اليوم التالي.

قابل الوفد الرئيس حسني مبارك في يوم الثلاثاء ٢٧ مارس في حضور السيد حلمي نمر، وزير الأمن العام. أكد الرئيس على ضرورة الاسراع في الوصول الى تسوية سلمية للمذبحة في السودان حيث يقتل الاخ أخاه وحثنا على انه يجب مواصلة الحوار. قُدم له ايجاز عن المناقشات التي تمت بين الوفد والوزير وموظفيه عن الطرق المحتملة لتجسير المسافة بين مواقف الجيش الشعبي لتحرير السودان ومواقف حكومة السودان. في نهاية الاجتماع جدد الرئيس مبارك دعوته للرئيس د. جون قرنق لزيارة القاهرة.

بعد الاجتماع قام السيد محمد عبد المنعم مسؤول الإعلام برئاسة الجمهورية باصدار بيان للصحافة ورد فيه أن الوفد قد قدم للرئيس مبارك رسالة مكتوبة من العقيد جون قرنق، قائد «الحركة الجنوبية»، وأن الاجتماع لم يخرج من الجهود المبذولة من جانب مصر لخلق أجواء في السودان تساعد على تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الجنوب بين قرنق وحكومة السودان. هذا البيان حملته الصحف الحكومية اليومية في مكان بارز -الاهرام، والجمهورية- في يوم الاربعاء ٢٨ مارس.

لاحظنا في كل المقابلات التي تمت والمواد التي نشرتها الصحف المصرية أثناء زيارتنا للقاهرة أن هناك شيئاً واحداً متسقاً بينها، وهو تفادي تسمية الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان باسمها. لقد أُشير إليها عدة مرات بتسميتها «حركة قرنق» أو «الحركة الجنوبية». الاستثناء الوحيد من بين هذه الصحف كانت صحيفة «الأهالي».

كان يوم ٢٨ مارس، اليوم الأخير لنا في القاهرة، يوماً حافلاً بالعمل. بالاضافة الى الاجتماعات المشار إليها سابقاً. فقد عقدنا مؤتمراً صحفياً مع الصحفيين الأجانب في مصر. في هذا المؤتمر لخصنا للصحفيين زيارتنا لمدة عشرة أيام للقاهرة والنتائج التي تحققت. كان المؤتمر أيضاً فرصة لتوضيح أهداف وسياسات الحركة. أقلعت طائرتنا من مطار القاهرة في الساعة ٨:٣٠ مساء على أن نواصل رحلتنا على طائرة أخرى من مطار جدة. وعلى عكس توقعاتنا، وجدنا مطار جدة مخيباً لأمالنا تماماً. لا توجد صالة ترانزيت تستحق الاسم. ما وجدناه كان بعض الكراسي للجلوس عليها ولا شيء أكثر من ذلك. لا يوجد نادل ولا توجد خدمات، لا شيء بالمرة؟! جلسنا غير مرتاحين على تلك الكراسي طوال الليل إلى حين إقلاع طائرتنا في الساعة السابعة صباحاً في يوم ٢٩ مارس متجهة الى أديس أبابا. ووصلنا الى العاصمة الاثيوبية بعد ساعتين.

في أقل من ٤٨ ساعة من وصولنا إلى أديس أبابا إستلمت برقية أخري أيضاً من الرئيس يأمرني فيها أنا، رياك مشار، ومارتن مانييل، بالابلاغ اليه في خلال ٧٢ ساعة. كان على إخطار الاثنين الأخيرين (واللذان كانا في نيروبي ولندن على التوالي) «إذا لم يكونا في أديس أبابا حتى الأن» حسب الاشارة رقم ٢٣٨/٣/٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣١م من الرئيس.

غادرت أديس أبابا الى قمبيلا على عربة في تمام الساعة ١٢:٣٠ بعد الظهر يوم ١ أبريل ١٩٩٠م فى معية القائد رياك مشار والذي وصل من نيروبي قبل يومين. وصلنا قمبيلا في اليوم الثاني وواصلنا اليوم الذي يليه الى مايوت عن طريق إيتانق لنصل إليها في حوالي الساعة ٧:٣٠ مساءاً. وجد لنا القائد أوياى دينق أجاك قطية صغيرة خارج مجمع الرئيس والقائد العام حيث قضينا فيها الليلة نحن الاثنين.

في صباح يوم الأربعاء ٤ أبريل قمنا بزيارة مجاملة للرئيس. ثم بدون تأخير يذكر دخل في الموضوع. إستدعى أولاً القائد رياك مشار لوحده لايجازه عن رحلته الى كنشاسا ونيروبي ثم بعد ذلك إستدعاني الرئيس، مرة اخرى لوحدي لإيجازه عن رحلتي الى مصر. هذان الاجتماعان المنفصلان إستغرقا ما بين ثلاث الى أربع ساعات. بعد ذلك في وقت متأخر من الظهيرة قدمت لنا نسخة مطبوعة وموقعة من أمر عمليات بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٠م. وجهنا الرئيس بدراسة الأمر بعناية إستعداداً للقائه في الصباح الباكر من يوم غدٍ. إجتماعنا المعد مع الرئيس تم في صباح يوم الخامس من الشهر. إفتتح الاجتماع بسؤالنا إذا كان لدينا أي تعليقات على أمر العمليات. بطبيعة الحال، لم يقل أي منا أي شيء. رغم أنه يوجد الكثير مما يقال عن الأمر، فإن مناقشة أمر العمليات الموقع عليه من الرئيس والقائد العام يجافي الروح العسكرية. واصل الرئيس

ليخبرنا بان القوات جاهزة (في الحقيقة بعض منها سبقنا الى المناطق). وإننا سوف نغادر في عصر ذلك اليوم كل الى القطاع المحدد له للعمليات وأن بقية الامدادات سوف يتتابع وصولها.

في تمام الساعة الرابعة مساءً رافقنا الرئيس نحن الاثنين الى حيث توجد العربات في إنتظارنا. بعد ذلك بقليل، تحركنا بعرباتنا. وجهتي كانت داجو. واصلنا الحركة طوال الليل ووصلنا الى قرية بايتاس، على بعد بضعة كيلومترات من داجو، حوالي الساعة الثانية صباحاً. هنالك أقمنا معسكراً لعدة أيام حتى إنضم إليّ القائد مارتن مانييل أيويل.

حملة النجم الساطع، المرحلة الثانية/ حملة الفونج الجديدة:-

أمر العمليات المشار اليه سابقاً كان عن العمليات العسكرية في مناطق شمال أعالي النيل، مركز الناصر، وجنوب النيل الازرق. جغرافياً هذه المنطقة تحدها الحدود الاثيوبية من الشرق، ومن الجنوب نهر السوباط وبحر الجبل الى حوالي ٣٢ كم قبل بحيرة نو، والى الغرب بالحدود بين إقليمي أعالي النيل وكردفان والى الشمال بخط العرض ١٢ درجة.

عبارة «حملة النجم الساطع» تم إستعمالها لأول مرة مع القوات التي حاربت داخل وحول مدينة كبويتا في ديسمبر ٨٧- يناير ١٩٨٨م. أنا شخصياً سمعت بالعبارة لأول مرة عند إعلان تحرير كبويتا في ٢٦ يناير ١٩٨٨م عبر إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولقد استمر إستعمالها منذ ذلك الحين. من جانب آخر فإن عبارة «حملة الفونج الجديدة» بدأ إستعمالها في ١٩٨٩/٩/٢١م عندما اصدر الرئيس والقائد العام أمر نظم وتوجيهات القيادة رقم (٣).

وحسب إشارة الرئيس رقم «٩٠/١/٠١٥» بتاريخ ٩٠/١/٨ (أمر نظم وتوجيهات القيادة رقم ٤) فان حملة النجم الساطع تم تقسيمها الى ثلاث مراحل مع تقسيم كل مرحلة الى عدة قطاعات. بالاضافة الى ذلك فان حملة النجم الساطع المرحلة الثانية تم ضمها الى حملة الفونج الجديدة. هذا هو الاساس لأمر العملية تحت الدراسة.

تناول أمر العملية ما يلي:- تنظيم العمل، الموقف، المهمة، التنفيذ، الادارة والإمداد، القيادة، والاتصالات. هناك عشرة ملاحق لأمر العملية أكثرها صلة بموضوعنا هو الملحق «أ» عن القيادة، الأركان، والتنظيم.

أ) العمليات في بونج (مدينة المابان) وحولها:

كانت العمليات ضد مدينة المابان جزءاً لا يتجزأ من حملة النجم الساطع المرحلة الثانية/ حملة الفونج الجديدة حسب ما هو مفصل في أمر العملية رقم: ح ن س/ المرحلة٢/ح ف ج/٠١ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٠م (المشار إليه آنفاً). لقد وضعت الخطوط العريضة لتنفيذ هذه المهمة بالذات

تحت الفقرة ٤ (ب) (٤) من الامر. وعليه فقد اصبحت القائد الكلي للقيادة المشتركة للقطاعات ٤، ٥، و٦ ، القائد مارتن مانييل أبويل نانبي والقائد ماكوي دينق مجوج قائد العمليات.

ولقد تحدد يوم بدء العمليات لجميع القطاعات حسب إشارة قائد الحملة رقم ٩٠/٤/٠٨١ ليكون هو يوم ١٩٩٠/٤/١٠م. وعلى كل، فان التاريخ المحدد لم يكن من الممكن التقيد به وذلك نسبة لمشاكل نقل لوجستية، وقد امر قائد الحملة حسب برقيته رقم ٩٠/٤/١٠٤، قادة القطاعات لابلاغه قبل ٢٤ ساعة على الاقل عن جاهزيتهم لبدء العمليات. كان هذا الامر ضرورياً لاغراض التنسيق بين القطاعات. وقد كانت القوات تحت القيادة المشتركة هي قوات مكونة من كتائب زهجان الاولى والثانية والخامسة وكتيبة الفونج الجديدة الاولى، والكتيبة الثانية، وكتائب قوات المابان.

كانت قوات المابان هي القوات المنتشرة في القطاع رقم ٦ (قيادة منطقة المابان المستقلة) تحت قيادة القائد ماكوي دينق مجوج. وحسب أمر العملية فان تكوين هذه القوات من المفترض ان تكون من ثلاث كتائب (كتيبتى المابان الاولى والثانية وكتيبة قوجام). ولكننا في الواقع وجدنا ان عدد هذه الثلاث كتائب اقل من (٣٠٠) رجل، اي عبارة عن كتيبة واحدة. كان على كتائب زهجان وكتائب الفونج الجديدة التحرك من مايوت وهي منطقة التجمع لكل الحملة. وعند وصولي الى بايتاس كانت معظم القوات قد وصلت الى هناك ولكن بعض هذه القوات الذين كانوا يمشون على اقدامهم ما زالوا في الطريق ولم يصلوا بعد. كان مخصصاًص لداجو سرية من الكوماندوز والتي تم سحبها لاحقاً عند وصول كل كتائب زهجان وكتائب الفونج الجديدة. تحركات الجنود، وإعادة تنظيمهم، تحركهم وتموينات‌هم. إلخ، أخذت منا أياماً كثيرة. كانت تموينات اللوجستيات دائماً دون تلك المجدولة نسبة لنقص العربات في مؤخرة القوات.

كتيبة زهجان السادسة والمكونة من حوالي (٢٥٠) رجلاً تم نشرها للدفاع عن داجو. وتم نشر كتيبتا الفونج الجديدة الاثنتين والتي يبلغ تعداد جنودهما (٥٩٠) رجلاً حول حامية العدو بيابوس. كتائب زهجان الاخرى تم تحريكها نحو مدينة المابان لتنضم الى قوات المنطقة في حالة الهجوم على المدينة. أسست قيادتي في كيوبجي. ومن هناك ارسلت فرق استطلاع الى اقرب مناطق من المدينة بقدر ما يمكن. كل هذا تم ترجمته الى مسودة أمر عملية والذي تم نقاشه مع كل الضباط عن طريق تربيزة رملة في صبيحة يوم ٢٤ أبريل. بعد نقاش مستفيض تمت اعادة كتابة أمر العملية وقمت بالتوقيع عليه كقائد القوات وذلك في الخامس والعشرين من ابريل. ابتداء فقد حددت يوم ٤/٢٦ لبدء العمليات وذلك ليتوافق مع اليوم الاول لعيد الفطر. ولكن كان علينا تغيير هذا نسبة لتأخر وصول بعض المعدات المهمة من المؤخرة. كتائب زهجان التي تم تجميعها في

كوبجي خاطبها القائد مارتن مانييل وشخصي في المساء يوم ٢٤/٤ قبل مغادرتها الى ضانقجي لنشرها حول المدينة.

حسب امر عملياتنا فقد كانت الخطة ان يبدأ قصف المدينة في السابع والعشرين من ابريل وفي اليوم التالي تهاجم كتيبة زهجان الاولى وتحتل الناحية الشمالية الشرقية من المدينة . هذه هي منطقة الميليشيا، والمدرسة (تستعمل كنقطة خارجية للجيش) ، وسكن افراد الشرطة والسجون والملكية. بمعنى آخر، يجب احتلال كامل المدينة في ذلك اليوم باستثناء حامية الجيش. بعد ذلك على كتيبة زهجان تجهيز خنادقها والقيام بالدفاع عن المواقع التي تم احتلالها حتى يمكن تحريك الاسلحة المساندة الى هناك والاستمرار في قصف حامية الجيش وذلك لانهاك دفاعاتها. وكانت كتيبة زهجان الثالثة والتي سبق نشرها على الخور قبل ان يبدأ القصف، هي القوة الاحتياطية اثناء هجوم كتيبة زهجان الاولى وعند انجاز مهمة كتيبة زهجان الاولى حسب ما هو موضح اعلاه، على كتيبة زهجان الثالثة مهاجمة حامية العدو وان تحتل المواقع الدفاعية الاساسية للعدو. وتقوم بقية القوات بالهجوم النهائي في اليوم الثالث حسب الوضع التكتيكي للقوات.

ونسبة لمشاكل لوجستية بدأ القصف في الصباح الباكر من يوم السبت ٢٨/٤. استطاعت كتيبة زهجان الاولى اجتياح المليشيا، والمدرسة، والملكية ورئاسة الشرطة والسجون بسهولة نسبية وذلك في الصباح الباكر من يوم الاحد ٢٩/٤.

هربت قوات العدو في تلك المواقع الى حامية الجيش. ولكن لم تحفر قواتنا المهاجمة خنادقها حسب الخطة. بعضهم كان فرحاً وواصل مطاردة العدو الهارب الى غاية حامية الجيش. هناك تعرضت قواتنا الى نيران مركزة من العدو وحدثت خسائر جسيمة في صفوفها وعندما نفدت ذخائر قواتنا إنسحبوا بدون نظام. كما أن معظم القوات تأخرت في الخلف حيث شغلها نهب الغنائم ولم تستطع ان تحفر خنادقها وتتمترس أو أن تهب لانقاذ رفاقهم تحت وابل نيران العدو في منطقة حامية الجيش. وعليه فان كامل القوة انسحبت بدون نظام الى الخور حاملين معهم ما إغتنموه. وفي نفس اليوم قام العدو باسترداد ما فقده من ارض على الرغم من المحاولات المضنية التي قامت بها اسلحتنا المساندة لمنعهم من تحقيق ذلك.

في نفس اليوم، يوم ٢٩ أبريل، قامت كتيبة زهجان الثالثة وسرية من كتيبة زهجان الخامسة بمهاجمة المدينة، في نفس المواقع التي إستعادها العدو بعد انسحاب الكتيبة الاولى. لقد كانت معركتهم غير سهلة كالمعركة الاولى. رد العدو على النيران بعنف مستعملاً كل اسلحته وقد تعرضت قواتنا لخسائر فادحة واضطرت للانسحاب بغير نظام. هذه القوات إنضمت إلى كتيبة

زهجان الاولى في المنطقة وراء الخور يرعون الابقار، والأغنام، والضأن التي غنموه من المدينة. بعد ذلك بقليل بدأ الجنود الهروب بأعداد كبيرة.

في الثلاثين من ابريل وفي اليوم الاول من مايو، قامت رئاسات القطاعين ٤ و٥ بالاضافة الى سرية واحدة من كتيبة زهجان الخامسة بمهاجمة المواقع الدفاعية الرئيسية للعدو ولكنها قابلت مقاومة قوية وقامت قواتنا بالانسحاب التكتيكي الى الخور. طوال هذا الوقت كان قصف المدينة مستمراً. وعند وصول أخبار بتقدم تعزيزات للعدو فقد زدنا من كثافة القصف في اليوم الثاني من مايو. في هذا القصف استعملنا مدافع الهاون عيار ١٢٠مم و٨٢ مم، ومدافع م د ٧٦مم وزو-٢٣ م ط. اشتعلت النيران في الحامية وإرتبك العدو بشدة. لقد كان في حكم المؤكد أن العدو سينسحب في تلك الليلة.

قبل الهجوم على مدينة المابان، فقد هاجمت قواتنا في القطاع الثاني مدينة صرصور في يوم ١٧ أبريل وتحركت عائدة الى خور فار في نفس اليوم. كنتيجة لذلك الهجوم أرسل العدو متحرك أطلق عليه الاسم الحركي «أقبض الحريري» وذلك لإصطياد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تلك التي هاجمت صرصور. دخل متحرك العدو إلى خور فار في يوم ٢٦ أبريل ولكنه لم يجد هناك تلك القوات وعاد أدراجه الى اولو. عند مهاجمة قواتنا للمابان في يوم ٢٨ أبريل، أمر هذا المتحرك بالتوجه فوراً عن طريق شالي الفيل لدعم مدينة المابان. تقدم المتحرك من شالي الفيل في الأول من مايو. وقد كان يتكون من عشر عربات بما فيها دبابتين.

تم نشر معظم كتائب المابان وسرية من كتيبة زهجان الخامسة لقفل طريق شالي الفيل- المابان ونصبوا كمائن في جابرديدا.في أثناء تقدم تعزيزات العدو، أصيبت إحدى عرباته من لغم زرعته قواتنا الموجودة في مكان الكمائن. تلت الانفجار اشتباكات قصيرة بعدها انسحبت قواتنا واستولى العدو على المواقع التي كانت تحتلها، واعاد تنظيم نفسه وامضوا الليل هناك. في تلك الأثناء وبعد استلام معلومات عن الاشتباك، تم سحب معظم الأسلحة المساندة (عربتي جيب مركب عليها مدفع م ط ١٤،٥مم، اورال واحدة مزودة بمدافع م ط ١٤،٥ أربعة ماسورة وراجمة ١٢٢مم) من حول مدينة المابان وأُرسلت الى موقع الكمين مع سرية اخرى من كتائب المابان. ابلغهم القوات التي كانت في موقع الكمين بأن العدو قد إنسحب الى المنطقة خلف منطقة الاشتباك في ذلك اليوم. قررت القوات التي وصلت حديثاً بأن تمضي الليلة هناك ومهاجمة العدو في الصباح الباكر من يوم غد.

في اليوم الثاني من مايو، وأثناء تقدم قواتنا نحو مواقع العدو التي أُبلغ عنها وجدت قواتنا نفسها مع الأسلحة المساندة وبدون ان يدركوا ذلك داخل معسكر العدو. هذا الامر فاجأ العدو

كذلك ولكنه بدأ في اطلاق النار أولاً. انسحبت قواتنا المشاة بدون الدخول في معركة وتركت المقاومة للأسلحة المساندة لوحدها. حاربوا بشجاعة وإستطاعوا أن ينفذوا من الطوق الذي ضربه العدو عليهم. بكل اسف لم تكن هناك مشاة لاكمال بقية ذلك العمل الجيد. بعد هذه الاشتباكات كان لا بد من سحب الاسلحة المساندة. لقد تجمع العدو مرة اخرى في جابرديدا وتحرك عابراً الى الشرق لكي يظهر مرة أخرى من الجهة الشمالية الشرقية لمدينة المابان حيث دخلها في الساعة الرابعة مساءً.

بينما ما زال القتال مع متحرك العدو دائراً في جابرديدا، قامت طائرة أنتينوف من إرتفاع عالٍ بقصف مواقع قواتنا حول مدينة المابان. وبما ان قواتنا الموجودة على الخور حول المدينة غير منتظمة، فقد تمكنت تعزيزات العدو من دخول المدينة بدون مقاومة شديدة وعليه فقد ضاعت الآمال في الاستيلاء على المدينة في ذلك اليوم تماماً. العمل التالي البدهي بالنسبة لنا هو أن نقوم بمحاصرة المدينة لفترة طويلة. ولكن نقص الطعام أصبح حاداً جداً وإزداد عدد الجنود الهاربين.

بعد دخوله مدينة المابان بقليل قام قائد متحرك العدو «أقبض الحريري» بطلب تعزيزات للبدء في تمشيط المنطقة وتدمير معسكرات الجيش الشعبي لتحرير السودان. قام بحث الدمازين على ارسال قوات إضافية بسرعة. في السادس من الشهر، قام العدو بالتخطيط لاخلاء جرحاه من مدينة المابان. وحسب برقية العدو التي تم إلتقاطها، كان من المقرر ان تتحرك قوة من شالي الفيل لتقابل في نيلة متحركاً يحمل الجرحى من مدينة المابان. في نيلة يسلم المتحرك القادم من المابان الجرحى الى متحرك شالي الفيل ويعود بعد ذلك. المعلومة الأولى التي وصلتنا هي أن العدو سوف يتحرك على طريق المابان- جابرديدا المباشر، وعليه تم نشر كتيبة زهجان الأولى وسرية واحدة من كتائب المابان من في جابرديدا لنصب كمين للمتحرك الذي يحمل جرحى العدو.

تم إستلام معلومة أخرى بأن جرحى العدو سوف يتحركون على طريق قسم الله، ومرة أخرى تم إرسال قوة مكونة من كتيبة زهجان الخامسة ورئاسات القطاعين الرابع والخامس الى قسم الله لنصب كمين هناك بينما تبقى القوة الأخرى في موقعها. في العاشر من الشهر، تقدم العدو عن طريق المابان- جابرديدا. بدلاً من مهاجمة قواتنا للمتحرك، كان متحرك العدو هو الذي هاجم قواتنا وتمكن من تشتيتها. وحسب رواية قائد كتيبة زهجان الأولى والذي كان قائد القوة، انه لم يكن يتوقع ان يتقدم العدو من مدينة المابان وعليه فقد قام بنشر قواته متوقعاً ان يأتي الهجوم من الاتجاه المعاكس، أي إتجاه شالي الفيل. عذر غبي بكل المقاييس. الجدير بالذكر بأن متحرك العدو كان مكوناً من اربع عربات فقط. كان هذا المتحرك عبارة عن لحمة مفرومة لاي ضابط لديه

الحماس خاصة إذا أخذنا في بالنا بان قواتنا المعدة للهجوم تتجاوز الاربعمائة رجل. هذا الانتصار السهل زاد من اعتقاد قائد متحرك العدو «أقبض الحريري» بان في مقدوره تنظيف المنطقة من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالفعل قام بطلب تعزيزات سريعة من الدمازين حتى يتمكن من تنظيف منطقة المابان من الجيش الشعبي لتحرير السودان والتقدم للاستيلاء على داجو. وفعلاً تم ارسال متحرك له ودخل هذا المتحرك مدينة المابان في يوم الاحد الثالث عشر من شهر مايو بدون اي مقاومة.

في الخامس عشر من مايو خرج العدو من مدينة المابان بهدف نظافة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من حول المدينة وكذلك حرق ضانقجي وليانغ وكيويجي...إلخ. وبما ان هذا الهجوم كان متوقعاً فقد وضعت خطة لمهاجمة العدو في الغابة حول المدينة في هجمات تساند بعضها البعض. تم نشر قوة مكونة من (٥٠٠) رجل. ولكن لقد تمكن العدو من إختراق كل كمين واحداً تلو الأخر ولم يواجه إلا مقاومة قليلة حيث ان معظم الجنود هربوا بعد سماعهم أول قذائف العدو. وفي النهاية فقد كانت رئاسات القطاعات الرابعة والخامسة والسادسة تساندها أسلحة المساندة هي التي قادت معركة أخيرة يائسة على طول خور يابوس. هذه المقاومة المستميتة أوقفت تقدم العدو وأجبرته على التقهقر بدون أن يعبروا الخور حسب ما خططوا له. تعرض العدو لخسائر عديدة وقد عُطلت إحدى دباباتهم ولكنهم تمكنوا من سحبها معهم أثناء إنسحابهم. لقد كانت هذه فرصة ذهبية لقواتنا للانتقام من العدو، ولكن الجنود رفضوا أن يحاربوا. ومرة أخرى فان قائد كتيبة زهجان الأولى يقع عليه اللوم إذ كان على قواته قطع طريق المابان- بياكيجي وأن يطوق جناح العدو أثناء إشتباكه مع القوات التي أوكل إليها الدور الرئيسي في المعركة. قام قائد كتيبة زهجان الاولى بقفل جهاز الاتصال خاصته وقطع إتصاله مع القيادة. حينها هربت القوات بينما ظل قائدها لمدة يومين بدون تبليغ نفسه للرئاسة.

بعد هذا توالت عمليات هروب كبيرة من بين قوات زهجان وأخيراً أصبح مجموع أفراد كتيبتي زهجان الأولى والخامسة الباقيتين يمثل سرية واحدة فقط. وعليه فقد تم دمج القوتين في قوة واحدة أُسندت قيادتها لقائد الكتيبة الخامسة وتم إرسالها إلى بقايا حيث فرصتهم أوفر في الحصول على القوت من المواطنين. اصبح عدد افراد كتيبة زهجان الثالثة حوالي ١٥٠ جندياً، وقد تم إرسالها من قبل الى نفس المنطقة لنفس السبب. وبصفتي القائد الكلي فقد بدأت منذ اليوم الثاني عشر في عقد سلسلة من الاجتماعات مع الضباط ولقاءات مع القوات وذلك لمعرفة الاسباب وراء العزوف الظاهر للقوات عن الدخول في القتال. كانت معظم شكواهم من المعاملة التي تعرضوا لها عند أخذهم بالقوة من معسكرات اللاجئين في إيتانق وبينودو وبعد ذلك في

مركز تدريب بونقا. سوف نعود لهذه النقطة لاحقاً. بجانب المرضى، هناك عدد كبير منهم من كبار السن ومن صغار السن الذين ما زالوا بالمدارس عندما تم القبض عليهم وإلحاقهم بالجيش الشعبي لتحرير السودان. لكن هناك مؤشرات على كل تشير الى أن بعض الضباط غير المسؤولين أثاروا الجنود سلباً حتى يهربوا ولكن لا يوجد أي دليل مادي يمكن ان يقدم ضدهم.

بعد اشتباكات الخامس عشر من الشهر طلب العدو تعزيزات إضافية وذلك لمواصلة مهمتهم الأولية. أرسل لهم متحرك من الدمازين والذي دخل الى مدينة المابان في الحادي والثلاثين من مايو. من جانبنا كان من الضروري المحافظة على الضغط على العدو وذلك بمواصلة الغارات، والقصف... الخ. ولكن نسبة لتواصل هروب جنودنا فان الطريقة الوحيدة لقصف المدينة كان يتم براجمات صواريخ ب م-٢١ وذلك لتأخير العدو بينما تواصل قواتنا في بقايا تحركها لتعزيز قواتنا في ضانقجي (حيث انتقلت منذ ٢٩ مايو). بدأ قصف المدينة في الاول من يونيو. في الثاني من يونيو وصل متحرك آخر للعدو الى مدينة المابان وأمرت الدمازين كل القوة بالخروج واجلاء قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وانهاء وجوده هناك.

قامت قواتنا بزرع ألغام مضادة للدبابات والغام مضادة للافراد حول المدينة والى الشمال من الخور. في ذلك الوقت بدأ خور يابوس يجف وصار هناك تخوفاً من عبور دبابات العدو وآلياته لخور يابوس من حيث كانت تعبر عرباتنا إلى داخل المدينة أثناء العمليات السابقة. وعليه فقد أمر ضابط العمليات بزرع الغام مضادة للدبابات هناك. في الثاني من يونيو وصلت قواتنا من بقايا وبذا إكتمل نشر قواتنا.

خرج العدو من المدينة في الثالث من الشهر في إتجاه بياكجي ولكنه عاد في حوالي الساعة ١٢ ظهراً بدون الوصول الى هناك. لم يكن هناك تفسيراً ظاهراً لسلوك العدو هذا وربما يكون ذلك بسبب انفجار بعض الالغام المضادة للافراد والذي أدى العدو لاستنتاج بأن أمامه حقل ألغام. هذا التفسير دعم الافتراض بأن العدو قد يحاول عبور خور يابوس في النقطة التي نتوقع عبوره منها. بالتأكيد، في الرابع من الشهر قام العدو بالعبور بدباباته ومعداته الاخرى من نفس النقطة التي توقعنا عبوره منها. لم تكن هناك أي ألغام لتنفجر حيث أن ضابط العمليات لم يقم بزرع أي ألغام. التحمت قواتنا مع قوات العدو بين الساعة ١٢ ظهراً والساعة ٤ عصراً كانت الغلبة فيها لدبابات العدو. كانت الدبابات تتقدم لاكثر من ٣٠٠ متراً بعيداً عن المشاة في مطاردتها للجنود الهاربين. استطعنا تخفيف تفوق العدو فقط بعربتي الجيب المحمول عليهما مدافع م ط ١٤،٥ مم والتي حاربت بشجاعة وبسالة. ولكن من الواضح انه لم يكن لديهم ما يمكن عمله في مواجهة الدبابات الا القليل في عدم وجود مشاة لكي تساندهم. وبالطبع تمكن العدو من حرق معسكري

ليكا، وضانقجي والقرى حولها قبل عودتهم الى المدينة في المساء. هرب أعداد أكبر من جنود كتيبة زهجان الثالثة وكتيبة الفونج الجديدة من ميدان المعركة مباشرة. كانت خسائرنا التي أمكن حصرها ١٨ شهيداً، وأكثر من ذلك جرحى وقد أسر العدو جنديين على الاقل. قد تكون الأرقام أكثر من هذا حيث هروب الجنود جعل من الصعب إعطاء أرقام دقيقة للخسائر.

بانتهاء تلك العمليات لم يتبق إلا قوة قوامها حوالي ٤٥٠ جندي من كتائب زهجان والفونج الجديدة، ٢٠٠ جندي للاولى و٢٥٠ للاخيرة. معظم الجنود المتبقين في كتيبة زهجان كانوا من ضباط الصف والذين تم ترشيحهم لدورة الضباط ولم يتمكنوا من حضور تلك الدورة حيث قيل ان حضورهم كان متأخراً. منذ ابريل كانت كتيبتا الفونج الجديدة تضايق العدو في حامية يابوس. ونسبة لهروب بعض جنود الكتيبة الثانية فقد ادى ذلك الى دمج القوتين في كتيبة واحدة هي كتيبة الفونج الجديدة وتم إستدعائها للمشاركة في المعركة الأخيرة عندما خطط العدو للخروج من مدينة المابان.

أخيراً، دخل متحرك آخر للعدو الى مدينة المابان في يوم ٢٧ يونيو مما جعل مجموع التعزيزات التي دخلت الى المابان ٥ تعزيزات منذ بدء العملية.

طائرات الأنتينوف التابعة للعدو كانت نشطة أيضاً خلال نفس الفترة. لقد أسقطت في المرة الأولى قنابل على مواقعنا حول مدينة المابان وذلك في الثاني من مايو من الساعة ٨:١٠ الى ٨:٥٠ وذلك قبيل دخول متحرك العدو للمدينة. نشطت الأنتينوف مرة أخرى في الثامن من مايو من الساعة ١٥:٥٥ إلى الساعة ١٦:١٥، وكان ضانقجي الهدف لقنابلها. القصف الثالث كان على كيوبجي في التاسع عشر من مايو من الساعة ١٤:١٠ الى ١٤:٣٠. وقد كان الرابع في ٣١ مايو حول مدينة المابان من الساعة ١٠:٠٠ إلى ١٠:٤٥ قبل دخول تعزيزات العدو للمدينة. تم قصف كيوبجي مرة اخرى بطائرات الأنتينوف وذلك في ٢٢ يونيو. ولحسن الحظ، فقد كان هذا القصف الجوي عديم الفاعلية، حيث أن الإصابة الجسيمة الوحيدة كانت إصابة مواطن بشظية أدت الى بتر أصابع إحدى رجليه.

ب) القوات المشاركة في العمليات:

التقييم السليم للعمليات في مدينة المابان وفيما حولها لابد أن يلاحظ عدم جاهزية القوات المكلفة بالمهمة. كانت القوات مكونة من كتائب زهجان. ما هي نوعية هذه القوات؟ كلمة زهجان، أي (متضايق) أو (منزعج) هو الاسم الذي اطلق على الوحدات المكونة من جنود تم جمعهم بالقوة من معسكري إيتانق وبينودو للاجئين وذلك في سبتمبر واكتوبر ١٩٨٩م. في ٢١ سبتمبر ١٩٨٩م فرض الرئيس والقائد العام حالة الطوارئ في ايتانق وبينودو بعد الاشتباكات الدموية

التي حدثت بين اللاجئين والاثيوبيين والتي تلتها أحداث نهب واسعة لممتلكات الاثيوبيين. قام الرئيس والقائد العام بتعيين إداريين للطوارئ في كلا المعسكرين من العساكر ومنحهم سلطات واسعة لفرض حالة الطوارئ وتنص الفقرة ٤ (ز) من الامر (البرقية رقم ٨٩/٩/١٨٨) على ما يلي:

«على ضباط الصف والجنود في إيتانق وبينودو والذين لم تحدد لهم مهام او غير تابعين لوحدات والذين يتواجدون بدون مستندات سليمة عليهم الابلاغ في بونقا بعد استخراجهم امر مغادرة من اداري حالة الطوارئ».

لقد تم إستعمال هذا الجزء من الامر للقبض بالقوة على اي ضابط، ضابط صف، أو جندي لا يحمل المستندات المناسبة. كانت العربات معدة مسبقاً لحملهم فوراً الى بونقا. لقد كانت «الكشة» تأخذ مجراها، تلك «الكشة» التي يندد بها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي الحقيقة فقد كان اداريو حالة الطوارئ أمناء مع أنفسهم وسموها بهذا الاسم.

الجنود الذين تم جمعهم بهذه الطريقة كانوا بالتأكيد منزعجين أو متضايقين، هذا إن لم يكونوا غاضبين نتيجة للطريقة التي عوملوا بها. لم تنته مشاكلهم بالضرب والسب في معسكرات اللاجئين ولكن نفس المعاملة، وفي بعض الاحيان اسوأ، استمرت كذلك في بونقا طيلة الشهور التي مكثوها هناك. لقد تحدثوا عن قصص يحتاج المرؤ ان يعيشها حتى يستطيع تصديقها. هذه الاجراءات القاسية ضدهم كانت نتائجها سلبية على روحهم المعنوية.

كان اولئك هم الضباط، وضباط الصف والجنود الذين تم إلحاقهم في مارس ١٩٩٠ كجنود في قوات زهجان. الاستثناء الوحيد كانت تمثله كتيبة زهجان الثانية والتي كانت في بلفام وقد كانت مكونة من جنود أنيانيا-٢ السابقة من منطقة لو. أما كتائب زهجان الاخرى فقد كانت هي القوات الجديدة والتي كلفت بالقيام بعملية رئيسية مثل عملية الهجوم على مدينة المابان.

ج) النتائج:

يمكن الخروج بالملاحظات والنتائج التالية عن العمليات داخل مدينة المابان وحولها في الفترة من ١٩٩٠/٤/٢٨ إلى ١٩٩٠/٦/٢٧م.

١. لم يكن العدو يتوقع مهاجمة مدينة المابان وقد أخذهم هجومنا في يوم ٢٨ أبريل على عين غرة تماماً. ولكن كان وقت رد فعل العدو أقصر مما كان متوقعاً نسبة لوجود متحركهم باسم «القبض الحريري» المشار اليه سابقاً في المنطقة.

٢. كانت الروح المعنوية لجنودنا في الحضيض. فقد كان إهتمام الجنود في اليوم الأول من الهجوم هو نهب المدينة. وبعد ان نهبوا ما وقعت عليه أيديهم، لم يكن لديهم حافز لمواصلة القتال.

وحقاً البعض منهم أقام معسكراتهم الخاصة حيث يقتاتون من الأبقار والأغنام والضأن التي نهبوها. لم تكن قوات زهجان فعالة في القتال في اليوم الثالث. كما لم تكن القوات من منطقة المابان أفضل من غيرها.

٣. بخلاف أطقم مدافع م.ط ١٤،٥ و زوو -٢٣. فان تدريب مدفعجية الاسلحة الاخرى كان ضعيفاً. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة حاربت بشجاعة وتصميم، ولكن رماية تلك المدافع لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية. وعليه فان التفوق الذي يميزنا على العدو في الأسلحة المساندة لم تتم الاستفادة منه بالكامل.

٤. لقد كانت التموينات اللوجستية متأخرة دائماً. كما أن نقص الطعام في المنطقة ساهم كثيراً في عدم استقرار القوات.

٥. بعض الضباط القادة إرتكبوا أخطاء جسيمة في تنفيذ مهامهم. على سبيل المثال، لم يقم ضابط العمليات بزرع الالغام حسب الأوامر الصادرة اليه، كما ان قائد كتيبة زهجان الاولى قطع اتصاله بالقيادة عن قصد في أحرج اللحظات، قائد قواتنا في جابرديدا والذي لم يكن يعرف موقع العدو بالضبط في١/٥/١٩٩٠م، وكذلك ضابط كتيبة زهجان الاولى والذي نشر قواته خطأ في ١٠/٥/١٩٩٠م.. الخ.

٦. لو ان قواتنا ابدت بعض المقاومة في ١٥ مايو كما فعلت الرئاسة، لتعرض العدو لخسائر اكبر. وحسب إقرارهم كما ورد في برقيتهم الملتقطة رقم ٦٩ بتاريخ ١٦/٥/٩٠، فقد ابلغ العدو قيادته في الدمازين باننا نحاصرهم حصاراً محكماً. كانوا يرون جنوداً في كل مكان من حولهم ولكنهم لم يكونوا يعلمون بأن هؤلاء الجنود حقيقة ليس لديهم رغبة في القتال.

٧. لقد برهنت معركة الرابع من يونيو للعدو باننا لا نملك عربة جيب مركب عليها مدفع مضاد للدبابات كما افترضوا هم في ١٥ مايو حسب نفس البرقية المشار اليها أعلاه. وهذا الامر أعطى دباباتهم ثقة اكثر ليكونوا أكثر عنفاً مما يجب من الناحية التكتيكية.

٨. لو كانت لدينا جيب مركب عليه مدفع مضاد للدبابات لكان مسار معارك ١٥ مايو والرابع من يونيو مختلفاً.

٩. كانت طبيعة العمليات في مدينة المابان وما حولها تتطلب الاستيلاء السريع على المدينة حتى يتم التحرك فوراً نحو الأهداف الأخرى في عمق جنوب النيل الازرق. لم يكن هذا الأمر ممكناً حيث ان القوات لم تكن مستعدة للمهمة. وعليه وحتى إن تم الاستيلاء على مدينة المابان في أوائل مايو فحقيقة الوضع كانت أن القوات التي لدينا لم يكن في مقدورها رد هجوم مضاد يشنه العدو لاسترداد المدينة. لم يكن لدينا إحتياطي إستراتيجي لكي نلجأ إليه عند الحاجة.

١٠. لقد كان العدو يعطي اهمية كبرى للاحتفاظ بمدينة المابان وذلك لقطع الطريق على الجيش الشعبي لتحرير السودان الى جنوب النيل الازرق. أثناء الاشتباكات فقد وصلت المدينة خمسة تعزيزات وكان القصف الجوي متكرر الحدوث.

مبادرات السلام ووحدة المعارضة

لقد حدث تطوران سياسيان مهمان في مارس ١٩٩٠ يستحقان الدراسة وهما المبادرة الاميركية للبحث عن تسوية سلمية للحرب في السودان وتوقيع الجيش الشعبي لتحرير السودان على ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي في سعيه لوحدة كل القوى المعارضة للدكتاتورية العسكرية للجبهة الاسلامية القومية في الخرطوم وسوف نناقش كل منهما على حدة.

أ- المبادرة الاميركية ١٩٩٠:

المستند الذي اصبح يعرف «بالمبادرة الاميركية» يتكون من ست صفحات كان من المفترض ان يصدر في صيغة «إعلان مشترك» من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة السودانية. عنوان هذا المستند كان «الاتفاقية الاطارية للتسوية السلمية للنزاع الداخلي في السودان» وتم تسليمها للجيش الشعبي لتحرير السودان كما ذكرنا من قبل في أديس أبابا في مارس ١٩٩٠ بواسطة السيد جاك ديفيدسون من وزارة الخارجية الاميركية. عما كانت تتحدث؟

تتكون هذه الوثيقة من ثلاثة عناوين فرعية: المبادئ الاساسية للتسوية، عملية التسوية في ثلاث مراحل وتصورات لفك إشتباك القوات في السودان. لقد ظهر البند الاخير كملحق في المبادرة، وكما هو واضح من العنوان فإنه يتناول النواحي العسكرية للصراع.

طلب مني الرئيس كتابة مسودة رد الجيش الشعبي لتحرير السودان على المقترح الاميركي. أعددت تعليقاتي وتوصياتي كتابة وهي تظهر في الملحق رقم ١. وبما أنها كانت أفكار لنقاش مجموعة، تركت الكثير من التفاصيل الصغيرة بحيث تتم مناقشتها في الاجتماع أثناء شرح ردنا. لقد كنا أربعة فقط من كل الحركة الشعبية الذين اشتركنا في هذا العمل، بجانب الرئيس وشخصي فإن الاخيرين هما القائد مارتن مانييل والقائد دينق الور كوال.

كان الاقتراح الاميركي من مكونين: السياسي والعسكري. في المقترح يظهر المكون العسكري كملحق. وعلى الرغم من ان الاقتراح ينقصه الكثير مما هو مطلوب فيما يختص بالطريقة التي كتبت بها المقترح إقترحت ان نقبل بالجزء السياسي كما ورد في المقترح بدون اي تغيير. كانت النقاط معقولة وفيما يخصني فإن دقة لغة المستند ليست مهمة جدا في هذه المرحلة من التفاوض، الامر المهم هو المبادئ التي بنيت الاتفاقية عليها. ولقد كان واضحاً أيضاً أن ما يهم الوسيط أو المسهل هو موقفنا فيما يختص بهذه المبادئ.

الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة هو الملحق أو المكون العسكري. وعلى كل فإن الأمر الايجابي في الملحق هو إنه يؤكد مبدأ فصل القوات. المشكلة هي أين يرسم خط أو خطوط الفصل. هذا الامر يعتبر خطوة جريئة. إقترح الاميركيون الخط الذي يشكله «بحر الغزال، بحر العرب ونهر السوباط» ان يكون هو الحدود الشمالية بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الحكومة السودانية. استعمال «كلمة نهر»في الورقة الانجليزية لم يكن موفقاً. لقد قوي من الشكوك التي كانت تساور جانبنا أن الوثيقة إما أن تكون صادرة من الخرطوم او تم اعدادها بالتشاور معهم. وفي كل الحالات فإن هذا الخط خط إعتباطي بدون اي تبرير تاريخي او سياسي له. وبدلا من ذلك فقد اقترحت خط العرض ١٢ شمال والذي يحدد الحدود الشمالية لجنوب السودان. وبالنسبة لداخل الجنوب نفسه كانت توصيتي بأن يتم سحب كل القوات الحكومية خارج كل الحاميات وان تكون المدن الثلاث الرئيسية في الجنوب (جوبا وملكال وواو) خالية من اي وجود عسكري في مساحة نصف قطرها ١٠ كلم من مركز المدينة. وبالطبع سوف تكون المنطقة خارج نصف القطر هذا تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. بالاضافة إلي ذلك فقد تم تأكيد دور قوة المراقبة الافريقية بدلا من ان تكون تحت الطلب حسب ما جاء في المقترح الأصلي. وأخيراً فيما يختص بتعيين حكام مدنيين في الجنوب كانت توصيتي ان تختارهم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من بين مواطنين سودانيين اكفاء من بين عضوية الحركة او من خارج عضويتها. هذه هي المرة الاولى بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان ان يفكر في تقاسم السلطة مع من هم خارج عضوية الحركة. كنت اتوقع ان ترتفع حواجب البعض إستغرابا من هذا الأمر ولكن كنت مستعداً للرد عليهم.

قبل ان اسلم مسودتي هذه للرئيس اطلعت عليها القائد مارتن مانييل وقد وافق عليها بالكامل. عندما قابلت الرئيس بخصوص هذا الأمر أبدى لي بوضوح ترحيبه بالمبادئ التي تأسست عليها المبادرة الاميركية. حيث قال: «هذا سوف يقصر مدة النضال ويحفظ لنا أرواح». ولكنه لم يخف مخاوفه عما يمكن للآخرين داخل وخارج الحركة قراءته لهذا الموقف. كان الرئيس قلقاً من أن الموافقة على المبادرة قد يفهم خطأ بانه قبول لفصل الجنوب عن الشمال، لقد كنت اعتقد بانه لا يوجد ما يدعو للتخوف، حيث انه في أي حرب تحرير هناك دائما منطقتان في القطر المعني: المناطق المحررة تحت إدارة رجال حرب العصابات و"المنطقة الأخرى" تحت سيطرة الحكومة. هذه المناطق منفصلة ومميزة بالطريقة التي تدار بها. صحيح أن كل طرف يحاول أن يخضع الطرف الآخر لسيطرته ولكن هذه عملية طويلة الامد وبمرور الزمن يقوي الوجود المنفصل للطرفين، وعليه فإن الأمر يعتمد على سرعة تغلب أحد الأطراف وفرض إرادته على الطرف

الأخر أو الوصول إلى تسوية سلمية. وبدون ذلك فإن تجزئة البلد من الناحية السياسية والإدارية تبقى هي الواقع. هذا هو الحال في السودان ولا يمكن للجيش الشعبي لتحرير السودان ان يتهرب من هذه الحقيقة. لقد أكدت أن حقيقة الأمر الواقع في هذه الحالة سوف تكون عن طريق إتفاقية بجدول زمني محدد وشددت على أن هذا الامر سوف يشكل ضغطاً على الأطراف المتوقع مشاركتها في المؤتمر الدستوي، والذي ورد تصوره في المبادرة، أن تكون أكثر جدية في معالجة الأمور التي تقسم البلد. إتفقنا على هذه النقطة.

فيما يختص بالخط الذي يفصل بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الحكومية فقد اقترح الرئيس بان يكون هذا الخط هو الخط الذي يمر بأبعد حافة للحدود الشمالية لجنوب كردفان. وفي الحقيقة، قمنا الاثنين برسم الخط على خريطة ميشلين لشمال شرق إفريقيا وقسناه ووجدناه إنه ١٢,٧٦ درجة شمالا والذي يمكن تقريبه إلى ١٣ درجة شمالا. هذا هو أصل خط العرض ١٣ والذي تم تبنيه لاحقاً في ورقة الموقف التفاوضي للجيش الشعبي لتحرير السودان. لقد جادلت بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان سوف يبدو واقعياً ويحرز نقاطاً أكثر بإصراره على خط عرض ١٢ على أنه نقطة غير قابلة للنقاش نسبة للخصائص المعروفة جيداً والمميزة لجنوب السودان. اجاب الرئيس بأن مؤلفي المستند (وقد كان في ذلك الوقت يشك بأن الامريكان قد كانوا يتفاوضون بالانابة عن الخرطوم) كانوا يتوقعون أن يكون الخط مثار مجادلات طائلة ولذلك أتى مقترحهم حوله بالطريقة التي طرحوه بها. واصل الرئيس: "وبما أن الأمر كذلك دعنا نبدأ من خط العرض ١٣". إتفقنا أيضاً على هذه النقطة.

كذلك لفت الرئيس إنتباهي للكلمة «الإنسحاب» الذي استعملته فيما يتعلق بالنقطة الثانية في الملحق الذي اقترحته، وإقترح الإستعاضة عنها بعبارة «فك الارتباط». هذه نقطة سليمة جداً وقبلتها على الفور. من الناحية النفسية فان كلمة «الانسحاب» صعبة جدا ويمكن تفسيرها لتعني الهزيمة والتي لن يقبلها أي طرف. وأخيرا أضاف الرئيس نقطة جديدة لم تكن ضمن المقترح الاصلي، وهذه النقطة تتعلق بأمن العاصمة القومية وإنه يجب أن تكون مسؤولية الجيشين. بهذا الاقتراح فانه بدون شك يريد ابعاد مخاوف اولئك الذين يظنون بأن المبادرة كانت «موضوع إنفصال».

وفيما يختص بالمكون أو الجزء السياسي من المبادرة الاميركية فقد وافق الرئيس على روح هذه المبادرة ولكنه يعتقد بأن دقة العبارات ضرورية لمثل هذه الوثيقة المهمة. وعليه اصبح من الضروري التوسع في النقطة رقم (١) الخاصة بالمبادئ الأساسية، إشتراط الديمقراطية بأنها المتعددة الاحزاب في النقطة رقم (٣)، وكذلك استعمال التعبير "فك الارتباط البناء" في النقطة

الرابعة. كما تمت إضافة مرحلة رابعة لعملية تحقيق التسوية وقد كان عن تكوين حكومة ذات قاعدة عريضة. لقد كنت اعتقد بان هذا الامر يمكن التعامل معه من ضمن مرحلة المؤتمر القومي الدستوري حيث أن موضوع الحكومة العريضة القاعدة سوف يكون بالتأكيد أحد القرارات التي سوف يخرج بها المؤتمر، ولكن الرئيس أصر على إبراز هذا الأمر بجعله مرحلة منفصلة بذاتها.

ما ذكر أعلاه يعطي الخطوط العريضة كيف تم تطوير ردنا على المبادرة الأمريكية (أنظر الملحق رقم ١). من المهم ملاحظة إنه بالرغم من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان أصر على أن يكون النظام في السودان ديمقراطية متعددة الأحزاب إلا إنه في نفس الوقت كان إنتقائيا فيما يختص بالأحزاب التي سوف تشارك في مثل هذا النظام. وفي هذا الخصوص فإن المرحلة الثانية من عملية التسوية تشير إلى "ممثلين متفق عليهم من القوى السياسية ذات الصلة" التي ستشارك في المؤتمر القومي الدستوري. هذا الموقف يتسق مع ما ورد في خطاب الرئيس بتاريخ ١٤ اغسطس ١٩٨٩ عندما رفض مشاركة الأحزاب الطائفية (الامة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية) في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ذات القاعدة العريضة (أنظر الفقرة ٤٦ (أ) من الخطاب).

عندما أصبحت الوثيقة جاهزة قمت بنفسي بتسليمها للسفارة الاميركية في أديس أبابا. لم اسمع أي شئ عن هذه المبادرة مرة أخرى سوى انها ماتت. كيف حدث ذلك ومتى، لا أعلم. كما انني غير متأكد من إن كانت الخرطوم قد قدمت رداً مكتوباً على المبادرة أم لا.

ب- ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي:

من أولى القرارات التي إتخذها الضباط العسكريون الذين إستولوا على السلطة في السودان في ٣٠ يونيو، ١٩٨٩ كان قرارهم بفرض حظر على الأحزاب السياسية التي كانت تعمل في ظل الوضع الديمقراطي الذي أطاحوا به، وعليه اضطرت تلك الأحزاب أن تلجأ للعمل السري وإستمروا في معارضة الدكتاتورية العسكرية.

في يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٩ قام احد عشر حزباً سياسياً وأكثر من ثمانين إتحاداً مهنياً ونقابة عمالية بالتوقيع على ميثاق سياسي إلتزم فيه الموقعون بالاطاحة بالطغمة العسكرية والعودة إلى الديمقراطية مرة أخرى. إختيار هذا التاريخ له مغزى حيث ان هذا التاريخ يمثل العيد الخامس والعشرين لأول انتفاضة شعبية أسقطت الحكم العسكري للفريق إبراهيم عبود في العام ١٩٦٤. معظم التنظيمات التي وقعت على الميثاق عملت بطريقة لصيقة مع الجيش الشعبي قبل حدوث الإنقلاب العسكري عندما كانوا منضوين تحت لواء التجمع الوطني لإنقاذ البلاد ولذلك كان أمراً

طبيعياً جداً أن يسعوا لاشراك الجيش الشعبي في التحرك الجديد لانشاء جبهة موحدة لمحاربة العسكر.

إستلمت الحركة أول إتصال رسمي في هذا الخصوص في يناير ١٩٩٠م. وكان عبارة عن خطاب بتاريخ الاول من يناير وقع عليه السيد الخاتم عدلان من الحزب الشيوعي السوداني بالانابة عن التجمع الوطني الديمقراطي. ولقد دعا الخطاب من ضمن ما دعا إليه ان يوقع الجيش الشعبي لتحرير السودان على ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي. وقد تضمن الخطاب ما يلي:

"لا نقصد فقط المعنى الحرفي للتوقيع، والذى يمكن أن يتم متى توفرت له الظروف، بل نقصد أن تعلنوا موافقتكم على الميثاق من كل وسائل الاعلام المتاحة لكم وفق الصورة التى ترونها. ولا نستبعد نحن بالطبع إنه ربما تكون لديكم بعض الإضافات و التعديلات أو التحفظات، وأن من حقكم بالطبع أن تعبروا عن كل ذلك من خلال الوثيقة التي تصدرونها بالموافقة على جوهر الميثاق وقضاياه الأساسية والوجهة التي يرسمها لمستقبل بلادنا".

لم تناقش الحركة هذا الأمر ولكن في نفس الشهر أرسل الرئيس وفداً مكوناً من ثلاثة أشخاص إلى طرابلس. هناك التقى الوفد بالسيد مبارك الفاضل المهدي حيث تم التوقيع في يوم ٢٩ يناير على "إتفاقية تحالف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب الأمة". وهي وثيقة ذات صياغة ركيكة وخلقت ردود فعل سالبة وسط قيادة الجيش الشعبي، على الأقل بين البعض منا الذين كانوا في أديس أبابا في ذلك الوقت، لأنها ألزمت الجيش الشعبي لتحرير السودان "بإختصار الطريق تجاه هذه الحرب الحالية بإستلام السلطة في الخرطوم". هذا الالتزام يناقض سياسة الحركة المعلنة والتي تعارض الإنقلابات العسكرية. بالاضافة إلى ذلك فإن إدعاء الوثيقة بان هناك إتفاقاً على "تحالف إستراتيجي سياسي وعسكري" بين الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب الأمة لم يرضى أعضاء الحركة الموجودين في أديس أبابا في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن الرئيس لم يعبر عن إعتراضه على هذه الوثيقة ولكنه أيضا لم يثر أي إعتراض عندما أصريت شخصياً ومعي د. منصور خالد وآخرون بأن يجري تعديل لهذه الوثيقة أوإعادة التفاوض حولها إذا إستدعى الحال. وفعلا تمت مراجعة هذه الاتفاقية وتم التوقيع على الصيغة النهائية لها في أديس أبابا في ٢٢ فبراير من قبل القائد لوال دينق وول نيابة عن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان والسيد مبارك الفاضل المهدي نيابة عن حزب الأمة كبيان مشترك. الفقرة ذات الصلة في البيان المشترك الذي صدر في ٢٢ فبراير تنص على ما يلي:

"بعد الدراسة المتعمقة للميثاق وبرنامج التجمع الوطني الديمقراطي والموقع في يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٩م من إتحاد عام نقابات العمال، ممثلو القوات النظامية والأحزاب السياسية فقد وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان على مبادئ هذا الميثاق مع التحفظ على أن لديهم الحق في مراجعة و/ أو تعديل تفاصيل الميثاق والبرنامج التي تم إعدادها في غيابه في إجتماع ضم الموقعين على الميثاق".

في هذا الإطار قدم الرئيس لوفدنا إلى القاهرة إيجازاً وعهد إليه مسؤولية الإجتماع مع ممثلي التجمع الوطني الديمقراطي هناك للمناقشة معهم في شأن عضوية الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في التحالف الذي تم تكوينه حديثا.

في القاهرة تدارسنا الميثاق جيداً وأعددنا ورقة بموقفنا عن التعديلات التي نراها ضرورية حتى توقع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على الميثاق وبذا نصبح أعضاء في التجمع الوطني الديمقراطي، ورقة موقفنا هذه هي التي قمنا بمناقشتها مع أحزاب المعارضة السودانية في القاهرة.

لقد كان همنا الأول في أن مقدمة الميثاق كانت مكتوبة بطريقة ينقصها النقد الذاتي من جانب القوى السياسية التي كانت موجودة في الحكم للسنوات الثلاث التي شكلت فترة الديمقراطية الثالثة في السودان. هذا الحذف لم يكن بادرة طيبة لبداية جديدة وبصفحة جديدة. ثانياً، كان هناك غياب واضح لأي ذكر للنضال من أجل تحقيق السلام في القطر كجزء من برنامج «النضال اليومي» حسب ما جاء في الميثاق. ثالثاً، صمت الميثاق عن ذكر النضال المسلح كاحد وسائل محاربة الطغمة العسكرية في الخرطوم. رابعاً، لم يتعرض الميثاق لوضع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الفترة الانتقالية. لقد كان من الملح تحديد هذا الأمر بطريقة واضحة نسبة لأن موضوع الترتيبات الأمنية بصفة عامة والقوات المسلحة على وجه الخصوص كان دائما موضوع خلاف في العلاقات بين الشمال والجنوب. وأخيراً، لقد كان من قناعاتنا أن أحد الأسباب القوية التي أدت لنجاح الإنقلابات العسكرية في الوصول إلى السلطة يتمثل في إساءة الأحزاب الحاكمة نفسها للديمقراطية وعليه فإن الميثاق يحتاج لوضع بعض الموجهات للممارسة الديمقراطية على الأقل في الفترة الانتقالية.

النقاط أعلاه شكلت اهم النقاط في الورقة التي قدمناها للمناقشة مع ممثلي التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة. بقية النقاط كانت تتعلق بوضوح المواضيع المثارة أو تقديم برامج واقعية قابلة للتحقيق في الفترة الزمنية التي يستهدفها الميثاق. قامت الحركة بتأكيد التزامها بالنضال من أجل الديمقراطية وأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من التجمع الوطني الديمقراطي.

وكما ذكر في مكان آخر من هذا الفصل، تم مناقشة هذه النقاط ابتداءً من ٢٤ مارس ١٩٩٠، وتم الاتفاق عليها وتوقيعها في ٢٧ مارس ١٩٩٠م. عقب ذلك أصدرت الأحزاب بياناً صحفياً أوضح ضمن أشياء أخرى ما يلي:

١- لقد إتفقت الأحزاب على كل المواضيع المثارة في الورقة التي قدمها وفد الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان عن موقفها من الميثاق.

٢- كما تم الإتفاق على إضافة هذه الورقة كجزء لا يتجزأ من الميثاق.

٣- يوصي الإجتماع بضم أفكار الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي أعلاه إلى الميثاق للوصول إلى وثيقة واحدة تؤكد وحدة قوى التجمع الوطني الديمقراطي.

كرر الإجتماع إلتزام أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي بمواصلة النضال للإطاحة بسلطة الجبهة الاسلامية القومية العسكرية الظالمة والكفاح من أجل إعادة الديمقراطية وإعادة بنائها على أساس سليم وعقد المؤتمر الدستوري والتعهد بتنفيذ كل بنود الميثاق وملحقاته.

أيام التوتر:

كنت في كيويجي عندما سمعت في أواخر مايو إشاعات بأن الرئيس على وشك أن يغادر في رحلة إلى الخارج. لقد اصبحت عادته فعل ذلك بدون اخطار أعضاء القيادة العليا، ولكنه يترك تعليمات مع أفراد الاشارة في رئاسته لمواصلة إستلام الإشارات من جميع وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان كما كانوا عادة يستلمونها وكأنه موجود هناك.

لقد رأيت أنه من الضروري تذكير الرئيس حالاً عن مناقشتنا معه في ١٧ فبراير في أديس أبابا حيث وعدنا بالدعوة لعقد اجتماع للقيادة العليا في نهاية شهر يونيو. الإحتمال الأكبر أن يعقد الإجتماع بالقرب من الحدود الدولية ولدينا بعض أعضاء القيادة العليا المتواجدون في أماكن بعيدة مثل بحر الغزال وجبال النوبة وشمال أعالي النيل. وعليه إذا كانت هناك إمكانية إجتماع في نهاية شهر يونيو هذا يحتاج لإبلاغ هؤلاء القادة في مايو لإعطائهم الوقت الكافي للحضور إلى مكان الإجتماع سيراً على الأقدام. ذلك الوقت موسم الأمطار ومن غير الممكن إستعمال عربات في المناطق المعنية.

كتبت التذكير في الأول من يونيو في شكل إشارة معنونة للرئيس ومكررة لكل أعضاء القيادة العليا وتقرأ البرقية كما يلي:

(سري للغاية)

من: القائد لام أكول

إلى: القائد العام

مكرر: القائد وليم نيون، القائد سلفا كير، القائد رياك مشار

مكرر: القائد جيمس واني، القائد يوسف كوه، القائد دانيال أويت

مكرر: القائد كوال منيانق، القائد مارتن مانييل، القائد غردون كونق

مكرر: القائد لوال ديينق، القائد قيلبريو مودي

إشارة رقم ٠٠١/٦/٩٠.

١- بالإشارة إلى برقيتيّ القائد العام رقم ٠١٥/١/٩٠ ورقم ٠٤٥/١/٩٠ وفحواهما أمر لاعضاء القيادة العليا بأن يكونوا في الميدان شخصياً وذلك لصد هجوم العدو في موسم الجفاف والذي ينتهي في ٣٠ يونيو ٩٠. إنني أقترح عقد إجتماع للقيادة العليا في أسرع فرصة ممكنة بعد تاريخ ٣٠/٦/١٩٩٠م.

٢- يعتبر هذا الأمر بالغ الإلحاح وذلك لمناقشة وإتخاذ قرارات حول المسائل الإستراتيجية والسياسات في إدارة حربنا الثورية. والحركة تدخل عامها الثامن فقد حدثت تطورات سياسية عديدة داخل الحركة وفي السودان وفي المنطقة وعلى مستوى العالم أجمع. هذه التطورات لا بد وأن يكون لها تأثيرها علينا مما يستدعي منا تدارسها جماعياً.

٣- لدينا إثنان من القادة وعدد كبير من القادة المناوبين. وهؤلاء يمكنهم تولي مسؤولية قيادة القوات أثناء إنعقاد إجتماع القيادة العليا.

٤- هذا الأمر مطروح عليكم للنظر فيه.

إستلمت رئاسة الرئيس هذه الإشارة في صباح نفس يوم إرسالها. من جانبي، واصلت كتابة المواضيع التي أريد إثارتها للنقاش في الاجتماع المتوقع للقيادة العليا. قمت بطباعة تلك النقاط على طابعة نقالة كنت أحملها معي وكان عنوان تلك الورقة «نحو تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان» وتجدها كملحق في هذا الكتاب. تم طباعة أربع نسخ (بالكربون) أرسلت واحدة إلى الرئيس وواحدة لكل من القائد مارتن مانييل أيويل والذي كان معي في كيوبجي والقائد رياك مشار تينج والذي كان موجوداً في منطقة ملوط وإحتفظت بالنسخة الأخيرة لنفسي.

في الخامس من يونيو تحرك القائد مارتن مانييل وشخصي إلى ربوب جنوب كيويجي. كان مارتن قد طلب الاذن من الرئيس بأن يسمح له بمواصلة علاجه الطبي والذي تم قطعه في مارس بسبب العمليات. لم يصله رد على برقيته. في ربوب إتصل مارتن مانييل بأفراد إشارة رئاسة الرئيس وحثهم على تذكير الرئيس بحالته الصحية. في ذلك الحين علمنا بالتأكيد بأن الرئيس قد ذهب في زيارة خارجية، ولا نعلم المدة التي سيقضيها الرئيس في الخارج في هذه الزيارة. لقد كان القائد مارتن يعاني حقيقة فعندما يحاول المشي لبضعة مئات من الأمتار ترتفع حرارة جسمه وخاصة قدميه مما يضطره لغمسها في الماء كي تبرد.

ما كنت أرى سبباً في أن يبقى معنا في الميدان، وخاصة بعد نهاية العمليات. وحتى إن كانت العمليات مستمرة فإنه يحتاج لأن يكون في صحة جيدة للمساهمة بفعالية. وعندما أخبرني القائد مارتن بما أخبره به أفراد الإشارة بالرئاسة إقترحت عليه بأنه يجب أن يذهب للعلاج. نصحني بأن علينا أن ننتظر الرئيس ولكني أصريت وأقنعته أن يذهب لمواصلة علاجه. صحيح إننا نحن الاثنان في القيادة العليا ولكن في نفس الوقت هو نائبي وعليه فإنه يمكنني وحسب تقديراتي للأمور تحت قيادتي إعطائه الإذن بالذهاب. أعطيته الاذن وغادر القائد مارتن مانييل إلى إيتانق وذلك في يوم السبت ٩ يونيو مقلاً لعربة. في اليوم التالي تحركت إلى لهول على خور داجو حيث أسست قيادتي لبقية الفترة التي قضيتها في المنطقة.

الإتصال الأول الذي تلقيته من الرئيس هو إعلان عودته بعد ٣٥ يوما قضاها في الخارج. كان هذا في إشارة بتاريخ ٢٢ يونيو ٩٠ معنونة لكل أعضاء القيادة العليا وعشرة آخرين من كبار الضباط. الإيجاز الوحيد الذي قدمه لنا الرئيس عن رحلته التي إمتدت لمدة ٣٥ يوما كان كما يلي:

«عدت من الخارج في ٢١ يونيو ٩٠ بعد غياب ٣٥ يوما وخلال هذا الوقت قمت خلاله بزيارة عشرة أقطار وقابلت رؤساءها. كانت الزيارات ناجحة جداً حيث أننا سنتحصل على بعض المعونات العسكرية من سبعة من هذه الاقطار».

بالعد العكسي نستطيع أن نقول بأن الرئيس لا بد وأن غادر لرحلته الخارجية حوالي يوم ١٧ مايو . من الذى رافقه فى هذه الزيارات؟ ما هي الدول التى زارها؟ ما هي الدول من بينها التى قدمت مساعدة عسكرية؟ ما هي طبيعة هذه المساعدة العسكرية؟ هذه الأسئلة وغيرها ذات الصلة لم ير الرئيس ضرورة لإيجاز قيادته العليا عنها.

بعد الإيجاز أعلاه ، أضاف الرئيس إضافة تسترعى الإهتمام كما يلي:

"أعلاه لمعلوميتكم وكذلك لإزالة مخاوف الذين تحت قيادتكم عن التطورات الأخيرة فى أوربا والإتحاد السوفيتي. الحقيقة هي أنه منذ عام ١٩٨٣م ، شرق أوربا ، الإتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ... إلخ من الدول الكبيرة لم تقدم لنا أى منها أي عون عسكري. ولذلك فإن أثر التغيير فى الوضع الدولي على إمداداتنا العسكرية بلا أهمية وغير مباشر. وللتأكيد لهم إنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق".

هذا هو د جون قرنق فى أحسن تجلياته . لا يحتاج المرء إلى ذكاء ليستشف أن الرئيس أراد "إزالة مخاوف" أعضاء القيادة العليا أنفسهم. وهكذا ، فإن الدعوة إلى إجتماع للقيادة العليات "قلق" لا يبرره حقيقة أن "أثر التغيير فى الوضع الدولي على إمداداتنا العسكرية بلا أهمية وغير مباشر". عندما قابلت زميلي فى القيادة العليا ، القائد لوال ديينق وول ، فى إيتانق لاحقاً ، أول ما قاله لي هو أن إشارتي رقم ٩٠/٦/٠٠١ قد تم الرد عليها بواسطة إشارة الرئيس أعلاه وعليه فإنه يعتقد أن اللجنة العليا لن تعقد إجتماعاً. وقد كان على صواب .

عندما إستلمت إشارة الرئيس أعلاه ، وصلت إلى قناعة إنه غير مستعد للدعوة الى إجتماع للقيادة العليا كما طلبت فى الأول من يونيو .

لم يأت الرد المباشر من الرئيس على طلبي والذى فضل أن يسميه "توصية" إلا فى يوم ٦ يوليو. كان الرد قصيراً وبغير إلزام حول الموضوع. ويقرأ:

(سري للغاية)

التاريخ: ٩٠/٧/٦

من: القائد العام

إلى: القائد لام أكول

لعلم: القائد وليم نيون

لعلم: القائد سلفا كير

إشارة رقم: ٩٠/٧/٠٣٤

بالإشارة الى إشارتك رقم ٩٠/٦/٠٠١. إذ أتفق مع التوصية ، إلا أن الإشارة مخالفة للإجراءات. فتكرارها لكل أعضاء القيادة العليا هو على أحسن الفروض غير ضروري.

من المحير أن يكون إخطار كل أعضاء القيادة العليا بطلب إجتماع هم طرف فيه "هو على أحسن الفروض غير ضروري". لكنه إختار أن يحيط إثنين منهم علماً. على أي أساس؟ ومن الواضح أن هناك تهديد مغلف بإستعمال العبارة "على أحسن الفروض" في السياق. كان لزاماً عليّ أن أوضح نفسي بصراحة وبأدب. أرسلت له الإشارة التالية:

(سري للغاية)

التاريخ: ٩٠/٧/٧

من: القائد لام أكول

إلى: القائد العام

لعلم: القائد وليم نيون

لعلم: القائد سلفا كير

إشارة رقم: ٩٠/٧/٠١٧

بالإشارة إلى إشارتكم رقم ٩٠/٧/٠٣٤ ، يسرني إنه قد تم قبول مقترحي للإجتماع (القيادة العليا). أما عن الإجراءات، بصراحة، لا أعلم بإجراءات القيادة العليا كجسم سياسى. إننى أعتمد فقط على الحس العام. آسف إذا كان إخطار زملائى مخالفاً للإجراءات.

لم يرد الرئيس على هذه الإشارة وماتت فكرة عقد إجتماع للقيادة العليا. إلا أن الأحداث اللاحقة قد أثبتت أن الحدث ترك فى نفس الرئيس مرارة. لقد كان فى معيته القائدين وليم نيون وسلفا كير عندما كتب إشارته رقم ٩٠/٧/٠٣٤ ولا شك إنه ناقش معهما محتوياتها بما فى ذلك تفسيره لفكرة عقد إجتماع للقيادة العليا.

فى يوم ٣١ يوليو، طلبت من الرئيس إذناً لأذهب إلى منطقة قمبيلا/زنك لمقابلته حتى أناقش معه الوضع العسكري فى مسرح العمليات تحت قيادتي وخاصة الدروس المستفادة من العمليات الأخيرة والخطة المستقبلية. كما أن وجودي فى زنك يسمح لي بأن أقوم بالتنسيق حول قضايا لوجستية معينة ذات العلاقة بالقطاع الذى أقوده. وأخيراً وجودي فى زنك سيكون فرصة لي لمقابلة زوجتي. وشرحت للرئيس بأن الرحلة من مكان تواجدي إلى إيتانق/زنك لا تأخذ أكثر من خمسة أيام.

جاء رد الرئيس فى يوم ١٣ أغسطس بأنه لا يوجد أمر عاجل فيما ذكرت ليبرر الذهاب إلى قمبيلا وأنه لن يتواجد فى منطقة قمبيلا ولكن القائد سلفا "ربما يكون هناك وفى حالة وجوده قدم له إيجازاً وناقش معه ما ورد فى الفقرة ب(١) من إشارتك". بحكم معرفتي للطريقة التى يعمل بها الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس هناك من هدف مفيد يخدمه مناقشتي للقضايا المطروحة مع القائد سلفا. لا يمكنه فعل أي شيء على الإطلاق دون أخذ موافقة الرئيس. رغم ذلك قررت عدم تقديم ذريعة له وقبلت إقتراحه بمقابلة سلفا. أعطيت ثلاثين يوماً أبتداءاً من ٢٢ أغسطس لإنجاز المهمة كما وردت فى إشارتى.

كنت فى داجو منذ ١٣ أغسطس وهناك وجدتني إشارة الرئيس الأخيرة عن منحي إذن للذهاب إلى إيتانق فى مهمة. غادرت داجو فى حوالي الساعة السادسة صباحاً يوم ٢٥ أغسطس وأمضيت الليلة فى وديسا. فى صباح الأحد ٢٦ أغسطس عقدت إجتماعاً مع مشايخ منطقة وديسا لمناقشة القضايا التى تواجههم ولشرح سياسات الحركة. غادرت وديسا الصباح الباكر فى يوم ٢٧ أغسطس وقضيت الليلة فى كاتين والتى غادرتها فى اليوم التالي حيث قضيت الليلة فى نقوانكيش التى غادرتها فى الساعة السادسة يوم الأربعاء ٢٩ أغسطس ووصلت إيتانق فى مساء نفس اليوم. هكذا قضت الرحلة خمسة أيام.

فى إيتانق قابلت القائد سلفا قبل نهاية الشهر وقدمت له إيجازاً كاملاً عن الوضع فى جنوب النيل الأزرق. قدمت له تقارير مكتوبة عن القضايا العسكرية والإدارية فى المنطقة مع توصياتي عما يجب عمله. إنتظرت ما يمكنه فعله ولكن كما كان متوقعاً لم يحدث شيء. وأخيراً قررت أن أرجع إلى القطاع يوم ٩ أكتوبر. للأسف ، لم إستطع إنتظار زيارة الفنان السوداني الشهير محمد وردي لإيتانق ، تلك الزيارة التى صاحبتها إعلام كثيف داخل الحركة.

أثناء وجودي فى إيتانق تطوعت بأن أقدم إيجازاً للقائد سلفا عن عمل مفوضية تنظيم الإنتاج والخدمات التى كنت أترأسها حتى ٤ أغسطس ١٩٩٠ عندما تم تعيين القائد سلفا رئيساً جديداً لها. إشارة الرئيس حول الموضوع لم يطلب مني إجراء عملية التسليم والتسلم إلا إنني ولمصلحة العمل الجيد رأيت ذلك لتسهيل بدايته للعمل. حسبما ورد فى الفقرة ٢(ب) من الإشارة ، فإن القائد سلفا كير "يعنون إشاراته إلى وحدات مفوضية تنظيم الإنتاج والخدمات بصورة إلى كل من الرئيس والقائد وليم نيون". كنت قد إختلفت مع الرئيس حول هذه النقطة ، إذ لا أرى مبرراً لمخاطبة اللذين تحت إمرتي بصورة إلى من هم أعلى مني مرتبة. عليه فإن ما ورد فى الإشارة فى بداية الفقرة الثانية بأن سلسلة القيادة كانت من قبل هكذا ليس صحيحاً.

خلال نفس الفترة إختلق الرئيس مشكلة من موضوع غير ذي قيمة. كان ذلك عن شراء حيوانات الحمولة ، البغل والحمير ، لنشرها في القطاعات (٢) ، (٣) ، (٤) و (٥). لم يناقش الأمر معنا كقادة القطاعات المعنية ولم يفكر أي منا عن شراء هذه الحيوانات دعك عن التوصية بذلك. نما إلى علمنا هذا الأمر عن طريق إشارة أرسلها الرئيس إلى القائد رياك مشار تينج مكرر إلى كل من القائد مارتن مانييل وشخصي ولعلم القائد وليم نيون والقائد سلفا كير والقائد المناوب دينق ألور. إشارة الرئيس هذه كانت رداً على إشارة أرسلها إليه القائد مارتن مانييل يوم ٢٠/٨/١٩٩٠م بخصوص المستجدين الجدد الذين يتم تخريجهم في بونقا في ذلك الوقت حيث ركز على ضرورة إعطاء الإعتبار للقطاعات (٢) ، (٣) و (٤) عند توزيعهم. عضد القائد رياك إقتراح القائد مارتن في إشارة كتبها للرئيس يوم ٢٩/٨/١٩٩٠م. كما هو متبع فالرئيس وحده هو الذي يوزع المستجدين المتخرجين دون تشاور مع القادة في الميدان. الفقرة ذات الصلة في الإشارة تقرأ:

"٧- مرة أخرى إن مشكلتنا هي وستظل النقل. لقد ناقشت هذه المشكلة بإستفاضة مع الرئيس منقستو في إجتماعي الأخير معه قبل حوالي ثلاثة أسابيع. طلبت مال لشراء حيوانات الحمل للنقل (بغل وحمير). تصدق بمبلغ مائتين الف (٢٠٠،٠٠٠) بير لهذا الهدف. تسلم القائد المناوب دينق ألور كوال هذا المبلغ في الأسبوع الماضي والآن تعمل لجنه تحت رئاسته لشراء هذه الحيوانات. سيتم نشرها كلها في القطاعات (٢) ، (٣) ، (٤) و (٥). هذه الحيوانات زائداً الاستوائية (بيي ، مريدي ... إلخ) ستحل مشكلة النقل في فصل الجفاف بالإضافة ، طبعاً ، إلى حيوانات الحمل التي سنجدها في تلك المناطق وعربات سنجدها عندما نصل إلى المشاريع (في كنانة وجنوب النيل الأزرق)".

كانت الإشارة بتاريخ ٢/٩/١٩٩٠ ولكني تسلمت صورتي في اليوم الخامس من سبتمبر. هذه كانت أول مرة أعلم فيه عن المشروع. من الأربعة قطاعات المذكورة إثنين منها(الرابع والخامس) يقعان تحت قيادتي المباشرة. شملت التقارير التي قدمتها للقائد سلفا كير حول الوضع في جنوب النيل الأزرق كشفاً بقطع الغيار المطلوبة حتى تتم صيانة العربات التي لدينا ، بالإضافة إلى عربة جيب إضافية أعطاني إياها قائد القطاع الغربي الإثيوبي لتركيب مدفع مضاد للدبابات عليها. كان مجموع المبلغ المطلوب أقل من خمسين ألف (٥٠،٠٠٠) بير (أي أقل من

ربع المبلغ المخصص لشراء البغل والحمير). لو تشاور الرئيس معي لنصحته بالتأكيد ضد الحيوانات لصالح أسبيرات العربات.

لم تكن حجة إستعمال حيوانات الحمل مقنعاً على الإطلاق. فيما يختص بالسعر الأساسي فإنه يكلف أكثر من الإسبيرات المطلوبة للعربات. كل من العربات والحيوانات لديها تكلفة جارية ولا يمكن الجزم مسبقاً ما هي التكلفة الأعلى من هذا الجانب. تكتيكياً ، تسقط حجة إستعمال الحيوانات بسهولة. تم الهجوم على العدو بإستخدام عربات الأورال والراجمة ب م-٢١ مركبة على عربة. هذه هي الإمكانيات التي يعرفها العدو إننا نمتلكها. سيقوم العدو ، دون شك ، بتجهيز تسليحه وخططه المضادة على أساس هذه الحقيقة وسيرفع مستوى إمكانياته وأسلحته لمقابلة هذا التحدي. لا بد من التكرار هنا إنه بالنسبة لأسلحة المساندة كان لنا التفوق على العدو فى العمليات داخل وحول مدينة المابان. كيف سيكون أداء الحيوانات فى مثل هذه المواجهة؟ هناك أسباب أخرى يمكن ذكرها ضد فكرة إستعمال الحيوانات مثل المنطقة الجغرافية ، التحكم ، ... إلخ ، لكن ما ذكر أعلاه يمثل الأسباب البدهية .

حسب علمي لم يرد أحد منا على مشروع الرئيس لشراء البغل والحمير. فى إجتماعي مع القائد سلفا كير فى أغسطس لقد وعدني بأن الأسبيرات التى طلبتها سيتم شراؤها بواسطة قائد إيتانق قبل نهاية شهر أكتوبر. فى يوم ٢١ أكتوبر أرسلت إشارة إلى القائد المناوب دينق ألور ليستعمل بعض المبلغ الذى لديه بغرض شراء البغل والحمير ليشتري به الإسبيرات حالاً وأن قائد إيتانق سيقوم بإسترداد المبلغ. لم يكلف القائد المناوب دينق ألور نفسه بالرد على إشارتي. فى النهاية لم نستلم الإسبيرات ولا الحيوانات. فى الأسبوع الثاني من شهر فبراير ظهرت بعض البغل والحمير فى منطقة قمبيلا/إيتانق ولكن لم تصل أية منها إلى الميدان. لا بد أن الرئيس كان يغلي غيظاً حول الموضوع ، وفى يوم ٢٠ فبراير جاء الإنفجار. فى طريقته الملتوية المعهودة لمخاطبة قضايا جادة كتب الرئيس إلى القائد سلفا كير ما يلي:

(سري للغاية)

التاريخ: ٢٠/٢/٩١

من: القائد العام

إلى: القائد سلفا كير

لعلم: القائد وليم نيون ، القائد رياك مشار ، القائد لام أكول ، القائد المناوب تعبان دينق قاي.

إشارة رقم: ٢٧٧/٢/٩١

١- كما قد وجدت في منطقة قمبيلا/إيتانق، هناك حديث كثير عن إدعاء عدم جدوى شراء حيوانات الحمل: بغل ، حمير وحصين.

٢- المال الذى إستغل لشراء هذه الحيوانات لم يُجمع من قيادات مناطق أو محاور ولا من مناطق اللاجئين. هذا المبلغ هبة من الرجل الأول للأصدقاء لخدمة هذا الهدف. لذلك فإن الحيوانات إضافة وليست نقصاناً لما يعتبر إنه أحسن وسيلة نقل.

٣- هناك إدعاء بأنه لا يوجد ماء ، ... إلخ لهذه الحيوانات في حين أن هذه الأشياء الحيوية موجودة لحيوانات أخرى في المنطقة مثل ماشية قاجاك ، إلا إذا هرب الحشيش والماء من المنطقة بوصول حمير القائد العام. بالتأكيد ، لا يمكن للحمير أو الأسلحة المساندة الإستيلاء على الحاميات. لا بد من إدارتها لتحقيق الهدف المنشود .

٤- هناك مناطق أخرى يمكن فيها إستعمال هذه الحيوانات بفعالية ، مثل ما بين طمبرة وبسري ، حيث يستعمل العدو ، بالمناسبة ، أسطول من الحمير للنقل. إذا وجدت بأن القادة المحليين قد تم إقناعهم بأن الحمير لا فائدة لها ، إذاً ، لا يمكنهم إدارتها. في هذه الحالة أرسلها إليّ. أما إذا أمكنكم إستعمالها ، بالطبع ، يمكنكم الإحتفاظ بها لأنها لكم في الأساس. لقد أمرت القائد دانيال أويت أكوت ليتحصل على بغل ، حمير ، حصين وجمال للنقل في يامبيو ، طمبرة ، بسري وراجا. سعر برميل الديزل الآن ٨٠٠ بير في أديس بالسوق الأسود ويصعب الحصول عليه. في مثل هذه الظروف ليست لدينا أي خيار إلا إستعمال العربات إذا كان ذلك ممكناً وإستعمال الحيوانات عند اللزوم. كما هو واضح في قمبيلا حتى عندما يتوفر المال لا تجد محروقات لشرائها .

لم يذهب الرئيس إلى منطقة قمبيلا منذ شهر أغسطس. لذلك من المستغرب في حد ذاتـه أن يكتب بصورة قاطعة عن "حديث كثير". بالطبع "القادة المحليين" اللذين "تم إقناعهم بأن الحمير لا فائدة لها" ليسوا إلا شخصي وربما القائد رياك الذى يقود القطاعين (٢) و (٣). الجانـب الـذى يدعو إلى الحيرة أكثر في الإشارة هو الحل المقترح للمشكلة. دور القائد سلفا هو أن يكتشف إذا كان القادة المحليين على إستعداد لإستعمال الحيوانات أم لا. بناء على النتيجة التى سيتوصل إليها سيتم إما الإحتفاظ بالحيوانات أو سحبها. إذا كان الخيار هو سحب الحيوانات ، ماذا عن مـشاكل النقل في القطاع المعين؟ من حيث المبدأ إذا كان الأمر بين الرئيس والقائد سـلفا كمـا تـوحي الإشارة ، لماذا أرسلت إلينا صور منها؟

في يوم ٢٠ يناير ١٩٩١م ، أصدر الرئيس توجيهاً جديداً حول هيكل القيادة. ووفق هذا التوجيه يستمر الرئيس كما كان في السابق كقائد حملة النجم الساطع ، المرحلة الثانية/حملة الفونج الجديدة ، ولكن على الخلاف من السابق حيث يخاطب قادة القطاعات الرئيس المباشرة فقد خلق موقع نائب قائد حملة النجم الساطع ، المرحلة الثانية/حملة الفونج الجديدة والذي هو كذلك القائد الكلي للقطاعات (٤) ، (٥) و (٦). هذا التكليف أعطي للقائد سلفا كير. القائد مارتن مانييل (الذي كان يقود القطاع الخامس) وشخصي (كنت أقود القطاع الرابع) أصبحنا "مساعدي قائد" تحت قيادة نائب قائد المرحلة. هكذا ، أصبحت سلسلة القيادة أن أرفع تقاريري إلى القائد سلفا كير ولا لشخص آخر أعلى منه مرتبة. أتبعت هذا التوجيه حرفياً. لذلك لم يكن لي من صفة رسمية لأرسل إشارة إلى الرئيس بعد ذلك. لقد إنتهى من قبل تكليفي كمدير مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية وكرئيس مفوضية تنظيم الإنتاج والخدمات. بالإضافة الى القيادة العسكرية، كان التكليفان يضعاني تحت قيادة الرئيس المباشرة. مما يدعو للإستغراب إنه عندما أصبحت لا أرسل إشارات للرئيس صار ذلك موضوع للإثارة والإشاعات عند بعض الدوائر داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. كيف نما إلى علمهم أنني لا أرسل إشارات إلى الرئيس؟

الرحلة الثالثة إلى القاهرة:

في يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ تسلمت الإشارة التالية من الرئيس والذى كان حينها في أديس أبابا.

(سري للغاية)

التاريخ: ٩٠/١٢/٣١

من: القائد العام

إلى: القائد لام أكول

مكرر: القائد المناوب دينق ألور

لعلم: القائد وليم نيون ، القائد سلفا كير ، القائد رياك مشار .

إشارة رقم: ٩٠/١٢/٢٥٥

١- سيكون هناك سمنار في القاهرة حول قضايا القرن الإفريقي من السابع إلى العاشر من يناير ١٩٩١. سيخاطبه أشخاص ذوو مكانة عالية مثل هيرمان كوهين ، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الإمريكية للشؤون الإفريقية. قدمت دعوة للحركة لإرسال مشارك واحد لتقديم وجهة نظرنا.

٢- بهذا تم تكليف القائد لام أكول بهذه المهمة. يتولى القيادة في غيابه أقدم قائد مناوب واللذى عليه أن ينسق مع القائد رياك مشار.

٣- على القائد المناوب دينق ألور أن يقوم بالترتيبات المطلوبة لسفر القائد لام أكول حتى يواصل رحلته إلى القاهرة عند وصوله وفي الموعد المضروب.

٤- على القائد لام أكول أن يبدأ في إعداد ورقة العمل أثناء التحرك، وعلى القائد المناوب دينق ألور تحضير المصادر.

تم إرسال الإشارة كـ "مستعجل جداً". أن المدى الزمني قصير جداً لمساهمة فعالة في المؤتمر. وأن أبدأ "في إعداد ورقة العمل أثناء التحرك" أمر غير ممكن تحت ظروفنا. سيكون ذلك صعباً في داخل عربة مريحة تسير على طريق مسفلت ، فكيف تكون الحال في حالتنا حيث أن العربات هي التي تخلق الطرق؟ لكتابة ورقة تقدم في مؤتمر عالي المستوى كهذا تتطلب أن يكون الموضوع واضحاً ومحدداً. "قضايا القرن الإفريقي" موضوع من العمومية بمكان حيث يصعب على الكاتب أن يكتب عنه وخاصة إذا كان في مكان ينعدم فيه مواد للقراءة. بالإضافة إلى ذلك فالرئيس يعلم علم اليقين أن القائد المناوب دينق ألور كوال هو آخر من يُكلف بـ"تحضير المصادر". مثل هذا العمل الذهني لا يشبهه. كذلك واجهتني مشكلة عاجلة يعرفها الرئيس جيداً. رديت في اليوم التالي كما يلي:

(سري للغاية)

التاريخ: ١/١/١٩٩١م

من: القائد لام أكول

إلى: القائد العام

لعلم: القائد وليم نيون ، القائد سلفا كير ، القائد رياك مشار ، القائد المناوب دينق ألور.

إشارة رقم ٠٠٢/١/٩١

أ- بالإشارة إلى إشارتكم رقم ٩٠/١٢/٢٥٥. إذا وضعنا في الإعتبار عنصر الزمن ، لن يكون من الممكن عملياً أن أصل إلى مكان المؤتمر في الوقت المحدد. لا أملك عربة معي ومن مكان تواجدي الآن سيحتاج المرء إلى خمسة أيام مشياً على الأقدام حتى إيتانق. لذلك أقترح أن يذهب شخص أخر لتمثيلنا حتى لا نفقد فرصة المشاركة .

ب- هذا لعلم سيادتكم ولأية توجيهات.

فى أقل من ثلاث ساعات منذ إرسال الإشارة إلى أديس أبابا كان عاملو الإشارة فى رئاستي قد أستلموا رد الرئيس عليها. هذا زمن قياسي فى نظام الإتصالات عندنا. كانت إشارة الرئيس على إصرار ، ونقرأ:

(سري للغاية)

التاريخ: ٩١/١/١

من: القائد العام

إلى: القائد لام أكول

مكرر: القائد المناوب أوياي دينق أجاك ، القائد المناوب دينق ألور

لعلم: القائد وليم نيون ، القائد سلفا كير ، القائد رياك مشار.

إشارة رقم: ٩١/١/٠٠٢.

١- إشارة الى إشارتك رقم ٩١/١/٠٠٢٠٠ فقد أرسلت اسمك، وسيستلم القائد المناوب دينق ألور التذاكر غداً وهي تحمل إسمك. سيكون امراً مربكاً ارسال شخص آخر كبديل.

٢- القائد المناوب أوياي دينق أجاك موجود بقمبيلا ومعه إحدى عربات رئاستي (تويوتا). سأمره لإرسالها لك الصباح الباكر ٩١/١/٢. هذا يعني انه يمكنك ان تكون في قمبيلا بعد غد ٩١/١/٣، وتواصل الى أديس أبابا لتصل يوم ٩١/١/٤ أو يوم ٩١/١/٥. حجزك للقاهرة في يوم ٩١/١/٦.

للحقيقة، فقد تم إرسال العربة يوم ٩١/١/٢، ووصلت في جزء متأخر من الليل في نفس اليوم، غادرت رئاستي الى إيتانق الساعة الثامنة صباح الخميس ٩١/١/٣، ووصلت إيتانق الساعة العاشرة مساءً.

لقد كان تلهف الرئيس لرؤيتي في أديس أبابا متناقضاً بشدة مع عدم رغبته، ان لم يكن تفادي مقابلتي حول مسائل أكثر إلحاحاً في أغسطس فيما يختص بإيجازه حول الوضع العسكري في جنوب النيل الأزرق. وعلى ضوء هذه الحقيقة، فقد نصحني عدد كبير من الضباط في رئاستي وفي إيتانق بألا أواصل السفر الى أديس أبابا. لقد اعتقدوا بأن الرئيس ينصب لي الشرك هناك ليتم إعتقالي كما فعل للقائد كاربينو كوانين بول في ١٩٨٧م. لقد شرحت لهم أنه لا توجد وجه مقارنة بين الأمس واليوم وبأن إعتقال كاربينو في حد ذاته والعضوين الآخرين في القيادة العليا (أروك وكولانق) مشكلة تؤرق الرئيس، لدرجة انه اسلم له ان يسعى لحل المشكلة بدلاً من

تعقيدها. وعلى كل حال وبغض النظر عما كان في ذهن الرئيس فانني اعرف تماماً موقف الأمن الاثيوبي حول هذا الموضوع.

وصلت أديس أبابا حوالي الساعة العاشرة صباح الاحد ٩١/١/٦. لم يكن القائد المناوب دينق ألور في المدينة والعاملون بالمكتب لا يعلمون شيئاً عن المهمة، خلاف أن وصولي كان متوقعاً في ذلك اليوم وأنني سأواصل في مهمة للخارج، وأن د. منصور خالد هو الذي سيقوم بايجازي حولها. قابلت د. منصور في المساء وأخبرني بأن التذاكر وبقية إجراءات السفر من المفترض أن يكون دينق ألور قد قام بها. وقد إتضح وعلى النقيض من تطمينات الرئيس، إنه لم تكن هنالك تذاكر ولم يتم حجز. وبما أن الطائرة المتوجهة للقاهرة ستغادر في يوم الاثنين ١/٧ لم يكن أمامنا خيار إلا أن نجرب حظنا في المطار.

حال وصولي أديس أبابا، أرسلت سيارة لدبرزيت لإحضار د. بيتر أدوك، حتى نتبادل الآراء حول الوضع داخل الحركة. في أثناء حديثنا أخبرني بأن القائد المناوب ضول أشويل أليو أخبره بأنه (ضول) قد أطلع على ورقة قمت بكتابتها لإجتماع القيادة العليا، ورقة إعتقد ضول بانها تشكل أساس جيد لاعادة هيكلة الحركة ووضع النضال في مساره الصحيح. وفقاً لـدكتور بيتر ادوك لم ير الورقة التي ذكر القائد المناوب ضول أشويل بأنها مع القائد مارتن مانييل.

إعتذرت له بانني لم أكن أحمل معي نسختي من الورقة المذكورة، ولكنني أطلعته على فحواها. قبل السادسة مساء بقليل وصل القائد المناوب دينق ألور لأخذي للإجتماع بالرئيس. كان عليّ قطع حديثي مع د. بيتر أدوك ولكننا إتفقنا على مواصلته عند رجوعي من القاهرة. تم إرجاع د.بيتر أدوك الى دبر زيت وأخذني دينق الى منزل الرئيس.

وصلنا منزل الرئيس بعد السادسة بقليل وقد كان مرتدياً ملابسه وعلى وشك مغادرة المنزل في أي لحظة. أخبرني بأنه وزوجته مدعوين للعشاء مع د. منصور خالد، وسيغادر المنزل قبل الثامنة بقليل. وبما أنه لديّ الكثير من المسائل لإثارتها، فقد فهمت التلميح وهيأت نفسي للايجاز عن المهمة وبعده أثير ما لدى من نقاط. فصل الرئيس عن محتوى اشارته وركز على أهمية حضورنا للورشة، ولم يكن لديه ما يقوله حول التحضيرات التي تمت وأضاف بأنني أثناء وجودي في القاهرة سأقابل السلطات المصرية والتي يتوقع أن تكون متعاطفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لأن الخرطوم أظهرت لونها الحقيقي كجبهة إسلامية قومية إضافة لموقفها من الوضع في الخليج الداعم للعراق. أطلعت الرئيس على ما وجدته منذ وصولي أديس أبابا وبأنه من غير المؤكد ما إذا كان في الإمكان السفر في اليوم التالي. ليس هنالك تذاكر، لا يوجد حجز، لم يتم الحصول على تأشيرة الخروج وبالطبع لا «مراجع جاهزة». في الوقت الذي كنت على

وشك بداية نقاش المواضيع الأخرى، كان الرئيس ينظر الى ساعة الحائط. كانت الساعة قد تعدت الثامنة ببضع دقائق، وقت مغادرته. أخبرته إنه بما أن ترتيبات سفري لم تكن جيدة، فليس لدي وقت لرؤيته في الصباح لاننا سنذهب مباشرة للمطار. وعد بأنه سيكون لدينا وقت كاف عند عودتي من القاهرة .تمنى لي رحلة سعيدة وودعنا بعضنا ثم غادرت المنزل.

ذهبنا للمطار في صباح الاثنين، بصحبة دينق ألور والقائد المناوب نهيال دينق نهيال لسفرهم على ذات الطائرة، وهو أمر لم يخطرني الرئيس به مساء اليوم السابق. كان الاثنان في طريقهم الى ليبيا عبر القاهرة. تم شراء التذاكر في المطار وبعون بعض الأصدقاء الاثيوبيين، تم حجز مقعد لي وتم التأشير على جوازي للخروج. وهكذا تمكنت من الطيران إلى القاهرة ظهر ذلك اليوم. جلس ثلاثتنا في مقاعد متجاورة في الطائرة. تم إخطار وكيل وزارة الأمن العام المصرية السيد محمد عبد السلام بواسطة د. منصور خالد عن رحلتي. بالرغم من أن الإخطار كان متأخراً الا انه قام مشكوراً بالاجراءات الضرورية لإستقبال «الوفد» في المطار وإقامتنا في فندق المريديان بالقاهرة.

المؤتمر:

وصلت القاهرة الساعة الثالثة ظهر الإثنين ٧ يناير وقد تم إفتتاح المؤتمر في الصباح. عند وصولي قابلت السيد فرانك فيراري، نائب رئيس المعهد الأمريكي- الافريقي، ومنظم المؤتمر. كنت أعرفه منذ مؤتمر واشنطن حول السودان في فبراير ١٩٨٧م. أخبرني السيد فيراري بأن الدعوة وجهت للجيش الشعبي لتحرير السودان لحضور المؤتمر في منتصف نوفمبر ١٩٩٠م. أيضاً اضاف بأنه في يوم السبت ١٩٩١/١/٥م تم إخطاره بواسطة وزارة الخارجية المصرية بإعتراضهم لمشاركة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المؤتمر وذكر بأنه من المناسب طلب تدخل السيد بونا ملوال لإجراء الإتصالات الضرورية مع السلطات المصرية في محاولة لسحب إعتراضهم. لم تثمر جهوده مع د. بطرس بطرس غالي وزير الدولة بالخارجية والذي كان يعرفه جيداً. أخبرني السيد بونا ملوال وخيبة الأمل على وجهه وفي رنة صوته، بما حدث بينه وبين وزير الدولة للشؤون الخارجية. شكرته والسيد فيراري لجهودهم وأخبرتهم بانني سأثير الأمر مع الأمن المصري.

قابلت السيد علي نمر، وزير الامن العام، في حضور السيد محمد عبد السلام صباح الأربعاء، وقد أثرت الموضوع معهما. أبدوا دهشتهم ووعدوا بمعالجة الأمر فوراً. وبالفعل، تم إخطاري بعد الظهر بأن «سوء الفهم» قد أزيل وبأنني على الرحب والسعة لحضور المؤتمر. هكذا تمكنت من حضور جلسات يوم ٩ و١٠ يناير.

عنوان المؤتمر كان «المؤتمر الافريقي الأمريكي الحادي والعشرين» وهو برعاية مشتركة من معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة والمعهد الإفريقي الأمريكي، نيويورك. يبحث المؤتمر في المسائل التالية:

١- القرن الافريقي.

٢- ليبيريا.

٣- جنوب افريقيا.

٤- إحتياجات تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية.

٥- الإحتياجات الخاصة للنساء والاطفال.

٦- التكنولوجيا، الزراعة، والبيئة.

٧- اللاجئيين.

٨- رؤية الاعلام.

٩- ضرورة الحصول على أنصار في الولايات المتحدة الامريكية.

لم يقم المشاركون بإعداد أوراق تقدم في المؤتمر وتناقش بعد ذلك كما هو متوقع. كان المؤتمر في شكل حلقات، حيث يتم إختيار المتحدثين عن موضوع محدد، ويعطى كل منهم وقتاً معقولاً للتقديم وبعد إنتهائهم جميعاً من الحديث يتم فتح باب النقاش.

شارك في المؤتمر الأفارقة وغير الأفارقة بما في ذلك الوزراء، السفراء، الاكاديميين...الخ.

نسبة لطول قائمة المواضيع التي تم نقاشها فإن فترة الأربعة أيام كانت غير كافية لإيلائها الإهتمام المطلوب.

إتصالات خارج اطار المؤتمر:

خارج قاعة المؤتمر، قمت بلقاء مسجل مع الأنسة جيهان العلائلي مراسلة الاذاعة البريطانية في القاهرة. وقد وجهت لي سؤالاً مباشراً ضمن أسئلة أخرى: متسائلة عما اذا وصلت قوات الحركة الكويت في ذلك الوقت. يجدر بالذكر بان الرئيس قد ادلى بتصريح نقلته أجهزة الاعلام بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان سيساهم بقوة عسكرية يتم إرسالها للكويت للمشاركة في تحريرها من الإحتلال العراقي، حيث ستشارك هذه القوات في القتال جنباً الى جنب مع قوات التحالف التي ساهمت بها الدول الغربية ودول أخرى في العالم. نحن في الجيش الشعبي نعلم ان تصريح الرئيس لا يعدو اكثر من مجرد علاقات عامة، لم تكن هناك قوة تعد لهذا الغرض. كانت إجابتي لمرٱسلة الاذاعة البريطانية بأن القوات لم تصل الكويت، إذ أن الحركة ليست كالحكومات المشاركة في التحالف، فهي تعوزها الموارد، كما أن التحرك يتم بالأرجل ونبهت المراسلة بأنه

منذ إحتلال الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م والى نهاية يناير ١٩٩١م ما زال الوقت موسم الأمطار ولا توجد حركة للسيارات. كانت هذه من إحدى المناسبات التي يجد الشخص نفسه يلتف حول الحقيقة من أجل المحافظة على صورة الحركة في الخارج.

أثناء وجودي في القاهرة أجريت عدداً من اللقاءات مع أفراد ومجموعات والسلطات المصرية. كان السيد محمد عثمان الميرغني متواجداً في القاهرة في نفس الوقت بدعوة من الحكومة المصرية. زرته في فندقه للمجاملة. تبادلنا وجهات النظر حول الوضع في البلاد ولكنه لم يخبرني بأي شيء حول مهمته في القاهرة.

الاجتماع بـ «القيادة الشرعية»:

إجتمعت أيضاً بالثلاثة أعضاء في «القيادة الشرعية»، الفريق أول فتحي أحمد علي، الفريق عبد الرحمن سعيد، والعميد الهادي بشرى حسن. وقد كانوا في مناصب: قائد القوات المسلحة السودانية، نائب رئيس الأركان للعمليات ورئيس جهاز الأمن العام على التوالي، عندما أطاحت زمرة عمر البشير بالحكومة في يونيو ١٩٨٩م. وقد قدموا إيجازاً كاملاً حول إجتماعهم بالرئيس في إسوكي في جنوب السودان، في ديسمبر ١٩٩٠م. وقدموا لي بياناً من صفحتين حول الإجتماع، إضافة الى وثيقة من ١٥ صفحة حول مداولاتهم. وقد شملت المواضيع التي تم تداولها في الاجتماع: العلاقة بين الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والقيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية ، ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، والتنسيق في المجالين السياسي والعسكري داخل البلاد وخارجها، الأسرى ووقف إطلاق النار. وقد كانت هذه أول مرة أطلع فيها على هذه التفاصيل، إذ لم أتلق أي إيجاز من الرئيس حول الموضوع. وهكذا كان حال بقية اعضاء القيادة العليا الذين لم يشاركوا الرئيس في إجتماع إسوكي.

الإجتماع مع السلطات المصرية:

تم الإجتماع مع السلطات المصرية في وزارة الأمن العام في يومي ٩ و١٠ يناير. تركز النقاش حول موضوعين رئيسيين: الوضع في السودان والتعاون بين السلطات المصرية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

فيما يختص بالوضع في السودان، كان إنطباعي بأن المصريين قد فقدوا أي أمل للتأثير على العسكريين في الخرطوم كي لا ينفذوا برنامج الاسلام المتشدد. فقد أعلن عمر البشير في ديسمبر بأن حكومته ستنفذ قوانين الشريعة الإسلامية فوراً. وبما أن الحكومة المصرية كانت تسعى لاقناع طرفي الصراع للإتفاق على تسوية سلمية، فقد إستفسرت السلطات المصرية حول جهودها

مستقبلاً في جبهة السلام. الإجابة الوحيدة التي أدلوا بها هي أن الأوضاع تعقدت بإعلان النظام الأخير تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية.

بالرغم من موقف مصر من الزمرة العسكرية في الخرطوم فيما يختص بتوجهاتها الاسلامية المتشددة، والتي تتفق مع موقف الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا ان موقف السلطات المصرية نحو الجيش الشعبي لتحرير السودان كان أكثر برودة من السابق. إن الحادث المتعلق بمشاركة الحركة الشعبية في المؤتمر قد يكون نتيجة لانعدام التنسيق بين وزارة الشؤون الخارجية والأمن العام، ولكنها إذا ما أخذت مع أحداث أخرى فكلها تشير إلى توجه عام.

آخذين في الإعتبار عزلة النظام الداخلية والخارجية ودعمه للعراق في الخليج، فان الموقف المصري يصعب فهمه. هل تعد مصر مجموعة موالية لها لإستلام السلطة في الخرطوم؟ وكما ذكرنا سابقاً فان المعارضة السودانية في القاهرة منذ يونيو ١٩٨٩م كانت تحت قيود شديدة في عملها السياسي. إنه لأمر ذي مغذى في هذا الوقت إستضافة الحكومة المصرية للسيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم كبير في المعارضة.

مؤتمر البجا (الحركة الثورية):

قابلني والقائد المناوب مايكل ماجوك أيوم بالقاهرة وفد رباعي من مؤتمر البجا (الحركة الثورية) بقيادة سكرتيره العام محمد الطاهر أبو بكر. كان الوفد يعد العدة للذهاب الي أديس أبابا للتفاكر مع قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان حول مجالات التعاون بين التنظيمين. وقد ذكروا الآتي حول أنفسهم:

١. إن برنامجهم اساساً هو برنامج مؤتمر البجا ولكن ببعد إضافي جديد، وهو الالتزام بالنضال المسلح.

٢. إن المواطنين في منطقة البجا جاهزون ومستعدون للنضال المسلح.

٣. ان مشاكل السودان لا يمكن حلها دون الإعتراف بالبجا ككيان.

٤. هنالك أسباب موضوعية لمؤتمر البجا (الحركة الثورية) للعمل كتنظيم منفصل على الأقل في المرحلة الراهنة. المطلوب هو التعاون.

٥. إن مواردهم محدودة جداً وطلبوا مساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان لتدريب شبابهم، والذين سيعودون بعد التدريب العسكري للقتال في منطقة البجا.

٦. أحد أبنائهم، الملازم طاهر محمد آدم، اسير حرب لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان وقد طلبوا إطلاق سراحه لمساعدتهم في عملهم.

تداولنا باستفاضة حول كيفية وصول المجندين لأقرب مناطق سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولأن بعضهم كانْ يمتلك قوارب، فقد فضلوا نقلهم بحراً بهذه القوارب إلى ميناء عصب. فضلنا أن تكون التحرك براً حتى القضارف والمتمة.

إتفقنا على أن يولوا هذا الامر مزيدا منْ التفكير الجاد ووفقاً لذلك اخطار الجيش الشعبي لتحرير السودان بما هو عملي.

وقد أوضحنا لهم بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان لن يتمكن من تقديم أي مساعدة في البحر الأحمر. وعدتهم بنقل المداولات للرئيس، وقد فعلت ذلك في تقرير بتاريخ ١٩٩١/١/١٧م.

غادرت القاهرة حوالي الساعة ٣:٣٠ صباحاً ووصلت أديس أبابا حوالي الساعة ٨:٣٠ صباحاً يوم الثلاثاء ١٥ يناير ١٩٩١م.

العودة للميدان:

لم أقابل الرئيس في أديس أبابا لأنه سافر قبيل ذلك في رحلة خارجية أدت به إلى كينيا وزائير. وقد تم توجيهي بإنتظار القائد سلفا كير في أديس أبابا لمتابعة بعض المواضيع معاً. في أديس أبابا وجدت الفرصة لحديث غير رسمي مع القائد المناوب إليجا مالوك ألينق. كان عائداً من الكنغو حيث كان ممثلاً سابقاً للجيش الشعبي هنالك وكان في طريقه لمرافقة الرئيس الى زائير. بعد تبادل الأراء حول الأوضاع عموماً، قطعت مسار الحديث لإخبار إليجا عن دواعي رغبتي في الحديث معه. أخبرته بأنه بالرغم من أن حديثي معه سيتناول جوانب رسمية، إلا أنني اتحدث معه بصفته الشخصية، راجياً أن تؤثر خبرته السياسية في المساهمة في التأثير إيجابياً على الأشياء.

أوجزته عن محاولاتي المتكررة لاقناع الرئيس للدعوة لإجتماع القيادة العليا لتدارس القضايا التي تواجه الحركة وإن هذه المحاولات غير مثمرة، بل يبدو أن الفكرة قد أغضبت الرئيس وإنني قررت التخلي عن أية محاولة أخرى في ذلك الإتجاه. ختمت حديثي بالقول أن رسالتي له قصيرة وسرية: بما إنه يوافقني على إلحاح قيام إجتماع للقيادة السياسية-العسكرية العليا، أطلب منه الحديث مع الرئيس حول الموضوع. شكرني لثقتي فيه ووافق على أن يثير الأمر مع الرئيس في أول لقاء بينهما. لم أختر القائد المناوب أليجا مالوك لايكاله هذه المهمة فقط لخلفيته السياسية ولكن لأنه مقرب جداً للرئيس. فهو من نفس القرية التي ولد فيها د. جون قرنق (حقيقة يقول البعض انه عمه)، وفي الأونة الأخيرة أصبح من القلة في الجيش الشعبي التي يستمع اليها الرئيس. لم ألتق باليجا مرة اخرى حتى ٢٣ يوليو ١٩٩١م، عندما كان مديراً تنفيذياً للمنظمة السودانية للإغاثة واعادة التأهيل، في رفقة السيد جيمس جونا، مساعد الامين العام للامم المتحدة

للشؤون الانسانية عند زيارته مدينة الناصر. وصلت المجموعة إلى الناصر في تمام الساعة الثامنة صباحاً للتحادث مع رياك مشار وشخصي حول الممرات الآمنة وضمانات متحركات الأمم المتحدة. لم يخبرني إليجا شيئاً حول المهمة التي كلفته بها منذ نحو ستة شهور، ولكن في شهر أكتوبر في نيروبي وتحت ظروف جد مختلفة أخبرني بأنه أخطر الرئيس. لم أسأله متى كان ذلك.

في تلك الايام ألقت الأوضاع في الخليج بظلالها على المسرح السياسي. انتهى زمن إنذار قوات التحالف للحكومة العراقية بأن تنسحب من الكويت في منتصف ليل ١٥ يناير بتوقيت واشنطون وكان الجميع مسلمين أنفسهم لبدء القتال. في الحقيقة بدأت القوات المتحالفة في قذف العراق بالقنابل من الجو في الساعات الأولى من اليوم التالي.

لقد أُستُخدمت أعداد كبيرة من الطائرات من دول عديدة في الهجمات الجوية، والتي تواصلت لمدة زادت عن الشهر. في إثيوبيا تعرضت الحكومة الاثيوبية لضغوط شديدة من المتمردين. الأخبار التي كنا نتلقاها ليست سارة للحكومة على الإطلاق.

غادرت أديس أبابا متوجهاً الى إيتانق في يوم الثلاثاء ٥ فبراير ووصلتها في تمام الساعة التاسعة مساء اليوم التالي. في إيتانق وقمبيلا عقدنا عدة إجتماعات مع السيد ثوكوات بال السكرتير العام للحزب وحاكم إقليم قمبيلا، وغيره من مسؤولي الحزب للتداول حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

إجتمع القائد سلفا كير وشخصي في يوم ٤ مارس مع قادة الجيش الشعبي في إيتانق، بينودو، بونقو، بيلفام وزنك لايجازهم حول الوضع ولتخطيط ما يمكن عمله.

غادرت الى فاقاك في يوم ١١ مارس وواصلت الى رئاستي في لهول، وصلت الى هنالك بعد ظهر يوم ١٥ مارس، وعقدت إجتماعاً مع الضباط في يوم ١٧ لإيجازهم حول الاوضاع وزيارتي للقاهرة.

بدأت الأحداث تتسارع. في يوم ٢٢ أعلنت إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان خبراً ساراً بأنه قد تم تحرير مريدي. ولكن في اليوم التالي أعلنت الإذاعة البريطانية طرد السلطات الاثيوبية لدبلوماسيين ليبيين اثنين ودبلوماسيين سودانيين اثنين لـ "تورطهم في أعمال تتناقض مع وضعهم الدبلوماسي". وقد طلب منهم مغادرة البلاد خلال أربعة أيام. الأربعة متهمون بمساعدة «المتمردين». في يوم ٢ أبريل سقطت مدينة نيكمته، عاصمة ولاتية، في أيدي متمردي اثيوبيا. شكل هذا نصراً كبيراً للمتمردين واحتفظوا بقوة الدفع منذ ذلك الحين.

تلقينا معلومات بان العدو سيحاول كسر حصار مدينة المابان لمهاجمة قواتنا في داجو، مابوت وفاقاك بهدف الإستيلاء على إيتانق لتشتيت اللاجئين هنالك. كان على القوات التي أوكلت لها

هذه المهمة التحرك في ذات الوقت مع قوة أخرى من الرنك والتي ستهاجم الناصر وجيكو لتلتقي مع القوات المتحركة من المابان في إيتانق أو قبل ذلك. عليه فإن إيتانق هي الهدف. من هنا ومع الإعتبار بما حدث في معسكر اللاجئين في سوري (لونقكوي) والذي ما زال عالقاً بأذهاننا، فإن هذه المعلومات لا بد من أخذها بجدية. أعددنا العدة للدفاع عن أنفسنا.

بالفعل، هاجم متحرك العدو في ١٩ أبريل قواتنا في شطة في الصباح الباكر. أبدت قواتنا مقاومة قوية ولكن تم التغلب عليها لكثرة الأعداد والعتاد عند العدو. بعد الظهر سقطت شطة في أيدي العدو، وتم إحتلالها. القوة الوحيدة المتبقية كانت في بقايا (كتيبة الفونج الجديدة) وإذا ما تحرك العدو بنفس السرعة، فان بقايا ستسقط في يوم ٢٠ أو في اليوم التالي. ومن ثم تتم تعرية ظهر داجو والخلف تماماً. لم تكن لدينا قوة كبيرة في داجو. قدمت إيجازاً للقائد سلفا كير حول الوضع وإستعجلته لإرسال القوات التي وعد بها للمنطقة إلى داجو فوراً وبأنني سأقابل هذه القوات هنالك.

لم تغادر التعزيزات فاقاك حتى يوم ٢٨ أبريل، لذلك غادرت لهول الى داجو في يوم ٢٩. خلال الفترة بين ٢٧ أبريل والأول من مايو كانت السماء تمطر بغزازة في المنطقة، وأسعفنا ذلك. وقد وجد متحرك العدو المتقدم الى بقايا إستحالة في مواصلة زحفه بسبب الأمطار. قرر المتحرك الرجوع الى مدينة المابان التي دخلها في الأول من مايو. لقد أنجزت «لواء الأمطار» مهمتها ولم يعد لنا عدو يقلقنا حتى شهر يناير القادم.

واصلت رحلتي الى داجو. غادرت بولديت صباح اليوم الثاني من مايو ووصلت داجو في المساء. إستلمت الكتيبة الجديدة هناك، أعدت تنظيمها وبعد ذلك أرسلتها إلى بقايا.

الفصل الثامن
الخروج من اثيوبيا

الوضع في قمبيلا وإخلاء اللاجئين:

المعلومات التي تلقيتها من إيتانق تفيد بأن القائد سلفاكير والقائد رياك مشار منشغلان باعداد العدة للدفاع عن معسكر اللاجئين بإيتانق ضد اي هجوم محتمل عليه من داخل إثيوبيا نفسها. تم تنظيم القوات وأرسلت إلى ديمبيدولو كخط الدفاع الاول.

مهمتي الجديدة حسب توجيه الرئيس الذي صدر في ٢ ابريل ١٩٩١ هي قائد قيادة الدعم اللوجستي لحملة النجم الساطع المرحلة الثانية، وهذا يعني أن محطتي ستكون في المؤخرة حتى يمكنني تسهيل توصيل الإمداد إلى كل المرحلة. والآن وقد أتى خطر العدو إلى نهايته، حان الوقت أن أستلم مهمتي الجديدة. كان لا بد أن أرجع إلى لهول اولا لكي أوجز الضباط هناك بالتغيير الذي حدث وللتأكد من أن الأمور على نصابها. غادرت داجو متجهاً إلى لهول في الثالث من مايو وغادرت لهول إلى فقاك في اليوم التالي. قضيت الليلة في مايوت ووصلت فقاك في الخامس من مايو والتي غادرتها إلى إيتانق في اليوم الثامن حيث وصلت إليها في نفس اليوم.

كان الرئيس في أديس أبابا منذ حوالي الأسبوع الأول من مايو. إقترحت أنا والقائد رياك مشار للقائد سلفا كير بأنه من الأفضل أن يأتي الرئيس إلى منطقة إيتانق- قمبيلا ليتعرف على التطورات التي طرأت حول المنطقة. أعطانا سلفا إنطباع إنه يستحسن الفكرة ووعد بأن يرسل للرئيس إشارة يوصي فيها بأن يحضر. بدلاً من الحضور إلى منطقة إيتانق- قمبيلا أمر الرئيس القائد سلفا كير بأن ينضم إليه في أديس أبابا. غادر الرئيس أديس أبابا في رحلة خارجية أخرى حوالي منتصف مايو وإستمر سلفا هناك حتى فرضت عليه تطورات الوضع العسكري في إثيوبيا أن يعود إلى قمبيلا في ٢٣ مايو.

في وجه التقدم المتنامي للمتمردين تجاه العاصمة ترك الرئيس منقستو السلطة وغادر البلاد في ٢١ مايو ١٩٩١. إستلم «التسفايات الثلاثة» زمام الأمور فيما أشيع بأنه إنقلاب قصر. عندما كانت الطائرة التي تقله متوجهة إلى هراري في زيمبابوي شكل الحدث الموضوع الرئيسي في محطات الاذاعات العالمية ووسائل الاعلام الأخرى. تسبب هذا في إنهيار ما تبقى من روح معنوية لقواته وأصبحت اللواءات تستسلم بأعداد كبيرة بدون مقاومة. كان الحال هكذا في ديمبيدولو حيث تم إنتشار قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان ضابط الجيش الشعبي الذي يقود هذه القوات من عدم الحصافة بمكان حيث إعتقد أن بضعة مئات من الجنود تحت قيادته تستطيع تغيير الوضع العسكري لصالحه. دفعت الحركة غالياً من حيث الرجال لهذا التصرف الأحمق. تمت هزيمة القوة تماماً وما كان للذين نجوا بمن فيهم القائد إلا أن يسلكوا مسارات تتفادى الطريق الرئيسي إلى قمبيلا. بدأت فلولهم تصل قمبيلا فرادى ومثنى يوم ٢٤ مايو.

لقد ذهبت إلى قمبيلا يوم ٢٢ مايو وعندما حضر القائد سلفا كير في ٢٣ مايو وجدني هناك. أثرت معه في الحال موضوع نقل امداداتنا من مخازن زنك إلى فقاك وأفدته بأنني قد جهزت العربات لأداء هذه المهمة. أصابني الذهول من تحليله للموقف حيث كان يعتقد أن القيادة الجديدة في إثيوبيا تسيطر على الأوضاع وأن تقدم «الويانى» سيتم إحتواؤه وإنه إذا حالت الأوضاع إلى أسوأ الفروض سيدافع الجيش الشعبي عن قمبيلا وسيحتفظ بها. مثل هذا التبسيط لهذا الوضع الخطير ما كان يحتاج إلى نقاش. قمت بتذكيره باني قائد قيادة الدعم اللوجستي وعليه من صميم واجبي نقل الذخائر واللوجستيات الأخرى إلى فقاك. كان رده هو إنه رغم إتفاقه معي فيما قلت إلا أن الرئيس قد أمره بأن تنقل الذخائر إلى بينوودو. قلت له بأن الرئيس بعيد جداً، ما هو رأيه كأعلى شخص رتبة في موقع الأحداث؟ لم يغير رأيه ووقفنا عند هذا الحد.

في يوم ٢٥ مايو كانت القوات الاثيوبية المنسحبة ومعها عناصر من المتمردين تتجمع بصورة ملفتة للنظر في مدينة قمبيلا وخاصة في الجانب الجنوبي من الكبرى. وكانوا يرتدون ملابس رثة ومن الصعب معرفة المتمرد من غيره. الملفت للنظر أنهم كانوا يتجمعون في مجموعات صغيرة وهم يحملون أسلحتهم على جانبي الطريق الرئيسي المؤدي إلى أديس أبابا.

قمت بزيارة القائد سلفا كير في ذلك الصباح ورجعنا معاً في عربة إلى قمبيلا بعد الظهر. جذبت نظره إلى هؤلاء الجنود مشيرا الى إنه لا بد وإنهم ينوون فعل شئ ما والا لتجمعوا في معسكرات الجيش أو لافترقوا إلى منازلهم. لم يعلق على ما قلت.

في يوم ٢٦ مايو لم أعد أحتمل عدم قدرة سلفا على فعل شئ. قلت له إنه ليست هناك من فائدة يخدمها وجودنا نحن الاثنان في قمبيلا وإقترحت له أن أذهب أنا إلى إيتانق لأخذ المسؤولية عن الوضع هناك. وافق بسرعة وعليه غادرت قمبيلا متوجها إلى إيتانق حوالي الساعة الرابعة عصراً. عندما كنت أغادر قمبيلا كان الوضع متوتراً جداً. في ذلك المساء أخلت القوة الإثيوبية الموجودة في ثاربام لحراسة إيتانق موقعها بعد ان قامت باجراء بعض التفجيرات. بالتأكيد كانوا يفجرون بعض المعدات التي ليس في إستطاعتهم حملها معهم ولكن صوت التفجيرات اثار الرعب وسط اللاجئين. افراد قبيلة الأدوك الذين مروا بتجربة كارثة عام ١٩٩٠ إنسحبوا ذلك المساء. في قمبيلا كان هناك إطلاق نيران طوال الليل.

في إيتانق إلتقيت القائد لوال ديينق وول وناقشت معه وضع اللاجئين والتوجيهات باخلائهم وتم الإتفاق على خطة التحرك. تكون قوة إيتانق في المقدمة يتبعها اللاجئون ثم تأتي رئاستي وكل أسلحة الدعم التي لدينا في المؤخرة. وجهة الجميع هي مدينة الناصر حيث يسهل هناك التحرك إلى اماكن أخرى إذا دعا الحال. كان على القائد لوال ديينق أن ينضم إليّ في الصباح حتى

نشرف سوياً على التحرك ونتحرك سويا إلى ثاربام ذلك المساء. دعوت قائد إيتانق في نفس الأمسية وأصدرت له التوجيهات بأن يوزع ما تبقى له من مواد غذائية على اللاجئين في الصباح الباكر حتى يبدأوا التحرك بلا تأخير.

في صباح ٢٧ مايو لم يظهر القائد لوال ديينق. نفذ قائد إيتانق التعليمات بدقة وبدأ اللاجئون رحلة العودة الطويلة إلى السودان. نسبة لهطول أمطار غزيرة في ذلك الوقت كانت الطرق مغمورة بالفيضانات وعليه وجد اللاجئون صعوبة في التحرك وسط المياه. عندما تم إخلاء إيتانق من اللاجئين ذهبت إلى ثاربام في المساء حيث أمضيت الليلة هناك. إتضح فيما بعد بأنه وبعكس ما إتفقنا عليه في المساء السابق فقد ذهب القائد لوال ديينق إلى بلفام وتم إخطاري لاحقاً بأنه بعد أن تفرقنا ذلك المساء تحدث لوال بإثارة مع الدينكا وسط اللاجئين بألا يتوجهوا إلى الناصر بل إلى بينوودو وإستجاب عدد منهم لهذا الحديث.

تحرك اللاجئون على طول محورين، محور طريق قمبيلا- إيتانق- جيكو والآخر على طول المسار إيتانق- مكواج- مانقوك- جيكو. كانت عملية كبيرة وصعبة، كان اللاجئون محملين أكثر من اللازم بالأشياء التي يحملونها والكثير منهم معهم أطفال. لم يكن الطقس في صالحهم إذ هطلت الامطار بإستمرار مما رفع مستوى الماء الذي يمشون وسطه. بالاضافة إلى ذلك كانت هناك عصابات متحركة من رجال قاجاك ينوون نهب ممتلكات اللاجئين. هجموا مرتين وتم صد الهجوم فلم يهاجموا مرة أخرى. بالرغم من هذه الصعوبات عندما وصل اللاجئون إلى جكو كانت الاصابات في هذه العملية المحفوفة بالمخاطر أربع فقط، ثلاث وفيات وواحد جريح. في جيكو وفي يوم ٣١ مايو قصفت طائرة أنتنوف تابعة للعدو اللاجئين. كان صوت الانفجارات الداوي مخيفاً جداً ولكن لحسن الحظ لم يصب أحد بأذى. هذا العمل الجبان من قبل العدو أثبت بوضوح بأن المواطنين الأبرياء هم هدفهم الرئيسي.

بعد ظهر يوم ٢٧ مايو إستلمت إشارة من القائد سلفا كير الذي كما ذكر من قبل أصر على البقاء في قمبيلا. الاشارة تقرأ:

(سري للغاية)

التاريخ: ٢٧-٥-١٩٩١

من: القائد سلفا كير ميارديت

إلى: القائد وليم نيون

مكرر: القائد العام

مكرر: القائد لام أكول

١٧١/٥/٩١.

١- بالإشارة إلى إشاراتي السابقة عن الوضع الأمني في قمبيلا. سقطت المدينة للعــدو بعــد معركة ضارية. تقريباً كل القوة التي أدخلتها في المعركة أصيبت بجروح بعضها جسيمة.

٢- لم يتم إخلاء أو تدمير المعدات الموجودة في زنك.

لقد إنتهى زمن التخيلات وأصبح الواقع هو الطاغي.الــ «معركة ضارية» هذه مشكوك في أمرها ولكن هذا ليس بالموضوع الأساسي.

المأساة الحقيقة هي فقدان أطنان من المعدات العسكرية وخاصة كل أنواع الذخائر. لم أستلم أية من الاشارات التي يشير إليها ولكنني توقعت أن يكون له الشجاعة اللازمة ليعترف بأن فقدان المعدات هو المسؤول عنه مسؤولية تامة.

غادرت ناربام ظهر يوم ٢٨ مايو وأخذنا قسطا من الراحة ليلاً في إحدى القرى على الطريق. هناك وصلنا خبر أن أديس أبابا قد سقطت في أيدي الجبهة الشعبية الاثيوبية الثورية الديمقراطية وعليه إستلم نظام جديد زمام الحكم في إثيوبيا.

وصلت نقطة إلتقاء الطرق في لارا يوم ٣٠ مايو حيث أمضيت الليلة هناك. قررت أن أذهب إلى فقاك أولا قبل مواصلة الرحلة إلى جيكو. غادرت لارا حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً ووصلت فقاك في المساء. في الصباح أوجزت قائد المعسكر وضباطه عن الوضع في معسكرات اللاجئين وأصدرت توجيهات إلى قائد المعسكر بأن يحافظ على الامدادات الموجودة لديه لأننا لا نتوقع أي إمداد من زنك أو أي مكان آخر.

أخذت كشفاً بكل المعدات الموجودة في مخزن فقاك وتحركت في رحلة العودة إلى لارا في حوالي الساعة السابعة والربع صباحاً يوم ٤ يونيو ووصلت هناك الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً. بعد أن إنضممت للمجموعة التي تركتها هناك قبل أربعة أيام، واصلنا رحلتنا إلى جيكو عند الساعة الرابعة والنصف مساء وأمضينا الليلة في مراح للماشية في مادينق. إستقبلنا قاجاك إستقبالاً حاراً عكس ما مر به لاجئونا من متاعب من بعض أبنائهم. غادرنا مادينق في حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحاً يوم ٥ يونيو حيث وصلنا جيكو ظهراً.

عند وصولي جيكو كان بعض اللاجئين قد وصلوا الناصر. هناك تم إيواؤهم في معسكرات على طول نهر السوباط وخور واكو، الأماكن التي أختيرت لهم هي: مانديق، كويرينقا، بانانيانق، نهور، ضوور دبينق، كوت، وتورفوت. المشكلة الأساسية في ذلك الوقت هي كيفية

إعاشتهم. العدد النهائي الذي وصل إلى الناصر قدر ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف شخص إذ كان من الصعب الحصول على رقم دقيق لان بعض اللاجئين العائدين ذابوا وسط المجتمع هناك (أهل أو أصدقاء للسكان المحليين) وواصل بعضهم السير إلى قراهم الأصلية في مناطق أخرى من إقليم أعالي النيل.

وأخيراً غادرت جيكو إلى الناصر على متن قارب بخاري يوم ٨ يونيو ووصلت هناك مساء نفس اليوم. وجدت أن مشكلة هؤلاء العائدين تجد الاهتمام في الخارج حيث زارت مجموعة من عملية شريان الحياة الناصر عندما كنت في جيكو بهدف تقدير إحتياجاتهم.

جون قرنق يتكلم:

وقعت الأحداث المدوية في إثيوبيا والرئيس في زيارة إلى عدد من الدول الأفريقية. بدون شك لا بد أنه كان يتلقي إيجازات من أديس أبابا ونيروبي حيث تحتفظ الحركة بأجهزة إتصال على صلة بالميدان. أول إتصال منه كان في اليوم الأول من يونيو عن طريق إشارة رقم ٠٠٢/ ٦/ ٩١ إلى كل أعضاء القيادة العليا. أخبرت الإشارة أعضاء القيادة العليا بأن:

"عدت إلى الدولة التي يوجد فيها وليم كون بيور {أي، كينيا} أمس ٣١ يونيو ١٩٩١ بعد ١٥ يوما زرت خلالها هذا البلد، زامبيا (مرتين)، ناميبيا، نيجيريا (مرتين)، غانا (مرتين)، وزيمبابوي (من حيث حضرت على التو)".

لطمأنتنا بأنه مشغول مثلنا بالوضع في إثيوبيا واصل الرئيس:

"كنت أتابع التطورات في إثيوبيا عبر وسائل الاعلام مثلما كنتم تفعلون باهتمام شديد. قررت تمديد الزيارات لسبب هذه التطورات لكي نحصل من بعض هذه الدول على الذخائر الضرورية للدفاع عن مكتسباتنا وتوسيعها. رغم الوضع السالب في إثيوبيا يسرني أن أخبركم بأني قد تمكنت من الحصول على ٨٠٠ طن من الذخيرة بأنواع مختلفة من بعض هذه الدول. هذه الكمية تشمل ١٥ مليون ذخيرة كلاشنيكوف (حوالي ١٠,٧٢٥ صندوق كبير). المشكلة الرئيسية الآن هي النقل الجوي والذي أعمل على حلها".

أعطى تفاصيل عن كيفية حل مشكلة النقل وذكر تواريخ وصول الذخائر، حيث يقول:

"إن العدد الكلي للرحلات الجوية التجارية بطائرة بوينج ٧٢٧ هو ٢٠ رحلة تكلف ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. لقد تحصلت حتى الآن على المال الضروري لثلاث رحلات وآمل أن أتحصل اليوم على ما تتطلبه ست رحلات أخرى. عليه سنتمكن من ترحيل نصف الذخائر قبل ١٥ يونيو. ما زلت اعمل لترحيل النصف الباقي حتى تكون كلها في مكان القائد كوال منيانق [شرق الاستوائية] قبل نهاية يونيو".

وكأنما يحتاجون لتذكير، وجّه الرئيس حديثه الآن الى قادته ليؤكد لهم النصر الأكيد على العدو. يقول:

"ما تقدم يعني إنه لن تكون لدينا مشكلة ذخيرة في المستقبل القريب. على شعبنا ألا يقلق أو يصيبهم الإحباط أو الهلع. سنتغلب على البشير رغم الوضع في إثيوبيا. على كل القادة أن يرفعوا الروح المعنوية لشعبنا. النصر لنا. سيكون النصر لنا عاجلاً ولا آجلاً وستتحول الاحتفالات الحالية في الخرطوم من قبل الطغمة العسكرية لعمر الى الحزن والبكاء".

وبنفس الإتجاه يختم:

"على كل القادة أن يبدأوا في إستنفار أكبر عدد ممكن من القوات إذ لن تكون لنا مشكلة ذخائر لكي نسدي الضربة القاضية المميتة لعمر البشير بأسرع ما يمكن. الجيش الشعبي ويه. النضال مستمر والنصر أكيد".

بعد أن كتب هذه الإشارة المطمئنة لا بد وأن خطر ببال الرئيس أن مشكلة الذخيرة وترديد بعض الشعارات ليست وحدها التي يهتم بها أعضاء القيادة العليا والتي من المفترض أن تكون أعلى جهاز سياسي وعسكري للحركة. لذلك حاولت إشارته رقم ٩١/٦/٠٠٣ بنفس التاريخ ومعنون إلى نفس الأشخاص مخاطبة ما أغفلت عنه سابقتها. فقد كانت إفتتاحيتها كالآتي:

"١/ بالإشارة إلى إشارتي رقم ٩١/٦/٠٠٢. التطورات في إثيوبيا هي بلا شك تطور خير. الوضع يتطلب منا التفاكر وقرار مشترك.

٢/ عند الوقت المناسب سأدعو إلى إجتماع القيادة السياسية- العسكرية العليا لتقييم الوضع، بالنسبة لنا على ضوء التطورات في إثيوبيا".

هكذا أخيراً وبعد فقد إثيوبيا تم إكتشاف أن "التفاكر وقرار مشترك» ضروري. بالرغم من هذا الاكتشاف المتأخر لحقيقة بدهية لم يلزم الرئيس نفسه بتاريخ معين لدعوة القيادة العليا للإنعقاد. على أحسن الفروض، إن الذين صدقوا إنه سيدعو إلى ذلك الاجتماع قلة.

لم يُسمع شيء من الرئيس مرة أخرى لمدة ٤٥ يوماً. في يوم ١٨ يوليو وفي إشارته رقم ٩١/٧/٠٢١ المعنون إلى أعضاء القيادة العليا ومكرر إلى كل وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان، تم إخطارنا بأنه منذ وصوله نيروبي يوم ١٩٩١/٥/٣١م لم يذهب إلى الميدان. فقد واصل زياراته والتي توسعت لتشمل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة. جزء من الإشارة يقرأ:

"١/ غادرت أديس أبابا في ٩١/٥/١٧ في مهمة دبلوماسية إلى جنوب وغرب إفريقيا. في ٩١/٦/١٢، إنضم إليّ القائد جيمس واني، القائد دانيال أويت، القائد المناوب دينق ألور والقائد المناوب ريتشارد مولا. واصل خمستنا زائداً ضابط أمن المهمة الدبلوماسية إلى غرب إفريقيا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، غرب إفريقيا مرة أخرى والجنوب الافريقي مرة أخرى.

٢/ عاد الوفد إلى نيروبي قبل يومين في ٩١/٧/١٦ في طريقنا إلى البلاد".

هناك جانب إيجابي لتكوين وفد الرئيس منذ ١٢ يونيو وهو إنه ضم إثنين من أعضاء القيادة العليا. هذه أول مرة منذ عام ١٩٨٤م يضم وفد الرئيس في زيارات إلى أي دولة إفريقية، أوروبا، أو الولايات المتحدة أي عضو في القيادة العليا. فقد كان يسافر دائماً في معية حراس وضباط صغار في رئاسته.

واصلت إشارة الرئيس ليقدم لنا إيجازاً عن تطورات واحداث كثيرة حدثت في الشهرين الماضيين. هذه الأحداث هي:

"إنهار نظام منقستو الصديق تماماً وتم الإستيلاء على السلطة في أديس أبابا من قبل الجبهة الشعبية الإثيوبية الثورية الديمقراطية والتي هي معادية للجيش الشعبي. كانت خطوتهم الأولى هو إغلاق إذاعة الجيش الشعبي وطرد أعضاء مكتبنا في أديس وفرض إخلاء كل اللاجئين وكل صور تواجد الجيش الشعبي في إثيوبيا".

قال الرئيس إن هذا هو السبب في بقائه خارج الميدان لمدة تقارب الشهرين حتى يبحث عن حلول لأكثر المشاكل أهمية التي خلفتها الأحداث في إثيوبيا. وأفاد من وجهت إليهم الإشارة بأنه قد "تحصل على المال اللازم لشراء إذاعة قوية ملكنا والتي سيغطي بثه كل السودان وأكثر من ذلك"، وانه قد "أمكن من الحصول على ذخائر أكثر من أي وقت مضى". طبعاً، ليس صحيحاً أن النظام الجديد في إثيوبيا هو الذي فرض إخلاء اللاجئين في إثيوبيا. الإخلاء كان قرار د. جون قرنق.

قامت الإشارة كذلك بتقديم إيجاز للقادة الميدانيين عن الهجومين الرئيسيين الفاشلين الذين قامت بهما طغمة الجبهة الاسلامية القومية في أوائل يونيو. حسب ما قال الرئيس «الهجوم القادم من واو قد تم إيقافه وإحتوائه وهو الأن تحت التدمير". وبالنسبة للهجوم الثاني من جوبا إلى ياي، واصل الرئيس: "تمكن العدو من الوصول إلى ياي... الأن فإن القوات التي كانت في ياي والقوات الجديدة التي إنضمت إليها في مأزق كبير".

ما يدعو إلى الإنتباه إحتواء إشارة الرئيس على الفقرة التالية:-

"الذي نحتاج إليه الآن هو عدد أكبر من الرجال وأن تتجمع قوات الجيش الشعبي حول هدف حاسم، وبإلتزام أكبر، وإرادة أقوى، حتى نستطيع -كما كانت الحال بالنسبة لرجال عصابات موسيفيني في يوغندا واريتريا وإثيوبيا والصومال وتشاد- أن نحقق نصراً عسكرياً حاسماً. على القوات أن تتحرك فوراً حسب الأوامر (من قادتهم) إبتداءً من اليوم ٩١/٧/١٨ إلى ذلك الهدف. النصر أكيد وقريب، الجيش الشعبي وويه!".

كان غريباً جداً أن الرئيس في إشارة مرسلة إلى وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان يصدر أوامر إلى الجنود للتحرك إلى «الهدف» والذي لم يكن معروفاً لقادتهم في ذلك الوقت. هذه هي المرة الأولى التي أعلم فيها عن «هدف حاسم». ما هو وكيف إنه حاسم، الرئيس وحده هو الذي يعلم. القضية الأوسع والتي تتعلق بما إذا كان رجال العصابات المذكورين في خطاب الرئيس قد حققوا نصراً عسكرياً حاسماً لأنهم إستولوا على هدف حاسم موضوع مشكوك فيه ومثير للجدل. فيما إذا كان ما حصل في الصومال يمكن إعتباره «نصراً عسكرياً حاسماً» يقفو الجيش الشعبي أثره من الأمور البدهية التي لا يمكن أن غابت على الرئيس وقت كتابته للإشارة، بعد أكثر من ستة شهور منذ سقوط نظام سياد بري في مقديشيو. على أي حال، يتفق الجميع إنه لو كانت حركات حرب العصابات المذكورة في إشارة الرئيس آليات عسكرية فقط تخلو من أجهزة سياسية وليست لها تنظيم قوي له جذور عميقة وسط الشعب، لكان هذا الــ «نصر عسكري حاسم» مجرد سراب.

للتلخيص، شرح الرئيس ما كان يفعله في الشهرين الممتدين من ١٥ مايو إلى ١٦ يوليو في الإشارات الثلاث المشار إليها أعلاه. لقد أعطى تأكيدات وقدم وعوداً. الجدير بالملاحظة، وعده بأنه سيدعو إلى إجتماع للقيادة العليا بالرغم من أنه لم يحدد لذلك موعداً. ولكن فيما إذا كان تحوله الجديد إلى الإيمان بــ «التفاكر وقرار مشترك» سيتخذ بجدية من قبل القادة الكبار، هذا ما ستحكم عليه الأحداث اللاحقة.

الفصل التاسع
الجيش الشعبي لتحرير السودان والبحث عن إستراتيجية

"يعتمد النصر على التأييد النشط للسكان، الذين يحركهم حزب او حركة ثورية. بينما تعلم الكثيرون بأن "القوة السياسية تأتي من فوهة البندقية". فقد فشل الكثيرون جداً من مدعي الثورية في أماكن كثيرة من العالم في الإلتفات إلى تحذير ماو الذي ينبع من ذلك: أن الحرب الثورية هي حرب الجماهير ويمكن شنها فقط بتحريك الجماهير والاعتماد عليهم".

ريتشارد جيبسون «حركات التحرر الأفريقية»، مطبعة أكسفورد، ١٩٧٢م، صفحة ١٢ (بالإنجليزية).

مقدمة:

حرب العصابات هي سلاح إحتجاج يقوم متمردون بإستعمالها لإنهاء ظلامات حقيقية او متخيلة اوقعها غازي أجنبي او سلطة حاكمة على شعب ما، ولكن قد تم إستخدامها ايضاً بطريقة هجومية، في الأزمنة القديمة والحديثة معاً، كما يمكن إستخدامها مستقلة او في دور تكميلي للعمليات العسكرية التقليدية.. في التعريف الاخير، فان قوات العصابات اولاً تحارب مستقلة وبعد ذلك تتطور الى جيش تقليدي متمرد. ومنذ الحرب العالمية الثانية، فقد أصبحت حرب العصابات جزءاً لا يتجزأ من الحرب الثورية، حروب الشعب، او حروب التحرر الوطني في الكثير من الأقطار الآسيوية، وأفريقيا واوروبا والشرق الاوسط.

إن موضوع الإستراتيجية والتكتيك لهما أهمية عظمى في اي حرب عصابات. حسب ما ورد في الموسوعة البريطانية (٦):

"أن الإستراتيجية العريضة والتي تشكل أساس حرب عصابات ناجحة تكمن في الإنهاك طويل الأمد يصاحبها إستعمال تكتيكات حاذقة ومرنة مصممة لانهاك العدو. الوقت المكتسب ضروري إما لتطوير قدرة عسكرية لهزيمة العدو في معركة تقليدية (كما فعل ماوتسي تونغ في الصين وهوشي منه في فيتنام) او لاخضاعه لضغط عسكري وسياسي خارجي كاف ليجعله يبحث عن سلام يكون في صالح رجال العصابات (كما فعل رجال حرب العصابات الجزائريون لفرنسا ورجال العصابات في أنقولا وموزمبيق للبرتغال). هذه الاستراتيجية تتجسد فيها العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والنفسية والتي يُخضع لها في أحوال كثيرة العنصر العسكري- بدون اي تقليل للأهمية القصوى للدور العسكري، على كل حال".

وعليه فإن هذه الاستراتيجية هي لمن هو قوي معنوياً وضعيف مادياً. عن طريق الحرب طويل الامد، فان اي قوة تبدو ضعيفة يمكنها الحاق الهزيمة بعدو قوي وذلك بتقليل المزايا التي

في صالح العدو ومضاعفة جوانب ضعفه. ليس هذا بالعمل السهل ويتطلب الكثير من الذكاء والقوة الجسدية والشجاعة من قيادة حرب العصابات في كل مستويات تنظيمها.

تحديد الهدف السياسي يعتبر أمراً أساسياً في تحفيز الشعب على النضال. وقد شدد على هذه النقطة الزعيم ماوتسي تونغ، وهو حجة في حرب العصابات. فقد كتب (٧):

"بدون هدف سياسي، ستفشل حرب العصابات مؤكداً، كما انها ستفشل اذا لم تتطابق أهدافها السياسية مع تطلعات الجماهير ولا تكسب تعاطفها وتعاونها ومساعدتها".

يجب تحديد الهدف السياسي لحركة حرب العصابات وتعريفه بطريقة سليمة. كما ان الطريقة التي ينفذ بها النضال بنفس الاهمية لتحقيق الهدف المحدد. وعليه فان الانتصار يعتمد اساساً على تحديد هدف سياسي سليم وان تكون طريقة او طرق ممارسة النضال سليمة.

إن طرق واشكال النضال المختلفة تمارس من أجل هزيمة العدو بأفضل الطرق وتحقيق اهداف النضال بأسرع ما يمكن. وعليه فان إختيار أي طريقة او شكل من أشكال النضال لاتباعها يتطلب ابتداع وإبتكار تلك الطرق والاشكال حيث إنه لا توجد معادلة متفردة لممارسة النضال مناسبة لكل البلدان وفي كل الأزمان وتحت كل الظروف. كما أن الاختيار يعتمد على الظروف التاريخية للقطر المعني. وبالتأكيد لا بد من دراسة التجارب الغنية للبلدان الأخرى والإستفادة منها وتكييفها للوضع المعين في البلد المعنى. وفي أثناء فترة النضال، يجب على الحركة ان تقوم دائماً بعمل تقييم للتجارب المكتسبة في النضال وتحسينها، كما أن عليها أيضاً دراسة تجارب النضال التي تمت ممارستها في أماكن أخرى. وعليه فان هذا النشاط، عبارة عن عملية مستمرة ومفصلية ولا يمكن تأخيرها او التقليل من شأنها لاي شيء آخر.

يعتبر التنظيم مشكلة حاسمة في حركة النضال. وإن الحرب الشعبية هي عمل جماهير الشعب. وبتنظيمهم فقط يمكن خلق ظروف تسمح بتعليمهم والتعلم منهم. وكل الانشطة والأعمال التي تشكل المهام المتعددة من النضال المسلح والسياسي يمكن فقط القيام بها بفعالية من خلال هيكل تنظيمي.

وعلى ضوء المبادئ المجربة في حرب العصابات أعلاه سوف نبحث في الفقرات التالية تجربة النضال الذي يشنه الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ ميلاده في عام ١٩٨٣م.

ميلاد الجيش الشعبي لتحرير السودان:

معظم حركات حرب العصابات تنشأ من حزب سياسي يحرض الشعب للثورة بحمل السلاح. كما يمضي ناشطو الحزب وقتاً كبيراً بين السكان يحضّرون للثورة. وعندما تحدث فعلاً، يتولي

الحزب قيادة النضال المسلح. كان هذا الحال في غينيا بيساو، كمثـال، وفـي بعـض الأقطـار الأخرى. أما في حالة الجيش الشعبي لتحرير السودان فان القصة مختلفة.

وصلت الأحداث في السودان وبالاخص في الجنوب في اوائل الثمانينيات مرحلة اصبح الناس فيها فعلاً في حالة ثورة. تمركز عدم الرضا في الجنوب حول فشل الحكومة الاقليمية في الجنوب في مقابلة توقعات الجنوبيين، خاصة ضباط الأنيانيا السابقة. هذه الظلامات إستفاد منها الساسة الجنوبيون بنجاح حيث إنتظموا تحت عدة مجموعات، للحض على الثورة ضد نظام مايو الـذي ترأسه جعفر محمد نميري. وكان أكبر نجاح لهم وسط جنود الأنيانيا السابقة (ولكن لـيس وسـط الضباط المستوعبين) والطلاب. ولكن لا يوجد ما يماثل مجموعة سياسية، او حتـى عـسكرية، موحدة توجه تلك الأنشطة، كما انه ليست هناك إستراتيجية واضحة تقود الثورة إذا حدثت او في وقت حدوثها. الأحداث التي أدت إلى حادثة بور في ١٦ مايو ١٩٨٣م من الـصعب إعتبـار أن يكون التخطيط لها قد تم مسبقاً بواسطة مجموعة عازمة على شن حرب ثورية.

لقد تمردت كتيبة بور عندما عصت اوامر نقلها الى شمال السودان. ومثل ما يحدث فـي اي جيش فانهم يدركون ان المسألة موضوع وقت فقط قبل أن يتم قمع تمردهم بالقوة. ولكنهم انتظروا حتى تم الهجوم عليهم.

الأحداث التي أدت الى حوادث بور، والبيبور، وفشلا، وتمرد ايود فيما بعد قد تم تناولها فـي الفصل الثاني. هنا نريد أن نلقي المزيد من الضوء على المجهودات التي بذلت لاعـادة تنظـيم القوات المنسحبة. قبل إجبار الكتائب ١٠٤ و١٠٥ على الخروج من حاميتيهما بالقوة ودخولهمـا الغابة، كان هناك عدداً من تنظيمات حرب عصابات ناشطة في أحراش جنوب السودان والحدود الاثيوبية. كانت هناك أنيانيا-٢ بقيادة فنسنت كوانج وجيمس بول كور والتي تمردت في اكوبو في عام ١٩٧٥م، كانت هناك حركة تحرير جنوب السودان تحت قيادة لوكورنيانق لادو، كانت هناك أنيانيا-٢ في منطقة بانتيو تحت عدة قيادات، وكانت هناك جبهة تحريـر ملـوط والتـي قامـت بمهاجمة حامية أكوكا في سنة ١٩٨٢م. كل هذه المجموعات كانت في منطقة أعالي النيل. كانت هناك ايضاً أنيانيا-٢ ناشطة في بحر الغزال تحت العديد من الجنرالات منـذ ١٩٨٢م. بخـلاف الاسم، فان مجموعات أنيانيا-٢ المذكورة أعلاه لا يجمع بينها أي رابط تنظيمي.

كان العقيد جون قرنق في لانق بار، نقطة خارجية لحامية بور، مع قائدها عندما قامت وحدة من الجيش أرسلت من جوبا بمهاجمة قوة الرائد كاربينو كوانين بول. لم يشترك في المعركة مع اي جانب من المتحاربين، وهذا تصرف غير عادي إطلاقاً بالنسبة لضابط جيش تواجهه مثل هذه الظروف. في اليوم التالي أخذ زوجته وطفليه في عربته اللاندروفر وتحرك مبتعداً نحو ملكـال.

كان معهم عمه السيد شاقاى أتيم بيار، والسيد ماكير دينق مالو والذي كان ضابطاً سابقاً في الأنيانيا والذي أصبح فيما بعد أركان حرب العقيد جون قرنق في الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان شاقاى أتيم بيار مغرماً بالفخر بأنه هو الذي أقنع د. جون قرنق بأن ينضم إلى ثورة كاربينو بدلاً من الذهاب الى ملكال حيث كان من المحتمل إعتقاله. مهما كان صدق هذا الإدعاء فان د. جون قرنق أخبرني شخصياً بأنه قاد عربته نحو ملكال ومعه شهادة إجازته جاهزة ليبرزها فوراً لاي وحدة من وحدات الجيش قد يقابلها في طريقه. وحسب ما ذكر فان خطة مهاجمة بور معد ليشترك فيها كتيبتان: واحدة تأتي من جوبا والأخرى من ملكال. وقبل وصوله لمدينة أبونق تركت عربة د. جون قرنق، والتي كان يقودها بنفسه الطريق الى ملكال وإتجهت شرقاً، واصل السير شرقاً حتى ترك العربة جنوب نهر السوباط في مكان ليس ببعيد من أولانق. من هناك تحرك مشياً على الأقدام إلى الحدود الاثيوبية. لحق في الطريق السيدين صموئيل قاي توت وأكوت أتيم، وهما سياسيان مخضرمان، حيث واصلوا رحلتهم مع بعض. في كورميوم وهي قرية صمويل قاى، تمتعت المجموعة بضيافته لعدة ايام.

وصلت القوة المنسحبة الى إيتانق في إثيوبيا في يونيو ١٩٨٣م ووصل د. جون قرنق والمجموعة التي كانت معه في يوليو. بعد ذلك بقليل بدأت المناقشات لتنظيم حركة تقود النضال المسلح. كان صمويل قاي توت يرغب في أن يكون أكوت أتيم رئيساً للحركة وأن يكون العقيد جون قرنق رئيس أركان الجيش.

لم يعجب هذا الاقتراح د. قرنق حيث إنه يرغب في أن يكون هو الرئيس. كذلك عبر السيد وليم عبد الله شول، ضابط سابق من ضباط الانيانيا، عن رغبته في الرئاسة. تحرك السيد قرنق وسط الضباط حاثاً إياهم بان يصروا على أن تؤول رئاسة الحركة للضباط العسكريين في الخدمة، وليس للسياسيين. كان في حسابه، أنه أقدم ضابط في الجيش، ولذلك فإن قيادته ستكون مؤكدة إذا قبل الضباط طريقة تفكيره هذه. كسب السيد قرنق مساندة الرائد ديفيد أتالي المهمة جداً، وهو من قبيلة الأنواك وكان هو الوحيد في ذلك الوقت الذي لديه قوات منظمة تحت قيادته. هذه هي القوة التي إنضمت الى المفرزة الاثيوبية لمهاجمة المجموعة المعارضة لقرنق في سبتمبر. أدى هذا الهجوم لتشتيت المدنيين والذين كانوا في إيتانق وأجبرهم على الإنسحاب الى منطقة لارا بالقرب من الحدود السودانية-الاثيوبية ولكنها داخل إثيوبيا. بعد ان طرد خصومهم من إيتانق، قام قرنق بتنظيم قوة تحت قيادة وليم نيون هاجمت قوة أنيانيا-٢ في بلفام، وتم تشتيت شملهم وإنتزاع مواشيهم. قوة أنيانيا-٢ في بلفام كانت تحت قيادة غردون كونق شول. لم تظهر قوة بلفام أبداً اية عداوة للمجموعة في إيتانق، بل على العكس، كانت لديهم الرغبة في التعاون معهم.

بالرغم من لجوء قرنق للقوة فقد كان صمويل قاي مصراً على المصالحة وإستطاع إقناع الآخرين الذين معه بالرجوع الى إيتانق لاجراء محادثات مع مجموعة قرنق. ذهب ومعه قوة تقدر بثمانية آلاف (٨٠٠٠) رجل مسلح وغير مسلح. في إيتانق، قام المقدم مايكل القائد الاثيوبي في قمبيلا وصديق حميم لصموئيل قاي توت، بصرف ذخيرة للمجموعة مخالفاً توجيهات حكومته والتي تؤيد قرنق الى النهاية. مرت العربات التي تحمل الذخيرة الى قاي توت عبر نقاط التفتيش والتي يحرسها رجال موالون لقرنق على أساس إنها قافلة تحمل طعاماً. كانت الذخيرة موضوعة تحت جوالات الذرة الشامي. إنتظرت مجموعة قاي ولكن لم تكن هناك اي اشارة لاية محاولات من الجانب الأخر لمقابلتهم. بل على العكس، كانت هناك إشاعات كثيرة بان قرنق لا يرغب في صلح حقيقي وأن هدفه الوحيد هو التخلص من قادة المجموعة المعارضة وأن يستوعب أتباعهم في قواته هو. تحت هذه الظروف غير المعروفة والهجوم السابق لقوات قرنق عليهم بدون أن يعتدوا عليها ما زال نديأ في أذهانهم، هزم موقف قاي توت بخصوص المصالحة وإنسحبت المجموعة من إيتانق في جنح الظلام. بعد يومين من ذلك وصلت قوات المقدمة من المجموعة الى أدورا «ثايجاك» وقامت بمهاجمة وحدة قرنق المتمركزة هناك. تم طرد وحدة قرنق وإحتلت قوات قاي توت تلك النقطة.

أرسل قرنق دعماً من بلفام الى أدورا والتي قامت بشن هجوم مضاد أدى الى دحر مجموعة قاي توت. وقُتل صموئيل قاي توت نفسه أثناء القتال. كان هذا في ٣٠ مارس ١٩٨٤. لم يكتشف جثمانه إلا بعد يومين. عند سماعه بالأخبار، أقل د. جون قرنق وكاربينو كوانين بول طائرة مروحية الى أدورا حيث قام كاربينو بجلد جثمان قاي توت المتحلل خمسين جلدة بينما كان قرنق ينظر الى ذلك باستحسان. في ذلك الوقت ما كان من الممكن التعرف على جثمان قاي توت لولا اصبعه المميز. بعد ذلك بقليل كتب قرنق الى مكتب الجيش الشعبي في لندن بأن صموئيل قاى توت تم دفنه 'بما يستحقه من تشريفات عسكرية'! بعد موت قاي توت، إنسحب مؤيدوه الى السودان وأعادوا تنظيم أنفسهم تحت راية أنيانيا-٢. تلى ذلك فترة مريرة من الحرب بين الجنوبيين أنفسهم (بين أنيانيا-٢ والجيش الشعبي لتحرير السودان)، والتي كتب عليها أن تستمر لأربع سنوات. كانت الارواح التي فُقدت في هذه الحروب أكثر مما فقد في الحرب مع العدو خلال نفس الفترة. ومن الطبيعي أن يستغل العدو هذا الانشقاق وقام بتزويد أنيانيا-٢ بالأسلحة والذخائر لمحاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وبدلاً عن البحث عن الحوار والمصالحة، فقد كان د. جونق قرنق مصراً على سحق أنيانيا-٢. 'يجب ألا تكون هناك مساومة مع النياقات'. كان هذا هو الأمر الصادر إلى كل وحدات

الجيش الشعبي. لقد حدثت المصالحة بعد ذلك بسنوات بعد فقد عدة آلاف من الارواح. رغم قلة عددهم (كان عدد الجنود يقدر بحوالي ٣٠٠ رجل مسلح) لم يكن ممكناً هزيمة أنيانيا-٢ عسكرياً حيث أنهم يتمتعون بكامل مساندة السكان (المسلحون ايضاً) في مناطق عملياتهم. وعن طريق الحوار فقط تم في النهاية إيقاف هذه الحرب بين الاخوة في عام ١٩٨٨م. هذا الجهد المقدر على ما تم من مصالحة كان نتيجة لمبادرة وعمل بعض الضباط الصغار من الجيش الشعبي كما أشرت إليه في الفصل الخامس.

وعليه فقد كانت بداية الجيش الشعبي بالحرب الداخلية بين الجنوبيين. بعكس دعاية قرنق اللاحقة فإن الطلقة الاولى لم تطلق علي الانفصاليين ولكن على الذين تنافسوا معه على السلطة والمكانة الأعلى في الحركة.

اللجنة التنفيذية التمهيدية:

قبل أن تتحول المناقشات عن تنظيم الحركة الى العنف، فقد تم التوصل الى هيكل سياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان.

لقد تم الاتفاق على أن يكون أعلى جهاز في الحركة هي «اللجنة التنفيذية التمهيدية» للحركة الشعبية لتحرير السودان على أن يكون لها رئيس. تحت هذه اللجنة هناك عدة لجان متخصصة، مثل العسكرية، الشؤون الخارجية، المالية، الادارة، والقضائية. كل لجنة من اللجان المتخصصة لها رئيس. وتكون رؤساء اللجان المتخصصة عضوية اللجنة التنفيذية التمهيدية. وبحكم منصبه فان رئيس اللجنة التنفيذية التمهيدية هو ايضاً القائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وهكذا، فان على اللجنة التنفيذية التمهيدية وضع الاستراتيجية السياسية والعسكرية لادارة الحرب ضد العدو. وعليها قيادة عملية بناء حركة ثورية تكون قادرة على تحريك جماهير الشعب لقيادة النضال المسلح حتى النصر.

تم أنتخاب السيد أكوت أتيم، وهو محارب سابق في حرب الأنيانيا في الستينيات ووزير اقليمي سابق في جوبا، رئيساً للجنة التنفيذية التمهيدية بمساندة من السيد صمويل قاى توت. وكان الأخير قد جمع حوله اتباعاً كثيرين من بين الجنوبيين في إيتانق وكان بامكانه انتزاع الرئاسة لنفسه اذا رغب في ذلك. ولكنه على كل حال إختار خلاف ذلك بالرغم من مؤهلاته المعتبرة. وهذا يقول الكثير عن تواضعه وإلتزامه بوحدة الجنوبيين. لقد كان قاى توت قائداً كبيراً في الأنيانيا وفي عام ١٩٧٢م بعد إبرام إتفاقية أديس أبابا، تم إستيعابه في الجيش السوداني في رتبة مقدم بينما تم إستيعاب د. جون قرنق في رتبة نقيب. بعد ذلك دخل قاى توت الى المعترك السياسي وتم انتخابه عدة مرات عضواً في مجلس الشعب الاقليمي ممثلاً لدائرة واط وعمل

كوزير اقليمي في جوبا عدة مرات. وعليه فانه جمع خبرات عملية في المجالين السياسي والعسكري.

المناصب الأخرى في اللجنة التنفيذية التمهيدية كانت كما يلي: صموئيل قاى توت، رئيساً للجنة الشؤون العسكرية وجوزيف أدوهو، رئيس لجنة الشؤون السياسية والخارجية، والسيد مارتن ماجير قاى رئيس لجنة الادارة والقضاء. تم إنتخاب العقيد د. جونق قرنق كرئيس هيئة الأركان المسؤول عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. رفض د. جون قرنق نتائج الانتخابات وكان هذا هو السبب وراء لجوئه لاستعمال القوة لانتزاع رئاسة الحركة.

على عكس ما ورد من أبيل ألير(٨) في كتابه، لم يدخل صمويل قاى توت في تحالف مع حكومة السودان وكذلك لم يكن "مصمماً على هزيمة جون قرنق". كما رأينا فقد مات داخل الأراضي الإثيوبية بعد فترة قصيرة من الإنشقاق ولم يدخل الأراضي السودانية قط.

زوال اللجنة التنفيذية التمهيدية:

بعد إقصاء أكوت أتيم من رئاسة اللجنة التنفيذية التمهيدية، نصّب د. جون قرنق من نفسه رئيساً لها، وبعد ذلك سيطرت اللجنة العسكرية على الموقف. كان السياسيون يُلعنون علناً في الاجتماعات الرسمية والاجتماعات العامة. كما تم الترويج لعدم جدوى العمل السياسي وان المطلوب فقط هو القوة العسكرية لانتزاع النصر. هكذا إتخذت الحركة منحى حاداً نحو الاعتماد على العسكرية.

الاغتيال البشع في أديس أبابا في سبتمبر ١٩٨٤م للسيد بنجامين بول أكوك ممثل الحركة في لندن، بناء على اوامر د. جون قرنق، نبهت بعنف على ما ينتظر السياسيين من مصير. الاغتيال السياسي هز الجنوبيين السودانيين الى النخاع حيث إنهم لم يعرفوا بعد الاغتيال كوسيلة لتسوية الاختلافات الفكرية في السياسة. السيد بنجامين بول أكوك، خريج جامعة أكسفورد، كان نائب رئيس مجلس الشعب الاقليمي في جوبا ١٩٧٨/٧٣م، ووزير زراعة إقليمي سابق ١٩٧٩/٧٨م. ترجع أصوله الي الدينكا ملوال، أكبر فرع من قبيلة الدينكا عدداً. هناك أقاويل عن أن د. جون قرنق كان متخوفاً من طموحات بول في الزعامة.

بعد هذا الحادث المأساوي بقليل تم تجريد العضوين المدنيين في اللجنة التنفيذية التمهيدية من أية سلطات كانت لديهم وأُجبرا على البقاء بدون عمل في مدينة نازريت، على بعد ١٠٠ كلم جنوب شرق أديس أبابا. وأخيراً تم اعتقالهما في مارس ١٩٨٥م بناءاً على تهم ملفقة. وكان إعتقالهم خاتمة لمصير اللجنة التنفيذية التمهيدية ولم يُسمع عنها اي شيء بعد ذلك (٩). وعليه فقد إختفى آخر مظهر للقيادة الجماعية في الحركة. سيطرت اللجنة العسكرية على الحركة وغيّرت

إسمها تبعاً لذلك الى «القيادة العليا» واول قرار إتخذوه كان هو ان يخضع اي شخص ينضم الى الحركة بغض النظر عن عمره للتدريب العسكري وينال رتبة عسكرية. هذا لضمان الانصياع الكامل لاوامر المؤسسة العسكرية. وعليه فقد أسدل الستار على اي أمل في تنظيم حركة شعبية قوية.

باتخاذه هذه الخطوة فقد إختار د. جون قرنق تجاهل إحدى المتطلبات الأساسية لأي حركة نضال مسلحة: حركة سياسية قوية لتحريك الجماهير. لقد كانت قفزة في الظلام، والمشاكل التي أصابت الحركة فيما بعد ذلك كانت نتاجاً من محاولته هذه لتجاهل العمل السياسي في نضال شعبي.

القيادة العليا:

هذا الجهاز ظهر إلى الوجود ليحل محل اللجنة التنفيذية التمهيدية والتي كانت بالنسبة لدكتور جون قرنق والعسكريين النظاميين من الضباط حوله «مسيسة جداً». لم يكن يُراد لها أن تعمل بطريقة ديمقراطية أو أن تكون جهازاً للحركة يتيح لها إتخاذ القرارات بطريقة جماعية. فهو واجهة لامعة يدير العقيد جون قرنق من ورائها الحركة بمفرده بدون مساءلة وفي نفس الوقت يخدع العالم بأن الحركة تدار على أساس ديمقراطي. ليس لدى القيادة العليا اي قانون يحدد سلطاتها او نظم ولوائح تحكم إدارتها لأعمالها. لقد أصبح الرئيس والقائد العام السلطة النهائية في الادارة اليومية لشؤون الحركة. القرارات السياسية والعسكرية يتخذها بمفرده. في بعض الاحيان قد يختار مشورة بعض او كل أعضاء القيادة العليا، ولكن هذا الاجراء لم يكتسب صبغة رسمية، وعليه إن ما يقترح ليس ملزماً له.

وهناك مثال مشوق يستحق الذكر هنا. عندما أطيح بنميري في ٦ أبريل ١٩٨٥م كان المقدم كاربينو كوانين بول، نائب رئيس القيادة العليا، في إيتانق. عند سماعه للأخبار أثارته وأفرحته كثيراً وأطلق عدة طلقات نارية في الهواء للتعبير عن سعادته بسقوط الديكتاتور. حذا بعض الضباط وضباط الصف والجنود الموجودين في إيتانق وقتها، وقد كانوا كثيرين، حذو قائدهم ونتيجة لذلك تحولت إيتانق الى مشهد من مشاهد الألعاب النارية لمدة ساعة كاملة تقريباً. لاحقاً ذكر شاهد عيان أن حجم الذخيرة المستعملة في هذا الاحتفال كانت كافية لتحرير مدينة من العدو.

علينا أن نتذكر بأن دعاية قرنق كانت واضحة بأن العدو هو نميري وسلطته. وعليه لم تكن مفاجأة بأن كل فرد في الحركة سواء كان يعتقد بأن خروج نميري سوف يشهد نهاية الحرب. وفي الحقيقة، فان كاربينو قال الكثير للضباط الذين حضروا إلى منزله في ذلك اليوم ليستمعوا لايجازه عن الوضع الجديد. ولكن بعد ثلاثة ايام من ذلك في التاسع من إبريل، خاطب د. جون قرنق

العالم من إذاعة الجيش الشعبي ليقول أنه لا يعترف بالجنرالات في الخرطوم وأقسم بأن الحرب سوف تستمر الا اذا استقالوا في ظرف أسبوع! من إتخذ هذا القرار الخطير؟ حسب معرفتي لم تجتمع القيادة العليا لمناقشة هذا الأمر. في عام ١٩٨٦م، وفيما قصد به تشنيعه عن أروك، فقد أخبرني د. جون قرنق بأن الرائد أروك طون أروك، والذي كان في منطقة بور في ذلك الوقت، كتب اليه إشارة ينصحه فيها بأن تعقد الحركة محادثات سلمية مع جنرالات الجيش الذين استولوا على السلطة في الخرطوم. ليس لدي سبب في عدم تصديق مادة هذه المعلومات. وعلى أساسها هي والذي حدث في إيتانق يمكن للمرء أن يستنتج بأن على الأقل هناك عضوين من القيادة العليا، كاربينو وأروك، فضلا ان تُجري الحركة حواراً مع السلطة الجديدة في الخرطوم. ما نرمي اليه هنا هي، مع وجود وجهة نظر مختلفة من إثنين من اعضاء القيادة العليا (وهم خمسة اعضاء في مجملهم)، ألم يكن من الضروري عقد إجتماع للحصول على إجماع الأراء على الاجراء الذي يجب إتخاذه؟

في أغسطس ١٩٨٥م، لأعطاء مثال آخر، قُتل وليم عبد الله شول دينق، قائد أنيانيا-٢، بواسطة مجموعة من الجنود الهاربين لتوهم من رئاسة قيادة الرائد جون كولانق بوت، قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة فانجاك. عندما وصلته المعلومات أرسل جون كولانق على الفور إشارة إلى د. جون قرنق يبلغه فيها بانه أخيراً قد تمكن من قطع رأس وليم عبد الله شول. كانت هذه أخبار سارة جداً لدكتور جون قرنق وبدون استشارة أحد قرر تعيين الرائد جون كولانق عضواً في القيادة العليا. عندما أذيع الخبر إتضح إضافة عضوين الى القيادة العليا: الرائد جون كولانق بوت والرائد نياشوقاك نياشولوك. السبب الذي ذكر لهذه التعيينات بالنسبة للاول كان بأنه هو الذي قتل وليم عبد الله شول، وبالنسبة للثاني كان بأنه هو الذي إستولى على جبل بوما في أبريل ١٩٨٥م. وعلى كل فان مستمعي إذاعة الجيش الشعبي عندما كانت التعيينات تذاع لاحظوا شيئاً آخر: القادمان الجدد للقيادة العليا معينان «كاعضاء مناوبين». منذ ذلك الوقت فان الأعضاء الخمسة الذين تكونت منهم القيادة العليا أولاً أصبحوا «أعضاء دائمون» أما الأخرين والذين تم إختيارهم بعد ذلك فقد كانوا «أعضاء مناوبين». لا توجد قواعد ولا نظم او اي شيء مكتوب يحدد الفرق بين مستويي العضوية هاتين. فقطْ د. جون قرنق هو الذي يعلم ذلك.

النظام الأخر المشابه والذي نجد فيه وجود العضوية على مستويين هو نظام الأحزاب الاشتراكية. في الأجهزة السياسية لتلك الأحزاب يجد المرء أعضاء كاملي العضوية وآخرين مناوبين. ولكن بينما قد تكون هناك أسباب معقولة بالنسبة للاحزاب الاشتراكية ليكون فيها أعضاء

كاملي العضوية ومناوبين، لا يوجد سبب واحد مقنع يمكن تقديمه لتبرير تطبيق هذه الفكرة على القيادة العليا. دعنا نوضح ذلك.

الهيكل التنظيمي لاي حزب اشتراكي يكون فيه المؤتمر العام هو أعلى جهاز في الحزب «او الحركة». ويعقد إجتماعه مرة كل أربع او خمس سنوات وعضويته تتكون دائماً من الآلاف الذين يمثلون كل أجزاء القطر. المؤتمر العام يقوم بانتخاب اللجنة المركزية والتي هي أعلى جهاز في الحزب بين المؤتمرات العامة. عادة يتم عقد اجتماع اللجنة المركزية مرة كل سنة او سنتين وعضويتها بالمئات. وتقوم اللجنة المركزية بدورها بانتخاب المكتب السياسي للحزب من بين عضويتها. عادة، وليس دائماً، يتكون من بين عشرة إلى أربعين شخصاً. هذا هو الجهاز التنفيذي للحزب واجتماعاته متقاربة حسب ما يتطلب الدستور، وكذلك حسب قواعد ونظم الحزب في هذا الخصوص.

وبما أن المؤتمر العام هو الذي ينتخب أعضاء اللجنة المركزية يتبع ذلك، إنه اذا كانت هناك شواغر لأي سبب في اللجنة المركزية، فإن ذلك يستوجب أن يدعى المؤتمر العام للانعقاد مرة أخرى لانتخاب أعضاء جدد لملء الشواغر. بالتأكيد فان هذا الأمر مكلف جداً حيث ان هذه العملية تتطلب نقل واسكان واعاشة آلاف الاعضاء من جميع أنحاء القطر. ولتفادي هذه التكاليف غير الضرورية فقد رؤى إنه من الانسب عندما ينتخب المؤتمر العام اللجنة المركزية يضيف الى قائمة المنتخبين من يليهم من المتنافسين حسب الاصوات التي حازوا عليها كقائمة احتياطي. إذا حدث أن شغرت خانة في العضوية الرسمية، تملأ من قائمة الاحتياطي بدون الحاجة لعقد المؤتمر العام فقط لينتخب عضواً واحداً أو بضعة أعضاء في اللجنة المركزية. قائمة الاحتياطي هذه هي ما يُعرف بالأعضاء «المناوبين» لتمييزهم من الأعضاء كاملي العضوية، وليسوا دائمين، الذين فازوا في الإنتخابات. والمعروف ضمنياً أن الأعضاء المناوبين يمثلون جزءاً بسيطاً من العضوية الكاملة. في بعض الأحزاب والتي تكون فيها عضوية اللجنة المركزية كبيرة أو أن إجتماعاتها متباعدة فإن الإجراء يتم تطبيقه ايضاً على المكتب السياسي ويجد المرء اعضاء كاملي العضوية وآخرين مناوبين في جهاز الحزب هذا ايضاً.

في مثل هذه الأحزاب فان العضو المناوب يحضر كل إجتماعات اللجنة المركزية (أو المكتب السياسي اذا ينطبق هذا عليه) ويشارك مشاركة كاملة في المناقشات والحوار داخل هذه الأجهزة. ولكن لا يحق للعضو المناوب التصويت عندما يستدعي الأمر ذلك. لذلك يمكن القول بان العضو المناوب يكون في عملية تدريب لإعداده ليصبح عضواً كاملاً إذا شغرت خانة. وعليه فانها

مرحلة عضوية مؤقتة. هل يمكن ان ينطبق كل هذا على «القيادة العليا» للجيش الشعبي لتحرير السودان؟ اكيد لا ينطبق عليها باي حال من الأحوال.

اولاً: ان د. جون قرنق هو الذي يعين كل أعضاء القيادة العليا. وعليه فان عنصر التكلفة العالية غير وارد إذ بامكانه القيام بعمل التعيينات في اي وقت يرغب فيه حيث لا يوجد لديه مؤتمر ليدعوه للإنعقاد. ثانياً: موضوع التدريب لا مكان له أيضاً لأن القيادة العليا لا تجتمع على كل حال.

من المعروف أن القيادة العليا ليس لديها عدد ثابت من الاعضاء، وعليه فان خلق مستويين من العضوية لا يمكن أن يقبله منطق. والأسوأ من ذلك عندما يزيد الأعضاء المناوبين عن الأعضاء الدائمين بنسبة (٣:١). حتى لو سلمنا جدلاً بقبول هذه الترتيبات فانها لا تتماشى مع منطقها نفسه. منذ مارس ١٩٨٨م، إنخفض عدد الأعضاء الدائمين في القيادة العليا من خمسة الى ثلاثة بعد حبس كاربينو وأروك وفصلهم فعلياً من القيادة العليا (الاشارة رقم ٨٨/٣/١١٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤). لم يتم تعيين اي اعضاء مناوبين لشغل الشواغر. وهذا قد يعني بأن العضوية الدائمة والتي برهنت على انها ليست دائمة كما خطط لها اولاً، كانت حكراً خاصاً لفئة قليلة مختارة.

وكون «الأعضاء دائمين» على كل حال لم يكن كافياً لسكوت أعضاء القيادة العليا والسماح للدكتور جون قرنق بقيادة الحركة كما يريد. كما إنه عضو دائم والقائد العام فإنهم ايضاً يرغبون في أن تكون لهم ألقاب. أولئك الاعضاء، وخاصة كاربينو ووليم، فرضا عقد اجتماع في نهاية عام ١٩٨٥م. حدث هذا في مركز بونقا للتدريب وكان اجتماعاً عاصفاً حسب ما ذكر المشتركون في الاجتماع وشهود العيان. كل واحد منهم ذهب للاجتماع ومعه عدد كبير من الحراس الشخصيين مدججين بالسلاح. تفادى د. جون قرنق المواجهة ونجح في كسب الجولة ذلك اليوم. لقدأعطاهم الألقاب التي أرادوها مما جعلهم في غاية السعادة لدرجة أن أي منهم لم يثر الموضوع الأكثر أهمية وهو موضوع تحديد السلطات داخل القيادة العليا. وكما ظهر أخيراً، فقد كان ذلك أول وآخر إجتماع للقيادة العليا وتم التغاضي عن الأمر كلياً. الأعضاء الأربعة الدائمون الآخرون خرجوا من الاجتماع بشعور المنتصرين: لقد أصبح كاربينو الآن نائب القائد العام، وليم نيون، رئيس هيئة الأركان، وسلفا كير، نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات والأمن، وأروك طون، نائب رئيس الأركان للادارة والإمداد. رغم ذلك لم تتغير الأشياء أبداً. واصل الرئيس والقائد العام إدارة شؤون الحركة بمفرده. عندما إحتج نائبه في عام ١٩٨٧م بأنه مبعد من الصورة فيما يختص بشؤون الحركة، إنتهى به الأمر في السجن. بعد ذلك ببضعة اشهر، لحق به أروك في السجن،

وهو عضو دائم آخر. المناصب التي كانوا يشغلونها في القيادة العليا لم تملأ أبداً، وهذه شهادة أخرى على حقيقة إنها كلها عبارة عن ألقاب خاوية.

لقد إستمرت القيادة العليا جهازاً مفيداً للرئيس يستخدمه في تصريحاته العامة. تصريحاته هو تصدر من وقت لآخر في شكل قرار من القيادة العليا، أو أنها صادرة من المتحدث باسم القيادة العليا، أو ببساطة من المتحدث الرسمي باسم الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. هذه هي الحقيقة التي يعرفها كل ضابط في الجيش الشعبي. سلوك الرئيس هذا فسره بعض الأشخاص ذوو النوايا الحسنة بأنه ليس لديه خيار حيث أن القيادة العليا تنقصها «الجودة»، فيما يختص بوجود متعلمين جيدي التعليم في عضويتها. في مظهرها تبدو هذه الحجة معقولة. بخلاف أروك والذي كان خريج الكلية الحربية، أحد الثلاثة الآخرين كان أمياً والاثنين الآخرين لديهم تعليم ابتدائي فقط. وعلى كل لم يتغير الوضع عندما تم اختيار سبعة أعضاء جدد في منتصف عام ١٩٨٦م، كأعضاء مناوبين في القيادة السياسية العسكرية العليا وهم يتمتعون بتعليم جيد ولديهم تجربة. وعليه فان من يظنون بأن الجودة كانت مشكلة قد أصابتهم خيبة أمل عظيمة. لدى الرئيس إعتبارات أخرى في ذهنه.

في الحقيقة وبمرور الزمن، ترسخت في ذهن الرئيس قيمة القيادة العليا له لبصم قراراته الفردية. على سبيل المثال، عندما تم إسقاط حكومة السيد الصادق المهدي المنتخبة بإنقلاب عسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م أرسل الرئيس والقائد العام إشارة لكل اعضاء القيادة العليا في ١٩٨٩/٧/٢م. فبدلاً من دعوة القيادة العليا لإجتماع لمناقشة هذه التطورات الخطيرة في الخرطوم وتأثيرها على الحركة فقد قرر الرئيس ما يجب عمله. بالنسبة إليه «إن الانقلاب دلالة على الركلة الاخيرة للسودان القديم والذي يحتضر». والمطلوب هو "إستغلال الانقلاب عسكرياً وسياسياً وذلك لجعل الوضع اسوأ للسلطة الجديدة حتى نعجل بميلاد السودان الجديد". المساهمة الوحيدة التي يحتاج إليها الرئيس من أعضاء القيادة العليا هو «أفكار ونصائح» عن الموضوع أعلاه «عاجلاً ومن وقت لآخر حسب تطور الاوضاع».

لا بد وأن المجموعات السياسية السودانية، البعثات الدبلوماسية ومنظمات الاغاثة والتي كان عليها أن تتعامل مع الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا ونيروبي في النصف الثاني من الثمانينيات لاحظوا طول الفترة الزمنية التي ينتظرونها بدون داعي للحصول على رد على أمور قاموا بإثارتها مع الحركة. كل قرار يجب أن يبت فيه الرئيس من على بعد مئات الأميال. لقد بدأت الاوضاع تتحسن في عام ١٩٨٩م ولكن ليس بدون مشاكل كما اوضحت بعض الفصول السابقة.

الإستراتيجية السياسية:

في عام١٩٨٣م، نشرت الحركة الشعبية لتحرير السودان الوليدة مستندين رئيسيين: "منفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان" (١٠) و"قانون العقوبات لإدارة ثورة الشعب رقم ١"(١١). الأول كما يوضح اسمه، حدد المبادئ والسياسة التي تقوم عليها الحركة. الثاني هو القانون الذي يحكم وينظم سلوك اعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والمواطنين داخل مناطق عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن المثير حقاً إنها إحتوت على نصوص سياسية مهمة. كمثال، الجزء الحادي والعشرين من «قانون العقوبات...» تُعرف الحركة الشعبية لتحرير السودان << كحركة ماركسية- لينينية».. وعلى الرغم من أن المستندين يشيران إلى برنامج عمل للحركة الشعبية لتحرير السودان، لم ينشرهذا البرنامج. وعلى كل فان المنفستو في الجزء ٢٣، يوضح بعض النقاط والتي يدعى بانها مقتبسة من برنامج العمل.

المستندان لم يعيشا طويلاً، على الاقل النصوص الماركسية- اللينينية عالية النبرة فيهما، حيث وقع حادث مزعج بعد فترة قصيرة من نشرهما. في ذلك الوقت كان العقيد بيو يوكوان دينق، وهو ضابط سابق في الأنيانيا، قائد حامية العدو في الناصر. أرسل الرئيس خطاباً للعقيد بيو في محاولة منه لاقناعه بالانضمام الى الجيش الشعبي لتحرير السودان. أرفق مع الخطاب المستندين «المنفستو والقانون». قام العقيد بيو يوكوان بإرسال المستندين إلى جعفر محمد نميري رئيس جمهورية السودان الديمقراطية والقائد العام لقوات الشعب المسلحة. لابد أن نميري قد شكر نجوم سعده، لقد وصلت اليه المستندات مثل هدية من السماء. وقد أحسن الإستفادة منها، في الداخل وفي الخارج، وضخم من دعايته بأن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان باعترافهم هم حركة شيوعية وأن التخطيط لها ومساندتها تم عن طريق الكتلة الشيوعية وذلك للحصول على موطئ قدم في السودان لتقوية وجودهم في هذه المنطقة. ما يعنيه وصول سلطة شيوعية للحكم في السودان في ذلك الوقت كان خطيراً جداً للغرب، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. لقد صار السودان حليفاً قوياً للولايات المتحدة عندما ساند إتفاقية كامب ديفيد، وكان هو القطر الوحيد ذا أهمية في الجامعة العربية الذي قبل ذلك. وكان السودان ايضاً هو الحلقة المفقودة في دول محور عدن «اليمن الجنوبي، إثيوبيا، وليبيا» والذي لديه رقعة جغرافية متصلة. فاذا ما صار السودان شيوعياً فان مصر، الحليف القوي للولايات المتحدة، سوف يتم عزله وقطعه لجهة الشمال بحزام شيوعي يمتد من اليمن الى ليبيا. وعليه فان الولايات المتحدة سوف لن تسمح بحدوث مثل هذا الاحتمال. لا بد ان نميري ذلك الرجل الماكر قد فكر في كل هذا عندما إستفاد من الخوف من الشيوعية لأقصى حد. بعد ذلك بقليل قام بزيارة لواشنطون حيث قابل الرئيس رونالد ريغان.

ووصف المنفستو ايضاً الحكومات المتعاقبة في الخرطوم بـ (أشباه العرب) وهذا ايضاً لم يغب عن ملاحظة نميري والاستفادة منه في العالم العربي، ليصور الجيش الشعبي لتحرير السودان بانه معادي للعرب وعليه فانه يعتبر حركة عنصرية.

كان رد فعل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الانكار الكامل لدعاية نميري. تم التأكيد على أن الحركة ليست شيوعية ولا عنصرية. ماذا عن الإشارة في الوثيقتين إلى أن الحركة ماركسية- لينينية؟ كان رد الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على ذلك هو انكار نسبة هذه المستندات إليهم وإتهموا نميري باختلاقها. بعد ذلك بدأت الحركة الشعبية فوراً في تعديل تلك المستندات والتي تسببت في كل ذلك الإحراج. بعد ذلك بقليل ظهرت نسخ جديدة من هذه المستندات.أزيلت عبارة "ماركسية-لينينية"، وتم استبدال «أشباه العرب» بـ "طغمة الأقلية"، وتعديل كلمة "البرجوازية" الى تعبيرغير عملي هو «صفوة بيروقراطية متبرجزة»... الخ. خلاف هذه التعديلات فلا يوجد تغيير كبير في نص المستندين. الآن نعلم بأن حتى هذه النسخة الاخيرة من المنفستو تم تعديلها في طرابلس في مارس ١٩٨٤م (سنرى لاحقاً). ولكن الغريب في الأمر، أن تاريخ النشر ظل الى اليوم هو ٣١ يوليو ١٩٨٣م. وبالنسبة للقوانين فقد تم تعديلها في النهاية في يوليو ١٩٨٤م، وتغير اسمها الى "قانون العقوبات والتأديب للحركة الشعبية لتحرير السودان"(١٢).

الكارثة حول المنفستو وتلك القوانين حدثت في أسوأ وقت بالنسبة للحركة. فقد تعرضت مصداقية الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت مبكر وبسرعة للاختبار ولم تصمد أمام ذلك. بالرغم من التغييرات التجميلية، فقد كان واضحاً جداً لاي قارئ جاد بأن النسخة الجديدة وتلك التي لدى نميري قد كتبها نفس الشخص (أو مجموعة اشخاص). وبالنسبة للعديد من المراقبين، فان هذه التعديلات المستعجلة برهنت على أنه من المحتمل ان تكون الحركة بلا مبادئ ويمكنها أن تغير من لونها عندما يواجهها الصعاب.

لم تكن اللغة الشيوعية المستعملة في المنفستو هي النصوص الوحيدة المثيرة للجدل. لقد قسم المجتمع السوداني وكل العالم بصورة حادة الى معسكرين: «الأعداء الحقيقيين والمحتملين» للجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. و«الأصدقاء الحقيقيين والمحتملين». في المعسكر الاول تم وضع الصفوة البيروقراطية المتبرجزة من السودانيين الشماليين والجنوبيين، الأصوليين الدينيين، القادة الرجعيين من أنيانيا-٢، الدول الافريقية والعربية الرجعية، والامبريالية. في المعسكر الثاني نجد: العمال، المزارعين ومنظماتهم الجماهيرية، المثقفين من الطلاب والثوريين، والعناصر التقدمية داخل القوات المسلحة السودانية، الأقطار التقدمية في

أفريقيا، أوروبا، آسيا، وأميركا اللاتينية، وأقطار أخرى، الوكالات والمنظمات العالمية والوطنية المتعاطفة مع اهداف ومقاصد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وما يهم الجنوبيين السودانيين على وجه الخصوص نظرة المنفستو لتاريخ النضال الجنوبي. إن حركة الأنيانيا التي قادت النضال لمدة ١٧ سنة (١٩٥٥/١٩٧٢) تم تبخيسها كحركة تمركزت أهدافها ومقاصدها حول الوظائف والألقاب. وتمرد توريت في اغسطس ١٩٥٥م والذي أشعل نضال الأنيانيا وصف بأنه "نتج عن التوزيع غير العادل لوظائف الاستعماريين بين الصفوة البيروقراطية المتبرجزة من الجنوبيين والشماليين"، وإتفاقية أديس أبابا التاريخية في عام ١٩٧٢م ما كانت الا "صفقة بين الصفوة البيروقراطية المتبرجزة من الجنوبيين والشماليين. قامت الصفوة الشمالية باملاء الشروط بينما ساومت الصفوة الجنوبية بمصالح الجماهير في مقابل الوظائف التي حرموا منها منذ مدة طويلة".

وبما ان هذه دراسة عن الاستراتيجية السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان، سنركز هنا على بنود معينة من المنفستو والقانون ذات العلاقة بهذا الجانب. الفقرة ٢١ من قانون العقوبات والتأديب للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان ينص على ما يلي:

١- سيتم إنشاء حركة ثورية اشتراكية تسمى «الحركة الشعبية لتحرير السودان» والتي ستكون التنظيم السياسي الوحيد المنشأ لمصلحة الجماهير المقهورة من الشعب السوداني من أجل تحرير البلاد من نظام القهر والفساد للأقلية غير الديمقراطية في الخرطوم.

٢- سيكون لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح عسكري يسمى «الجيش الشعبي لتحرير السودان». والذي سيمارس اثناء الفترة الابتدائية من الانتقال المتدرج من الحرب الاهلية الى الاستيلاء على كامل البلد، السلطات التنفيذية والقضائية بمساعدة من اللجنة التنفيذية التمهيدية بالحركة الشعبية لتحرير السودان.

الغريب في الأمر، لم يضمن تعريف الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في الدستور ولكن في قانون العقوبات! والأكثر غرابة ايضاً هو عكس الأدوار في الجزء رقم (٢) من الفقرة (٢١) بين الحركة الشعبية والجيش الشعبي، فالجيش الشعبي هو الذي يمارس السلطات التنفيذية والقضائية بينما يقوم الجناح السياسي، اللجنة التنفيذية التمهيدية بالحركة الشعبية، فقط بتقديم «المساعدة». بمعنى آخر، فقد تم إخضاع العنصر السياسي للعسكري. هذا أمر جديد للغاية في تاريخ الحركات الثورية.

لقد ناقش المنفستو تكوين وأهداف الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في الفصل السابع. الفقرات والأجزاء ذات الصلة نقتبسها أدناه:

الفقرة ٢٠... رغم أن الحركة قد بدأت بالضرورة في الجنوب، لكنها تهدف في النهاية للاستيلاء على كل القطر في تحول إشتراكي. الجيش الشعبي لتحرير السودان يحارب لتأسيس سودان إشتراكي موحد.

الفقرة ٢١. إن المهمة العاجلة للجيش الشعبي لتحرير السودان/ الحركة الشعبية لتحرير السودان هي تحويل الحركة الجنوبية من حركة رجعية يقودها رجعيون وهمها فقط ينحصر في الجنوب، والوظائف والمصالح الذاتية إلى حركة تقدمية يقودها تقدميون وملتزمة بالتحول الاشتراكي لجميع القطر.

الفقرة ٢٢... إن تفكك السودان الماثل والكامن والوشيك هو الأمر الذي يهدف الجيش الشعبي لتحرير السودان/ الحركة الشعبية لتحرير السودان لإيقافه وذلك بتطوير وتنفيذ حل ديمقراطي متسق لكلا المسألتين الوطنية والدينية في ظل سودان إشتراكي موحد.

الجدير بالملاحظة أن كلمة «ديمقراطية» لم تذكر في اي مكان في المنفستو كله، وأقرب اشارة لها هي استعمال كلمة «ديمقراطي» كما ورد في الفقرة ٢٢ أعلاه.

وبناء على النصوص الواردة أعلاه فان الحركة الشعبية قد أعلنت انها حركة ثورية اشتراكية والتي سوف تكون التنظيم السياسي الوحيد لتحرير القطر وتأسيس سودان إشتراكي موحد. الاشتراكية الحقيقية يجب تأسيسها على الديمقراطية، في داخل الحزب او الحركة وكذلك في كل القطر. ولكن منذ الحرب العالمية الثانية، فقد شهد العالم العديد من الأنظمة الشمولية والتي تدعى الاشتراكية. الدكتاتورية هي نقيض الاشتراكية ونظام الحزب الواحد دائماً ما ينتهي الى مغامرات رجل واحد وبذا يصبح دكتاتوراً. وعليه ففي إعلان الحركة الشعبية بانها حركة اشتراكية وفي نفس الوقت التنظيم السياسي الوحيد في القطر تناقض واضح إلا إذا أرادت أن تساير موضة الاشتراكية الشائعة تلك الايام. سكوت المنفستو حتى عن ذكر الديمقراطية يلقي بالشك على المؤهلات الاشتراكية للحركة دعك من إدعائها للديمقراطية.

بعد صدور المنفستو فقد أعلنت الحركة في بياناتها بأنها ضد الديمقراطية الليبرالية، وقد قامت بالتوقيع على بيان مشترك مع حزب الناصريين العربي الاشتراكي مؤكدين معارضتهم للديمقراطية الليبرالية. كان هذا في الأشهر القليلة الاولى بعد الانتفاضة في ١٩٨٥م. إذاً، اي نوع من الديمقراطية ذلك الذي تريده الحركة الشعبية لتحرير السودان؟ كذلك أعلنت الحركة الشعبية

بأنها سوف لن تفاوض الأحزاب الطائفية (حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي). خلية الحركة الشعبية في الخرطوم أصابتها الدهشة من تصريحات الحركة عن سياستها المتعلقة بهذين الموضوعين «الديمقراطية الليبرالية ورفض التعاون مع الاحزاب الطائفية» ونصحوا بمراجعة هذا الموقف. فيما يختص بالأحزاب الطائفية فإن الحقيقة الراسخة هي أن حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي هما الحزبان الأكثر جماهيرية في الشمال وقد شكل هذان الحزبان، إما كل على حدة او في إئتلاف، كل الحكومات المدنية في السودان منذ ١٩٥٤/٥٣م. وعليه لا يمكن تجاهلهما وفي اي وضع ديمقراطي سوف يبرزان على القمة للعديد من السنوات القادمة. سوي ان احبتهما الحركة أم كرهتهما لا مفر من التعامل معهما طالما كانت الحركة ملتزمة بالديمقراطية. وفيما يختص بالديمقراطية الليبرالية، فانها النوع الوحيد من الديمقراطية التعددية المقبولة لطيف الاحزاب السياسية السودانية. يبدو أن الرئيس قبل النصيحة عن الاحزاب الطائفية وقبل أن يتحاور معها وكذلك مع كل الاحزاب في القطر بدون اعتبار للونها السياسي. وكما إتضح الآن لم تدخل الحركة في مفاوضات مع تلك الاحزاب الطائفية فحسب ولكن وقع مع كل من الحزبين الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، على إتفاقيات عن "تحالف استراتيجي" مع الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

لقد ظل موضوع الديمقراطية مشكلة بالنسبة لقيادة الحركة. رياح الديمقراطية التي انتظمت السودان في إنتفاضة مارس/ أبريل كان لها أثرها في العلاقات العامة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. لقد أصبحت الحركة عالية الصوت في دعايتها وتحريضها السياسي عن التزامها بالنهج الديمقراطي داخل الحركة وللديمقراطية التعددية في القطر كله. لقد ذهب الرئيس الى مدى الإدعاء علناً بأن لدى الحركة أجهزة على مستوى القواعد هى التي تتناقش في المواضيع السياسية. في خطابه الشهير للدكتور الجزولي دفع الله، رئيس الوزراء بعد إنتفاضة مارس/ أبريل كتب الرئيس ما يلى(١٣):

"كان لا بد أن يناقش الخطاب [المرسل من الجزولي] مختلف لجان الحركة، وهي عملية ديمقراطية ضرورية نتجت منها القرارات النهائية من أعلى جهازنا، القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان".

جميع من في الجيش الشعبي يعلمون بانه لا وجود لمثل هذا الجهاز وأن الحركة ليست لديها اية مؤسسات سياسية بخلاف «القيادة العليا» الصورية، وعليه، لم يحدث اي إجتماع لمناقشة اي شيء دعك من خطاب رئيس الوزراء. وفي الحقيقة فان معظم كبار الضباط في الحركة، بما في ذلك اعضاء القيادة العليا، لم يمر عليهم خطاب رئيس الوزراء لقائد الجيش الشعبي ولا رد الأخير

عليه. القيادة العليا نفسها لم تجتمع أبداً و«قرارات القيادة العليا» كما جاء في الخطاب، فكر فيها وكتبها الرئيس لوحده. أصبحت تلك الشروط المسبقة عقبة تواجه الحركة في كل محادثاتها للسلام منذ ذلك الوقت. لقد أخبرني القائد مارتن مانييل أيويل في عام ١٩٩٠م بأن الرئيس لم يفكر أبداً حتى في الرد على خطاب رئيس الوزراء وإن الالحاح الشديد من جانبه هو ومعه زميله الطاهر بيور، هو الذي ادى الى موافقة الرئيس على كتابة الخطاب. هذا سبب أكثر قبولاً لتأخير الرد على الخطاب من كونه قد أخضع للمناقشة في العديد من لجان الحركة، حسب ما جاء في خطاب الرئيس لرئيس الوزراء.

عليه وبالرغم من أن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي يصدر منهما علناً ما يطمئن عن الديمقراطية، إلا أن كل هذه الأصوات ليست سوى ذرائع القصد من ورائها خلق إنطباع طيب لدى من هم خارج الحركة ولم تكن ابداً لتتجذر داخل الحركة نفسها. لم يتغير شيء البتة منذ موت اللجنة التنفيذية التمهيدية قبل مرور عام على ميلادها.

الإستراتيجية العسكرية:

في جميع حركات حرب العصابات وكذلك ايضاً جميع الجيوش، فان تجارب المعارك يتم اخضاعها للمناقشة وذلك لتأمين الانتصارات والتعلم من الهزائم ومحاولة تلافي مواقع القصور. وهذه التجربة مهمة جداً حيث إنها هي الطريقة الوحيدة لادارة الحرب بفعالية مع تفادي الخسائر الجسيمة غير الضرورية. وعلى المستوى التكتيكي، فان صغار الضباط يناقشون كل واحدة من العمليات العسكرية الكبيرة وذلك قبل أن يصدر الضابط القائد أمر العملية اللازم الذي يفصل فيه المهام والواجبات للوحدات وللافراد المشتركين في العملية. هذه الممارسة العسكرية المجربة لها اثر عظيم على رفع الروح المعنوية لصغار الضباط. فهي تجعلهم يشتركون في الحرب بطريقة افضل حيث يحسون بأنهم جزء لا يتجزأ من قرار القتال. على المستوى الإستراتيجي، فان القيادة العليا وكبار القادة الميدانيين يجتمعون على الأقل مرة في السنة لوضع إستراتيجية لخوض الحرب في كل مسارح العمليات. على الرغم من الحصار المضروب على حاميات العدو فانهم ما زالوا يقومون بعقد مؤتمر سنوي لقادة المناطق العسكرية في الرئاسة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم لمناقشة الاستراتيجية العسكرية.

في الحركة الشعبية يبدو أن الرئيس لا يرى ضرورة لمشاركة زملائه في القيادة العليا مهمة وضع الاستراتيجية لخوض الحرب. وقد أخذ على عاتقه القيام بذلك العمل بمفرده. سنناقش فيما يلي بإختصار اوامره في هذا الخصوص منذ ديسمبر ١٩٨٦.

أ) قيادة المحور:

صدرت وجيهات واوامر ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م بغرض "ان هجوم العدو يجب إحتوائه ودحره والانطلاق بهجومنا الرئيسي مع بداية الأمطار". واصل الرئيس والقائد العام: "هذا الوضع العسكري يتطلب تواجد كل أعضاء القيادة العليا للجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان شخصياً في الميدان خلال كل فصل الجفاف لادارة العمليات".

حسب الاشارة، فان الهدف الكلي هو تحرير كل جنوب السودان شرق النيل من نمولي الى الرنك بحلول ١٩٨٧/١٢/٣١م وأثناء ذلك تصعيد حرب العصابات والحرب التقليدية على مناطق غرب النيل، جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق". لم يتم توضيح تقدير الموقف الذي قام به الرئيس ليصبح تحقيق مثل هذه المهمة الهائلة امراً ممكناً.

أدخلت سياسة القيادة هذه مفهوم «قيادة محور» لاول مرة. في معظم الحالات، فقد تداخلت مع «قيادة المناطق» الموجودة أصلاً. ومن البدهي عندما يشارك قائدان من جيش واحد في منطقة ما، فان أعلاهم رتبة يتولى قيادة القوات، وعليه كان لابد أن تؤول القيادة الى قادة المحاور ويصبح قادة المناطق تحت إمرتهم في المناطق التي يتواجدون فيها معاً. ولكن القائد العام فكر بصورة مختلفة في هذا الامر، وهو يقول:

«فكرة قياد المحور لا تتعارض ويجب ألا تتعارض مع قيادة المنطقة بل المقصود منها دعمها. قنوات القيادة بالنسبة لقادة المناطق تظل كما هي في السابق. ولكن قادة المحاور يرفعون تقاريرهم وطلباتهم الى القائد العام مباشرة».

وكما هو متوقع، وبالرغم من تأكيدات القائد العام، فقد ظهرت مشاكل القيادة في مناطق تداخل قيادات المحاور والمناطق على الفور تقريباً. وكمثال، كان هناك إرتباك فيما يختص بمن يستلم الإمداد، هل هو قائد المحور ام قائد المنطقة؟ وإذا إحتاج قائد المحور لنشر بعض قوات المنطقة هل يستطيع قائد المنطقة الاعتراض؟ الخ. في اقل من ثلاثة اشهرأصدر القائد العام "سياسة وتوجيهات قيادة" أخرى لشرح العلاقة بين قيادات المحور والمناطق، اشارته رقم ٨٧/٣/٠٤٣ بتاريخ ٨٧/٣/٢٠ تبدأ بما يلي:-

"بالاشارة الى إشارتي في ديسمبر الماضي عن تشكيل قيادات المحاور، هناك مؤشرات بأن تعريف ومقصد قيادة المحور وعلاقتها مع قادة المناطق لم تفهم بطريقة سليمة".

تواصلت المشاكل، فالمفهوم لا يمكن الدفاع عنه إطلاقاً. وكمثال، في المحور الثاني نسبة للاحتكاك الدائم في القيادة فقد استدعى ذلك سحب قائد المنطقة وأسندت إليه قيادة منطقة فانجاك وايود المستقلة. وبنهاية العام (الفترة المحددة) فإن إنجاز الهدف الاساسي لنظام القيادة كان بعيداً

عن التحقيق. بنهاية عام ١٩٨٧م، تم تحرير البيبور والجيكو فقط. قائد المحور الثاني القائد كاربينو كوانين بول، نائب الرئيس ونائب القائد العام صار يرزح في سجنه. قائد المحور الرابع، القائد سلفا كير، يحارب في الكرمك بدلاً من محوره الذي لم يستلم قيادته أبداً. قائد المحور الخامس، القائد أروك طون أروك، ما زال في داخل اثيوبيا. إن عملية تحرير شرق النيل، ليس من نمولي الى الرنك ولكن الآن بحده شمالاً نهر السوباط، لم تتم إلا في النصف الاول من عام ١٩٨٩م.

ب) قيادة جبهة:

في أواخر عام ١٩٨٧م إستلم الرئيس قيادة المحور الرابع وبدأ عملياته بنشاط ضد مدينة كبويتا. سقطت المدينة في يد الجيش الشعبي لتحرير السودان في يناير عام ١٩٨٨م. ولكن لاحظ مستمعو إذاعة الجيش الشعبي عند إذاعة الخبر ان هذا النصر لم ينسب إلى قوات المحور الرابع كما كان متوقعاً، ولكن نسب لقوات لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت، وهي قوات حملة النجم الساطع. حملت إذاعة الجيش الشعبي في عصر ذلك اليوم خبراً مفاده بان الناطق الرسمي باسم الجيش الشعبي يرسل تهانيء الرئيس والقائد العام لقائد حملة النجم الساطع على النصر العظيم الذي حازت عليه قوات حملة النجم الساطع. إتضح فيما بعد بأن الرئيس والقائد العام والناطق الرسمي وقائد حملة النجم الساطع ومن صاغ ذلك الخبر هم نفس الشخص: د. جون قرنق.

لم ترسل أية إشارات إلى أعضاء القيادة العليا او وحدات الجيش الشعبي توضح لهم فكرة حملة النجم الساطع وعلاقتها بالفكرة السابقة الخاصة بقيادة محور.

في ٢١ سبتمبر ١٩٨٩م أصدر الرئيس والقائد العام امراً آخراً يسمىَ «تنظيم رقم ٣» والتي أنشأ بموجبها فكرة «جبهة». حسب هذا الأمر «برقية رقم ١٨٥/٩/٨٩»، تم إلغاء تشكيل المحور وتم إنشاء ثلاث جبهات كما يلي:

١- **الجبهة الاولى:** تحت قيادة القائد العام، القائد جون قرنق، وتم تقسيمها الى قسمين (او "مرحلتين"):

أ- **المرحلة الاولى:** تشمل شرق بحر الجبل وجنوب نهر السوباط وتحدها إثيوبيا، كينيا، ويوغندا.

ب- **المرحلة الثانية:** تشمل ذلك الجزء من اقليم أعالي النيل شمال الخط الذي يكونه نهر السوباط وبحر الجبل (في انحناءته الشمالية).

٢- **الجبهة الثانية:** تشمل كامل منطقة النيل الأزرق إلى خط العرض ١٤. وضعت هذه الجبهة تحت قيادة رئيس الأركان، القائد وليم نيون بانج.

٣- **الجبهة الثالثة**: تتكون من محافظة البحيرات، وتم وضعها تحت قيادة نائب رئيس الأركان، القائد سلفا كير ميارديت.

أعطيت العمليات العسكرية في الجبهات الثلاث، على التوالي، الأسماء الكودية: حملة النجم الساطع، حملة الفونج الجديدة وحملة كون أنوك (١٤) على التوالي.

بالاضافة الى ذلك، اوضح الامر أن إدارة رئاسة القيادة العامة وكل مراكز التدريب المركزية سوف تتبع مباشرة للقائد العام.

ومن المهم ذكره أن الأمر لم يحدد هدفاً عاماً لفكرة الجبهة كما لم يحدد اطاراً زمنياً لتحقيق ذلك الهدف ولكنه ذكر فقط بأن التغييرات تم إجرائها لتسري من ١٩٨٩/٩/٢١م "للمرحلة القادمة من الحرب" اية مرحلة؟ لم تذكر كلمة واحدة في هذا الخصوص.

ج) توسع حملة النجم الساطع:

كما ذكر من قبل، فان الجيش الشعبي لتحرير السودان تعرض لنكسة كبيرة في جنوب النيل الأزرق في الأسبوع الاول من يناير ١٩٩٠م. لقد تم طرد الحركة فعلياً من المنطقة. قائد الأركان الذي كان هو قائد المنطقة «الجبهة الثانية» وصل لتوه الى منطقة إيتانق متقهقراً عندما أصدر الرئيس أمراً جديداً لاعادة تنظيم القيادة في ٨ يناير ١٩٩٠م.

أمر كل أعضاء القيادة بالتواجد شخصياً في ميدان المعركة. الأمر (اشارة رقم ٩٠/١/٠١٥) يوضح ما يلي:

"لزعزعة خطط العدو، والمحافظة على مكتسباتنا والاستيلاء على أراضي أكثر، ستتركز العمليات في حملة النجم الساطع المرحلة (١)، المرحلة (٢) والمرحلة (٣).."

هذه المراحل محددة في الأمر، وعليه فان فكرة «جبهة» قد تم إلغائها ضمنياً وأن كل المناطق التي تقع تحت ادارة حملة الفونج الجديدة وحملة كون أنوك تم ضمها الى حملة النجم الساطع وجميعها تحت قيادة القائد العام، القائد جون قرنق. وتم تقسيم كل مرحلة الى قطاعات. كل قطاع تحت قيادة عضو من القيادة العليا وكل قائد قطاع هو ايضاً نائب لقائد حملة النجم الساطع. الجاذب للنظر إغفال ذكر رئيس الأركان، القائد وليم نيون بانج في نشر القوات هذا. إعتبر وليم هذا الأمر إهانة له وأصبح متخوفاً من أن الرئيس يخطط لاعتقاله. مدفوعاً بمشاعر الخوف من المجهول، ظل يغلي من هذا الامر حتى انفجر في مرحلة من المراحل وصرح بما يكنه علناً. في لقاء جماهيري عقد في ايتانق، سخر وليم من الذين ينتمون إلى بور وإتهمهم بمروجي إشاعات، وجربتين وكثيري الكلام مع قلة الاشتراك في المعارك العسكرية. كما هدد بأنه إذا ترك الحركة فإن الأمور لن تظل كما هي عليه أبداً. والغضب بائن عليه، إتهم الرئيس، بدون ذكره بالاسم،

بكنز الدولارات الاميركية في حسابات خاصة وحذر أولئك الذين يتهمونه بالفساد وجمع الثروة بالحذر حيث إنه ليس الوحيد في هذا المجال.

ما أثاره وليم قد وصل الى إذن الرئيس بدون شك. وبما يعرفه عن عقلية وليم كان رد فعل الرئيس هو تعيين وليم قائداً لمنطقة البيبور ليقود حملة تأديبية ضد قبيلة المورلي لما أبدوه من عدم تأييد للجيش الشعبي لتحرير السودان. كل من في الجيش الشعبي لتحرير السودان يعلم بأن في عملية إخضاع قبيلة المورلي، فإن القائد وليم نيون سيجمع عدة آلاف رأس من الماشية كما يريد. لذلك فان هذا الأمر سوف يسكته. كما توقع الجميع فان القائد وليم إستلم هذا التعيين بحماس زائد.

الدفع الرئيسي للأوامر الصادرة في ٨ يناير كان عمليات حملة النجم الساطع المرحلة ٢. صدر أمر العملية الفعلي لهذه المرحلة في مارس ١٩٩٠م. في هذا الامر (أنظر الخارطة) تعريف جديد للقطاعات وحسب ذلك تم تسمية قادة قطاعات إضافيين. منذ ذلك الحين تكرر إعادة تنظيم حملة النجم الساطع المرحلة (٢) مرات عديدة. في ٤ يوليو ١٩٩٠م (إشارة رقم ٩٠/٧/٠٢٥)، تم تجميد القطاع الخامس وتم الفصل بين القطاعين الرابع والسادس، في ١ ديسمبر ١٩٩٠م، تم دمج القطاعات ٤، ٥، و٦ تحت قيادة واحدة وكذلك الحال مع القطاعات١، ٢ و٣، وفي اقل من شهرين بعد ذلك (إشارة رقم ٩/١/٠٧٨ بتاريخ ٩١/١/٢٠) وضعت القطاعات ٤،٥ و ٦ تحت قيادة القائد سلفا كير ميارديت كنائب قائد حملة النجم الساطع المرحلة (٢) والاثنين من اعضاء القيادة العليا (مانبيل وأنا) والذين كنا قادة لقطاعات في السابق أصبحنا «مساعدي قادة» إذا كان لهذا التعبير معنى عسكرياً. مرة أخرى في ٢ أبريل ١٩٩١م، وضعت كل القطاعات الستة من المرحلة الثانية، حملة النجم الساطع تحت قيادة القائد سلفا كير كنائب القائد الكلي للحملة. القائد رياك مشار، القائد غردون كونق وأنا أصبحنا ضباط أركان له، بالتتالي، رئيس العمليات القتالية، رئيس العمليات المدنية–العسكرية، ورئيس الخدمات والإمداد، على ان يسري هذا الامر الاخير "حتى ٩١/٥/٣١ او صدور اوامر لاحقة».

د) خاتمة:

مما تقدم، يتضح أن الاستراتيجية العسكرية، إذا أمكن تسميتها كذلك، لم تكن من رسم رجل واحد فحسب ولكنها كذلك «وليدة الاوضاع. فالأوامر في معظم الأحيان تتم كرد فعل لـ«هجوم العدو». في جنوب السودان، دائماً ما يكون هجوم العدو في فصل الجفاف وهذه الفترة من السنة معروفة جيداً، وعليه لماذا لا يتم التخطيط لها مسبقاً؟

الملاحظة الأخرى التي يمكن ذكرها هي سوء توزيع وتوظيف أعضاء القيادة العليا. مثلاً، في حملة النجم الساطع المرحلة الثانية، بجانب القائد العام، كان هناك خمسة من أعضاء القيادة العليا وضباط برتبة قائد يقودون قوة بحجم لواء فقط! إذا قارنا هذا بالمرحلة الأولى من حملة النجم الساطع والتي هي أكبر في حجمها وبها عدد أكبر من الجنود، هذه المرحلة يقودها عضو قيادة عليا واحد فقط وهو القائد كول مانيانق جووك، كنائب لقائد حملة النجم الساطع.

سوء التوزيع هذا كان مكلفاً أيضاً. القائد مارتن مانييل أيويل كان يتلقى علاجاً طبياً في لندن عند إستدعائه للمشاركة في عمليات حملة النجم الساطع المرحلة الثانية. إستدعاء الرئيس له قبل إكماله العلاج كان أمراً محيراً للكثيرين منا. لقد كان نائبي في عمليات المابان وأنا شخصياً كنت أعرف بأنه ما زال يعاني من المرض. إتخذت قراراً في يونيو ١٩٩٠م ومنحته الاذن للذهاب إلى إيتانق لمواصلة العلاج الطبي. لم أكن أستطيع أن أفعل أكثر من ذلك حيث ان سلطة منح الاذن للعلاج بالخارج من صلاحيات الرئيس د. جون قرنق لوحده. صارع القائد مارتن مانييل ايويل المرض وعندما وصل الى نيروبي جاء ذلك متأخراً جداً بالنسبة للمرض. وتوفى في مستشفى بنيروبي في ٦ مايو ١٩٩٢م. لم تغادره شجاعته حتى آخر نفس في حياته عندما شخط بيده الواهنة على جدار المستشفى قرب سرير موته حرفين باللغة الانجليزية (SC) يرمزان بالنسبة لنا نحن الذين نعرفه بلا شك الى "النضال مستمر".

أي شخص لديه بعض المعرفة العسكرية سوف يلاحظ على الفور شذوذ هيكل القيادة في كل الترتيبات أعلاه. تجد هنا القائد العام والذي يقوم بادارة أعمال الجيش من يوم إلى يوم، ولكنه ايضاً يرغب في ان يكون قائد محور، قائد جبهة، قائد حملة النجم الساطع... الخ. وتجد في الطبقة التالية من هرم الحركة التنظيمي (أعضاء القيادة العليا) من هو نائب أو «مساعد» لقادة المحاور، او الجبهات او حملات النجم الساطع..الخ. ما هي المهام التي ستتركها مثل هذه الترتيبات للضباط الكبار الأخرين (قادة و قادة مناوبين) ليقوموا بها؟ كل هذه الترتيبات تجافي أي منطق ولكن الرسالة التي يريد الرئيس أن تصل إلينا هو إنه لا يمكن عمل اي شيء بدون تدخله المباشر. أكيد لا يمكن أن يكون هذا صحيحاً بالنسبة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان حيث انهما من ضمن الحركات القليلة جداً في العالم الثالث التي جذبت اليها مختلف الكفاءات والمقدرات: ضباط جيش، ضباط شرطة، ضباط سجون، ضباط حياة برية، أطباء، مهندسين، ضباط إداريين، محامين، وإقتصاديين.. الخ. كل هؤلاء موجودون بأعداد كبيرة. عليه فان القوى البشرية، نوعاً وعدداً، متوفرة وبكثرة. ما ينقصها كان وما زال الهياكل التنظيمية والتي يمكن من خلالها الاستفادة من كل هذه الكفاءات والمقدرات لخدمة حرب التحرير الشعبية.

وكما كان حادثاً، فان الكثير منهم كانوا يجلسون بلا عمل في معسكرات اللاجئين في إيتانق، بينوودو وديما. ومن الطبيعي أن تنتشر نتيجة لذلك الإحباط واليأس.

وأخيراً وردت إشارة في اوامر القائد العام إلى تسلسل القيادة المتعلق بالمناطق. يلزمنا بعض الشرح في هذا الخصوص. في مارس ١٩٨٧م، عندما كان القائد جيمس واني إيقا والقائد يوسف كوة مكي وشخصي، على وشك التحرك لاستلام مهامنا كقادة مناطق في مارس١٩٨٧م قدم لنا الرئيس إيجازاً فيما يختص بسلسلة القيادة التي علينا مراعاتها عندما نستلم قيادات مناطقنا. قال لنا بأن إشاراتنا فيما يختص بالعمليات يجب إرسالها إليه وارسال نسخة إلى نائب رئيس الأركان للعمليات والامن، والاشارات الخاصة بالادارة والامداد ترسل اليه ومكرر الى نائب رئيس الأركان للادارة والامداد. سألته أنا شخصياً لماذا لا تكرر هذه الإشارات الى نائب القائد العام ورئيس الأركان. كان رد الرئيس بأنهم سوف يتلقون تقاريرهم من نواب قائد الأركان. لقد كان رداً غير مقنع ولكنه كاف لحماية ظهورنا.

كلنا كان يعلم بأنه لا يوجد نظام رفع تقارير في الجيش الشعبي لتحرير السودان بخلاف ما يصدر من خلال شبكة الاتصالات. إذاً لماذا تكرار التقارير؟ بالاضافة الى ذلك، ان كان يجب التقيد بدقة بسلسلة القيادة فإنه كان على قادة المناطق رفع تقاريرهم فقط الى نواب قائد الأركان وبعد ذلك يقوم كل واحد منهم برفع تقاريره حسب سلسلة القيادة. ما كان علينا ان نرسل إشاراتنا الى القائد العام مباشرة. وطالما أن القائد العام مضمن في نظام تقاريرنا، فلا يوجد سبب لعدم تضمين نائب القائد العام ورئيس الأركان في هذا النظام. كما لا يمكن تفسير لماذا يتحصل نائبا رئيس الأركان على تقارير جزئية فقط. كان يجب أن يتحصلا على كل تقارير العمليات، الادارة، الامداد، الخ، وذلك للحصول على صورة مكتملة لما يجري في المنطقة المعنية.

على كل حال تقيدنا بأمر الرئيس، ولكن لم يمر وقت طويل قبل أن نتعرض لتوبيخ من نائب القائد العام لفشلنا في التقيد بالتسلسل القيادي. فيما يختص بهذا التحدي، لم يقف معنا الرئيس للدفاع عن موقفنا. تُركنا لوحدنا بدون اي سند.

وصلنا أول إنذار من نائب القائد العام، المقدم كاربينو كوانين بول. إشارته كانت رقم ٠٨٨/٧/٨٧ بتاريخ ٢٩/٧/٨٧ معنونة لرئيس الأركان ونوابه وقادة المناطق وتقرأ:

"لاحظت أن بعضكم يراسلون القائد العام مباشرة بدون إبلاغي. هذا الامر يعد إجراءً خطأ كما أن عزلي من شؤون الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أمر غير سليم. بصفتي نائب القائد العام، فإني آمركم جميعاً بمراعاة سلسلة القيادة وقواعد الجيش الشعبي بحرص. اي شخص يخالف هذا الامر عليه بالتأكيد تحمل مسؤولية ذلك العمل".

إحساس المقدم كاربينو بانه معزول من شؤون الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان حقيقي بالتأكيد كما اوضحنا سابقاً. على كل، كان رد الرئيس يحمل في طياته الكثير جداً. في إشارة طويلة ذات ٧ نقاط «رقم ٠٠١/٨/٨٧» خاطب كل اعضاء القيادة العليا، قادة المناطق، قادة المناطق المستقلة وقادة القواعد الخلفية في ١٩٨٧/٨/٢م. فيما يلي الاجزاء ذات الصلة هنا من هذه الاشارة.

"١... بالاشارة الى اشارة نائب القائد العام رقم ٠٨٨/٧/٨٧ معنونة الى البعض منكم بدون نسخه اليّ والى آخرين. هناك العديد من الاشارات المماثلة الموجهة الى البعض ولم ترسل الى آخرين وكلها تهدف الى تحريض مجموعات أو أفراد بناءً على بعض الأسس المحلية.

٤- الحقيقة هي أن نائب القائد العام مريض جداً عقلياً وجسمانياً وقد إستفاد حوالي ثلاثة أو أربعة ضباط غير مقاتلين من حالته هذه وهم الذين قاموا بكتابة الاشارات المضللة والتحريضية وبدون معنى والتي وصلت اليكم. هؤلاء الضباط هم الرائد أتيم قوالديت والذي حضر لتوه من السودان، الرائد شول بيووي الملازم أول أجاك بولديت والملازم اول كرو. لم يـر أي منهم ميادين المعارك كما لم يبرحوا قيد أنملة معسكرات اللاجئين في إيتانق أو لونقكوي. على الرغم من كل هذا يجب أن يكونوا أعضاء في القيادة العليا.

٥- أود أن أؤكد لكم جميعا بأن الحركة لا يتهددها اي خطر من هؤلاء الضباط. حالة نائب القائد العام وسلوكه غير السليم هي مشكلة صحية ونتمنى له الشفاء العاجل من كلا الانهيار العقلي وعملية الزائدة. وعليه فإن نائب القائد العام منح إجازة مرضية وان عليكم العمل مع القائد العام ورئيس الأركان ونائب رئيس الأركان للعمليات والأمن ونائب رئيس الأركان للادارة والامداد".

لا يوجد دليل على أن نائب القائد العام كان «مريضا جدا عقليا» وأقل من هذا بانه يعاني من «إنهيار عقلي». وفيما يختص بالمرض الجسماني، لا يمكن وصف من يعاني من إلتهاب الزائدة الدودية بانه «مريض جدا» خاصة مع وجود إمكانيات ممتازة في مستشفى أصوصا حيث كان نائب القائد العام موجوداً وكذلك في أديس أبابا لاجراء العملية البسيطة المطلوبة لازالة الزائدة. ما سمعناه بعد ذلك عن نائب القائد العام إنه رهن الاعتقال وممنوع من الحركة. لم يكلف أحد نفسه بسؤال الرئيس إن كان شفاؤه يتقدم بسرعة. لقد فهم الناس بأنه في مصحة على طريقة سيبيريا.

إنتهى المطاف بنائب القائد العام في الحبس ولكن النقطة التي أثارها ظلت باقية. والأن جاء الدور للقائد وليم نيون، القائد الثاني الجديد ليجذب الإنتباه إلى أنه لا يحاط علماً بما يدور في

الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. في ١٢ ديسمبر ١٩٨٧، أرسل وليم الاشــارة التالية لكل وحدات الجيش الشعبي:

من: القائد وليم نيون

إلى: كل الوحدات

لعلم : القائد العام

إشارة رقم : ٠٢٧/ ١٢ / ٨٧

اي تقارير عمليات يجب ارسالها لي على أن يبدأ ذلك من اليوم ولاحقا حيث إنــه يبـدو أن بعض الوحدات لا ترسل اشاراتها بخصوص العمليات وتفاصيلها لي، ولكني أتلقى المعلومات عن طريق إذاعة الجيش الشعبي.

لقد توقعت، وإفترض أن قادة المناطق الآخرين توقعوا كذلك، أن يـشرح الـرئيس لـرئيس الأركان تسلسل القيادة التي أمرنا بمراعاته من قبل. هذا الامر ضروري حيث إنه إذا كان رئيس الأركان لا يعلم عن هذا الموضوع لا يلوم «بعض الوحدات» كما ورد في إشــارته. لـم يفعـل الرئيس أي شئ من هذا القبيل بل بالعكس في رده على اشارة وليم فقد أمرنا نحن بأن نفعل كمـا أمر رئيس الأركان مما يوحي بأنها غلطتنا عندما لم نكن نفعل ذلك من قبل. رد الرئيس بتــاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٧م كان قصيراً وكما يلي:

من: القائد العام

إلى: كل الوحدات

إشارة رقم: ١٢٩/ ١٢/ ٨٧

بالإشارة إلى إشارة رئيس الأركان رقم ٠٢٧ / ١٢ / ٠٨٧ كل الاشارات الخاصة بالعمليات يجب أن تعنون إلى القائد العام مكرر إلى رئيس الأركان ونائب رئيس الأركان للعمليات والأمن.

لم يذكر شيئاً عن الاشارات الخاصة بالادارة والامداد. هذه قنبلة زمنية أخرى.

لسبب ما إستلمت الاشارتين في نفس اليوم، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧م. بعد ذلك بأربعة ايام تطرق القائد وليم نيون مرة أخرى للموضوع نفسه. في هذه المرة حدد علي من يلقى اللوم. إشارته رقم ٠٤٢/ ١٢/ ٨٧ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٨٧م كانت كما يلي:

من: رئيس الأركان.

إلى: القائد لام أكول

مكرر: القائد جيمس واني، القائد رياك مشار.

لعلم: القائد سلفا كير ، القائد العام.

١- لكي نكسب هذه الحرب بفعالية يجب اتباع النظم العسكرية بالكامل.

٢- اليوم يؤسفني لمخاطبتكم مرة ثانية حيث إننا جنود. لقد حاولت مخاطبة كل الوحدات عدة مرات لوقف مثل هذه الممارسات ولكن البعض منكم فشل في التقيد بذلك على الرغم من اشارتي ٠٢٧/ ١٢/ ٨٧ الواضحة لكم جميعا، وهي أن اية عمليات يتم القيام بها يجب إرسال نسخة منها إلى قائد المحور الثالث. دائما لم تكن تصل إليّ اية اشارة عن العمليات من القائد لام أكول وجيمس واني.

٣- وعليه أوجه القائدين لام أكول وجيمس واني بأن يرفعا تقاريرهما عن أي عمليات يقومان بها حتى يمكنني فهم كامل التفاصيل. هذا الامر مهم جدا ولاغراض التنسيق.

٤- في هذا الخصوص، يا رفيقي، فإنني أعتقد بأن التقارير الميدانية أكيد مشجعة أكثر واذا حدث لاي سبب من الاسباب الاخلال بهذا الأمر إذاً ما هذا الذي يحدث؟ وعليه دعونا نأمل في ان نعمل معاً جميعا وأن نضرب بشدة. حظاً سعيداً لنا جميعاً.

عليه، فإن شكوى رئيس الأركان كانت موجهة ضد جيمس واني وشخصي. كان من المؤكد تضمين إسم يوسف كوه لولا إنه في ذلك الوقت لم يكن في منطقته. فقد عاد إلي اثيوبيا بعد ان هرب معظم جنود كتيبة البركان والتي كان يقودها في جنوب كردفان. وكما ذكرت سابقا فقد أعطي لنا الايجاز معاً عن نظام التقارير الذي علينا إتباعه، وهذا لا يشمل إرسال أية إشارات لرئيس الأركان. من جانبي في ظرف الأربعة أيام بين إستلامي إشارة وليم الاولي وارساله الثانية كنت في منطقة دنقجول مشغولا بعقد إجتماعات مع السكان المدنيين وذلك لتنظيم الادارة المدنية. لا أتذكر باني أرسلت أي إشارة عن أي عمليات أو أي موضوع آخر إلي خارج المنطقة في هذه الأربعة أيام. وعليه فإن عدم صبر رئيس الأركان ليس له ما يبرره.

لقد رأى القائد جيمس واني إيقا بأنه من الواجب شرح الوضع بالكامل لرئيس الأركان. في ٤ يناير ١٩٨٨ ارسل الاشارة التالية:

من: القائد جيمس واني

إلى: رئيس الأركان

مكرر: القائد سلفا كير، القائد رياك مشار، القائد لام أكول

لعلم: القائد العام

إشارة رقم: ٠٠٥ / ١/ ٨٨

تحايا ثورية وأطيب الأماني بمناسبة العام الجديد. لقد إستلمت إشارتكم رقم ٠٤٢/ ١٢/ ٨٧. يا رفيقي، اني آسف جداً أن أقول بأنني لم أستلم مطلقاً إشارتكم رقم ٠٢٧/ ١٢/ ٨٧ والتي هي أساس تأنيبكم لي، وإلا لأكدت الاستلام. إنني جندي ولهذا فإنني قمت فورا بالعمل حسب اوامر عليا. أسمحوا لي بان أذكركم يا رفيق بكل تواضع بأنني تعرضت لمثل هذا اللوم دون ذنب من نائب القائد العام في برقيته السابقة ٠٧٣/ ٧/ ٨٧ وبرقيتي ٠٥٤/ ٧/ ٨٧.

قناة الاتصال حسب المستندات التي لدي وما أتذكره في التزام تام مع إشارة القائد العام رقم ٠٤٣/ ٣/ ٨٧. عندما تم تغيير قنوات الاتصال بواسطة اشارة القائد العام ١٢٩/ ١٢/ ٨٧ بدأت فورا وحسب ذلك في تكرار إشاراتي اليكم يا رفيق. أرجو الرجوع الى اشاراتي رقم ٠٣٤/ ١٢/ ٨٧ و ٠٣٥/ /١٢/ ٨٧ و ٠٣٨/ ٨٧/١٢ و ٠٣٩/ ١٢/ ٨٧، ٠٠٢/ ١/ ٨٨ و ٠٠٣/١/٨٨ على التوالي، والتي تلت التوجيهات الجديدة وكلها مكررة لكم وسيكون الامر كذلك منذ الأن.

لم أر حاجة للرد من جانبي. لقد وضع القائد جيمس واني إيقا الأمور في نصابها بكل تواضع حيث وضع المسؤولية في مكانها، اي على عاتق القائد العام. لقد كان واني يشير إلى الفقرة ٣ من إشارة المذكور رقم ٠٤٣/ ٣/ ٨٧ والتي أعادت شرح فكرة قيادة محور. سلسلة القيادة الموضحة في تلك الاشارة هي خلاصة إيجاز الرئيس لثلاثتنا في مارس ١٩٨٧م كما ذكر من قبل.

إستراتيجية السلام:

تاريخ العلاقات بين الجنوب والشمال عبارة عن قائمة طويلة من نكث الوعود والتي ظلت فيها الجنوب هو الجانب المتضرر. وعد «ضمانات للجنوب» في مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧م، قرار «الفدريشن» في البرلمان في عام ١٩٥٥، وإلغاء اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ هي أمثلة قليلة للدلالة على ما ذكرنا. وعليه فإن عدم الثقة المتبادل بين الجنوب والشمال متعمقة الجذور. في عام ١٩٨٣ وحتى اليوم لا يوجد ما يشير إلى أن الذين يسيطرون على السلطة في الخرطوم قد حدث تغيير في مفاهيمهم. تحول الشباب الجنوبي إلي الراديكالية ولجوئهم إلى المقاومة المسلحة ناتج من إدراكهم بمرارة بأن عجرفة الخرطوم واغفالها للمطالب المشروعة للجنوبيين لا يمكن إنهائها طالما ظل لديهم إحتكار وسائل عنف الدولة. وقد تم استخدامها دائما وبدون شفقة لقمع وقهر الجنوبيين السودانيين.

ومثل أي حرب عصابات أخرى فإن النضال المسلح الذي يشنه الجيش الشعبي لتحرير السودان كان لتصحيح أخطاء اوقعتها الحكومات السودانية المتعاقبة على الشعب المقهور في السودان وذلك للحصول على تسوية سلمية تضمن تأسيس ترتيبات سياسية تتماشى مع تطلعات السودانيين الجنوبيين والشماليين. كان على الجيش الشعبي لتحرير السودان إما هزيمة قوات الخرطوم في حرب تقليدية أو عن طريق عملياتها العسكرية تفرض ضغطاً كافياً لجعل الخرطوم تبحث عن السلام. في أخريات عام ١٩٨٤ وفي ظل أسوأ عدم شعبية لنميري وإنعزاله المتزايد إعتقدت قيادة الجيش الشعبي بأنه في مقدورهم تحقيق نصر عسكري حاسم على قوات الخرطوم- على الاقل في الجنوب- ولذلك كانوا غير مستعدين لقبول تسوية سلمية للنزاع. الأحداث التي قادت إلى إنتفاضة مارس/ أبريل والتي أزاحت نميري من السلطة أخذت الحركة على حين غرة وكان قادتها بطيئين في التكيف مع الحقائق الراسخة للوضع الجديد.

الفصول السابقة أوضحت كيف أن الانتفاضة أتت بجنرالات نميري للسلطة مع التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والذين قاموا بالمعارضة الجماهيرية لنظام نميري. رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان التفاوض مع الجنرالات في الوقت الذي إعتبر نفسه حليفاً للتجمع. ولكن مهما تكن الفوارق بين المجموعتين إلا انهم متفقون على موضوع سياسي رئيسي ولهم فيه فهم موحد ألا هو ان الجيش السوداني هو رمز الوحدة الوطنية وأنهم سوف لن يسمحوا بتدميره او هزيمته. بكلمات أخرى فان أي تعاون بين التجمع الوطني لانقاذ البلاد مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لا بد أن يستبعد أي إنتصار حاسم للجيش الشعبي في ميدان المعركة على الجيش السوداني. قلة من الشماليين السودانيين يمكنهم المناقشة علنا عن قسوة ومجازر الجيش في الجنوب او حتى الشك في مصداقية البيانات التي تصدر من الجيش عن الحرب. هذا ميثاق غير مكتوب يوحد شمال السودان. أدرك العقيد جون قرنق هذه الحقيقة بالطريقة الصعبة عند إستيلاء الجيش الشعبي على الكرمك في عام ١٩٨٧م. حينها قامت الحكومة باطلاق تصريحات من شأنها تأجيج الحرب وإثارة المشاعرالعدوانية في الشمال، وتم مناشدة الجميع للمساعدة في الدفاع عن البلاد من «العدوان». بعد ذلك جمعت التبرعات المالية والمادية للمساهمة في تحرير الكرمك من دنس المتمردين. من ضمن الذين تم عرضهم بطريقة ملفتة في وسائل الاعلام السودانية وهم يقدمون التبرعات لهدف التطهير هذا كان السيد محمد إبراهيم نقد سكرتير عام الحزب الشيوعي يحيط به رفيقاه الأخران واللذين كانا عضوين في الجمعية التأسيسية.

لقد تطور الجيش السوداني على مدي السنين إلى مؤسسة قائمة بذاتها وفي هذا الجانب هي مؤسسة محافظة لا يتأثر بتغيير الحكومات في الخرطوم منذ الاستقلال. لقد ظل الجيش على

الدوام موالياً للحكومة الموجودة في السلطة، وهذا الأمر ليس مثار دهشة خاصة إذا علمنا أن سجله الوحيد في المعارك كان وما زال في الحقيقة هو الحرب في الجنوب فقط (أنسى عن الرحلات القصيرة إلى مصر والعراق)، وهو موضوع قل ما يختلف عليه الشماليون. على سبيل المثال، عندما إدعت القيادة العليا للجيش والتي أطاحت بها دكتاتورية الجبهة الإسلامية القومية الحالية بأنها "القيادة الشرعية" للقوات المسلحة السودانية وعقدوا العزم على محاربة النظام رفضوا تشكيل جيش خاص بهم لمحاربة الجيش السوداني الذي ظل موالياً لقائده العام الفريق عمر حسن أحمد البشير.

بالنسبة لاي شخص يتطلع إلى تحقيق نصر عسكري حاسم على القوات المسلحة السودانية يجب أن يبحث بعمق في هذه العلاقة الخاصة بين الجيش والقوى السياسية في شمال السودان.

السياسة السليمة بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان في ظل ظروف السودان يجب أن يكون حمل البندقية بيد وغصن الزيتون باليد الأخرى. علي الجيش الشعبي أن يقاتل بشدة بقدر ما يستطيع لاجبار الحكومة علي الدخول بجدية في محادثات سلام. إذا تم ذلك ومتى ما يتم يجب على الحركة الشعبية أن تكون جاهزة ومستعدة للتفاوض على أساس برنامج متسق للسلام يضع في الاعتبار عدم الثقة الذي نما على مر السنين. على الجانب المتضرر ان يدرك دائما ما حدث من خطأ حتى يمكن الوصول إلى الحل.

منذ بداية الحرب في عام ١٩٨٣ أتى أول مؤشر علني على إستعداد الحكومة للتفاوض حول السلام في ٣ مارس ١٩٨٥ عندما أعلن نميري تشكيل لجنة للسلام برئاسة السيد سر الختم الخليفة. سبق أن أشرنا إلى هذه اللجنة في الفصل الثاني. لم يكن هناك ما يدل على أن الحكومة كانت جادة في البحث عن محادثات سلام إذ لم يتم اي اتصال رسمي مع الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بطريقة مباشرة او غير مباشرة في هذا الخصوص. تكوين اللجنة كانت براعة دعائية من نميري لتتطابق مع موعد رحلته إلى واشنطن المزمعة ذلك الشهر. كان رد الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان علي لجنة نميري للسلام في بيان الرئيس والقائد العام الذي أذيع من اذاعة الجيش الشعبي في ٢٢ مارس ١٩٨٥. في هذا الخطاب رفض قائد الجيش الشعبي عقد اي مفاوضات مع نميري وبدلاً عن ذلك ناشد معسكرات الجيش السوداني في الجنوب لبدء محادثات مع الجيش الشعبي مباشرة وتجاهل جنرالاته في الخرطوم (١٥). من غير الممكن أن يقوم الجيش في الجنوب بعمل ما إقترحه قائد الجيش الشعبي رغم إدعائه لاحقا ان "الرد من حاميات الجيش السوداني في الجنوب كان ايجابياً ومشجعا"(١٦). لم تأخذ أي حامية من حاميات الجيش هذه الدعوة بجدية دعك من الدخول في محادثات من اي نوع مع الجيش الشعبي.

إزاحة نميري من السلطة في ٦ ابريل ١٩٨٥ والوضع الجديد الذي نشأ بعد ذلك كان يتطلب من الحركة توضيح موقفها من التطورات التي حدثت في الخرطوم. رد فعل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لتلك التطورات اتي في بيان الرئيس والقائد العام الذي أذيع من اذاعة الجيش الشعبي في ٩ ابريل ١٩٨٥. لقد إستبعد قيام اي محادثات مع «سلطة سوار الدهب او نظام مايو الثانية لنميري» وقدم برنامج عمل من أربع نقاط:

١- يجب على سوار الذهب ان يقدم إستقالته وتسليم السلطة إلى الشعب في خلال سبعة ايام واذا لم يحدث هذا فإن الجيش الشعبي سيكون مجبراً على الاستمرار في الحرب ليضمن بان الشعب سوف يستلم السلطة.

٢- على العمال والمهنيين واتحادات العمال والطلاب الاستمرار في الاضرابات والمظاهرات حتى يقوم الجنرالات بتسليم السلطة للشعب.

٣- علي العمال والمهنيين وإتحادات العمال والطلاب تكوين لجان تسيير للتحريض على إستمرار الانتفاضة ولجنة تسيير عامة لاستلام السلطة من الجنرالات وان الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على إستعداد بأ ن يكون جزءا من هذا الجسم خلال عملية إستلام السلطة.

٤- على صغار الضباط وضباط الصف والجنود في الجيش السوداني والشرطة والسجون عصيان الاوامر الصادرة إليهم من جنرالاتهم وعليهم تكوين لجان التسيير الخاصة بهم في وحداتهم.

هذه الدعوة كانت بمثابة إعادة إنطلاقة الانتفاضة بدون الطاقة التي أدت إلي إنطلاقها في البداية. وفي الحقيقة فإن الخطاب يذكر أربعة إنتصارات رئيسية حققتها الانتفاضة حتى ذلك الوقت «إسقاط نميري، تفكيك جهاز أمن الدولة، حل الاتحاد الاشتراكي السوداني وإطلاق سراح كل السجناء من سجن كوبر». بالرغم من هذه الانتصارات هل يصير إستلام الجنرالات للسلطة حافزاً كافياً لاخراج الجماهير إلي الشوارع مرة اخرى؟ اي قراءة صحيحة للوضع في حينه تفيد بأن الاجابة المؤكدة وبقوة هي «لا». وكما كان متوقعاً لم تتحقق اي من النقاط الأربعة أعلاه التي وردت في برنامج عمل رئيس الجيش الشعبي.

عندما مرت ايام الانذار النهائي السبعة بدون إستقالة الجنرالات، أعد الرئيس والقائد العام للحركة الشعبية الجيش الشعبي لتحرير السودان خطابا لم يذاع الا في السادس والعشرين والسابع والعشرين من مايو ١٩٨٥ (١٧) ليوافق العيد الثاني للمعارك التي أدت إلي تكوين الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٨٣. كان معظم الحديث خاصاً بهذه المناسبة ولكنه على كل تناول

أيضاً موضوع الحرب والسلام في البلاد. بينما رفض التفاوض مع الجنرالات فان قائد الجيش الشعبي أوضح بأن الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية "ملتزمان بالحوار بذهن مفتوح فيما يختص بالمشاكل الأساسية للسودان". وواصل الرئيس حديثه بأن "مثل هذا الحوار يجب ان تقوم به كل القوى الديمقراطية والوطنية في البلاد للوصول إلى اجماع وطني ديمقراطي حول القضايا الاساسية". وتفصيلاً لهذه النقطة واصل كما يلي:

"مثل هذا الاجماع الوطني الديمقراطي لا يمكن أن يحققه مجموعة من الجنرالات او مؤسسات سياسية إنتقالية، وإنما يمكن تحقيقه فقط عن طريق الحوار بين القوى الوطنية الديمقراطية في البلاد، والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان على رغبة وإستعداد للدخول في مثل هذه المفاوضات الواسعة والتي سوف تنظر في المسائل الاساسية الخاصة بالسودان مثل نظام الحكم، شروط الوحدة الوطنية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سياسة السودان الخارجية بما في ذلك إلتزاماته الافريقية والعربية، وهكذا".

وعن كيفية الوصول إلى إجماع وطني ديمقراطي أجاب الرئيس:

"نحن نعتقد بأن أي إجماع وطني ديمقراطي ذا معنى يمكن الوصول إليه عن طريق النضال وإلتقاء كل القوى الوطنية الديمقراطية من جميع انحاء القطر أثناء عملية النضال هذه".

بعد ذلك مضى إلى عرض برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية لتصعيد النضال والذي في مجمله يهدف إلى عزل المجلس العسكري الانتقالي، ودعا إلى "الجولة الثانية من الانتفاضة الشعبية". هذا في الأساس دعوة إلى تشكيل جبهة سياسية عسكرية ضد الحكومة.

عليه فإن الحوار الذي في ذهن الرئيس كان مقصوراً فقط على «القوى الوطنية الديمقراطية في البلاد". هذا التعريف لا يشمل طبعاً "الأعداء الحقيقيين والمحتملين" للجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان. الغرض من الحوار ليس مناقشة السلام ولكن للإتفاق حول كيفية توحيد حركة الجماهير في شوارع المدن وصغار الضباط في الخدمة العسكرية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لتصعيد النضال. وإن عملية تصعيد النضال هذه هي التي ستؤدي إلى "إحلال السلام بسرعة". لقد اوضحنا في الفصل الثالث بان تصور هذه القوى عن الحوار والسلام وايضا عن دور الجنرالات فيه مختلف تماماً، إن لم يكن على طرفي نقيض، مع وجهة النظر هذه. بعد ذلك إدعت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي بأن دعوتها للحوار في خطاب الرئيس هذا وخطابه السابق في مارس ١٩٨٥ كانا بنفس معنى الدعوة للمؤتمر القومي الدستوري. ولكن من الوضوح بمكان أن الفكرتين متباعدتان عن بعض من ناحيتي الأهداف والمشاركين.

الحديث التالي عن الحرب والسلام ورد في رد الرئيس على خطاب رئيس الوزراء. لقد ناقشنا من قبل بعض جوانب هذا الخطاب فيما يتعلق بالتزام الحركة بالديمقراطية داخلها وفي البلاد ككل. سنركز اهتمامنا فيما يلي على معالجة قضايا السلام في خطاب رد الرئيس. لا بد من الاقرار منذ البداية بأن تحسناً ملحوظاً قد طرأ في فهم الحركة لحقيقة الوضع في البلاد في هذا الخطاب مما كان عليه الحال في السابق. فالجيش الشعبي/ الحركة الشعبية مستعدان الآن لحوار مع كل القوى السياسية في البلاد في مؤتمر قومي دستوري والذي سوف يناقش مشاكل السودان الأساسية. ولكن قبل انعقاد هذا المؤتمر هناك عدة شروط مسبقة يجب على الحكومة الموجودة الوفاء بها. وقد وضعها الرئيس والقائد العام بهذه الطريقة (١٨):

"بما أن المجلس العسكري الانتقالي اخذ على عاتقه مسؤولية التشريع في الخرطوم يجب عليه ايضا تحمل مسؤولية ضمان الشروط الضرورية المواتية للحوار الوطني. بصفة عامة فان الحكومة الموجودة في الخرطوم يجب ان ينظر إليها جميع الحادبين على أنها تحرص بصدق على صنع السلام وليس فقط التحدث عنه. خاصة في الوضع الحالي ومن أجل أن تأتي الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي إلى الحوار الوطني فان على المجلس العسكري الانتقالي كالحكومة الموجودة اليوم في الخرطوم القيام اولاً بعمل ما يلي:

١- ان تلزم نفسها علنا بأجندة لمناقشة «مشكلة السودان» وليس فقط ما يدعى «بمشكلة جنوب السودان». وهذا قطعا يعني عملياً عقد مؤتمر وطني لمناقشة اولاً: المسائل الوطنية الاساسية (مثل نظام الحكم في الخرطوم، إلخ) ثم بعد ذلك مشكلة الحكومات الاقليمية (فيدراليات، او حكومات إقليمية ذات حكم ذاتي) ثانيا، كإنعكاسات لهيكل السلطة بالمركز في الخرطوم.

٢- رفع حالة الطوارئ. فليس مناسبا وبدون معنى أن يعلن المجلس العسكري الانتقالي وقف إطلاق النار كما فعل ثم يحافظ على حالة الطوارئ في نفس الوقت.

٣- إلزام نفسه بحل المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء وابدالهما بحكومة وحدة وطنية انتقالية جديدة تمثل كل القوى السياسية ويشمل ذلك الجيشين المتحاربين (الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش السوداني) وذلك حسب ما يتم الاتفاق عليه في المؤتمر الوطني المذكور. (الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يكونا طرفاً في تشكيل المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء إذاً لا بد من حل الجهازين وابدالهما بأجهزة جديدة يتفق عليها الجميع).

٤- إلغاء قوانين الشريعة التي فرضها نميري. فلا معنى لمشاركة الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في مؤتمر للحوار الوطني تحت مظلة قوانين الشريعة. إنه لمؤشر فعلي

لفقدان الجدية في إنتشار الاشياء وذلك بالتحدث عن إستثناء الجنوب أو اية منطقة أخرى من اي قوانين قومية كما إنه بلا معنى التحدث عن «تعديل» قوانين الشريعة. مثل هذه المحسنات اللفظية لا تسعد أحداً، وأخيراً،

٥- إلغاء إتفاقيتين شخصيتين أبرمهما المشير جعفر نميري مع مصر، اي معاهدة الدفاع المشترك وإتفاقية التكامل الاقتصادي والسياسي وايضا الغاء الاتفاقية الشخصية الأخرى التي وقعها مؤخراً العميد عثمان عبد الله مع ليبيا، وهي ايضاً ترتيب دفاعي. بدون المساس بعلاقات حسن الجوار مع القطرين الشقيقين، مثل هذه الاتفاقيات والتي تلزم كل الشعب السوداني وتؤثر على سيادة الدولة يقوم بعقدها فقط كل الشعب السوداني في إستفتاء وليس بواسطة أشخاص."

تنفيذ تلك الشروط المسبقة (أو المتطلبات المسبقة حتى تبدو مقبولة) إستمر ليكون موقف الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في كل محادثات السلام منذ ذلك الوقت. كانت هذه هي الحال في مؤتمر كوكادام وكل إجتماعات المتابعة لإعلانه، اجتماعات مبادرة السلام السودانية، اجتماع اللجنة الوزارية للسلام وجولتي المحادثات مع عسكريي الجبهة الاسلامية القومية في أديس أبابا ونيروبي في ١٩٨٩. لم تعد الحركة اي خطة عن موقفها من السلام، اي عن رؤية الحركة لحل مشاكل السودان الأساسية لوضع حد للحرب. في الحقيقة لم يناقش هذا الموضوع أبدا على اي مستوى داخل الحركة. إصرار الرئيس على مناقشة الشروط المسبقة فقط والتي سيؤدي إلى عقد مؤتمر للسلام بدلا عن مخاطبة المسائل التي تمثل لب الصراع، تفضيله مناقشة هذه المواضيع مع الاحزاب السياسية بدلاً من الجلوس مع الحكومة والتي دعيت لتنفيذ الشروط المسبقة، كل هذه ومواقف أخرى تركت إنطباعاً سالباً على العديد من المراقبين مما جعلهم يتشككون من إستعداد الحركة لاعطاء فرصة للسلام.

إذا كان من هم خارج الحركة في شك من ميول د. جون قرنق بالنسبة للتسوية السلمية للصراع فإن من هم داخل الجيش الشعبي يعلمون اين يقف الرئيس بالضبط بالنسبة لهذا الأمر، فهو يؤمن حرفيا بأن "القوة السياسية تخرج من فوهة البندقية". وعند مخاطبته لاجتماعات الجيش الشعبي فقد كان مغرماً بتذكيرهم أن الحرب سوف تستمر إلى "أن تتحقق كل أهداف الجيش الشعبي لتحرير السودان". مثل هذا القول ومثيلاته تذاع في كثير من الأحيان من اذاعة الجيش الشعبي. بعض المراقبين والمحللين السياسيين يبخسون مثل هذا الكلام على أنه هرج او أنه مجرد تشجيع للجنود. إنهم مخطئون. يتكرر هذا القول في رسائل معنونة لأعضاء القيادة العليا. وعليه فإن الرئيس لا بد وإنه يعني كل كلمة في هذا الخصوص.

على سبيل المثال، ففي إشارته رقم ٢٠٩/١٠/٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٢م تحدث عن محاولات رئيس الوزراء لمقابلة الرئيس لمناقشة موضوع السلام على أنها بالنسبة للحركة لا بد ان تستغل لدق إسفين بين حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي. مهما كان هذا الاسفين فإنه كان من الضروري بان يأخذ رئيس الوزراء بجدية اكثر مما حملته الاشارة. رده على الرئيس موسفيني ذو النقاط الست يحتاج لتصحيح أساسي: السيد محمد عثمان الميرغني لم يكن هو رأس الدولة بل أخوه هو الذي كان كذلك. لقد أحبطت شخصيا عند ملاحظة ان مسود الاتفاقية بين الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والحزب الاتحادي الديمقراطي تم إرسالها لاعضاء القيادة العليا فقط في ٢٢ اكتوبر ١٩٨٨م في سياق الحرب الدعائية مع رئيس الوزراء. علينا ان نتذكر بأننا إتفقنا مع الرئيس في سبتمبر (أنظر الفصل السادس) على أن ترسل المسودة لأعضاء القيادة العليا لاخذ آرائهم بخصوصها وذلك قبل عقد الجولة الثانية من المحادثات والمحدد لها شهر أكتوبر.

ومثل آخر في إشارته رقم ٠٠٨/١١/٨٨ حيث كانت كلمات الرئيس واضحة عن الغرض من إجتماع القمة المتوقع عقده بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية. بالنسبة له «الاجتماع مع الحزب الاتحادي الديمقراطي او اي جهة اخرى عبارة عن مناورة سياسية فقط».

بالنسبة لدكتور جون قرنق فإن اي تسوية سلمية يعتبرها حلا وسطا وتعني بالنسبة له هزيمة او إستسلام.

الرئيس يحب بصفة خاصة أغنية من بين مئات الاغاني التي ألفها محاربو الجيش الشعبي. هذه الأغنية المعينة من كتيبة بلفام تم تأليفها في عام ١٩٨٤ وهي خليط من لغة الدينكا واللغة العربية. المقطع الذي لاقى إعجاب الرئيس كان كما يلي: (ترجمة غير رسمية):

جون [قرنق] والبلد في قبضته
العرب يقول نريد إتفاقية
هذا أمر جون لن يقبله
كيف يتم هذا والبلاد محطمة
ما تم في الماضي لن يكرر نفسه
نحن قوة كفاية
وبلفام لسه في بونقا
يوم نمشي السودان
بيوت كلو وقع

بلفام أويه

كتيبه بلفام ما عندو رحمة

إن شاء الله أبوي أديهو طلقة.

عبارة «ما تم في الماضي» هى إشارة لإتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢. وعليه فـان الاغنيـة تضع الامر بوضوح إنه بما أن الجيش الشعبي قوة عظيمة فلن تكون هناك تـسوية سـلمية مـع حكومة السودان في الخرطوم. الشاعر الافريقي قبل أن يؤلف أغنية عن أي شـخص يقـوم أولاً بجمع معلومات كافية عن الشخص: خلفيته ماذا يحب وماذا يكره.. الخ. وحـسب هـذا التقليـد الافريقي الجيد فإن مؤلف كتيبة بلفام لا بد وإنه قام بإجراء ما يجب بطريقة سليمة.

حسب المقاس:

السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يصر د. جون قرنق علي ادارة الحركـة بمفـرده علـى عكس المبادئ المعروفة والمجربة لحرب العصابات حيث كل المحاربين متطوعين؟

هناك إشاعة قوية داخل الجيش الشعبي بأن د. جون قرنق لديه صفقة سـرية مـع الـرئيس الاثيوبي منقستو هايلي مريام. حسب هذه النظرية فإن مساندة منقستو للجيش الـشعبي لتحريـر السودان عبارة عن مقايضة لمساندة السودان للمتمردين الاثيوبيين وعليه فإن الـصفقة كانـت أن يواصل الجيش الشعبي القتال طالما ظل النزاع في اثيوبيا مستمرا بـين الحكومـة والمتمـردين وتمضي النظرية إنه لهذا السبب فإن د. جون قرنق لا يرغب في أن يـشارك اي شـخص فـي تخطيط إستراتيجية الحركة خوفا من تناقضها مع صفقته السرية مع منقستو. هذا الافتراض يعطي مصداقية لنظرية الارتباط المشار إليها في الفصل السادس والاختلاف هنا هو ان هذا الإفتـرض يأتي من أناس داخل الحركة.

لا يوجد شك في ذهني بأن قرنق ليس لديه برنامج لتسوية سلمية للحرب في الـسودان. لقـد توصلت إلى هذه النتيجة من تجربتي الشخصية حيث كنت المفاوض الرئيسي للحركة فـي كـل محادثات السلام منذ ١٩٨٨، إن كانت محادثات مع الحكومة أو مع أحـزاب سياسـية سـودانية واتحادات عمالية ومهنية، وقد كنت ايضا مشاركاً نشطاً في مؤتمر كوكادام وفي معظم إجتماعات المتابعة المنبثقة عن إعلانه والتي انعقدت في أديس أبابا لترجمة إعلان كوكادام إلى عمل. هـذه النتيجة مازالت صحيحة إلى هذا اليوم.

وعليه فان المرء قد يتفق مع الافتراض بان د. جون قرنق يريد أن تستمر الحرب إلى مـا لا نهاية. بالنسبة له فان القتال اصبح هدفاً في حد ذاته بكل اسف. الصفحات السابقة فيها ما يكفي

لتبيان هذا الموقف ولكن من الصعوبة بمكان إكتشاف ان كان هذا الامر جزءا من صفقة مع منقستو أم لا.

منذ عام ١٩٨٦ كنت أرافق الرئيس إلى بعض إجتماعاته مع الرئيس منقستو هايلي مريام ولم أشعر أبداً بأن الرئيس منقستو كان يملي شروطاً لاتخاذ قرار معين، وفي الحقيقة كانت هناك مناسبات عندما احسيت بان الرئيس منقستو يرغب بصدق من الحركة أن توسع من علاقاتها خارج إثيوبيا مثل موقفه من زيارة الرئيس إلى كينيا التي ناقشناها في الفصل الرابع.

يبدو أن عدة عوامل قد تضافرت ليسلك قرنق هذا الطريق. لقد أصبح أسيراً لطموحاته. الوسائل التي إتبعها ليصبح قائداً للحركة جعلته لا يشعر بالأمان وغير مطمئن على وضعه ولكي يتمسك بموقعه أصبح همه حماية نفسه إلى درجة أن أدى ذلك إلى تجاهله الحقائق الأساسية عن حرب التحرير نفسها. لقد أصبح وكأنه على ظهر نمر. الجدير بالذكر أنه في نضاله للوصول إلى زعامة الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان فإن د. قرنق عالج ببراعة ضباط الجيش النظاميين ودخل معهم في تحالف ضد "السياسيين". ونتيجة لذلك فإن كاربينو ولـيم وآخرين ساندوه بدون تحفظ ضد السيدين أكوت أتيم وقاي توت. بعد أن إنقشع غبار المعركة مع إزاحة السياسيين عن طريق قرنق فإن ضباط الجيش رغبوا في مكافآت سريعة. هذه لم تأت سريعا كما توقعوا. بدأ كاربينو أكثر من الآخرين في مضايقة الرئيس مذكراً إياه كثيرا بحقيقة عدم مشاركته في معركة بور في عام ١٩٨٣ وانه إنضم إلى الجيش الشعبي عقيد بدون ان يكون معه اي جندي. أخيراً إنضم أروك إلى كاربينو في التشكيك في المؤهلات العسكرية للدكتور جون قرنق باشارتهما إلى انه لم يحدث قط أن قاد وحدة مقاتلة من الجيش، وعليه لم يكن بمستغرب عندما كانا ضمن اول ضباط إعتقلهم بدون توخي الاجراءات القانونية.

رد فعل الرئيس لكل التحديات أعلاه كان إصراره على أن يبرهن بأنه هو أميز ضابط عسكري وأفضل سياسي على الإطلاق. وهذا يعني أن يتعامل بطريقة تجعله يبدو بأنه الوحيد وراء كل نجاح يتحقق. ولذلك فان كونه القائد العام لا يكفي وعليه جعل من نفسه قائد حملة النجم الساطع وأن يظهر في كل الأماكن حيث تكون هناك عمليات رئيسية للإستيلاء على مدينة. في هذه الحال فانه يتحرك ومعه كل الاسلحة المساندة وذخائر كافية وكل المعدات العسكرية الضرورية لضمان نجاح العمليات مهما كلفت من أرواح. يبدو أن عدد الاصابات أمر غير مهم بالنسبة له. كل هذا يبرهن لناقديه بان في مقدوره بعد كل هذا ان يقود الجنود ويستولي على المدن. لقد تمدد هذا الأمر بطريقة غير معقولة بحيث انه في وقت ما في عام ١٩٨٩ كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يبدو وكأنه مكون من جيشين منفصلين، الجنود تحت قيادة قائد حملة

النجم الساطع وهو الرئيس نفسه لديهم أميز الضباط وأفضل الملابس وأحسن الأسلحة والمعدات بينما معظم الجيش في بحر الغزال، أعالي النيل، ومناطق أخرى لا تنقصهم فقط الملابس والأحذية بل ليس لديهم ذخائر لمحاربة العدو. لقد صار من الواضح بأنه ليس هناك إستراتيجية طويلة الأمد للحرب بل تنتقل حسب الأهداف والأغراض التي يحددها القائد العام. بالرغم من ذلك عندما تم تقسيم حملة النجم الساطع إلى مرحلتين في ١٩٩٠ فقد إستمر هو القائد المباشر لكل مرحلة على حده مع أعضاء كبار من القيادة العليا كنواب له او مساعدين للقائد. كانت هذه هي الحالة على الرغم من أنه لم تطأ قدماه اي مرحلة من هذه المراحل.

ولكي يضمن الولاء الشخصي له فإن الرئيس يقوم بنفسه باختيار المجندين لتلقي التدريب العسكري ولا يتم اي تخريج إلا إذا كان موجوداً بنفسه ليصرف البنادق والمعدات العسكرية الأخرى. وإذا كان في خارج البلاد وحان وقت التخريج لا يمكن عمل اي شئ وعلى الجميع الانتظار حتى عودته. هذه بعض الأمثلة القليلة في المجال العسكري.

في مجال السياسة فان فقرات المنفستو التي تناقش موضوع القيادة تم تفصيلها لتناسبه شخصيا. الفقرة ٢٣ (ب) من المنفستو يؤكد ما يلي:

"التحديد المبكر للقيادة الصحيحة للجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى لا تتمكن العناصر المضادة للثورة من إختطاف الحركة".

ما يقصده الرئيس بعبارة «القيادة الصحيحة» ليس إلا شخصه هو، و«إختطاف» الحركة يطابق الاستيلاء على القيادة منه. وعليه فإن حراسة الحركة من مختطفين يتصورهم اصبح هاجسا للدكتور قرنق. وفي هذا الصدد فان اي جنوبي صاحب خبرة ومتعلم والذي ينضم إلى الحركة او يرغب في الانضمام اليها موضع شك. في الفقرة ٢٤ من المنفستو عن "الأعداء الحقيقيين والمحتملين للجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان" يناقش في الجزء ١(ب) من الفقرة لماذا يعتبر «صفوة الجنوبيين البيروقراطيين المتبرجزين» اعداء للجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ يؤكد ما يلي:

"هذه الصفوة تنقسم إلى فئتين رئيسيتين اولئك الذين كانت لهم علاقة او لم تكن لهم علاقة مع الأنانيا-١. فان مصلحتهم واحدة رغم ان بينهم اختلافات داخلية في من تكون له الغلبة سياسياً في الجنوب. مصلحتهم الحقيقية مثل تلك للصفوة الشمالية هي الثراء الشخصي ويشمل ذلك المباني عديدة الطوابق وجمع الأشكال الأخرى من الثروة. تحت الظروف الماثلة فإن اي فئة من الصفوة الجنوبية ستحاول اختطاف الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان وذلك بالتغلغل في قيادتها وأخذها لمصلحتهم هم او إذا فشلوا في إختطاف الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير

السودان فانهم سيحاولون تنظيم أحزابهم السياسية الخاصة بهم والمشابهة لتلك الموجودة في الستينيات مع إحتمال مساعدتهم من جانب الرجعية العالمية".

- هكذا، أصبح الانضمام إلى الحركة مرادفاً لاختراق الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان لاختطاف القيادة، وبالتالي فإن الكثيرين من المثقفين إختاروا الابتعاد بدلا من تعرضهم لتجارب مريرة سبق أن تعرض لها زملاؤهم.

إنشغال قرنق المفرط على أن يظل القائد مهما كلف ذلك جعله يفكر بأن هذا الأمر يمكن تمديده إلى خارج الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى التحالفات التي تعقدها الحركة مع الاحزاب السياسية السودانية الأخرى. الفقرة ٢٣ (ك) من الإصدارة الاولى من المنفستو تقرأ كما يلي:

"الاتصال بمجموعات المعارضة في الشمال والجنوب بهدف تكوين جبهة متحدة مع تلك المجموعات شريطة أن تظل قيادة هذه الجبهة تحت الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان".

وعليه فإن "التحديد المبكر للقيادة الصحيحة" ينفذ في كل الاتجاهات. في رحلته إلى طرابلس في مارس ١٩٨٤ واجه الرئيس موقفا كان بمثابة إختبار لطريقة التبسيط أعلاه للتحالفات بين المجموعات السياسية المختلفة. كانت لدى القذافي رغبة في تشكيل جبهة متحدة ضد نميري تضم الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجموعات المعارضة الشمالية وتشمل الحزب الاتحادي الديمقراطي. لم يقبل الحزب الاتحادي الديمقراطي بجبهة متحدة كما وصفها د. جون قرنق ولذلك ومن أجل أن تتواصل المحادثات كان على وفد د. قرنق تعديل المنفستو هناك وفي حينه. تم إستبدال الكلمات بعد كلمة «الجبهة» بالعبارة «مسلحة وتقدمية». هذا هو التعبير الذي ظهر في الاصدارات الأخيرة من المنفستو. حتى في هذا الشكل المعدل فان د. قرنق يرى نفسه قائدا «للجبهة المتحدة» نسبة لأن المجموعات الأخرى كانت إما إنها غير مسلحة اوغير تقدمية.

كان الرئيس يسيطر بحزم على العمل السياسي والدبلوماسي الخارجي وإذا علمنا وجوده غالب الوقت في الميدان فهذا العمل المهم يتعرض إلى الانقطاع والتواصل من حين لاخر وينقصه التنسيق اوالمتابعة اللازمين. الوفود التي ترسل إلى الخارج في زيارات رسمية كانت تتغير بإستمرار ويرفعون تقاريرهم له لوحده بدلا من القيادة العليا. وايضا على الرغم من وجود بعض الاستمرارية في قيادة وفود الحركة إلى محادثات السلام فإن أعضاء الوفود غير دائمين وكان يتم

إختيارهم من الموجودين في أديس أبابا في ذلك الوقت. إنشاء مكتب التنسيق والعلاقات الخارجية كان تحسنا واعداً ولكنه كما ناقشنا ذلك في الفصل السادس لم يسمح له بالقيام بمهمته.

لقد كان هناك قولاً شائعاً في اوساط الجيش الشعبي وهو إنه عندما يكون د. قرنق في الميدان فإن العمل الدبلوماسي في الخارج يتوقف وعندما يكون هو في الخارج تتوقف رحى الحرب. هذا يُقال بواسطة البعض بمتعة عظيمة إعجاباً بالقائد الملهم والذي بدون جهده الخارق فإن الحركة لا محالة ستنهار!

ملخص:

هذا الفصل يعطي فكرة عن حالة عدم التنظيم داخل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونتيجة لهذا يبدو أن هناك عدم ترابط في كل مناحي النضال. وهذه الأحوال المضطربة من إرث تلك الايام الصعبة في ميلاد الحركة.

وعلى الرغم من المواقف التي تطورت على مدى السنين فقد كان البعض منا يعتقد في حسن تقدير الرئيس للأمور وإنه ما زال من الممكن إقناعه بالابتعاد عن الاعتماد على العسكرية وحدها ومن القيادة المنفردة إلى قيادة جماعية. يمكن للمرء أن يقول بكل ثقة بأن د. قرنق تمتع بثقة أعضاء الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل لم يتمتع به اي سياسي جنوبي قط. لا يوجد اي فرد في الجيش الشعبي لتحرير السودان حسب علمي يسعى وراء موقعه كرئيس وقائد عام. ما يريده الكل بالطبع هو هيكلة الحركة بحيث يستطيع الجميع المشاركة بفعالية في القيام بواجبات الحرب والتي تطوعوا من أجلها . هذا الاهتمام بهذا الامر أصبح مصدر شك بالنسبة للرئيس مما جعله يفقد ثقته في بعض الرفاق الحقيقيين الذين استمروا في تقديم النصح له في هذا الشأن. وكما يعلم الجميع فإن الثقة طريق ذو إتجاهين وعليه فإن عدم الرضاء بين المثقفين كان نتاجاً طبيعياً من طريقة التفكير هذه. منذ عام ١٩٨٦ لم ينقطع أبداً تذكيري الرئيس كلما سنحت الفرصة عن الاهمية القصوى لتفعيل القيادة العليا والتي هي الجهاز الوحيد لقيادة الحركة. بالنسبة لي فالأمر موضوع مبدأ وليس له اي علاقة بشخصية اي إنسان.

آخر محاولة لي في هذا الاتجاه كانت مذكرة قدمتها في يونيو ١٩٩٠ بعنوان "نحو تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان" نورد نصها الكامل كملحق لهذا الكتاب (الملحق رقم ٣). وهي لا تدعي تقديم أجوبة جاهزة على كل المشاكل التي تعاني منها الحركة وإنما كان المقصود منها أن تكون مساهمة من بين مساهمات أخرى لإثارة نقاش صحي لشؤون الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ورسم طريق سليم إلى الأمام. وليس لي الكثير لاضافته لتلك النقاط في الوقت الحاضر.

الفصل العاشر
إتفاقية السلام الشامل

تناولنا محادثات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان منذ الانقلاب العسكري بالخرطوم في يونيو ١٩٨٩ في الفصل السادس وفي كتاب آخر(١٩) . الفقرة التي شملها التناول هي حتى عام ١٩٩٣م . هذا الفصل سيتناول محادثات السلام التي قامت بعد ذلك والتي عرفت بـ " عملية إيقاد للسلام" نسبة للمنظمة الإقليمية " إيقاد" التي قامت بالوساطة في هذه المحادثات. توجت العملية بنجاح بتوقيع اتفاقية السلام الشامل بنيروبي في التاسع من يناير ٢٠٠٥م.

البدايات:

في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية للجفاف والتنمية – التي تعرف اختصارا بإيقاد – في سبتمبر عام ١٩٩٣ طلب الرئيس عمر حسن أحمد البشير من هذه المنظمة الإقليمية المساعدة في الوصول الي حل للنزاع في السودان. وافقت دول الإيقاد المجتمعة علي الطلب وكونت لجنة من أربع دول برئاسة كينيا للتوسط في النزاع السوداني، سميت بـ "لجنة إيقاد الفرعية حول السودان" . أعضاء اللجنة الآخرون هم : إريتريا وإثيوبيا ويوغندا، وهي دول كانت في ذلك الوقت وخاصة إريتريا وإثيوبيا أصدقاء لحكومة السودان . وكانت أطراف النزاع ثلاثة هي: حكومة السودان، والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الفصيل المتحد.

عقب الاجتماع المشترك لقمة منظمة التجارة التفضيلية مع مجلس التنمية والتعاون لجنوب إفريقيا الذي انعقد في كمبالا في نوفمبر ١٩٩٣م قابلت لجنة رؤساء الدول الأربع رؤساء أطراف النزاع الثلاثة علي انفراد في كمبالا . قدم كل طرف للجنة رؤيته حول حل النزاع مدعومة بالوثائق ذات الصلة.

في يناير ١٩٩٤م اجتمع وزراء خارجية لجنة دول إيقاد في نيروبي للتشاور حول مسار الوساطة. في ذلك الوقت اجتمع وزير خارجية كينيا برئيسي فصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان (د. جون قرنق ود.رياك مشار) بهدف تحقيق المصالحة بينهما . نتج عن الاجتماع صدور بيان مشترك حول موقف موحد حول وساطة إيقاد ولكنه فشل في الإتفاق علي تشكيل وفد واحد أو التوحد في حركة واحدة.

مبادرة إيقاد علي أرض الواقع:

عقدت أول جولة محادثات تحت وساطة ايقاد في مارس ١٩٩٤م بوجود كل أطراف النزاع المذكورة أعلاه.وعقدت جولات أخري في مايو ويونيو وسبتمبر من نفس العام . الجولة الأخيرة

والتي عقدت في يوم ٦ سبتمبر ١٩٩٤م كانت لمدة يوم واحد فقط وأنتهت بانسحاب حكومة السودان من عملية التفاوض.

الجدير بالذكر إنه في الوقت الذي انسحبت فيه حكومة السودان من المحادثات كان ميزان القوي العسكري في صالحها. فقد استطاعت حينها من الإستيلاء علي أغلب الحاميات التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان في شرق الإستوائية وتبقت في قبضة الأخير فقط نمولي وشريط الأرض جنوب خط العرض ٤ درجة. إتجه إهتمام حكومة السودان بعد ذلك الي " السلام من الداخل" .

بيد أن وسطاء إيقاد قد تمكنوا في ٢٠ يوليو ١٩٩٤م من تطوير إطار لعملية التفاوض اشتهرت فيما بعد باسم " إعلان المبادئ " (٢٠)، ووافق الطرفان عليه حينها . أعلن إعلان المبادئ "بأن الحل العسكري لا يمكن أن يجلب للبلاد سلاما وإستقرارا دائمين" وان "الحل السلمي العادل لابد ان يكون هو الهدف المشترك لأطراف النزاع" وأقر الإعلان بأن " لابد من تأكيد حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان ليقرر في وضعه المستقبلي عن طريق استفتاء". وأمن اعلان المبادئ علي أن " المحافظة علي وحدة السودان لابد ان تعطي الأسبقية من قبل كل الأطراف" وقدم قائمة بسبعة مبادئ لابد من تحقيقها للحفاظ علي هذه الوحدة. الملفت للإهتمام ان الوثيقة أقرت بأنه في حالة عدم الإتفاق علي هذه المبادئ " سيكون للشعب المعني خيار ان يقرر مستقبله بما في ذلك الإستقلال عن طريق إستفتاء".

في فبراير عام ١٩٩٤م انقسمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – الفصيل المتحد الي فصيلين؛ واحد بقيادة د.رياك مشار والآخر بقيادة د.لام أكول. في سبتمبر ١٩٩٤م غير فصيل د.رياك مشار إسمه الي "حركة/ جيش استقلال جنوب السودان" والتي وقعت في ابريل ١٩٩٦م بالخرطوم "الميثاق السياسي" مع حكومة السودان . اتفق الجانبان علي أن يتحول الميثاق الي اتفاقية سلام في غضون شهرين من التوقيع عليه. لم يتم الإيفاء بهذا الوعد.

خلال عام ١٩٩٥م قطعت كل من إثيوبيا وإريتريا اللتان كانت تربطهما صداقة حميمة مع الخرطوم علاقاتها الدبلوماسية مع السودان. اتهمت إثيوبيا السودان بتدبير محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا ذلك العام. أما اريتريا فقد حولت سفارة السودان في أسمرا الي التجمع الوطني الديمقراطي المعارض كمركز لقيادة المعارضة ضد حكومة السودان مما يعد مخالفة صارخة للأعراف الدبلوماسية. وحدث تحول كبير في توازن القوي في الإقليم عندما قام الرؤساء الثلاثة ليوغندا وإريتريا وإثيوبيا بتنسيق جهودهم ضد حكومة السودان بهدف الإطاحة بها بمساعدة مباشرة من الإدارة الأمريكية. يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول المجاورة

للسودان قد إتهمت الخرطوم بالتآمر لزعزعة السلام الإقليمي والإطاحة بالحكومات في الإقليم ونشر تصوره للأيدولوجية الإسلامية علي نطاق القرن الإفريقي . كما أن الولايات المتحدة قد أضافت عام ١٩٩٣م اسم السودان الي قائمة الدول الراعية للإرهاب.

في مارس عام ١٩٩٦م في نيروبي إجتمع رؤساء دول إيقاد ووقعوا علي وثيقة تعديل اتفاقية تأسيس الهيئة لبعث الحيوية فيها حيث تم تغيير الاسم الي "الهيئة الحكومية للتنمية" .

في بداية عام ١٩٩٧م تغير الميزان العسكري بصورة فجائية لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان. فقد أدي الهجوم المشترك للجيش الشعبي والتجمع الوطني الديمقراطي في يناير ١٩٩٧م الي تقدم قواتهما في الشرق والنيل الأزرق الي مقربة من الدمازين في حين قاد هجوم الجيش الشعبي في مارس ١٩٩٧م الي اقترابه من جوبا. هذه الهجومات كانت بدعم مكشوف من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المجاورة، إثيوبيا، إريتريا ويوغندا.

في ابريل عام ١٩٩٧م تم التوقيع وسط احتفال بهيج بالخرطوم علي" اتفاقية السودان للسلام " المعروفة شعبيا بـــ " اتفاقية الخرطوم للسلام". هذا التطور عجل به الوضع العسكري حينذاك .

لقد كانت حكومة السودان في حاجة الي أن تحارب قوات دفاع جنوب السودان، الجناح العسكري لحركة استقلال جنوب السودان ، الي جانبها ضد الهجوم المشترك من الجيش الشعبي لتحرير السودان والتجمع الوطني الديمقراطي. من جانبها ضغطت حركة استقلال جنوب السودان الحكومة لتحويل الميثاق السياسي الي اتفاقية سلام، وهي خطوة كان من المفترض أن تتم في يونيو ١٩٩٦م.

عادت حكومة السودان الي وساطة إيقاد في يوليو ١٩٩٧م بعد حوالي ثلاث سنوات من انسحابها منها ووافقت مرة أخري علي اعلان المبادئ كإطار المحادثات. تم عقد عدد من الجولات منذ ذلك الوقت بين الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان في نيروبي وأديس أبابا حتي أغسطس ١٩٩٨م . هذه الجولات هي: الخامسة في ٣٠أكتوبر ١٩٩٧م والسادسة في مايو ١٩٩٨م والسابعة في ٤ أغسطس ١٩٩٨م . عقدت الجولة الأخيرة في أديس أبابا . إتسمت هذه الجولات بقصر مدة انعقادها؛ يومين الي أربعة أيام في المتوسط. الموضوع ذات العلاقة هنا هو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قدمت في الجولة الخامسة مشروع كونفدرالي كنظام حكم اثناء الفترة الإنتقالية التي تسبق الإستفتاء علي حق تقرير المصير في جنوب السودان. إنبني النظام الفيدرالي علي كيانين: الجنوب والشمال. الخريطة المرفقة مع المقترح حددت خط العرض ١٣ درجة كالحد الفاصل بين الكيانين . هذا الخط يقطع الي جنوب السودان مناطق خارج حدود الجنوب المعروفة في أول يناير ١٩٥٦م. رفضت حكومة السودان

هذا المقترح علي أنه خارج نطاق إطار اعلان المبادئ وخاصة أن الكونفدرالية المقترحة تفرض مسبقا وجود دولتين منفصلتين كل منهما ذات سيادة .

في نفس الفترة وقعت احداث علي المستوي الإقليمي والدولي أثرت علي سير محادثات السلام. عندما كانت مفاوضات أديس أبابا تقترب من نهاياتها تم تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام من قبل إرهابيين أدي الي فقد العديد من الأرواح. كان رد فعل الإدارة الأمريكية هو ضرب ما كانت تعتقد أنه مصنع أسلحة في الخرطوم بحري بصواريخ كروز. إتضح فيما بعد إنها ضربت مصنع أدوية! هذه العملية أكسبت السودان بعض التعاطف عالميا لأنه كان ضحية إعتداء. كذلك برز الي السطح النزاع الإثيوبي ــ الإريتري ودخل البلدان في حرب مريرة عام ١٩٩٨م . كنتيجة لتلك الحرب تحسنت بصورة واضحة العلاقات بين السودان وكل منهما. أيضا، كان لرفع الحصار عن ليبيا اثر فتح الباب أمام القيادة الليبية لأن تلعب دوراً في حل النزاعات في المنطقة. في واقع الأمر، توسطت ليبيا مع دولة قطر لترميم العلاقات بين السودان واريتريا. وشهدت العلاقات السودانية - المصرية تقدما ملحوظا أزالت التوتر الذي كان في السابق طابع العلاقات بين البلدين . عندما زار د. جون قرنق القاهرة في أكتوبر عام ١٩٩٧م كان الرئيس المصري واضحا معه هو والتجمع الوطني الديمقراطي عندما أكد لهم أن مصر لن تفرط في وحدة السودان وإنها (أي مصر) ستلعب دورا لتسوية الأزمة السياسية السودانية. الموقف الجديد لمصر وإثيوبيا تجاه السودان كان ضربة قاصمة لبعض المحاولات الدولية لعزل السودان حينها والتي استغلت حادثة محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا. أضف الي كل ذلك أن الحرب في جمهورية الكنغو الديمقراطية أفرطت عقد حلفاء الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان حيث دخلوا في مواجهة ضد بعضهم البعض في تأييد أطراف النزاع المختلفة في هذا البلد الجريح. يوغندا بالذات وجدت نفسها متورطة سياسيا وعسكريا في هذا الوضع. لذلك فان أعضاء تحالف الدول المجاورة الذي كونته الإدارة الأمريكية ضد السودان أصبحوا منشغلين بمشاكلهم الداخلية لدرجة أنها لم تكن في استطاعة أي منها الاهتمام بمهمة إسقاط نظام الخرطوم. علي العموم كان هذا الوضع بمجمله في صالح النظام في الخرطوم.

هذه هي خلفية الجولة الثامنة لمحادثات إيقاد للسلام والتي عقدت في الفترة ١٩ــ٢٣ يوليو ١٩٩٩م بعد أكثر من عام منذ انعقاد الجولة الأخيرة. كانت محصلة هذه الجولة الاتفاق علي إنشاء سكرتارية دائمة لإيقاد وتكوين لجانها وتسمية ممثل خاص لإيقاد.

تغيير طريقة المحادثات:

أجرت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج بوش والتي استلمت السلطة في يناير عام ٢٠٠١م إعادة تقييم لسياسة الولايات المتحدة تجاه السودان. فيما يختص بعملية السلام، عين الرئيس بوش في يوم ٤ سبتمبر (اسبوع قبل حادثة ١١ سبتمبر) السناتور جون دانفورث كممثله الخاص للسلام في السودان والذي أعلن بعد ذلك إنه سيذهب في زيارة تعريفية الي السودان. علي غير التوقعات أعلنت حكومة السودان استعدادها للتعاون مع حكومة الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب؛ وبالفعل تم تنفيذ هذا الوعد وتدفق علي الخرطوم باستمرار سيل من شخصيات أمنية أمريكية عملت مع الحكومة بصورة لصيقة في هذا الجانب. وعليه تغيرت سياسة الإدارة الأمريكية من "المواجهة" الي "الارتباط" مع حكومة السودان.

زار السيناتور دانفورث السودان في يناير ومرة أخري في مارس عام ٢٠٠٢م حرر على إثرها تقريرا رفض فيه حق تقرير المصير لجنوب السودان ولم يورد فيه ذكر كلمة "ديمقراطية" على الإطلاق ووصف باستخفاف القوي السياسية الجنوبية بانها "مجموعات قبلية سياسية". وجد موقف دانفورث هذا معارضة قوية من الجنوبيين داخل البلاد. في الخرطوم أصدرت الأحزاب السياسية الجنوبية بيانا مشتركا رفضوا فيه التقرير وأعادوا تأكيد أن تقرير المصير حق مشروع لشعب جنوب السودان.

بعد ذلك دخلت سكرتارية إيقاد ، وكذا شركاء الإيقاد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في جولات دبلوماسية مكوكية بين الأطراف وفي المنطقة سعياً لمواصلة إنعقاد جولات محادثات إيقاد. كانت هذه بداية "عملية إيقاد المطورة" والتي تميزت بعنصرين مهمين: جولات أطول (أسابيع بدلا من أيام) ودور أكبر للشركاء أكثر من ذي قبل.

الاختراق:

كل الجولات السابقة تعثرت عند موضوع "علاقة الدين بالدولة" والتي علي حسب منطوق اعلان المبادئ تعتبر مركزية في خيار الإحتفاظ علي وحدة البلاد.

بدأت وساطة إيقاد بصورتها الجديدة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٢م في مدينة مشاكوس بكينيا وكانت تحت رعاية سكرتارية ايقاد بحضور شركاء الإيقاد (المملكة المتحدة والولايات المتحدة وايطاليا والنرويج) كوسطاء . كانت مواقف الأطراف متباعدة حول " علاقة الدين بالدولة" لدرجة جعلت المراقبين يعتقدون بأن مصير هذه الجولة سيكون كسابقاتها مكتوبا عليها بالفشل. عندما طالت المفاوضات قرر الوسطاء إعداد مشروع إتفاق يأخذ في الإعتبار وجهات نظر الطرفين وطرحه ليما كل علي حده بخيارى إما قبول المشروع كله أو رفضه كله بدون تعديل. وبالفعل تشاور كل

تغيير طريقة المحادثات:

أجرت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج بوش والتي استلمت السلطة في يناير عام ٢٠٠١م إعادة تقييم لسياسة الولايات المتحدة تجاه السودان. فيما يختص بعملية السلام، عين الرئيس بوش في يوم ٤ سبتمبر (اسبوع قبل حادثة ١١ سبتمبر) السناتور جون دانفورث كممثله الخاص للسلام في السودان والذي أعلن بعد ذلك إنه سيذهب في زيارة تعريفية الي السودان. علي غير التوقعات أعلنت حكومة السودان استعدادها للتعاون مع حكومة الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب؛ وبالفعل تم تنفيذ هذا الوعد وتدفق علي الخرطوم باستمرار سيل من شخصيات أمنية أمريكية عملت مع الحكومة بصورة لصيقة في هذا الجانب. وعليه تغيرت سياسة الإدارة الأمريكية من "المواجهة" الي "الارتباط" مع حكومة السودان.

زار السيناتور دانفورث السودان في يناير ومرة أخري في مارس عام ٢٠٠٢م حرر على إثرها تقريرا رفض فيه حق تقرير المصير لجنوب السودان ولم يورد فيه ذكر كلمة "ديمقراطية" على الإطلاق ووصف باستخفاف القوي السياسية الجنوبية بانها "مجموعات قبلية سياسية". وجد موقف دانفورث هذا معارضة قوية من الجنوبيين داخل البلاد. في الخرطوم أصدرت الأحزاب السياسية الجنوبية بيانا مشتركا رفضوا فيه التقرير وأعادوا تأكيد أن تقرير المصير حق مشروع لشعب جنوب السودان.

بعد ذلك دخلت سكرتارية إيقاد ، وكذا شركاء الإيقاد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في جولات دبلوماسية مكوكية بين الأطراف وفي المنطقة سعياً لمواصلة إنعقاد جولات محادثات إيقاد. كانت هذه بداية "عملية إيقاد المطورة" والتي تميزت بعنصرين مهمين: جولات أطول (أسابيع بدلا من أيام) ودور أكبر للشركاء أكثر من ذي قبل.

الاختراق:

كل الجولات السابقة تعثرت عند موضوع "علاقة الدين بالدولة" والتي علي حسب منطوق اعلان المبادئ تعتبر مركزية في خيار الإحتفاظ علي وحدة البلاد.

بدأت وساطة إيقاد بصورتها الجديدة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٢م في مدينة مشاكوس بكينيا وكانت تحت رعاية سكرتارية ايقاد بحضور شركاء الإيقاد (المملكة المتحدة والولايات المتحدة وايطاليا والنرويج) كوسطاء . كانت مواقف الأطراف متباعدة حول " علاقة الدين بالدولة" لدرجة جعلت المراقبين يعتقدون بأن مصير هذه الجولة سيكون كسابقاتها مكتوبا عليها بالفشل. عندما طالت المفاوضات قرر الوسطاء إعداد مشروع إتفاق يأخذ في الإعتبار وجهات نظر الطرفين وطرحه لهما كل علي حده بخيارى إما قبول المشروع كله أو رفضه كله بدون تعديل. وبالفعل تشاور كل

طرف مع قيادته وقررا قبول مشروع الإتفاق بدون تعديل ووقعا عليه يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م تحت اسم "بروتوكول مشاكوس". أتت هذه الخطوة كمفاجئة للمراقبين في شؤون السودان . بعد اسبوع من توقيع بروتوكول مشاكوس عقد لقاء في كمبالا بين الرئيس عمر حسن احمد البشير ورئيس الحركة جون قرنق وهو أول لقاء يجمع بينهما منذ اندلاع الحرب. كانت هذه إشارة واضحة بان الطرفين قررا المضي قدما في طريق تحقيق السلام.

تناول بروتوكول مشاكوس ثلاث قضايا أساسية هي: نظام الحكم، والعلاقة بين الدين والدولة ثم حق تقرير المصير. وجد البروتوكول تأييدا واسعا وسط السودانيين وبدا أن البلاد علي أعتاب تحقيق السلام. غير أن جارتين مهمتين للسودان ، مصر وليبيا، عبرتا عن معارضتهما للبروتوكول رغم أن ليبيا غيرت رأيها فيما بعد لتتفق مع رغبات السودانيين.

جولات المحادثات الأخري:

لقد أعطي بروتوكول مشاكوس دفعة معنوية قوية للوسطاء واتجهت الأنظار بعد ذلك الي مناقشة التفاصيل الضرورية للوصول الي اتفاقية سلام. عاد الوفدان الي مدينة مشاكوس لمواصلة المفاوضات حول القضايا العالقة، الا ان هذه المفاوضات إصطدمت بالتطورات في الميدان العسكري.

في سبتمبر ٢٠٠٢م هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان مدينة توريت التي كانت تحت سيطرة قوات الحكومة وتمكنت من الاستيلاء عليها. كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يعارض منذ البداية الإتفاق علي وقف إطلاق النار أثناء المحادثات، وجاء الهجوم علي توريت كجزء من سياسته في هذا الإتجاه. سممت حادثة الاستيلاء علي توريت الأجواء الحميمية التي خلقها التوقيع علي بروتوكول مشاكوس وكان رد حكومة السودان سريعا. فقد انسحبت من المحادثات وقامت بحملة كبيرة لحشد الشعب للحرب وأقسمت علي انها لن تعود الي طاولة التفاوض الإبعد استعادة مدينة توريت. بعد ذلك دارت معارك ضارية حول المدينة انتهت بانتصار قوات الحكومة واستعادتها لمدينة توريت . في أكتوبر عام ٢٠٠٢م وكنتيجة لوساطة شخصيات جنوبية بقيادة السيد أبيل ألير وقع الطرفان علي اتفاقية وقف العدائيات وتواصلت المفاوضات بعد ذلك . ظلت هذه الاتفاقية سارية الي حين الإتفاق النهائي عام ٢٠٠٥م وقد كانت عاملا أساسيا في التقدم الذي تتحقق. رغم ذلك، فان التطورات التي أعقبت الهجوم والهجوم المضاد علي توريت عمقت عدم الثقة بين الطرفين.

في الجولات التي تلت (كارن ونيانوكي وناكورو ونيفاشا) انخرط الجانبان في مفاوضات حول تفاصيل الإجراءات التي تحكم الفترة الانتقالية قبل الاستفتاء، وهي: قضايا المشاركة في السلطة

وتقاسم الثروة والإجراءات الأمنية والمناطق الثلاث (جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي). تم رفع مستوي تمثيل الوفدين المفاوضين ليرأسهما من جانب الحكومة السيد علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية ، ومن جانب الحركة رئيسها، د. جون قرنق. كذلك اعتمد الوسطاء طريقة جديدة للتعامل مع المفاوضات عن طريق محاور بحيث تخصص كل جولة لمحور معين. وتم تحديد المحاور بأنها خمسة: المشاركة في السلطة، تقاسم الثروة ، الإجراءات الأمنية، المناطق الثلاث والعاصمة القومية . تم دمج هذه الطريقة مع طريقة التناول الكلي للقضايا والتي تم التأكيد عليها من قبل. هذا التناول يمكن الطرفان من المساومة بموضوع مقابل موضوع آخر في نفس المحور او في محور آخر . هكذا تم تحقيق تقدم مقدر وتقليص دائرة الخلاف الي عدد بسيط من القضايا مثل الرئاسة، العاصمة القومية، نسب مشاركة جنوب السودان في الحكومة القومية، الإجراءات الأمنية والمناطق الثلاث.

الانزلاق:

كان الإجراء المتفق عليه في جولة محادثات ناكورو بكينيا هو أن تقدم سكرتارية وساطة إيقاد للطرفين مسودة إطار لحل القضايا العالقة لتفعيل بروتوكول مشاكوس ليرد كل منهما عليها ثم تتبع ذلك مناقشة حول الأمر. وبالفعل قدمت السكرتارية للطرفين وثيقة بعنوان: " مسودة إطار لحل القضايا العالقة الناتجة عن تفصيل بروتوكول مشاكوس". رد كل من الطرفين علي الوثيقة كتابة وتم رفع جلسات الجولة بواسطة الفريق (م) لازروس سومبيبو في يوم ٢١ يوليو ٢٠٠٣م ليتسني لكل طرف دراسة المسودة المقدمة من سكرتارية إيقاد والرد عليها. وتم تأكيد أن الوثيقة مفتوحة للنقاش وليست بموقف نهائي.

ردت حكومة السودان علي الوثيقة بصورة درامية. فقد رفضتها جملة وتفصيلا بانها لا تصلح كأساس للتفاوض وشرعت في حشد الجماهير ضد مسودة وثيقة إيقاد الإطارية. قبول الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان للوثيقة دون تعديل عزز شكوك ومخاوف الحكومة عن عدم حياد سكرتارية إيقاد. خلق موقف الحكومة هذا أزمة في محادثات السلام.

فيما عدا التصريحات العامة، أثارت الحكومة إعتراضات محددة علي نصوص مسودة إطار الحل أو وثيقة ناكورو كما اشتهرت فيما بعد . هذه الاعتراضات تشمل أن الوثيقة:ـ

١- تعتبر تراجعا عن خيار الوحدة في الفترة الانتقالية التي أكد عليها بروتوكول مشاكوس وذلك بالنص علي وجود جيشين وبنكين مركزيين وعملتين مما يمهد للإنفصال.

٢- سلمت إدارة الجنوب للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان وحدها في تجاهل تام لمشاركة القوي السياسية الجنوبية الأخري.

٣- قيدت رئيس الجمهورية في اتخاذ القرار عندما طالبت بموافقة نائب الرئيس علي كل القرارات، مما يعتبر إعطاء الأخير حق النقض (الفيتو).

٤- في الوقت الذي لا تسمح فيه للحكومة المركزية بأي دور فعال في ادارة الجنوب يمنح لرئيس الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان سلطات واسعة في ادارة الشمال.

٥- في إثارتها لموضوع العاصمة القومية انحرفت عن بروتوكول مشاكوس فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة. ان نصوص الوثيقة حول العاصمة القومية هي في رأي الحكومة العلمانية ذاتها.

٥- غير عادلة حول تقاسم الثروة لأنها تعطي الجنوب أكثر من حقه علي حساب المناطق الأخري من السودان.

وجدت هذه الحجج تأييدا كبيرا وسط الشماليين. ولكن النقاط المثارة لم تكن دقيقة في التعبير عن محتويات الوثيقة أو عن المواقف التي اتخذتها الحكومة من قبل. علي سبيل المثال لا الحصر:ـ

١- وجود جيشين في الفترة الانتقالية منصوص عليه في اتفاقية الخرطوم للسلام (المادة ٨ (١) و٨(٣)) ومضمن في دستور جمهورية السودان لعام ١٩٩٨م.

٢- الفقرات ٢٥ـ١ و٢٥ـ٢ و٢٥ـ٤ من وثيقة ناكورو تنص علي بنك مركزي واحد وعملة واحدة.

٣- علي عكس الادعاء بأن الجنوب قد تم تسليمه للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وحدها، فان الفقرة ٦ـ١ من وثيقة ناكورو تنص علي الشمول ومشاركة كل الأحزاب السياسية في حكومات الولايات الشمالية والجنوبية والحكومة القومية.

٤- إن موافقة نائب الرئيس علي قرارات الرئيس مطلوبة فقط حيال ثلاث قضايا: إعلان حالة الطوارئ، دعوة البرلمان للانعقاد أو حله، ثم التعيينات للوظائف الدستورية التي يستدعيها تطبيق اتفاقية السلام. يتفق الجميع إنه في سياق الإجراءات الانتقالية هذه قضايا تحتاج الي قرار من الطرفين كشركاء متساويين في تطبيق اتفاقية السلام.

٥- لنائب الرئيس دور في تعيين حكام الولايات فقط. وحتي هذا الدور مشروط بالإتفاق بينه والرئيس.

٦- وافقت الحكومة علي نسبة ٧٥% كنصيب الجنوب من البترول في اتفاقية الخرطوم للسلام (الملحق رقم٣) وعليه من غير المعقول الإعتراض علي نسبة ٥٠% الواردة في وثيقة ناكورو.

لم تتطرق وثيقة ناكورو الي موضوع الانتخابات في الفترة الانتقالية وهو موضوع تم الإتفاق عليه بين الطرفين في مذكرة التفاهم بينهما في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢م . كذلك الفقرة ٣١ــ٢ من وثيقة ناكورو حجبت حركات التحرير التي وقعت علي اتفاقيتي الخرطوم وفشوده للسلام من المشاركة في الإجراءات الأمنية الانتقالية لاتفاقية السلام المرتقبة. هذان الموضوعان كان لابد أن يكونا من ضمن اهتمامات الحكومة وجزءا لا يتجزأ من إدانتها العلنية لوثيقة ناكورو. الموضوع الأخير بالذات خلق عدم إرتياح واسع وسط الأطراف التي وقعت مع الحكومة الاتفاقيتين وخاصة إنها كانت تشعر بأن الحكومة هى التى تمثلهم في المفاوضات.
كما سنري لاحقا، فان كل النقاط التي اعترضت عليها الحكومة في وثيقة ناكورو قد تم الموافقة عليها في نيفاشا ضمن البروتوكولات المختلفة. الاستثناء الوحيد هو العاصمة القومية وبعض التفاصيل الصغيرة.

بروتوكولات اتفاقية السلام(٢١):

لقد تمت الإشارة من قبل الي أنه بعد التوقيع علي بروتوكول مشاكوس، دخل الطرفان في محادثات طويلة حول تفاصيل الحكم في الفترة الانتقالية. كانت الاتفاقيات حول المواضيع التي تم التفاوض حولها في صيغة بروتوكولات. هذه البروتوكولات مع إتفاق وقف إطلاق النار الدائم وآليات التطبيق هي التي شكلت إتفاقية السلام والتي عرفت بــ "اتفاقية السلام الشامل". سنتناول في الفقرات التالية الجوانب الهامة لكل بروتوكول.

١ــ بروتوكول مشاكوس:

يتألف البروتوكول من أربعة مكونات: المبادئ المتفق عليها، عملية الإنتقال، الدين والدولة وهياكل الحكومة.
فى شأن المبادئ المتفق عليها، تم الإعتراف بأن وحدة السودان المبنية علي الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي والمحاسبة والمساواة والإحترام والعدالة هي وستظل أولوية الطرفين وإنه من الممكن معالجة ظلامات الشعب في جنوب السودان والإستجابة لتطلعاتهم من خلال ذلك الإطار. وتم الإتفاق كذلك علي أن لشعب جنوب السودان الحق في السيطرة علي الأمور في اقليمهم

والمشاركة بعدالة في الحكومة القومية، وسيكون له حق تقرير المصير عن طريق استفتاء من بين وسائل اخري لتقرير وضعهم المستقبلي. وعد البروتوكول باقامة نظام ديمقراطي، وايجاد حل شامل للتدهور الإجتماعي والإقتصادي في السودان، وتحقيق وقف شامل لإطلاق النار، ووضع خطة لإعادة التوطين والتأهيل واعادة البناء والتنمية. وأكد علي "تصميم وتنفيذ إتفاقية السلام لجعل وحدة السودان خيارا جاذبا وخاصة لشعب جنوب السودان".

و حول عملية الإنتقال، تم الإتفاق علي أن الأطراف ستعمل معا في مهمة حكم البلاد، وان عملية الإنتقال ستتكون من فترتين: فترة ما قبل الفترة الإنتقالية وطولها ستة شهور والفترة الإنتقالية وطولها ست سنوات، وإنه في نهاية الفترة الإنتقالية سيصوت شعب جنوب السودان في استفتاء مراقب دوليا إما لتاكيد وحدة السودان بالموافقة علي نظام الحكم المقام بموجب اتفاقية السلام أو يختار الإنفصال. إتفق الطرفان أيضا علي إقامة مفوضية التقدير والتقويم خلال الفترة ما قبل الفترة الإنتقالية لمراقبة تطبيق اتفاقية السلام . تشمل عضوية المفوضية بالإضافة الي الطرفين الدول الأعضاء في لجنة إيقاد الفرعية حول السودان (إريتريا، إثيوبيا، كينيا ويوغندا) والدول المراقبة (إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة والولايات المتحدة) واية دولة اخري او منظمة إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان. وختاما اتفق الطرفان علي " عدم القيام بأي فعل أحادي من شأنه تقويض أو نقض اتفاقية السلام"

فيما يختص بعلاقة الدين بالدولة أقر الطرفان أن السودان دولة متعددة الثقافات والإثنيات والأديان واللغات، ويجب ألا يستغل الدين كعامل تفرقة وأن المواطنة هي أساس التمتع بالحقوق والواجبات وان الأحوال الشخصية والعائلية ستحكمها القوانين الشخصية للذين يخصهم الأمر.

وعن هياكل الحكومة، أتفق الطرفان علي إطار حكم مؤسس علي دستور قومي يسود علي كل القوانين في البلاد، وتكوين المفوضية القومية للمراجعة الدستورية في فترة ما قبل الفترة الانتقالية والتي ستضع الإطار القانوني والدستوري للحكم في الفترة الانتقالية يتضمن إتفاقية السلام، وانه ستكون هناك حكومة قومية تمارس الصلاحيات التي لا بد أن تمارس بواسطة دولة ذات سيادة علي المستوي القومي.

وعلي قدر كبير من الأهمية اتفق الطرفان علي أن أي تشريع قومي له أثر علي ولايات خارج جنوب السودان "يكون مصدره للتشريع الشريعة الإسلامية والإجماع الشعبي". وفيما يختص بجنوب السودان "يكون مصدره الإجماع الشعبي وقيم وعادات الشعب السوداني (بما في ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية مع مراعاة التنوع في السودان)".

٢ ـ بروتوكول الإجراءات الأمنية:

تم التوقيع على هذا البروتوكول في نيفاشا يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣م ، ويغطي خمسة مجالات: حالة الجيش، وقف إطلاق النار، إعادة الانتشار، الوحدات المشتركة المدمجة، القيادة والسيطرة للجيشين، وحالة المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد.

إتفق الطرفان على أن القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان سيظلان منفصلين عن بعضهما طيلة الفترة الانتقالية وسيعتبر كلاهما ويتم التعامل مهما بالتساوي كالقوات المسلحة القومية للسودان. تم الإتفاق على خفض عدد القوات في الجانبين بعد الانتهاء من إجراءات وقف إطلاق النار الشامل.

الوحدات المشتركة المدمجة، والتي تتكون من أعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ستكون نواة للجيش السوداني اذا جاءت نتيجة الاستفتاء في صالح وحدة البلاد، وإلا سيتم حلها ويدمج مكونيها في القوات التي أتي منها كل مكون . طيلة الفترة الإنتقالية سيكون حجم وانتشار الوحدات المشتركة المدمجة كالآتي: جنوب السودان ٢٤ ألف ، جبال النوبة ٦ ألف ، جنوب النيل الأزرق ٦ ألف والخرطوم ٣ ألف. في شرق السودان تم الإتفاق على أن يتم إعادة انتشار الجيش الشعبي الموجود هناك الي جنوب الحدود بين الشمال والجنوب في ١٩٥٦/١/١ في غضون عام واحد من بداية الفترة ما قبل الفترة الإنتقالية . كما اتفق الطرفان على مناقشة أمر تكوين وحدات مشتركة مدمجة في شرق السودان.

وعن إعادة الانتشار، اتفق الطرفان على انه فيما عدا الوحدات المشتركة المدمجة يتم إعادة انتشار بقية القوات المسلحة السودانية شمال الحدود بين الشمال والجنوب في ١٩٥٦/١/١م في غضون عامين ونصف. بالمثل يتم إعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق جنوب نفس الحدود بمجرد تكوين وانتشار الوحدات المشتركة المدمجة. سيتم إعادة انتشار كل هذه القوات تحت رقابة ومساعدة دولية. وتم الإتفاق أيضا على تنفيذ برامج تخفيض الأعداد والتسريح وإعادة الدمج للقوات من الطرفين بمساعدة دولية.

فيما يختص بالقيادة والسيطرة للقوتين تم الإتفاق على إنشاء هيئة الدفاع المشتركة تتبع لمؤسسة الرئاسة وتتكون من رئيسي هيئة أركان الجيشين، ونوابهما وضباط كبار آخرين من الطرفين. تتولى هيئة الدفاع المشتركة التنسيق بين الجيشين وتقود الوحدات المشتركة المدمجة. وأتفق أيضا على تطوير عقيدة قتالية مشتركة خلال العام الأول من الفترة الانتقالية تكون أساس تدريب الوحدات المشتركة المدمجة والجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية.

وجاء في البروتوكول أنه "لن يسمح لأي قوة مسلحة متحالفة مع أي طرف من الطرفين بالتواجد خارج أي منهما". كما اتفق الطرفان علي معالجة وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد بهدف تحقيق سلام واستقرار شاملين في البلاد.

٣ــ بروتوكول تقاسم الثروة:

تم التوقيع عليه في نيفاشا يوم ٧ يناير ٢٠٠٤م بعد ما يزيد عن ثلاثة أسابيع من المفاوضات. شمل البروتوكول المبادئ الهادية بخصوص التوزيع العادل للثروة المشتركة، ملكية الأرض والموارد الطبيعية ، الموارد البترولية وغير البترولية، قضايا المال والمصارف، مملوكات الحكومة ومديونيتها، وصناديق إعادة البناء والتنمية .

بعض النقاط التي تم الإتفاق عليها تنطبق علي كل السودان بينما تختص بعضها فقط بالجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب . يفتتح البروتوكول بتأكيد أنه "سيتم تقاسم ثروة السودان بحيث يتمكن كل مستوي حكم من تأدية مسئولياته وواجباته القانونية والدستورية". كما ينص علي أن جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب تواجه احتياجات هامة من أجل تأدية مهام الحكومة الأساسية ولإقامة إدارة مدنية وتأهيل أو بناء البنية الاجتماعية والطبيعية في سودان ما بعد الحرب.

لم يتمكن الطرفان من الاتفاق علي ملكية الأرض والثروات الطبيعية في باطن الأرض ولكنهما اتفقا علي أن تنظيم حيازة الأرض واستعمالها وممارسة الحقوق عليها سلطة مشتركة تمارس بواسطة مستويات الحكم المختلفة. كما اتفقا علي إقامة آلية من خلالها يتم تدريجيا تطوير وتعديل القوانين المعنية لتضمين العرف والموروث المحلي والتوجهات والتجارب الدولية لتناول هذه القضايا ثم الاتفاق علي إنشاء المفوضية القومية للأرض ومفوضية جنوب السودان للأرض، لكل منهما صلاحيات محدودة . علي المفوضيتين التعاون والتنسيق بينهما، وفي حالة الخلاف بين النتائج التي تتوصلا إليها يتم التوفيق بينهما وإلا يرفع الخلاف الي المحكمة الدستورية.

بخصوص الموارد البترولية أورد البروتوكول المبادئ التي تهدي إدارة تطوير قطاع النفط. وتم إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول، تتكون من عضوية متساوية من الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان، بالإضافة الي ما لا يزيد عن ثلاثة ممثلين للولايات/الأقاليم المنتجة للنفط كأعضاء غير دائمين. علي المفوضية القومية للبترول أن ترسم وتراقب تنفيذ السياسات التي توجه قطاع النفط. واتفق الطرفان علي إنشاء "حساب تثبيت إيرادات البترول من صافي إيرادات البترول الحكومي ويتحصل من مبيعات الصادر الفعلية التي تتجاوز سعراً قياسياً يتفق عليه". وان أساس تقاسم دخل النفط هو: يخصص للولايات المنتجة للنفط ما لا يقل عن ٢% من الدخل الإجمالي للنفط توزع بنسبة الإنتاج في كل ولاية. وبعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول

وللولايات المنتجة للبترول يوزع الدخل المتبقي للنفط المستخرج من الآبار المنتجة للنفط في جنوب السودان بنسبة ٥٠% لكل من حكومة جنوب السودان من جهة والحكومة القومية والولايات في شمال السودان من جهة أخري ابتداءاً من الفترة قبل الانتقالية . كما تم الاتفاق علي إنشاء صندوق لأجيال المستقبل عند ما وصل الإنتاج القومي للنفط الي مليوني برميل يوميا.

وحول الموارد غير البترولية قدم البروتوكول قائمة بمصادر الضرائب والموارد الأخرى لكل من الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات، إضافة الي ذلك ستخصص الحكومة القومية لحكومة جنوب السودان نسبة ٥٠% من نصيب الحكومة القومية من دخل الموارد غير البترولية التي يتم تحصيلها في جنوب السودان .

تم الاتفاق كذلك علي تكوين مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية "لضمان الشفافية والعدالة فيما يختص بتخصيص الموال المحصلة على المستوى القومي للولايات/الأقاليم ولحكومة جنوب السودان" وتتكون من خبراء ترشحهم مختلف الولايات/الأقاليم وحكومة جنوب السودان والحكومة القومية .

وعن السياسة النقدية والمصرفية والعملة، اتفق الطرفان علي إنشاء بنك جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي. و"على بنك السودان إستخدام وتطوير نظامين مصرفيين إحداهما إسلامى والأخر تقليدى، لضبط تنفيذ سياسة نقدية واحدة والإشراف عليها" عن طريق: نافذة تمويل إسلامية في شمال السودان يديرها نائب محافظ بنك السودان المركزي، ونافذة تمويل تقليدية في بنك جنوب السودان برئاسة نائب لمحافظ بنك السودان المركزي.

ونص البروتوكول علي إنشاء صندوق الإعمار والتنمية، والصندوق الإئتماني للمانحين المتعددين؛ كل منهما علي المستويين القومي وجنوب السودان.

كما تم الاتفاق علي أن "لا تكون هناك أى عائق قانوني على التجارة فيما بين الولايات أو على تدفق السلع والخدمات ورأس المال والعمالة بين الولايات/الأقاليم".

٤ـ بروتوكول المشاركة في السلطة:

إستغرق التفاوض حول هذا المحور ما يزيد عن الأربعة أشهر، وتم اختتام المفاوضات في نيفاشا يوم ٢٦/مايو ٢٠٠٤م بتوقيع بروتوكول المشاركة في السلطة.

أكد البروتوكول المبادئ التي تم الاتفاق عليها في بروتوكول مشاكوس وحددت أربعة مستويات حكم: القومي وجنوب السودان والولاية والحكم المحلي. وتمّ وضع قائمة بالمبادئ التي تحكم الإدارة والعلاقات بين مستويات الحكم المختلفة وكذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتم الاتفاق أيضا علي 'بدء عملية مصالحة وطنية شاملة وتضميد فى جميع أرجاء القطر كجزء من

عملية بناء السلام". واتفق الطرفان على إجراء تعداد سكاني في كل البلاد قبل نهاية العام الثاني من الفترة الانتقالية وقيام انتخابات عامة قبل نهاية العام الثالث من نفس الفترة.

السلطة التشريعية ستكون علي المستوي القومي وجنوب السودان والولايات. علي المستوي القومي ، هناك الهيئة التشريعية القومية والتي تتكون من مجلسين: المجلس الوطني ومجلس الولايات. الأول يتكون من أعضاء يتم انتخابهم "وفقاً لإجراءات تحددها لجنة إنتخابات محايدة وممثلة وفقاً لقوانين الإنتخابات النزيهة". والمجلس الثاني يضم ممثلين لكل ولايات السودان. قبل إجراء الانتخابات يتم تخصيص مقاعد المجلس الوطني كما يلي: ٥٢% للمؤتمر الوطني ، ٢٨% للحركة الشعبية لتحرير السودان ، ١٤% للقوي السياسية الشمالية الأخرى، و٦% للقوي السياسية الجنوبية الأخرى. ونص البروتوكول علي أنه لا يجوز تعديل الدستور القومي الا بموافقة ما لا يقل عن ثلاث أرباع كل أعضاء مجلسي الهيئة التشريعية كل مجلس ينعقد علي حده. كما اتفق علي أن أي تعديل للدستور القومي يمس نصوص اتفاقية السلام لن يطرح إلا بموافقة طرفي اتفاقية السلام.

وعن الجهاز التنفيذي القومي، نص البروتوكول علي أنه يتكون من مؤسسة الرئاسة (رئيس الجمهورية ونائبيه) ومجلس الوزراء وأنه ستكون هناك شراكة وعملية جماعية لاتخاذ القرار في مؤسسة الرئاسة. يتكون مجلس الوزراء بنفس نسب تكوين المجلس الوطني . والي حين إجراء الانتخابات يظل الرئيس الحالي (أو من يخلفه) رئيسا لجمهورية السودان والقائد العام للقوات المسلحة السودانية ، ويصبح الرئيس الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان النائب الأول لرئيس الجمهورية وفي ذات الوقت رئيس حكومة جنوب السودان والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان. يتخذ الرئيس قراراته بموافقة النائب الأول في أربعة مجالات: إعلان وإنهاء حالة الطوارئ، إعلان الحرب، التعيينات التي يقوم بها الرئيس تنفيذا لاتفاقية السلام، ثم دعوة المجلس الوطني للانعقاد أو تأجيل جلساته أو حله. وهناك نصوص عن انتخاب رئيس الجمهورية وتعيين نائبيه بعد الانتخابات، والإجراءات التي لا بد من اتخاذها في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو النائب الأول للرئيس.

عن العاصمة القومية نص البروتوكول علي أن أجهزة تنفيذ القانون ستكون ممثلة لكل أهل السودان وتم وضع موجهات للقضاة من أجل حماية حقوق غير المسلمين. وتم النص علي إنشاء مفوضية خاصة من قبل مؤسسة الرئاسة لهذا الهدف.

وفي مجال الخدمة المدنية، وضع الاتفاق قائمة بالمبادئ التي تضمن التوازن والتميز والعدالة في الخدمة المدنية ورفض التمييز علي أساس الدين أو الإثنية أو الإقليم أو الجندرة أو اللون

السياسي. وتم تأكيد ضرورة التدريب وخلق فرص تعليم إضافية للمواطنين في المناطق المتأثرة بالحرب. وأن المفوضية القومية للخدمة المدنية ستنشأ بمهمة وضع سياسات التدريب والاستيعاب في الخدمة المدنية ولضمان أن ما لا يقل عن ٢٠% من المناصب الوسيطة والعليا في الخدمة المدنية القومية (بما في ذلك مناصب الوكلاء) يشغلها أشخاص مؤهلين من جنوب السودان في غضون الثلاثة أعوام الأولي ترتفع النسبة الي ٢٥% في العام الخامس لتصل الي الهدف النهائي وهو ٣٠%خلال ستة أعوام . هذه الأرقام يتم تأكيدها بناء علي نتيجة التعداد السكاني. وفيما يختص بالأمن القومي ، تم الإتفاق علي أنشاء "جهاز أمن قومي واحد" يكون "ممثلاً للسكان ويعكس الشراكة بين الطرفين المتفاوضين" وأن يكون جهاز الأمن القومي "جهازاً مهنياً ويكون التفويض المخول له هو تقديم النصح والتركيز علي جمع المعلومات وتحليلها"، وانه سينشأ مجلس الأمن القومي ولجان أمنية علي مستوي جنوب السودان والولايات.

ونص البروتوكول علي قيام عدد من المفوضيات المستقلة مثل المفوضية القومية للانتخابات ومفوضية حقوق الإنسان وغيرهما. علي حسب البروتوكول سيكون جهاز القضاء القومي مستقلا عن الجهازين التشريعي والتنفيذي وسيمارس سلطاته عن طريق محاكم ومحاكم خاصة أخري. يتكون الجهاز القضائي من المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومحاكم الإستئناف القومية واية محاكم او محاكم خاصه أخري ضرورية تؤسس بأحكام القانون.

علي مستوي جنوب السودان، يقوم بالتشريع المجلس التشريعي لجنوب السودان والذي يتكون قبل اجراء الإنتخابات العامة من :٧٠% للحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٥% للمؤتمر الوطني وال ١٥% المتبقية للقوي السياسية الجنوبية الأخري. ينطبق نفس التشكيل علي مجلس وزراء حكومة جنوب السودان . الجهاز القضائي علي مستوي جنوب السودان يتكون من: المحكمة العليا لجنوب السودان، محاكم الاستئناف وأية محاكم او محاكم خاصة أخري ضرورية تؤسس بأحكام القانون.

فصل البروتوكول المؤسسات علي مستوي الولايات. قبل أجراء الإنتخابات يتكون مجلس تشريعي الولاية وجهازها التنفيذي من: ٧٠% للمؤتمر الوطني في الولايات الشمالية و٧٠% للحركة الشعبية في الولايات الجنوبية ، ١٠% في الولايات الجنوبية للمؤتمر الوطني ، و١٠% للحركة الشعبية في الولايات الشمالية، و٢٠% في الولايات الشمالية والجنوبية يشغلها ممثلو القوي السياسية الشمالية والجنوبية علي التوالي. أما قيام المحاكم الضرورية في الولايه فسيكون حسبما يري الجهاز القضائي بالولاية وفقا لنصوص دساتير الولايات.

يختتم البروتوكول بخمسة جداول للسلطات: القومية، جنوب السودان، الولايات، المشتركه والمتبقية. وهناك "جدول" آخر حول تسوية النزاعات التي تنشأ في ممارسة السلطات "المشتركة.

٥ـ المناطق الثلاث:

كانت المفاوضات حول المناطق الثلاث طويلة وصعبة. السبب الأساسي في تلك الصعوبة هو أن هذه المناطق هي جغرافيا جزء من شمال السودان بحسب حدود ١٩٥٦/١/١ بين الشمال والجنوب، ولكن عدد مقدر من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان ينحدر من هذه المناطق وجزء منهم يشغل مواقع قيادية داخل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. لذلك لديهم قضية مشتركة مع رفقائهم في السلاح من جنوب السودان في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. في بداية المفاوضات رفض وفد حكومة السودان التفاوض حول هذه المناطق بحجة أن وساطة ايقاد تختص فقط بجنوب السودان وهذه المناطق خارج حدود جنوب السودان. من الجانب الآخر رفض وفد الحركة الشعبية التفاوض حول المحاور الأخرى اذا لم تكن هذه المناطق جزءاً من المفاوضات.

مارس الوسطاء الضغوط علي وفد حكومة السودان ملحين علي أن يقبل التفاوض حول هذه المناطق الثلاث. في النهاية تم التوصل الي حل وسط بحيث تكون المحادثات حول هذه المناطق تحت وساطة كينية وليست إيقاد. بكلمات أخرى، يلبس الفريق (م) سومبيوو قبعة إيقاد عندما تكون المفاوضات عن جنوب السودان وقبعة كينيا عندما تكون عن المناطق الثلاث. كون الطرفان ثلاث لجان، واحدة لكل منطقة لتناول الموضوع. بعد الكثير من الأخذ والرد توصل الطرفان الي اتفاق حول منطقتين واستمر الخلاف حول منطقة أبيي. شارفت المحادثات حول هذا المحور علي الانهيار نتيجة لهذا الخلاف لو لا تدخل المبعوث الأمريكي للسلام في السودان السيناتور جون دانفورث. قدم للطرفين مقترحا حول أبيي مشترطا إما قبوله بالكامل او رفضه كلية دون تعديل. وكما فعل الطرفان في مشاكوس قبل كل منهما المقترح وتم توقيعه مع البروتوكول حول ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في نيفاشا يوم ٢٦/مايو ٢٠٠٤م . هكذا، فان ما عرف ببرتوكول أبيي هو فقط هذا المقترح الأمريكي.

٥ / ١ البروتوكول حــول ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق:

إتفق الطرفان علي المشاركة في السلطة وتقاسم الثروة وحجم القوات المسلحة السودانية والمشورة الشعبية في الولايتين.

ضم الإتفاق مبادئ عامة مثل ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تطوير وحماية الإرث الثقافي وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية. ونص علي الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية في كل ولاية.

قبل اجراء الإنتخابات تم الإتفاق علي أن تخصص الجهازين التنفيذي والتشريعي للطرفين فقط بنسبة ٥٥% للمؤتمر الوطني و٤٥% للحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن منصب الوالي في الولايتين يكون بالتناوب بين الطرفين بحيث يشغل كل طرف المنصب لنصف فترة ما قبل الإنتخابات علي شرط ألا يشغل أي طرف المنصب في الولايتين في أن واحد. ينطبق نفس الإجراء علي منصب نائب الوالي في الولايتين.

إتفق الطرفان علي مبدأ "المشورة الشعبية" كآلية ديمقراطية لتأكيد آراء الشعب في الولايتين حول الاتفاقية واقتراح الإصلاحات الممكنة وذلك داخل إطار الاتفاقية نفسها.

تناول البروتوكول أيضا نصيب كل من الولايتين من الثروة القومية وتكوين ومهام مفوضية الأرض في الولاية.

ختم البروتوكول بعدد من الجداول تحدد السلطات الحصرية للولايتين والسلطات المشتركة والسلطات المتبقية ومصادر الدخل.

٢/٥ بروتوكول منطقة أبيي:

كما ذكرنا آنفا، فان الاتفاقية حول أبيي هي المقترح الذي تقدم به للطرفين المبعوث الأمريكي للسلام في السودان.

تم تعريف المنطقة بأنها "منطقة مشايخ دينكا نقوك التسع التي تم ضمها الي كردفان عام ١٩٠٥م" ويتم تحديدها من قبل مفوضية حدود أبيي. كما جاء تعريف سكان منطقة أبيي بأنهم "أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الآخرون المقيمون في المنطقة". سمح للمسيرية والرحل الآخرين بالاحتفاظ "بحقوقهم التقليدي برعي ماشيتهم والتحرك عبر منطقة أبيي".

في نهاية الفترة الإنتقالية وبالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان سيصوت مواطنو أبيي تصويتا منفصلا للاختيار بين الاحتفاظ بوضعهم الإداري الخاص في الشمال أو الانضمام الي بحر الغزال. ستعين مؤسسة الرئاسة مفوضية خاصة للاستفتاء في أبيي لتحقيق هذا الهدف.

تكون إدارة منطقة أبيي تحت مؤسسة الرئاسة وتتكون من مجلس تنفيذي محلي يتكون من الإداري الأول ونائبه ومالا يزيد عن خمسة رؤساء مصالح . كما سيكون هناك مجلس منطقة أبيي لا تزيد عضويته عن عشرين أعضاء.

عند توقيع الإتفاقية، تبدأ مؤسسة الرئاسة - كمسألة مستعجلة - عملية السلام والمصالحة لأبيي والعمل من أجل الوفاق والتعايش السلمي في المنطقة".

حدد الإتفاق المصادر المالية لمنطقة أبيي. علي وجه الخصوص، تخصيص صافي دخل النفط المستخرج من منطقة أبيي كما يلي: ٥٠% للحكومة القومية ، ٤٢% لحكومة جنوب السودان، ٢% لكل من إقليم بحر الغزال وولاية غرب كردفان ودينكا نقوك المحليين وشعب المسرية المحليين. كما تم الإتفاق علي إنشاء صندوق أبيي لإعادة التوطين والبناء والتنمية يقع تحت المجلس التنفيذي.

وعن إعادة انتشار القوات، اتفق الطرفان علي نشر كتيبة مشتركة في المنطقة.

٦ـــ آليات التطبيق:

تم توقيع البروتوكولات الثلاثة الأخيرة في نيفاشا يوم ٢٦/مايو ٢٠٠٤م. بعد ذلك انهمك الطرفان في التفاوض حول البند الأخير في أجندة المفاوضات وهو آليات التنفيذ. اختتمت هذه المفاوضات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م. هذه جداول زمنية تحدد مهام الفترة الإنتقالية المضمنة في البروتوكولات والجهات المكلفة بتنفيذ كل مهمة والفترة الزمنية المطلوبة.

سنركز هنا علي التغييرات التي أجريت علي البروتوكولات. كان أهم تغيير في شأن الانتخابات العامة. الفقرة ١ـــ٨ـــ٣ من بروتوكول المشاركة في السلطة تنص علي أن " يتم إستكمال الإنتخابات العامة علي جميع مستويات الحكم بحلول نهاية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية". بينما تنص النقطة ٩ من "آليات تنفيذ بروتوكولي مشاكوس والمشاركة في السلطة" علي أن الإنتخابات العامة ستجرى في وقت لا يتعدى "نهاية السنة الرابعة من الفترة الإنتقالية" ، مما يعني تأخير موعد الانتخابات لعام كامل. هذا النص الأخير هو الذي ضمن في الدستور القومي الانتقالي.

إتفق الطرفان أيضا علي ما سمي ب"قائمة التصويبات في البروتوكولات والاتفاقيات" ، أهم ما يعنينا في القائمة هنا ما يلي:ـــ

١ـــ أية إشارة إلي "ولاية /إقليم" تستبدل بكلمة "ولاية". جاء هذا كنتيجة لتخلي الحركة الشعبية عن اصراها علي ثلاثة أقاليم في جنوب السودان (بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل) وقبولها بالاحتفاظ بالولايات العشر الحالية.

٢ـــ تم إلغاء ولاية غرب كردفان وتوزيع رقعتها بين ولاية شمال كردفان ومنطقة جبال النوبة.

٣ـ تم حسم النقاش حول تسمية الولاية التي تضم جبال النوبة فيما بين "ولاية جبال النوبة" و"ولاية جنوب كردفان" لصالح التسمية الأخيرة.

٤ ـ العبارة الإنجليزية South Sudan تستبدل بالعبارة "Southern Sudan"، وذلك تأكيداً لوحدة البلاد.

كما شملت آليات التطبيق على ملحق عن "التفاهم حول مفوضية حدود أبيي" يتناول تشكيل المفوضية، طريقة جمعها للمعلومات وتقديم تقريرها.

الملاحظ في هذه الآليات هو أنه ما وردت مهمة أُوكلت أمر تنفيذها لأحد الطرفين دون الآخر، فمهمات التنفيذ دائماً مشتركة بين طرفي الإتفاقية.

الإحتفال بالتوقيع:

في ٩ يناير ٢٠٠٥م ووسط وجود إقليمي ودولي مكثف تم توقيع اتفاقية السلام النهائية في إستاد نيايو بنيروبي. حضر التوقيع ممثلون لدول إيقاد، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، الإتحاد الأوربي، الدول الأربع لتجمع أصدقاء إيقاد (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ايطاليا والنرويج) الأمم المتحدة، مملكة هولندا وجمهورية مصر العربية.

حضر الاحتفال أيضا عدد كبير من المواطنين السودانيين وخاصة من جنوب السودان ، حضر بعضهم من الخرطوم ولكن غالبيتهم من الإقليم. كانوا مبتهجين وفرحين بهذا الإنجاز المتميز وأصابهم الغبطة بأن السلام أخيرا قد عم البلاد.

تعليق:

إستغرقت المفاوضات للوصول الي اتفاقية السلام وقتا طويلا. في ظل حكومة ثورة الإنقاذ في الخرطوم بدأت هذه المفاوضات في أغسطس عام ١٩٨٩م. وساطة إيقاد وحدها استغرقت احد عشر عاما، والاتفاق الذي تم التوصل اليه ـ اتفاقية السلام الشامل - فيه الكثير من التفاصيل. طول الزمن الذي استغرقه التوصل الي اتفاق واحتوائه علي تفاصيل كثيرة يعكسان هوة الخلاف وانعدام الثقة بين الطرفين. في الواقع ، فقد ضمنت في الاتفاقية ضمانات داخلية وخارجية لضمان تنفيذها. ولكن الضمانة الوحيدة للتطبيق السلس للاتفاقية تكمن في أن يترك الطرفان الماضي جانبا ليتم التركيز علي بناء ورعاية الثقة بينهما ووسط السودانيين. كان الطرفان علي دراية بهذا الأمر عندما قررا العمل سويا في شراكة لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل (أنظر" عملية الانتقال" في بروتوكول مشاكوس والفقرات ٢ـ٣ـ٤ و ٢ـ٧ـ٢ـ٢ من بروتوكول المشاركة في السلطة).

علي المستوي القومي، رأي الطرفان ضرورة التحرك سريعا للبدء في عملية شامله لتحقيق المصالحة الوطنية وتضميد الجراح كجزء من عملية بناء السلام (الفقرة ١ـ٧ من بروتوكول المشاركة في السلطة). مثل هذه الخطوات ستضع الطرفين وكل البلاد علي مسار السلام والتنمية.

إن اتفاقية السلام الشامل اتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وليست بين الحركة والمؤتمر الوطني كما يشير الي ذلك الكثيرين. والاتفاقية أيضا بين الشمال والجنوب حيث الحركة الشعبية فاوضت نيابة عن الجنوب . فالاتفاقية مليئة بتحديد نصيب الجنوب فقط في كل مجالات المشاركة في السلطة وتقاسم الثروة. حقيقة فالحركة الشعبية لتحرير السودان اعترفت ضمنا بأنها حركة جنوبية عندما وافقت علي استعمال عبارة "القوي السياسية الجنوبية الأخرى" في تخصيص نسب المشاركة في السلطة (الفقرات ٢ـ٢ـ٥، ٢ـ٥ـ٥، ٣ـ٥ـ١، ٣ـ٦ـ٤، ٤ـ٤ـ٢ و ٤ـ٥ـ١). بكلمات أخرى، إن الأحزاب المشار إليها هي قوي سياسية جنوبية بجانب القوة الجنوبية الأخرى وهى الحركة الشعبية لتحرير السودان. ينطبق نفس الحال، مع التبديل اللازم، للمؤتمر الوطني علي أنه حزب شمالي.

بروتوكول مشاكوس هو الذي شكل اتفاقية السلام. البروتوكولات الأخرى كانت بمثابة، إذا جاز التعبير، وضع اللحم علي العظم الذي تشكل في مشاكوس. أهم تطور في مشاكوس والذي ما كان من الممكن بدونه التوصل الي اتفاق هو أن الطرفين تنازلا عن جانب هام من مواقفهما الأيدولوجية . تخلي المؤتمر الوطني عن نشر "المشروع الحضاري" علي مستوي السودان كله اذ تم استثناء الجنوب من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، بينما تخلت الحركة الشعبية عن "علمانية السودان" لأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية قد تم التأكيد عليه في شمال السودان. هذان تنازلان لا يمكن الرجوع عنهما لأن الإجراءات الإنتقالية ذات العلاقة من غير الممكن تعديلها دستوريا.

دعنا نوضح ذلك. ان تصويت الجنوب علي وحدة السودان يعني تأكيد الإجراءات الإنتقالية (الفقرة ٢ـ٥ من بروتوكول مشاكوس) كما يتطلب تعديل اتفاقية السلام الشامل أغلبية لا تقل عن ٧٥% في البرلمان. بالإضافة الي ذلك يشترط لإجراء أي تعديل يمس نصوص اتفاقية السلام الشامل موافقة الطرفين (الفقرة ٢ـ٢ـ٧ من بروتوكول المشاركة في السلطة والمادة ٢٢٤(٢) من الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة ٢٠٠٥م). ببساطة، لا يكمن تحقيق سودان علماني موحد في إطار اتفاقية السلام الشامل إلا إذا تم إقناع المؤتمر الوطني بقبول العلمانية . بالمثل، لا يمكن تعميم "المشروع الحضاري" علي كل القطر الا اذا قبلت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالشريعة الإسلامية.

يعود السبب الأساسي لقيام الحرب والمساعدة في استمرارها الي غياب التنمية. لذلك لابد أن يركز تطبيق اتفاقية السلام الشامل علي هذا الجانب المركزي. وعليه فان دور المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته بتقديم الأموال المطلوبة لإعادة التأهيل والتنمية هو دور مفصلي جدا.
صحيح أن إرادة السودانيين لصنع السلام هي التي جعلت الاتفاقية ممكنا. بالرغم من ذلك إن الدور الذي لعبه المجتمع الدولي للوصول الي اتفاق لا يمكن التقليل من شأنه فقد مولوا محادثات السلام ومارسوا الضغوط الضرورية علي الطرفين لكي يتفاوضا بحسن نية ("العصا والجزرة") وقدموا التزامات لتمويل عملية التنفيذ.
مساهمة المجتمع الدولي لم تقف عند ذلك الحد. بعض الدول المؤثرة، تجمع شركاء إيقاد، هي أعضاء في مفوضية التقدير والتقويم ومنظمة الأمم المتحدة مكلفة بمراقبة الإجراءات الأمنية لاتفاقية السلام الشامل . فبعثتها، بعثة الأمم المتحدة في السودان، تتكون من عشرة ألف رجل منتشرين في جنوب السودان والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب، بالإضافة الي رئاستها في الخرطوم.
إن اتفاقية السلام الشامل إنجاز كبير للشعب السوداني لأنها أوقفت نزيف الدم في الجنوب وأدخلت البلاد في مرحلة التحول الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد وصف الرئيس البشير الإتفاق بأنه البداية الحقيقية لاستقلال السودان (٢٢).
لقد قيل الكثير وكتب أكثر في محاولة للتقليل من شأن إتفاقية السلام الشامل. مثلا، قيل أنها اتفاقية ثنائية وصفقة وشراكة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان؛ وإنها أمنت علي انفراد الطرفين بالسلطة ؛ وإنها فيدرالية غير متوازنة؛ وإنها جاءت كنتيجة لضغط أجنبي وليس بسبب قوة دفع داخلية.
من المهم هنا النظر في هذه الانتقادات. منذ البداية لابد من الإقرار بأن الهم الطاغي علي محادثات سلام إيقاد هو إنهاء الحرب في السودان، ولم تكن المحادثات بالضرورة للبحث عن أحسن نظام حكم في البلاد. لذلك اقتصرت المحادثات علي الأطراف المتحاربة . في بداية المحادثات كانت الأطراف ثلاثة تقلصت الي اثنين فيما بعد (حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان). وبما أنه ما كان من الممكن إنهاء الحرب دون مخاطبة جذورها ، أصبح تناول جذور الحرب هو موضوع كل جولات المحادثات. المطلب الأساسي لجنوب السودان كان الحصول علي حق تقرير المصير وما كان من الممكن ان يقبل الجنوبيون أية اتفاقية سلام لا تقر بهذا الحق. عندما أصبح حق تقرير المصير جزءا من اتفاقية السلام الشامل استوجب ذلك قيام حكومة جنوب السودان التي مع الحكومة القومية لها مسئولية الإشراف

والمراقبة وقيادة الجنوب الي ممارسة هذا الحق. لذلك أصبحت حكومة جنوب السودان مستوي حكم إضافي فوق الولايات في جنوب السودان. ليس هناك مستوي مماثل في شمال السودان. لذلك جاءت الفيدرالية غير المتوازنة كنتيجة لتلبية المطلب الأساسي للشعب في جنوب السودان.

أما الشراكة بين طرفي الاتفاقية فهي ضرورية لضمان التنفيذ السلس للاتفاقية. كان نفس الاعتبار وراء تركيز السلطة في يدي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال والجنوب علي التوالي (٧٠% في المشاركة في السلطة). لم ينفرد الطرفان بالسلطة لأن القوي السياسية الأخرى من الشمال والجنوب ممثلة في الشمال والجنوب علي التوالي بنسبة ٢٠% في السلطة. هذه النسب تنطبق فقط علي فترة ما قبل الإنتخابات. وقرار قيام الإنتخابات نفسه خلال الفترة الإنتقالية تم اتخاذه حتي تشارك كل الأحزاب السياسية في هذه العملية ويتم تكوين الحكومة المقبلة علي أساس الوزن الجماهيري لكل حزب في الإنتخابات. هذا تنازل مهم من الطرفين لصالح التحول الديمقراطي.

وفيما يختص بالضغط الخارجي، لا يختلف اثنان أن آثار وتداعيات الحرب امتدت خارج حدود السودان . بمعني آخر، تم تدويل النزاع. ما كان من الممكن للسودانيين وحدهم حل مثل هذا النزاع دون مساعدة من دول أخري. تولي دول الجوار عن طريق منظمة إيقاد الوساطة المباشرة. إضافة الي ذلك – كما رأينا– لعبت دول أخري كذلك أدوارا مهمة لدفع الفرقاء للوصول الي حل سلمي للنزاع. رغم كل ذلك، تظل الحقيقة إنه مهما كان حجم الضغوط التي مورست من خارج البلاد، ما كان من الممكن الوصول الي اتفاق بدون إرادة الأطراف السودانية لإحلال السلام.

لسبب ما خلت الإتفاقية من أى نص للعفو العام عن الجرائم التي أرتكبت من قبل الطرفين اثناء الحرب. بهذا تكون أول إتفاقية تتغاضى عن هذا الجانب الهام.

حواشي ومراجع

١- كلمة «نياقات» من المحتمل أن تكون مشتقة من كلمة فى لغة النوير «قات» ومعناها «ينهب» وعليه فان نياقات، اكتسبت المعنى العام«قاطع طريق». وتستعمل في الجيش الشعبي لتحرير السودان كإساءة للإشارة لأنيانيا-٢ ومؤيديهم.

٢- نيكانق أكوا هو مؤسس وطن شلو وأول رث له في أوائل القرن السادس عشر للميلاد.

٣- طالع، على سبيل المثال، صحيفة «النيويورك تايمز» عدد ٢٤ يناير ١٩٨٩م، كولن كامبل، وديبورا سكروقن، صحيفة «أطلانطا آند كونستيتيوشن» ٢٧ يناير ١٩٨٩م ومقال جيد البحث "مراسل مطلق السراح - المجاعة"، بقلم ريموند بونر والذي نشر في النيويوركر عدد ١٣ مارس ١٩٨٩م. كذلك حاول محررو التلفاز قصارى جهدهم لتغطية المجاعة. مثلاً السيد قاري سترايكر الذي يعمل مع الـــ (CNN) أذاع تقارير عن المجاعة في السودان في يوليو وسبتمبر واكتوبر ١٩٨٨م.

٤- صحيفة "الراية"، ٢٥ فبراير ١٩٨٩.

٥- أبو حديد، ضابط صف، كان حرساً شخصياً للمقدم كاربينو كوانين بول، الاشارة هنا للإستشارات التي أجراها الرئيس مع كاربينو، وليم، سلفا، وأروك، وذلك قبل تعييننا في القيادة العليا في يوليو ١٩٨٦م. بهذا التعليق فانه يشير إلى أن كاربينو كان يفضل أن يعين حارسه الشخصي في القيادة العليا. وهذا يعني ضمنياً بان الرئيس هو الذي أصر على تعييننا بدلاً عنه. وعليه كان لا بد لنا أن نظل منتمين للرئيس لذلك.

٦- الموسوعة البريطانية الجديدة، المجلد ٢٩، ١٩٨٣م، صفحة ٦٩١.

٧- ماوتسي تونغ، "عن حرب العصابات"، ترجمة إس.ب، جريفث، الناشرون فردريك بريجر، نيويورك، ١٩٦١م.

٨- أبيل ألير، "جنوب السودان": نقض العهود والمواثيق، مطابع إيثاكا، إكسيتر، ١٩٩٠م، صفحة ٢٥٢.

٩- لأغراض الدعاية الخارجية إستمر إستعمال إسم «اللجنة التنفيذية التمهيدية» خارج الحركة الشعبية. مثلاً، وقع المقدم كاربينو كوانين بول على اعلان كوكا دام بصفته نائب القائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان ونائب رئيس اللجنة التنفيذية التمهيدية للحركة الشعبية. لم يكن هناك «لجنة تنفيذية تمهيدية للحركة» في ذلك الوقت.

١٠- منفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان، ٣١ يوليو ١٩٨٣م.

١١- " قانون العقوبات لإدارة ثورة الشعب رقم (١)"، الحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٩٨٣م.

١٢- " قانون العقوبات والتأديب للحركة الشعبية لتحرير السودان"، الحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٩٨٤.

١٣- خطاب الرئيس والقائد العام للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، الى رئيس الوزراء، ١ سبتمبر ١٩٨٥م.

١٤- كون أنوك كان من دينكا ألياب وحارب القوات البريطانية في منطقة ألياب في ولاية البحيرات الحالية وذلك في الفترة بين أكتوبر ١٩١٩م ومايو ١٩٢٠م. وقد أحرز إنتصاراً رئيسياً ضد الجنود البريطانيين في أييلا بين مينقكمان وفاب في ٨ ديسمبر ١٩١٩م. ونسبة لتفوق العدو عليه بالسلاح، وإستيلائه على معظم مواشيهم إستسلم كون أنوك في ٦ مايو ١٩٢٠م، ووقفت الحرب بين ألياب و البريطانيين.

١٥- خطاب الرئيس والقائد العام للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٢ مارس ١٩٨٥م.

١٦- خطاب الرئيس والقائد العام للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٩ أبريل ١٩٨٥م.

١٧- خطاب الرئيس والقائد العام للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٧/٢٦ مايو ١٩٨٥م.

١٨- خطاب الرئيس والقائد العام الى رئيس الوزراء المذكور أعلاه.

١٩- لام أكول، "الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان: إعلان الناصر"، آي ـ يونيبيرس، لنكولن، نبراسكا، ٢٠٠٣م (بالإنجليزية).

٢٠- سكرتارية إيقاد، "إعلان إيقاد للمبادئ" ، نيروبي، ٢٠ يوليو ١٩٩٤م.

٢١- "اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان" ، نيروبي، ٩ يناير ٢٠٠٥م.

٢٢- خطاب الرئيس عمر حسن أحمد البشير، نيفاشا، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م.

ملاحق

ملحق رقم ١

المبادرة الأميريكية

مارس ١٩٩٠م.

أ- المقترح الأصلي.

ب- تعليقات على المقترح.

ج- رد الحركة الشعبية- الجيش الشعبي لتحرير السودان على المقترح.

إعلان مشترك

(مسودة)

إتفاق إطاري للتسوية السلمية للصراع الداخلي في السودان

أ- مبادئ اساسية للتسوية

١- يظل السودان موحداً في وطن واحد.

٢- يكون نظام الحكم فدرالياً.

٣- يكون النظام السياسي ديمقراطياً

٤- يتم إنهاء الصبغة العسكرية للصراع الحالي مع فك الإرتباط بين القوات تحت إشراف مراقبين دوليين.

٥- مساعدة السودانيين النازحين واللاجئين على العودة الطوعية إلى ديارهم.

٦- يجب إعطاء أقصى أسبقية للتعاون في نقل وتوصيل مواد الإغاثة لضحايا الجفاف والمجاعة والحرب.

ب- عملية التسوية في ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى:

- يتم اكمالها في خلال ٣٠ يوما من توقيع الإعلان

- يجب ان يكون هناك فك إرتباط منصف بين القوات يحكمه القاعدة بألا يؤدي توزيع القوات الجديد إلى ضرر عسكري لأي جانب.

- يجب ان يصل مراقبون دوليون ويتم توزيعهم

- سوف يكون هناك إتفاق مسبق عن طرق فك الإرتباط بين القوات والتي ستكون ملحقاً لهذا الإعلان.

- يجب تشكيل لجنة عسكرية مشتركة وسوف تبدأ مناقشة تنفيذ فك الإرتباط بين القوات حسب الطرق الملحقة للإعلان. هذه المناقشات ستنعقد في (المكان)....

المرحلة الثانية:

يتم عقد إجتماع ممثلين متفق عليهم من القوى السياسية ذات الصلة لوضع خطة إنعقاد مؤتمر دستوري. ينعقد هذا الاجتماع بعد ٤٥ يوما من تاريخ هذا الاعلان.

المرحلة الثالثة:

سوف يبدأ إنعقاد مؤتمر دستوري في خلال ٧٥ يوما من تاريخ هذا الإعلان.

الملحق: طرق فك إرتباط القوات في السودان

- يتم وقف العدائيات والفصل بين القوات في جميع انحاء السودان. كما يجب اتخاذ خطوات معينة للتأكد من فصل القوات في مديريات الاستوائية، بحر الغزال، كردفان، وأعالي النيل.
- سحب كل قوات الحكومة إلى حاميات دفاعية في الجنوب
- تجميع القوات الحكومية و"تقليل عددها" تدريجياً بحيث لا يتبقى هناك أكثر من ٢٠ الف جندي مع هيكل قيادة مناسب.
- تجميع قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان أسفل خط بحر الغزال، بحر العرب، ونهر السوباط.
- الطائرات العسكرية الحكومية (ما عدا طائرات النقل في ممرات جوية متفق عليها للتموينات) لن تحلق أسفل خط بحر العرب.
- المناطق التي تتازع عليها قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مديرية كردفان يجب "اخلائها من القوات".
- مناطق النيل الأزرق المتنازع عليها يتم "إخلائها من القوات" كذلك.
- أي مدينة تكون محتلة جزئياً من الجانبين الإثنين سوف يتم إخلاؤها بواسطة الطرفين لمسافة ٢٥ كم من حولها.
- يجب ان تنسحب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان لمسافة أقلها ٢٥ كلم من الحاميات الدفاعية التي تسيطر عليها الحكومة، وفي المناطق التي يزيد فيها محيط الدفاع عن هذه المسافة يجب على الجيش الشعبي عدم التقدم.
- يمكن للقوات في الجانبين الإستمرار في التزود بمواد غير مميتة مثل الطعام والوقود .. إلخ.
- كل حامية حكومية سوف يكون لديها مسار تموين آمن متفق عليه. ويمكن للجيش الشعبي لتحرير السودان تخصيص عدد مساو من مدن الحاميات والتي سوف يتم إنشاء خطوط تموين مراقبة لها.

- سيتم دعوة قوة مراقبة إفريقية مناسبة.

- لتسهيل عمليات مراقبة واشراف فعالة بواسطة المجموعة الدولية ، والتي هي في مصلحة الطرفين، يجب تجميع قوات كل منهما في وحدات أكبر في أماكن يمكن تحديدها ويسهل الوصول إليها لأقصى حد ممكن.

- هذه القوة ستراقب طرق إعادة التموين، المناطق المحددة كمناطق منزوعة السلاح وأيضاً وضع مراقبين في كل الرئاسات بحجم كتيبة وما فوق. وسيتم أيضاً وضع مراقبين في أي موقع يرونه ضروريا لضمان السلام.

- في الأماكن التي فيها نشاط «قطاع طرق» معروف يجب تعيين قوات حكومية أو من الجيش الشعبي كقوة شرطة أمن للمنطقة على أن يرافقها مراقبون.

- عندما يكتمل فك الإرتباط يجب تعيين حكام مدنيين وإداريين كبار في المديريات الجنوبية الثلاث لتولي مسؤولية الإدارة المدنية الموجودة والتي سوف تظل في مكانها. الاشخاص الذين يتم اختيارهم لملء تلك المواقع يجب ان يكونوا مقبولين للطرفين.

- المحادثات لتنفيذ ما ذكر أعلاه سوف تبدأ فورا بالمستوى العملي يتبع ذلك في المستقبل القريب مناقشات على المستوى السياسي عن نظام فيدرالي والمواضيع الاساسية الاخرى في الحرب الأهلية في السودان.

- سوف يتم تكوين لجنة عسكرية مشتركة مع سلسلة من اللجان الفرعية المحلية وستبدأ المناقشات فورا على تفاصيل تنفيذ هذا الملحق.

تعليقات على مقترح

إتفاق إطاري للتسوية السلمية للصراع الداخلي في السودان.

١- يتكون المقترح من جزئين: السياسي والعسكري. الاثنان منفصلان والاخير يظهر كملحق.

٢- الجزء السياسي يتكون من جزئين وهو مسودة الاعلان المشترك. النقاط معقولة ويمكن تبنيها كما هي.

٣- الجزء العسكري (أي الملحق) يثير عدة أسئلة أساسية. في الحقيقة، فهي قبول وقف إطـــلاق النار والذي لا تتنازل فيه الحكومة عن أي شيء. على العكس فإن الجيش الشعبي سوف يخـــسر كما يلي:

أ- الانسحاب من مناطق شمال الخط الذي يشكله أنهار بحر الغزال، بحر العرب والسوباط.

ب- الانسحاب من مديريتي كردفان والنيل الازرق.

ج- إبعاد نفسه باكثر من ٢٥ كم من مدن تقع الآن تحت حصاره.

٤- على الجبهة السياسية فإن الملحق يضمن للعسكر عقد المؤتمر الدستوري بدون تنفيذ اي مـــن متطلبات اعلان كوكادام واتفاقية نوفمبر للسلام، هذا نصر عظيم حقا.

٥- "التنازل" الوحيد من الحكومة للجيش الشعبي هو التشاور المفترض معه على اختيار الحكـــام المدنيين والاداريين الكبار في المديريات الجنوبية الثلاث حيث ان هؤلاء يجب أن يكونوا مقبولين للطرفين.

٦- توصيات:

نتمسك بالمقترح الأصلي (دينج وأوباسانجو). هذا يمكن تحقيقه من خلال المقترح الحالي كما يلي:

أ- الموافقة على مسودة البيان المشترك، أي الجزء السياسي.

ب- إقتراح إضافة جديدة له (أي الجزء العسكري) لتصاحبه بدلاً من الملحق المقترح.

٧- مرفق تعديل الملحق المقترح كاقتراح محتمل من جانبنا.

ملحق: طرق بناءة لحل إشتباك القوات في السودان.

- يكون هناك وقف فوري لاطلاق النار لتسهيل فك ارتباط بناء للقوات في جميع انحاء السودان.

٢- كل القوات الحكومية سوف تفك ارتباطها إلى الشمال من خط عرض ١٣.

٣- يجب ألا تحلق الطائرات العسكرية الحكومية (ما عدا طائرات النقل في ممرات جوية متفـــق عليها للتموين) أسفل خط عرض ١٣

٤- تكون هناك قوة مراقبة افريقية مناسبة يتم اتفاق الطرفين عليها.

٥- هذه القوة سوف تراقب كل ترتيبات فك إرتباط القوات البناء كما وردت في هذه الوثيقة. يجب أن يتواجد المراقبون في اي موقع يرون انه ضروري لضمان السلام.

٦- في المناطق المعروفة بتواجد انشطة «قطاع طرق» فانه سوف يتم تعيين قوة ذات الصلة من الحكومة او من الجيش الشعبي حسب ما يحتاج لحفظ الامن في المنطقة بمرافقة مراقبين.

٧- سوف يكون أمن العاصمة القومية مسؤولية الجيشين.

٨- متزامنا مع بداية فك الإرتباط تعين الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان حكاما مدنيين واداريين آخرين ليتولوا الادارة في مناطق تواجدها. الأشخاص الذين سيشغلون هذه الوظائف سوف تختارهم الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من بين سودانيين أكفاء أعضاء أو غير اعضاء في الحركة والذين يمكن أن يكونوا داخل أو خارج القطر.

إعلان مشترك

(مسودة)

إتفاق إطاري للتسوية السلمية للصراع في السودان.

أ- مبادئ اساسية للتسوية:

١- يظل السودان موحدا في دولة متعددة الاجناس ومتعددة الديانات. ولن تكون هناك تفرقة بين المواطنين على اساس العنصر أو الدين أو الجنس أو منطقة الاصل.

٢- سوف يكون نظام الحكم فدرالياً.

٣- النظام السياسي سوف يكون ديمقراطية متعددة الاحزاب

٤- الصراع الحالي سوف يتم نزع سلاحه مع فصل بناء للقوات تحت اشراف مراقبين دوليين.

٥- يجب مساعدة السودانيين النازحين واللاجئين على العودة الطوعية لديارهم.

٦- سوف تعطي أسبقية قصوى للتعاون على توصيل وتسليم مواد الاغاثة لضحايا الجفاف والجوع والحرب.

ب- عملية التسوية على اربع مراحل:

المرحلة الاولى:

- سوف يتم اكمالها خلال ٣٠ يوما من التوقيع على الاعلان
- سوف يكون هناك فك إرتباط بناء بين القوات بروح وحدة السودان وسلامة اراضيه.
- باتفاق الجانبين سوف يتم وصول مراقبين دوليين ويتم نشرهم.
- سوف يكون هناك اتفاق مسبق عن طرق بناءة لفك الإرتباط بين القوات والتي ستكون ملحقاً لهذا الاعلان.
- يجب تشكيل لجنة عسكرية مشتركة وسوف تبدأ مناقشة التنفيذ لفك الإرتباط البناء للقوات حسب الطرق الواردة في الملحق. هذه المناقشات سوف تجرى في مكان يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

المرحلة الثانية:

- يتم عقد إجتماع ممثلين متفق عليهم من القوى السياسية ذات الصلة وذلك للتخطيط للمؤتمر القومي الدستوري. هذا الاجتماع سوف يتم عقده بعد ٤٥ يوما من تاريخ هذا الاعلان.

إعلان مشترك

(مسودة)

إتفاق إطاري للتسوية السلمية للصراع في السودان.

أ- مبادئ اساسية للتسوية:

١- يظل السودان موحدا في دولة متعددة الاجناس ومتعددة الديانات. ولن تكون هناك تفرقة بين المواطنين على اساس العنصر أو الدين أو الجنس أو منطقة الاصل.

٢- سوف يكون نظام الحكم فدرالياً.

٣- النظام السياسي سوف يكون ديمقراطية متعددة الاحزاب

٤- الصراع الحالي سوف يتم نزع سلاحه مع فصل بناء للقوات تحت اشراف مراقبين دوليين.

٥- يجب مساعدة السودانيين النازحين واللاجئين على العودة الطوعية لديارهم.

٦- سوف تعطي أسبقية قصوى للتعاون على توصيل وتسليم مواد الاغاثة لضحايا الجفاف والجوع والحرب.

ب- عملية التسوية على اربع مراحل:

المرحلة الاولى:

- سوف يتم اكمالها خلال ٣٠ يوما من التوقيع على الاعلان

- سوف يكون هناك فك إرتباط بناء بين القوات بروح وحدة السودان وسلامة اراضيه.

- باتفاق الجانبين سوف يتم وصول مراقبين دوليين ويتم نشرهم.

- سوف يكون هناك اتفاق مسبق عن طرق بناءة لفك الإرتباط بين القوات والتي ستكون ملحقاً لهذا الاعلان.

- يجب تشكيل لجنة عسكرية مشتركة وسوف تبدأ مناقشة التنفيذ لفك الإرتباط البناء للقوات حسب الطرق الواردة في الملحق. هذه المناقشات سوف تجرى في مكان يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

المرحلة الثانية:

- يتم عقد إجتماع ممثلين متفق عليهم من القوى السياسية ذات الصلة وذلك للتخطيط للمؤتمر القومي الدستوري. هذا الاجتماع سوف يتم عقده بعد ٤٥ يوما من تاريخ هذا الاعلان.

المرحلة الثالثة:

سوف يبدأ إنعقاد المؤتمر القومي الدستوري بعد ٧٥ يوما من تاريخ هذا الاعلان.

المرحلة الرابعة:

تكوين حكومة ذات قاعدة عريضة لتنفيذ قرارات المؤتمر القومي الدستوري وعقد إنتخابات عامة حرة.

الملحق: طرق فك الإرتباط البناء للقوات في السودان

١- يكون هناك وقف إطلاق النار فورا لتسهيل فك إرتباط بناء للقوات في جميع انحاء السودان.

٢- يجب فك ارتباط كل قوات الحكومة إلى الشمال من خط عرض ١٣

٣- يجب ألا تحلق الطائرات العسكرية الحكومية (ما عدا بالنسبة لطائرات النقل في ممرات جوية متفق عليها لنقل التموينات) أسفل خط عرض ١٣

٤- يجب ان تكون هناك قوة مراقبة افريقية مناسبة متفق عليها بين الطرفين.

٥- هذه القوة سوف تراقب كل الترتيبات لفك إرتباط بناء بين القوات حسب ما هو مضمن في هذه الوثيقة. يجب ان يتواجد المراقبون في اي موقع يعتقدون انه ضروري لضمان السلام.

٦- المناطق الموجود بها نشاط «قطاع طرق» معروف فإنه سوف يتم تعيين قوة ذات الصلة من الحكومة او الجيش الشعبي لتحرير السودان لحفظ الأمن في المنطقة بمرافقة مراقبين.

٧- سوف يكون أمن العاصمة القومية مسؤولية الجيشين.

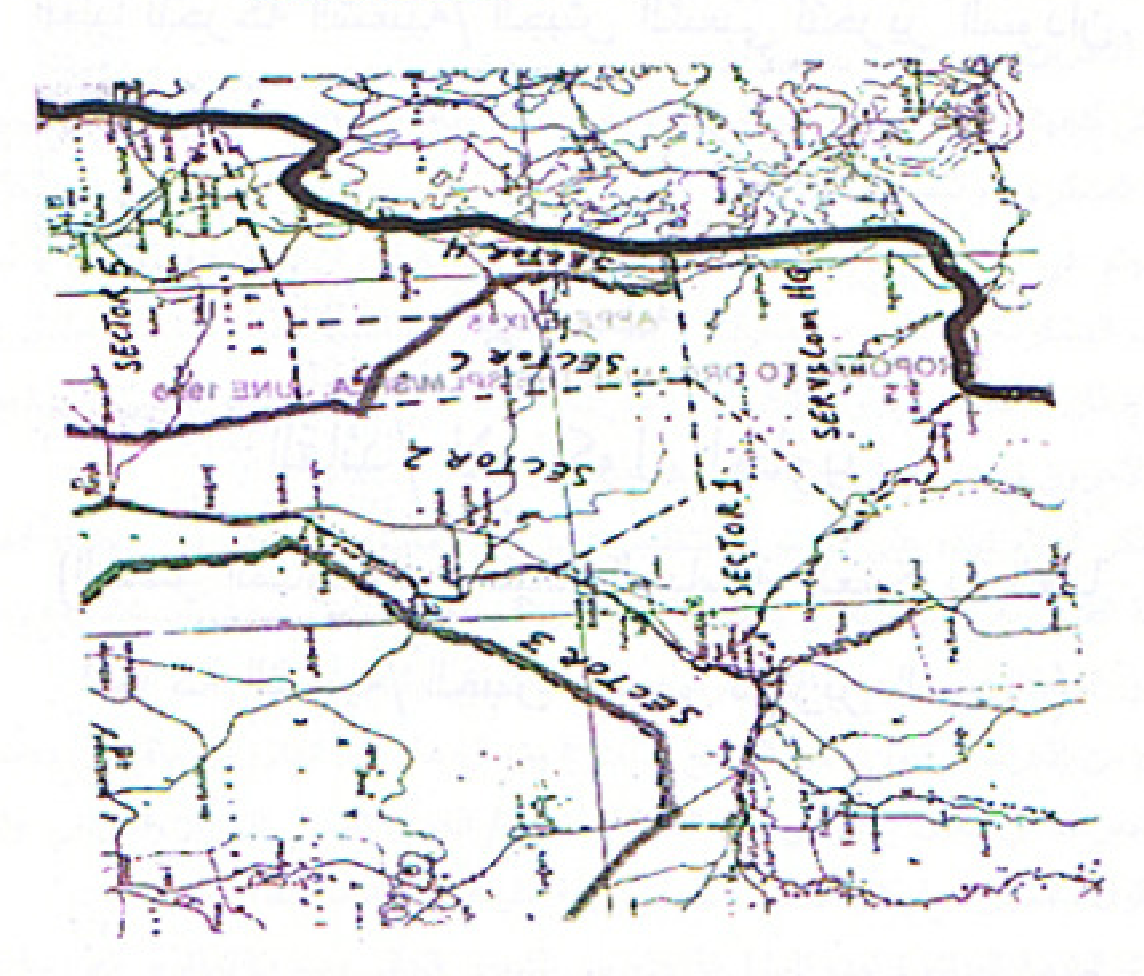
٨- بالتزامن مع بداية فك الارتباط فإن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان سوف تعين حكاماً مدنيين واداريين آخرين ليكونوا مسؤولين عن الادارة في مناطق وجودها. الاشخاص الذين سيتم إختيارهم من قبل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي سيكونون من بين سودانيين مؤهلين من أعضاء أو غير أعضاء في الحركة والذين يمكن أن يكونوا داخل أو خارج البلاد.

الملحق رقم ٢

حملة النجم الساطع/الفونج الجديدة

خارطة تحديد القطاعات.

ANNEX A: COMMAND, STAFF AND ORGANIZATION
SECTOR DEMARCATION (APPROX.)



322

الملحق رقم ٣

مقترح لتنظيم الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

يونيو ١٩٩٠م.

نحو تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان

نقاط للمناقشة في الإجتماع الأول للقيادة السياسية- العسكرية العليا للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

بواسطة

القائد/ لام أكول أجاوين

(العضو المناوب في القيادة السياسية-العسكرية العليا للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان)

يونيو ١٩٩٠م.

نحو تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان

قيادة الحركة

ليس لدى الحركة اي نوع من المؤسسات السياسية. إن «القيادة السياسية العسكرية العليا» ليس لديها اي لوائح تحكم عملها، ولم يحدث مطلقاً ان عقدت اي اجتماع رسمي، كما ان بعض اعضائها لم يروا بعضهم ابداً.

من البدهي أن يكون لدى أي تنظيم نظم ولوائح وضوابط سلوك أعضائها، إلخ، حيث يملأ شاغلو المواقع المنصوص عليها في هذه الوثائق الأساسية. ولكن ليس هذا هو الحال مع القيادة السياسية العسكرية العليا. وعليه فلا غرابة اذا علمنا انها لا تشارك مطلقاً في اي عملية اتخاذ قرار وان اعضائها لا يمكنهم الادعاء بان المعلومات التي لديهم اكثر من التي لدى أعضاء الحركة الآخرين.

وحتى كجهاز عسكري فان القيادة العسكرية العليا لا تناقش ابداً مواضيع الاستراتيجية او التكتيك العسكري. والمسميات من "هيئة رئيس الأركان" و"نائب رئيس الاركان" هي في الحقيقة بدون مهام. في المقام الأول يجب أن تكون لديك أركان عامة قبل أن يكون لديك رئيس أركان. التجارب العسكرية في مسارح العمليات لا يتم مشاركتها ولا تناقشها القيادة أبداً. في مثل هذه الأوضاع فان الأخطاء لابد وأن تتكرر، وإنجازات عظيمة في بعض المناطق التي تستحق ان يقلدها الآخرون تمر بدون أن تلاحظها المناطق الأخرى.

ما ذكر أعلاه تجده على المستوى التنظيمي. أما على المستوى السلوكي فان أعضاء القيادة السياسية العسكرية العليا متهمون بأنهم منعزلين عن الجماهير ولا يحسون بمشاكلهم، وأنهم يمارسون المحاباة والمحسوبية وأنهم يقودون نمط حياة يذكر بالسودان القديم.

قليل من الحركات الثورية في التاريخ جذبت إليها مثل هذا الكم الهائل من مثقفين وطلاب وذوي خبرات في العمل الحكومي مثل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكن هذه العقول والمهارات لم تتم الاستفادة منها بطريقة سليمة للدفع قدماً بكفاح الشعب.

كانت النتيجة المباشرة لعدم المشاركة هذه هي الشعور الحالي بعدم الانتماء أو الغربة بين قطاع عريض من عضوية الحركة.

العمل السياسي:

لهذا العمل جانبان: العمل السياسي بين القوات وفي المناطق المحررة، والعمل السياسي والدبلوماسي داخل وخارج السودان. سنتطرق لهما بالتتالي.

أ- العمل السياسي بين القوات وفي المناطق المحررة:

التدريب السياسي لمقاتلينا يفتقد الكثير مما هو مرغوب ومطلوب. في مراكزنا للتدريب العام يدرج هذا العمل في آخر الأسبقيات.لهذا تكون حصيلة هذا التدريب هي تخريج جنود لم يتعلموا شيئاً جديداً سوى إطلاق الرصاص. وعليه عندما يكونوا في الميدان فانه من السهل إبعاد أفكارهم عن الأسباب الحقيقية للنضال المسلح. ويمكن تكرار نفس القول فيما يختص بتدريب الضباط والذين من المفترض أن يكونوا قدوة لجنودهم إذ أنهم لا يظهرون بالمستوى المتوقع منهم. وعندما تطول فترة النضال فان الإرادة السياسية والإلتزام بأهداف سياسية محددة، من ناحيتي النظرية والممارسة، هي التي تحافظ على الجذوة مشتعلة وتضمن إستمراريتها. هذا بالضبط ما هو مفقود في الحركة الآن.

كحركة ثورية نحتاج إلى أجهزة سياسية من خلالها يستطيع شعبنا في المناطق المحررة أن يرتبطوا بنا ويمارسوا سلطتهم. هذه هي الطريقة الوحيدة التي نستطيع بها تنمية كوادرنا الثورية الذين يزيدون صلابة كلما تطور النضال. ما من حركة ثورية يكتب لها النجاح بدون جذور عميقة وسط الشعب. على سبيل المثال، ما كان من الممكن للإتحاد الوطني الزيمبابوي الافريقي «زانو» في زيمبابوي والتنظيم الشعبي لجنوب غرب إفريقيا «سوابو» في ناميبيا أن يستلما زمام السلطة في بلديهما عند الإستقلال بدون الدعم القوي من شعبيهما. هذا جانب في غاية الاهمية بمكان.

ب- العمل السياسي والدبلوماسي داخل وخارج السودان:

الجهود الحالية في هذا الخصوص، كانت تعالج المواضيع التي تواجه الحركة من وقت لآخر ولم تكن على أساس خطة معينة كما تنقصها الاستمرارية والمتابعة. وكانت نتيجة ذلك عدم الاستفادة من كثير من الفرص والعروض المقدمة للمساعدة من بعض الاقطار.

الجيش:

على الرغم من الانتصارات العسكرية التي حققها الجيش الشعبي في السنتين الأخيرتين أو ما يقاربها، فان الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي التدني الملحوظ للروح القتالية للمقاتل العادي في صفوف الجيش الشعبي في نفس هذه الفترة. هذه ظاهرة تستحق النظر فيها بتمعن. وأكثر ما

يوضح هذه الحالة تجده في المناطق المحررة في شرق الاستوائية. هناك عدة آلاف من جنود الجيش الشعبي من المنطقة تجدهم قد صعدوا الجبال، وحقاً، فان معظم المعارك في شرق الاستوائية منذ ١٩٨٨م وبعده قاتل فيها جنود من مناطق اخرى. هذا السلوك لا يمكن تفسيره ببساطة على انه جبن منهم، حسب ما يروج له بعض تعوزهم الحصافة باحتقار وترفع. فالعديد من القبائل التي اتى منها اولئك الجنود مشهود لهم بالتميز الحربي في أكثر الظروف صعوبة.

يجب البحث عن الاسباب في المجال السياسي، ولا بد من الاعتراف بفشل الحركة في استقطاب الشعب خلفها خاصة في الاستوائية والتي منذ الجدل الذي دار عن تقسيم الجنوب، تظل منطقة تستحق عناية سياسية خاصة. لقد ظل العدو يستغل باستمرار موضوع الاستوائية في دعايته المركزة من إذاعة جوبا والمنتديات الاخرى. وفي غياب رد واضح ومحدد فان الاكاذيب المتكررة تصبح هي الحقيقة. إن النضال من أجل كسب ود مواطني الاستوائية ليس حتى الآن في صالح الجيش الشعبي. هذا الأمر ليس مقلقا فحسب ولكنه ينبيء عن كارثة.

أي مجتمع متخلف مثل مجتمعنا هذا يهتم كثيراً بالرموز والصور. ليس الذي نقوله، مهما كنا مخلصين فيه، هو الذي يرضي الناس، بل ما يروننا نعمله. نحتاج للتحرك بسرعة ونقوم بتعيين اشخاص من الاستوائية في كل المهام المدنية والعسكرية في الاستوائية. وجودهم العملي بين الناس أكثر صدقية من المجلدات المكتوبة وآلاف الساعات المذاعة من اذاعة الجيش الشعبي عن الوطنية والمساواة في الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

نقطة أخيرة عن موضوع الجيش، وهي حقيقة أن تدفق المجندين الجدد قد توقف. ما هي الآثار المترتبة على هذا الأمر فيما يختص بالمحافظة على مكتسباتنا العسكرية الحالية والوضع العسكري في المستقبل؟

حقوق الانسان:

منذ إندلاع الحركة فقد ألزمت نفسها بالنضال لتحقيق المساواة والعدالة وإحترام حقوق الانسان. إن السجل في هذا المجال دون المطلوب وخاصة فيما يتعلق بتصريف العدالة. أحياناً يتعرض بعض الضباط للاعتقال لأبسط وأتفه الاسباب ويزج بهم في السجون بدون تقديم إتهامات ويتركون هناك لفترات طويلة. هناك شكاوي بأن بعض الضباط قد تعرضوا للتعذيب، وفقد العديد منهم ارواحهم تحت هذا التعذيب، وآخرين منهم شاركوا أسرى الحرب في سجنهم. مشكلة أخرى ذات صلة تتعلق بأمر بعض الرفاق الذين هم رهن الاعتقال لأسباب سياسية. بعضهم ظل في الحبس لأكثر من خمس سنوات ومات احدهم في السجن. هذه الحالات وحالات أخرى تحتاج

للتعامل الفوري معها. على أي حركة ثورية أن تتذكر دائماً حقيقة أن شرف وكرامة الإنسان يجب ألا تنتهك وخاصة عند التعامل مع الرفاق.

وعلى مستوى آخر نجد ان الاعتقال العشوائي والتعذيب بدون مبرر وبدون وجود أي حماية قانونية قد أحدث حالة من الخوف والشك في صفوف الحركة. الآن قليل جداً في صفوف الحركة من يتجرأ على التعبير عن وجهة نظره علانية خوفا من تعرضه للبطش. ونتيجة لهذا فقد أصبح إطلاق الاشاعات هو الامر السائد الآن. الاشاعة ليست فقط أفيون العاطلين ولكنها أيضاً متنفس للرأي المكبوت. السخط وعدم الرضاء في تزايد الآن. وعليه لا يمكن تجاهل رد الفعل هذا واعتباره من صنع أعدائنا، والذين بالتأكيد سيعملون على مضاعفته وإستغلاله، ولكن يحتاج منا لدراسة بتعمق فائق.

يجب اتخاذ اجراء تصحيحي فورا فيما يختص بموضوع حقوق الانسان وحكم القانون، بخلاف ذلك فإن هناك امكانية حقيقية في ان تنزلق ثورتنا إلى دولة بوليسية. إن ثورة حقيقية ليس لديها ما تخسره بل هناك الكثير لتكسبه بتحقيق العدل وحكم القانون.

المساندة خارج المناطق المحررة:

قامت الحركة منذ ميلادها بتبني قضايا عزيزة على قلوب المستضعفين السودانيين عامة والجنوبيين خاصة وعليه كان من المتوقع ان ينضم الكثير من الجنوبيين الواعين إلى الحركة او التعاطف معها على اقل تقدير. وقبل إصدار أي حكم إن كان هذا هو الحال ام لا من المهم ذكر النقاط التالية:

أ- ضباط وجنود الأنيانيا السابقة ما عدا أعداد قليلة منهم ظلوا مع العدو والكثير منهم كانوا وما زالوا يقودون العمليات ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان للكثير منهم الفرصة للانسلاخ من العدو اذا رغبوا ولكنهم فضلوا خلاف ذلك.

ب- القليل جدا من الجنوبيين الذين كانوا من المشاركين بنشاط في السياسة إنضموا إلى الحركة. غالبيتهم فضل السكوت ولكن بالفعل هناك من ينتقدون الحركة بالصوت العالي لدرجة تعاونهم مع الاخوان المسلمين.

ج- فيما عدا السنتين أو الثلاث الأولى لبداية الحركة فقد توقف إنضمام الطلاب والمثقفين والمزارعين الى الحركة وحتى السياسات المكروهة للاصوليين الإسلاميين تحت الوضع الحالي «العسكر» لم تترجم إلى اعداد تنضم إلى الحركة. يحدث هذا في وقت توجد فيه أعداد كبيرة من الجنوبيين المتعلمين العاطلين عن العمل يتسكعون في شوارع الخرطوم.

د- يصل عدد النازحين الجنوبيين حول الخرطوم لوحدها حسب تقديرات محافظة إلى المليون ونصف المليون نسمة. كونهم يختارون المشي آلاف الكيلومترات لمقر الحكومة التـي ارتكبت الفظائع بحقهم وضد ممتلكاتهم يعتبر سبباً كافياً للقلق. ولكن ما يحير فعـلاً إكتشاف أن بعض هؤلاء النازحين تم تجنيدهم في جيش الحكومة ويحاربون بحماس غير عادي ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان.

هـ- رغم الدعاية القوية والمتكررة لكسب قطاعات من جيش العدو لجانب الجيش الشعبي لتحرير السودان تبقى الحقيقة المؤكدة إنه لم يحدث أن تم أي إنسلاخ من جيش العدو أو إجـراء حوار معه. بقى جيش العدو صلباً ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان بغض النظر عن السلطة السياسية في الخرطوم من نميري إلى عمر البشير.

و- فشلت الحركة في الحصول علي مساعدة من غرب اوربا، حتي ولو كان عوناً إنـسانياً، علي مستوى يقارب ما كان لدي الأنيانيا.

هذه النقاط وربما أكثر، تستدعي الدراسة الجادة. علينا أن نستشف بضمائرنا وعقولنا الأسباب الحقيقية وراء هذا الفشل الواضح في إكتساب مجموعات قمنا بتبني مظالمهم أو أولئك المتعاطفين مع قضيتنا.

عضوية الحركة:

لقد وصلت الحركة إلى المرحلة التي ليس من الضروري ولا مرغوب فيه بأن يكـون كـل عضو فيها في الجيش. وفي الحقيقة ، الأمر الواقع هذه الايام تفرض علينا التخلي عـن الرتـب العسكرية في مجالات الأنشطة المدنية مثل المنظمة السودانية للاغاثة وإعادة التأهيل والمفوضية الاقتصادية الوطنية... إلخ. في تلك المجالات فإن المعرفة التقنية والخبرة تعتبـران المتطلبـات الأساسية للتوظيف وهي متطلبات قلما تعطي أي اعتبارفي إعطاء الرتب العسكرية والترقيـات. هذه هي الطريقة الوحيدة لتفادي وجود ضابط كبير غير كفء يقود مجموعة من ضباط أصـغر رتبة منه لديهم خبرة وعلم أفضل في مجالات تخصصهم.

مثل هذه السياسة ستشجع الكثير على العمل لتقديم خدمة أفضل للحركة. وهناك إحساس عـام داخل الحركة بأن كل من لا يستطيع النجاح في المجال العسكري لا يصلح لأي شئ آخر. هـذا الأمر خطأ وغير واقعي. لدى البشر طرق تفكير ومهارات مختلفة ولا يوجد سبب لكي نتوقع أن يكون الجيش الشعبي مختلفاً عن هذا. الذين يفكرون هكذا يتجاهلون الحقيقة الواضحة بأن كفاحنا المسلح ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

الرفاق الموكلة إليهم مهام ذات طبيعة مدنية يمكن التعامل معهم علـــى أســـاس أنهـــم قـــوات إحتياطية تحت الاستدعاء إذا دعت الأوضاع العسكرية للتعبئة العامة.

تنظيم الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان:

لا داعي للتأكيد بشدة علي أهمية البدء فوراً في تنظيم الحركة لضمان المشاركة علي أســـاس القيادة الجماعية والمحاسبة والمسؤولية الفردية.

يجب تشكيل لجان متخصصة للقيام بواجبات محددة كما يجب ايضا تحديد علاقاتهـــا بالقيـــادة العليا بكل وضوح. عبارة» «القيادة العليا» نفسها غير مناسبة كإسم لجهاز سياسي. ومهما تكـــن الكلمات التي تضاف إليها لتحديدها تظل العبارة تشير إلى كبار قادة الجيش، أي جـــيش، وعليـــه نقترح إستبدالها بعبارة «اللجنة التنفيذية الوطنية». أي أن «اللجنة الـــسياسية العـــسكرية العليـــا» الحالية تصبح «اللجنة التنفيذية الوطنية". يجب تحديد عضويتها وسلطاتها ومهامها في وثيقة تقوم القيادة السياسية العسكرية العليا الحالية بمناقشتها وبعد الموافقة عليها تصبح قانوناً.

فيما يلي اللجان المتخصصة المقترحة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان:

١- الشؤون السياسية والخارجية

٢- الادارة والعدل

٣- الشؤون المالية والاقتصادية

٤- الخدمات والضمان الاجتماعي

٥- الزراعة وحماية الحياة البرية

٦- هيئة أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان.

تتكون كل لجنة من هذه اللجان المتخصصة من عضوية مناسبة التأهيل على أن يرأسها عضو من «اللجنة التنفيذية الوطنية». ويمكن أن تكون لدى كل لجنة لجان فرعية ولجان أخرى حسب ما تتطلبه مهامها. مرة أخرى سينظم القانون سلطات العضوية وواجبات تلك اللجان.

بالتزامن مع تنشيط اجهزة الحركة حسب ما ذكر أعلاه يجب تنشيط العمل السياسي وتكثيفـــه في المناطق المحررة وذلك لانشاء فروع للحركة الشعبية على مختلف المستويات بما سيقود فـــي النهاية إلي قيام مؤتمر عام. الكثير من حركات التحرر مثل (فريليمو) في موزامبيـــق وأخـــرى **كثيرة قامت بعقد مؤتمرات الحزب عدة مرات أثناء خوضها النضال المسلح. ليس من جديد هنا.**

مناطق القيادة:

إن تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان يستدعي إعادة تحديد مناطق القيادة مع الأخذ في الاعتبار نقطتين رئيسيتين: تحديد مساحة مناسبة يمكن إدارتها وأن تتناسب حدود المنطقة بقدر ما هو عملي مع الحدود الادارية المعروفة.

المناطق المقترحة أربع عشرة منطقة : أربع في إقليم بحر الغزال، ثلاث في إقليم الاستوائية، خمس في إقليم أعالي النيل وواحدة في كل من جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان.

المجالس الاداريةالتي تتكون منها كل من المناطق الاثنتي عشرة في جنوب السودان مفصلة في الملحق.

عملية السلام:

الحرب الحالية سيتم إنهائها بالضرورة وإحداث تسوية بوسائل سياسية. لقد دخلنا في عملية سلمية يجب أن تصل إلى نهايتها المنطقية، أي حل سلمي للصراع الحالي. وكمثل هذه التسويات لا يمكن تفادي الحلول الوسطى. والسؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه هو: في أي مرحلة من مراحل الحرب سنكون فيها مستعدين لتقبل الحلول الوسطى؟

الاجابة على هذا السؤال تعتبر مهمة وأساسية جداً في أي حرب وتتطلب التقييم المستمر والدقيق للظروف الداخلية والخارجية وتأثيراتها على سير الحرب في ذلك الوقت وما هو مخطط له في المستقبل. الوقت السليم هو عندما تكتسب الحركة القوة التي تمكنها عن طريق المفاوضات تحقيق الاهداف الاساسية للكفاح المسلح عن طريق تسوية تسمح بتحقيق باقي الأهداف بوسائل سلمية بعد ذلك. أما إذا كان توازن القوى متوقعاً أن تتغير لصالح العدو فإن تضييع الفرصة السليمة للوصول لحل وسط قد تكون كارثة. هذا الأمر يحتاج إلى تقييم دقيق تجربه قيادة الحركة.

الملحق الأول

التنظيم المقترح للجان الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

١- الشؤون السياسية والخارجية:

- التوجيه السياسي
- الإعلام: الإذاعة، المنشورات، التوثيق.
- الثقافة
- الشؤون الدينية
- السلام
- العلاقات الخارجية والمكاتب بالخارج

٢- الإدارة والعدل:

- ادارة المناطق المحررة
- العدل والشؤون القانونية

٣- الشؤون المالية والاقتصادية:

- التجارة الداخلية والحدودية
- المواصلات
- الموارد المعدنية
- التعاونيات
- الصناعة
- الشؤون الاقتصادية

٤- الخدمات والضمان الاجتماعي:

- الصحة
- التعليم (العام والعالي)

- الرعاية الاجتماعية

- شؤون اللاجئين

- الاغاثة وإعادة التعمير

- التشييد

٥- الزراعة وحماية الحياة البرية:

- الزراعة والغابات

- الماشية ومصائد الاسماك

- حماية الحياة البرية

٦- هيئة أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان:

- العمليات: العمل السياسي في الجيش، الاستخبارات العسكرية، التدريب.

- الادارة

- الإمداد

الملحق الثاني

مناطق القيادة المقترحة في جنوب السودان

أ- إقليم بحر الغزال:

١- الغربية:

- مجلس ريفي راجا
- مجلس ريفي واو
- مجلس مدينة واو

٢- الشمالية:

- مجلس مدينة أويل
- مجلس ريفي أويل
- مجلس ريفي أرياث
- مجلس ريفي وانجوك

٣- الشرقية:

- مجلس ريفي قوقريال
- مجلس ريفي تويج
- مجلس ريفي ثيت
- مجلس ريفي واراب

٤- الجنوبية الشرقية:

- مجلس مدينة رمبيك
- مجلس ريفي رمبيك
- مجلس ريفي شويبيت
- مجلس ريفي يرول
- مجلس ريفي أويريال

ب- إقليم الإستوائية:

١- الشرقية:

- مجلس ريفي كبويتا
- مجلس ريفي شقدوم

- مجلس ريفي توريت
- مجلس ريفي إكتوس
- مجلس ريفي مقوي

٢- الوسطى:

- مجلس مدينة جوبا
- مجلس ريفي جوبا
- مجلس ريفي تركاكا
- مجلس ريفي ياي
- مجلس ريفي كاجو كاجي

٣- الغربية:

- مجلس ريفي مريدي
- مجلس ريفي مندري
- مجلس ريفي إيبا
- مجلس ريفي يامبيو
- مجلس مدينة يامبيو
- مجلس ريفي طمبرة
- مجلس ريفي إزو

ج- إقليم أعالي النيل:

١- الجنوبية:

- مجلس ريفي بور
- مجلس ريفي كنقور
- مجلس ريفي بيبور
- مجلس ريفي فشلا

٢- الوسطى:

- مجلس ريفي أكوبو
- مجلس ريفي واط
- مجلس ريفي فانجاك
- مجلس ريفي أيود

٣- الغربية:

- مجلس ريفي بانتيو
- مجلس ريفي اللير
- مجلس ريفي ميوم

٤- الشرقية:

- مجلس ريفي الناصر
- مجلس ريفي مايوت
- مجلس ريفي المابان

٥- الشمالية:

- مجلس مدينة ملكال
- مجلس ريفي كدوك
- مجلس ريفي تونجا
- مجلس ريفي السوباط
- مجلس ريفي الرنك
- مجلس ريفي ملوط

الملحق الثالث

القيادة السياسية العسكرية العليا

القيادة السياسية العسكرية العليا هي المؤسسة الوحيدة في الحركة الشعبية التي يمكن أن يقال أن لها شبه بالمؤسسات السياسية. من المفترض أن تكون أعلى جهاز لرسم السياسات ولكن الحقيقة مختلفة جدا عن هذا. والأن معروف للجميع داخل الحركة من ضباط وجنود بأنها لم تعقد أي إجتماع رسمي. ورغم ذلك فإن القرارات السياسية الرئيسية يتم إتخاذها بدون القيادة السياسية العسكرية العليا.

النقاط التالية توضح عدم فعالية القيادة السياسية العسكرية العليا:

أ- بعض القرارات السياسية الرئيسية التي يتم اتخاذها بدون عقد اي اجتماع للقيادة السياسية العسكرية العليا وتشمل ما يلي:

١- تأسيس المؤسسة السودانية للاغاثة واعادة التأهيل، ١٩٨٥

٢- النظام الجديد لرتب الضباط، ١٩٨٧

٣- الاتفاقية المبرمة مع أثيانيا- ٢، ١٩٨٨

٤- تأسيس المفوضية القومية الاقتصادية، ١٩٨٨

٥- إتفاقية اللجنة الدولية للصليب الاحمر، ١٩٨٨

٦- تأسيس المدرسة السياسية في إسوكي، ١٩٨٨

٧- إتفاقية عملية شريان الحياة في السودان، ١٩٨٩

٨- تأسيس مفوضية تنظيم الانتاج والخدمات، ١٩٨٩

٩- تأسيس الكليات الجديدة للادارة، الشرطة، السجون والحياة البرية، ١٩٨٩

١٠- البيانات السياسية التي تذاع من إذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان يتم إعدادها واذاعتها بدون مشاركة اللجنة السياسية العسكرية العليا. صحيح إنه في بعض الحالات يتم سؤال الأعضاء عن ارائهم وذلك لإرسالها بجهاز إتصال ولكن هذا الإجراء لا يمكن أن يكون بأي منطق بديلاً عن عقد الاجتماعات. إن الاجتماعات تسهل التبادل المباشر للاراء لتصل إلى ما يمكن إعتباره بحق وحقيقة موقف القيادة السياسية العسكرية العليا وبالتالي موقف الحركة.

١١- قرار إدخال عملة جديدة داخل المناطق المحررة للجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٩٠. إدخال عملة جديدة تترتب عليه آثار وتبعات بعيدة المدى من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتي تحتاج إلى دراسة متأنية والتقييم قبل إتخاذ قرار نهائي بشأنها من جانب القيادة السياسية العسكرية العليا. الأسئلة التالية تحتاج للاجابة عليها: ما هي السلطة التي تصدر هذه العملة الورقية والمعدنية؟ ما هي كمية الغطاء الاحتياطي لهذه العملة؟ ما هو تأثير إصدار العملة على المقاتلين؟...إلخ. إنها ليست فقط موضوع تصميم للعملة يترك للرسامين، عمل الرسام هو وضع قرار القيادة السياسية العسكرية العليا بخصوص العملة في شكله النهائي.

ب- أحيانا يحاول البعض تقديم حجج بأن هذه القرارات المهمة جداً يتم إتخاذها بدون القيادة العليا نسبة لأن أعضاءها في أماكن بعيدة ومشغولين في الميدان. مثل الحجة معيبة وغير مقنعة نسبة للأسباب التالية:

١- مهمة القيادة السياسية العسكرية العليا هي التشريع ورسم السياسات والإشراف على تنفيذها وبالتالي فإن أعضاء القيادة العليا يجب ان يكونوا موجودين للمشاركة في إجتماعاتها حيث يتم إتخاذ القرارات الضرورية. هذه هي مهمتهم الرئيسية والتي تسبق أي تكليف آخر.

٢- تكليف أعضاء القيادة العليا بالقيادة الدائمة للمناطق ليس له ما يبرره. هذا التكليف يمكن أن يقوم به قادة وقادة مناوبون بنفس الكفاءة والمقدرة. في الحقيقة فإن بعض المناطق والمناطق المستقلة في الوقت الحالي على رأس قيادتها قادة مناوبون. المطلوب إذاً أن يكلف أعضاء القيادة العليا كمشرفين على المناطق. يستطيع المشرف قضاء ٣- ٦ أشهر وليس بالضرورة ان تكون مستمرة في كل سنة في منطقته حتى يكون في كامل الصورة لما يجري هناك. باقي وقته يترك لأعمال القيادة العليا.

٣- وحتى إذا قبلت ضرورة تكليف أعضاء القيادة العليا الحالي كقادة مناطق كان من الممكن ان تعقد القيادة العليا إجتماعاتها مرة في السنة على الأقل أثناء فصل الأمطار.

يمكن لمثل هذه الإجتماعات إتخاذ القرارات المطلوبة حول السياسات. على كل فإن الحقيقة هي انه لم تتم الدعوة لأي إجتماع مثل هذا في الأربع سنوات الماضية على الأقل.

ج- أعضاء القيادة العليا لا يعرفون سوى القليل جداً مما يجري في الحركة مثلاً:

١- لا يتم إبلاغهم عن التدريب وما يلي ذلك من توزيع المجندين والضباط. معايير تعيين الضباط غير معروفة لهم وبدون توثيق.

٢- لا يتم إبلاغهم رسمياً عن العمليات في الميدان. يتلقون الأخبار من إذاعة الجيش الشعبي مثلهم مثل أي شخص آخر.

٣- لا يعلمون عما يدور من الأنشطة السياسية والدبلوماسية للحركة في الخارج.

٤- لم يشترك أعضاء الحركة في إعداد أي إستراتيجية عسكرية للحركة إطلاقا. ويتم توزيعهم كما يوزع باقي ضباط الجيش الشعبي في مهام عسكرية. ومنذ عام ١٩٨٦ كان هناك عدد كبير من مثل هذه الاستراتيجيات: في ديسمبر ١٩٨٦، مارس ١٩٨٧، «حملة النجم الساطع»، سبتمبر ١٩٨٩، يناير ١٩٩٠، إلخ.

٥- الترقيات إلى رتبة القائد المناوب تتم بدون التشاور مع أعضاء القيادة العليا. وهم لا يعرفون حتى المعايير المتبعة في مثل هذه الترقيات.

د- لا يتم إخطار أعضاء القيادة العليا بزيارات الرئيس للخارج قبل قيامه بها وبالتالي لا يعلمون من هو المسؤول في حالة غيابه. بعد الزيارات لا يتم ايجازهم عنها بطريقة سليمة. وفي نفس الإتجاه إن الوفود الأخرى التي توفد في مهام بالخارج لا يقدمون تقاريرللقيادة العليا بذلك أبداً.

هـ- عند تعيينهم في القيادة السياسية والعسكرية العليا فإن المرشحين لا يتم التشاور معهم وإبلاغهم مسبقا قبل إعلان تعيينهم، ويسمعون عن هذا التعيين في نفس الوقت مع عامة الناس. وبما أن عضوية القيادة العليا تتطلب مسؤولية سياسية لا بد أن يعطي المرشح لعضوية القيادة العليا الفرصة لقبول أو رفض العرض، ولا يمكن تأكيد هذا الأمر إلا بالتشاور. وفوق كل شئ آخر فإن اللياقة تتطلب التشاور المسبق.

الثورة الشعبية لتحرير السودان

[ثورة إفريقية]

إن هدف بناء "دولة تسع الجميع" لا يعكس موقفا تكتيكيا من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان وإنما هو خيار إستراتيجي لحل "مشكلة السودان" الأساسية وليس "مشكلة جنوب السودان" ويؤكد عقلانية هذه الإستراتيجية انفجار وتصاعد الحرب فى دارفور، وغرب السودان، مع تهديد بحرب أخرى فى شرق البلاد، وتكمن المشكلة الأساسية التي تحدد طبيعة النزاع السوداني سواء فى الجنوب أو الشرق أو الغرب. فى المحاولات المختلفة التي ظلت تقوم بها الأنظمة السياسية المتعاقبة فى الخرطوم لبناء دولة إسلامية ـ عربية آحادية مع إقصاء واستبعاد كل مكونات التنوع السوداني الأخرى.

وبفشل كل هذه المحاولات، فإن مشروع السودان الجديد يظل هدفا واقعيا يمكن تحقيقه، وذلك ليس لأن عدداً كبيراً من السودانيين الشماليين يشاركون الحركة الشعبية فى رؤيتها هذه فحسب، ولكن ـ أيضا ـ لأن التاريخ يدل أنه بمقدور السودان أن يصبح قطراً واحداً أو دولة ـ أمة واحدة ، وهذا الأساس التاريخي للسودان الجديد.

زعيم الحركة الشعبية